## الكتاب: علل النحو

(بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم)

وَصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعَلى آله وَصَحبه وَسلم تَسْليمًا.

قَالَ أَبُو الْحُسن مُحَمَّد بن عبد الله الْوراق، رَحْمَه الله، وَغفر لَهُ:

إِن قَالَ قَائِل: من أَيْن علمْتُم أَن الْكَلَام يَنْقَسِم ثَلَاثَة أَقسَام؟

قيل: لِأَن الْمَعَانِي الَّتِي يَحْتَاج إِلَيْهَا الْكَلَام ثَلَاثَة، وَذَلِكَ أَن من الْكَلَام مَا يكون خَبرا ويخبر عَنهُ، فَسمى النحويون هَذَا النَّوْع اشما.

وَمن الْكَلَام مَا لَا يكون خَبرا وَلَا يخبر عَنهُ، فَسمى النحويون هَذَا النَّوْع فعلا.

وَمن الْكَلَام مَا لَا يكون خَبرا وَلَا يخبر عَنهُ، فَسمى النحويون هَذَا النَّوْع حرفا.

وَلَيْسَ هَاهُنَا معنى يتَوَهَّم سوى هَذِه الْأَقْسَام الثَّلاثَة، فَلهَذَا لَا إِشْكَال فِيمَا عدا هَذِه الْأَقْسَام، إذْ لَا معنى يتَوَهَّم سواها.

وَوجه آخر: أَن الْمعَانِي قد أحطنا بِعلم جَمِيعهَا، والألفاظ يُعْتَاج إِلَيْهَا من أجل الْمعَانِي، فَإِذا كَانَ كل معنى لَا يُمكن أَن يعبر عَنهُ إِلَّا بِأحد هَذِه الْأَقْسَام الثَّلَاثَة، دلّ ذَلِك على أَن جَمِيع الْأَقْسَام ثَلَاثَة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خصصتم الْقسم الأول بتلقيبه بِالْإسْمِ، وَالثَّانِي بِالْفِعْلِ، وَالثَّالِث بالحرف؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك من وَجْهَيْن:

*(137/1)* 

أَحدهما: أَن غَرَض النَّحْوِيين هِمَذَا التلقيب الْفُصْل بَين هَذِه الْأَقْسَام، إِذْ كَانَت مَعَانِيهَا مُخْتَلفَة، فَإِذا كَانَ الْقَصْد باللقب إِلَى الْفَصْل، فَلَيْسَ لأحد أَن يَقُول: لم لقبتم هَذَا الْقسم هِمَذَا الله عَنْرَض هِمَذَا السُّؤَال، وَقد هِمَذَا الله أَن يَعْتَرض هِمَذَا السُّؤَال، وَقد وَجب إِحَالَة أَن يخص بلقب، فَإِذا وَجب الشَّيْء لم يجب الإعتراض عَلَيْهِ.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَنه يُمكن أَن يَجْعَل لكل لقب معنى من أَجله لقب بِهِ.

وَالْوَجْه فِي تلقيب مَا صَحَّ أَن يكون خَبرا ويخبر عَنهُ ب (الِاسْم) ، لِأَن الِاسْم مُشْتَقٌ من سما يسمو، أَي: ارْتَفع، فَلَمَّا كَانَ هَذَا لَهُ مزية على النَّوْعَيْنِ الآخرين، من أجل أَنه شَارك النَّوْع الَّذِي يكون خَبرا فِي هَذَا الْمَعْنى، ويفضله فِي أَن الْخَبرَ يَصح عَنهُ، وَجب أَن يلقب

بِمَا يُنبئ عَن هَذِه المزية، فلقب بِالإسْمِ، ليدل بذلك على علوه وارتفاعه على النَّوْعَيْنِ الآخرين.

وَأَمَا النَّوْعِ النَّايِي فلقب ب (الْفِعْل) ، وَذَلِكَ أَن قَوْلك: ضرب، يدل على الضَّرْب وَالنَّمَان، وَالضَّرْب هُوَ فعل فِي الْحَقِيقَة، فَلَمَّاكَانَ (ضرب) يدل عَلَيْهِ لقب بِمَا دلّ عَلَيْهِ. فَإِن قيل: فَلم صَار تلقيبه بِالْفِعْلِ الدَّال عَلَيْهِ دون الزَّمَان، وَهُوَ أَيْضا دَال عَلَيْهِ؟ قيل: لِأَنَّهُ مُشْتَق من لفظ الْمصدر، وَلَيْسَ مشتقا من لفظ الزَّمَان، فَلَمَّا اجْتمع فِيهِ الدَّلاَلة على الْمصدر واشتقاق اللَّفْظ كَانَ أخص بِهِ من الزَّمَان، لؤجُود لَفظه فِيهِ.

(138/1)

فَإِن قيل: فَلم اشتق الْفِعْل من الْمصدر دون الزَّمَان؟

قيل: لِأَن الزَّمَان دَائِم الْوُجُود، والمصادر أَفعَال تَنْقَضِي، وَإِثَّا الْغَرَض فِي اشتقاق الْفِعْل من أَحدهمَا ليدل عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا كَانَت الْأَفْعَال منقضية، وَالزَّمَان مَوْجُودا، وَجب أَن يَقع الاِشْتِقَاق من المصادر، ليدل لفظ (2 / أ) الْفِعْل عَلَيْهِمَا من غير تذكار، وَلم يَحْتَج فِي الزَّمَان إِلى ذَلِك لوُجُوده، فَلهَذَا وَجب الاِشْتِقَاق من الْمصدر دون الزَّمَان.

وَوجه آخر: أَن أَسَمَاء الْأَرْمِنَة قَليلَة، وَأَسْمَاء الْأَنْفس كَثِيرَة، فَلَو اشتق من الزَّمَان لفظ الْفِعْل ضَاقَ الْكَلَام، وَلَم يكن فِيهِ مَعَ ذَلِك دَلَالَة على الْمصدر، فاشتق من لفظ الله فعال الْمصدر، لِأَنَّهَا لَا تُفَارِقهُ، وَإِن لَم يكن لَهَا اسْم يحصرها.

وَأَمَا تَسْمِيَةَ النَّوْعِ الثَّالِث بالحرف فِي اللَّغَة، فموضوع لطرف الشَّيْء، وَكَانَ هَذَا النَّوْعِ إِثَّا يَقْع طرفا للاسم وَالْفِعْل مَعًا، خص بِهَذَا اللقب، لِقَوْلِك: أَزِيد ترى فِي الدَّار؟ فالألف إِثَّا دخلت للاستفهام عَن كُون زيد، وَلم تدخل هِيَ لِمَعْنى يختصها، وَهِي فِي اللَّفْظ طرف مَعَ ذَلِك، فاعرفه.

وَاعْلَم أَن للاسم حدا وخواص، فحده: كل مَا دلّ على معنى مُفْرد تَحْتَهُ، غير مقترن بِزَمَان مُحَصل فَهُوَ اسْم، كَقَوْلِه: رجل، وَفرس، وَمَا أشبه ذَلِك، أَلا ترى أَن هَذِه اللَّفْظَة دَالَّة على شخص مُجَرّد من شَيْء سواهُ!

*(139/1)* 

وَأَمَا الْخُواصِ: فَجُوازِ دُخُولِ الْأَلْفُ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، والتنوين، وحرف من حُرُوفِ الْجُرِّ، ووقوعه فَاعِلا ومفعولا، وَالْإِضَافَة، والإضمار وَمَا أشبه ذَلِك، وَأَن يحسن مَعَه ضر ونفع. وَبَعض النَّحْوِين لَا يَجْعَل عَلامَة الاسْم جَوَاز دُخُولِ هَذِه الْأَشْيَاء، فِرَارًا من أَن تلزمهم مُعَارضَة، لقَولهم: (أَتَت النَّاقة على مضربَها) ، أي على الزَّمَان الَّذِي يضْربَهَا فِيهِ الْفَحْل، وَذَلِكَ أَنه يَقُول: إِن المضرب قد دل على زمَان وَضرب، وَهُوَ مَعَ ذَلِك اسْم، وَهَذَا ينقض حد الاسْم.

فَاجُوْاب عَن هَذَا السُّؤَال أَن يُقَال: إِن المضرب وضع لدلَالَة على زَمَان فَقَط، وَإِن كُنَّا نفهم مَعَ ذَلِك الضَّرْب، لاشتقاق اللَّفْظ من الضَّرْب، وَإِذا كَانَ الْمَفْهُوم من دلَالَة وضع الاسم معنى وَاحِدًا، فقد سلم لفظ الحُد. وَنَظِير مَا ذكرنَا أَن الْأَفْعَال إِثَمَا وضعت للدلالة على الزَّمَان، وَإِن كُنَّا نفهم أَن الْفَاعِل مِنْهَا يَعْتَاج إِلَى مَكَان، إِلَّا أَن ذَلِك نفهمه بِالتَّأَمُّلِ دون اللَّفْظ، فَكَذَلِك (المضرب) يُحْرِي فِي هَذَا الجحرى، يدل على صِحَة ذَلِك أَن الْعَرَب إِذَا أَرَادَت الدِّلَالَة على الْمصدر فَقَط قَالَت: (المضرب) ، ففتحوا الرَّاء، فَلُو كَانَ (المضرب) يدل على الْمصدر، لم يَعْتَاجُونَ إِلَى بِنَاء آخر؟ (المضرب) يدل على الْمصدر، لم يَعْتَاجُونَ إِلَى بِنَاء آخر؟

*(140/1)* 

(140/1)

قيل: دَالَّة على الْفَاعِل للضرب من جِهَة اللَّفْظ، وَإِنَّمَا يفهم معنى الزَّمَان فِيهَا بِالنِّيَّةِ. وَجَاز ذَلِك لِأَن اسْم الْفَاعِل مُشْتَق من الْفِعْل، فَجَاز أَن ينوى بِهِ الزَّمَان، لاشتقاقه من لفظ يدل على الزَّمَان.

فَإِن قيل: أَلَيْسَ (كَانَ وَأَحَواهَا) تدل على الزَّمَان فَقَط، فَهَلا جعلت اسما، لدلالتها على معنى مُفْرد، كدلالة (يَوْم وَلَيْلَة) وَمَا أشبههما؟

قيل: إِنَّمَا وَإِن كَانَت تدل على الزَّمَان فَقَط، فقد صرفت تصريف الْأَفْعَال، وَمَعَ ذَلِك فالغرض فِي ذكرهَا الْعبارَة عَن الْمعَانِي الَّتِي تقع فِي خبر المبتدا، فَصَارَت كَأَنَّهَا دَالَّة على فالغرض فِي ذكرهَا الْعبارَة عَن الْمعَانِي الَّتِي تقع فِي خبر المبتدا، فَصَارَت كَأَنَّهَا دَالَّة على ذَلِك الْمَعْنى وَالزَّمَان جَمِيعًا. أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: كَانَ زيد قَائِما، دللت ب (كَانَ) على قيام في زمَان مَاض، فَلذَلِك وَجب أَن تَجْعَل أفعالاً.

وَأَمَا الْفِعْلِ: فحده أَن يُقَال: (2/ p) كل كلمة تدل على معنى وزمان مُحَصل فَهُوَ فعل، كَقَوْلِك: ضرب، وَانْطَلق، يدل على انطلاق في زمَان.

وَله أَيْضا حَواص، فَمن خواصه التَّصَرُّف، نَحُو: ضرب يضْرب، وَذهب يذهب، وَمَا أشبهه. وَمِنْه صِحَة الْأَمر، نَحُو: اضْرب، واقتل، وَمَا أشبهه.

*(141/1)* 

وَأَمَا الْحُرْف: فحده: مَا دلّ على معنى فِي غَيره، نَحْو قَوْلك: أخذت درهما من مَال زيد، ف (من) تدخل للتَّبْعِيض لِلْمَالِ، وَالْبَعْض هُوَ الدِّرْهَم من المَال. وَإِن شِئْت اعتبرته بامتناع حد الإسْم وَالْفِعْل مِنْهُ، أَو بامتناع خواصهما مِنْهُ.

وَأَمَا إِدْخَالَ اهْاَء فِي الْعَرَبِيَّة، فَلِأَن الْمُرَاد بِالْعَرَبِيَّةِ اللَّغَة الْعَرَبِيَّة، واللغة مُؤَنَّقَة، فَدخلت الْفَاء على هَذَا الْمُرَاد.

وَإِنَّا قسمت الْعَرَبيَّة على أَرْبَعَة أضْرب، لِأَن أصل الْإِعْرَاب هُوَ الْإِبَانَة، وَالْإِعْرَاب إِنَّا قيد خل فِي الْكَلَام للإبانة عَن الْمعَانِي، فكأنا أردنا أَن نقسم الْعَرَبيَّة من حَيْثُ كَانَت مَبْنِيَّة عَلَيْهِ، لَا من وُجُوه تصاريفها، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك فالإعراب إِنَّا هُوَ بحركة وَسُكُون، وَاخْرَكَة عَلَيْهِ، لَا من وُجُوه تصاريفها، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك فالإعراب إِنَّا هُوَ بحركة وَسُكُون، وَاخْرَكَة إِمَّا أَن تكون ضمة أَو فَتْحة أَو كسرة، لَا يُمكن أَن تُوجد حَرَكة مُخَالفة لهذِهِ التَّلَاثَة، والسكون الرَّابع، فَلهَذَا انقسمت أَرْبَعَة أقسَام.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار الرَّفْع وَالنَّصب يدخلَانِ على الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، واختص الجُرّ بالأسماء، والجزم بالأفعال؟

قيل: لِأَن أصل الْإِعْرَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَسْمَاء دون الْأَفْعَال، وَالدَّلَالَة على ذَلِك أَن الْأَسْمَاء لَو لم تعرب لأشكل مَعْنَاهَا، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: مَا أحسن

*(142/1)* 

زيد. لَكُنْت ذاما لَهُ. وَلَو قلت: مَا احسن زيد؟ لَكُنْت مستفهما عَن أَبْعَاضه أَيهَا أَحسن. وَلَو قلت: مَا أحسن زيدا! لَكُنْت مُتَعَجِّبا.

فَلَو أَسقط الْإِعْرَابِ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ، لاختلطت هَذِه الْمعَانِي، فَوَجَبَ أَن تعرب الْأَسْمَاء ليزول الْإِشْكَال.

وَأَمَا الْأَفْعَالَ فَإِنَّمَا لَو لَم تعرب لَم يشكل مَعْنَاهَا، لِأَنَّمَا بنيت لأزمنة مَخْصُوصَة، فإعرابَها أو تَركَهَا لَا يخل بمعناها، وَالْإِعْرَابِ زِيَادَة، وَمن شَرط الْحُكِيم أَلا يزِيد لغير فَائِدَة، فَكَانَ حق الْأَفْعَالَ كَلْهَا أَن تَكُون سواكن، إِلَّا أَن الْفِعْلِ الَّذِي فِي أُولُه الزَّوَائِد الْأَرْبَع أشبه الإسْم

من أربع جِهَات:

أَحدهَا: أَن يكون صفة كَمَا يكون الإسْم، كَقَوْلِك: مَرَرْت بِرَجُل يضْرب، كَمَا تَقول: مَرَرْت بِرَجُل ضَارب.

وَالثَّابِيْ: أَنه يصلح لزمانين، أَحدهمَا الْحَال، وَالْآخر الاِسْتِقْبَال، ثُمَّ تدخل (السِّين وسوف) فتبينه إِلَى الاِسْتِقْبَال، كَمَا أَن قَوْلك: ضَارب، لَا يدل على شخص بِعَيْنِه، كَمَا اخْتصَّ الْفِعْل بِزَمَان بِعَيْنِه.

وَالثَّالِث: أَن اللَّام الَّتِي تدخل فِي خبر (إِن) تدخل على الاِسْم، وعَلى هَذَا الْفِعْل، كَقَوْلِك: إِن زيدا لقائم، وَإِن زيدا ليقوم، ويقبح دُخُولهَا على

*(143/1)* 

الْمَاضِي، نَحْو: إِن زيدا لقام. فَلَمَّا شرك الْفِعْل الْمُضَارع الاسْم فِي حسن دُخُول اللَّام عَلَيْهِ، عَلمنَا أَن بَينهمَا مشابحة.

وَإِنَّمَا قبح دُخُول اللَّام على الْمَاضِي، لِأَن هَذِه اللَّام أصل دُخُولهَا على المبتدا، ونقلت عَن موضعها لدُخُول (إن) عَلَيْهَا، وَحقّ خبر الْمُبْتَدَأ أَن يكون هُوَ الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْل الْمُضَارع مشبها للاسم حسن دُخُول اللَّام عَلَيْهِ، وَلمَا بعد الْمَاضِي من شبه الاسم، قبح دُخُولها عَلَيْهِ.

وَالرَّابِع: أَن قَوْلك: ضَارِب، يصلح لزمانين، وَكَذَلِكَ: يضْرِب، يصلح لزمانين. وَإِنَّمَا صَارَت هَذِه (3 / أ) المشابَعة لَمَا تأثير، لِأَن الِاسْم الْوَاحِد قد يقع لمسميات كثيرة، فَلَمَّا وَقع الْمُضَارِع لزمانين، صَار كالاسم الْوَاقِع لمسميين، فَلذَلِك صَار هَذَا الْوَجْه معتدا بِهِ في شبهه للاسم، وَلَم يجز أَن يعْتد بِكُوْن (ضرب) دَالا على الزَّمَان الْمَاضِي، فَيجْعَل الْمَاضِي مشبها لَهُ فِي هَذِه الْوُجُوه، لِأَن دَلالَة الْفِعْل على معنى وَاحِد لَا يُوجب شبها الْمَاضِي مشبها لَهُ فِي هَذِه الْوُجُوه، لِأَن دَلالَة الْفِعْل على معنى وَاحِد لَا يُوجب شبها الأساء، لِأَن الاتساع إِنَّمَا وَقع فِي الْأَسْمَاء، لكون الاسْم الْوَاحِد لمسميات، لضيق الْأَسْمَاء، وَكَثْرَة المسمين بَمَا، فَمَا أشبهها من هَذَا الْوَجْه يجْرِي مجْراهَا، وَمَا دلّ على معنى وَاحِد فَهُوَ على أَصله، فَلَمَّا أشبه الْفِعْل الْمُضَارِع الاِسْم من هَذِه الْجِهَات، وَجب أَن يَعمل على الاِسْم فِيمَا يسْتَحقّة الاِسْم، وَهُوَ الْإِعْرَاب.

وَإِنَّمَا حَمَلَ عَلَى الْإِسْمِ فِي الْإِعْرَابِ دُونَ مَا يَسْتَحَقَّهُ الْإِسْمِ مِن الْجُمِعِ

*(144/1)* 

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْمَجْرُور يقوم مقام التَّنْوِين، وَالْفِعْل لَا يَخْلُو من

*(145/1)* 

فَاعل، فَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى أَن يقوم مقَام التَّنْوِين - وَهُوَ وَجه وَاحِد ضَعِيف - شَيْئَانِ قويان، وهما الْفِعْل وَالْفَاعِل، فَسقط الجُرِّ من الْفِعْل، وَجعل فِي الاسْم، إِذْ كَانَ محلا للإعراب.

وَبَقِي من الْإِعْرَابِ الرّفْع وَالنّصب، وَلَم يعرض فِيهَا مَا يُوجب اختصاصهما أَو أَحدهمَا بِالْفِعْل وَالإسْم، فَوَجَبَ أَن يدخلا عَلَيْهمَا.

وَجَازَت إِضَافَة أَسَمَاء الزَّمَان إِلَى الْأَفْعَال لِأَغَّا تُضَاف إِلَى المصادر، وَالْفِعْل يدل على مصدره، كَقَوْلِك: (من كذب كَانَ شرا لَهُ) ، أي: كَانَ الْكَذِب شرا لَهُ، فَلَمَّا جَازَ أَن نَقُول: أعجبني يَوْم خُرُوجك. جَازَ أَن تَقُول: أعجبني يَوْم تخرج.

وَوجه آخر: أَن الْفِعْل يدل على مصدر وزمان، وَالزَّمَان جُزْء من الْفِعْل، فَلَمَّا جَازَت إضَافَة الزَّمَان إِلَى الْفِعْل، كَمَا يجوز أَن تقول: إضَافَة الزَّمَان إِلَى الْفِعْل، كَمَا يجوز أَن تقول:

وَقَالَ الْأَخْفَش فِي ذَلِك: إِن جَمِيع ظروف الزَّمَان يتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهَا بِغَيْر

*(146/1)* 

توَسط حرف الجُرّ.

وظروف الْمَكَان إِنَّمَا يَتَعَدَّى الْفِعْل إِلَى الْمُبْهِم مِنْهَا بِغَيْر توَسط حرف الجُرِّ، فَجعلت إضَافَة ظروف الزَّمَان إِلَى الْفِعْل عوضا من ذَلِك.

فَأَما (حَيْثُ) من ظروف الْمَكَان فَيجوز إضافتها إِلَى الْفِعْل، تَشْبِيها ب (حِين) ، لِأَنَّمَا مُبْهِمَة فِي الْمَكَان كِإِبِهام (حِين) فِي الزَّمَان، فَلذَلِك جَازَ إضافتها إِلَى الْفِعْل.

فاستقر بِمَا ذكرنَا أَن الجُرّ للأسماء، والجزم للأفعال، وَبَقِي الرّفْع وَالنّصب مشتركين للأسماء وَالْأَفْعَال.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد قُلْتُمْ إِن أصل الْأَفْعَال السّكُون، ثمَّ بينتم وجوب الْإِعْرَاب للمضارع، فَمن أَيْن اخْتلف فعل الْأَمر وَالْفِعْل الْمَاضِي، فبنيتم الْمَاضِي على الْفَتْح، وَالْأَمر على السّكُون؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل الْمَاضِي قد حصلت لَهُ مشابحة بِالإسْمِ من وَجه، وَذَلِكَ فِي الصّفة، نَحْو قَوْلك: مَرَرْت بِرَجُل قَامَ، كَمَا تَقول: مَرَرْت

*(147/1)* 

بِرَجُل قَائِم، وَيَقَع موقع الْمُضَارِع فِي الشَّرْط، كَقَوْلِك: إِن ضربت ضربت، فَهُو بِمَنْزِلَة: إِن تضرب أضْرب. وَفعل الْأَمر لَا يَقع هَذَا الْموقع، فَجعل للماضي مزية على فعل الْأَمر، وَلَم تبلغ هَذِه المزية أَن توجب لَهُ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يَجْعَل الْمَاضِي حكمه بَين حكم الْمُضَارِع وَبَين فعل الْأَمر، فَمنع الْإِعْرَاب، لنقصه عَن الْمُضَارِع، وَفضل بحركة لمزيته على فعل الْأَمر.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جعلت تِلْكَ الْحُرَكَة الفتحة؟

قيل: لِأَن الْغَرَض بتحريكه أَن تحصل لَهُ مزية على فعل الْأَمر، وبالفتح نصل إِلَى غرضنا، كَمَا نصل بِالضَّمِّ وَالْكُسْر، إِلَّا ان الْفَتْح أخف الحركات، فَوَجَبَ اسْتِعْمَاله لخفته. وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الجُرِّ لِمَا منع الْفِعْل، وَهُوَ كسر عَارض، وَالْكَسْر اللَّازِم أُولى أَن يمنَع

الْفِعْل، فَلهَذَا لم يجز أَن يبنى على الْكسر، وَلم يجز أَن يبنى على الضَّم، لِأَن بعض الْعَرَب تجتزئ بالضمة عَن الْوَاو، فَتَقول فِي قَامُوا: قَامَ، قَالَ الشَّاعِر:

*(148/1)* 

(فَلُو أَن الأطباكَانَ حَولي ... وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاء الأساة)

فَلَو بني على الضَّم الالتبس بِالجُمعِ فِي بعض اللُّغَات، فأسقط للالتباس، وَأَسْقط الْكسر للهُ الْكَسر للهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ال

فَإِن قَالَ قَائِل: مَا تنكرون أَن يكون الْأَمر مَجْزُومًا بلام محذوفة، لِأَن الأَصْل فِي قُم: لتقم، وَالدَّلَالَة فِي ذَلِك قِرَاءَة النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –: " فبذلك فلتفرحوا "، فحذفت اللَّام وَالتَّاء، وَبَقِي الْفِعْل مَجْزُومًا كَمَا كَانَ؟

قيل لَهُ: هَذَا يُفَسر من وُجُوه:

أَحدهَا: أَن حُرُوف الْجُزْم أَضْعَف من حُرُوف الْجُرِّ، لِأَن الْفِعْل أَضْعَف من الِاسْم، والجر على هَذَا يجوز أَن يكون أقوى من الْجُزْم، وعوامل الْجُرِّ يجوز حذفهَا، وَمَا هُوَ أَضْعَف مِنْهَا أُولِى أَلا يحذف.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن هَذِه الزَّوَائِد أوجبت للْفِعْل المضارعة للاسم، فَوَجَبَ أَن يَزُول الْإعْرَاب الَّذِي وَجب من أجلها.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن شَرط المعرب أَن تعتقب فِي آخِره الحركات باخْتلَاف العوامل، وَشرط الْمَبْنِيِّ أَن يلْزم طَريقَة وَاحِدَة. فَلَمَّا وجدنا فعل الْأَمر لَا يَزُول عَن السّكُون (4 / أَوَرب أَن يلْحق بِحكم المبنيات دون المعرب، وَلَيْسَ معني دُخُول (اللَّام) معنى الْأَمر. والأسماء لَا يَصح دُخُول الجُزْم عَلَيْهَا، نَحْو:

*(149/1)* 

صه ومه، وَمَا أشبه ذَلِك، فقد بَان بِمَا ذكرنَا أَن فعل الْأَمر يُوجب أَن يكون مَبْنِيا على السّكُون.

فَإِن قَالَ قَائِل: لَم صَارَت هَذِه الْأَسْمَاء السِّتَّة تَخْتَلَف أواخرها، نَحْو قَوْلك: جَاءَنِي أَخُوك، وَرَأَيْت أَخَاك، ومررت بأخيك، وَغَيرها من الْأَسْمَاء إنَّمَا تَخْتَلَف أواخرها بالحركات؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك من وَجْهَيْن:

أحدهما: أن يكون جعلوا هذه الأشماء مُختلفة الأؤاخِر، تَوْطِئة لما يَأْتِي من التَّشْيَة وَالجُمع، وَصَارَت هَذِه الْأَسْمَاء أولى بالتوطئة من غَيرها، لِأَنَّهَا أَسَمَاء لَا تنفك من إِضَافَة الْمَعْنى، وَالْإِضَافَة فرع على الْوَاحِد، فَلَمَّا شابحت هَذِه وَالْإِضَافَة فرع على الْوَاحِد، فَلَمَّا شابحت هَذِه الْأَسْمَاء التَّشْيَة وَالجُمع فرع على الْوَاحِد، فَلَمَّا شابحت هَذِه الْأَسْمَاء التَّشْيَة وَالجُمع في هَذَا الحكم، كَانَت أولى من غَيرها الَّتِي لَا مُشَارِكَة بَينها وَبَين التَّشْيَة وَالجُمع في هَذَا الحكم.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن هَذِه الْأَسْمَاء تفرد فِي اللَّفْظ، فَيصير إعرابَها بالحركات، نَحْو قَوْلك: هَذَا أَب، وَرَأَيْت أَبَا، ومررت بأب. فقد لَزِمت أوساطها الحركات، فَلَمَّا ردوهَا إِلَى أَصْلهَا فِي الْإضَافَة، وَقد كَانَت أوساطها تدْخلهَا

(150/1)

حركات الْإِعْرَاب، أَرَادوا أَن يبقوا هَذَا الحكم فِيهَا، ليدل بذلك على أَنَّا مِمَّا يَصح أَن يعرب بالحركات فِي حَال الاِنْفِرَاد، فَوَجَبَ أَن يضموا أوساطها فِي الرِّفْع، فَلَمَّا ضمُّوا وَسطهَا انْقَلب آخرهَا واوا، لِأَن أَصْلهَا (فعل) ، فَحق أواخرها أَن تقلب ألفا، لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا، وَالْأَلف مَتى انْضَمَّ مَا قبلهَا صَارَت واوا، وَكَذَلِكَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قبلهَا صَارَت ياءا، فَلهَذَا وَجب أَن تختلف أَواخِر هَذِه الْأَشْمَاء بالحروف.

وَاعْلَم أَن الْإِعْرَابِ فِي الْحَقِيقَة مُقَدّر فِي هَذِه الْحُرُوف، إِذْ شَرط الْإِعْرَاب أَن يكون زِيَادَة على بِنَاء الإِسْم، وَلَا يجوز أَن يكون مَا تَفْتَقر إِلَيْهِ الْكَلِمَة من بنائها إعرابا، وَإِذا كَانَ كَذَلِك، فالإعراب مُقَدّر كَمَا يقدر فِي الْأَسْمَاء الْمَقْصُورَة وسنبين لم وَجب تَقْدِيره، وَلم يسْتَحق اللَّفْظ، في مَوْضِعه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب أَن يكون الْإِعْرَابِ فِي آخر الْكَلِمَة دون أَولِهَا ووسطها؟ فَاجُنُوابِ فِي ذَلِك: أَن الْأَوَائِل لَا يَصح أَن تكون مَوَاضِع الْإِعْرَابِ لَوَجْهَيْنِ: أحدهمَا: أَن بعض الْإِعْرَابِ سُكُون، فَلَو أعربت الْأَوَائِل لَأَدَّى ذَلِك أَن يبتدأ بالساكن، وَهَذَا مُحَال، لِأَن الِابْتِدَاء مهيج للنطق، فَلَا يجوز أَن يثير تهيجه حَرَكة مَعَ الْحُرُف، وَلَو جَازَ الِابْتِدَاء بالساكن، لَكَانَ ذَلِك شَائِعا في

*(151/1)* 

أكثر الْحُرُوف، لِأَن الْحُرَكَة غير الْحُرُوف، فَإِذَا جَازَ أَن يجرد بعض الْحُرُوف من الْحَرَكَة، جَازَ ذَلِك فِي سَائِر الْحُرُوف، فَلَمَّا امْتنع هَذَا الحكم عِنْد من يُخَالف فِي هَذَا الْموضع – إِلَّا فِي حرف أَو حرفين يقدر أَهَّا سَاكِنة، وَإِنَّا هُوَ اختلاس الْحُرَكَة – صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، لِأَن الاِبْتِدَاء بالساكن مُمتنع.

وَالْوَجْه الثَّابِيٰ: أَن الِابْتِدَاء لَا بُد لَهُ من حَرَكَة تختصه، لما ذَكَرْنَاهُ، فَلَو أعرب الأول لم تعرف حَرَكَة الْإعْرَاب من حَرَكَة الْبناء، فَلهَذَا لم يجز أَن تدخل في الأول، وَلم يجز أَن تدخل في الأوسَط لوَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن الْوسط بِهِ (4 / ب) يعرف وزن الْكَلِمَة، هَل هُوَ على (فعل) أَو (فعل) أو (فعل) أو (فعل) فَلَو أعرب الْوسط اخْتلطت أَيْضا حَرَكة الْإعْرَاب بحركة الْبناء.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن من الْأَسْمَاء مَا لَا وسط لَهُ، وَهُوَ مَا كَانَ عده زوجا، نَحْو مَا كَانَ على حرفين، ك (يَد، وَدم) ، وَمَا كَانَ على الرَّبَعَة أحرف، نَحْو: جَعْفَر، وَمَا كَانَ على سِتَّة أحرف، نَحْو: جَعْفَر، وَمَا كَانَ على سِتَّة أحرف، نَحْو: عضرفوط، فَلَو أعرب الْوسط لَأَدَّى ذَلِك إِلَى أَن يَخْتَلف مَوضِع الْإِعْرَاب، إذا كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِن الْأَسْمَاء لَا وسط لَهُ، فَسقط أَن تعرب الأوساط، فَلم يبْق إِلَّا الْأَواخِر، فَلهَذَا صَارَت محلا للإعراب.

*(152/1)* 

وَوجه آخر فِي الْأَصْل: وَهُو أَن الْإِعْرَاب قد بَينا أَنه دخل لإِفَادَة الْمَعْنى، وَهُو زِيَادَة على الاسْم، وَإِنَّا يعرف الشَّحْص عِنْد الْفَرَاغ من ذكر اسْمه، فَيجب أَن يكون إِذا فهم معنى الشَّحْص أَن يزْدَاد عَلَيْهِ معنى الْإعْرَاب، فَإِذا كَانَت مَعْرِفَته إِنَّا تقع عِنْد الْفَرَاغ من الاسْم، فَلَا سَبِيل أَن يكون الْإِعْرَاب فهم الشَّحْص وَمَعْنَاهُ، وَلَو كَانَ على غير هَذَا لأشكل مَعْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: لَم خصوا التَّنْوِين من بَين سَائِر الْخُرُوف فجعلوه عَلامَة للانصراف؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك: أَن أُولَى مَا يُزَاد من الْحُرُوف للعلامة حُرُوف الْمَدّ أَو اللين، وَإِنَّمَا صَارَت أُولَى لِكَثْرَة دورها فِي الْكَلَام، إِذْ لَا كلمة تَخْلُو مِنْهَا أَو من بَعْضهَا، فكرهوا أَن يزيدُوا حرفا مِنْهَا عَلامَة للانصراف، إِذْ كَانَت هَذِه الْحُرُوف تدل على التَّثْنِيَة وَاجْمع، فَكَانَت زيادتهَا تُؤدِّي إِلَى أحد أَمريْن: إِمَّا اللّبْس بالتثنية وَاجْمع، أَو يُؤدِّي ذَلِك إِلَى ثقل اللَّفْظ، فَسَقَطت زيادتها، وَلَم يكن للحروف شَيْء أقرب إِلَيْهَا من التَّنْوِين، لِأَن التَّنْوِين نون خَفِيفَة، وَإِنَّا لقب عِهَذَا اللقب ليفصل بَين النُّون الَّتي يُوقف عَلَيْهَا وَبَين هَذِه التُّون

- أَعنِي التَّنْوِين الَّذِي لَا يُوقف عَلَيْهِ - وشبهت بحروف الْمَدّ واللين أَهَّا غنة فِي الْخيشوم، فَلَيْسَ على الْمُتَكَلّم فِيهِ كَلْفة، إِذْ لَا يعْتَمد لَهُ فِي الْفَم فَجرى مجْرى الْأَلْف فِي الْخَفة، إِذْ كَانَت هَوَاء فِي الْخُلق، فَلهَذَا وَجب أَن يزْدَاد التَّنْوِين عَلامَة للانصراف. فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوج إِلَى إِدْخَال التَّنْوِين إِلَى الْفَصْل

*(153/1)* 

الَّذِي ذكرتموه؟

قيل لَهُ: لِأَن الْأَسْمَاء كلهَا نوع وَاحِد، ثمَّ دخل على بَعْضهَا مَا أُوجِب لَهُ الشَّبَه بالحروف، فَهَذَا الْقسم يبْنى على حَرَكَة أُو سُكُون، لِأَنَّهُ أشبه الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ الْحُرْف، وَذَلِكَ نَحْو: أَيْن، وَكَيف، وَمَا أشبه ذَلِك.

وَوجه شبهه بالحروف أنه ناب عَنْهَا، وَذَلِكَ قَول الْقَائِلِ: أَيْن زيد؟ يَنُوب عَنهُ قَوْله: أَفِي الدَّار زيد؟ وَمَا أشبه ذَلِك من الْأَمَاكِن، نَعُو: السُّوق وَغَيره، فَلَمَّا نَاب عَن حرف الإسْتِفْهَام وَجب أَن يَبْنى لبنائه. وَمن الْأَسْمَاء مَا دخلت عَلَيْهِ أوجبت لَهُ الشّبَه بِالْفِعْلِ، فَهَذَا الْقسم يعرب، إِلَّا أَنه لَا يَدْخلهُ اجْرِ والتنوين، كَمَا لَا يَدْخل الْفِعْل الَّذِي أشبهه. وَمن الْأَسْمَاء لم تعرض لَهُ عِلّة تخرجه عَن أصله، وَهُو الْإِعْرَاب، فَلُو لم يَدْخل التَّنْوِين عَلَيْهِ لالتبس بالمعرب الَّذِي يشبه الْفِعْل، فَلم يكن بُد من عَلامَة تفصل بَينهمَا، فَهَذَا الَّذِي أوجب أَن يفصل بِالتَّنُوين بَين المنصرف وَغَيره.

(5 / أ) فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم أسقطتم التَّنْوين في الْوَقْف؟

قيل لَهُ: لِأَن التَّنْوِين تَابِع للإعراب، أَلا ترى أَنه يدْخل فِي الْمَرْفُوع والمنصوب وَالْمَجْرُور، فَلَمَّا كَانَ تَابِعا لَهُ، وَالْإِعْرَابِ لَا يُوقف عَلَيْهِ، وَجب أَن يسْقط فِي اللَّفْظ، إِذْ كَانَ تبعه من جِهَة اللَّفْظ، أَلا ترى أَن التَّنْوِين لَا يُوجد إِلَّا بعد حَرَكَة، فَإِذا وَجب إِسْقَاط حَرَكَة مَا قبلهَا تبعه فِي السُّقُوط.

*(154/1)* 

وَوجه آخر قد ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ \_ أَي التَّنْوِين \_ قد بَينا أَنه زِيَادَة على الْكَلِمَة، وَحكم الزَّائِد أنقص من حكم الْأَصْلِيّ، فأسقطوه في الْوَقْف ليدلوا بذلك على نقصه. فَإِن قيل لَك: هلا أسقط في الدرج، وَأثبت في الْوَقْف؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن السُّؤَال يرجع على السَّائِل لَو صرنا إِلَى مَا قَالَ، فَلَمَّا لَم يفدنا إِلَّا مَا نَحن عَلَيْهِ مِن الْفرق، لَم يكن لأحد أَن يعْتَرض بِهَذَا الاعْتِرَاض، إِذْ لَو فعلوا مَا سَأَلْنَا السَّائِل لَكَانَ جَائِزا.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن مَا فَعَلُوهُ أُولَى مِمَّا سألناه، وَذَلِكَ أَن الْإِعْرَابِ قد اسْتَقر أَن ثَبت حكمه فِي درج الْكَلَام، وَهُوَ زِيَادَة على الاِسْم، وَيسْقط فِي الْوَقْف، فَحمل التَّنْوِين عَلَيْهِ، لاَشْتِرَاكهمَا فِي أَنَّهُمَا علامتان زائدتان على الاِسْم، فَلَمَّا وَجب فِي الْإِعْرَابِ كَانَ مَا ذَكُوْنَاهُ، لِأَنَّهُ عِنْد الْفَرَاغ من الْكَلِمَة يجب أَن تقع رَاحَة الْمُتَكَلِّم، إِذْ كَانَ آخر نشاطه آخر كَلَامه، فأرادوا أَن يكون لَفظه فِي هَذِه الْحَال أخف من لَفظه فِي حَال النشاط، فَجعل حَال الدرج بالحركة والتنوين، لِأَنَّهُ مَوضِع لاستراحته. /

فَإِن قيل لكم: فَلم أبدلتم من التَّنْوِين ألفا فِي الْوَقْف، وَهَذَا قد أدَّى إِلَى التَّسْوِيَة بَين الزَّائِد والأصلى على مَا عللتم لِأَنَّهُ قد ثَبت في الْوَقْف والوصل؟

[قيل]: لِأَن الْقَصْد فِي الْفَصْل بَين الزَّائِد والأصلي أَن يحصل للزِّيَادَة حَال نقص فِي حَال الْوَقْف والدرج، وَلَا يشبت فِي حَال وَاحِدَة، كثبات الْأَصْلِيّ، وَالْأَلف الَّتِي هِيَ بدل من التَّنْوِين تَسْقط التَّنْوِين فِي الْوَقْف، فقد فَارق حكم الْحُرْف الْأَصْلِيّ، وَإِنَّا أبدلوا من التَّنْوين أَلفا لِأَن الْأَلف خَفِيفَة،

*(155/1)* 

وَأَن الْإِشَارَة إِلَى الْفَتْح متعذرة لخفائه، فَكَانَ الْبَدَل من التَّنْوِين ألفا يَجْتَمع فِيهِ أَمْرَانِ: أَحدهمَا: بَيَان الْإِعْرَابِ فِيمَا قبله.

وَالْآخر: أَن تكون هَذِه الْعَلامَة لَهَا حَال تثبت فِي الْوَصْل وَالْوَقْف حَتَّى لَا يسْقط حكمهَا فِي الْوَقْف جَتَل. وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى ذَلِك لِأَن شَرط الْعَلامَة أَن تثبت فِي كل حَال. فَلَمَّا عرض فِي ثباتِهَا فِي جَمِيع الْأَحْوَال اللّبْس بالحرف الْأَصْلِيّ، والتسوية بَينهَا وَبَينه، أسقط التَّنْوين فِيمَا ذكرْنَاهُ، وَأثبت هَا هُنَا لِئَلَّا يخل بِحكمِهِ.

فَإِن قَالَ قَائِل: لَم يجب الْوَقْف على السّكُون وعَلى الْإِشَارَة إِلَى الضَّم وَالْكَسْر؟ قيل لَهُ: قد بَينا أَن الأَصْل إِنَّمَا يجب أَن يكون بِالسُّكُونِ، وَالَّذِي يُشِير إِلَى الضَّم وَالْكَسْر فَإِنَّمَا غَرَضه أَن يبين أَن لَهَذَا اخْرُف حَال حَرَكَة فِي الدرج، وَبَعْضهمْ يروم الْحُرَكَة. والفصل بَين الرّوم والإشمام أَن الإشمام إِنَّمَا يفهمهُ الْبَصِير دون الضَّرِير، لِأَنَّهُ عمل بالشفة بعد الْفَرَاغ من الْخَرْف. فَأَما الرّوم فَهُوَ الاختلاس للحركة، وَهُوَ (5 / ب) مِمَّا يُدْرِكهُ الْبَصِير

والضرير.

وَهَذِه الثَّلَاثَة الْوُجُوه تجوز فِي كل اسْم قبل آخِره سَاكن، فَإِن كَانَ قبل آخِره متحرك جَازَت الْوُجُوه الثَّلَاثَة فِيه.

*(156/1)* 

وَجَازِ وَجِه رَابِعِ: وَهُوَ تَشْدِيد آخِره، كَقَوْلِهِم فِي عمر عمر. وَفِي خَالِد: خَالِد. وَإِنَّا شَا ذُوا لأَن الْمُوفِ المَاغِيدُ لَا يَكُونُ اللَّهِ مَاكُولِ مَقْدِ عَامُوا أَن الْمُومِ مَن الكَانِدِ: لَا يُحدِد

شَدَّدُوا لِأَن اخْرُف المدغم لَا يكون إِلَّا سَاكِنا، وقد علمُوا أَن الجُمع بَين ساكنين لَا يجوز في درج الْكَلَام، فَإِذا شَدَّدُوا علم بِالتَّشْدِيدِ أَن الْحُرْف الآخر لَا بُد أَن يَتَحَرَّك فِي الْوَصْل، لسكون مَا قبله، وَهُوَ التَّشْدِيد، وَالتَّشْدِيد أبين من روم الْحُرَّكة، فَإِذا وصلت سقط التَّشْدِيد، وَهُوَ إِنَّمَا يجوز فِي الْمَرْفُوع، وَيجوز أَيْضا فِي الْمَجْرُور، إِلَّا الإسمَّام فَأَنَّهُ لَا يسْتَعْمل فِي الْمَجْرُور، لِأَن ذَلِك لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّسْوِية فِي الصُّورَة، فَلهَذَا رفض. وَأَما الْمَنْصُوب فَإِنَّهُ لَا يسْتَعْمل فِي شَيْء من هَذَا، لِأَنَّهُ يُبدل فِيهِ من التَّنْوِين أَلف، فتظهر حَرَكة الْإعْرَاب فِي الْوَقْف، وَيصير هَذَا المعني عوضا مِمَّا تدخله الْأَلف من التَّنْوِين، وَذَلِكَ لَا ينْصَرَف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَقع الجُزْم فِي الْأَفْعَال على ضَرْبَيْنِ: مرّة بِحَذْف حرف، وَمرّة بِحَذْف حَرَكَة؟

قيل لَهُ: أصل اجُزْم الْقطع، وَلَا بُد للمجزوم أَن يحذف من آخِره عَلامَة الرّفْع. وَإِذا كَانَ الْفِعْل مُعْتَلَّا سكن آخِره عَلامَة للرفع، وَلَا بُد أَن يكون للجزم عَلامَة وتأثير، فَلَمَّا لم الْفِعْل مُعْتَلَّا سكن آخِره عَلامَة للرفع، وَلَا بُد أَن يكون للجزم عَلامَة وتأثير، فَلَمَّا لم يُصادف فِي آخر الْفِعْل إِلَّا حرفا سَاكِنا حذفه، ليَكُون بينه وَبين الْمَرْفُوع فصل، وَجَاز حذف اخْرُف لضَعْفه، إِذْ كَانَ سَاكِنا، فَجرى مجْرى اخْرَكَة فِي جَوَاز اخْذف عَلَيْه. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب حذف الْوَاو من قَوْلك: لم يقم، دون حذف الْمِيم، وَلم وَجب الحذف في الْجُمْلَة؟

*(157/1)* 

فَاجُّوَابِ فِي ذَلِك: أَنه لَيْسَ من كَلَام الْعَرَبِ الجُمع بَين ساكنين فِي الْوَصْل، لِأَن الجُمع بَينهمَا فِي الْوَصْل محَال، وَلكنه لَيْسَ بموجود، فَلم يكن بُد من حذف أحد الساكنين، أَو تحريكه، ليخرج إِلَى كَلَامهم.

وَقد يُمكن تَعْلِيل امْتنَاع الجُمع بَين ساكنين، بِأَن يُقَال: إِن الْحُرْف السَّاكِن إِذا تكلم بِهِ، أَن الْمُتَكَلِّم فِي حكم الْوَاقِف عَلَيْهِ والمبتدئ بِمَا بعده، وَقد بَينا أَن الاِبْتِدَاء بالساكن عَال، فَكَانَ الجُمع بَينهمَا يشبه الاِبْتِدَاء بالساكن، فَلهَذَا امْتَنعُوا، وَإِنَّمَا وَجب الْحُذف فِي الْوَاو دون الْمِيم لوَجْهَيْنِ:

أَحدهما: أَن الْمِيم لَو حذفت وَبقيت الْوَاو لَجَازِ أَن يلقاها سَاكَن، وَلَا بُد من حذف الْوَاو أَو تحريكها، فَلَو حذفت أدّى ذَلِك إِلَى الإجحاف بِالْفِعْلِ، وَلَو حركتها لَأَدَّى إِلَى الاستثقال، إِذْ كَانَت الحركات على حُرُوف مستثقلة، فَوَجَبَ أَن تَحذف الْوَاو، وَتبقى الْمِيم الَّتِي لَا يستثقل عَلَيْهَا الْحَرَكَة، وَلَا يجب حذفها.

وَالْوَجْه الثَّابِيٰ: أَن حُرُوف الْمَدِّ أَضْعَف من غَيرهَا، فَلَمَّا وَجب حذف أحد الحرفين، وَجب حذف الأضعف، وَهُوَ الْوَاو.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم لم يحركوا أحدهمًا؟

قيل: لَو حركنا الآخر، وَجب تحريكه بِالْفَتْح أَو الضَّم، إِذْ الْكسر مُمْنُوع من الْفِعْل، وَأَن الأَصْل فِي التحريك لالتقاء الساكنين الْكسر، وَلَو حركنا الآخر بِالضَّمِّ أَو بِالْفَتْح لم تعلم عَلامَة الْجُزْم، لِأَنَّهُ أدّى اللَّفْظ إِلَى لفظ النصب وَالرَّفْع. وَلَو حركنا الأول لأَدَّى (6 / أ) إلى الاستثقال، إذْ الحركات في هَذِه الحُرُوف مستثقلة.

فَإِن قَالَ: أَلَيْسَ قد حركتم إِذا لقيها سَاكن من كلمة أُخْرَى بِالْكَسْرِ، لسكونها وَسُكُون الْوَاو؟

*(158/1)* 

فَاجُّوَابِ فِي ذَلِك: أَنَّمَا لَو حركت بِالْكَسْرِ من أجل الْوَاوِ الَّتِي قبلهَا، لصار الْكسر لازِما لَهَا، إِذْ كَانَت الْوَاو لَازِمَة، فَلَمَّا صَار الْكسر لازِما، والجر عَارض لَا يدْخل الْفِعْل، كَانَ الْكسر اللَّازِم أولى بِالْمَنْع.

وَأَمَا الْكَسَرِ لأَجَلِ السَّاكِنِ مَن كَلَمَة أُخْرَى، فَجَازِ لأَجَلِ أَن الْكَسَرِ لَا يَلْزِمِ الْحُرُف، لِأَن الْكَلِمَة الثَّانِيَة لَا تَلْزِمِ الْفِعْل، فَلَمَّا كَانَ الْكَسَرِ عارضا استعملوه، لِأَنَّهُ الأَصْل، وَلَيْسَ مِمَّا يَلْزِم وَأَمَا اللَّازِمِ فتجنبوه، فَهَذَا الْفُصْل بَينهما.

وَوجه آخر فِي أصل الْمَسْأَلَة: وَهُوَ أَن تَقول: إِن أصل الساكنين إِذا التقيا أَن يحذف أَحدهما، إِلَّا أَن يكون الحُذف يُوجب لبسا أَو إجحافا بِالْكَلِمَةِ، فَحِينَئِذٍ تحركه.

فَأَمَا إِذَا خَلَا مِن هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فالحذف أولى بِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الجُمع بَينهما مُمُّتنعا،

وَلَيْسَ فِي حذف أَحدهما صَرَر، كَانَ الْحُذف أولى من زِيَادَة حَرَكَة مُسْتَغْنى عَنْهَا. فَإِن قَالَ قَائِل: قد قلت: إِن الْوَاو لَا ترجع عِنْد تحرّك الْمِيم، إِذا قلت: لم يقم الْقَاسِم. لِأَن حَرَكَة الْمِيم عارضة. فَلم رجعت فِي قَوْلك: لم يقوما. والتثنية عارضة؟ فَاجُوَاب فِي ذَلِك: أَن اجُزْم إِنَّمَا هُوَ دَاخل على الرّفْع، وَإِذا كَانَ كَذَلِك فالتثنية إِنَّمَا يجب أَن تعْتَبر حَالهَا فِي الرّفْع قبل الجُزْم، فَلَمَّا وَجب أَن تقول: فَلَمَّا يقومان، فتظهر الْوَاو، لِأَنَّهُ لَا شَيْء يُوجب إِسْقَاطهَا، وَدخل الجُزْم، حذفت النُّون، وَبَقِي الْفِعْل على صورته فِي حَال الرّفْع.

وَأَمَا قَوْلُهُم: لَم يَقُم الْقَاسِم، فالواو قد وَجب إِسْقَاطَهَا قبل مَجِيء مَا يُوجب

*(159/1)* 

تحرّك الْمِيم، لِأَن مَا يدْخل على أول الْكَلِمَة أسبق مِمَّا يَجِيء بعد الْفَرَاغ مِنْهَا، وَإِذا كَانَ كَذَلِك صَارَت حَرَّكة الْمِيم عارضة، إِذْ دخلت على مَا اسْتَقر لَهُ السّكُون والحذف، وَلَيْسَ حكم التَّثْنِيَة كَذَلِك لما ذكرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم اخْتلفت التَّثْنِيَة وَالْجُمع هَذَا الِاخْتِلَاف؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِكُ: أَنه لَصَرُورَة أَدَّت إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَن الاِسْمِ الْمَرْفُوع كَانَ حَقه أَن يَثنى بِالْوَاو، فِي الْجُورِة الْقَيْلِ الْرِيدُون، بِفَتْح مَا قبل الْوَاو، وَفِي الجُمع: الزيدُون، بِضَم مَا قبل الْوَاو، وَكَانَ يجب فِي الجُرِّ أَن يُقَال مَرَرْت بالزيدين، بِفَتْح مَا قبل الْيَاء فِي التَّشْيَة، وبكسره فِي الجُمع، فَيَقَع الْفَصْل بَين تَشْيَة الْمَرْفُوع وَجمعه، وَبَين تَشْيَة الْمَرْفُوع وَجمعه، باخْتلَاف الحركات. فَإِذَا بنينَا الْمَنْصُوب على هَذَا الْقياس لزم أَن الْمَجُرُور وَجمعه، باخْتلَاف الحركات. فَإذَا بنينَا الْمَنْصُوب على هَذَا الْقياس لزم أَن ترجع الْهَوْل: رَأَيْت الزيدان، لِأَن الفتحة من الألف، وَلو فعلنَا هَذَا وأردنا الجُمع، لزم أَن ترجع الْلَف فِي جمع الْمَرْفُوع وَالْمَجُرُور، وَلَو فعلنَا هَذَا لم يَتع فصل بَن تَشْيَة الْمَنْصُوب وَجمعه، لِأَن الْأَلف لَا يكون مَا قبلهَا إِلّا مَفْتُوحًا، فَلَمَّا الْمَانُ هَذَا يُودِي إِلَى اللّبْس بَين التَّشْيَة وَالْجمع أسقطت عَلامَة الْمَنْصُوب، وَلَم يكن بُد مَن حمله – إِذَا ثني أَو جمع – على الْمَرْفُوع أَو الْمَجُرُور، فَكَانَ حمله على الْمَجُرُور مَن مَله – إِذَا ثني أَو جمع – على الْمَرْفُوع أَو الْمَجُرُور، فَكَانَ حمله على الْمَجُرُور أول من أَربع جِهَات: أَحدها: أَن (6 / ب) الْمَنْصُوب وَالْمَجُرُور قد يَشْتَرَكُهما فِي الْمَعْنى حمل النصب الْمَعْنى، كَقَوْلِك: مَرَرْت بزيد، مَعْنَاهُ: جزت زيدا، فلاشتراكهما فِي الْمَعْنى حمل النصب على الْمَعْنى حمل النصب على الْمَعْنى، كَقَوْلِك: مَرَرْت بزيد، مَعْنَاهُ: جزت زيدا، فلاشتراكهما فِي الْمَعْنى حمل النصب على الْمَوْد.

والجهة الثَّانِيَة: أَغَّمُا يَشْتَرِكَانِ فِي الْكِنَايَة، نَعُو قَوْلك: مَرَرْت بك، ورأيتك. والجهة الثَّالِئَة: أَن الجُرِّ أَلزم للأسماء من الرّفْع، لِأَن الرّفْع ينْتَقل إلى الْفِعْل،

*(160/1)* 

فَكَانَ حمل النصب على الألزم أولى من حمله على الْمُنْتَقل.

والجهة الرَّابِعَة: أَن الجُرِّ أخف من الرَّفْع، فَلَمَّا أردنا حمل الْمَنْصُوب، وَهُوَ خَفِيف، كَانَ حمله على المخفوض أولى.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم أدخلتم فِي تَشْيَة الْمَرْفُوع الْألف، وَلم تبقوه على أَصله؟ قيل لَهُ: لأَهُم أَرَادوا أَن يستعملوا الْحُرُوف الثَّلاَثَة فِي التَّشْيَة وَالْجُمع، كَمَا استعملوا حركاتما فِي الْوَاحِد، فَلَمَّا وَجب إِسْقَاط الْأَلف من الْمَنْصُوب، لما ذكرْنَاهُ، لم يبْق مَوضِع يدْخل عَلَيْهِ سوى الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور، فأدخلوها في تَشْيَة الْمَرْفُوع، لما ذكرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا أدخلوها فِي تَشْيَة الْمَجْرُور؟

قيل لَهُ: إدخالها فِي تَثْنِيَة الْمَرْفُوع أولى، لِأَن الْوَاو أثقل من الْيَاء، فَلَمَّا كَانَ لَا بُد من إسْقاط الأثقل. إسْقاط الأثقل.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم وَجب فتح وَاو التَّثْنِيَة، وياء التَّثْنِيَة فِي الأَصْل؟

قيل لَهُ: لِأَن الْأَلْف لَا يكون مَا قبلهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، والتثنية قبل الجُمع، فقد اسْتحقَّت التَّثْنِيَة الْفَتْح فِي النصب لأصل الْأَلْف، وحملت الْيَاء وَالْوَاو على الْأَلْف وَضم مَا قبل الْوَاو فِي الجُمع وَكسر مَا قبل الْيَاء لَوَجْهَيْنِ:

أَحدهمَا: أَن الْكسر من الْيَاء، وَالضَّم من الْوَاو، فَكَانَ أُولَى مَا يَجر بِهِ مَا هُوَ من جِنْسهَا. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْفَتْح قد فَاتَ بِاسْتِحْقَاق التَّثْنِيَة لَهُ، فَلم يبْق إِلَّا الضَّم، وَكَذَلِكَ لَو ضم مَا قبل يَاء الجُمع انقلبت واوا، فَكَانَ يَخْتَلط الجُرِّ بِالرَّفْع، وَالرَّفْع بِالجُرِّ وَلَم يبْق إِلَّا الْكسر.

*(161/1)* 

(باب)

وَاعْلَم أَن الْأَلْف فِي التَّثْنِيَة، وَالْوَاو فِي الْجُمع، وَالْيَاء فِي [التَّثْنِيَة] وَالْجُمع من حُرُوف

الْإِعْرَابِ عِنْد سِيبَوَيْهِ بِمَنْزِلَة الدَّال فِي زيد، وَالْإِعْرَابِ فِيهَا مُقَدّر، كَمَا يقدر فِي أَوَاخِر الْمَقْصُور، نَحْو: عَصا ورحى.

وَإِنَّمَا وَجب أَن تكون هَذِه الْحُرُوف حُرُوف إِعْرَاب، لِأَن معنى الْكَلِمَة إِنَّمَا يكمل بَمَا، وَصَارَت آخر حرف فِي الإسْم، وَقد بَينا أَن حكم الْإِعْرَاب، إِنَّمَا يكون زِيَادَة على بِنَاء الإسْم، فَلَهَذَا وَجب أَن تكون حُرُوف الْإِعْرَاب، وَإِنَّمَا امْتنع من الْإِعْرَاب استثقالا للحركات، فَحذف اسْتِخْفَافًا، وَقدر فِي النِّيَّة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا لَزِمت التَّنْنِيَة وَالجُمع لقبا وَاحِدًا وَلَم تَتَغَيَّر هَذَا التَّغْيير، كَمَا أَن الْمَقْصُور لما قدر في آخِره لزم وَجها وَاحِدًا فَلم يتَغَيَّر؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن التَّغْيِيرِ إِنَّا لزم فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع، وَلَم يلْزم فِي الْمَقْصُور، وَإِن اسْتَويَا فِيمَا ذكره السَّائِل، لِأَن الْمَقْصُور يسْتَدلّ على إعرابه بنظيره من الصَّحِيح وبنعته، فَصَارَ مَا فِي النَّعْت والنظير من عَلامَة الْإِعْرَابِ يُغني عَن تغير آخر الْمَقْصُور، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: هَذِه عَصا معوجة، بَان الرِّفْع فِي (معوجة) وَكَذَلِكَ لَو وضعت فِي مَكَاهَا اسْما غير معتل، لبان الْإعْرَابِ فِيهِ،

(162/1)

خُو: هَذَا جَمَل (7 / أ) وَأَمَا التَّثْنِيَة وَالجُمع فَلَا نعت لَهَمَا إِلَّا بتثنية أَو جَمع، وَلَا نَظِير لَهُمَا إِلَّا كَذَلِك، فَلَو لَزِمت وَجَهَا وَاحِدًا، لم يكن على إعرابَها دَلِيل، فَجعل بغَيْرهَا عوضا من عدم النظير.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم دخلت النُّون فِي التَّنْبِيَة وَالجُمع؟ قيل لَهُ: عوضا من الحُرَكة والتنوين. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم وَجِب أَن يعوض من الحُرَكة والتنوين؟ قيل لَهُ: لِأَن من شَرط التَّنْبِيَة وَهَذَا الجُمع أَن يكون لَهُ عَلامَة مزيدة على لفظ الْوَاحِد، فَكَانَ يجب أَن تلْحقهُ الحُرَكة والتنوين، فَلَمَّا وَجب أَن يدْخل التَّنْوِين وَالحُرَكة التَّنْبِيَة وَالجُمع، وَعوض مَا يمتنع من والتنوين، فَلَمَّا وَجب أَن يدْخل التَّنْوِين وَالحُرَكة التَّنْبِيَة وَالجُمع، وَعوض مَا يمتنع من دخولهما، وَجب أَن يعوض مِنْهُمَا، لِئَلَّا يخل بِمَا يُوجِبهُ تَرْتِيب اللَّفْظ، وقد بَينا أَن الحُرَكة إِنَّا سَقَطت استثقالا.

وَأَمَا التَّنْوِينِ فَوَجَبَ إِسْقَاطَه لِأَنَّهُ سَاكَن، وَهَذِه الْحُرُوف سواكَن، فَلَم يكن يَخْلُو من أحد أمريْن: أما إِسْقَاط هَذِه الْحُرُوف لسكونها وَسُكُون التَّنْوِين، فتزول عَلامَة التَّنْيَة وَالجُمع، فيؤول إِلَى الاستثقال، أو تحرّك التَّنْوِين، فيصير نونا لَازِمَة، وَتخرج عَن حكم الْعَلامَة الَّتِي فيؤول إِلَى الاستثقال، أو تحرّك التَّنْوِين، فيصير نونا لَازِمَة، وَتخرج عَن حكم الْعَلامَة الَّتِي وضع لَهَا، فلم يبْق غير حذفها، فلهَذَا وَجب إسْقَاط التَّنْوين، فَلَمَّا دخلت النُّون –

عوضا لما ذكرْنَاهُ - دخلت سَاكِنة لِأَن الْحُرْف إِنَّمَا تَحْرَك لزِيَادَة الْحُرَكَة عَلَيْهِ، وَهِي غَيره، فَإِذَا زِدِنَاه مُجَرِدًا مِن الْحُرَكَة بَقِي سَاكِنَا، وَقَبِله عَلامَة التَّشْيَة وَالْجُمع، وَهِي سَاكِنة، فَالتقى ساكنان، فحركت النُّون لالتقاء الساكنين.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم كسرت في التَّثْنِيَة، وَفتحت في الجُمع؟

(163/1)

فَفِي ذَلِك وُجُوه:

أَحدهَا: أَن التَّشْيَة قبل الجُمع، وَحق السَّاكِن إِذا حرك حرك بِالْكُسْرِ، فقد اسْتحقَّت نون التَّشْيَة الْكسر على الأَصْل، لِأَنَّمَا سَابِقَة للْجمع، وَجَازَت نون الجُمع، وَقد فَات كسرهَا، ففتحت لِئَلَّا تَلْتَبِس بنُون التَّشْيَة، فَلم يبْق لَمَا من الحركات إِلَّا الضَّم وَالْفَتْح، وَالضَّم مستثقل، فَسقط وَبقِي الْفَتْح.

وَوجه ثَان: وَهُوَ أَن الجُمع يَقع قبل النُّون فِيهِ وَاو قبلهَا ضمة، أَو يَاء قبلهَا كسرة، فَسقط فكرهوا كسرة النُّون، لِثَلَّا يثقل بتوالي الكسرات، أَو يخرجُوا من ضم إِلَى كسر، فَسقط الْكسر، وَهُوَ بالإسقاط أولى، فَلم يبْق إِلَّا الْفَتْح، فَجعل الْكسر للأخف، وَالْفَتْح للأثقل ليعتدلا،

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوج إِلَى الْفَصْل بَين نون التَّثْنِيَة وَنون الجُمع، وَصِيغَة التَّثْنِيَة مباينة لصيغة الجُمع، وَإِن سَقَطت النُّون، فَمَا الْحُاجة إِلَى الْفَصْل؟

قيل: قد يشكل جمع الْمَقْصُور فِي النصب والجر بتثنية الصَّحِيح، كَقَوْلِك:

رَأَيْت المصطفين، فَيَقَع مَا قبل يَاء الجُمع مَفْتُوحًا، كَمَا تقول فِي تَثْنِيَة زيد: رَأَيْت الزيدين، ومررت بالزيدين، فَلَو لم يكسروا نون التَّثْنِيَة، ويفتحوا نون الجُمع، لالتبس جمع الْمَقْصُور بتثنية الصَّحِيح، فَلَمَّا وَجب الْفَصْل بَين هذَيْن أجروا كل تَثْنِيَة وكل جمع على هَذَا، لِئَلًا تَخْتَلف طريقتهما.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم كَانَت النُّون بِالزِّيَادَةِ أُولَى من سَائِر اخْرُوف؟

قيل لَهُ: لَم يُمكن زِيَادَة بعض حُرُوف الْمَدّ فِي التَّشْنِيَة وَالْجِمع استثقالا (7 / ب) لا جتماعهما، وَمَعَ هَذَا فَكَانَ يَجِب إِذَا وَقع حرف الْمَدّ بعد ألف التَّشْنِيَة أَن يهمز وَلِأَن كل حرف مد وَقع طرفا قبله ألف زَائِدَة، فَلَا بُد من همزه، فَكَانَ ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى

*(164/1)* 

تَغْيِير اخْرُف عَن أَصله، فَوَجَبَ أَن تزاد النُّون من بَين سَائِر الْحُرُوف، لما ذَكُوْنَاهُ فِي الْجُمع من مَذْهَب سِيبَوَيْهِ، وَهُو الصَّحِيح عندنا، وَأَما أَبُو الْحُسن الْأَخْفَش وَأَبُو الْعَبَّاس الْمُجرد، وَمن تابعهما، فَيَقُولُونَ: هَذِه الْحُرُوف دَلَائِل على الْإِعْرَاب، وَلَيْسَت بإعراب، وَلَا حُرُوف إِعْرَاب، وَهَذَا القَوْل فَاسد، لِأَنَّهُ يُقَال لقائله: خبرنا عَن قَوْلك: إِن هَذِه الْخُرُوف دَلَائِل إِعْرَاب، وَلَا عُراب، وَلَا حُرُوف إِعْرَاب، هَل يدل على إِعْرَاب فِي الْكَلِمَة، أَو فِي غَيرهَا؟

فَإِن قَالَ قَائِل: تدل على إِعْرَاب فِي الْكَلِمَة، فَلَا بُد لَهُ من أَن يقدر الْإِعْرَاب فِيهَا، إِذْ كَانَت هِيَ أَوَاخِر الْكَلم، فَيرجع قَوْله إِلَى سِيبَوَيْهِ، وَتسقط هَذِه الْعبارَة. أَو يَقُول: تدل على إعْرَاب في غير الْكَلِمَة.

فَيُقَالَ لَهُ: فَإِذَا الْإِعْرَابِ لَا فِي الْكَلِمَة، وَمَا عدم إعرابه فَهُوَ مَبْنِيّ. وَمن مذْهبه أَن التَّشْنِيَة وَالجُمع، لَكَانَ لقَوْله التَّشْنِيَة وَالجُمع، لَكَانَ لقَوْله مساغ، وَهُوَ مَذْهَب أَبِي إِسْحَاق الرِّجاج.

(165/1)

وَأَمَا الْجُرْمِي فَجعل انقلاب هَذِه الْحُرُوف هُوَ الْإِعْرَاب، وَقُوله أَيْضا محتل، لِأَن أول أَحْوَال الاِسْم الرّفْع فَإِذا هُوَ فِي حَال الرّفْع غير مُنْقَلب، وَإِذا لَم يكن منقلبا وَجب أَن يكون الاِسْم غير مُعرب، فَيُؤدِّي إِلَى أَن يكون بعض التَّثْنِيَة وَالجُمع معربا، وَبَعضه مَبْنِيا. وَقد رُوِيَ عَن غير هَوُلاءِ أَهُم جعلُوا هَذِه الْحُرُوف هِيَ الْإِعْرَاب، كالضمة والفتحة والكسرة، وَهَذَا القَوْل هُوَ أَصْعَف الْأَقَاوِيل، لِأَن شَرط الْإِعْرَاب أَلا يخل سُقُوطه بِمَعْنى الْكَلِمَة، إذا كَانَ زَائِدا على بنائها، وَنحن لَو أسقطنا هَذِه الْحُرُوف الَّتِي تدخل على التَّشْنِيَة وَالْجُمع، لزال معنى الْكَلِمَة، فَلهَذَا لم يجز أَن تكون أعرابا.

وَاعْلَم أَن الْمُذكر والمؤنث يستويان فِي التَّثْنِيَة، لِأَن طَرِيقَة التَّثْنِيَة وَاحِدَة، إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا لَا يَخْتَلف، وَإِذا كَانَ الاِثْنَان لَا يكونَانِ أَكثر من اثْنَيْن، فَجعل لَفْظهمَا أَيْضا غير مُخْتَلف. وَأَما الجُمع وَإِن كَانَ فرعا على الْوَاحِد كالتثنية فَإِنَّهُ غير مَحْصُور، فَلم

*(166/1)* 

يجب أَن يكون لَفظه محصورا، فَلهَذَا جَاءَ مُحْتَلفا، وَفَارِق التَّشْيَة، وَإِن اسْتَويَا فِي أَضُّمَا فرعان على الْوَاحِد.

وَأَمَا الْوَاحِد فَلَم يجب أَن يلْزم لفظا وَاحِدًا، لِأَنَّهُ أصل مُبْتَداً بِهِ، مَوْضُوع على أشخاص يفصل بَينهمَا بحدود وخواص، فلَا بُد أَن تكون أَلْفَاظه مُخْتَلفَة، والتثنية وَالجُمع يُرَاد بهما الشَّيْء إِلَى مثله، فَلهَذَا كَانَ يجب أَن تكون أَلفاظها متفقة، وَلَكِن وَجب الْفَصْل بَين التَّثْنِيَة وَالجُمع لما ذكرنا.

فَإِذَا أَرِدْت جَمَع الْمُؤَنَّث جَمَع السَّلامَة زِدْت فِي آخِره أَلفا وتاء، وَإِنَّمَا وَجب زِيَادَة هذَيْن الحرفين لما ذَكرْنَاهُ.

إِن حُرُوف الْمَدّ أُولَى بِالزِّيَادَةِ، وَكَانَت الْأَلْف أُولَى فِي هَذِه الْمَوَاضِع، لِأَنَّا أَخف حُرُوف الْمَدّ، والمؤنث ثقيل، وَالجُمع أَيْضا ثقيل، فَوَجَبَ أَن يدْخل أخف الْحُرُوف، فَكَانَت الْأَلْف أَحَق بذلك لخفتها، وَلم يجز أَن تزاد مَعهَا من حُرُوف الْمَدّ واللين لما ذَكرْناهُ من وُجُوه قبله إِلَى غير جنسه، وَلم يجز الإقْتِصَار على الْأَلْف وَحدهَا لِثَلَّا يلتبس بالتثنية، فطلبوا حرفا يكون بَدَلًا من الْوَاو الَّتي هِيَ حُرُوف مد، فجاؤوا بِالتَّاءِ.

(8 / أ) أَلا ترى أَهَّا تبدل من الْوَاو فِي (تخمة وتجاه) ، وَالْأَصْل: (وخمة ووجاه) . وَكَانَ أَيْضا إِدْخَال التَّاء أُولى، لِأَهَّا – مَعَ مقاربتها للواو – توجب حذف التَّاء الَّتِي فِي الْوَاحِدَة، فَنَقُول فِي مسلمة: مسلمات، وَالْأَصْل: مسلمتات، فأسقطوا التَّاء الأولى اكْتِفَاء بالثَّانِيَةِ، وَكَانَت أُولى بالإسقاط، لِأَن

*(167/1)* 

الثَّانِيَة تفِيد معنى التَّأْنِيث وَمعنى الجُمع، فَلهَذَا كَانَت أولى بالإسقاط من الثَّانِيَة، وَإِثَّا أُسقطوها لِئَلًا يجْتَمع تأنيثان.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَسْت تَقُول فِي حُبْلَى: حبليات، وَالْأَلْف فِي حُبْلَى للتأنيث، فقد أثبتها فِي النَّاءَيْنِ؟ فَالْجُوَاب فِي ذَلِك من فِي النَّاءَيْنِ؟ فَالْجُوَاب فِي ذَلِك من وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن عَلامَة التَّأْنِيث فِي حُبْلَى الْأَلف، فَإِذا جمعت انقلبت الْأَلف، فَرَالَتْ عَلامَة التَّأْنِيث فعلى هَذَا الْوَجْه لم يجمع بَين تأنيثين.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن عَلامَة التَّأْنِيث فِي (حُبْلَى) مُخَالفَة لعلامة التَّأْنِيث فِي اجْمع، وَنحن فِي (مسلمات) لَو أقررنا اللَّفْظ على هَذَا، لَكنا قد جَمعنا بَين تأنيثين صورتهما وَاحِدَة، فَلهَذَا

حذفنا إِحْدَاهَمَا. فَإِذا أقررنا عَلامَة التَّأْنِيث فِي (حُبْلَى) مَعَ عَلامَة الجُمع، لم نَكُنْ قد جَمعنَا بَين صُورَتِي تَأْنِيث، فَيجوز الجُمع بَينهمَا لاختلافهما. وَهَذَا الْوَجْه أَيْضا ذَكَرْنَاهُ لنبين أَن بَين مَا يَجْتَمع فِيهِ صورتا تَأْنِيث وَبَين مَا تَخْتَلف فِيهِ الصورتان فرقا، وَالْعلَّة الأولى كَافِيَة.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد ادعيت أَن التَّاء عَلامَة التَّأْنِيث، وَنحن نرَاهَا فِي الْوَاحِدَة هَاء فِي الْوَقْف؟

قيل لَهُ: أَصله التَّاء، وَإِنَّمَا وقف عَلَيْهَا بِالْهَاءِ ليفصل بَين تَأْنِيث الِاسْم وتأنيث الْفِعْل. فَإِن قيل: فَمَا الدَّلَالَة على ذَلِك؟

*(168/1)* 

قيل: من وُجُوه:

أَحدهَا: أَنا نصل بِالتَّاءِ، كَقَوْلِك: مسلمة يَا هَذَا، فَأصل الْكَلَام الدرج، فَوَجَبَ أَن تكون التَّاء الأَصْل لثباتها.

أَلا ترى أَنَّك تَقول: رَأَيْت زيدا يَا هَذَا، فَثَبت التَّنْوِين فِي الدرج، وتبدل مِنْهُ فِي الْوَقْف أَلفا، وَكَذَلِكَ فعلت بالتَّاءِ، أبدلت مِنْهَا هَاء فِي الْوَقْف.

وَوجه ثَان: وَذَلِكَ أَن بعض الْعَرَب يقف على التَّاء فَيَقُول فِي مسلمة: مسلمت، وَفِي صالحت: صالت، قَالَ الراجز:

(الله نجاك بكفي مسلمت ... من بعد مَا وَبعد مَا وَبعد مت)

(صَارَت بَنَات النَّفس عِنْد الغلصمت ... وكادت الْحُرَّة أَن تدعى أمت)

فَلَمَّا ثَبَتَ التَّاء فِي الْوَصْل وَالْوَقْف، وَلَم نجد أحدا يصلها بِاهْاء، إِلَّا فِي مَوضِع لَا يعْتد بِهِ، إِذْ كَانَت فِيهِ عِلَّة توجب ذَلِك، علمنا بذلك أَن التَّاء هِي الأَصْل. وَوجه ثَالِث: وَهُوَ أَنا وجدنا التَّاء فِي الْفِعْل قد أدخلت عَلامَة للتأنيث، وَوجدنا الاسْم يدْخلهُ اهْاء وَالتَّاء للتأنيث في الْوَصْل وَالْوَقْف، فَوَجَبَ أَن يحكم على

*(169/1)* 

التَّاء أَنَّمَا الأَصْل في التَّأْنِيث، إِذْ لم نجد الْهَاء للتأنيث.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد وجدنَا الْهَاء تسْتَعْمل للتأنيث فِي قَوْله: هَذِه أُنْثَى؟

قِيل لَهُ: لَيست الْهَاء عَلامَة للتأنيث، وَإِنَّمَا هِيَ بدل من يَاء، لأَغَم يَقُولُونَ: (هذي أمة الله) فالهاء بدل من الْيَاء الَّتِي فِي (هذي) ، فَدلَّ أَن الْهَاء لَيست عَلامَة (8 / ب) للتأنث.

فَإِن قيل: فَمَا الدَّلِيل على أَنَّا بدل من الْيَاء؟

قيل لَهُ: الدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك تَقول فِي تَثْنِيَة هَذِه: تان، فَلَو كَانَت الْهَاء أصلا فِي نَفسهَا لَم يجز حذفهَا فِي التَّثْنِيَة، ولوجب أَن تَقول: هان، فَلَمَّا وجدناهم قد أسقطوا الْهَاء فِي التَّثْنِيَة، وَرَجَعُوا إِلَى أَن قَالُوا: تان، كَمَا قَالُوا فِي الَّذِي: اللَّذَان، وَفِي ذَا: ذان، علمنا أَن التَّاء هِيَ الأَصْل.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْكَلِمَة لِمَا اسْتَعْمَل فِيهَا الْهَاء وَالتَّاء، وَوجدنَا التَّاء أَثقل من الْهَاء، وَوجدنَا التَّاء أَثقل من الْهَاء، وَلَم نَجد الْهَاء فِي غير هَذَا الْموضع تَحْتَمَل أَن تكون للتأنيث، وَجب أَن نقدر الْهَاء بَدَلا من الأثقل إِلَى الأخف، فَإِذا كَانَ ذَلِك مُحْتَملًا وَجب مَمله على مَا ذكرنَا، لِئَلَّا يخرج عَمَّا فِي كَلَامهم.

فَإِن قيل: فَمَا الْحَاجة فِي الْفَصْل بَين تَأْنِيث الْإسْم وتأنيث الْفِعْل.

قيل: لِأَن الْفِعْل قد تسمي بِهِ، فَإِن سمي بِفعل فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث لزم أَن يُوقف عَلَيْهِ بِالْهَاءِ، كَرجل سمي ب (قَامَت) فَيُقَال: جَاءَنِي قامه، فَيُوقف بِالْهَاءِ، فَصَارَ من الْفَصْل بَينهمَا بَيَان وَدلالة على الاِسْم وَالْفِعْل.

فَإِذَا قَالَ: فَلَم كَانَ الْإِسْمِ بِالتَّغِيرِ أُولَى مِن الْفِعْلِ؟

*(170/1)* 

قيل لَهُ: لِأَن التَّاء إِنَّمَا تلْحق من الْأَفْعَال الْفِعْل الْمَاضِي، وَالْفِعْل الْمَاضِي مَبْنِيَّ على الْفَتْح، فَلَزَمَ طَرِيقَة وَاحِدَة، وَالِاسْم يلْحقهُ الْإِعْرَابِ فيتغير آخِره، فَلَمَّا احتجنا إِلَى تَغْيِير أَحدهما، غَيرنا مَا يلْحقهُ التَّغْيِير، وَهُوَ الاِسْم.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم كَانَت هَذِه الْهَاء أُولَى بِالْبَدَلِ من سَائِر الْحُرُوف؟ قيل: لِأَن الْهَاء حرف خَفِي، وَهُوَ من مخرج الْأَلف، فكرهوا أَن يبدلوا التَّاء أَلفا، فيلتبس بِالْأَلف الَّتِي هِيَ بدل من التَّنْوين، فَكَانَت الْهَاء أُولَى لَذَلِك.

وَاعْلَم أَن التَّاء فِي جَمع الْمُؤَنَّث حرف الْإِعْرَاب، فتضم في حَال الرَّفْع، وتكسر في حَال

النصب والجر. وَقد بَينا أَن الْكسر إِنَّمَا دَخلهَا فِي حَال النصب حملا على الْمُذكر، وَقد اشْتَرَكا فِي جَمع السَّلامَة، فَلَمَّا سوي بَين النصب والجر فِي الْأَسْمَاء الْمَذْكُورَة، سوي أَيْضا بَينهمَا في جمع الْمُؤَنَّث.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد قُلْتُمْ: إِن الجُمع السَّالِم: مَا سلم فِيهِ بِنَاء الْوَاحِد، وَإِن المَكسر مَا تغير فِيهِ بِنَاء الْوَاحِد. ثُمَّ قُلْتُمْ فِي (بنت وَأُخْت) فِي حَال الجُمع: بَنَات وأخوات. ففتحتم أُولهمَا وَكَانَ مكسورا أَو مضموما، وجعلتم هَذَا الجُمع جمع السَّلامَة؟ قيل: لِأَن الأَصْل فِي بنت وَأُخْت، بنوة وأخوة، ولكنهما غيرا فِي الْوَاحِد، وَوجه التَّغْيِير أَهُم حذفوا من (أخوة وبنوة) الْوَاو استثقالا، ثمَّ أَخْقُوا (بِنْتا) ب (جدع) و (أُخْتا) ب (قفل).

*(171/1)* 

وَإِنَّا دعاهم إِلَى هَذَا الْإِخْاق لتحصل التَّاء على لَفْظَة الْخُرُوف الْأَصْلِيَّة، فَيصير هَذَا الحكم فَما كالعوض من حذف الْوَاو.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الدَّلِيل على أصل (بنت وَأُخْت) مَا ادعيته؟

قيل لَهُ: إِن الدَّلِيل فِيمَا ذكر أَن الْمُؤَنَّث إِذا كَانَ على لفظ الْمُذكر وَجب أَن تكون عَلامَة التَّأْنِيث لاحقة للفظة الْمُذكر، كَمَا تقول: قَائِم وقائمة، فَلَمَّا كَانَ لفظ (بنت وَأُخْت) على طَرِيق لفظ (الْأَخ وَالِابْن) وَجب أَن تكون عَلامَة التَّأْنِيث لاحقة على لفظ الْمُذكر، فَلَمَّا كَانَ الْأَخ يُقَال فِي تثنيته: أَخُوان، علمنَا أَن أَصله (أَخُو) وَأَن حق التَّأْنِيث أَن يدْخل على هَذَا اللَّفْظ، فَلهَذَا (9/أ) وَجب أَن تكون أُخْت: أخوة.

وَأَما (بنت) فَكَمَا أَنا نقُول فِي الْمُذكر: بنُون، علمنَا أَن الأَصْل الْفَتْح، وَأَن (بِنْتا) كَانَ حَقِّهَا أَن تَجِيء مَفْتُوحَة الْيَاء على حد الْفَتْح فِي (بَنِينَ) وَلكنهَا غيرت لما ذكرْنَاهُ من الْإِخْاق، فَإِذا جَمعت لم يكن بُد من حذف التَّاء فِي الْوَاحِد، لِأَثَّمَا لم تخرج بِالْكَلِمَةِ عَن حكم عَلامَة التَّأْنِيث، بل فيهمَا حكم الْعَلامَة، وَإِن كَانَت قد أُجريت مجْرى الْحُذف الأَصْلِيّ، وَلَيْسَت بتاء مُجَرِّدَة زيدت للإلحاق الْمُجَرِّد، لِأَن مَا زيد للإلحاق الْمُجَرِّد لم يتَغَيَّر، لَا فِي تَثْنِيَة وَلَا فِي جَمع، لِأَنَّهُ قد أُجْرى مجْرى الْأَصْلِيّ، أَلا ترى أَن الْيَاء زَائِدَة للإلحاق ب (قنديل) وَلَا يتَعَيَّر، فَلَمَّا كَانَت تَاء (بنت وَأُحْت) لَيست خَالِصَة للإلحاق، ثمَّ جمعُوا الإسْم بالألف وَالتَّاء، لم يكن بُد من حذف التَّاء في الْوَاحِد، إذْ فِيهَا حكم

التَّأْنِيث، فَلم يجز الجُمع بَين تأنيثين، فَلَمَّا وَجب حذفهَا بَطل حكم الْإِخْاق، فَوَجَبَ أَن ترد الْكَلِمَة إِلَى

*(172/1)* 

أصلها، فَلهَذَا وَجب أَن يكون الجُمع فِيهَا جمع سَلامَة، وَإِن تغير الأول مِنْهُ. فَإِن قَيل لَهُ: لِأَن هَذَا فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب فِي الجُمع المكسر أَن يُجْرِي بِوُجُوه الْإِعْرَاب؟ قيل لَهُ: لِأَن هَذَا الحُكم، وَجب الجُمع استؤنف لَهُ الْبناء، كَمَا استؤنف الْوَاحِد، فَلَمَّا أشبه الْوَاحِد فِي هَذَا الحَكم، وَجب أَن يُجْري حكمه في الْإعْرَاب بِحكم الْوَاحِد.

وَأَمَا مَا يَمْتَحْنَهُ بَعْضَ النَّحْوِيِينَ بَتَصَغِيرِ الْوَاحِد، فَإِن ثَبْتَتْ التَّاء أَجَرُوا الْإِسْم بِجَمِيعِ الْإِعْرَاب، فَلَيْسَ بِشَيْء، لِأَنَّك تَقُول: هَذِه بيوتات الْعَرَب، ومررت ببيوتات الْعَرَب، وَرَأَيْت بيوتات الْعَرَب، فتكسر التَّاء، وَلُو صغرت الْبَيْت لثبتت التَّاء، فَعلمت أَن هَذِه الْعَلامَة لَيست بِأَصْل، وَأَن الْمُوجِب لكسر التَّاء فِي النصب جمع السَّلامَة.

قَالَ أَبُو الْحُسن: قد بَينا أَن من الْأَسْمَاء مَا أشبه الْفِعْل فَمنع التَّنْوِين والجر، وَمِنْهَا مَا أشبه الْفِعْل فَمنع التَّنْوِين والجر، وَمِنْهَا مَا أشبه الْخُرْف فَاسْتحقَّ الْبناء، وَمِنْهَا مَا لَم يعرض لَهُ عِلَّة، فَجرى بِوُجُوه الْإِعْرَاب وَنون. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم كَانَ مَا أشبه الْفِعْل يمنع من التَّنْوِين والجر؟

قيل لَهُ: لِأَن الْفِعْل لَا يَدْخلهُ تَنْوِين وَلَا جر فَوَجَبَ أَن يكون مَا أشبهه حكمه كحكمه. وقد بَينا لم امْتنع الْفِعْل من الجُرِّ، فَأَما التَّنْوِين فَإِكَّا امْتنع من الْفِعْل لِأَنَّهُ زِيَادَة، وَالْفِعْل تقيل، فَلم يُحْتَمل الزِّيَادَة، وَمَعَ هَذَا فَالَّذِي من أَجله دخل التَّنْوِين فِي الاِسْم لَيْسَ بُعوجود فِي الْفِعْل، فَلم يجز أَن يدْخل الْفِعْل التَّنْوِين، وَلما حمل النصب على الجُرِّ فِي تَثْنِيَة الْأَسْمَاء وَجَمَعهَا لما بَينهمَا من المشابحة، حمل الجُرِّ فِيمَا

*(173/1)* 

لا ينْصَرف على النصب.

وَأَمَا مَن أَي وَجِه أَشبهت بعض الْأَسْمَاء الْأَفْعَال حَتَّى منع الصَّرْف فَلهُ (بَاب) يبين فِيهِ إن شَاءَ الله.

وَإِنَّا وَجِب فِيمَا لَا يَنْصَرَف الإنْصِرَاف، إِذا دخلت الْأَلْف وَاللَّام أَو أَضيف، لوَجْهَيْنِ: أَحدهما: أَن الْأَلْف وَاللَّام وَالْإِضَافَة تقوم مقام التَّنْوِين، وقد بَينا أَن وجود التَّنْوِين

يُوجب للاسم الإنْصِرَاف، فَمَا قَامَ مقامه أَيْضا يُوجب الإنْصِرَاف، فَلهَذَا انْصَرف كل مَا تدخله الْألف وَاللَّام أَو أضيف.

وَالْوَجْهِ الثَّابِي: أَن الَّذِي منع الِاسْمِ من الِانْصِرَاف شبهه بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْل لَا يدْخلهُ الْأَف الْأَلْف وَاللَّام وَلَا يُضَاف، وأصل الْأَسْمَاء الصَّرْف، فَلَمَّا دَخلهَا (9 / ب) مَا يُخرجهَا من شبه الْفِعْل، ردَّتْ إِلَى أَصْلهَا من الإنْصِرَاف.

فَإِن قَالَ قَائِل: حُرُوف الجُرّ تمنع من الدُّخُول على الْفِعْل، وَمَعَ هَذَا إِذَا دخلت على مَا لَا ينْصَرف بَقِي على حَاله من الإمْتِنَاع من الصّرْف، فَهَلا صرفته فِي هَذِه الْحَال، إِذْ قد خرج من شبه الْفِعْل كَمَا خرج بِدُخُول الْأَلف وَاللَّام عَلَيْهِ وَالْإِضَافَة؟

قيل لَهُ: هَذَا يُفَسر من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن حُرُوف الجُرِّ هِيَ أحد عوامل الْأَسْمَاء كالناصب والرافع، فَلَو صرفناه بِدُخُول النواصب بِدُخُول النواصب

*(174/1)* 

والروافع عَلَيْهِ، إِذْ كَانَت هَذِه العوامل لا يجوز دُخُولهَا على الْفِعْل، وَلَو فعل هَذَا لم يحصل فصل بَين المنصرف وَغَيره، فَسقط الإعْتِرَاضِ هِمَذَا السُّؤَال.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن حُرُوف الْجُرِّ تَجْرِي فِيمَا بعْدهَا مَجْرى الْأَسْمَاء الَّتِي تَخْفض مَا بعْدهَا، وَالْأَفْعَال قد تقع فِي مَوَاضِع الْجُرِّ بإضافَة ظروف الزَّمَان إلَيْهَا، كَقَوْلِك: هَذَا يَوْم يقوم زيد، فَصَارَ وُقُوع الاِسْم بعد حرف الجُرِّ لَا يخلص للاسم، إِذْ كَانَ مثل هَذَا الْموقع قد تقع فِيهَا الْأَفْعَال.

فَأَمَا الْأَلْف وَاللَّام وَالْإِضَافَة: فَلَا يجوز بِحَال أَن تدخل على الْأَفْعَال، فَلَمَّا صَار هَذَا الْموقع يخلص للاسم دون الْفِعْل وَجب أَن ينْصَرف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار التَّنْوِين يُعَاقب الْأَلف وَاللَّام وَالْإِضَافَة؟

قيل لَهُ: لِأَن التَّنْوِين إِنَّمَا يدْخل على الإسْم ليعلم أَنه منصرف، وَقد بَينا أَن جَمِيع مَا تدخله الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة ينْصَرف، فَلَمَّا كَانَ جَمِيع الْأَسْمَاء إِذا دَخلهَا مَا ذكرنا انْصَرف، لم يحْتَج إِلَى فرق، فَسقط التَّنْوين للاستغناء عَنهُ.

وَاعْلَم أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: جَاءَنِي قَاضَ، فَالْأَصْل أَن تضم الْيَاء فِي الرِّفْع، وتجرها فِي الجُرِّ، وَلَكِن الضمة تستثقل فِي هَذِه الْيَاء والكسرة، فحذفتا فسكنت الْيَاء، فَالتقى ساكنان: الْيَاء والتنوين، فَتسقط الْيَاء لالتقاء الساكنين، وَكَانَت أُولَى من التَّنْوِين، لِأَن التَّنْوِين

عَلامَة، وَالْيَاء لَيست بعلامة، فَكَانَ تبقية الْعَلامَة أولى، فَإِذا وقفت على الاسم، فَقلت: هَذَا قَاض، فالاختيار حذف الْيَاء أَيْضا في الْوَقْف.

*(175/1)* 

فَإِن قيل: فَهَلا ردَّتْ الْيَاء قبل التَّنْوين؟

قيل لَهُ: التَّنْوِين – وَإِن سقط فِي الْوَقْف – فَهُوَ مراعى الحكم فِي الدرج، وكرهوا رد الْيَاء فِي الْوَقْف، لما يلْزمهُم من حذفها فِي الدرج، فَكَانَ ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى تَعب ألسنتهم، وهم يقدرُونَ على إِزَالَة التَّعَب عِمَذَا التَّأُويل. وَمن أثبت الْيَاء اعتل بالسؤال الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَإِذا جررت الإسْم، فقلت: مَرَرْت بقاض. فَحكمه حكم الْمَرْفُوع، وَالْعلَّة وَاحِدَة.

فَإِذَا نصبت فَقَلَت: رَأَيْت قَاضِيا، أثبت الْيَاء لتحركها بِالْفَتْح، فأبدلت من التَّنْوِين ألفا، كَمَا تعْمل فِي سَائِر الْأَسْمَاء المنصرفة. فَإِذَا أَدخلت الْأَلْف وَاللَّام على هَذِه الْأَسْمَاء فالاختيار إِثْبَات الْيَاء، لِأَن التَّنْوِين قد سقط مراعاته، لِأَنَّهُ لَا يجوز إِثْبَاته مَعَ الْأَلْف وَاللَّام بِحَال، فَلَمَّا سقط حكمه ردَّتْ الْيَاء. وَبَعض الْعَرَب يحذفها، وَوجه ذَلِك أَنه قدر إِدْخَال الْأَلْف وَاللَّام على الاِسْم فِي حَال الْوَقْف، وقد حذف مِنْه، فَبَقي الْحَذف على حَاله (10 / أ) فَحكم الْأَلف كَقُولِك: هَذَا قَاضِي البدو، وَحذف الْيَاء مَعَ الْأَلف وَاللَّام وَاللَّام وَالْإِضَافَة ضَعِيف، وَإِنَّا يحسن مثله في الشَّعْر.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم صَارَت (الْوَاو) لَا تقع فِي أَوَاخِر الْأَسْمَاء، إِلَّا وَقبلهَا سَاكن، وَلَم تجر مجْرى الْيَاء؟

قيل لَهُ: لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَن تقع قبلهَا ضمة أَو كسرة أَو فَتْحة، فَلَم يَجز أَن تثبت وَقبلهَا فَتْحة، لِأَن كُل وَاو تحركت وَقبلهَا فَتْحة يجب أَن تقلب ألفا، وَلَم يجز

*(176/1)* 

أَن تقع قبلهَا كسرة، لِأَن ذَلِك أَيْضا يُوجب قَلبهَا يَاء، وَلَم يَجز أَن تقع قبلهَا ضمة، لأَغُم أَرَادوا الْفَصْل بَين الِاسْم وَالْفِعْل فِي هَذَا الحكم، فقلبوا كل وَاو تقع طرفا وَقبلهَا ضمة إِلَى الْيَاء، ليفصلوا بَين الِاسْم وَالْفِعْل، نَحُو: يَعْزُو وَيَدْعُو، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَهُم يَقُولُونَ فِي جمع دلو: أدل، هِمَذَا، وَالْأَصْل: أدلو، كَمَا يُقَال فِي جمع فلس: أفلس، فَبَان

بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَخْم يقلبون كل وَاو تقع طرفا فِي الإسْم وَقبلهَا ضمة إِلَى الْيَاء لَمَا ذكرنَا، وَلَا بُد من كسر مَا قبلهَا لتسلم، لِأَنَّهُ لَو بَقِي مَا قبل الْيَاء مضموما عَادَتْ واوا، فَبَان أَخْم قصدُوا الْفَصْل بَين الاسْم وَالْفِعْل عِمَذَا التَّغْيير.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار التَّغْيير بالإسْم أولى من الْفِعْل؟

قيل لَهُ: إِن الْاسْم يلْحقهُ فِي آخِره عَلامَة الْإِضَافَة وَالنِّسْبَة، ويدخله التصغير وَالْجُمع المكسر والترخيم مَعَ الْإِعْرَاب، فَصَارَت تغييرات تلْحق الاسْم دون الْفِعْل، فَلَمَّا احتاجوا إِلَى تَغْيِير أَحدهمَا، كَانَ التَّغْيِير لما يلْزمه التَّغْيِير فِي كثير من أَحْوَاله ألزم وَأُولى مِمَّا لا يلْزمه التَّغْيير.

قَالَ أَبُو الْحُسن الْأَخْفَش: اعْلَم أَن الْأَسْمَاء الْمَقْصُورَة إِنَّمَا الزمت وَجها وَاحِدًا، لِأَن أواخرها لَا تَخْلُو من أحد أمريْن: إِمَّا أَن تكون منقلبة من وَاو أَو يَاء، أَو تكون للتأنيث غير منقلبة.

*(177/1)* 

وَالَّذِي أُوجِب قَلْبَهَا أَلْفَات تَحْرَكُها وانفتاح مَا قَبْلُهَا، فَلَو حَرَكَتُهَا رَجَعَت هُمْزَات، فَلَمَّا كَانَ الْإِعْرَاب لَا يسلم مِنْهَا كَرَاهِيَة إِدْخَاله مَعَ مَا يُوجِب إِسْقَاطه، فَيُؤَدِّي ذَلِك إِلَى التَّعَب، فَلَم يَجْز تَحَرِّك الْمَقْصُور، وَقدر فِيهِ الْإِعْرَاب.

فَأَما ألف التَّأْنيث فَلُو حركت لم تخل من أحد أَمريْن:

إِمَّا أَن تقلب إِلَى الْيَاء، أَو إِلَى الْوَاو، أَو إِلَى الْمُمزَة، وَلَو قلبت واوا، أَو يَاء لَوَجَبَ أَن ترجع إِلَى الْأَلْف، لما ذكرنا من أَن الْوَاو وَالْيَاء مَتى تحركتا وَانْفَتح مَا قبلهمَا وَجب أَن تقلب أَلْفا، فَلَا يسلم الْإِعْرَاب، فَلهَذَا وَجب أَن تقر على حَالهَا، وَمَعَ هَذَا فقلبها يبطل عَلامَة التَّأْنِيث، فَكَانَ بَقَاء الْعَلامَة أولى من إِدْخَال الْإِعْرَاب، لِأَن الْإِعْرَاب قد يسْقط من جَمِيع الْأَسْمَاء في الْوَقْف، فَكَانَ أولى هُنَا بالإسقاط.

وَاعْلَم أَن مَا ينْصَرف من الْأَسْمَاء الْمَقْصُورَة فعلامة انْصِرَافه إِثْبَات التَّنْوِين فِيهِ فِي الْوَصْل، فَإِذا أَثبت التَّنْوِين وَهُوَ سَاكن، وَالْأَلف فِي آخر الْمَقْصُور سَاكِنة، التقى ساكنان، فَلم يكن بُد من حذف أحدهما، فَكَانَ حذف الأول أولى، لِأَن التَّنْوِين عَلامَة، وَالْأَلف لَيست بعلامة، فَكَانَ تبقية الْعَلامَة أولى، فَإِن وقعت سقط التَّنْوِين وَرجعت الله الحذوفة.

وَإِنَّا قُلْنَا: إِن هَذِه الْأَلف الثَّانِيَة فِي الْوَقْف هِيَ الْأَلف الْأَصْلِيَّة، وَلَيْسَت بَدَلا من

## التَّنْوين لوجوه:

أَحدهَا: جَوَازِ الإمالة فِيهَا وحسنها، وَلُو كَانَت بَدَلا من التَّنْوين لقبح إمالتها. وَوجه آخر: أَن التَّنْوين أَصله أَن يسْقط (10 / ب) في الْوَقْف على مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِذَا سقط ردَّتْ الْألف الذاهبة.

(178/1)

فَإِن قيل: كَيفَ خَالف الْمَقْصُور بَابِ (قَاض) وَقد زعمت أَن التَّنْوين إِذا سقط في الْوَقْف لم ترجع الْيَاء، فَهَلا وَجب ذَلِك فِي الْمَقْصُور مَتى سقط التَّنْوين أَلا ترجع الْألف؟ قيل لَهُ: الْفرق بَينهما من وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن بَابِ (قَاض) قد ثبتَتْ الْيَاء في حَالِ النصب، فَلم يكن إسْقَاطهَا في حَال الرَّفْع والجر إخلالا بَمَا شَدِيدا، وَلُو أسقطنا الْأَلْف من الْمَقْصُور في الْوَقْف لم يكن لَمَا حَالَ رُجُوع، فَكَانَ ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ هَا، فَوَجَبَ أَن يردوها، إذا وَجب ردهَا في مَوضِع من الْإِعْرَاب، وَجب أَن يرجع في جَمِيع الْأَحْوَال، لِأَن لَفظه وَاحِد، وَحكم إعْرَاب الْمَقْصُورِ وَاحِد.

وَالْوَجْه الثَّانى: أَن الْأَلْف خَفِيفَة، وَالْيَاء ثَقيلَة، فَمن حَيْثُ جَازَ أَن يُبدل من التَّنوين ألفا فِي حَال النصب، وقبح الْبَدَل من التَّنْوين يَاء فِي حَال الْجُرِّ، لثقل الْيَاء وخفة الْألف، فَكَذَلِك هَا هُنَا قبح رد الْيَاء في (قَاض) لثقلها، وَحسن رد الْأَلْف في الْمَقْصُور لخفتها. فَإِن قَالَ قَائِل: مَا الدَّلِيل على أَن الْأَزْمَان ثَلَاثَة حَتَّى رتبتم الْأَفْعَال؟

قيل لَهُ: الدَّلِيل على ذَلِك أَن الشَّيْء قد تقع الْعدة به فَيكون متوقعا، وَهَذَا لزمان الِاسْتِقْبَال، فَإِذَا وَجِد فَهَذَا الزَّمَان هُوَ زَمَان الْحُال، فَإِذَا مَضَى عَلَيْهِ وقتان أَو أكثر صَار ماضياه فقد حصلت لنا بمَا ذكرْناهُ أزمان ثَلَاثَة.

فَإِن قَالَ قَائل: فَأَي هَذِه الْأَزْمِنَة أسبق؟ فَفِيه جوابات:

*(179/1)* 

أَحدهَا: أَن يكون زمَان الْحال هُوَ السَّابِق، لِأَن الشَّيْء أقوى أَحْوَاله حَال وجوده، فَيجب أَن يكون وجوده أولى، ثمَّ تقع الْعدة بِهِ فَيكون متوقعا، ثمَّ يُوجد الْمَوْعُود وَيقْضي فيصير مَاضيا. وَذَلِكَ أَن الْأَزْمِنَة إِنَّمَا احتجنا إِلَيْهَا لأمر الموجودات، وَالْأَمر فِيمَا بَينا، فَلهَذَا وَجب ترتيبها على مَا ذَكُوْنَاهُ.

وَالْجُوَابِ الثَّانِي: أَن الْمُسْتَقْبِل قبل الْحَال والماضي، لِأَنَّهُ بعد أَن يَقع بِمَا لَيْسَ بموجود، ثمَّ يصير مَوْجُودا، ثمَّ يمْضِي.

فقد بَان عِمَا ذَكرْنَاهُ أَن الْمَاضِي من الزَّمَان بعد الْمُسْتَقْبل وَالْحَال، والمستقبل يجوز أَن يكون الْحَال بعد الْمُسْتَقْبل.

وَالْوَجْه الثَّالِث، وَهُوَ أَقُوى عندنا: فَأَما من جِهَة اللَّفْظ فالماضي قبل الْمُسْتَقْبل، لِأَن قَوْلك: (ضرب) ثَلَاثَة أحرف، فَإِذا قلت: (يضْرب) فقد زِدْت عَلَيْهِ حرفا مِمَّا لَا زِيَادَة فِيهِ قبل مَا فِيهِ الزِّيَادَة؟

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جعلتم الْمُسْتَقْبل وَالْحَال عبارَة وَاحِدَة تدل عَلَيْهِمَا، وَلَم تُشْرِكُوا بَين الْمَاضِي وَالْحَال بِعِبَارَة وَاحِدَة؟

فَفِي ذَلِك جوابان:

أحدهما: أن الْمُسْتَقْبل قد حصل مضارعا للأسماء دون الْمَاضِي، وَوجدنَا الْأَسْمَاء قد تسْتَعْمل اللَّفْظَة الْوَاحِدَة مِنْهَا لِأَشْيَاء مُخْتَلفَة، أَلا ترى أَهْم قَالُوا الْعين لعين الْإِنْسَان، ولعين الْمَيزَان، ولحقيقة الشَّيْء، وللطليعة، وَغير ذَلِك، فَكَذَلِك أَيْضا جعلُوا عبارة وَاحِدَة تدل على مَعْنيين في الْأَفْعَال المضارعة،

*(180/1)* 

كَمَا جعلُوا ذَلِك فِي الْأَسْمَاء. وَأَمَا الْمَاضِي فَإِنَّهُ لَم يَجِب لَهُ هَذَا الحَكَم. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْحَال لَمَاكَانَ وقته قَصِيرا، لَم يسْتَحق لفظا يخص بِهِ لقصر مدَّته، وَلَوَجْه الثَّانِي: أَن الْحَارَة للزمان الْمُسْتَقْبل، لاشْتِرَاكهمَا فِي تقدمهم للماضي، فَلهَذَا وَجب أَن ترَبِّب الْأَفْعَال على الْأَزْمِنَة (11 / أ) الثَّلاثَة، وقد بَينا حكم الْأَفْعَال فِي الْإِعْرَاب وَالْبناء، فَلهَذَا لَم نعده.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم خص الْفِعْل الْمُضَارِع بِمَذِهِ الزَّوَائِد من بَين سَائِر الْحُرُوف؟ فَالْحُوَابِ فِي ذَلِك: أَنا قد بَينا أَن أُول مَا تزاد حُرُوف الْمَدّ، إِلَّا أَن الْوَاو لَم يجز أَن تزاد لِأَفَّا تستثقل، وتبدل إِذا كَانَت أَصْلِيَّة، نَعْو قَوْله تَعَالَى: {وَإِذَا الرُّسُل أَقْتَت} ، و (أرخ الْكتاب) ، وَالْأَصْل: وقتت، وورخ الْكتاب، فَإِذا كَانُوا يفرون مِنْهَا إِذا كَانَت أَصْلِيَّة، وَجب أَلا يزيدُوا مَا يفرون مِنْهُ، فَلَمَّا بَطل أَن تزاد الْوَاو فِي أول الْمُضَارع، جعلُوا فِي

موضعها حرفا يُبدل مِنْهُ، وَهِي التَّاء، لِأَهَّا تبدل من الْوَاو مَوَاضِع مِنْهَا: (تجاه وتخمة). وَلَم تَجْعَل الْمُمزَة بَدَلا من الْوَاو، وَإِن كَانَت تبدل مِنْهَا، لأَنا نحتاج إِلَى أَن نبدلها مَكَان الْأَلف، وَهِي أقرب إِلَى الْأَلف مِنْهَا إِلَى الْوَاو، وَالْأَلف لَا يجوز أَن تزاد أُولا، لِأَهَّا سَاكِنة، والابتداء بالساكن لَا يجوز، فَجعلت الهمزَة بَدَلا من الْأَلف لقربَها مِنْهَا، وَبقيت النَّون أولى من سَائِر الْخُرُوف، لما الْيَاء على أَصْلها، واحتجنا إِلَى حرف رَابع، فَكَانَت النُّون أولى من سَائِر الْخُرُوف، لما ذَكرْنَاهُ من شبهها بحروف الْمَدّ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم سكنتم الْحُرْف الَّذِي يَلِي حرف المضارعة فِي الْأَفْعَال الثلاثية، وحركتموه في الرّبَاعِيّة، قُلْتُمْ: هُوَ يضْرب، فسكنتم الضَّاد وَكَانَت

*(181/1)* 

متحركة في (ضرب) وقلتم: يدحرج، فجئتم بِالدَّال على أَصْلهَا؟

فَاجُنُواب فِي ذَلِك: أَهُم لَو أَبقوا الضَّاد على حركتها لتوالى أَربع حركات لَوَازِم، وَهَذَا لَيْسَ فِي كَلَامهم، إِلَّا أَن تكون الْكَلِمَة محذوفة، نَحُو: علبط وهدبد، وَالْأَصْل: علابط وهدابد، لأَهُم يستعملون الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا بِمَعْنى وَاحِد، فَعلم أَهُم خففوا اللَّفْظَة لطولها حَتَّى صَارَت: علبط وهدبد.

وَكَذَلِكَ (ضَرَبَنِي) جَازَ أَن يَجْتَمع فِيهِ أَربع حركات مُتَوَالِيَات، لِأَن الْمَفْعُول لَا يلْزم بِالْفِعْلِ، فَلم يعتدوا بتوالي الحركات، إِذْ كَانَت غير لَوَازِم، فَإِذا صَحَّ أَنه لَيْسَ فِي كَلَامهم مَا ذكرنَا لَم يجز تبقية الضَّاد فِي (يضْرب) على حركتها.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَارَت أولى بالإسكان؟

قيل لَهُ: لِأَن الأول لَا يجوز إسكانه، لِأَنَّهُ ابْتِدَاء بساكن، وَلَا يجوز بِإِسْكَان آخر الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُوجب بناءه، وَقد حصل مُسْتَحقّا للإعراب بالمضارعة للاسم، فَلم يبْق إِلَّا الضَّاد، وَالرَّاء عين الْفِعْل، وَبَهَا يعرف اخْتِلَاف الْأَفْعَال مِمَّا هُوَ على (فعل، أو فعل، أو فعل) فَلمَا كَانَ الإسكان فِي الرَّاء يُوجب لبسا لم تسكن، وَلم يبْق إِلَّا الضَّاد، فَلهَذَا صَارَت بالإسكان أولى.

فَأَما (يدحرج) فَلم يعرض فِيهِ توالي أربع حركات، وَجَاء على الأَصْل. فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ (أَكْرم) على وزن (دحرج) والمضارع بِإِسْكَان الثَّابِي من (أَكْرم) خلافًا ل (لدحرج) فَمَا وَجه ذَلِك؟ قيل لَهُ: الْأَصْل فِي يكرم: يؤكرم، كَمَا تَقول: يدحرج، وَلَكِن اهْمزَة حذفت، وَالسَّبَب فِي حذفهَا أَن الْمُتَكَلِّم لَو أخبر عَن نَفسه لزمَه أَن يَقُول: أَنا

*(182/1)* 

أأكرم، فتلتقي همزتان زائدتان، وَذَلِكَ مستثقل، وَقد وجدناهم يحذفون الْهُمزَة الْأَصْلِيَّة استثقالا لَهَا، كَقَوْلِك: خُذ وكل، وَالْأَصْل: اؤخذ واؤكل، لِأَنَّهُ من: أَخذ وَأكل، فَكَانَ حذف الزَّائِد أولى مَعَ مَا فِيهِ من الاستثقال، فَوَجَبَ أَن تحذف الهُمزَة (11 / ب) ثمَّ أتبعوا سَائِر حُرُوف المضارعة الحُذف، لِئَلَّا يَخْتَلف طَرِيق الْفِعْل، والهمزة المحذوفة هِيَ الثَّانِيَة، لِأَن الأولى دخلت لِمَعْنى، فَكَانَ حذف الَّتِي لَا معنى لَمَا أولى، وَأَيْضًا فَإِن الثَّانِيَة هِيَ الْمُوجِبَة لثقل الْكَلِمَة، إِذْ كَانَت الأولى لَا تثقل بَمَا الْكَلِمَة، فَكَانَ الْمُوجِب للثقل أولى بالحذف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم اخْتلف أول أَفعَال المضارعة، وَكَانَ الرباعي مِنْهَا مضموم الأول وعداه مَفْتُوح الأول؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الأَصْل الْفَتْحِ فِي جَمِيع ذَلِك، وَإِنَّمَا وَجب الْفَتْحِ لِأَنَّهُ أخف الحركات، وَنحن نتوصل بِهِ إِلَى الإبْتِدَاء، كَمَا نتوصل بِالضَّمِّ وَالْكَسْر، فَكَانَ اسْتِعْمَال الْفَتْحِ أخف وَأُولَى، إِلَّا أَن الْمُضَارِع من الْفِعْل الرباعي إِذا كَانَ أُول الْمَاضِي همزَة، وقد بينا أَنه يجب إِسْقَاطهَا فَيصير لفظ الْمُضَارِع على أَرْبُعَة أحرف فِي الرباعي، فَيصير كمضارع الْفِعْل الثلاثي، فَلُو بقيناه مَفْتُوحًا الْتبس بالثلاثي، فضم أول مضارع الرباعي، ليفصل بينه وَبَين مضارع الثلاثي، ثمَّ أتبع

*(183/1)* 

سَائِر مضارع الرباعي لهَذَا الْقسم، لِنَلَّا يَخْتَلف طَرِيقه، وَيَجْرِي الْفِعْل على طَرِيق وَاحِد. فَإِن قيل: فَلم كَانَ الْفَصْل بِالضَّمّ أولى؟

قيل لَهُ: لِأَن الضَّم هُوَ الأَصْل، وَالْكَسْر مستثقل، إِذْ كَانَ الجُرِّ قد منع من الْفِعْل، فَلم يبْق إِلَّا الضَّم. وَوجه آخر: أَن الضَّم أقوى الحركات، فَأَدْخل على أول مضارع الرباعي، ليَكُون عوضا من الحُرْف الْمَحْذُوف.

فَإِن قيل: فَلم صَار الرباعي أولى من ضم الثلاثي؟ قيل: لِأَن الرباعي أقل في كَلَامهم من

الثلاثي، وكرهوا ضم الثلاثي لِئَلَّا يكثر في كَلَامهم مَا يستثقلون.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الضَّم أقوى من الْفَتْح، وَكَانَ الرباعي قد حذف مِنْهُ حرف، فَوَجَبَ أَن يعْطى الرباعي الْحُرَكة القوية، ليَكُون فِيهِ مَعَ الْفَصْل عوضا من الْمَحْذُوف. فَإِن سُئِلَ: لَم ضممتم أول (يدحرج) وَهُوَ خَمْسَة أحرف، وَلَيْسَ يلتبس بالثلاثي؟ قيل: لِئَلَّا يُخْتَلف طَرِيق الْفِعْل الرباعي، فَلَمَّا لزم الضَّم فِي بعضه لعِلَّة، أجري سَائِر تصاريفها عَلَيْهَا، لِئَلَّا يَخْتَلف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم اسْتَوَى لفظ الْمُتَكَلَّم، مؤنثا كَانَ أَو مذكرا، وَفصل مَا بَين الْمُخَاطب وَالْغَائب؟

قيل لِأَن الْمُتَكَلِّم لَا يَخْتَلَط بِغَيْرِهِ، فَلَمَّا لَم يَقع فِيهِ التباس، لَم يَخْتَج إِلَى فصل، فَتَقول: أَنا أَقوم، وَإِن كَانَ مؤنثا وَكَذَلِكَ: نَحَن نقوم، للمذكر والمؤنث، وسنبين لَم اسْتَوَى لفظ التَّثْنِيَة وَالْجُمع للمتكلم في (بَاب الضَّمِير) ، إن شَاءَ الله.

*(184/1)* 

فَأَمَا الْمُخَاطَب: فيفصل بَينه وَبَين الْمُذكر، فقيل: أَنْت تقوم، للمذكر، وَأَنت تقومين، للمؤنث، لِأَن الْمُخَاطِب قد يشْتَرك فِيهِ الْمُذكر والمؤنث، فَلَا يعلم المُرَاد مِنْهُمَا إِلَّا لَمُؤنث، لِأَن الْمُخَاطِب قد يشْتَرك فِيهِ الْمُذكر والمؤنث، فَلَا يعلم المُرَاد مِنْهُمَا إِلَّا بِالْفَصْلِ والتمييز، فاحتيج إِلَى الْفَصْل والتمييز فزيد على لفظ الْمُؤنَّث بالعلامة لِأَنَّهُ فرع الْيَاء فَهِيَ إِظْهَارِ الْفَاعِل، وفيهَا عَلامَة التَّأْنِيث، وَإِنَّمَا اخْتصَّ الْمُؤنَّث بالعلامة لِأَنَّهُ فرع على الْمُذكر، فَاحْتَاجَ إِلَى زِيَادَة لفظ على لفظ الْمُذكر، كَمَا تقول / قَائِم وقائمة، وَلم تَعْمَل الْعُلامَة بِالنَّقْصِ من اللَّفْظ الَّذِي هُوَ الأَصْل، لِثَلَّا يَزُول مَعْنَاهُ، وَإِنَّا خص الْمُؤنَّث بِالْيَاء عَلامَة الله الله الله عَلامَة الله، وبالياء فِي نَحْو: هذي أمة الله، ورأيتك ذَاهِبَة.

فَإِن قَالَ قَائِل: (12 / أ) من أَيْن زعمتم أَن الْيَاء فِي (تضربين) ضمير الْفَاعِل، دون أَن تكون عَلامَة مَحْضَة؟

قيل: إِذْ ثنينا أسقطنا الْيَاء، فَقُلْنَا: أَنْتُمَا تضربان، فَلَو كَانَت الْيَاء عَلامَة مَحْضَة، لم يجز إسْقَاطهَا، أَلا ترى أَنَّك تقول: قامتا، وذهبتا، فثبتت التَّاء مَعَ إِدْخَال الضَّمِير، فَلَمَّا سَقَطت الْيَاء علمنَا أَنَّكَ ضمير الْفَاعِل، لِأَن الْأَلف تكتفي مِنْهَا، وَلَيْسَت بعلامة مَحْضَة، وَلكنهَا عَلامَة وَضمير، وَإِنَّا زيدت عَلَيْهَا النُّون، لِأَن الْفِعْل لما ظهر فَاعله، وَالْفِعْل وَالْفَاعِل يَمنزلة شَيْء وَاحِد، لم يخرج الْفِعْل بإِظْهَار الْفَاعِل عَمَّا يُوجب لَهُ الْإِعْرَاب، إِذْ

كَانَت المضارعة ثَانِيَة لَهُ، وَقد بَطل أَن يكون آخر الْفِعْل حرف الْإِعْرَاب، لِأَنَّهُ قد لزمَه اللين من أجل الْيَاء، فَوَجَبَ أَن تَجْعَل عَلامَة الْإِعْرَاب، وَقد بَينا أَن النُّون تشبه حُرُوف الْمَدّ، وَهِي أولى

*(185/1)* 

بِالزِّيَادَةِ بعْدهَا، فزيدت النُّون، وَجعلت عَلامَة للرفع بِمَنْزِلَة الضمة، فَلهَذَا زيدت النُّون ، وَأَمَا الْغَائِب فَجعل لفظ الْمُذكر الْمُخَاطِب للمؤنث الْغَائِب، كَقَوْلِم: هِيَ تقوم، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَن صِيغَة الْفِعْل يَكْتَفِي هَا فِي الْعَلامَة من غير زِيَادَة لفظ آخر، وَجعلُوا للمذكر الْغَائِب الْيَاء فَرفع الْفَصْل بَينهمَا بِالْيَاء وَالنُّون، كَقَوْلِك: يضربن، لجَماعَة الْمُذكر . الْمُؤنَّث، وهم يضْرِبُونَ، لَجَماعَة الْمُذكر .

*(186/1)* 

## (2 - بَابِ ارْتِفَاعِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ)

وَاعْلَم أَن الْفِعْل الْمُضَارع إِنَّمَا يرْتَفع عِنْد أهل الْبَصْرَة بِوُقُوعِهِ موقع الاِسْم، وَسَوَاء كَانَ الاِسْم مَرْفُوعا أَو مَنْصُوبًا أَو مجرورا، كَقَوْلِك فِي الْمَرْفُوع: زيد يقوم، وَهُوَ فِي موقع: زيد قَائِم.

فَأَما الْمَنْصُوبِ فنحو قَوْلك: كَانَ زيد يقوم، في مَوضِع: كَانَ زيد قَائِما.

وَأَمَا الْمَجْرُورِ فَنحو قَوْلك: مَرَرْت بِرَجُل يقوم، فَهُوَ فِي مَوضِع: مَرَرْت بِرَجُل قَائِم. وَإِنَّمَا اسْتحق الرِّفْع لوُقُوعه موقع الإسْم لوَجْهَيْن:

أَحدهمَا: بِأَن وُقُوعه موقع الِاسْم معنى لَيْسَ بِلَفْظ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك متجرد من العوامل اللفظية، فَمن حَيْثُ اسْتحق الْمُبْتَدَأ الرّفْع، أعطي الْفِعْل فِي هَذَا الْموضع الرّفْع. وَالْوَجْه الثّانى: هُوَ أَن الْفِعْل لَهُ ثَلَاثَة أَحْوَال:

أَحدهَا: أَنه يَقع موقع الإسْم وَحده، كَقَوْلِك: زيد يقوم، وَهُوَ فِي مَوضِع (قَائِم) . وَالثَّانِي: أَنه يَقع موقع الإسْم مَعَ غَيره، كَقَوْلِك: أُرِيد أَن تذْهب، فَهُوَ بِمَنْزِلَة: أُرِيد ذهابك.

وَاخْتَالَةَ النَّالِثَةَ: أَلَا يَقع موقع الاِسْم بِنَفْسِهِ، ولامع غَيره، كَقَوْلِك: إِن تأتني آتِك، وَكَذَلِكَ: لم يقم زيد، لَا يَصح أَن يَقع الاِسْم موقع مَا ذكرْنَاهُ، وَيكون

*(187/1)* 

يَمْعْنَاهُ، فَلَمَّاكَانَ الْفِعْلِ قد حصل على الْأَشْيَاء الثَّلَاثَة، وَكَانَ الِاسْم هُوَ الأَصْلِ فِي الْإِعْرَاب، كَانَ وُقُوع الْفِعْلِ فِي مَوْضِعه أقوى أَحْوَاله، فَوَجَبَ أَن يعْطَى أقوى الحركات، الْإِعْرَاب، كَانَ وُقُوعه مَعَ غَيره موقع الاسْم دون ذَلِك فِي الرُّتْبَة، جعل لَهُ النصب، وَلَمُ كَانَ وُقُوعه فِي مَوضِع لَا يَصح وُقُوع الاسْم فِيهِ، فَبعد بذلك من شبه الاسْم بعدا شَدِيدا، أعطي من الْإِعْرَاب مَا لَا يَصح دُخُوله على الاسْم، لبعد شبهه مِنْهُ، وَهُوَ الجُزْم. وَالْفراء يَقُول: إِن الْفِعْلِ الْمُصَارع يرْتَفع بسلامته من النواصب والجوازم.

وَعند الْكَسَائي: (12 / ب) إِنَّه يَوْتَفَع بِمَا فِي أُولُه مِن الزَّوَائِد.

فَأَما قَول الْكَسَائِي فَظَاهِر الْفساد، لِأَن هَذِه الزَّوَائِد لَو كَانَت عاملة رفعا، لم يجز أَن يقع الْفِعْل مَنْصُوبًا وَلا مَجْزُومًا، وَهِي مَوْجُودَة فِيهِ، لِأَن عوامل النصب لَا يجوز أَن تدخل على عوامل الرّفْع، لِأَنَّهُ لَو دخل عَلَيْهِ لَكَانَ يجب أَن يبْقى حكمهَا، فَيُؤَدِّي ذَلِك إِلَى أَن يكون الشَّيْء مَرْفُوعا مَنْصُوبًا فِي حَال، وَهَذَا مُحَال، فَلَمَّا وجدنا هَذَا الْفِعْل ينصب ويجزم، والحروف فِي أَوله مَوْجُودَة، علمنا أَنَّا لَيست عِلّة فِي رَفعه.

*(188/1)* 

وَأَمَا الْفُرَاء فَقُولُه أَقْرِب إِلَى الصَّوَاب، وفساده مَعَ ذَلِك، وَهُوَ أَنه جعل النصب والجزم قبل الرِّفْع، قبل الرِّفْع، لِأَنَّهُ يرْتَفع بسلامته من النواصب والجوازم، وَأُول أَحْوَال الْإِعْرَاب الرِّفْع، وَقُولُه يُوجِب أَن يكون الرِّفْع بعد النصب والجزم، فَلَهَذَا فسد، فاعلمه.

*(189/1)* 

(3 - بَابِ خُرُوفِ النصبِ)

وَاعْلَم أَن خُرُوف النصب على مَا ذكرنَا تَنْقَسِم قسمَيْن:

قسم [يعمل] بِنَفسِهِ، وَقسم يعمل بإضمار (أن) .

وَإِنَّا وَجب النصب ب (أَن) وَأَخَوَاهَا، لِأَن (أَن) الْخَفِيفَة مشابحة ل (أَن) النَّقِيلَة فِي الصُّورَة وَالْمعْنَى، فَمن حَيْثُ وَجب أَن تنصب تِلْكَ الإسْم، نصبت هَذِه الْفِعْل، وَمَا ذَكَرْنَاهُ من أخواهَا مَحْمُول عَلَيْهَا، وَوجه الحُمل: أَن هَذِه الْخُرُوف - أَعنِي (أَن وكي وَإِذن) - تقع للمستقبل كوقوع (أَن) لَهُ، فَلَمَّا كَانَت مشابحة ل (أَن) فِي إِيجَابِهَا لكون الْفِعْل الْمُسْتَقْبل، نصبت لَا غير، كنصب (أَن).

وَقد ذكرنَا فِي الْفَصْل الْمُقدم عِلَّة أُخْرَى فِي نصب (أَن) ، فأغنى عَن إِعَادَته. وَاعْلَم أَن ل (إذن) ثَلَاثَة أَحْوَال:

أُحدها: أن تنصب لا غير.

وَالثَّانِيَةَ: أَن يجوز إلغاؤها وإعمالها.

وَالثَّالِثَة: أَلا يجوز إعمالها.

وَالْحَالِ الأولى: أَن تقع مُبتَدأَة، كَقَوْلِك: إِذِن أكرمك.

وَالْحَالِ الثَّانِيَة: أَن تقع وَقبلهَا الْوَاو وَالْفَاء، كَقَوْلِك: أَنا أحبك وَإِذن أكرمك، فَإِن شِئْت رَفعت وَإِن شِئْت نصبت

*(190/1)* 

فَمن نصب قدر الْوَاو عاطفة جملَة على جملَة، فَصَارَت (إِذَن) فِي الحَكم كالمبتدأة، فَلهَذَا نصب.

وَمن رفع جعل الْوَاو عاطفة على الْفِعْل الَّذِي قبله، وألغى (إِذن). وَإِنَّمَا سَاغَ إلغاؤها لشبهها ب (ظَنَنْت)، إِذْ توسطت بَين الاِسْم وَاخْبَر، وَهَذَا التَّشْبِيه إِنَّمَا سَاغَ، لِأَن الشبهها ب (ظَنَنْت)، إِذْ توسطت بَين الاِسْم وَاخْبَر، وَهَذَا التَّشْبِيه إِنَّمَا سَاغَ، لِأَن الْعُمَل كَقَوْلِه تَعَالى: {وَإِذَا لَا يَلبثُونَ خَلَفك إِلَّا قَلِيلا}. وَيجوز إِنَّمَا حملهمْ على إلغائها ليَكُون فِي الْخُرُوفِ الَّتِي هِيَ أَصْعَف من الْأَفْعَال مَا يجوز فِيهِ الإعمال والإلغاء، كَمَا جَازَ فِي الْأَفْعَال الَّتِي هِيَ أقوى، فَلهَذَا جَازَ إلغاؤها وإعمالها. وَاخْتَالَة الثَّالِثَة: لَا يجوز أَن تعْمل فِيهَا، وَهِي تقع بَين كلامين لَا بُد لأَحَدهمَا من الآخر، كَالمبتدا وَاخْبَر، وَالشَّرط وَاجْزَاء، كَقَوْلِك: زيد إذا يكرمك، وَإِن تأتني إذن آتِك وأكرمك.

وَكَذَلِكَ إِن وَقعت بَين الْقسم والمقسم بِهِ، كَقَوْلِك: وَالله إِذن لأَقوم. وَإِنَّما ألغيت في هَذِه الْمَوَاضِع، لاحتياج مَا قبلهَا إِلَى مَا بعْدهَا، فَجَاز أَن يطْرَح حكمهَا،

وَأَمَا (كي): فللعرب فِيهَا مذهبان:

*(191/1)* 

أحدها: أن يعملوها في الْفِعْل كعمل (أن) ، لما ذكرْنَاهُ من التَّشْبِيه. وَالْمذهب الثَّانِي: أَن يجروها مجْرى لَام الجُرِّ، فَيكون النصب بعْدها بإضمار (أن) ، وَذَلِكَ (13 / أ) أَن بعض الْعَرَب يَقُولُونَ: كيمه، كَمَا يَقُولُونَ: لمه، فَلَمَّا أجريت مجْرى وَذَلِكَ (13 / أ) أَن بعض الْعَرَب يَقُولُونَ: كيمه، كَمَا يَقُولُونَ: لمه، فَلَمَّا أجريت مجْرى لَام الجُرِّ، لم يجز أَن تعْمل فِي الْفِعْل، فَوجَبَ أَن تضمر (أَن) بعْدها. وَاعْلَم أَنه قد حكى الْحَلِيل - رَحْمَه الله - أَن أصل (لن) : لَا أَن، وَلكنهَا حذفت، فَبَقيت (لن) تَخْفِيفًا، فَردُّوا ذَلِك عَلَيْهِ بِأَن قَالُوا: إِن مَا بعد (أَن) لَا يعْمل فِيمَا قبلهَا، وَلَو كَانَت (لن) على مَا زعم الْخَلِيل لم يجز: زيدا لن أضْرب، فَتقدم مَا بعد (لن) عَلَيْهَا. وَلَو كَانَت (لن) على مَا زعم الْخَلِيل لم يجز: زيدا لن أضْرب، فَتقدم مَا بعد (لن) عَلَيْهَا. وللخليل أَن ينْفَصل من هَذَا بِأَن يَقُول: وجدت الْحُرُوف مَتى ركبت خرجت عَمَّا كَانت عَلَيْهِ، فَمن ذَلِك (هَل) أَصْلهَا الْإِسْتِفْهَام، وَلَا يجوز أَن يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، لَو قلت: زيدا هَل ضربت، لم يجز، فَإذا زيد على (هَل) (لَا) ودخلها معنى التحضيض، جَازَ قلت يتَقَدَّم مَا بعْدهَا عَلَيْهَا، قَوْلك: زيدا هلا ضربت.

*(192/1)* 

فَإِذَا كَانَ تركيبِ الْحُرُوفِ يُخرِجهَا عَن حكم مَا كَانَت عَلَيْهِ قبلِ التَّرَكِيبِ، لَم يلْزُم الْخَلِيلِ فِي (لَا أَن) الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

إِلَّا أَن قُول الْحُلِيل وَالْجُمْلَة ضَعِيف من وَجه آخر:

هُو أَن اللَّفْظ مَتى جَاءَنا على صفة مَا، وَأمكن اسْتِعْمَال مَعْنَاهُ، لَم يَجز أَن يعدل عَن ظَاهره إِلَى غَيره من غير ضَرُورَة تَدْعُو إِلَى ذَلِك، فَلَمَّا وجدنا أَن مَعْنَاهَا مَفْهُوم بِنَفس لَفظَهَا لَم يَجز أَن ندعي أَن أَصْلهَا شَيْء آخر من غير حجَّة قَاطِعَة، وَلَا ضَرُورَة. لَفظَهَا لَم يَجز أَن ندعي أَن أَصْلهَا شَيْء آخر من غير حجَّة قَاطِعَة، وَلَا ضَرُورَة. وَيدل أَيْضا على ضعف قول الْحَلِيل: انه يجوز أَن يَليهَا الْمَاضِي، وَأَن (أَن) لَا يَليهَا إلَّا الْمُسْتَقْبل، فَعلمنَا أَن حكم (أَن) سَاقِط، وَأَن (لن) حرف قَائِم بِنَفسِهِ وضع للْفِعْل الْمُسْتَقْبل، فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن زعمتم أَن (أَن) تضمر بعد (حَتَّى وَاللَّام وَالْفَاء وَالْوَاو وأو) ، وَلم تَجعلها مقدرَة بعد (إذن وكي وَلنْ) ؟

فَالْجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (لن وَإِذن وكي) تلزم الْأَفْعَال، وَيحدث فِيهَا معنى، وَإِن كَانَ بعض العوامل قد يقع عمله بالتشبيه بِاللَّفْظِ دون الْمَعْنى، فَإِذا كَانَ كَذَلِك وَجب أَن يكون حكم هَذِه اخْرُوف فِي أَنَّا عاملة فِيمَا بعْدهَا كَحكم (أَن وَلنْ) لاشْتِرَاكهمَا فِي لُزُوم الْفِعْل، وَأَما (حَتَّى وَالْفَاء وَالْوَاو) فالدلالة قد دلّت على أَن (أَن) مضمرة بعْدهَا. وَذَلِكَ أَن (حَتَّى) قد ثَبت حكمهَا أَن تخفض الْأَسْمَاء، وَلَا يجوز لعامل الاِسْم أَن يعْمل فِي وَذَلِكَ أَن (حَتَّى) قد ثَبت حكمهَا أَن تخفض الْأَسْمَاء، وَلَا يجوز لعامل الاِسْم أَن يعْمل فِي الْفِعْل، فَلَمَّا وجدنَا الْفِعْل بعد (حَتَّى) مَنْصُوبًا وَقد اسْتَقر هَا الْخَفْض، وَأمكن أَن تَجْعَل فِي هَذَا الْموضع على بَابَمَا، بأَن تقدر بعْدهَا (أَن) ؛

*(193/1)* 

لِأَن (أَن) وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الْمصدر، فَتَصِير (حَتَّى) فِي الْمَعْنى خافضة ل (أَن) وَمَا تعلق بَعَا، وَجب أَن تقدر (أَن) بعْدهَا، لِئَلَّا يُخرجهَا عَن أَصْلهَا وَعَن أَحْكَام العوامل.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا جعلتم أَصْلهَا النصب للْفِعْل إِذَا كَانَ إِظْهَار (أَن) لَا يجوز، إِذْ صَار أَصْلهَا النصب للْفِعْل، احتجتم إِلَى إِضْمَار حرف يخْفض الاِسْم إِذَا وَليهَا، كَمَا فَعَلْتُمْ فِي إِضْمَار مَا ينصب الْفِعْل؟

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن حُرُوف اجُرِّ من شَأْهَا أَن تقوم بِنَفسِهَا، وَمن شَرط الْمَحْذُوف أَلا يَحذف حَتَّى تقوم دَلَالَة على حذفه، فَلَمَّا وجدناهم يَقُولُونَ: ضربت الْقَوْم حَتَّى زيد، ويخفضون، علمنَا أَنَّا خافض.

فَإِن قَالَ: أَلَيْسَ (13 / ب) يحسن أَن تَقول: ضربت الْقَوْم حَتَّى انْتَهَيْت إِلَى زيد؟ قيل لَهُ: هَذَا لَا يجوز، لأَنا نَكُون قد أضمرنا فعلا وحرفا، وَالْأَفْعَال الَّتِي تصل بِحرف الجُرِّ لَا يجوز إضمارها، فَلهَذَا سقط أَن نقدر الْخَفْض بعد (حَتَّى) بِحرف سواهَا.

وَأَمَا إِضْمَار (أَن) فَلَهُ نَظِير، لِأَنَّهُ تَخْفيف بعض الإسْم، وَبَعض الاسْم مَوْجُود فِي كَلَامهم، فَلهَذَا كَانَ جعل (حَتَّى) خافضة للاسم أولى من جعلهَا ناصبة للْفِعْل.

وَوجه آخر: أَن (حَقَّ) مَعْنَاهَا وَمعنى (إِلَى) مُتَقَارِب، وَقد ثَبت أَن (إِلَى) خافضة، فَيجب أَن تكون خافضة لقربَها من (إلَى) في الْمَعْنى.

وَأَمَا اللَّامِ: فَوَجَبَ إِضْمَارِ (أَن) بعْدَهَا لِأُنَّهَا خافضة، وَقد بَينا أَن

*(194/1)* 

عوامل الْأَسْمَاء لَا تعْمل فِي الْأَفْعَال، وَيمْنُع هَذَا أَن إِضْمَار (أَن) بعْدهَا حسن، كَقَوْلِك جِئْت لِأَن تقوم، فَدلَّ على أَن النصب بإضمار (أَن) لَا بِاللَّامِ.

وَاعْلَم أَن هَذِه اللَّام إِذَا كَانَ قبلهَا نفي، لَا يحسن إِظْهَار (أَن) بعْدهَا، كَقَوْلِك: مَا كَانَ زِيد ليقوم، وَلَا يحسن ذَلِك، لِأَنَّهُ جَوَاب لِقَوْلِك: زِيد ليقوم، وَلَا يحسن ذَلِك، لِأَنَّهُ جَوَاب لِقَوْلِك: كَانَ زِيد ليقوم، فَلَمَّا كَانَت جَوَابا لشيئين، و (مَا) حرف لَا يعْمل، أَرَادوا أَن يكون الجُواب أَيْضا بِحرف لَا يعْمل فِي الْفِعْل، ليشاكل كل الجُواب مَا هُوَ جَوَاب لَهُ، فَلهَذَا لم يحسن إِظْهَار (أَن).

فَأَما (الْفَاء وَالْوَاو وأو): فحروف عطف، وحروف الْعَطف لَا تعْمل شَيْئا، لِأَنَّمَا لَا تَعْمل شَيْئا، لِأَنَّمَا لَا تَخْتَص بِالدُّخُولِ على الله م دون الْفِعْل، وكل تختص بِالدُّخُولِ على الله م دون الْفِعْل، وكل حرف كَانَ على هَذَا السَّبِيل لم يعْمل شَيْئا، فَلَمَّا وجدنا الْفِعْل بعد هَذِه الْحُرُوف مَنْصُوبًا، علمنا أَنه انتصب بغَيْها، وَهُو (أَن).

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَارَت (أَن) بالإضمار أولى من أخواها؟ فَفي ذَلِك وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَن (أَن) هِيَ الأَصْل لهَذِهِ الْحُرُوف فِي الْعَمَل لما ذَكَرْنَاهُ، فَوَجَبَ أَن يكون الْمُضمر (أَن) لقوتما فِي بَابَهَا، وَأَن يكون مَا حَمل عَلَيْهَا يلْزم موضعا وَاحِدًا وَلَا يتَصَرَّف. وَالْمُخمر (أَن) لقوتما فِي بَابَهَا الْمَاضِي والمستقبل، فَصَارَت أَشد تَصرفا من أخواتما، لِأَنَّهُ لَا يَلِيهَا إلَّا الْمُسْتَقْبل، فَلَمَّا حصلت لَهَا مزية على أخواتما في الْإظْهَار

*(195/1)* 

كَانَت أولى بالإضمار.

وَأَيْضًا فَإِن (أَن) لَيْسَ لَهَا معنى فِي نَفسهَا، كمعنى (لن وَإِذن وكي) ، وَلأَجل أَن نضعها فِي مَعْنَاهَا جَازَ أَن تحذف، وَلم يجز إضْمَار أخواتها، لِكَثْرَة فائدتها.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل يجوز الْقيَاس على هَذَا حَتَّى يجوز إِضْمَار (أَن) بِكُل مَوضِع؟ قيل لَهُ: لَا.

فَإِن قَالَ: فَلم خصت هَذِه الْمَوَاضِع كِمَذَا؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا لَم يجز إِضْمَار (أَن) فِي كُل مَوضِع، لِأَنَّهُ عَامل ضَعِيف، وَلَيْسَ من شَرط الْعَامِل الضَّعِيف أَن يعْمل مضمرا، وَإِنَّمَا جَازَ إضماره فِي هَذِه الْمَوَاضِع لِأَن هَذِه الْحُرُوف والعوامل – أَعنِي (اللَّام وَحَتَّى وأخواتهما) – صَارَت عوضا مِنْهَا، فجرت فِي الْعِوَض

مَجْرى (الْوَاو) الَّتِي تقع عوضا من (رب) ، كَقَوْلِه: وبلد عامية أعماؤه [وَكَقَوْلِه] : (وبلدة لَيْسَ بَهَا أنيس ... إلَّا اليعافير وَإلَّا العيس)

*(196/1)* 

وَكَقَوْلِه:

وبلدة قطعت

أي: رب بَلْدَة قطعت، فَلَمَّا صَارَت عوضا من (أَن) حسن حذفهَا.

*(197/1)* 

(4 - بَابِ حُرُوفِ الْجُزْمِ)

فَإِن قَالَ قَائِل: لم (14 / أ) صَارَت (لم) وَأَخَوَاتُهَا وحروف الشَّرْط تَخْتَص بِالْجُزْمِ دون غَيرهَا من الْإِعْرَاب؟

قيل لَهُ: قد بَينا أَن اجْزُم لَا بُد من دُخُوله على الْفِعْل، ليَكُون بِإِزَاءِ اجْرِّ فِي الاِسْم، وَوَجَب أَن تكون هَذِه العوامل عاملة، لِأَنَّا قد لَزِمت الْفِعْل وأحدثت فِيهِ معنى، وَإِنَّا خصت بِاجْزُم لِأَن الشَّرْط وَاجْزَاء يَقْتَضِي جملتين، كَقَوْلِك: إِن تضرب أضْرب، فلطول مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْط وَاجْزَاء اختير لَهُ اجْزُم، لِأَنَّهُ حذف وَتَخْفِيف.

وَأَمَا لَمُ اخْتِيرِ الْجُنْمِ هَا: فَلِأَنَّمَا ضارعت حُرُوف الْجُنَاء من أجل أَن الْفِعْل الْمُضَارع يَقع بعْدهَا بِمَعْنى الْمَاضِي، كَمَا يَقع الْمَاضِي بعد حُرُوف الْجُنَاء بِمَعْنى الْإسْتِقْبَال، فَلَمَّا تشابَعا من هَذَا الْوَجْه جعل عملهما الْجُنْم.

وَأَمَا (لَا) فِي النَّهْي: فَإِنَّمَا اخْتصَّت بِاجْمُرْمِ، لِأَن النَّهْي نقيض الْأَمْر، وَالْأَمْر مَبْنِيّ على السَّكُون، إِذْ لَم يكن فِي أُوله اللَّام، فَجعل النَّهْي نظيرا لَهُ فِي اللَّفْظ، فَلهَذَا خص بِالجُرْمِ. وَأَمَا (لَام الْأَمْر): فَجعلت لَازِمَة للجزم، لاشتراك الْأَمر بِاللَّامِ وَغير

*(198/1)* 

اللَّام فِي الْمَعْنى، وخصت (اللَّام) بذلك، لِأَنَّمَا تدخل على الْغَائِب، فشابَعت لَام التَّعْرِيف، لِأَنَّمَا لَا تسْتَعْمل للْعهد وَلمن هُو غَائِب، فأدخلت اللَّام من بَين سَائِر الْخُرُوف لَمَذَا الْمَعْنى.

وَأَما قَوْلنَا فِي الْكتاب: (أَفلم وأَفلما) ، فَالْأَصْل (لَم) ، تدخل عَلَيْهَا فَاء الْعَطف، وواو الْعَطف، وألف الإسْتِفْهَام، والجزم إِنَّمَا هُوَ بِ (لَم) إِذْ كَانَ مَا دخل عَلَيْهَا لَا تَأْثِير لَهُ. وأما (لما) : فالجزم يقع بِهَا، وَبَينهَا وَبَين (لم) فرق، وَذَلِكَ أَن (لم) نفي لِقَوْلِك: قَامَ زيد، وأإذا قلت: قد قَامَ، فنفيه: لما يقم، وَذَلِكَ أَن (قد) فِيهَا معنى التوقع، فزيدت (مَا) على (لم) يإزاء (قد) الدَّاخِلَة على الْفِعْل فِي أول الْكَلَام. وَالدَّلِيل على أَن (لما) مُخَالفَة فِي الحكم ل (لم) : أَنه يجوز السُّكُوت عَلَيْهَا، فَيُقَال فِي الْخُواب: لما، وَلَا يذكر بعْدهَا شَيْء، وَلَا يجوز ذَلِك فِي (لم) فَعلم الْفرق بَينهمَا. فإن قَال أَن قَال أَن قَال اللهُ عَلَى إلَى المَا اللهُ عَلَى المُسْتَقْبل؟ وَلَا يَل فَط الْمُسْتَقْبل عَلَى الْمُوم الْمَاضِي لما بَان عمله، فَوَجَبَ أَن ينْقل لفظ الْمَاضِي إِلَى لفظ الْمُسْتَقْبل حَقَّ يتَبَيَّن الجُوْره.

*(199/1)* 

أَضْرِب، ثُمَّ جوزوا أَن يَليهَا الْمَاضِي، فَهَلا استقام مثل هَذَا فِي (لم) وأوقعتم من بعْدها الْمَاضِي والمستقبل جَمِيعًا؟

قيل لَهُ: الْفَصْل بَينهمَا أَن أصل حُرُوف الجُزَاء أَن يَليهَا الْمُسْتَقْبل، لِأَن الجُزَاء إِنَّمَا يكون في الْمُسْتَقْبل، وَالْفِعْل الْمُضَارِع أثقل من الْمَاضِي، إِذْ كَانَ أخف مِنْهُ.

وَأَمَا (لَم): فَالْأَصْل أَن يَلِيهَا الْمَاضِي، وَقد أُوجبت الْعلَّة إِسْقَاط الأَصْل وَاسْتِعْمَال الثقيل – أَعنِي الْمُضَارع – فَلم يجز أَن يرجع إِلَيْهِ، لأَنهم لَو استعملوا الأَصْل الَّذِي هُوَ الثقيل – أَعنِي الْمُضَارع، فَوَجَبَ إِسْقَاط الْخَفِيف، وَقع الْجَازِم على غير مَا بني لَهُ، وَالْمعْنَى لَا يشكل الْمُضَارع، فَوَجَبَ إِسْقَاط الأَصْل رَأْسًا، وَاسْتِعْمَال الْمُضَارع في مَوْضِعه، فَلذَلِك افْتَرَقًا، فاعرفه.

وَاعْلَم أَن الْأَمْثِلَة الَّتِي تعلم نَحُو: يفْعَلَانِ وتفعلان ويفعلون وتفعلون، وَأَنت تفعلين، فَإِنَّمَا وَجب أَن يكون إعرابَها بالنُّون، لِأَن هَذِه الْأَفْعَال لما لحقتها ضمائر الفاعلين (14 / ب) وَكَانَ الْفِعْل وَالْفَاعِل كالشيء الْوَاحِد، وَجب أَن يظْهر الضَّمِير مَعهَا كبعض حروفها، وَهَذِه الضمائر – أَعنى: الْأَلْف وَالْوَاو، وَالْيَاء فِي تضربين – إِنَّمَا لَا يكون مَا قبلهَا من

حُرُوف الْإِعْرَاب، لِأَنَّهُ لَو جعل مَا قبلهَا من حُرُوف الْإِعْرَاب لِجَازِ أَن يسكن فِي الْجُزْم، فيلتقي ساكنان، فَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِك إِلَى حذف الضَّمِير لالتقاء الساكنين، وَكَانَ أَيْضا يجب أَن تنْقَلب الْألف واوا إِذا انْضَمَّ مَا قبلهَا، وَكَذَلِكَ الْيَاء، فتختلط العلامات. فَلَمَّا كَانَ يُؤَدِّي إِعْرَاب مَا قبل هَذِه الْمُضْمرَات إِلَى مَا ذكرنَا، بَطل أَن يكون مَا قبلهَا حرف الْإعْرَاب، وَلم يكن لحاق هَذِه الضمائر بجزيل للْفِعْل عَن اسْتِحْقَاق الْإِعْرَاب، لِأَن مضارعته لم تزل، وَلا بُد من إعْرَاب، وَقد فَاتَ حرف إعرابه أَن

*(200/1)* 

يعرب، فَجعلُوا النُّون بِمَنْزِلَة الضمة، وَجعلت بعد هَذِه الضمائر، وَلم يجز أَن تَجْعَل هَذِه الضمائر حُرُوف الْإِعْرَاب، كَمَا جعلت (الْألف وَالْوَاو وَالْيَاء) فِي تَنْنِيَة الْأَسُمَاء وَجَمعَهَا، لِأَن هَذِه الضمائر لَيست بِجُزْء من الْفِعْل فِي الحُقِيقَة، وَإِثَمَا هِي أَسَمَاء فِي نَفسهَا، وَلم يجز أَن يكون إِعْرَاب الْفِعْل فِي عَيره، لِأَنَّهَا من جِهَة اللَّفْظ قد جعلت كجزء من الْفِعْل، فَوَجَبَ أَن يكون الْإِعْرَاب بعْدهَا، وَكَانَت النُّون من سَائِر الْحُرُوف لما ذَكَرْنَاهُ من شبهها فِي خَيره المُرفع بِمَنْزِلَة الضمة، وأسقطت فِي الْجُزْم كَمَا تسقط الضمة، وحمل النصب على الجُرْم،

إِذْ كَانَ لفظ هَذِه الْأَفْعَال قد صَار كَالف تَثْنِيَة الْأَسْمَاء وَجَمعهَا، وَحمل النصب على الجُزْم في الْأَفْعَال، لِأَن الجُزْم في الْأَفْعَال نَظِير الجُرّ في الْأَسْمَاء.

فَإِن قَالَ قَائِل: (أَنْت تذهبين) ، إِنَّمَا هُوَ خطاب للواحدة، فَلم اسْتَوَى نَصبه وجزمه، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاء المفردة مَا حمل نَصبه على جزمه؟

قيل لَهُ: إِن قَوْلنَا: (أَنْت تضربين) ، وَإِن كَانَ خطابا للواحدة، فَهُوَ مشبه للفظ الجُمع، أَلا ترى أَن الجُمع فِي حَال النصب والجر يكون آخِره يَاء قبلهَا كسرة، كَمَا أَن فِي (الزيدين) قبل الْيَاء كسرة، وَالنُّون بعْدهَا كَمَا هِيَ بعد الْيَاء فِي الجُمع، فَلَمَّا شابه لفظ الجُمع أَجري مجْرَاه لهَذِهِ الْعلَّة، وَفتحت النُّون تَشْبِيها بنُون الجُمع فِي اللَّفْظ.

فَأَماكسر النُّون فِي (تضربان) ، وَفتحهَا فِي (تضربين) : فالعلة فِيهَا كالعلة فِي تَثْنِيَة الْأَسْمَاء وَجَمعهَا، وَاعْلَم أَن الْأَفْعَال لَا تثنى وَلَا تجمع، وَإِنَّمَا تلحقها عَلامَة التَّشْيَة وَالْجُمع على وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن تكون الْأَلْف وَالْوَاو ضمير الْأَسْمَاء إِذا تقدّمت، نَحْو قَوْله:

الزيدان يقومان، والزيدون يقومُونَ.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن تَكُون الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة بعد الْفِعْل، فَتَصِير الْأَلْف وَالْيَاء لاحقتين للْفِعْل عَلامَة للتثنية وَالْجُمع، وَلَيْسَت بضمير، وَإِنَّمَا زادوها ليدلوا أَن الْفِعْل لاثْنَيْنِ وَجَمَاعَة، كَمَا يلحقون الْفِعْل عَلامَة التَّأْنِيث، كَقَوْلِك: قَامَت هِنْد، ليدلوا أَن الْفِعْل لمؤنث، فَتَقُول على هَذَا: قاما الزيدان، وَقَامُوا الزيدون، وَلَيْسَ ذَلِك بالكثير فِي كَلَام الْعَرَب. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم لم يلزموا الْفِعْل عَلامَة للتثنية وَالْجُمع، كَمَا ألزموا الْفِعْل عَلامَة التَّأْنِيث؟

قيل لَهُ: الْفَصْل بَينهمَا أَن التَّشْنِيَة لَيست بلازمة فِي جَمِيع الْأَحْوَال، فَلم تلْزم (15 / أ) علامتها كَمَا تلْزم هِيَ فِي نَفسهَا. فَأَما التَّأْنِيث فلازم فِي الْإسْم لَا يُفَارِقهُ، فَلهَذَا لَزِمت عَلامَة التَّأْنِيث الْفِعْل.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم زعمتم أَن الْفِعْل لَا يثنى وَلَا يجمع؟ قيل لَهُ: في ذَلِك وُجُوه:

أحدها: أنه لَو جَازَت تثنيته مَعَ الاسمين لَجَازِ تثنيته مَعَ الْوَاحِد، لِأَن الْوَاحِد يفعل من الْجُنْس الْوَاحِد من الْأَفْعَال مَا يَفْعَله الاِثْنَان وَالثَّلَاثَة، وَلَو كَانَ ذَلِك شَائِعا لوجد فِي كَلَامهم جَمع الْفِعْل مَعَ الاِسْم الْوَاحِد، فَكَانَ يُقَال: زيد قَامُوا، فَلَمَّا خلا ذَلِك من كَلَامهم، علمنا [أنه] لَا يثنى وَلَا يجمع، وَمَا لحقه من عَلامَة التَّثْنِيَة وَالجُمع إِثَمًا هُوَ على مَا شرحناه.

وَوجه آخر: أَن الْفِعْل يدل على مصدر، وَلَيْسَ هُوَ فِي نَفسه بِذَات يَقْصد إِلَيْهَا حَتَّى يَضم إِلَيْهَا مَتَى يَضم إِلَيْهَا مَثلَهَا، كَمَا يجب ذَلِك فِي الْأَسْمَاء، فَلذَلِك لَم يثن وَلا يجمع. وَوجه ثَالِث: وَهُوَ أَن الْفِعْل على مصدره، والمصدر لا يثنى وَلا

*(202/1)* 

يجمع، لِأَنَّهُ اسْم للْجِنْس يَقع على الْوَاحِد فَمَا فَوْقه، كَقَوْلِك: ضرب وَأكل وَشرب، إِلَّا أَن يُخْتَلف، فَجِينَئِذٍ يجوز جمعه، كَقَوْلِك: ضربت ضروبا، إِذا كَانَ ضربا مُحُتَّلفا، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْل إِنَّمَا دلّ على مصدر وَاحِد، وَالْوَاحد من المصادر جنس وَاحِد، بَينا أَنه لَا يثنى على هَذَا الْوَجْه، فَكَذَلِك لَا يثنى مَا يدل عَلَيْهِ.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفِعْل لما كَانَ دَالا على الزَّمَان والمصدر، علم فِي الْمَعْني أَنه اثْنَان،

فاستغنى عَن تثنيته.

وَاعْلَم أَن الْفِعْل جَماعَة الْمُؤَنَّث تلْحقهُ النُّون على وَجْهَيْن، كَمَا لَحقت الْوَاو الْمُذكر على وَجْهَيْن: على وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن يكون اسمًا مضمرا يرجع إِلَى مَا قبله، كَقَوْلِك: الهندات يضربن. وَالثَّانِي: أَن يكون عَلامَة الجُمع، فَيكون على هَذَا الْوَجْه حرفا، كَقَوْلِك: يضربن الهندات.

وَاعْلَمَ أَن هَذِه النُّون إِذَا دخلت على الْفِعْل أوجبت بناءه على السّكُون، وَإِنَّا وَجب ذَلِك لِأَنَّهُ اسْم، وَمن شَرط الْأَسْءَء الْمُضْمرَات أَن تبنى على حَرَكَة، لِأَفَّا على حرف وَاحِد، وكرهوا أَن يبنوها على السّكُون فَيكون إجحافا بِهَا، فَإِذَا أَدخلناها على الْفِعْل الْمَاضِي، نَحْو قَوْلك: الهندات ضربن، وَجب إسكان حرف من الْفِعْل؛ كَرَاهِيَة أَن يَجْتَمع فِي كلمة وَاحِدَة أَربع متحركات مُتَوَالِيَات لَوَازِم، لِأَن الْفِعْل وَالْفَاعِل كالشيء الْوَاحِد، إِذْ كَانَ لَا يَسْتَعْنِي أَحدهما عَن الآخر، وَلَيْسَ فِي كَلَامهم نَظِير هَذَا، وَقد بَيناهُ قبل هَذَا، فَلم يكن بُد من إسكان حرف من جملة هَذِه الْكَلِمَة.

وَإِنَّمَا كَانَت الْبَاء بِالسُّكُونِ أُولَى من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن الأول لَا يجوز إسكانه، لِأَنَّهُ لَا يبتدأ بساكن، وَلَا يجوز

*(203/1)* 

إسكان الثَّانِي، لِأَنَّهُ بِهِ يعرف اخْتِلَاف الْأَبْنِيَة، وَلَا يجوز إسكان النُّون لما ذَكَرْنَاهُ من الإجحاف، فَلم يبْق غير الْبَاء، فَوَجَبَ إسكانها.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن أصل الْفِعْل السّكُون، فَلَمَّا احتجنا إِلَى تسكين حرف، كَانَ مَا أَصله السّكُون أولى، لِأَن ذَلِك رد إِلَى أَصله، فَلهَذَا وَجب إسكان الْبَاء.

وَأَمَا (تَضَرِبن) : فَحمل على (ضربن) ، وَإِن لَم تَكُن فِيهِ عِلّة (ضربن) إِلّا من وَجه النِّسْبَة أَن (يضربن) من جنس (ضربن) ، وَالْبَاء الَّتِي سكنت فِي (يضربن) هِي الْبَاء الَّتِي سكنت فِي (يضربن) هِي الْبَاء الَّتِي سكنت فِي (ضربن) ، فحملوا الْمُسْتَقْبل على الْمَاضِي من الْوَجْه الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لِئَلَّا يَخْتَلف طَرِيق الْفِعْل، فَإِذا ثَبت أَن الْفِعْل (15 / ب) الْمُضَارع إِذا لحقته نون جَمَاعَة النِّسَاء بني على السّكُون، وَجب أَن يلْزم طَريقة وَاحِدَة فِي حَال الرِّفْع وَالنصب والجزم، لِأَن ذَلِك شَرط المبنيات، وَمَا ذكرنَا فِي الشَّرْح من أَن النُّون لَو حذفت لالتبس بِفعل الْمُذكر، وَأَيْضًا فَإِن حذف الإسْم للجزم، وَأَيْضًا فَإِن حذف الإسْم للجزم،

كَمَا لَا يجوز حذف الْيَاء من قَوْلك: (لم تضربي) ، إذا خاطبت مؤنثا، لِأَنَّهَا اسْم وعلامة تَأْنيث.

وَاعْلَم أَن الْفِعْل المعتل إِنَّمَا خَالف مَا آخِره وَاو أَو يَاء لمَا آخِره الْأَلف، لِأَن الْأَلف قد بَينا فِي عِلّة الْمَقْصُور أَنَّمَا لَا تَحْرَك فِي حَال الْإِعْرَاب، فَذَاك يُعني عَن الاعتلال هَا هُنَا، لِأَن حكمهَا سَوَاء.

فَإِن قَالَ قَائِل: للاسم أَن يَخْفض اسما مثله، وَمن شَرط الْعَامِل أَلا يكون من نوع الْمَعْمُول فِيهِ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ من نوعه لم أجدهما بأِن يعْمل فِي الآخر أولى من الآخر أَن يعْمل فِيهِ. يعْمل فِيهِ.

*(204/1)* 

قيل لَهُ: أصل الجُرِّ إِنَّمَا هُوَ بالحروف دون الْأَسْمَاء، وَالْإِضَافَة فِي الْأَسْمَاء على مَعْنيين: أحدهمَا: بِمَعْنى اللَّام.

وَالْآخر: بِمَعْني (من) .

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلِ: (جَاءَنِي غُلَام زيد) ، فَالْأَصْل: غُلَام لزيد، فزيد جر بِاللَّامِ، وَإِذَا حَدَفْت اللَّام قَامَ الْغُلَام مقامهَا، فَيبقى جر زيد على مَا كَانَ عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ قد قَامَ مقام مَا يخفضه شَيْء، وَهُوَ الْغُلَام.

وَكَذَلِكَ إِذا قلت: (ثوب حَز) ، فَالْأَصْل: ثوب من حَز، فَلَمَّا حذفت (من) قَامَ التَّوْب مَقَامِهَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: مَا الْفَائِدَة فِي حذف اللَّام و (من) ؟

قيل لَهُ: الْفَائِدَة فِي ذَلِك أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي غُلَام لزيد، فَإِنَّا تخبر أَن وَاحِدًا من غلْمَان زيد جَاءَك، وَلَيْسَ مَعْرُوفا بِعَيْنِه، فَإِذا أَرَادوا غُلَاما بِعَيْنِه حذفوا اللَّام، ووصلوا بَين الْغُلَام وَزيد، وَجعلُوا هَذَا الاِتِّصَال من جِهَة اللَّفْظ دلَالَة على اخْتِصَاصه من سَائِر غلمانه، فَإِذا قلت: جَاءَنِي غُلَام زيد، فَمَعْنَاه: جَاءَنِي الْغُلَام الْمَعْرُوف لزيد.

وَأَمَا قَوْلُهُم: (ثوب خَز) فَإِنَّمَا حذفت (من) تَخْفِيفًا.

*(205/1)* 

## (5 - بَابِ حُرُوفِ الْخَفْضِ)

فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَارَت هَذِه (اللَّام وَمن) وَسَائِر مَا يجر من الْخُرُوف يعْمل الْجُرِّ دون النصب وَالرَّفْع؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك: أَن حُرُوف اجْرّ تكون موصلة للأفعال إِلَى مَا بعْدهَا، فَتدخل مرّة على الْفَاعِل، وَمرَّة على الْمَفْعُول بِهِ، كَقَوْلِك فِي الْفَاعِل: مَا جَاءَني من أحد، وَالْأَصْل: مَا جَاءَني أحد، وَتدْخل على الْمَفْعُول، كَقَوْلِك: مَا رَأَيْت من أحد، وَمَعْنَاهُ: مَا رَأَيْت أحدا، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْخُرُوف تدخل على الْفَاعِل وَالْمَفْعُول، جعل حركتها بَين حَرَكة الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ متوسطا، وَهُوَ الْكسرِ، لِأَنَّهُ وسط اللِّسَان، وَالضَّم من الشَّفة، وَالْفَتْح من أقْصَى الحُلق، فَلهَذَا خص بالجُرّ.

وَاعْلَم أَن (عَن) تكون اسمًا وحرفًا، إذا كَانَت اسمًا دخل عَلَيْهَا حرف الجُرّ وَصَارَت بَمَّنْزِلَة النَّاحِيَة، كَقَوْلِك: زيد من عَن يَمِين عَمْرو، قَالَ الشَّاعِر: ( ... فَقلت: اجعلى ضوء الفراقد كلها ... يَمينا ومهوى النَّجْم من عَن شمالك ... ) وَإِذَا كَانَت حرفًا لَم يحسن دُخُول حرف الْجُرّ عَلَيْهَا، كَقَوْلِك: رميت عَن الْقوس، وَمَا

*(206/1)* 

وَأَمَا (على) فَتَكُونَ (16 / أ) اشما وحرفا وفعلا.

فالفعل نَحْو قَوْلك: علا يَعْلُو، وَالإسْم نَحْو قَوْلك: جَاءَ النّظر من عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرِ: ( ... أَتَت من عَلَيْهِ تنفض الطل بعد مَا ... رَأَتْ حَاجِب الشَّمْس اسْتَوَى وترفعا ...)

(من عَلَيْهِ): أي: من فَوْقه.

أشبه ذَلك.

وَإِذَا كَانَت حَرَفًا لَم يَحْسَن شَيْئًا مِمَّا ذَكَوْنَاهُ فِيهَا، نَحُو قَوْلُك: على زيد مَال.

وَأَما (حاشي) فَلَا تكون إلَّا حرفا عِنْد سِيبَوَيْهِ، وَتَكون حرفا وفعلا عِنْد الْمبرد،

وسنستقصى الحُجَج في ذَلِك إذا انتهينا إلَيْهِ إن شَاءَ الله.

وَأُما (خلا) فَتكون حرفا وفعلا بلا اخْتلاف، وَإذا قدرتما حرفا خفضت بعْدهَا، وَإذا قدرتها فعلا نصبت بعدها. وَأَمَا (الْكَاف) الَّتِي للتشبيه فَتكون حرفا واسما، فَإِذا كَانَت اسْما قدرتها تَقْدِير (مثل)، وَجَازِ أَن يدْخل عَلَيْهَا حرف الجُرِّ، كَقَوْل الشَّاعِر:

*(207/1)* 

( ... وصاليات ككما يؤثفين ... )

فالكاف الأولى حرف الجُوِّ، وَالثَّانِيَ َة اسْم. وَاعْلَم أَن كل حرف من حُرُوف الجُوِّر لَهُ معنى.

فَأَما (من) فَتَقَع فِي أَرْبَعَة مَوَاضِع:

أَحدهَا: أَن تكون الابتداء الْغَايَة، كَقَوْلِك: مَرَرْت من الْكُوفَة إِلَى الْبَصْرَة، أَي: ابْتِدَاء سيري كَانَ من الْكُوفَة.

وَالثَّايِّ: أَن تَكُونَ للتبيين، كَقَوْلِه عز وَجل: {فَاجْتَنبُوا الرجس من الْأَوْثَان} لِأَن سَائِر الأرجاس يجب أَن يَجْتَنب، فَدخلت (من) لتبين الْمَقْصُود بالاجتناب من الأرجاس. وَالثَّالِث: أَن تدخل مَعَ النكرات لنفي الجِّنْس، كَقَوْلِك: مَا جَاءَيْ من رجل، نفيت جَمِيع جنسه. فَإِذا قلت: مَا جَاءَيْ من أحد، ف (من) أَيْضا مفيدة، وَإِن كَانَ (أحد) لا يسْتَعْمل إِلَّا فِي النَّفْي، فَإِنَّهُ قد اسْتعْمل فِي بعض الْمَوَاضِع بِمَنْزِلَة (الْوَاحِد) ، فَلَو قلت: مَا جَاءَيْ أحد، جَازَ أَن يتَوَهَّم: مَا جَاءَيْ وَاحِد، فَإِذا قلت: من أحد، جَازَ هَذَا التَّوَهُّم.

*(208/1)* 

وَالْوَجْه الرَّابِع من وُجُوه (من) : أَن تكون للتَّبْعِيض، كَقَوْلِك: أخذت درهما من مَال زيد.

وَبَعض النَّاس يعْتقد فِي الْوَجْه الثَّالِث أَن (من) فِيهِ زَائِدَة، فِي نَحْو قَوْلك: مَا جَاءَنِي من أحد، وقد بَينا أَن لَهُ فَائِدَة.

وَاعْلَم أَن (من) مَعَ هَذِه الْأَوْجه الْأَرْبَعَة يجوز أَن تَجْعَل كلهَا للتَّبْعِيض، وَإِن شِئْت جَعلتهَا لابتداء الْغَايَة إِلَّا الْموضع الَّذِي تدخل فِيهِ الْأَجْنَاس، وَلاَّجل تقديرها زَائِدَة لم يثبت حكمهَا كالأوجه الثَّلاثَة، فاعرفه.

وَأَمَا (إِلَى) : فَمَعْنَاه الْغَايَة، كَقَوْلِك: سرت إِلَى الْبَصْرَة / أَي انْتَهَيْت إِلَيْهَا. وَأَمَا (اللَّام) : فمعناها الْملك والاستحقاق، كَقَوْلِك: المَال لزيد. أي: هُوَ يملكهُ

ويستحقه.

وَأَمَا (الْبَاء): فَمَعْنَاه للإلصاق، وَقد تكون باستعانة وَغير استعانة، كَقَوْلِك مَرَرْت بزيد. أي: ألصقت كتابي بِهِ وَفِيه استعانة أي: ألصقت كتابي بِهِ وَفِيه استعانة مَعَ ذَلِك.

وَأَمَا (الْكَاف) : فَتكون للتشبيه، نَحُو قَوْلك: زيد كعمرو. أي: شبهه.

وَأَمَا (عَن) : فَلَمَّا عدا الشَّيْء، كَقَوْلِك: أخذت عَنهُ حَدِيثًا. أَي: عدا إِلَى مِنْهُ حَدِيثًا.

*(209/1)* 

وَأَما (على) : فمعناها الاستعلاء، كَقَوْلِك: زيد على الجُبَل. أَي: قد علا، وَكَذَلِكَ: على زيد دين. أي: قد علاهُ، وَهَذَا التَّمْثِيل بِالْأُولِ.

وَأَمَا (حاشي وخلا) فنفسرهما في بَابِ (الْإَسْتِثْنَاء) إِن شَاءَ الله.

*(210/1)* 

(6 - بَابِ حُرُوفِ الْقسمِ)

إِن سَأَلَ سَائِل فَقَالَ: لم زعمتم أَن أصل حُرُوف الْقسم (الْبَاء) ؟

قيل لَهُ: فِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن الْمقسم بِهِ مُعَلَّق بِفعل مَحْذُوف، وَذَلِكَ أَن قَوْلك: بِاللَّه لَأَفْعَلَنَّ، مَعْنَاهُ: أَحْلف بِاللَّه، وَهَذَا الْفِعْل إِذَا ظهر لَا يجوز أَن يسْتَعْمل مَعَه إِلَّا الْبَاء، فَدلَّ ذَلِك على أَن الأَصْل الْبَاء.

فَإِن قَالَ قَائِل: لَم لَا يجوز: أَحْلَف وَالله؟

قيل لَهُ: لِأَنَّهُ يلتبس، أَنَّك قد حَلَفت بيمينين، وَذَلِكَ أَن الْقَائِل قد يَكْتَفِي بقوله: أَحْلف، وَيَجْرِي مجري الْقسم، فَيَقُول: أَحْلف لَأَفْعَلَنَّ، فَلَو قَالَ: أَحْلف وَالله، لجاز أَن يتَوَهَّم أَنه يمينان، فَلذَلِك لم يسْتَعْمل، وَأَما إِذا قلت: أَحْلف بِالله، لم يتَوَهَّم فِي ذَلِك إِلَّا يَمِين وَاحِدَة، لِأَن من شَأْن الْبَاء أَن يلصق مَا بعْدهَا بِحكم مَا قبلهَا، وَلَا يَصح الإبْتِدَاء

فَإِن قيل: أَيْضا قَالُوا: وَلَا يبتدأ كِمَا؟

کھا.

قيل لَهُ: لَو كَانَت الْوَاو غير مبدلة من الْبَاء، لَصَارَتْ فِي الْقسم قَائِمَة بِنَفسِهَا، لِأَنَّا لَي مَا بعْدهَا، كحروف الجُرِّ، فَلهَذَا لَيست من الْحُرُوف الَّتِي تكون موصلة الْأَفْعَال إِلَى مَا بعْدهَا، كحروف الجُرِّ، فَلهَذَا وَجب أَن يَقع اللَّبْس بِالْوَاو، وَلَا يَقع مثله فِي الْبَاء. وَهَذَا الْفَصْل الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يجوز أَن يَجْعَل دَلالَة على أَن الْبَاء هِيَ الْأَصْل للواو.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم لَا يجوز: أَحْلف وَالله، إذا ثَبت أَن الْوَاو بدل من الْبَاء،

*(211/1)* 

وَقد علم أَنَّا إِذا اتَّصَلت بِالْفِعْلِ الَّذِي قبلهَا أَنَّمَا لَيست بمبتدأة؟

قيل: إِنَّمَا ذكرنَا ذَلِك على الْوَجْه الَّذِي قدرناها فِيهِ أَنَّهَا أصل فِي نَفسهَا، فَأَما الَّذِي منع من اسْتِعْمَالهَا مَعَ الْفِعْل على هَذَا الْوَجْه أَيْضا فلأجل أَنَّمَا فرع، فكرهوا أَن يستعملوها مَعَ إِظْهَار الْفِعْل، فَيصير بِمَنْزِلَة الأَصْل، وَلَا يكون على إبدالها دَلِيل، فأسقطوها مَعَ إِظْهَار الْفِعْل، ليدلوا على أَنَّمَا فرع.

فَإِن قيل: فَلَم صَار إبدالها مَعَ حذف الْفِعْل أولى من إبدالها مَعَ إظهارها؟ قيل لَهُ: يجوز أَن يَكُونُوا خصوا الْبَدَل عِنْد إِضْمَار الْفِعْل، لِأَن حُرُوف الجُرّ لَا يبْدَأ بَهَا، وَقد تقع الْوَاو فِي الْإِبْتِدَاء فِي بعض الْمَوَاضِع، كَقَوْلِك: ضربت زيدا وَأَبوهُ قَائِم، فَهَذِهِ الْوَاو تسمى وَاو الْحال، وَمَا بعْدهَا مُبْتَدأ، فَلَمَّا كَانَت الْوَاو تقع للمبتدإ حسن إبدالها عِنْد حذف الْفِعْل لما ذَكَرْنَاهُ.

وَدَلَالَة أُخْرَى فِي أَصِل الْمَسْأَلَة، وَهُو مَأْخُوذ من اسْتِبْرَاء كَلَام الْعَرَب، وَهُو أَنا وجدنا الْعَرَب تَسْتَعْمل الِاسْم الْمُضمر والمظهر بعد الْبَاء، كَقَوْلِك: بِالله، وَبِه، وَلَا يَسْتَعْمل الْمُضمر بعد الْوَاو، فلولا أَن الْوَاو فرع لما منعت مَا يَسْتَعْمل فِي غَيرها، فَلَمَّا منعت ذَلِك دلّ على أَنَّا فرع.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَي وَجه جَازَ أَن تبدل الْوَاو من الْبَاء دون غَيرهَا؟ فَاجُنُوَاب فِي ذَلِك أَن الْوَاو من مخرج الْبَاء، وَهِي مَعَ ذَلِك كَثِيرَة الدّور فِي الْكَلَام، وتزاد في مَوَاضِع كَثِيرَة، فلقربَها من الْبَاء، وَمَا فِيهَا مِمَّا ذَكرنَاهَا،

*(212/1)* 

كَانَت أولى من غَيرها.

فَإِن قَالَ: أَلَيْسَ عَنْدَكُمْ أَنه لَا يجوز حذف الْفِعْل إِذا كَانَ يتَعَدَّى بِحرف جر، فكيف جَازَ فِي قَالَ: أَلَيْسَ عَنْدَكُمْ أَنه لَا يجوز أَن تَقول: بزيد، فِي الْقسم أَن تَقول: بزيد، وَأَنت تُريدُ: مَرَرْت بزيد؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا سَاغَ ذَلِك فِي الْقسم لِأَنَّهُ كثير الدّور فِي كَلَامهم، وَمَعَ ذَلِك فَإِنَّهُ يُحْتَاج إِلَى جَوَاب، فَصَارَ افتقاره إِلَى الجُواب كالعوض من حذف الْفِعْل مَعَ كَثْرَة الإسْتِعْمَال. فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل الْوَاو الَّتِي هِيَ بدل من الْبَاء فِي الْقسم تَجْرِي مَجْرى الْوَاو الَّتِي هِيَ عوض من (رب) ، هِيَ وَاو الْعَطف، فالخفض بعْدهَا بإضمار (رب) ؟

قيل لَهُ أما الْوَاو فِي الْقسم فَهِيَ بدل من الْبَاء، والخفض يَقع بِالْوَاو دون الْبَاء، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه يحسن أَن تدخل على وَاو الْعَطف، كم تدخل على الْبَاء، فَتَقول: وَوَاللَّه لَأَفْعَلَنَّ، كَمَا تَقول: وَبِاللَّهِ، فَدلَّ على أَهًا بِمَنْزِلَة الْبَاء.

فَأَما الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عوض من (رب) فَلَا يصلح دُخُول وَاوِ الْعَطف عَلَيْهَا، فَدلَّ ذَلِك على أَفَّا وَاو الْعَطف، وَإِنَّمَا عوض وَلَيْسَت بِبَدَل.

وَأَمَا (التَّاء) فَهِيَ بدل من الْوَاو، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن اخْرُف لَا يجوز أَن يُبدل من الْخُرُوف، إِلَّا أَن تكون بَينهمَا مُنَاسبَة، وَلَا مُنَاسبَة بَينهَا وَبَين الْبَاء، لِأَنَّمَا لَيست من مخرحها، وَلَا قريبَة مِنْهَا، فَلَا يَشْتَرَكَانِ فِي شَيْء، فَلَم تَجْعَل بَدَلا مِنْهَا.

*(213/1)* 

وَأَمَا الْوَاو فَهِيَ تشابه التَّاء، لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد وَالْبدل، وَالتَّاء أقرب حُرُوف الْبَدَل إِلَى الْوَاو، فَلَهَذَا كَانَت بَدَلا من الْوَاو دون الْبَاء، وَكَانَت أولى من سَائِر الْحُرُوف أَيْضا، وَالَّذِي يدل على أَثَّا لَيست بِأَصْل مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَاو، وَإِثَّا خصت باسم وَاحِد، لِأَثَّا لَوْ اسْتعْملت فِي اسْمَيْنِ لَم يكن بَينهمَا وَبَين مَا عداهما حرف، فَوجَبَ أَن يلْزم اسما وَاحِد، وَأَخَّا لَو اسْتعْملت فِي اسْمَيْنِ لَم يكن بَينهمَا وَبَين مَا عداهما حرف، فَوجَبَ أَن يلْزم اسما وَاحِد، وَاحِدًا، ليدل بذلك على أَثَّا بدل من بدل، وَأَثَّا أَضْعَف حكما من الْوَاو، وَمَعَ هَذَا فَالتاء أَنقص حكما مِنهُ الْأَثَّا تدخل على اسْم الله تَعَالَى فَقَط، فَدلَّ على أَثَّا لَيست فِالتاء أَنقص حكما مِن الْوَاو، وَمَع هَذَا بِأَصْل، وَقد بَينا فِي الشَّرْح لَم صَار اختصاصها باسم الله تَعَالَى أولى من سَائِر الْأَسْمَاء، وَلَم منعت الدُّخُول على غَيره، بِمَا يُغنِي عَن إِعَادَته.

وَأَمَا (أَيمِن الله) فاشتقاقها من أحد أُمريْن:

إِمَّا أَن يكون من الْيمن، لِأَن الْعَرَب قد تخْتَلف بِلَفْظ الْيَمين، فَتَقول: يَمِين الله لَأَفْعَلَنَّ،

ثُمَّ غير إِلَى لفظ (ايمن) وقد بَينا حكمه أَيْضا.

فَإِن قيل: فَكيف جَازَ أَن يُقَال: ايم الله لَأَفْعَلَنَّ، فَتدخل ألف الْوَصْل على الْمِيم وَهِي متحركة؟

قيل: في ذَلِك جوابان:

أَحدهما: أَن الأَصْل فِي الْكَلِمَة (ايمن الله) فالألف دَاخِلَة على الْيَاء وَهِي سَاكِنة، فَلَمَّا حذفت وَلم يكن حذفهَا لَازما بَقِي حكمها، وَلم تحذف ألف الْوَصْل

*(214/1)* 

لتحرك مَا بعْدهَا، إِذْ لَم يكن لَازِما.

وَالْوَجُه الثَّانِي: أَن حَرَكَة الْمِيم حَرَكَة الْعرض، تسْقط فِي الأَصْل، فَلم تصر الحُرَكَة لَازِمَة، فَلَدَلِك بقيت أَلف الْوَصْل، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن الْعَرَب تَقول فِي (الْأَحْمَر) إِذَا حذفوا همزَة أَحْمَر: (الاحمر) ، فَلَا يحذفون الْأَلف، لِأَن حَرَكَة اللَّام لَيست بلازمة، وَبَعْضهمْ يَقُول (لحمر) فيحذف ألف الْوَصْل لتحرك مَا قبلهَا، وَلم يجز ذَلِك فِي (ايمن الله) عوضا ممَّا حذف.

وَأَمَا قَوْهُم: (هَا) ، فِي قَوْلُك: (لَاهَا الله) ، فَهِيَ بدل من الْبَاء، وَلَيْسَ طَرِيق بدلهَا من الْبَاء كطريق بدل الْوَاو مِنْهَا، وَلَكِن (هَا) الَّتِي للتنْبِيه تضارع الْبَاء من جِهَة أَن (هَا) يَتَوَصَّل بِمَا فِي التَّنْبِيه إِلَى المنبه، وَالْبَاء موصلة أَيْضا بالإلصاق، فَلَمَّا تضارعا من هَذَا الْوَجْه أبدلت مِنْهَا، فاعرفه.

*(215/1)* 

(7 – بَابِ الْحُرُوفِ الَّتِي ترفعِ الْأَسْمَاءِ والنعوت وَالْأَخْبَارِ)

اعْلَم أَنا ذكرنَا تَفْسِير هَذَا الْبَابِ فِي الشَّرْح، وتسامح الْجُرْمِي فِيهِ، ولكننا نذُكر هَاهُنَا مَا فَاتَ مِنْهَا وَعذر أبي عمر الجُرْمِي، فَأَما جَوَاز إطْلَاقه على مَا ذكر فِي الْبَابِ من تَسْمِيَة فَاتَ مِنْهَا وَعذر أبي عمر الجُرْمِي، فَأَما جَوَاز إطْلَاقه على مَا ذكر فِي الْبَابِ من تَسْمِية ذَلِك بالحروف، فَلِأَن الْأَسْمَاء الْمَذْكُورَة فِي هَذَا الْبَابِ مَبْنِيَّة لمضارعتها الْخُرُوف، فَجَاز أَن يسميها باسم مَا ضارعته.

وَأَمَا جَوَاز قَوْله: لِأَنَّهَا ترفع، فَإِنَّهُ لما رأى أَن الْأَسْمَاء أَكثر مَا تسْتَعْمل مُبتَدأَة بعد هَذِه

الْحُرُوف نسب الرَّفْع إِلَيْهَا للمجاورة، فَهَذَا تَخْرِيج قَوْله، فاعرفه.

وَاعْلَم أَن الْخُرُوف تَنْقَسِم ثَلَاثَة أَقسَام:

قسم يخْتَص بِالْإسْمِ.

وَقسم يختص بِالْفِعْل.

وَقسم يدْخل عَلَيْهمَا.

فَأَما مَا يَخْتَص بِالِاسْمِ وَلَا يكون كجزء مِنْهُ، وَلَا بُد أَيْضا من عمله أَن يعْمل فِيهِ، فنحو: إِن وَأَحَوَاتَهَا، وحروف اجْنَر، وَمَا أشبه ذَلِك.

وَأَمَا مَا يَخْتَص بِالْفِعْلِ وَلَا يكون كجزء مِنْهُ، وَلَا بُد أَيْضا من عمله فِيهِ، فنحو: (أَن وَلنْ) وَمَا أَشبه ذَلِك.

وَأَما مَا يَدْخل عَلَيْهِمَا وَلَا يعْمل شَيْئا، فنحو: حُرُوف الاِسْتِفْهَام،

*(216/1)* 

وحروف الْعَطف وَمَا أشبههَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فالألف وَاللَّام يَخْتَص بِالْإسْمِ وَلَا يَعْمَل فِيهِ، وَكَذَلِكَ (السِّين وسوف) قد يَخْتَص بِالْفِعْلِ وَلَا يَعْمَل فِيهِ؟

قيل لَهُ: قد أخبرنَا فِي الأَصْل بِأَن قُلْنَا: إِن الْعَامِل من الْحُرُوف مَا لزم الِاسْم وَالْفِعْل، وَلَم يكن كجزء مِنْهُ، أَلا ترى أَهَّا تحدث فِي الإسْم النكرَة تعريفا، والتعريف قد يَصح فِي النكرات لمواطآت المخاطبين، فَدلَّ أَنه لَيْسَ لَهَا زِيَادَة حكم الاسْم، لِأَهَّا إِنَّا تدخل لتعيينه، وَكَذَلِكَ (السِّين وسوف) تعين الْأَفْعَال الَّتِي كَانَ مِنْهَا تَحْتَمَل الْحَال والاستقبال، وَإِنَّا عينت بَهما ذَات الْفِعْل الَّذِي كَانَ يَصح أَن يفهم تَعْصِيصه بِغَيْرِهِمَا.

وَكَذَلِكَ (قد) إِنَّا هِيَ لتوقع ذَات الْفِعْل، فَلم تدل على أَكثر مَا تحتمله نفس الْفِعْل، فجرت مجْرى بعض حُرُوفه، فَلهَذَا لم تعْمل شَيْئا، وَفَارَقت سَائِر العوامل.

وَإِنَّمَا وَجِبِ أَن يكون مَا دخل على الإسْم مرّة، وعَلى الْفِعْل مرّة لَا يعْمل شَيْئا، لِأَن الْأَفْعَال نوع مُخَالف لنَوْع الْأَسْمَاء، فَيجب أَن يكون عاملها مُخْتَلفا، فَإِذا اتّفق دُحُول الْأَفْعَال نوع مُخَالف لنَوْع الْأَسْمَاء، فَيجب أَن يكون عاملها مُخْتَلفا، فَإِذا اتّفق دُحُول الْخُرْف عَلَيْهَا، وَلَم يَخْتَص أَحدهمَا دون الآخر لم يجز أَن يعْمل فِيهَا، لِأَن ذَلِك يُؤدِي أَن يصير مَا يعْمل فِيهَا شَيْنا وَاحِدًا، وقد بَينا أَن اخْتِلَاف نوعيهما يُوجب اخْتِلَاف عواملهما، فَلهَذَا لم يعْمل هَذَا النَّوْع من الْحُرُوف.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم شَرط فِي (هَل) أَن يكون بعْدهَا اسمان؟

قيل لَهُ: لِأَن اصل حُرُوف الِاسْتِفْهَام أَن يَليهَا الْفِعْل، وقبيح أَن تَلِيهَا الْأَسْمَاء إِذا كَانَ بعْدهَا سوى أَلف الْاسْتِفْهَام نَحُو قَوْلك: زيد قَائِم، فَلهَذَا شرطنا مَا ذَكَرْنَاهُ. وسنفسر أَحْكَام الِاسْتِفْهَام في بَابه إِن شَاءَ الله.

فَإِن قَالَ قَائِل: لَم صَارَت (لَيْت) إِذَا دَخَلتهَا (مَا) أَكثر فِي الْعَمَل من أخواها؟ قيل لَهُ: إِن (لَيْت) استعملتها بعض الْعَرَب عِمَّنْزِلَة وددت، فعداها إِلَى مفعولين، وأجراها مجرى الْأَفْعَال كَقَوْلِك: ليتما زيدا شاخصا، فبدخول هَذَا الْمَعْنى فِيهَا صَارَت أقوى من أخواها.

وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْهٍ لَم يَجْز فِي (إِن وَلَكِن) الْعَمَل إِذا دخلتهما (مَا) ، وَأَجَازَ ذَلِك أَبُو بكر بن السراج في (كتاب الْأُصُول) وأظن ذَلِك

*(218/1)* 

سَهوا مِنْهُ على مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا.

وَالْوَجْه فِي إِبْطَاهَا ومخالفتها لأخواها: أن (إِن وَلَكِن) لهَما معَان فِي أَنفسهمَا أَكثر من الْإِيجَاب الَّذِي يسْتَحقّهُ الْمُبْتَدَأ، وَإِنَّمَا يدخلَانِ لتوكيد الْإِيجَاب. وَكَانَ حَقِّهمَا أَلا يعملا شَيْئا وَلَكِن شبها بِالْفِعْلِ من جِهَة لَفْظهمَا دون مَعْنَاهُمَا، فَصَارَ عملهما ضَعِيفا، فَإِذا شَيْئا وَلَكِن شبها بِالْفِعْلِ من جِهَة لَفْظهمَا دون مَعْنَاهُمَا، فَصَارَ عملهما ضَعِيفا، فَإِذا أَدخلت عَلَيْهِمَا (مَا) حَالَتْ بَينهما وَبَين مَا يعملان فِيهِ فضعفا عَن الْعَمَل، وَأَما أخواها فَفِيهَا مَعَاني الْأَفْعَال، فَوْو: التَّشْبِيه والترجي وَالتَّمَنِي، وتزيل أَيْضا معنى الإبْتِدَاء فَقَوِيت، فَجَاز أَن تعْمل مَعَ وجود الْحَائِل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم صَار عمل هَذِه الْحُرُوف - إذا دخلت بَينهَا وَبَين مَا تَعْمل فِيهِ - أَضْعَف من حُرُوف الجُرِّ إِذا دخلت بَينهَا وَبَين مَا تَعْمل فِيهِ؟

قيل لَهُ: إِن حُرُوف اجْرِ تعْمل على أَهَّا أصل فِي الْعَمَل، وَلَيْسَت مشبهة بغَيْرها. فَأَما هَذِه الْحُرُوف فَإِنَّا تعْمل تَشْبِيها بِالْفِعْلِ، فَمَا هُوَ أصل فِي نَفسه أقوى مِمَّا هُوَ مشبه بغَيْرهِ.

فَإِنَ قَالَ قَائِل: فَلَم صَارَت (مَا) بِالزِّيَادَةِ أُولَى من سَائِر الْخُرُوف؟ قيل لَهُ: لِأَفَّا تصرف على جِهَات كَثِيرة، وَلَيْسَ مَعَ هَذَا لَهَا معنى فِي نَفسهَا إِذَا كَانَت زَائِدَة، فَحسن إلغاؤها من بَين سَائِر الْخُرُوف، لِكَثْرَة تصرفها وَزَوَال مَعْنَاهَا، وَقد يُمكن أَن تَجْعَل (مَا) فِي قَوْله تَعَالَى: {فَهِمَا نقضهم ميثاقهم} غير زَائِدَة، وَتَكُون اسما بِنفسِهَا مُبْهِما، ونقضهم: بدل مِنْهَا.

*(219/1)* 

فعلى هَذَا الْوَجْه لَا تكون قد فصلت بَين الْبَاء وَمَا تعْمل فِيهِ، فَإِذا صَحَّ هَذَا الْوَجْه لَم يلْزم الانْفِصَال الأول بَين (لَيْت) وَأَحَوَاهَا، وَبَين حُرُوف اجْرٌ، وَإِن كَانَت أصلا فِي يلْزم الانْفِصَال الأول بَين (لَيْت) وَأَحَوَاهَا، وَبَين حُرُوف اجْرٌ، وَإِن كَانَت أصلا فِي الْعَمَل، فَهِي وَمَا تعْمل فِيهِ كالشيء الْوَاحِد، وَلَا يجوز تَقْدِيم مَا تعْمل فِيهِ، وَلَا تَأْخِيره، فضعف النَّقْدِيم وَالتَّأْخِير.

وَأَمَا حُرُوفَ النصب وَإِن كَانَت مشبهة بالأفعال، فَيجوز أَن يتَأَخَّر مَا تَعْمل فِيهِ عَنْهَا، كَقَوْلِك: لَيْت فِي الدَّار زيدا، فَلهَذَا لم يقبح وَلم يضر الْفَصْل فِيهَا، كَمَا لم يقبح التَّأْخِير فِيهَا.

وَاعْلَم أَن بعض النَّحْوِيين يعْتَقد أَن (مَا) فِي قَوْلك: إِنَّمَا زيد قَائِم، وَمَا أشبههَا من أخواتها اسْم، وموضعه نصب، وَاجُّمْلَة الَّتِي بعْدهَا فِي مَوضِع الْخَبَر، وَشبه ذَلِك بِالْهَاءِ الَّتِي هِيَ ضمير الْأَمر والشأن، نَحُو قَوْلك: إِنَّه زيد قَائِم.

وَقُول هَذَا الرجل بَاطِل من جِهَات:

[أُحدهَا] : أَنه لَو كَانَت فِي هَذَا الْموضع اشما وَمَا بعْدهَا خبر، لوَجَبَ أَن يرجع من الجُمْلَة ذكر إِلَى (مَا) ، فَلَمَّا لَم يرجع إِلَيْهَا ضمير، علمنا أَثَّا زَائِدَة، وَلَيْسَت باسم. وَوجه آخر: أَن ضمير الْأَمر والشأن لا يضمر إلَّا بعد تقدم الذّكر، وتصير الجُمْلَة الَّتِي بعْدهَا مفسرة لَهُ. إِن هَذَا الضَّمِير إِثَّا يعْتَمد على الذّكر الَّذِي قد جرى، فَلهَذَا احتاجوا إِلَى تَفْسِير، وَلَيْسَ كضمير يخْتَص اسما بِعَيْنِه.

*(220/1)* 

وقولك: إِنَّمَا زيد قَائِم، لَا يَصح الْكَلَام بِهِ من غير تقدمة خبر بِوَجْه من الْوُجُوه، على أَن (مَا) نصب ب (إِن). فَعلم بذلك أَن (مَا) لَا تشبه ضمير الْأَمر والشأن، لِأَنَّهُ لَا يضمر إلَّا بعد تقدمة الذّكر، وتصير الجُمْلة الَّتي بعده مفسرة لَهُ.

(18 / ب) وَوجه ثَالِث: أَن (مَا) إِذا أدخلت على (إِن) غيرت مَعْنَاهَا، ويدخلها معنى التقليل، كَقَوْلِك: إِنَّمَا زيد قَائِم، وَهَذَا أَن (مَا) تسْتَعْمل إذا ذكرت لزيد أَحْوَال، فتخص

أَنْت بَعْضهَا، وتقصد بذلك إِلَى بعض أَحْوَاله، فَلَمَّا كَانَت (مَا) إِذا دخلت على (إِن) تزيل مَعْنَاهَا، علمنا أَثَّا لَيست باسم، لِأَن شَرط الاسم أَن يُغير معنى عمله عَن مَعْنَاهُ. فَهَذَا الْوَجْه يُقَوي مَا ذَكَرْنَاهُ عَن سِيبَوَيْهِ فِي إبِ ْطَال عمل (مَا) ، ويضعف قول ابْن السراج.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد حصل في هَذَا الْبَابِ أَسَمَاء مَبْنِيَّة نَحُو: (مَتَى وَكَيف وَحَيْثُ) وَمَا أشبهها، وَهِي أبنية مُخْتَلفَة الْبناء، فَمَا الْوَجْه فِي بنائها واختلافها؟ فَالْوَجْه فِي بنائها واختلافها؟ فَالْوَجْه فِي ذَلِك: أَنا قد بَينا أَن أصل الْأَسْمَاء الْإِعْرَاب، وَإِنَّمَا الْبناء مِنْهَا فِيمَا أشبه

فَأَما (مَتى): فَالَّذِي أُوجِب لَهَا الْبناء أَفَّا نائبة عَن حرف الاسْتِفْهَام فِي الاِسْتِفْهَام، وَعَن حرف الْإَسْتِفْهَام فِي الْاِسْتِفْهَام، وَعَن حرف الْجُزَاء فِي الْجُزَاء، وَذَلِكَ قُول الْقَائِل: مَتى تخرج؟ هُوَ نَائِب عَن قَوْلك: أتخرج يَوْم الْجُزَاء، وَخُو ذَلِك، فَلَمَّا تَضَمَّنت [معنى] حرف الاِسْتِفْهَام وَالْجُزَاء، والحروف مَبْنِيَّة، وَجب أَن يَبْنى

*(221/1)* 

مَا قَامَ مقَامه، وناب مَنَابه.

الْحُوْف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوج إِلَى إِقَامَة (مَتى) مَقَام حرف الاِسْتِفْهَام، وهلا استغني بِحرف عَنْهَا؟

قيل لَهُ: فِي اسْتِعْمَال ذَلِك حِكْمَة عَظِيمَة واختصار، وَذَلِكَ أَن الْقَائِل لَو قَالَ: أَتَخرِج يَوْم السبت؟ لَجَاز أَلا يُرِيد الْمُخَاطب الْخُرُوج إِلَّا فِي الْيَوْم الثَّانِي، فَيَقُول: لَا، فَيلْزم السَّائِل تَكْرِير السُّؤَال مرَارًا كَثِيرَة.

ووجدوا (مَتى) تستثقل على الْأَوْقَات، فأقاموها مقَامهَا، ليلزموا المسؤول الْإِجَابَة بِوَقْت خُرُوجه، وينحذف هَذَا التَّطُويل، فَلهَذَا دخلت (مَتى) في الإسْتِفْهَام.

وَكَذَلِكَ حكمهَا فِي اجْزَاء، إِذا قلت: مَتى تخرج أخرج، فَهَذَا اللَّفْظ يُوجب التَّعْيِين عَن خُرُوجك للَّذي تخاطبه.

فَإِن قلت: إِن تَخرِج يَوْم السبت أخرِج مَعَك، فقد يجوز أَن تَخرِج فِي غَيره من الْأَيَّام، وَلَا يَجب عَلَيْك الْخُرُوج، فَلَمَّا صَارَت (مَتى) فِيهَا عُمُوم للأوقات اسْتعْملت فِي الْجُزَاء، وتضمنت معنى حُرُوف الشَّرْط، فَلهَذَا بنيت، وَالله أعلم.

وَاعْلَم أَن المبنيات على قسمَيْنِ:

أَحدهما: أَن يَبْنَى الْإَسْمِ عَلَى حَرَكَةً. وَالْآخر: أَن يَبْنَى عَلَى السَّكُون.

فَالَّذِي يسْتَحق أَن يبنى على حَرَكَة: كل اسْم كَانَ معربا قبل اسْتِحْقَاق الْبناء،

(222/1)

نَحُو: قبل وَبعد، ألا ترى أَنَّهُمَا كَانَا ينصبان ويخفضان قبل حَال الْبناء، نَحُو: جِئْت قبلك ويعدك.

وَالَّذِي يَسْتَحَقَ أَن يَبْنَى عَلَى السَّكُون: كُلَ اسْم لَم تَكُن لَهُ حَالَ إِعْرَاب، وَلَم يَقَع إِلَّا مُسْتَحَقّا للْبِنَاء، وَإِنَّا وَجِب ذَلِك، لِأَن مَا كَانَ لَهُ حَالَ تَمَكَن أَقُوى فِي اللَّفْظ مِمَّا لَا تَمَكَن أَقُوى فِي اللَّفْظ لَهُ، والتمكين يَسْتَحَق الْإِعْرَاب، فَيجب أَن يكون مَا قرب (الاسْم) مِنْهُ أَقُوى فِي اللَّفْظ مِمَّا بعد مِنْهُ، وَاخْرَكَة أَقُوى مِن السَّكُون، فَلهَذَا وَجِب مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَما (مَا) : فبنيت على السّكُون لِأَنْهَا لَم تقع متضمنة [لِمَعْنى] الْحُرْف الَّذِي يُوجب لَهُ الْبناء، فَلهَذَا لَم يزدْ على السّكُون.

وَأُمَا (أَيْن): فسؤال عَن الْمَكَان، بِمَنْزِلَة (مَتى) فِي السُّؤَال عَن الرَّمَان، وَهِي متضمنة لِرِف الإسْتِفْهَام وَالجُّزَاء على مَا شرحنا فِي (مَتى) ، فاستحقت الْبناء لِأَهَّا لَم تقع إِلَّا متضمنة [لِمَعْنى] الحُرْف، وَجب أَن تبنى على السّكُون، إلَّا أَنه التقى فِي آخرهَا ساكنان، وَهِي الْيَاء (19 / أ) وَالنُّون، وَلَا يجوز الجُمع بَينهمَا، فحركت النُّون بِالْفَتْح، فَكَانَ الْفَتْح أُولَى، وَإِن كَانَ الْكسر الأَصْل، لِأَن الْكسر بعد الْيَاء مستثقل، فسقط لاستثقاله، وَالضَّم أَثقل مِنْهُ، فَلم يبْق إِلَّا الْفَتْح، وَهُوَ مَعَ ذَلِك أَخف الحركات، وَلم يجز تَخْرِيك الْيَاء، لِأَنَّا لَو حركت انقلبت أَلفا لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا، وَذَلِكَ يُؤدِي إِلَى الْمُمع بَين ساكنين، لِأَن الْأَلف

*(223/1)* 

\_\_\_\_\_

لَا تكون إِلَّا سَاكِنة، فَلَمَّا كَانَ تَحْرِيك الْيَاء لَا يسلم لَهَا سقط حكمه، وَوَجَب تَحْرِيك مَا ذَكُوْناهُ.

وَأَمَا (كَيفَ): فسؤال عَن حَال، وَهُوَ يَنُوب عَن حرف الْإسْتِفْهَام، ويتضمن معنى حرف الشَّرْط، وَإِن لَم تَجزم ك (مَتى وَأَيْنَ) لعِلَّة سنذكرها.

فَلَمَّا تضمن معنى الْحُرْف، وَجب أَن يبنى على السّكُون ك (أَيْن) ، وَعلة تحريكه كعلة (أَيْن) .

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم صَارَت (مَتَى وَأَيْنَ) تدخل عَلَيْهِمَا حُرُوف الْجُرِّ وَلَا تدخل على (كَيفَ) ، وقد تشاركت فِيمَا ذكرْثُمُ ؟

فَاجُواب فِي ذَلِك: أَن (كَيفَ) هِيَ الاِسْم الَّذِي بعْدها، وَذَلِكَ أَن قَول الْقَائِل: كَيفَ زيد، وَيد؟ مَعْنَاهُ: أصحيح زيد أم سقيم؟ وَالصَّحِيح والسقيم هُوَ زيد، وَلدَّ مَعْنَاهُ: أصحيح زيد أم سقيم؟ وَالصَّحِيح والسقيم هُوَ زيد، فَلَمَّا كَانَ دُخُول حرف اجُرِّ على مَا نابت عَنهُ (كَيفَ) لا يجوز، فَكَذَلِك لا يجوز دُخُول حرف اجُرِّ على (كَيفَ) . ألا ترى أنَّك لا تقول: أمن صَحِيح زيد، وَكَذَلِكَ لا تقول: من كيفَ زيد.

فَأَما (أَيْن وَمَتى) : فَإِنَّهُمَا نائبان عَن قَوْلك: أَفِي الدَّار زيد؟ وَفِي أَي وَقت يخرج زيد؟ فَلَمَّا نابتا عَمًّا يدْخل عَلَيْهِ حرف الجُنِّر، دخل عَلَيْهِمَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم صَار قَوْلك: من صَحِيح زيد، لا يجوز، وَجَاز فِيمَا نابت عَنهُ (أَيْن وَمَى) ؟

قيل لَهُ: لِأَن (كَيفَ) هِيَ الاِسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى مَا ذَكَوْنَاهُ. وَكَانَ خَبْرِ الْمُبَتَدَا - إِذَا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأَ - لَا يَحْتَاجِ إِلَى وَاصل يصل بَينه وَبَين المبتدا، لم يَحْتَج إِلَى حرف.

*(224/1)* 

وَأَمَا (أَيْنَ وَمَتَى) : فَهَمَا غَيْرِ الْإِسْمِ الَّذِي بِعَدَّهُمَا، وَلَا بُد خَبِرِ المُبتدا – إِذَا كَانَ غَيْرِ المُبتدا – من واصلة توصل بَينه وَبَين المُبتدا، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: زيد عَمْرو قَائِم، فعمرو قَائِم غير زيد، وَلَيْسَ بَينه وَبَين الجُمْلَة علقة، فَلَم يحسن الْكَلَامِ حَتَّى تقول: من أَجله، أَو: فِي دَاره، فَتعلق الجُمْلَة الَّتِي هِي غير زيد بِمَا ذكرْنَاهُ من الضَّمِير، لِأَنَّهَا غير الأول. وَكَذَلِكَ لما كَانَتَا (مَتَى وَأَيْنَ) غير الإسْم الَّذِي بعدهما احتاجا إِلَى حرف، فاعلمه. فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ جَازَ الجُزْم ب (مَتَى وَأَيْنَ) وَلَم يَجز الجُزْم ب (كَيفَ) ، كَقَوْلِك: أَيْن تَكن أكن؛ وَمَتَى تقم أَقِم، وَلَم يَجز: كَيفَ تكن أكن؟

فَالْحُوَابِ فِي ذَلِك من وُجُوه:

أَحدهَا: أَن قَول الْقَائِلِ: كَيفَ تكن أكن، إِنَّمَا شَرط لَهُ، مَتى كَانَ فِي بعض الْبِقَاعِ أَن يكون هُوَ أَيْضا فِي تِلْكَ الْبَقْعَة، وَكَذَلِكَ شَرط فِي (مَتى) فِي أَي زَمَان قَامَ أَن يقوم هُوَ فِيهِ، وَهَذَا غير مُتَعَذر.

فَأَما (كَيفَ) : فَهِيَ سُؤال عَن حَال، فَظَاهر الشَّرْط لَو شَرط بَمَا يَقْتَضِي فِي أَي حَال كَانَ الْمُحَاطب أَن يكون السَّائِل هُو المستفهم فِيهَا، وَهَذَا لَا يجوز، لِأَنَّهُ قد يكون الْمُحَاطب المسؤول عَن أَحْوَال كَثِيرَة، يتَعَذَّر أَن يتَّفق للمجازي أَن يكون عَلَيْهَا، فَلَمَّا كَانَ متعذرا ذَلِك عَلَيْهِ سقط اجْزَاء ب (كَيفَ) ، وَجَاز في (مَتى وَأَيْنَ) .

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ قد أجزتم: كَيفَ تكون أكون، فَظَاهر هَذَا يَقْتَضِي مَا منعتموه، إِذْ جزتموه؟

فَقيل: الْفرق بَينهمَا أَنا إِذا رفعنَا (19 / ب) الْفِعْل بعد (كَيفَ) ، فَإِنَّا نقدر أَن هَذَا الْكَلام. الْكَلام قد خرج عَن حَال عرفهَا الْمجَازِي فَانْصَرف اللَّفْظ إِلَيْهَا، فَلهَذَا صَحَّ الْكَلام.

(225/1)

فَإِن قيل: فَهَلا كَانَ أَيْضا التَّقْدِير فِي الْجُزْم هَذَا التَّقْدِير، حَتَّى يخرج عَن حَاله؟ قيل لَهُ: الأَصْل فِي الْجُزَاء ب (إِن) ، وَأَنت إِذا قلت: إِن تأتني آتِك، فوقت الْإِتْيَان غير مَعْلُوم، فَلَمَّا كَانَ أصل الْجُزَاء أَن يَقع مُبْهما، وَكَذَلِكَ (مَتى وَأَيْنَ) ، قَدرنا (كَيفَ) أَنَّا وَاقْعَة على حَال مَعْلُومَة عِنْد الْمجَازِي، خرجت من الْإِنْهَام، وباينت حُرُوف الجُزَاء، فَلَهَذَا لَم يَجْز الْجُزْم بَمَا على تَقْدِير حَال مَعْلُومَة.

وَوجه ثَانَ فِي أَصِلَ الْمَسْأَلَة: أَن الْجُزَاء أَصِله يَقع بالحروف إِلَّا أَن يضْطَر إِلَى الْأَسْمَاء، لم ذَكَرْنَاهُ مِن الْفَائِدَة، فَإِذَا لَم يضْطَر إِلَى اسْتِعْمَال الْأَسْمَاء، لم يجز أَن يجازى بالأسماء.

وَوجدنَا (أیا) تنوب عَن معنى (كَیفَ) ، فاستغني بَمَا عَن (كَیفَ) . أَلا ترى أَن الْقَائِل إِذَا قَالَ: فِي أَي حَال تكن أكن، فَهُوَ فِي معنى: كَیفَ تكن أكن، فَلَمَّا كَانَت (أَي) تَتَضَمَّن الْأَحْوَال وَغَیرِهَا، استغنى بَمَا عَن (كَیفَ) .

وَوجه ثَالِث: أَن الْجُزَاء إِنَّا هُوَ بِ (إِن) ، وسنبين ذَلِك فِي بَابه، و (إِن) لَم يَخْتَص بالمعرفة دون النكرة، أَلا ترى أَنَّك تَقول: إِن يقم زيد أقِم، وَإِن يقم رجل من النَّاس أقِم. وَكَانَت (مَتى وَأَيْنَ) يَصح أَن يَقع جوابَهما معرفة ونكرة، كَقَوْلِك: أَيْن زيد؟ فَيَقُول: فِي الدَّار، وَإِن شِئْت قلت: فِي دَار، فِي مَوضِع كَذَا وَكَذَا، وَكَذَلِكَ حكم (مَتى) فِي الْأَوْقَات. وَأَما (كَيفَ) : فَلَا يَقع جوابَها إلَّا نكرة، فخالفت حُرُوف الجُزَاء.

*(226/1)* 

وَأَمَا (حَيْثُ) : فَالَّذِي أُوجِب لَهَا الْبناء أَنَّا مُبْهِمَة لَا تَخْتَص بَكَان دون مَكَان، فَوَجَبَ أَن تَخْتَاج إِلَى مَا يُوضِحهُ، فَمن حَيْثُ أَن تَخْتَاج إِلَى مَا يُوضِحهُ، فَمن حَيْثُ وَجب أَن يبْنِي (حَيْثُ) وَالَّذِي أُوجِب لَ (الَّذِي) أَن يبْنِي أَنه اسْم وَجب أَن يبْنِي (الَّذِي) وَجب أَن يبْنِي (حَيْثُ) وَالَّذِي أُوجِب لَ (الَّذِي) أَن يبْنِي أَنه اسْم لَا يتم إِلَّا بِمَا يُوضِحهُ، فجري مَا بعده مُجْرى بعض اسْم مَبْنِيٍّ، فَوَجَبَ أَن يبْنِي (الَّذِي وَحَيْثُ) لَمَا فيهِمَا من الشّبَه لبَعض الْأَسْمَاء.

وَكَذَلِكَ حكم (إِذْ) لِأَفَّا للزمان كُله، بِوَقْت دون وَقت، فَاحْتَاجَ إِلَى إِيضَاح. فَأَما (إِذا) : فَفِيهَا من الْإِجُّام مَا فِي (إِذْ) ، لِأَفَّا للزمان الْمُسْتَقْبل كُله، وفيهَا مَعَ ذَلِك شبه ب (إِن)) الَّتِي للجزاء من جِهَة الْمَعْنى، أَلا ترى أَن (إِذا) تَحْتَاج إِلَى الْجُواب كاحتياج (إن) إلَى ذَلِك، فَوَجَبَ لما ذَكَرْنَاهُ أَن يبْنى.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا أضفتم (حَيْثُ) إِلَى اسْم مُفْرد، نَحْو زيد وَعَمْرو، فقلتم: زيد حَيْثُ عَمْرو، كَمَا تضيفون أَسِمَاء الْأَمَاكِن إِلَى اسْم مُفْرد، نَحْو: خلف عَمْرو؟

قيل: قد بَينا أَن (حَيْثُ) مُبْهِمَة لَا تَخْتَص بِجِهَة دون جِهَة، كاختصاص غَيرهَا من أَسَمَاء الْأَمَاكِن، والأسماء الدَّالَّة على الشَّخْص لَا تخص الجِّهَات، وَإِنَّا يعرف بِمَا يُضَاف إِلَيْهَا، فَإِذَا قُلْتُمْ: زيد خلف عَمْرو، عرفت هَذِه الجِّهَة

*(227/1)* 

الْمَخْصُوصَة بِعَمْرو، فاختصت بِهِ دون سَائِر الْأَشْخَاص، فَإِذا قلت: زيد حَيْثُ عَمْرو، تخبر عَنهُ أَنه فِي مَكَان عَمْرو، وَمَكَان عَمْرو مُبْهَم، يجوز أَن يكون خَلفه وقدامه، وَفِي جَبِيع أقطاره، فَلم يخرج هِمَذهِ الْإِضَافَة إِلَى أَن يخْتَص جِهَة دون جِهَة، فَوَجَبَ هِمَذَا الْمَعْنى أَن يُخْتَص فِهَ دون جِهَة، فَوَجَبَ هِمَذَا الْمَعْنى أَن يُضَاف إِلَى جَملة، لِأَن الجُمل تَتَضَمَّن معنى الْفِعْل، فَتَصِير (حَيْثُ) مُخْتَصَّة بِالْفِعْلِ فتتعين، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: رَأَيْتُك حَيْثُ قَامَ زيد، اخْتصت (حَيْثُ) مَوضِع الْقيام، فَلَمَّا صَارَت الجُمْلَة تفِيد فِيهَا تَخْصِيصًا أضيف (20 / أ) إِلَيْهَا، وَلَم تضف إِلَى اسْم

وَإِن شِئْت قلت: إِن (حَيْثُ) لما كَانَت مُبْهِمَة فِي الْمَكَان كِإنِهَام (إِذْ) فِي الزَّمَان، فَمن حَيْثُ جَازَ إِضَافَة (إِذْ) إِلَى الجُّمْلَة، جَازَ إِضَافَة (حَيْثُ) إِلَيْهَا، لاشْتِرَاكهمَا فِي الْإِنْهَام. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ الضَّم فِي (حَيْثُ)، وخالفت (أَيْن وَكَيف)، وقبل آخر كل حرف مِنْهَا يَاء؟

مُفْرد، إذْ كَانَ لَا يَخْتَص.

قيل لَهُ: إِن (حَيْثُ) قد أشبهت (قبل وَبعد) من جِهَة، وَهُوَ مَا بَيناهُ، وَهُوَ أَن أصل

(حَيْثُ) أَن تُضَاف إِلَى اسْم مُفْرد كإضافة أخواها من الظروف، فَلَمَّا منعت مَا تستحقه من الْإِضَافَة، وأضيفت إِلَى الجُمل أشبهت (قبل وَبعد) من حَيْثُ حذف مِنْهُمَا الْمُضَاف مِن الْإِضَافَة، وأضيفت إِلَى الجُمل أشبهت (قبل وَبعد) من حَيْثُ حذف مِنْهُمَا الْمُضَاف إِلَيْهِ، فَمن هَذَا الْوَجْه حرك آخر (حَيْثُ) بِالضَّمِّ، وَإِن كَانَ الضَّم فِي (حَيْثُ) لالتقاء الساكنين، وَفِي (قبل وَبعد) لاسْتِحْقَاق ذَلِك. وَمن كسر فِي (حَيْثُ) فعلى أصل مَا يجب من التقاء الساكنين، وَلم يَجْعَل بِالْيَاءِ.

(228/1)

فَإِن قَالَ قَائِل: مِمَّن حَيْثُ اسْتحقَّت (قبل وَبعد) الْبناء؟

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (قبل وَبعد) يضافان إِلَى الْأَسْمَاء، والمضاف والمضاف إِلَيْهِ كالشيء الْوَاحِد، فَلَمَّا حذف مَا أضيف إِلَيْهِ ودلا عَلَيْهِ جرى مجْرى بعض الاسْم، وَبَعض الاسْم مَبْنِيّ، فَلَهَذَا وَجب أَن يبْنى.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم استحقا أَن يبنيا على حَرَكَة، وَلم يبنيا على السّكُون ك (أَيْن وَكَيف)

(فَالْجُوَابِ فِي ذَلِك) : لما بَينا أَن مَا بني من الْأَسْمَاء، وَله حَال تمكن يجب أَن يبنى على حَرَكَة، وَجب أَن يبنيا على حَرَكَة. فَإِذا قيل: لم كَانَت الحُرَكَة الضَّم دون الْفَتْح وَالْكَسْر؟ فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن (قبل وَبعد) يدخلهما فِي حَال الْإِعْرَابِ النصب والجر، فَلَو بنيا على الْفَتْح وَالْكَسْر، لَجَاز أَن يتَوَهَّم أَن حركتهما حَرَكة إعْرَاب، فعدلا إِلَى الضَّم بَهما، ليزول هَذَا اللّبْس.

وَالْجُوَابِ الثَّانِي: أَن الضَّم أقوى الحركات، فَلَمَّا كَانَت (قبل وَبعد) قد حذف مِنْهُمَا الْمُضَاف، حركا بأقوى الحركات، ليَكُون ذَلِك عوضا من الْمَحْذُوف.

فَأَما (من وَمَا وَالَّذِي) : فَإِنَّمَا وَجب بناؤها، لِأَن (الَّذِي) لَا يتم إِلَّا بصلَة، فَصَارَت كبعض اسْم.

*(229/1)* 

وَمن وَمَا: إِذَا كَانَا استفهاما أَو جَزَاء فبناؤهما أَيْضا وَاجِب، لتضمنهما معنى حرف السِيقُهام وَمعنى حرف الجُزَاء، وبنيا على السّكُون لِأَنَّهُمَا لم يكن لهَما وَلَا ل (الَّذِي)

حَال تمكن.

فَأَمَا (أَي): فَهِيَ معربة فِي جَمِيع الْوُجُوه، إِلَّا فِي مَوضِع سنبينه، وَإِنَّمَا اسْتحقَّت الْإِعْرَاب لِأَفَّا متضمنة للإضافة، وَهِي مَعَ هَذَا متمكنة مستعملة فِي مَوضِع الرّفْع وَالنّصب والجر، فلتمكنها فِي الْإِحْبَار عَنْهَا، وتضمنها للإضافة اسْتحقَّت الْإِعْرَاب، لِأَن الْإِصَافَة تقوم مقام التَّنْوِين، وَمَا تلْحقهُ على هَذَا السَّبِيل الْإِضَافَة، فَلَا بُد من أَن يكون معربا، فَلهَذَا خَالَفت (من وَمَا وَالَّذِي).

وَأَمَا الْمُوضِعِ الَّذِي تَبِي فِيهِ (أَي) : فَهُو أَن تَجْرِيها مُحْرَى (الَّذِي) وتصلها باسم مُفْرد، كَقَوْلِك: لَأَصْرِبَن أَيهمْ هُو قَائِم، فَيكون (هُوَ) كَقَوْلِك: لَأَصْرِبَن أَيهمْ هُو قَائِم، فَيكون (هُوَ) الْمُبْتَدَأ، و (قَائِم) الْخَبَر، وَالْجُمْلَة صَلَة (أَي) ، كَمَا تكون صَلَة (الَّذِي) ، وَحذف (هُوَ) وَهُو قَبِيح، وَإِنَّمَا قبح لِأَنَّهُ يجوز أَن يقع موقعه أَخُوهُ وَأَبوهُ، وَمَا أشبه ذَلِك، فَيقَع لبس فَهُ وَهُو قَبِيح، وَإِنَّمَا قبح لِأَنَّهُ يجوز أَن يقع موقعه أَخُوهُ وَأَبوهُ، وَمَا أشبه ذَلِك، فَيقَع لبس فِي الْكَلَام، وَمَعَ هَذَا فَإِن الْمُبْتَدَأَ لَا بُد مِنْهُ، وَإِنَّمَا يجب الْخَذف للفضلات لما لَا بُد مِنْهُ، وَإِنَّمَا يجب الْخَذف للفضلات لما لَا بُد مِنْهُ، وَإِنَّا يُجب الْخَذف للفضلات لما لَا بُد مِنْهُ، وَإِنَّا أَن الْعَرَب قَلما تَسْتَعْمَل حذف المبتدا مَعَ (الَّذِي) ، وقد استعملوا حذفه مَعَ اللَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُخَالفَة (أَي) فِي هَذَا الْموضع الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُخَالفَة لمَا تَبْتَعَالَ مَعَ الشَيْعِ عَلَيْهِ أَخُواهًا بنيت على الضَّم لمخالفتها أخواتها – أَعني:

*(230/1)* 

(الَّذِي وَمن وَمَا) .

وَقَالَ الْخَلِيل، رَحْمَه الله: هِيَ معربة فِي هَذَا الْموضع، وَإِنَّمَا رفعت على الْمَعْنى للحكاية، وَالتَّقْدِير عِنْده: لأَضربَن الَّذِي يُقَال لَهُ: أَيهمْ قَائِم.

وَقَالَ يُونُس: الْفِعْل ملغى، وَشبهه بِأَفْعَال الْقُلُوبِ الَّتِي يجوز إلغاؤها.

وَقَول يُونُس ضَعِيف جدا، لن (ضربت) فعل مُؤثر، ومحال أن يلغي مَا لَهُ تَأْثِير.

وَقُولَ اخْلِيلَ أَقْرَب، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بعض الْبعد؛ لِأَن تَقْدِيرِ الْحِكَايَة إِنَّمَا يسوغ فِيمَا جرى

لَهُ ذكر، وَنحن نبتدئ الْكَلَام بِالْمَسْأَلَة الَّتِي ذكرناهَا، وَلَم يبْق مَا يعْمل عَلَيْهِ إِلَّا قُول

يُونُس، وَقد طعن عَلَيْهِ أَبُو بكر بن السراج، فَإِن قَالَ: وجدت الْمُفْرد مِمَّا يسْتَحق الْبناء

فَإِذَا أَضِيفَ أَعرب، نَحْو: (قبل وَبعد) فَصَارَت الْإِضَافَة توجب إِعْرَاب الْاسْم، وَوجدنا

(أيا) إِذا أفردت أعربت، وَهَذَا نقض الْأُصُول، وَهَذَا الَّذِي حكيناه معنى قَوْله.

قَالَ أَبُو الْحُسن: وَالَّذِي قدره أَبُو بكر لَيْسَ بِصَحِيح، وَذَلِكَ أَن الْإِضَافَة ترد الاِسْم إِلَى حَال الْإعْرَاب، إذا اسْتحق الْبناء في حَال الْإِفْرَاد، فَإِذا كَانَ الْمُوجِب للْبِنَاء في حَال

الْإضَافَة ذَلِك الشَّيْء، كَانَ حَال الإسْم مُفردا أَشد افتقارا إلَى الْبناء، أَلا ترى أَن (لدن) مَبْنيَّة، وَهِي مَعَ هَذَا مُضَافَة؛ لِأَنَّهَا اسْتحقَّت الْبناء في حَال إضافتها،

(231/1)

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ على مَا ذَكَرْنَاهُ سقط مَا اعْتمد عَلَيْهِ أَبُو بكر، وَصَحَّ مَا قَالَ سِيبَوَيْهِ. وَإِنَّما وَجِبِ أَن تعرب (أي) فِي حَال الْإِفْرَاد؛ لِأَن الْإِضَافَة تعاقب التَّنْوين وَهِي متضمنة للإضافة، فَلَمَّا زَالَ لفظ الْإِضَافَة رَجَعَ التَّنْوين، وَمَتى حصل التَّنْوين الَّذِي هُوَ عَلامَة الإنْصِرَاف في الإسم، وَجب أَن يعرب.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ الْإِضَافَة تقوم مقام التَّنْوين فقد اسْتَويًا، فَلم صَار في حَال الْإضافَة أولى من حَالِ الْإِفْرَاد؟

قيل لَهُ: لِأَنَّهَا إِذَا بنيت في حَال الْإِضَافَة، فَإِنَّمَا دَخلهَا نقص وَاحِد بِالْبِنَاءِ، فَيحمل بناؤها في هَذِه الْإِضَافَة لِخفة حكمه، فَإِذا أفردت كَرهُوا ان يجمعوا عَلَيْهَا حذف الْمُضَاف وَالْبناء، فَإِذا تمت بصلتها فَلَا بُد من إعرابها، وَهَذَا يُقُوي مَا قَالَ سِيبَوَيْهِ، لِأَن معنى الحُكَايَة لَا يتَغَيَّر بإظْهَار المبتدإ بعد (أي) ، فَلَمَّا جدنا الْعَرَب تنصب (أيا) إذا تمت بصلتها، وتضمها إِذا حذفت مِنْهَا الْمُبْتَدَأ، علمنَا أَن الضَّم بناؤها دون مَا سواهُ، وتمامها أَن تَقول: لَأَضربَن أَيهمْ هُوَ قَائِم. وَبَعض الْعَرَب يعربَها، وَإِن حذفت مِنْهَا الْمُبْتَدَأ، وَهِي لُغَة جَيّدَة، ووجهها: أَن (أيا) قد بَينا تمكنها واستحقاقها للإعراب، وَسبب الْحُذف بعْدهَا للاستخفاف، وَلا يَنْبَغي أَن يكون مَا حذف للاستخفاف يُؤثر في إِزَالَة تمكن الاسم.

فَإِن قيل: فَلم قبح اسْتِعْمَال (الَّذِي) إذا حذف من صلته الْمُبْتَدَأ، وَلم يقبح ذَلِك مَعَ

قيل: يجوز أَن يكون ذَلِك؛ لِأَن (أيا) لَا تنفك من الْإضَافَة، فَيصير

(232/1)

الْمُضَاف إِلَيْهِ كالعوض من حذف المبتدا، فَلهَذَا كثر في (أَي) الْحُذف من بَين سَائِر أخواتها.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد ذكرت في الْبَابِ أَن (إذا) لَا بُد أَن يذكر بعْدهَا فعل، وقد وجدنا

الْعَرَب تَقول: خرجت فَإذا زيد قَائِم، وَقَائِمًا؟

قيل لَهُ: إِن (إذا) تسْتَعْمل على (21 / أ) ضَرْبَيْنِ:

أَحدهمَا: أَن تكون للزمان الْمُسْتَقْبل، وَيدخل فِيهَا معنى الشَّرْط وَاجُّزَاء، فَهَذِهِ الَّتِي لَا بُد أَن يذكر بعْدهَا الْفِعْل.

وَالضَّرْبِ الثَّانِي: أَن تكون (إِذا) بِمَعْنى المفاجأة، وظاهرها أَن تكون ظرفا من الْمَكَان، فَهَذِهِ لَا تَخْتَاجِ إِلَى الْفِعْل، إِذْ لَيْسَ فِيهَا معنى الشَّرْط وَاجُزَاء، فَإِذا قلت: خرجت فَإِذا زيد قَائِم، فزيد: رفع بِالإِبْتِدَاءِ، وَإِذا: فِي مَوضِع خَبره، ونصبت (قَائِما) على الْحال، وَالْعَامِل فِي الْحَال فعل تَقْدِيره: خرجت فحضرين زيد فِي حَال قِيَامه، أَو فاجأني زيد، فَتكون (إِذا) فِي مَوضِع نصب بِهَذَا الْفِعْل.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم لَا تكون ظروف الزَّمَان خَبرا عَن الجثث؟

قيل لَهُ: لِأَن المُرَاد باخْبر فَائِدَة الْمُخَاطب وإعلامه مَا يجوز أَن يجهله، فَإِذا قيل: الْقِتَال الْيُوْم، فقد الْيَوْم، فقد يجوز أَن يَخْلُو الْيَوْم من الْقِتَال، فَإِذا أَخْبرت الْمُخَاطب بِوُقُوعِهِ فِي الْيَوْم، فقد أخْبرته مَا كَانَ يجوز أَن يجهله، وَإِذا قلت: زيد الْيَوْم، فَالْمَعْنى: أَن زيدا فِي الْيَوْم، وَنحن نعلم والمخاطب أَن زيدا لَا يَخْلُو من الْيَوْم حَياكَانَ أَو مَيتا، وَكَذَلِكَ سَائِر النَّاس، فَلم يصر فِي اخْبَر فَائِدَة، وَمَا لَا فَائِدَة فِيهِ لَا يجوز اسْتِعْمَال الْكَلَام بِهِ، فَلهَذَا لَم يجز أَن تكون ظروف الزَّمَان خَبرا للجثث.

*(233/1)* 

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد يُقَال: الْهَلَال اللَّيْلَة، والهلال جثة، وَاللَّيْلَة ظرف من ظروف الزَّمَان فقد جَازَ ذَلِك؟

قيل: إِنَّمَا يَقع هَذَا الْكَلَام عِنْد توقع حُدُوث الْهَلَال، فالتقدير: اللَّيْلَة حُدُوث الْهَلَال، والحدوث مصدر، فَحذف وأقيم الْهلَال مقامه توقيعا واختصارا، وَكَذَلِكَ يجوز أَن تقول: الْيَوْم زيد، وَالدَّلِيل على أَن المُرَاد مَا الْيَوْم زيد، وَالدَّلِيل على أَن المُرَاد مَا ذَكَرْنَاهُ أَنه لَا يجوز أَن تقول: اللَّيْلَة الْقَمَر، وَلاَ: الْيَوْم الشَّمْس، لِأَفَّمَا لَا يتوقعان، وَلا بُد من طلوعهما.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوج أَن تَجْعَل الْعَرَب فِي الْأَسْمَاء أَسَمَاء نواقص؟ قيل لَهُ: يجوز أَن يكون الَّذِي أَحْوج إِلَى ذَلِك الْأَسْمَاء النكرات تنْعَت بالجمل، فجاؤوا باسم يخْتَاج أَن يُوصِل بالجمل، وَهُوَ فِي نَفسه معرفة بِالْأَلْف وَاللَّام، أَي (الَّذِي) وَالْجُمْلَة

توضحه فتوصلها بِالَّذِي إِلَى أَن صَارَت الجُّمْلَة فِي الْمَعْنى كالنعت للمعرفة، فَهَذَا الَّذِي أَحْوج إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وحملت (من وَمَا وَأَي) على (الَّذِي) وَلَم يَصح الْوَصْف بَمَا؛ لِأَهَّا لَا معنى لَمَا فِي نَفسهَا وَلَا فِيهَا مَا يدل على الْعَهْد كالألف وَاللَّام فِي (الَّذِي) ، فجرت معنى لَمَا فِي نَفسهَا وَلَا فِيهَا مَا يدل على الْعَهْد كالألف وَاللَّام فِي (الَّذِي) ، فجرت مجْرى الْأَشْهَاء الْأَعْلَام، وسنبين أَحْكَام النعوت فِي بَابَهَا، وانه لَا يَنْبَغِي أَن ينعَت إِلَّا بِفعل أَو باسم فِيهِ معنى الْفِعْل، والأسماء الْأَعْلَام خَالِيَة من ذَلِك، فَلهَذَا لَم ينعَت بَمَا وَلَا بَمَا جرى مجْراهَا.

*(234/1)* 

## (8 – بَابِ الْحُرُوفِ الَّتِي تنصبِ الْأَسْمَاءِ والنعوت وترفع الْأَخْبَارِ)

فَإِن قَالَ قَائِل: لم وَجب أَن تنصب هَذِه الْحُرُوف الاسْم وترفع الْخَبَر، هلا رفعت الاسْم ونصبت الْخَبَر؛ وَبِالجُمْلَةِ لم وَجب أَن تعْمل؟

فَاجُوَابِ فِي وجوبِ عَملها: أَهَّا حُرُوف تَخْتُص بِالِاسْم، وَلَا تدخل على الْفِعْل، وَبَعضها يحدث معنى فِي الإسْم، وأواخرها كأواخر الْفِعْل الْمَاضِي، فَلَمَّا شاركت الْفِعْل فِي لَفظها ولزومها (21 / ب) الاسْم، وَجب أَن تعْمل عمله، وَالَّذِي أوجب لَمَا أَن تعْمل عملين: الرّفْع وَالنّصب، الها عبارَة عَن الجُمل، وَلَيْسَ لَمَا معنى فِي الْعبارَة عَن الإسْم الْمُفْرِد، فَلَمَّا الرّفْع وَالنّصب، الها عبارَة عَن الجُمل، وَلَيْسَ لَمَا معنى فِي الْعبارَة عَن الإسْم الْمُفْرِد، فَلَمَّا الْقُعْصَت اسْمَيْنِ، وَجب أَن تعْمل – لما ذَكْرْنَاهُ – فيهما، وَلا يَخْلُو عَملها فيهما من أحد ثَلَاثَة أَشْيَاء: إِمَّا أَن توفعهما جَمِيعًا، أَو تنصبهما جَمِيعًا، أَو ترفع أَحدهما وتنصب الآخر، فَم يجز رفعهما جَمِيعًا؛ لِأَنَّا قد جرت عُرى الْفِعْل فِي الْعَمَل، وَالْفِعْل لَا يجوز أَن يرفع فاعلين بِعَيْر الشّتِرَاك وَلَا تَشْييَة، فَلُو رفعت الاسمين لخالفت مَا شبهته بِهِ، وَهُوَ الْفِعْل، وَلَم يَعْر أَن تنصبهما جَمِيعًا؛ لِأَن الْفِعْل الَّذِي شبهت بِهِ لَا يجوز أَن ينصب بِغَيْر فَاعل يكون فاعلين بِعَيْر أَن تنصبهما جَمِيعًا؛ لِأَن الْفِعْل الَّذِي شبهت بِهِ لَا يجوز أَن ينصب بِغَيْر فَاعل يكون فَعَد، فَلُو رضبنا بِعَا الاسمين لَوالمَا وَلَيْ أَن ينصب بِغَيْر فَاعل يكون أَن الأَصْل وَالْفرع، وَأُولَى أَلا يُوجد فِيهِ، فَلم يبْق من الْأَقْسَام إِلَّا أَن تعْمل فِي أَحدهما وَفِي الأَصْل وَلِ الآخر نصبا، ليَكُون الْمَرْفُوع كالفاعل وَيكون الْمَنْصُوب كالمفعول، وَإِمَّا وَجب أَن يكون الْمَرْفُوع مُؤخرا والمنصوب مقدما، وَإِن كَانَ الأَصْل فِي الْفِعْل أَن يكون فاعله قبل مَن المُعُولِله لَوْجُهَيْن:

أَحدهما: أَنا لَو رفعنَا الأول ونصبنا الْخَبَر، لجرى الْمَفْعُول مجْرى الْفَاعِل فَكَانَ

يجوز إضماره، وَلَو أضمرناه لم يخل من أن يكون الْمُضمر غَائِبا أو متكلما أو مُخاطبا، وإضمار الْغَائِب مستتر فيمَا عمل فيهِ، كَقَوْلِك: قَامَ زيد، فَلَو قيل لَك: أضمر زيدا، لَقلت: قَامَ، فَلَو جَازَ أَن ترفع (إِن وَأَخَوَاهَا) الإسْم الَّذِي يَليهَا لوَجَبَ أَن يسْتَتر ضَمِيره فِيهَا، إِذَا كَانَ غَائِبا، وَيظُهر تَاء الْمُتَكلّم، نَعْو قَوْلك: إنت، لَو تكلم بِهِ، فلكان ذَلِك يُودى إِلَى اللّبْس ب (أَنْت) وَإِلَى إِضْمَار فِي اخْرُوف، والحروف لَا يجوز الْإِضْمَار فِيهَا؛ لِأَفَّا جوامد لَا تتصرف، وَإِنَّا جَازَ الْإِضْمَار فِي الْأَفْعَال، لِأَن فِي أوائلها حروفا تدل على الضَّمِير، وَحمل مَا لَا دَلالَة فِيهِ على مَا فِيهِ الدّلَالَة، لاشتراكها فِي الفعلية. فَهَذَا الَّذِي يجوز في الْأَفْعَال دون اخْرُوف والأسماء.

فَإِن قَالَ قَائِل: أليست قد شبهت بِالْفِعْلِ وَهِي حرف، وَمَعَ هَذَا فقد رفعت الاِسْم ونصبت اخْبَر، فَلم يجب من حَيْثُ رفعت أَن تضمر فِيهَا مَرْفُوعا، فَهَلا عملت (إِن) الرّفْع فِيمَا يَليهَا؟

قيل: لم يكن على كونها حرفا دلالة، إذْ كَانَ لَفظهَا لفظ الْفِعْل، وعملها عمله، وَترك التَّصَرُّف فِي الشَّيْء لا يدل على أنه حرف؛ لأن من الْأَفْعَال مَا لا تتصرف، خُو: نعم وَبئسَ، فَلَو رفعت (إن) الاسم لم يعلم أنا حرف، فَجعل عَملها فِيها بعْدها مُخَالفا لعمل الْفِعْل، ليدل بذلك على أَهًا حرف، وَلَوْلا مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ حَقّها أن ترفع الاسم وتنصب الْخَبَر، لتجري عجْرى الْفِعْل الَّذِي شبهت بِهِ.

وَأَما (مَا) فَلم تشبه الْفِعْل من جِهَة اللَّفْظ، وَإِنَّا أشبهته من جِهَة الْمَعْني،

(236/1)

فَأَعْطَيت عمله، لِأَن اللّبْس يرْتَفَع، فَأَمَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي (إِن) مِن الْإِضْمَارِ فَلَيْسَ يعرض فِي (مَا) ، لِأَن الصَّمِيرِ إِذَا اتَّصَل بِهِ لَا يُوجِب لبسا فِي اللَّفْظ، كَمَا يُوجِبهُ فِي (إِن) ، وَإِنَّمَا لَم يلْزِم فِي (مَا) وَلَزِمَ فِي (إِن) مِن الْإِضْمَارِ فِيهَا لِأَن (إِن) تعْمل فِي جَمِيع اللُّغَات عمل الْفِعْل، فَكَانَ يجب أَن يقع الْإِضْمَارِ فِيهَا كوقوعه فِي الْفِعْل، وَلَم يجز أَن يسْتَتر الصَّمِيرِ فِي الْفِعْل، فَكَانَ يجب أَن يقع الْإِضْمَارِ فِيهَا كوقوعه فِي الْفِعْل، وَلَم يجز أَن يسْتَتر الصَّمِيرِ فِي (مَا) ، وَلَا يتَّصل بَمَا وَإِن عملت الرِّفْع، لِأَنَّهُ قد يبطل عَملهَا فِي جَمِيع اللُّغَات، إِذَا تقدم خَبَرهَا، فَلم يعْتد بَمَا وَجرت مجْرى مَا لَا يعْمل (22 / أ) من الحُرُوف، فَلهَذَا لَم يجب فِيهَا من الحَكم مَا وَجب فِي (إِن وَأَخَوَاهَا) وَقد دخل فِي هَذَا الْفِعْل من عِلّة مُخَالفَة عَملهَا لعمل الْفِعْل فِي نصبها لما يَليهَا ورفعها للْخَبَر.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ إِذا نصبت الاسم وَرفعت الْخَبَر فقد عملت فِي الْخَبَر، وَقد قلت: إِن مَا تعْمل فِي الاسم رفعا يجب أَن يسْتَتر فِيهَا ضَمِيره، وَهَذَا الشَّرْط غير مَوْجُود فِيهَا وَإِن رفعت؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الَّذِي منع من استتار ضمير مَا رفعته إِذا كَانَ مُؤَخرا، أَنه لَا يجوز تَقْدِيمه إِذا كَانَ مظْهرا، لم يجز أَيْضا تَقْدِيم وَذَا كَانَ مظْهرا، لم يجز أَيْضا تَقْدِيم ضَمِيره، فَلهَذَا لم يجز أَن يسْتَتر ضمير مَا رفعته إِذا كَانَ مُؤَخرا، وَيجب استتاره لَو وَقع مقدما، إِذْ لَا مَانِع يمْنُع من ذَلِك.

فَإِن قيل: فَهَلا كَانَ الْمَانِع مِمَّا رفعته (إِن) لَو وَقع مُتَقَدما هُوَ أَنَّمَا حُرُوف لَا يَصح الْإضْمَار فِيهَا؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا يجب مَا ذكرته لَو كَانَ لَا طَرِيق إِلَى إعمالها إِلَّا على هَذَا الْوَجْه، فَأَما إِذا جَازَ أَن تعْمل عمل الْفِعْل على طَرِيق يشبه عمل الْفِعْل، كَانَ أولى من أَن تعْمل عمله، وَلَا تَجْرِي مُجْرَاه.

(237/1)

فَإِن قيل: فَمَا الَّذِي منع من التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير؟ قيل لَهُ: ضعفها فِي أَنْفسهَا إِذْ كَانَت حروفا لَا تتصرف فِي أَنْفسهَا، فَإِنَّا عملت بالتشبيه بِه فألزمت وَجها وَاحِدًا. فَإِن قَالَ: فَلم خصت الظروف وحروف الجُرِّ بِالْفُصْلِ بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ؟ فَالْحُوّابِ فِي ذَلِك: أَن الظروف وحروف الجُرِّ لَيست مِمَّا تعْمل فِيهَا (إِن) وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: إِن زيدا عنْدك، فعندك: مَنْصُوب بإضمار فعل تَقْدِيره اسْتَقر عنْدك، فاستقر فِي التَّحْقِيق هُوَ مَوضِع الْخَبَر، والظروف مفعولة فِيهَا، فَإِذا قدمت فَلم نقدم شَيْنا قد عملت فِيهِ (إِن) ، وَإِنَّمَا لَم يَجز تَقْدِيم مَا عملت فِيهِ (إِن) لِضعْفِهَا فَأَما تَقْدِيم مَا عمل فِيهِ غَيرهَا فَيْسَ بمنكر، إِذَا كَانَ ذَلِك الْعَامِل فعلا، وَالْفِعْل يعْمل فِي مَفْعُوله مقدما ومؤخرا. فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ عنْدَكُمْ أَنه لَا يجوز: كَانَت زيدا الْحمى تَأْخُذ، لِأَن (زيدا) مَنْصُوب ب (اسْتقر) ، وَاسْتقر: هُوَ الْخَبَر، كَمَا أَن الظَرْف مَنْصُوب ب (اسْتقر) ، وَاسْتقر: هُوَ الْخَبَر، ب (رَيدا) مَنْصُوب ب (اسْتقر) ، وَاسْتقر: هُوَ الْخَبَر، فَا الْمَرْف مَنْصُوب ب (اسْتقر) ، وَاسْتقر: هُوَ الْخَبَر، فَا الطَرْف مَنْ وُقُوع (زيد) بَين (كَانَ) وَاسْمَهَا، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الْأَجْنَبِيّ، فَلم يجز الْفُصْل بَين (كَانَ) وَاسْمَهَا، إِلْأَنَّهُ بَنْزِلَة الْأَجْنَبِيّ، فَلم يجز الْفُصْل بَين (إِن) وَاسْمَهَا، إِذْ قد صَار كَالاً عَنْ وحكم اسْم (إن) كَحكم اسْم (كَانَ)، وَاسْمَها بالظرف، إِذْ قد صَار كَالاً عَنْهِيّ، وَحكم اسْم (إن) كَحكم اسْم (كَانَ)،

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (كَانَ وَإِن) حكمهمَا وَاحِد فِيمَا سَأَلت عَنهُ، وَنَظِير مَسْأَلَتنَا أَنه يفصل بَين (كَانَ) وَاسْمَهَا بظرف قد عمل فِيهِ الْخَبَر، كَمَا جَوَّزنَا الْفَصْل بَين (إِن) وَاسْمَهَا بظرف قد عمل فِيهِ حَبَرَهَا، فَلَو قلت: إِن زيدا بظرف قد عمل فِيهِ حَبَرَهَا، فَلَو قلت: إِن زيدا عمرا ضارب، لم يجز فِي (كَانَ).

فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن خَالَفت الظروف لسَائِر الْأَسْمَاء حَتَّى جَازَ الْفَصْل بَمَا؟ فَالجُوَابِ في ذَلِك من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن الطروف قد تقوم مقام الْأَخْبَار، غُو قَوْلك: إِن زيدا خَلفك، فَلَمَّا (22 / ب) كفت عَن اخْبَر وَقَامَت مقامه لم يصر كَالْأَجْنَبِيِّ من الاسْم، وَإِن كَانَت فِي تَقْدِير ب) كفت عَن اخْبَر وَقَامَت مقامه لم يصر كَالْأَجْنَبِيِّ من الاسْم، وَإِن كَانَت فِي تَقْدِير مفعول الْخَبَر، فَجَاز الْفُصْل بَمَا، لِأَهَّا قد صَارَت كالخبر، فَأَما غَيرها من الْأَسْمَاء فَلَا تقوم مقام الْخَبَر فَصَارَ أَجْنَبِيًّا مَحْضا، فَلم يجز أَن تتخلل بَين شَيْئَيْنِ، أَحدهما مَعَ الآخر كالشيء الْوَاحِد.

وَالْوَجُه الثَّانِي: أَن الطروف فِيهَا اشْتِمَال على الجُمْلَة الَّتِي تتَعَلَّق بِمَا، فَقدمت الطروف وأخرت، فقد صَارَت بِهَذَا الاشتمال على الجُمْلَة والتعلق بَمَا والاحتواء عَلَيْهَا بِمَنْزِلَة وأخرت، فقد صَارَت بِهَذَا الاشتمال على الجُمْلَة والتعلق بَمَا والاحتواء عَلَيْهَا بِمَنْزِلَة بعض الجُمْلَة، وَمَا لَيْسَ بأجنبي من الإسم وَالْخَبَر، فَجَاز لَك أَن تفصل بِهِ، فَجَاز الْفَصْل بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْمَعْنى الَّذِي فِي الطَروف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوج إِلَى تَقْدِير فعل مَعَ الظروف غير الاِسْم الْمُتَقَدَّم، نَخُو قَوْلك: إِن زيدا خَلفك، وَالْخلف غير زيد، وَهُوَ فِي مَوضِع خَبره؟

*(239/1)* 

,

قيل لَهُ: لَا يجوز أَن يكون ضمير فَاعله، وَذَلِكَ الضَّمِير يرجع إِلَى الْمخبر عَنهُ، فَبَان بِمَا ذَكرنَا أَن الْحُبَر فِي الْحُقِيقَة (اسْتَقر) ، وأَنه لابد من تَقْدِيره لما ذكرْنَاهُ.

فَأَما الْفِعْلِ الْمَاضِي والمستقبل إِذا وَقعا في خبر (إِن) لم يتغيرا عَن حَالهُمَا؛ لِأَن (إِن) قد

بَينا أَفَّا من عوامل الْأَسْمَاء، وعوامل الْأَسْمَاء لَا تعْمل فِي الْأَفْعَال، فَسلمت الْأَفْعَال من عوامل الْأَسْمَاء وارتفع الْمُسْتَقْبل لؤقُوعه موقع الاسْم. عَامل فِيهَا، فَبَقيَ الْمَاضِي على فَتحه، وارتفع الْمُسْتَقْبل لؤقُوعه موقع الاسْم. فَإِن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَت (إِن) لَا يجوز أَن تعْمل فِي الْمَاضِي والمستقبل، كَمَا لم تعْمل فِي الظروف، وقد جوزتم تَقْدِيم الظروف، فَهلا جوزتم تَقْدِيم الْفِعْل؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل - وَإِن لَم تعْمل فِيهِ (إِن) - فقد عملت فِي مَوْضِعه رفعا، وَيصير فِي الْمَعْنى كأنا قدمنا مَا عملت فِيه.

وَأَمَا الطَّرُوفَ فَقَد بَينا أَن الْعَامِل فِيهَا (اسْتَقَر) وَلَيْسَ ل (إِن) عمل فِيهَا، وَلَا فِي مُوضِعَهَا، فَلَذَلِكَ جَازَ تَقْدِيمهَا. وَكَذَلِكَ حكم الْجُمْلَة إِذَا حلت مَحَل الْخُبَر لَا يجوز تَقْدِيمهَا. فَهَذِهِ هِيَ الْعَلَّة فِي الْمَنْع من تَقْدِيم الْفِعْل.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن (إِن) مشبهة بِالْفِعْلِ، فَكَمَا لَا يجوز أَن يَلِي فعل فعلا، فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يَلِي فعل فعلا، فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يَلِي مَا شبه بِهِ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَازَ الْعَطف على مَوضِع (إِن وَلَكِن) وَلَم يجز الْعَطف على مَوضِع بَاقِي الْحُرُوف – أَعني أخواتما؟

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (إِن وَلَكِن) لَا يغيران معنى الاِبْتِدَاء، و (كَأَن وليت وَلَعَلَّ) تحدث مَعَاني من التَّشْبِيه وَالتَّمَتِي والترجي، فيزول معنى الاِبْتِدَاء.

*(240/1)* 

وَجَازِ الْعَطف على مَوضِع (إِن وَلَكِن) لَبَقَاء الْمَعْني مَعَ دخولهما، وَلِم يجز فِي (كَأَن)

وأختيها لزوَال الْمَعْنى مَعْهَا واستيلاء الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةُ قبل هَذَا مَعَ دُخُولهَا. فَإِن قَالَ قَائِل: هَل الْعَطف وَقع على مَوضِع (إِن) وَحدهَا، أَو على مَوضِع (زيد) ، أَو على موضعهما جَمِيعًا؟

قيل لَهُ: بل على موضعهما جَمِيعًا، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن (إِن) عاملة فِيمَا بعْدهَا غير مُنْفُصِلَة مِنْهُ، وَلَيْسَ لَهَا فِي نَفسهَا حكم فَيجوز الْعَطف عَلَيْهَا.

فَأَمَا زِيد فِي نَفْسه فَلَا يَصح أَن يُقَال: مَوْضِعه رفع، لأَنا إِثَمَا نَقُول: مَوضِع الشَّيْء رفع أَو نصب، إِذَا لَم يَبَن فِيهِ أَثْر الْعَامِل، نَعُو قَوْلك: إِن هَذَا زِيد، ف (هَذَا) تَقُول: إِن مَوْضِعه نصب، لِأَن (إِن) لَم تُؤثر فِي لفظ (هَذَا) ، وَلَو جَازَ أَن تَقُول: إِن مَوضِع (زِيد) رفع (فع (23 / أ) لأَدَّى ذَلِك إِلَى تناقض، وَذَلِكَ أَنه لَو جَازَ أَن تَقُول: مَوضِع (زِيد) رفع، لكنا إِذَا قُلْنَا: إِن هَذَا زِيد، يجب أَن تَقُول: إِن (هَذَا) مَوْضِعه نصب وَرفع، لحلوله مَحل

(زيد) فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى، فقد بَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنه لَا يصلح أَن يكون مَوضِع (إِن) رفعا وَحدها، وَلَا مَوضِع (زيد) ، وَإِنَّا استحقا هَذَا الحكم باجتماعهما.

وقد امْتنع بعض النَّحْوِيين من جَوَاز الْعَطف على مَوضِع (لَكِن) ، لدُّحُول معنى الاسْتِدْرَاك فِي إبِ ْطَال حكم الابْتِدَاء، كدخوله معنى التَّشْبِيه فِي (كَأَن) وَالتَّمَنِي فِي (لَيْت) وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَيْسَ بِشَيْء، وَذَلِكَ أَن (لَكِن) يسْتَدرك بَمَا بعد النَّفْي، فَتَصِير الْخُمْلَة المستدركة بِمَنْزِلَة الابْتِدَاء وَالْخَبَر، أَلا ترى أَن الْقَائِل إِذا قَالَ: مَا زيد ذَاهِبًا لَكِن عَمْرو شاخص، فَصَارَ

*(241/1)* 

حكم الاستِدْرَاك لَا تَأْثِير لَهُ فِي رفع حكم الْمُبْتَدَأ، وَإِذا خففنا (لَكِن) كَانَ رفعا مَا بعْدهَا بِالاِبْتِدَاءِ وَالْخُبَر، وَحكم الاِسْتِدْرَاك بَاقٍ، فَثَبت بِمَا ذَكْرْنَاهُ أَن دُخُول هَذَا الْمَعْنى فِي (لَكِن) لَا يُؤثر فِي حكم الْمُبْتَدَأ.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَار الْعَطف على مَوضِع (إِن) أَجود من الْعَطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع من غير توكيد؟

قيل: هُوَ ضَعِيف فِي كل مَوضِع، وَإِنَّمَا ضعف لِأَن الْفِعْل وَالْفَاعِل كالشيء الْوَاحِد، وَرُبَمَا يسْتَتر الضَّمِير الْفَاعِل فِي الْفِعْل، فَلَو عطفنا على الضَّمِير من غير توكيد، لصرنا قد عطفنا على بعض الْفِعْل، أو على نفس الْفِعْل، فقبح الْعَطف لهَذَا الْمَعْنى، فَإِذا أكد الضَّمِير صَار التوكيد عوضا من اتِّصَال الضَّمِير بِالْفِعْلِ واختلاطه بِهِ، فكأنا قد عطفنا على ظاهر.

وَأَمَا الْعَطَفَ على مَوضِع (إِن وَلَكِن) فَحسن فِي نَفسه، لِأَنَّهُ لَا مَانع مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَطف على مَوضِع الضَّمِير الْعَطف على الْموضع يعرض فِيهِ مَا ذكرنا من الْقبْح، وَكَانَ الْعَطف على مَوضِع الضَّمِير الْمَرْفُوع فِي كل مَوضِع قبيحا من غير توكيد، فَاجْتمع مَعَ شَيْء غير مستقبح، وَجب أَن يكون الْعَطف على الْمُوضع أقوى من الْعَطف على الضَّمِير، لسلامته من الْقبْح، وَحُصُول الْقبْح فِي الْعَطف على الضَّمِير يدل على صِحَة مَا ذكرْناهُ، أَنه لَا فرق بَين أَن تَقول: جَاءَيِي هَذَا وَعَمْرو، وَبَين قَوْلنَا: جَاءَيِي زيد وَعَمْرو، وَإِن كَانَ (زيد) يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، وَ (هَذَا) لَا يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، فَكَذَلِك حكم (إِن) وَمَا بعْدهَا، لَا فرق بَين الْعَطف على الْمُبْتَذَأ لُو تجرد من (إن) وَمَا بعْدهَا، لَا فرق بَين الْعَطف على الْمُبْتَذَأ لُو تجرد من (إن) .

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل يجوز أَن تعطف على الْموضع قبل تَمَام الْخَبَر، نَحْو قَوْلك: إِن زيدا وَعَمْرو قائمان؟

*(242/1)* 

قيل لَهُ: لَا، فَإِن قَالَ: فَمَا الْفَصْل بَين جَوَازه بعد مَّام الْخَبَر وامتناعه قبل الْخَبَر؟ فَالْجُوَاب فِي ذَلِك: أَن الَّذِي منع من الْمَسْأَلَة الأولى، أَن شَرط مَا يعْمل فِي الاِسْم أَن يعْمل فِي الْخَبَر، فَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا قَائِم، ف (زيد): نصب ب (إِن)، وقائم: رفع ب يعْمل فِي الْخِبَر، فَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا وَعَمْرو قائمان، وَجب أَن يرفع (عَمْرو) بِالاِبْتِدَاء، لِأَنَّهُ عطف على مَوضِع الاِبْتِدَاء، وَوَجَب أَن يعْمل فِي خبر عَمْرو الاِبْتِدَاء، وَفِي خبر زيد (إِن)، وقد اجْتمعًا فِي لَفْظَة وَاحِدَة، وَهُوَ قَوْله: قائمان، فَكَانَ يُؤدِّي إِلَى أَن يعْمل فِي اسْم وَاحِد عاملان، وَهَذَا فَسَاد، فَلهَذَا صحت الْمَسْأَلَة.

وَالْفراء (23 / ب) يُجِيز مثل الْمَسْأَلَة الأولى إِذا كَانَ اسمان، أَحدهما مكني، أو مُبْهَم لا يتَبَيَّن فيهما الْإِعْرَاب، نَعْو: إِنَّك وَزيد ذاهبان، وَإِن هَذَا وَعَمْرو منطلقان. وَمَا ذَكرْنَاهُ مِن الحُجَّة فِيمَا يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، لَا يُغير حكم الْعَامِل عَن عمله، بل حكمه فِيهَا مِن الحُجَّة فِيمَا يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب سَوَاء. فَإِن قلت: إِن زيدا وَعَمْرو قَائِم، فَأَرَدْت الْخَبَر، جَازَت الْمَسْأَلَة، والأجود فِي تقديرها أَن يكون الْمَحْذُوف خبر الاسْم الثَّانِي، وَإِثَمَا اخترنا الْوَجْه الأول، لِأَن الْجَبَر يَلِي الاِسْم الثَّانِي، فَلَا يبْقى علينا من التَّوسُّع فِي الْمَسْأَلَة إِلَّا حذف خبر الأول، وَلَو قَدرنَا حذف الثَّانِي، لأوجب ذَلِك اتساعين فِي الْمَسْأَلَة، وهما حذف الأول وَالتَّقْدِير فِي الْمَسْأَلَة، وهما حذف الأول وَالتَّقْدِير فِي الْمَسْأَلَة، وهما حذف

*(243/1)* 

(فَمن يَك أمس بِالْمَدِينَةِ رَحْله ... فَإِنّي وقيار بَمَا لغريب)

فَأتى غِنَر وَاحِد اكْتِفَاء عِمَا ظهر، وَإِنَّمَا جَوَّزنَا الْوَجْه الثَّانِي لِأَنَّهُ صَحِيح الْمَعْنى، وَهَذَا التَّقْدِير الَّذِي جوزناه لَيْسَ بممتنع مثله في الْكَلَام إِن شَاءَ الله، وَيدل على حسن الْوَجْه الثَّانِي إِدْخَال اللَّام فِي قَوْله: لغريب، وَإِنَّمَا يحسن دُخُول هَذِه اللَّام فِي خبر (إِن) ، فأَما دُخُولهَا فِي خبر الْمُبْتَدَأ فضعيف، وَإِنَّمَا يجوز ذَلِك على تَقْدِير مُبْتَداً مَحْدُوف: كَأَنَّك

وقيار لهَو غَرِيب، لِأَن حق هَذِه اللَّام أَلا تدخل على الْمُبْتَدَأ، فَلَمَّا رأيناها فِي هَذَا الْبَيْت دَاخِلَة على الْخَبَر الْبُولِ. الْبَيْت دَاخِلَة على الْخَبَر للأولِ.

*(244/1)* 

## (بَابِ الْأَفْعَالِ الَّتِي ترفع الْأَسْمَاء وتنصب الْأَخْبَار)

إِن قَالَ قَائِل: لَم وَجب لَهَذِهِ الْأَفْعَال أَن ترفع الْأَسْمَاء وتنصب الْأَخْبَار، وَلَيْسَت بِأَفْعَال مُؤثرة، وَإِنَّمَا يَخبر عَنهُ بَمَا عَمَّا مضى، ويخبر عَمَّا يَسْتَقْبل، وَلَا يخبر أَنه قد وَقع فعل على مفعول، نَحْو قَوْلك: كَانَ زيد قَائِما؟

فَاجُنُواب فِي ذَلِك: أَن هَذِه الْأَفْعَال لما كَانَت عبارَة عَن الجُمل، وَجب من حَيْثُ كَانَت أَفعالاً أَن يَجْرِي حكم مَا بعْدهَا كحكمه بعد الْأَفْعَال، وَلَو أبطلنا عَملهَا لحصل بعْدهَا المعان مرفوعان من غير عطف وَلا تَثْنِيَة، وَهَذَا لَا يُوجد لَهُ نَظِير فِي الْأَفْعَال الْحَقِيقِيَّة، السمان مرفوعان من غير عطف وَلا تَثْنِيَة، وَهَذَا لَا يُوجد لَهُ نَظِير فِي الْأَفْعَال الْحَقِيقِيَّة، فَوَجَبَ أَن ترفع أحد الاسمين، ليَكُون الْمَرْفُوع كالفاعل، وتنصب الثَّانِي ليَكُون كالمفعول، فَلهَذَا وَجب أَن ترفع الْأَسْمَاء وتنصب الْأَخْبَار.

وَالدَّلِيل على أَهَّا أَفَعَال وجود التَّصَرُّف فِيهَا، واتصال الضَّمِير بَهَا الَّذِي لَا يتَّصل إِلَّا بالأفعال، كَقَوْلِك: كَانَ يكون فَهُوَ كَائِن ومكون، كَمَا تقول: ضرب يضْرب فَهُوَ ضَارب، وَتقول: كنت، كَمَا تقول: ضربت.

فَهَذَا دَلِيل قَاطِع على أَهَّا أَفعَال. وَكَذَلِكَ أَيْضا (لَيْسَ) فعل، لِأَنَّك تَقول: لست، كَمَا تَقول: ضربت.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي منع (لَيْسَ) من التَّصَرُّف؟

*(245/1)* 

243/1)

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَنه لمَا دَخلهَا معنى النَّفْي، ضارعت (مَا) الَّتِي للنَّفْي، حَتَّى أَن بعض الْعَرَبِ يَجْرِي (لَيْسَ) مجْرى (مَا) ، فَلَمَّا دَخلهَا شبه الْخُرُوف – والحروف لَا تتصرف – لم تتصرف هِيَ أَيْضا، وألزمت وَجها وَاحِدًا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فلأي زمان تسْتَعْمل؟

قيل لَهُ: لنفي الْحَال والاستقبال (24 / أ) كَقَوْلِك: لَيْسَ زيد قَائِما أمس.

فَإِن قيل: لم خصت بِنَفْى الْحال دون الْمَاضِي؟

قيل: لما كَانَ الأَصْل فِيهَا أَن تتصرف فِي جَمِيع الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة وضعت مَا تستحقه من التَّصَرُّف، لشبه الْحُرْف، وَجب أَن يبْقى لَمَا أَكثر حكمهَا، وَلَا يزيلها الشّبَه من أَكثر حكمهَا، فَلا يزيلها الشّبَه من أَكثر حكمهَا، فَجعلت لنفي زمانين ومنعت زَمَانا وَاحِدًا، وَهُوَ الْمَاضِي، لِأَن لفظ زَمَان الْحَال والاستقبال وَاحِد، لما تضمن من كَثْرَة الْفَائِدَة، وَيجوز أَن تكون لما بقيت لنفي الحّال والاستقبال اللَّذين يدل عَلَيْهِمَا لفظ الْمَاضِي، استغني عَن أَن يسْتَعْمل مِنْهَا لفظ الْمُضَارع.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا اسْتعْمل لفظ الْمُضَارع وَأَسْقط لفظ الْمَاضِي؟ فَفِي ذَلِك ثَلاثَة أَجوبة:

أَحدهَا: أَن اخْرُوف أَشبه بِالْفِعْلِ الْمَاضِي من الْمُضَارِع، لِأَن الْمَاضِي مَبْنِيّ كبنائها، وَقد بَينا أَن بِدُخُول النَّفْ الَّذِي أَشبه الْحُرُوف، فَوَجَبَ أَن يسْتَعْمل اللَّفْظ الَّذِي أَشبه الْحُرُوف دون مَا لَا يشبهها، فَلَهَذَا خصت بالماضي.

وَالْوَجْه الثَّايِي: أَن الْمَاضِي أخف فِي اللَّفْظ من الْمُسْتَقْبل، فَوَجَبَ أَن يسْتَعْمل الأخف، لأَنا نصل بهِ إِلَى مَا لَا نصل بالأثقل.

وَالْوَجْهِ الثَّالِث: أَن الْمُضَارِع فرع على الْمَاضِي من جِهَة اللَّفْظ، أَلا ترى أَن

*(246/1)* 

لفظ الْمَاضِي لَيْسَ فِيهِ زَائِد، وَلَفظ الْمُضَارع يتَضَمَّن لفظ الْمَاضِي وَزِيَادَة حرف، فَكَانَ اسْتعْمَال لفظ الأَصْل أولى من اسْتعْمَال لفظ الْفَرْع.

وَيُحْتَمل وَجها رَابِعا، وَهُو: أَن هَذَا الْفِعْل لما خُولِفَ بِهِ عَن طَرِيق أخواته من الْأَفْعَال، جعل لَفظه مُخَالفا لحكم مَا يَنْفِيه، ليدل بِهِ الْخلاف فِي الأَصْل على أَنه قد ألزم وَجها وَاحِدًا، وَلُو استعملوا من (لَيْسَ) الْمُضَارع لم يكن فِي الْمُسْتَقْبل على خُرُوجه من الأَصْل، وَجَاز أَن يشك فِي اسْتِعْمَال لفظ الْمَاضِي فَعدل بِهِ إِلَى جِهَة ترفع الشَّك من هُنَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم لَزِمت بعض هَذِه الْأَفْعَال (مَا) نَحْو: مَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا برح، وَمَا فَتَى، وَمَا دَامَ، وَهل ل (مَا) فِيهَا حكم وَاحِد؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (مَا) فِي (دَامَ) وَحدهَا مُخَالفَة ل (مَا) فِي بَاقِي الْأَفْعَال، وَذَلِكَ أَن (مَا) في (مَا ذَامَ) لغير النَّفْي، وَأَن (مَا) في (مازال) نفى من سَائِر الْأَفْعَال للنَّفْي، وَهِي في (مَا دَامَ) لغير النَّفْي، وَأَن (مَا)

مَعَ ذَلِك بِمَنْزِلَة الْمصدر النَّائِب عَن الْفِعْل، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه لَا يَصح الِابْتِدَاء بِمَا، وَإِنَّا تَسْتَعْمل مُتَعَلَقَة بِفعل، كَقَوْلِك: إِنِيّ أنتظرك مَا دمت قَائِما، وَالْمعْنى: وقت دوَام قيامك، فموضوع الْوَقْت نصب بانتظارك، فَلَمَّا حذفت الْوَقْت صَار مَوضِع (مَا دَامَ) نصبا، لقِيَامه مقام الْوَقْت، كَمَا تَقول: أنتظرك خفوق النَّجْم، وَلَو كَانَت فِي (مَا دَامَ) للنَّفْي لوَجَبَ أَن يبتدأ بَهَا، كَمَا يبتدأ بأخواتها من الْأَفْعَال الَّتِي مَعهَا، كَقَوْلِك: مَا زَالَ للنَّفْي لوَجَبَ أَن يبتدأ بهَا، كَمَا يبتدأ بأخواتها من الْأَفْعَال الَّتِي مَعهَا، كَقَوْلِك: مَا زَالَ زيد قَائِما، وَمَا انْفَكَ عَمْرو ذَاهِبًا، فَبَان بذلك اخْتِلَاف حكم مَا ذَكَرْنَاهُ. وَإِنَّمَا لَيْم فَعَل النَّفْي، وَذَلِكَ أَن قُول الْقَائِل: زَالَ زيد وَبرح، أي: انْتَفَى من هَذِه الْمَوَاضِع، وفتئ بِمَنْزِلَة زَالَ فِي الْمَعْنى، وانفك

*(247/1)* 

مَعْنَاهُ: افترق، والافتراق (24 / ب) بِمَعْنى الانتفاء، لِأَنَّهُ زَوَال عَن حَال الإجْتِمَاع. فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْأَفْعَال متضمنة لِمَعْنى النَّفْي، وَمن شَرط النَّفْي إِذا دخل عَلَيْهِ نفي صَار إِيجَابا، أَلا ترى أَن قَول الْقَائِل: مَا زَالَ زيد ذَاهِبًا، مَعْنَاهُ: أَنه ذَاهِب، فَلهَذَا خصت بِالنَّفْي، وَغَيرهَا من الْأَفْعَال لَا تَتَصَمَّن النَّفْي، وَإِثَمَا هِيَ للْإِيجَابِ الْمَحْض، نَحُو، كَانَ وَأَصْبح وَمَا أشبههما، فَإِن أردْت الْإِيجَاب جردهما من حُرُوف النَّفْي، فَإِن أردْت اللَّيْفي أَدخلت (مَا) ، فاعلمه.

وَاعْلَم أَن (كَانَ) تسْتَعْمل على ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: أَن ترفع الإسْم وتنصب الْخُبَر، على مَا ذَكَرْنَاهُ، فَهَذِهِ إِنَّمَا هِيَ عبارَة عَن الزَّمَان فَقَط.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تقع ملغاة من الْعَمَل وَالْمعْنَى، وَقد تكون ملغاة من الْعَمَل دون الْمَعْنى، وَأحسن ذَلِك فِيهَا إِذا أردْت الإلغاء أَن تؤخرها أَو توسطها.

فمما جَاءَت فِيهِ ملغاة فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظ: الإلغاء بعد التوكيد، وتحسين اللَّفْظ قَوْله تَعَالَى: {كَيفَ نُكَلِّم من صَار فِي المهد صَبيا} ، وَالْمعْنَى: كَيفَ نُكلِّم من صَار فِي المهد صَبيا، ف (صَبيا) : نصب على الْحَال، وَالْعَامِل فِيهِ: نُكَلِّم،

*(248/1)* 

وَالتَّقْدِير: كَيفَ نُكَلِّم من هُوَ فِي المهد فِي حَال الصِّبَا، وَلَو جعلت (كَانَ) معنى الْمَاضِي لخرج عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام من أَن يكون لَهُ اخْتِصَاص هِمَذَا الحكم من بَين سَائِر النَّاس، أَلا ترى أَن جَمِيع النَّاس قد كَانُوا صبيانا فِي المهود، فَدلَّ بعجب الْقَوْم من قَول مَرْيَمَ أَن عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام يتَكلَّم فِي حَال الصِّبَا.

فَأَمَا مَا تَدَخَلَ فِيهِ مَلَغَاةً فِي الْعَمَلَ دُونَ الْمَعْنَى، فَنَحُو قَوْلُكَ: زِيدَكَانَ قَائِم، وَالْمَعْنَى: زِيدَ قَائِم كَانَ، فقد أفادت (كَانَ) معنى الْمُضِيّ، وَإِن لَم تعْمل. وَاعْلَم أَن كَانَ مَتَى أَلغيت فَلَا بُد لَهَا مِن فَاعل فِي الْمَعْنَى، لِأَن الْفِعْل لَا يَخْلُو مِن الْفَاعِل، فَإِذا قلت: زِيد قَائِم كَانَ، فَالْمَعْنَى: كَانَ الْكُون، فالكون هُوَ الْفَاعِل ل (كَانَ) وَهُوَ بَمَعْنَى الْجُمْلَة الْمُتَقَدِّمَة، وَمثله قول الشَّاعِر:

(سراة بني أبي بكر تساموا ... على - كَانَ - المسومة العراب)

أي: على المسومة العراب كَانَ تساميهم.

وَالْوَجْهِ الثَّالِث من أَحْكَام (كَانَ) : أَن تكون بِمَعْنى (وَقع، وَحدث) فَتكون فعلا حَقِيقِيًّا، فيرتفع الإسْم بعد (كَانَ) كارتفاعه بعد قَامَ بقام، وَلَا تَخْتَاج إِلَى خبر، وَمَتى ذكرت بعْدهَا اسْما صفة نكرة كَانَت مَنْصُوبَة على الْحَال، كَقَوْلِك: كَانَ الْأَمر، أَي: حدث وَوَقع، فَإِن قلت: كَانَ الْأَمر معجبا، نصبت (معجبا) على الْحَال، وَمثله قَوْله تَعَالى: {إِلَّا أَن تكون بَجَارَة عَن ترَاض}

*(249/1)* 

فِي قِرَاءَة من رفع (التِّجَارَة) ، أي: إِلَّا أَن تقع التِّجَارَة، وَمثله قَول الشَّاعِر: (فدى لبنى ذهل بن شَيبَان نَاقَتي ... إِذَا كَانَ يَوْم ذُو كواكب أَشهب) أي: إذا وَقع يَوْم.

وَاعْلَمْ أَن (زَالَ) الَّتِي تَحْتَاج إِلَى اسْم وَخبر أَصْلهَا (فعل يفعل) كعلم يعلم، تقول من ذَلِك: زَالَ يزَال، كَمَا تَقول: خَافَ يَخَاف، فَأَما الَّتِي تَقول فِيهَا: زَالَ يَزُول، فَلَيْسَتْ من هَذَا الْبَابِ فِي شَيْء، وَلكنهَا تسْتَعْمل فِي غَيرهَا من الْأَفْعَال، كَقَوْلِك: زَالَ زيد عَن الْمَكَان يَزُول عَنه، وَأَما الأولى فَلَا تسْتَعْمل إِلَّا (25 / أ) بِحرف النَّفْي لما ذَكرْنَاهُ. وَأَما (مَا دَامَ) فقد تسْتَعْمل بغَيْر (مَا) ، وَإذا لم ترد الْمصدر وَالدّلالَة على الْوَقْت،

كَقَوْلِك: دَامَ زيد على الشُّرْب يَدُوم.

وَاعْلَم أَن (دَامَ) الَّتِي تسْتَعْمل مَعَ (مَا) لَا يسْتَعْمل مِنْهَا الْمُسْتَقْبل، فَلَا يَجوز أَن تَقول: مَا يَدُوم زيد قَائِما، وَإِنَّمَا أَلزموه الْمَاضِي، لِأَن الْقَائِل إِذا قَالَ: أَنا أنتظرك مَا دمت قَائِما، فَإِنَّمَا يَخبر عَن حَال وَقت دَوَامه، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَعْنى الْمَقْصُود لَا يَحْتَمل إِلَّا معنى وَاحِدًا لزم لفظا وَاحِدًا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم اخترتم أَن يكون الاسْم فِي هَذِه الْأَفْعَال معرفَة؟ قيل لَهُ: لِأَن هَذِه الْأَفْعَال وَبَاب (إن) إثَّا تدخل على المبتدإ وَالْخَبَر، وَمن

*(250/1)* 

شَرط الْخطاب أَن يكون مَبْنيا على المعادلة بَين المتخاطبين، فَإذا أردْت أَن تخبر غَيْرك عَن اسْم بِخَبَر لَا يعرفهُ جَازَ أَن ينْصَرف عَن اسْتِمَاع خَبره، لِأَن الْإِنْسَان لَا يتَوَهَّم بِخَبَر من لَا يعرفهُ، وَمَعَ هَذَا فَيكون الْمُتَكلِّم لم يعدل في المخاطبة، إذْ لم يستو علم من يخاطبه في معرفة الْمخبر عَنهُ مَعَ علمه، فَإِذا كَانَ الْمخبر عَنهُ معرفة اهتم الْمُخَاطب غِبَرهِ، وتساويا في المخاطبة، فَلهَذَا اختير أَن يكون المتبدأ معرفة، وَإِنَّمَا جوزوا في الشَّعْر أَن يكون الإسْم نكرَة، لِأَن الإسْم وَاخْبَر يرجعان إِلَى شخص وَاحِد، وَلَا تشبه هَذِه الْأَفْعَال الْأَفْعَال الْأَفْعَال المؤثرة، نَحْو قَوْلك: ضرب زيد عمرا، وَإِنَّا افْتَرَقت لدُخُول هَذِه الْأَفْعَال على المبتدإ وَاخْبَر، فَوَجَبَ أَن يكون تَرْتِيب مَا تعْمل فِيهِ كترتيب المبتدإ وَاخْبَر، وَأَما ضرب وأخواته من الْأَفْعَال فَلَيْسَتْ دَاخِلَة على شَيْء مُسْتَغْنى قبل دُخُولهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يخبر بَهَا عَن سَبَب مَا يَقع عَلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِك أبدا يُوجب أَن يكون الْفَاعِل أبدا معرفة للمتكلم وَلا للمخاطب، لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاج أَن يكون الْفَاعِل معرفة، لِأَنَّهُ لَا يتَوَهَّم بالفاعل أصلا، وَيكون اهتمامه وعنايته بالمفعول، فَإِذا كل وَاحِد من الْفِعْل وَالْمَفْعُول لَهُ حكم وَفَائِدَة تَخْتَص دون صَاحبه لم يجب اعْتِبَار معادلة الْفَاعِل مَعَ الْمَفْعُول، بل يجب أن يختبر اهتمام الْمخبر بالفاعل وَالْمَفْعُول، فَيقدم لَهُ مَا يعلم أَنه أهم عِنْده، فَاعِلا كَانَ أَو مَفْعُولا، فَلهَذَا اخْتلف حكم بَاب (كَانَ) وَحكم مَا ذَكَرْنَاهُ من الْأَفْعَالِ المؤثرة، وَمِمَّا جَاءَ في الشُّعْرِ في جعل الاسم نكرة، وَالْخَبَرِ معرفة قُول الشَّاعِر:

الْعَسَل نكرَة، وَهِي اسْم (كَانَ) ، والمزاج معرفة، وَهُوَ الْحَبَر، وَإِنَّمَا حسن مثل هَذَا لِأَن الْعَسَل اسْم جنس، فتعريفه كتنكيره فِي الْمَعْنى، وقلما يُوجد فِي أشعارهم أن يكون الْخَبَر معرفة مَحْضَة، وَالِاسْم نكرَة مَحْضَة، لما ذكرْنَاهُ من قبح ذَلِك.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم يحسن فِي النَّفْي أَن تخبر بالنكرة، نَحْو قَوْلك: مَاكَانَ أحد مثلك، و (أحد) نكرَة، وَمن أي وَجه كَانَ فِي النَّفْي، وَلم يجز فِي الْإِيجَاب؟

فَاجُوْابِ فِي ذَلِك: أَن مَوضِع (كَانَ) مَوضِع الْإِخْبَارِ للفائدة، فَمَتَى حصل فِيهَا فَائِدَة للمخاطب جَازَ اسْتِعْمَالهَا، فَلَو قَالَ قَائِل: كَانَ رجل قَائِما، لم يكن فِي هَذَا الْكَلَام فَائِدَة للمخاطب، لِأَن الْمُخَاطب يعلم أَن الدُّنْيَا لم تخل من رجل قَائِم، وَلَو قَالَ لَهُ: كَانَ رجل فِي الدَّارِ قَائِما، لكَانَتْ لَهُ فِي ذَلِك فَائِدَة، لِأَن الْمُخَاطب قد يجهل أَن يكون فِي الدَّارِ رَجل قَائِم، فَإِذا كَانَت الدَّار مُعينَة، فقد بَان بِمَا ذكرْنَاهُ أَنه لَا تَخْتَلف الْمعرفة والنكرة فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا، إِذا كَانَ فِي اخْبَرَ فَائِدَة، إِلَّا من جِهة الحُسن والقبح، وَجَاز أَن يخبر عَن النكرة، لِأَن الْمُخَاطب مستفيد مَا قد كَانَ يجوز أَن يجهله، أَلا ترى أَنَّك إِذا تَقول: مَا النكرة، لِأَن الْمُخَاطب مستفيد مَا قد كَانَ يجوز أَن يجهله، أَلا ترى أَنَّك إِذا تَقول: مَا كَانَ أَحد مثلك، فقد يجوز أَن يكون يعْتَقد أَن لَهُ مثلا، ثمَّ يَسْتَفِيد بخبرك عَنهُ خلاف مَا كَانَ يَعْتَقِدهُ، فقد بَان أَن فِي هَذَا اخْبَر – وَإِن كَانَ نكرَة – فَائِدَة، وَإِن لم يجز اسْتِعْمَال عكس هَذَا فِي الْوَاجِب، نَعُو: كَانَ أحد مثلك، لِأَن (أحدا) اسْم عَام، وَالنَّفْي يَصح أَن يَقع

*(252/1)* 

على عُمُوم الْأَشْيَاء، وَلَا يَصِح إِيجَاهِا، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: مَا جَاءَنِي أحد، لصَحَّ الْكَلَام، وَلَو قلت: مَا جَاءَنِي أحد، كَانَ محالا، إِذا أردْت ب (أحد) النَّاس أَجْمَعِينَ، وَإِثَّا اخْتصَّ النَّفي هِمَذَا، لِأَنَّهُ قد يَصِح نفي الضدين، وَلَا يَصِح إثباهما، نَحْو قَوْلك: زيد لَيْسَ بالأبيض وَلا الْأسود، وَلَا يجوز أَن تَقول: زيد أبيض أسود، فَجَاز أَن يَخْتُص النَّفْي بِبَعْض الْعبارَات الَّتِي للْعُمُوم، لِأَن فِي الْعُمُوم اجْتِمَاع الأضداد، كَمَا جَازَ أَن يَخْتَص بِجَوَاز نفي الضدين، وَلَم يجز وُقُوع الْعُمُوم الْمُخْتَص بِالنَّفْي فِي الْإِيجَاب، كَمَا لَا يجوز اجْتِمَاع الضدين فِي جَوْهَر وَاحِد.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَازَ تَقْدِيم الْخَبَر على هَذِه الْأَفْعَال، وَلَم يجز تَقْدِيم الإسْم؟

قيل لَهُ: إِن الْإِسْمِ الْمَرْفُوعِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مشبه بالفاعل، وَاخْبَر مشبه بالمفعول، وَمن شَرط الْمَفْعُول أَنه يجوز أَن يتَقَدَّم على الْفَاعِل وَالْفِعْل، وَلَا يجوز تَقْدِيم الْفَاعِل على الْفِعْل تَشْبِيها الْفِعْل لَا سنبينه فِي بَاب (الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ) ، فجوزنا تَقْدِيم الْخَبَر على الْفِعْل تَشْبِيها بالمفعولات، وامتنعنا من تَقْدِيم الإسْم، كَمَا امتنعنا من تَقْدِيم الْفَاعِل، فاعلمه.

وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْهٍ قد نَص على جَوَاز تَقْدِيم خبر (لَيْسَ) فِي مَسْأَلَة، وَإِن كَانَ فِيهَا معنى النَّفْي، وَوجه جَوَازه: أَن (لَيْسَ) فعل فِي نَفسهَا، وَإِنَّا منعت من التَّصَرُّف للاستغناء عَن نفي الزَّمَان الْمَاضِي بغَيْرهَا، وَلما ذَكَرْنَاهُ من الْعِلَل، وَهَذَا الْمَعْنى لَيْسَ تنقص بِهِ فِي ذَاهَا، وَهِي مَعَ ذَلِك تعْمل في جَمِيع الْأَسْمَاء، الْمعرفة

*(253/1)* 

والنكرة، والمضمرة والظَّهِرَة، فَوَجَبَ أَن يجوز تَقْدِيم خَبرَهَا عَلَيْهَا، كَمَا يجوز فِي غَيرهَا من الْأَفْعَال. وَلَا يلْزم جَوَاز مَا تعْمل فِيهِ (نعم وَبئس) وَفعل التَّعَجُّب، لِأَن (نعم وَبئس) لا يعملان فِي المعارف غير الْأَجْنَاس، فقد نقصتا من دَرَجَة (لَيْسَ) ، فَجَاز أَن يمُتنع تَقْدِيم الْمَفْعُول عَلَيْهَا، وَأَما فعل التَّعَجُّب فقد أجروه – وَإِن كَانَ فعلا – عجْرى الْأَسْمَاء، فصغروه كَمَا يصغرون الْأَسْمَاء، فَبعد عَن حكم الْأَفْعَال الْحقيقِيَّة، وَمَعَ هَذَا فَلَا يتَصل بضمير الْفَاعِل، وَإِنَّمَ يضمر فِيهِ الْفَاعِل بعد نقص بِمَا ذَكَوْنَاهُ عَن رُتْبَة (لَيْسَ) ، وَمَعَ هَذَا لَا يؤنث، وَهَذَا فِي الْمَفْعُول. أَنْ عَن حكم الْأَنْفِي عَن حكم (لَيْسَ) فقد افْتَرَقَا فِي (26 / الْمَوْنِيَّة الْمَفْعُول.

فَإِن قَالَ قَائِل: ف (عَسى) يصل بِهِ ضمير الفاعلين وَيُؤَنث، وَمَعَ هَذَا فَلَا يجوز تَقْدِيم مَفْعُوله عَلَيْهِ، نَحْو قَوْلك: عَسى زيد أَن يقوم، ف (أَن يقوم) فِي مَوضِع نصب ب (عَسى) ، وَلَا يجوز أَن يتَقَدَّم الْمَفْعُول نَحْو: أَن يقوم عَسى زيد؟

فَاجُوْاب فِي ذَلِك: أَن (عَسى) – وَإِن كَانَت على مَا ذكره السَّائِل – فَلَيْسَتْ مِمَّا تعْمل فِي جَمِيع الْأَسْمَاء، لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يكون مفعولها إِلَّا (أَن) مَعَ الْفِعْل، وَلَو قلت: عَسى زيد الْقيام أَو قياما، لم يجز لِأَنَّهَا جعلت لتقريب الْفِعْل، وَإِن أدخلت على الْفِعْل الْمُضَارع كَانَ مُسْتَقْبلا مَحْضا، فَوجَبَ أَن يُؤْتى بِلَفْظ الاِسْتِقْبَال الْمَحْض، ليَصِح الْمُضارع كَانَ مُسْتَقْبلا مَحْضا، فَوجَبَ أَن يُؤْتى بِلَفْظ الاِسْتِقْبَال الْمَحْض، ليَصِح تقريبه، وَلم يجز اللَّفْظ بِنَفس الْمصدر، لِأَنَّهُ لَا يدل على زمَان بِعَيْنِه، فَلَمَّا صَارَت (عَسى) تَخْتَص بِالْعَمَلِ فِي بعض الْأَسْمَاء دون بعض، نقصت عَن رُتْبَة (لَيْسَ) فمنعت من تَقْدِيم مفعولها.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل يجوز تَقْدِيم الْخُبَر على (مَا دَامَ وَمَا زَالَ) ؟

قيل لَهُ: لَا يَجُوز ذَلِكَ عِنْدِي، فَأَما امْتِنَاعِه فِي (مَا دَامَ) فَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الْمصدر، وَمَا تعلق بِالْمَصْدَرِ فَمن صلته، وَمَا فِي الصِّلَة لَا يَتَقَدَّم على الْمَوْصُول، لِأَنَّهُ يَجْرِي مِنْهُ مَجْرى بعض الِاسْم، وَبَعض الإسْم لَا يَتَقَدَّم على بعض، فَلم يجز تَقْدِيم خبر (مَا دَامَ وَمَا زَالَ) ، ف (مَا الدَّاخِلَة على (زَالَ) للنَّفْي، وَمَا دخل فِي حكم النَّفْي لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ، لِأَن الْمُوجب للنَّفْي حرف، والحروف ضِعَاف، وَلَيْسَت لَهَا قُوَّة الْفِعْل، فَلم يجز تَقْدِيم مَا أوجبه حكمهَا عَلَيْهَا لِضَعْفِهَا، فَلهَذَا لَم يتَقَدَّم الْخَبَر على (مَا زَالَ) ، وَلا على مَا فِي أُوله (مَا) للنَّفْي من سَائِر الْأَفْعَال.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلُو كَانَت (مَا) فِي (مَا زَالَ) للنَّفْي، لَجَازِ أَن تَقُول: مَا زَيد إِلَّا قَائِما، فَلَمَّا امْتنعت هَذِه الْمَسْأَلَة فِي ذَلِك، علمنَا أَنَّا مُخَالفَة لحكم (مَا) الدَّاخِلَة على (كَانَ) في قَوْلك: مَا كَانَ زيد الا قَائِما؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن هَذِه الْمَسْأَلَة إِنَّا امْتنعت من (مَا زَالَ) لِأَن حكم الاِسْتِثْنَاء أَن يبطل حكم النَّفْي، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: مَا كَانَ زيد قَائِما، نفيت الْقيام، وَإِذا قلت: مَا كَانَ زيد قَائِما، نفيت الْقيام، وَإِذا قلت: مَا كَانَ زيد إلَّا قَائِما، وَكَذَلِكَ لَو مَا كَانَ زيد إلَّا قَائِما، وَكَذَلِكَ لَو جَوَّزنَا الاِسْتِثْنَاء بعد (مَا زَالَ) ، لصار التَّقْدِير: زَالَ زيد قَائِما، وَقد بَينا أَن ذَلِك لَا يَسْتَعْمل إِلَّا بِحرف التَّفْي، وَإِدْ خَال حُرُوف الاِسْتِثْنَاء يبطل مَا وضعت عَلَيْهِ، فَلهَذَا منعناها الاِسْتِثْنَاء، وَلَيْسَ امتناعها عَن جَوَاز الاِسْتِثْنَاء لما ذَكَرْنَاهُ يخرج عَن أَن تكون للنَّفْي، لِأَن (لَيْسَ) لَا تَخْلُو إِذا أدخلت على (زَالَ)

*(255/1)* 

من أَن تكون للنَّفْي أَو لغيره، فَلَو كَانَت لغير النَّفْي لِم يجز أَن تخرج (زَالَ) عَن موضعهَا فِي الْمَعْنى، فَلَمَّا وجدنَا مَعْنَاهَا يَنْقَلِب بِدُخُول (مَا) عَلَيْهَا، علمنَا أَهَّا للنَّفْي، فَوَجَبَ أَن يَجْري عَلَيْهَا حكم النَّفْي، وَإِن كَانَت جملَة الْكَلَام فِي معنى الْإيجَاب.

وَقد أَجَازِ بعض النَّحْوِيين تَقْدِيم خبر (مَا زَالَ) عَلَيْهَا لما ذَكَرْنَاهُ من الشَّبَه، وَشبههَا بِالْإِيجَابِ.

وَاعْلَم أَن (أَمْسَى وَأَصْبح وأضحى) قد تسْتَعْمل على وَجه آخر، فَيُقَال: صَار زيد إلى

عَمْرو، فَلَيْسَتْ هَاهُنَا الدَّاخِلَة على الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَر، لِأَنَّك لَو أسقطتها من الْكَلَام، لم يجز أَن تَقول: عَمْرو إِلَى زيد، دون صَار (26 / ب) فَعلمنا بِهَذَا التَّقْدِير أَنَّهَا لَيست الدَّاخِلَة على الاِبْتِدَاء وَالْخَبَر، وَلكنهَا دَاخِلَة لِمَعْنى الاِبْتِقَال والصيرورة، وَلذَلِك جَازَ فِيهَا هَذَا الاِسْتِعْمَال، وَصَارَ زيد إِلَى عَمْرو، وَكَذَلِكَ قد تقول: أَمْسَى زيد، وأصبح عَمْرو، وأضحى عبد الله، وتسكت، وَيكون الْمَعْنى: دخل زيد فِي وقت الْمسَاء، وَدخل عَمْرو فِي وقت الصباح، وَدخل عبد الله فِي وقت الضحاء، كَمَا تقول: أظهر الرجل، إذا دخل فِي وقت الظهيرة، و (بَات) تسْتَعْمل لِليْل، و (أضحى) للنهار، و (ظلّ) تسْتَعْمل فيهمَا جَمِيعًا، وَإِن كَانَ الْأَشْهر أَن تسْتَعْمل فِي النَّهَار.

*(256/1)* 

((ما) – باب (مَا)

إِن قَالَ قَائِل: مَا الَّذِي منع من تَقْدِيم خبر (مَا) عَلَيْهَا؟

قيل لَهُ: لِأَنْهَا حرف مشبه بِالْفِعْلِ، فَلم تبلغ قوتها أَن تتصرف فِي معمولها، إِذْ كَانَت هِيَ فِي نَفسهَا لَا تتصرف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أوجب إبِ ْطَال عَملهَا إِذا فصلت بَين الاسْم وَاخْبَر ب (إِلَّا) ؟

قيل لَهُ: لِأَن (إِلَّا) توجب الْخَبَر، فَبَطل معنى (مَا) ، فَإِنَّمَا هِيَ مشبهة ب (لَيْسَ) من جِهة الْمَعْنى لَا اللَّفْظ، فَإِذَا زَالَ الْمَعْنى بَطل عَملها، لِأَن الشّبَه قد زَالَ فَرَجَعت إِلَى أَصْلها، وَاعْلَم أَن الأقيس فِيها هَذَا، لِأَهَّا تدخل على وَاعْلَم أَن الأقيس فِيها هَذَا، لِأَهَّا تدخل على الإسْتِفْهام عَلَيْها، وَإِنَّا يعْمل الْعَامِل فِي الجُنْس إِذَا الاسْم وَالْفِعْل، كَمَا تدخل حُرُوف الاسْتِفْهام عَلَيْها، وَإِنَّا يعْمل الْعَامِل فِي الجُنْس إِذَا استبد بِهِ دون غَيره، وَهَذَا أصل فِي العوامل، و (مَا) فِي هَذَا لَيست بالأسماء أولى مِنْها بالأفعال، وَلَكِن أهل الحُجاز لما رأوها بِمَعْنى (لَيْسَ) ، تَنْفِي مَا فِي الْحَال والمستقبل بالأفعال، وَلَكِن أهل الْحَمَل، وأصل مَوضِع عمل الْأَفْعَال أَن يكون فاعلها قبل مفعولها، فرفع مَا عملت فِيهِ، فقدم على منصوبها تَشْبِيها ب (لَيْسَ) على أصل مَوضِع عمل الْأَفْعَال، وَرجعت إِلَى مَا تستحقه من الْأَفْعَال، فَإِذَا زَالَت (مَا) عَن تَرْتِيب الأَصْل بَطل عَملها، وَرجعت إِلَى مَا تستحقه من الْقَيَاس، وَهَذه الْعَلَة

كَافِيَة فِي (مَا) وانصرافها عَن الْعَمَل.

وَاعْلَمَ أَن (إِن) الْحَفِيفَة الْمَكْسُورَة الْأَلْف قد تدخل على (مَا) زَائِدَة، إِلَّا أَشَّا مَتى دخلت عَلَيْهَا بَطل عَملَهَا، للفصل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ، إِذْ كَانَت حرفا ضَعِيفا، وَجَرت فِي عَلَيْهَا بَطْلان عَملَهَا إِذا دخلت (مَا) عَلَيْهَا، نَعْو: إِنَّمَا زيد قَائِم، فَصَارَت (إِن) مَعَ (مَا) كَمَا مَعَ (إِن) فِي قَوْلك: إِنَّمَا زيد قَائِم.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَيجوزُ إِدْخَال الْبَاء على خبر (مَا) إِذا تقدم، وَمَا الْفَائِدَة فِي إدخالها؟ فَاجْتُواب فِي ذَلِك: أَنه غير مُمُّتَنع إِذا أَدخل الْبَاء على خبر (مَا) إِذا تقدم كَقَوْلِك: مَا بِقائم زيد، وَالْأَحْسَن تَأْخِيرِهَا، وَأَما فَائِدَة دُخُول الْبَاء فلوجهين:

أَحدهمَا: التوكيد للنَّفْي، وَالتَّانِي: أَن تقدر أَنَّهَا جَوَاب لمن قَالَ: إِن زيدا لقائم، فالباء أدخلت بِإِزَاءِ اللَّام في خبر (إِن).

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم كَانَت الْبَاء أولى بِالزِّيَادَةِ من بَين سَائِر الْخُرُوف؟

فَاجُنُوابِ فِي ذَلِك: أَنَّمَا حرف وَاحِد لَا تَفِيد إِلَّا الإلصاق، فَلَمَّا أَرَادوا نفي اخْبَر ل (مَا) أَدخُوا الْبَاء على اخْبَر للإلزاق، وَالْمعْنَى بِالْبَاء، فَلهَذَا كَانَت أولى من سَائِر اخْرُوف بالزّيَادَةِ في هَذَا الْموضع على مَا بَيناهُ.

وَإِنَّمَا قبح أَن تلِي الْبَاء (مَا) لما كَانَ قبح أَن تلِي لَام التوكيد ل (إِن) . وَأَمَا السَّبَبِ في قبح الْمَوْضِعَيْنِ أَن اللَّام للتوكيد و (إن) للتوكيد، فاستقبح

*(258/1)* 

الجُمع بَين توكيدين، وَالْبَاء (27 / أ) قد بَينا أَفَّا لتوكيد النَّفْي، فقبح أَيْضا أَن يجمع بَينهمَا لاشْتِرَاكهمَا فِي الْمَعْني.

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد جوزت أَن تلِي الْبَاء (مَا) فِي قَوْلك: مَا بقائم زيد، وَاللَّام لَا يجوز أَن تدخل على (إِن) بِحَال، فَمَا الْفَصْل بَينهمَا؟

فَاجُواب فِي ذَلِك: أَن اللَّام مجردها يُفِيد التوكيد للجملة الَّتِي تدخل عَلَيْهَا كَمَا تفِيد (إِن) ، وهما جوابان للقسم، فقبح اجُمع بينهما لاشْتِرَاكهما فِي معنى وَاحِد، وَأَما الْبَاء فَلَيْسَتْ فِي نَفسهَا للنَّفْي، وَإِنَّمَا هِيَ مُؤَكدَة لمعناها، وَلاَّجل مخالفتها فِي الْمَعْنى لحكم النَّفْي جَازَ أَن تليه، فَلهَذَا خَالَفت اللَّام الْبَاء لما ذَكرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ تَقول: جَاءَنِي الْقَوْم كلهم أَجْمَعُونَ، فتجمع بَين توكيدين، فَهَلا جَازَ

## الجُمع بَين اللَّام وَإِن؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (أَجْمَعِينَ) يُفِيد مَا لَا يفِيدهُ (كلهم) ، وَذَلِكَ أَن قُول الْقَائِل: جَاءَنِي الْقَوْم كلهم، يُفِيد مجيئهم، وَالدَّلِيل على أَنه لم يبْق بَعضهم، و (أَجْمَعُونَ) يُفِيد مَا أَفَادَ (كلهم) وَيزِيد اجْتِمَاعهم فِي حَال الْمَحِيء، فَلَمَّا اخْتلف معنى التوكيدين، جَازَ الْجُمع بَينهمَا، وقبح الجُمع بَين (اللَّام وَإِن) لا تِفَاقهمَا فِي الْمَعْنى. فَإِن قَالِ قَائِل: أَلَيْسَ قد تَقول: جَاءَنِي الْقَوْم أَجْمَعُونَ أكتعون أبصعون، وكل هَذِه الْأَلْفَاظ الَّتي بعد (أَجْمَعِينَ) لَا تَفِيد إلَّا مَا تَفِيد (أَجْمَعُونَ) وقد جمعت

*(259/1)* 

بَين توكيدين بِمَعْني وَاحِد؟

فَاجُوْاب فِي ذَلِك: أَن الْأَسْمَاء الَّتِي بعد (أَجْمَعِينَ) لَا معنى لَمَا فِي نَفسهَا، وَلَا تسْتَعْمل عِال مُفْردَة، وَإِنَّا أَتبع (أَجْمَعِينَ) بَمَا لتحسين الْمَعْنى وتوكيده، فَلهَذَا جَازَ الجُمع بينهمَا، وَتقول: مَا زِيد قَائِما وَلَا قَاعِدا أَبوهُ، فلك فِي (قَاعد) الرِّفْع وَالنّصِب، فالنصب على أَن تعطف (قَاعِدا) على (قَائِم) ، وترفع (الْأَب) بقاعد. فعلى هَذَا الْوَجْه إِذَا ثبتَتْ الْمَسْأَلَة قلت: مَا الزيدان قَائِمين وَلَا قَاعِدا أبواهما، أفردت الْفِعْل، لِأَنَّهُ فعل الْأَبَوَيْنِ، وَمن شَرط الْفِعْل إِذَا ظهر فَاعله بعده أَلا يثنى وَلَا يجمع، وَإِن كَانَ اسْما أُجروه مجْرى الْفِعْل فِي هَذَا الْمُوضع، فَلهَذَا أفردته. وَأَما (قَائِم) فَإِنَّمَا تثنيته فِي الْمَسْأَلَة لِأَن فِيهِ فَاعِلا مضمرا يرجع إلَى زيد.

وَأَمَا الرِّفْعِ فِي (قَاعد) فعلى أَن تَجْعَل (الْأَب) مُبْتَداً، و (قَاعِدا) خَبره، فَإِذا قدرته هَذَا التَّقْدِير صَار ابْتِدَاء وخبرا، لِأَنَّك إِذا أفردت مَا بعد حرف الْعَطف – فَاخْبَر مقدم – قبح الرِّفْع، وَإِن لَم تقدر مَا بعد حرف الْعَطف، فالرفع وَاجِب، لِأَنَّهُ ابْتِدَاء وَخبر، وعَلى هَذَا الْوَجْه ثنى (قَاعِدا) ، فَتَقُول: مَا الزيدان قائمان

وَلَا قاعدان أبواهما، لِأَن النِّيَّة فِي (قَاعِدين) التَّأْخِير، ففيهما ضمير فَاعل، وَفِي النِّيَّة، فَلَهَذَا وَجب.

وَتَقُولَ: (مَا كُلَ إِبْرَاهِيم أَبُو إِسْحَاق) ، تنون (إِبْرَاهِيم) وَلَا تنون (إِسْحَاق) وَإِن كَانَا معرفتين أعجميين، والفصل بَينهمَا أَن كُل اسْم مُفْرد فَلَا بُد من أَن يكون نكرة يدل على جنسه، أَعني الْمُسَمّى باسمه إِذا نحى بِهِ هَذَا النَّحْو، و (كل) إحاطة، فَإِذا وَقعت

على علم نكرته، ودلت بِالْوَاحِدِ الَّذِي تقع عَلَيْهِ على جنسه، فَلَمَّا جَاءَ (إِبْرَاهِيم) بعد (كل) صَار نكرَة، أي أحد أمة، كل وَاحِد

*(260/1)* 

يُقَال لَهُ إِبْرَاهِيم انْصَرِف ولحقه التَّنْوِين، وَأَمَا إِسْحَاقَ فَلَم يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يُزِيلهُ عَن تَعْرِيفه، فَبَقَيَ على امْتِنَاعه (27 / ب) من الصَرْف، وَلَو قلت: مَا كُلُ أَبِي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم، لصرفنا (إِسْحَاق) لُوقُوعه بعد (كُل) ، وَلَم نصرف إِبْرَاهِيم لَبَقَاء تَعْرِيفه. [مَا كُل] سَوْدَاء [مَّرْة] وَلَا بَيْضَاء [شحمة] ، فِي الْكتاب، وَإِن وَقعت بعد (كُل) ، لِأَن كُل] سَوْدَاء [مَّرْة] وَلَا بَيْضَاء [شحمة] ، فِي الْكتاب، وَإِن وَقعت بعد (كُل) ، لِأَن (كُل) اسْم علم مُمْتَنع من الصَرْف فِي الْمعرفة، ينْصَرف فِي النكرة لخفة النكرة، وكل صفة على (فعلاء) لا تَنْصَرِف فِي معرفة وَلَا نكرة، فَلهَذَا امْتنع (سَوْدَاء وبيضاء) من الصَرْف، وَلم تُؤثر فِيهِ (كُل) فاعرفه.

وَتقول: مَا زِيد قَائِما بل قَاعد، ترفع (قَاعِدا) لِأَنَّهُ وَقع بعد (بل) ، وبل فِيهَا معنى الإضراب عَن الأول، وَالْإِثْبَات لما بعْدهَا، فَصَارَت بِمَنْزِلَة (إلَّا) ، فَلهَذَا وَجب الرّفْع فِي (قَاعد) .

وَتقول: مَا زِيد قَائِما وَلَا أَبُوهُ، فَترفع (الْأَب) بقيامه. وَأَبُو الْعَبَّاس يقدر هَذِه الْمَسْأَلَة على تَقْدِير: مَا زِيد آكلا شَيْئا إِلَّا الْحْبز، وَكَذَلِكَ: مَا زِيد قَائِما أحدا إِلَّا أَبُوهُ، وَالَّذِي عَلَى تَقْدِير: مَا زِيد آكلا شَيْئاء يُجب أَن يكون من الجُّمْلَة، و (إلَّا) بَابَهَا الْإِسْتِشْنَاء، فَيجب أَن يكون من الجُّمْلَة، و (إلَّا) بَابَهَا الْإِسْتِشْنَاء، فَيجب أَن يكون الَّذِي بعْدها

*(261/1)* 

مُسْتَثْنى مِنْهُ، وَلَيْسَ أحد وَشَيْء، وَإِن كَانَا مقدمين فِي الْمَعْنى من جِهَة اللَّفْظ، بل (الْأَب) مُرْتَفع ب (قَائِم) وَالْخَبَر منتصب بِالْأَكْلِ لَا على طَرِيق الْبَدَل، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاس ذَلِك من جِهَة الْمَعْنى، يدلك على صِحَة ذَلِك أَن (أحدا) لم يجر لَهُ ذكر فَيجوز إضماره، وَكَذَلِكَ الشَّيْء يقبح إضماره لِأَنَّهُ مفعول لَا يسْتَتر فِي الْفِعْل، فَعلم أَن التَّقْدِير إِنَّمَا هُوَ مِن جِهَة الْمَعْنى لَا اللَّفْظ.

## (11 - باب الإبْتِدَاء وَخَبره)

فَإِن قَالَ قَائِل: لَم اسْتحق الْمُبْتَدَأ الرّفْع، وَبِأَيِّ شَيْء يرْتَفع؟ فَاجُوَاب فِي ذَلِك: أَن الرافع لَهُ التعرية من العوامل، وَلَيْسَت بِلَفْظ. فَاجُوَاب فِي ذَلِك: أَن العوامل اللفظية إِنَّا جعلت عَلاَمَات للْعَمَل، إِلَّا أَنَّا تعْمل شَيْئا، فَإِذَا كَانَ معنى الْعَامِل اللَّفْظِيِّ إِنَّا هُو عَلامَة، فالعلامة قد تكون حُدُوث الشَّيْء وَعَدَمه، فَإِذَا كَانَ معنى الْعَامِل اللَّفْظِيِّ إِنَّا هُو عَلامَة، فالعلامة قد تكون حُدُوث الشَّيْء وَعَدَمه، فَإِذَا كَانَ معنى الْعَامِل اللَّفْظِيِّ إِنَّا هُو عَلامَة، فالعلامة قد تكون حُدُوث الشَّيْء وَعَدَمه، الله ترى أَن ثَوْبَيْنِ أبيضين متساويين لَو أردنا أَن نفصل بَينهما، فسودنا أحدهما، لَكَانَ المُسود مُنْفَصِلا من الآخر، وَالآخر مُنْفَصِلا مِنْهُ، وَإِن لَم تكن فِيهِ عَلامَة، فَكَذَلِك عدم الْعَامِل عَلامَة أَيْضا، فَإِذَا قد ثَبت أَن التعرية من العوامل عامل، فَالَّذِي يجب أَن يبين: لم خص بِعَمَل الرّفْع دون غَيره؟ وَإِنَّا خص بِالرَّفْع لِأَن الْمُبْتَدَأ أُول الْكَلَام، فَوَجَبَ لما اسْتحق الْإِعْرَاب أَن يعْطَى أُول حَرَكَة الْحُرُوف مخرجا، وَهُوَ الضَّم. وَحِجه آخر: وَهُوَ أَن الْمُبْتَدَأ مُحدث عَنهُ، كَمَا أَن الْفُاعِل مُحدث عَنهُ، فَلَمَّا اسْتحق الْفَاعِل الرَفْع – لَعَلَّه سنذكرها فِي بَابه – حمل الْمُبْتَدَأ عَلَيْهِ.

*(263/1)* 

-

وَأُما أَبُو إِسْحَاق الزِّجاج فَكَانَ يَجْعَل الْعَامِل فِي المبتدا مَا فِي نفس الْمُتَكَلَّم من معنى الْإِخْبَار، قَالَ: لِأَن الِاسْم لما كَانَ لَا بُد لَهُ من حَدِيث يحدث عَنهُ، صَار هَذَا الْمَعْنى هُوَ الرافع للمبتدا، وَالصَّحِيح مَا بدأنا بِهِ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ الْأَمر كَمَا رتبه أَبُو إِسْحَاق لما جَازَ أَن ينْتَصِب الِاسْم بِدُخُول عَامل عَلَيْهِ، لِأَن دُخُول الْعَامِل لَا يُغير معنى الحَدِيث عَن الرسْم، فَلَو كَانَ ذَلِك الْمَعْنى عَاملا، لما جَازَ أَن يدْخل عَامل وَهُو بَاقٍ، وَأَما الْعلَّة الأُولى فَلَا ينزم عَلَيْهَا هَذَا السُّؤَال، لِأَن الْعَامِل فِي (28 / أ) المبتدا – على مَا رأَيْنَاهُ – تعريته من العوامل اللفظية، فَمَتَى دخل عَامل لَفْظِي على المبتدا زَالَ الْعَامِل الَّذِي هُوَ التعرية، فَلم يدْخل عَامل على عَامل.

فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن وَجب الرَّفْع لَخَبر المبتدا؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْمُبْتَدَأ لِمَا كَانَ لَا بُد لَهُ من خبر، كَمَا أَن الْفِعْل لَا بُد لَهُ من فَاعل، صَار الْخَبَر مَعَ المبتدإ كالفاعل مَعَ الْفِعْل، فَكَمَا وَجب رفع الْفَاعِل وَجب رفع الْخَبَر.

وَوجه آخر: أَن الْمُبْتَدَأ لِمَا كَانَ الْعَامِل فِيهِ التعرية من العوامل، وَلَيْسَت بِلَفْظ، وَكَانَ الْخَبَر هُوَ الْمُبْتَدَأ، وَجب أَن يحمل عَلَيْهِ فِي الْإِعْرَاب، كَمَا يحمل النَّعْت على المنعوت. فَإِن قَالَ قَائِل: قد رَأينَا الْمُبْتَدَأ ينصب، وَالْخَبَر مَرْفُوع، كَقَوْلِك: إِن زيدا أَخُوك، فَلَو كَانَت عِلّة رَفعه أَنه هُوَ الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى – وقد جرى النَّعْت – لوَجَبَ أَن ينْتَصب كَمَا ينصب الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى عَلَيْ الْمُعْنى عَلْمَ اللَّهُ الْمُبْتَدَأ ؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك: أَنا قد احترزنا من هَذَا السُّؤَال، وَذَلِكَ أَنا جعلنَا الْعلَّة فِي

(264/1)

جَوَاز حمل الْخَبَر على المبتدا، أَن الْعَامِل فِي المبتدا غير لَفْظِي، وَإِذَا كَانَ الْعَامِل لفظيا فِي هَذَا السُّوَّال، وَإِثَمَّا انْفَصل الْعَامِل اللَّفْظِيّ فِي هَذَا السُّوَّال، وَإِثَمَّا انْفَصل الْعَامِل اللَّفْظِيّ فِي هَذَا الحُكم لِأَن الْعَامِل مشبه بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْل يَقْتَضِي فَاعِلا ومفعولا، فَلم يجز أَن يتبع فِي مثل هَذَا الْخَبَر الْمُبْتَدَأ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا، لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يَخْلُو الْفِعْل من فَاعل أَو مَا يقوم مقامه، وَلَا يجوز أَن يَخْلُو الْفِعْل من فَاعل أَو مَا يقوم مقامه، وَلَا يجوز أَن يتبعهُ بعامل لَفْظِي، خُو: كَانَ زيدا أَخَاك، لِأَنَّهُ لَا يكون للْفِعْل فاعلان، فَلهَذَا لم يلْزم السُّوَّال عَن الْعلَّة الأولى، وَجَاز أَن يَبْعَل الْخَبَر كالمبتدا فِي فاعلان، فَلهَذَا لم يلْزم السُّوَّال عَن الْعلَّة الأولى، وَجَاز أَن يَبْعَل الْخَبَر كالمبتدا فِي الْعِلْق الْعَراب، وَيُشبه بالنعت من حَيْثُ كَانَ الْعَامِل غير لَفْظِي.

فَإِن قيل: قد علمنَا بِمَا ذكرت الْعَامِل فِي المبتدا، فَمَا الْعَامِل فِي الْخَبَر؟ فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن الِابْتِدَاء وَحده عَامل فِي اخْبَر، كَمَا كَانَ فِي المبتدا، وَإِنَّمَا وَجب أَن يعْمل فِي الْخَبَر قِيَاسا على العوامل اللفظية، نَعْو: (إِن وَكَانَ وظننت) فَكل هَذِه عاملة فِي المبتدا وَالْخَبَر، لِأَن نَظِير الاِبْتِدَاء (ظَنَنْت) لِأَن (ظَنَنْت) قد عملت فِي المبتدا وَالْخَبَر عملا وَاحِدًا، وَهُوَ الرِّفْع.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يكون الْعَامِل فِي الْخَبَر الْمُبْتَدَأُ والابتداء جَمِيعًا، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَن الْمُبْتَدَأُ لَا يَنْفَكَ من الاِبْتِدَاء، فَلَا يَصح للْخَبَر معنى إِلَّا بمقدمتهما جَمِيعًا، فَوَجَبَ أَن يَكُونَا جَمِيعًا العاملين. وكلا الْقَوْلَيْن جيد.

وَاعْلَم أَن الْمُبْتَدَأ إِذا كَانَ خَبره ظرفا، أَو اسْما مُتَعَلقا بِحرف جر، فتقديمه وتأخيره سَوَاء، كَقَوْلِك: زيد عنْدك، وعندك زيد، فزيد مُرْتَفع بِالإبْتِدَاءِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ: المَال لزيد، ولزيد المَال. فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ إِذَا قُلْنَا: زيد عنْدك، فعندك: مَنْصُوب بإضمار فعل تَقْدِيره: زيد اسْتَقر عنْدك، فَإِذَا قدمت (عنْدك) على (زيد) فَكيف يصلح أَن ترفع (زيدا) بِالإبْتِدَاءِ وقد تقدمه (اسْتَقر) وَهُوَ فعل؟

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (اسْتَقر) لَو كَانَ تَقْدِيره على مَا سَأَلت عَنهُ لَم يَجز أَن ترفع (زيدا) بالإبْتِدَاء، وَإَنَّمَا (اسْتَقر) مُؤخر بعد ذكر الإبْتِدَاء وَخَبره.

فَإِن قيل: (28 / ب) فَمن أَيْن لَك أَن التَّقْدِير يجب على مَا ذكرت دون أَن يكون على مَا شَأَلْنَا عَنهُ؟

قيل لَهُ: الدَّلِيل على ذَلِك أَنا نقُول: إِن عنْدك زيدا، فتنصب (زيدا) ب (إِن) ، وَلُو كَانَ (اسْتَقر) مُقَدرا بَين (عنْدك، وزيدا) لم يجز أَن تتخطاه (إِن) فتعمل في (زيد) ، فقد بَان بِمَا ذكرنَا أَن الظَّرْف تقدم أَو تَأْخّر فَلَا يمْنَع الإسْم من الإبْتِدَاء.

وَأَما أَبُو الْحُسنِ الْأَخْفَشِ: فَكَانَ يُجِيزِ أَن يرفع (زيدا) بِتَقْدِيرِ (اسْتَقرِ) إِذَا تقدّمت الظروف، ويجيز مَا ذَكَرْنَاهُ عَن سِيبَوَيْهِ، فَإِذَا لَزَم الْأَخْفَش مَا ذَكَرْنَاهُ مِن قَوْلك: إِن عنْدك زيدا، لم يلْزمه على هَذَا الْمَدْهَبِ الَّذِي يرفع (زيدا) ب (اسْتَقر) ، وتبطل الْمَسْأَلَة، وَهَذَا القَوْل ضَعِيف، لِأَنَّهُ لَيْسَ أحد من الْعَرَب حُكيَ عَنهُ الإمْتِنَاعِ من قَوْلك: إِن عنْدك زيدا، وَمَا أشبه هَذَا من الْمسَائِل، فَلَو كَانَ مَا ذهب إِلَيْهِ الْأَخْفَش من أحد الْوَجْهَيْنِ صَحِيحا لوَجَبَ أَن يُحْكى ذَلِك عَن الْعَرَب، وَلَو أسقطنا عَنهُ الْإِلْزَام من جِهَة الْعَرَب لَكَانَ الْقياس يُؤيّد قول سِيبَويْهٍ، ويضعف قول الْأَخْفَش فِيمَا يقدره بِهِ، وَذَلِك أَنه لَا خلاف في جَوَاز تَقْدِيم خبر المبتدا، على

*(266/1)* 

المبتدا غُو قَوْلك: عمرا زيد ضارب، فَإِذا ثَبت جَوَاز هَذَا، فَيرجع إِلَى قَوْلنَا: زيد عنْدك، زيد: مُبْتَدأ بِلَا خلاف، وعندك: نَائِب عَن الْحُبَر، وَهُوَ (اسْتَقر) ، والظرف مفعول فِيهِ، وَإِذا قدمنَا الظّرْف فَيجب أَن يبْقى الْمُبْتَدَأ على مَا كَانَ عَلَيْه، لِأَن تَقْدِيم مفعول الْخَبَر لَا يُوجب تَقْدِيم الْخَبَر، أَلا ترى أَنَّك تَقول: زيد ضارب عمرا، فَإِذا قدمت (عمرا) على (زيد) لم تخرج (زيدا) من أَن يكون مُبْتَدأ، وَلم يجب تَقْدِيم (ضارب) مَعَ تَقْدِيم (عمرا) ،

(زيد) لم بخرج (زيدا) من ان يكون مُبْتَدا، وَلم يجب تقدِيم (ضارب) مُعَ تقدِيم (عمرا) وَكَذَلِكَ إِذا قدمنَا الَّذِي يعْمل فِيهِ اخْبَر، لم يجب تَقْدِيمِ اخْبَر، فاعلمه.

وَاعْلَم أَن الْمُبْتَدَأ إِذا كَانَ جثة لم يجز أَن يكون خَبره ظرفا لزمان، كَقَوْلِك: زيد يَوْم

اجُّمُعَة، وَإِنَّا امْتنع من ذَلِك لِأَن الْغَرَض فِي اخْبَر إِفَادَة الْمُخَاطِب، فَلَا يَجُوز أَن يجهله، وَقد علمنا أَن زيدا وَغَيره من الْأَشْخَاص لَا يَخْلُو من الزَّمَان، حَياكَانَ أَو مَيتا، فَلَمَّاكَانَ هَذَا اخْبَر يُعلمهُ الْمُخَاطِب، لم يستفد بِهِ ( ... . .) فَوَجَبَ أَن يسقط التَّكُلُّم بِهِ، إِذْ لَا هَذَا اخْبَر يُعلمهُ الْمُخَاطِب، لم يستفد بِهِ ( ... . .) فَوَجَبَ أَن يسقط التَّكلُّم بِهِ، إِذْ لاَ فَائِدَة فِيهِ، وَأَما إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأ غير جثة فظرف الزَّمَان يكون خَبرا، كَقَوْلِك: الْقِتَال يَوْم الْمُمُعَة، وَإِنَّا صَحَّ ظرف الزَّمَان أَن يكون خَبرا لما لَيْسَ بَعثة – أَعنِي المصادر – للفائدة الْوَاقِعَة فِي اخْبَر، إِذْ كَانَ الْقِتَال قد يَخْلُو من يَوْم الْجُمُعَة، فَصَارَ الْمُخَاطِب مُسْتَقْبلا للْخَبَر، فَلَهَذَا صَحَّ الْكَلَام.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ قد قَالُوا: الْهَلال اللَّيْلَة، والهلال جثة، فَمَا وَجه ذَلِك؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا اسْتعْمل هَذَا الْكَلَام عِنْد توقع رُؤْيَة الْهلال، فَإِن كَانَ جَائِزا أَن يحدث، وجائزا أَن يظْهر حسن الْكَلَام معنى الْحُدُوث، فَصَارَ التَّقْدِير: اللَّيْلَة

*(267/1)* 

حُدُوث الْهَلال، ثُمَّ حذفت (الْحُدُوث) وأقمت (الْهلال) مقامه، فَلم يخرج ظرف الزَّمَان فِي هَذِه الْمَسْأَلَة من أَن يكون خَبرا لمصدر دون جثة، وعَلى هَذَا الْوَجْه يجوز أَن تَقول: الْيَوْم زيد، إذا كنت متوقعا لقدومه، فيصير التَّقْدِير: الْيَوْم قدوم زيد، وَالدَّلِيل على أَن الْمُرَاد عِنْد الْعَرَب مَا ذَكَرْنَاهُ، أَهُم لَا يَقُولُونَ: الْقَمَر اللَّيْلَة، وَلَا الشَّمْس الْيَوْم، لِأَهَّمُمَا كَائِنان لَا مُحَالة.

*(268/1)* 

(12 - بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ)

إِن قَالَ قَائِل: لَم وَجب (29 / أ) أَن يرفع الْفَاعِل، وَينصب الْمَفْعُول بِهِ؟ فَفِي ذَلِك أُوجه:

أَحدهَا: أَنهُم فصلوا هَذَا الْفَصْل بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ بِالنّصِب، لِأَن الْفَاعِل أقل من الْمَفْعُول فِي الْكَلَام، وَذَلِكَ أَن الْفِعْل الَّذِي يتَعَدَّى يجوز أَن تعديه إِلَى أَرْبَعَة أَشْيَاء، فَلَمَّا كَانَ الْفَاعِل أَقل فِي الْكَلَام من الْمَفْعُول، جعلت لَهُ الْحُرَكَة الثَّقِيلَة، وَجعل لما تقدم فِي كَانَ الْفَاعِل أَقل فِي الْكَلَام من الْمَفْعُول، جعلت لَهُ الْحُرَكَة الثَّقِيلَة، وَجعل لما تقدم فِي كَلَامهم الْحُرَكَة الْفَقِيفَة ليعتدلا.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفَاعِل قد بَينا أَنه مشبه للمبتدا، إِذْ كَانَ هُوَ وَالْفِعْل جَمَلَة، فَحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، فَلَمَّا وَجب عَلَيْهَا السُّكُوت، فَلَمَّا وَجب للمبتدا أَن يكون مَرْفُوعا، حمل الْفَاعِل عَلَيْهِ.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفَاعِل لِمَاكَانَ فِي التَّرْتِيبِ أسبق من الْمَفْعُول وَجب أَن يعْطى حَرَكَة أُول اخْرُف مخرجا، كَمَا أَنه قبل الْمَفْعُول، وَإِنَّكَ وَجب الإبْتِدَاء بالفاعل على الْمَفْعُول، لَأَنهُ الْفِعْل مِنْهُ يحدث، فَصَارَ أَحَق بالتقديم من الْمَفْعُول، فَوَجَبَ لهَذِهِ الْعلَّة أَن يرتب قبله، وَأَيْضًا فَإِن الْفِعْل يَسْتَغْنِي بالفاعل عَن الْمَفْعُول، نَحُو: قَامَ زيد، فَصَارَ الْمَفْعُول فضلة يذكر بعد الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب تَقْدِيم الْفَاعِل عَلَيْهِ.

وَوجه آخر فِي اسْتِحْقَاق الْفَاعِل الرّفْع: أَن الْفَاعِل أقوى من الْمَفْعُول، لِأَنَّهُ يحدث الْفِعْل، فَوَجَبَ أَن يعْطى أقوى الحركات، وَهُوَ الضَّم، وَالْمَفْعُول لما كَانَ

(269/1)

أنقص أعطى أَضْعَف الحركات، وَهُوَ الْفَتْح.

فَإِن قَالَ قَائِل: بِأَيِّ شَيْء يرْتَفع الإسْم وينتصب؟

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الاِسْم إِنَّمَا يرْتَفع بالإخبار عَنهُ، فَلهَذَا لَم يَخْتَلف حَاله فِي النَّفْي وَالْإِثْبَات، لِأَنَّهُ فِي كلا الْحَالين مخبر عَنهُ، وَالْفِعْلِ هُوَ الْعَامِلِ فِيهِ وَفِي الْمَفْعُولِ.

وَبَعض النَّحْوِيين يَجْعَل الْعَامِل فِي الْمَفْعُول الْفِعْل وَالْفَاعِل مَعًا، وَهَذَا خطأ، لِأَن الْفِعْل قد اسْتَقر أَنه عَامل فِي الْفَعْول، لِأَن الْفِعْل اسْتَقر أَنه عَامل فِي الْمَفْعُول، لَأَن الْفِعْل بِمُجَرَّدِهِ لَا يَصح أَن يعْمل فِي الْمَفْعُول، فَإِذا اسْتَقر للْفِعْل الْعَمَل لَم يجز أَن يضيف إِلَيْهِ فِي الْعَمَل مَا لَا تَأْثِير لَهُ فِي هَذَا الْبَاب، إِذْ كَانَ زيد وَعَمْرو وَمَا أشبههما لَا يَصح أَن يعملا فِي عَيرهمَا من الْأَسْمَاء، لِأَنَّهُ لَو جَازَ للاسم أَن يعْمل فِي الإسْم، لَم يكن الْمَفْعُول فِيهِ أُولَى بالْعَمَل مِن الْعَامِل فِيهِ، إِذْ هما مشتركان في الاسمية.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا اقتصروا على أَن يكون الْفَاعِل مقدما على الْمَفْعُول، واستغنوا عَن الْإعْرَاب؟

قيل لَهُ: لَو فعلوا هَذَا لضاق الْكَلَام عَلَيْهِم، وَفِي كَلَامهم الشَّعْرِ الْمَوْزُون، وَلَا بُد أَن يَقع فِيهِ تَقْدِيم وَتَأْخِير لينتظم وَزنه، فَجعلُوا للْفَاعِل عَلامَة يعرف بَمَا أَيْن وَقع، وَكَذَلِكَ الْمَفْعُول. فَأَما إِذْ كَانَت الْأَسْمَاء لَا يَتَبَيَّن فِيهَا الْإِعْرَاب، فَالْوَاجِب أَن يكون الْفَاعِل الْمُقدم، وَالْمَفْعُول الْمُؤخر، كَقَوْلِك: ضرب مُوسَى عِيسَى، فَإِن نعت أَحدهمَا بِمَا يَتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب جَازَ التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، لزوال اللّبْس، نَعْو: ضرب عِيسَى الظريف مُوسَى، الْإعْرَاب جَازَ التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، لَا يَصِح أَن يكون إِلَّا فَاعِلا أَو مَفْعُولا، جَازَ التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، لِأَن هَذَا الْمَعْنى بَين فِي الْإِعْرَاب، نَعُو: كسر الحبلى الْعَصَا، فالكسر إِنَّما يقع على الْعَصَا (29/ب) دون الْمَرْأَة، فَيجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير.

فَإِن قَالَ قَائِل: الْمَفْعُول إِذا تقدم على الْفِعْل بَقِي مَفْعُولا، وَالْفَاعِل إِذا تقدم على الْفِعْل خرج من أَن يكون فَاعِلا وارتفع بالإبْتِدَاءِ؟

فَاجُوْابِ فِي ذَلِك: أَن الْمَفْعُولِ إِذَا تقدم على الْفِعْلِ فَلَيْسَ ثُمَّ عَامل آخر يُوجب نصب الْمَفْعُول، فَيجب أَلا يخرج عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَالِ التَّأْخِير، وَأَما الْفَاعِل فَإِنَّهُ إِذَا تقدم على الْفِعْل أمكن أَن يقدر لَهُ عَامل غير الْفِعْل، وَهُوَ الإِبْتِدَاء وَعَمله رفع، كعمل الْفِعْل فِي الْفَاعِل، فَلَمَّا كَانَ الإِبْتِدَاء سَابِقًا لذكر الْفِعْل، وَجب أَن يعْمل فِيهِ، وَأَما الْمَفْعُول إِذَا تقدم على الْفِعْل فَلَيْسَ ثُمَّ قبله عَامل لَفْظِي وَلا وهي غير الْفِعْل الَّذِي قدم قبله، إِذْ خلا ذَلِك الْفِعْل من ضمير، وَلَا سَبِيل إِلَى ضمير حَتَّى يرجع إِلَى مَذْكُور قبله، فرتبة الْمَفْعُول بَاقِيَة مَعَ التَّقْدِيم من أجل الإِبْتِدَاء الَّذِي لَا يظْهر لَهُ عَامل لَفْظِي.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا نوي بالفاعل التَّأْخِير، وَإِذا نوي بِهِ التَّأْخِير لَم يَجز كُونه مُبْتَدأ؟ فَاجُّوَاب فِي ذَلِك: أَن هَذَا لَا يَصح، وَذَلِكَ أَن شَرط الْفَاعِل إِذا كَانَ بعد الْفِعْل أَن يقوم مقامه غَيره وَهُو مَوْجُود، نَخُو: قَامَ زيد، فمحال أَن تذكر فَاعِلا

*(271/1)* 

للْقِيَام من غير عطف وَلَا تَثْنِيَة مَعَ وجود زيد، فَلَمَّا كَانَ زيد إِذا تقدم على الْفِعْل كِمَذِهِ الْمنزلَة اسْتَحَالَ وجود فَاعل سواهُ، فَإِذا جَازَ أَن يكون لهَذَا الْفِعْل فَاعل سوى زيد، علمنا كِمَذِهِ الدَّلَالَة أَن زيدا قد خرج من أَن يكون فَاعِلا، نَعُو قَوْلك: زيد قَامَ أَبوهُ، علمنا كِمَذِهِ الدَّلَالَة أَن زيدا قد خرج من أَن يكون فَاعِلا، نَعُو قَوْلك: زيد قَامَ أَبوهُ، فالقيام للأَب لَا محَالة، فَوجَبَ أَن يكون (زيد) مرتفعا بِغَيْر هَذَا الْفِعْل، وَهُو الإبْتِدَاء. وَوجه آخر: وَهُو أَن الْفَاعِل لَو كَانَ مرتفعا بِفِعْلِهِ إِذا تقدم، لم يختلف حَال الْفِعْل، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ مُخْتَلفا، علمنا أَنه لَيْسَ مرتفعا بِفِعْلِهِ إذا تقدم على الْفِعْل، وَذَلِكَ ظُهُور عَلامَة

التَّشْيِهَ وَالْجُمع، كَقَوْلِك: الزيدان قاما، والزيدون قَامُوا.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد قَالَت الْعَرَب: (أكلوني البراغيث) فأظهروا عَلامَة الجُمع في الْفِعْل، وَإِن كَانَ الْفَاعِل كَمَا يظهرونها إذا تقدم على الْفِعْل؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا يَحْكَى مثل هَذَا على طَرِيق الشذوذ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيم فِي كَلَامهم، وَلُو كَانَ لَا فرق بَين تَقْدِيم الْفَاعِل وتأخيره، لوَجَبَ أَن يَسْتَوِي اسْتِعْمَال الْفِعْل فِي كَلَامهم، فَلَمَّا اخْتلف – على مَا ذكرْنَاهُ – حَال الْفِعْل لم يَصح الإعْتِرَاض بِمَا يَجْرِي مجْرى الشذوذ. فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا السَّبَب فِي إِظْهَار عَلامَة التَّثْنِيَة وَاجْمع فِي الْفِعْل إِذا تقدمه الْفَاعِل، وَلم يحسن إِذا تَأْخِر الْفَاعِل؟

*(272/1)* 

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْفَاعِلِ إِذَا تقدم الْفِعْلِ ارْتَفَع بِالْابْتِدَاءِ، ولابد للْفَاعِل من فعل، فَإذا لَم يظْهر الْفَاعِل بعده استتر فِيهِ ضمير الْفَاعِل، كَقَوْلِك: زيد قَامَ، وَالتَّقْدِير: زيد قَامَ هُوَ، وَإِذَا ثَنيت ضَمِيره، فَقلت: الزيدان قاما، وَإِذَا جمعت زيدا جمعت الضَّمِير، فَقلت: الزيدون قَامُوا، وَإِذَا تقدم الْفِعْل لَم يَجْعَل فِيهِ ضمير، وَالْأَفْعَال لَا تثني فِي أَنْفسها وَلَا تَجمع، فَلهَذَا أَفْرِدت لَفظها فَقلت: قَامَ الزيدان، وَقَامَ الزيدون.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم استتر ضمير الْوَاحِد إِذَا كَانَ لَوَاحِد، وَلَم يَسْتَتَر إِذَا كَانَ لَاثْنَيْنِ فَصَاعِدا؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل لَا يَخْلُو من أَن يكون لَهُ فَاعل وَاحِد، وَقد يَخْلُو من اثْنَيْنِ فَصَاعِدا، فَإِذا قدمنا اسما مُفردا قبل الْمَفْعُول، لم نحتج إلى إِظْهَار الْفَاعِل لدلالَة تقدم الْأَسْمَاء عَلَيْهِ وإحاطة الْعلم بِهِ، فَإِنَّهُ لَا بُد للْفِعْل من هَذَا الْفَاعِل، وَأَما إِذا ثنيت الاسم فَلَو أفردت فعلهمَا لم يعلم أَن الْفِعْل للاثنين، إِذْ قد يَخْلُو من ذَلِك فَوجَبَ أَن تظهر عَلامَة التَّثْنِيَة، لِئَلَّا يدْخل الْكَلام لبس، وَلِئَلَّا يعْتقد الْمُحَاطب انْقِطَاع الْفِعْل عَن الاسمين الْمُتَقدِمين، وَأَنه خبر مُبْتَداً.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا وَجِه قُول الْعَرَب: (أكلوني البراغيث) ؟

قيل لَهُ: فِي ذَلِك وُجُوه.

أَحدهَا: أَن يكون الْكَلَام على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، أَي: البراغيث أكلوني، وَهَذَا الْأَشْبَه بِهِ. وَوجه آخر: أَنه يجوز أَن يكون الْإِضْمَار وَقع على شريطة التَّفْسِير، فَيكون

(البراغيث) بَدَلا من الْوَاو.

وَوجه ثَالِث:: وَهُوَ الَّذِي قَصده سِيبَوَيْهٍ، أَن تكون الْوَاو عَلامَة للْجمع، كَمَا التَّاء فِي الْفِعْل عَلامَة للتأنيث وَيُرَاد بِمَا أَن الْفِعْل لمؤنث، فَكَذَلِك يُرَاد بِالْوَاو أَن الْفِعْل لجَماعَة. فَلَو قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ الْفِعْل قد يكون لوَاحِد، وَقد يكون لجَماعَة، كَمَا يكون للمذكر والمؤنث، فَهَلا لَزِمت عَلامَة التَّأْنِيث؟ والمؤنث، فَهَلا لَزِمت عَلامَة التَّأْنِيث؟ فالفصل بَينهمَا أَن التَّأْنِيث لَازِم للاسم، لِأَنَّهُ معنى لَا يَنْفَكَ عَنهُ الْمُؤَنَّث، فَوَجَبَ أَن تلزُم علامته، وأما التَّشْيَة وَالجُمع فَلَيْسَتْ بلازمة، لِأَن مَا يثنى وَيجمع يجوز عَلَيْهِ الْإِفْرَاد، فَلَهَذَا لَم تلزم علامتهما كَمَا تلزم في الإسْم، فاعرفه.

وَاعْلَم أَن الْوَاو الَّتِي تكون عَلامَة للْجمع هِيَ حرف وَلَيْسَت باسم، وَالَّتِي هِيَ ضمير أَسَمَاء الفاعلين هِيَ اسْم لَا حرف، وَإِنَّمَا وَجب أَن تكون الأولى حرفنا لِأَنَّمَا دخلت عَلامَة، كَمَا تدخل تَاء التَّأْنِيث عَلامَة، والعلامة حَقِّهَا أَن تكون بالحروف لَا بالأسماء، فَلَهَذَا افْتَرَقًا.

فَإِن قَالَ قَائِل: مَا الدَّلِيل على أَن لفظ التَّثْنِيَة وَالجُمع اللاحقين للْفِعْل هما عَلامَة على مَا ذكرْتُمْ وليستا بتثنية الْفِعْل وَلَا جمعه؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْأَفْعَالِ لَا تصح تثنيتها وَلَا جَمعَهَا من وُجُوه:

أحدها: أن الْفِعْل لَو ثني وَجمع من أجل أنه من اثْنَيْنِ أو جمَاعَة، لجَاز أَيْضا أَن يثنى وَيجمع مَعَ فَاعل وَاحِد، إِذْ كَانَ الْفِعْل قد يتَكَرَّر من الْفَاعِل الْوَاحِد، كَمَا يتَكَرَّر من الفَاعلين، فَكَانَ أولى بتثنيته وَجمعه مَعَ الْوَاحِد، لِأَن الْفَاعِل إِذَا كَانَ أَكثر من وَاحِد، جَازَ أَن يقْتَصر بِمَا ظهر من تَثْنِيَة الْفَاعِل وَجمعه عَن تَثْنِيَة الْفِعْل وَجمعه،

*(274/1)* 

فَلَمَّا كَانَ هَكَذَا سقط تَثْنِيَة الْفِعْل وَجمعه من كَلَامهم، علمنَا أَن الْفِعْل فِي نَفسه لَا يثنى وَلَا وَلَا يجمع.

وَوجه آخر: أَن الْفِعْل يدل على معنى وزمان، وَلَيْسَ هما دون الآخر، وَصَارَ فِي الْمَعْنى كَأَنَّهُ اثْنَان، ومحال أَن تدخل تَثْنِيَة على تَثْنِيَة، فَلهَذَا لم يثن.

وَوجه آخر، وَهُو ثَالِث: أَن الْفِعْل يدل على مصدر مُبْهَم، والمصدر الْمُبْهم لَا يثنى وَلَا يَجمع، فَكَذَلِك مَا يدل عَلَيْهِ، وَإِنَّا سَقَطت (30 / ب) تَثْنِيَة الْمصدر لِأَنَّهُ اسْم لجنس

الضَّرْب وَالْأَكُل وَمَا أَشْبههَا، وَالْجِنْس يدل على الْوَاحِد فَمَا فَوْقه، فَلَا معنى للتثنية وَالْجُمع إِلَّا أَن تَخْتَلَف أَنْوَاعه، كَقَوْلِك: ضربت زيدا ضربتين، إِذَا كَانَ أَحدهمَا شَدِيدا، وَالْآخر خَفِيفا، وعَلى هَذَا قَوْله تَعَالَى: {وتظنون بِالله الظنونا} أَي: ظنونا مُحْتَلفَة. فَإِن قَالَ قَائِل: هلا غيرت أَوَائِل الْأَفْعَال المستعارة نَحْو: مَاتَ زيد، وَرخص السّعر، لِأَن فاعلها لم يذكر، كَمَا يُغير أول الْفِعْل إِذَا لم يسم فاعله، نَحْو: ضرب زيد؟ فَاجُواب فِي ذَلِك: أَن أَفعَال الإسْتِعَارَة يَنْبَغِي أَن يكون مَا ارْتَفع بَمَا فَعِلا، لِأَن الْمَعْنى قد علم، وَذَلِك أَن الْمَوْت والرخص لَا يصح أَن يفعلهما غير الله تَعَالَى عز وَجل، وَكَذَلِكَ إِذَا قلت: سقط الْحَائِط، لم يكن للحائط فعل في الْقيقيَّة، وَإِنَّمَا الْفِعْل فِي ذَلِك لله تَبَارِك وَتَعَالَى، وَعلم هَذَا غير خَفِي على أحد من الْأُمَم، فَلَمًا أَمن اللّبْس فِي هَذِه الله تَبَارِك وَتَعَالَى، وَعلم هَذَا غير خَفِي على أحد من الْأُمَم، فَلَمًا أَمن اللّبْس فِي هَذِه الله تَبَارِك وَتَعَالَى، وَعلم هَذَا غير خَفِي على أحد من الْأُمَم، فَلَمًا أَمن اللّبْس فِي هَذِه الله قَوْل فَي الْعَالِ فَو الله عَلْ فَي الْحَالُ فَوال الْمَوْت والرف ضرب زيد عمرا، فزيد "

*(275/1)* 

فَاعل للضرب، وَعَمْرو: مفعول، وَقد يَتَأتَّى من عَمْرو الضَّرْب، فَإِن حذفت زيدا أَقمت عمرا مقامه، فَلَو علم تغير الْفِعْل، لم يعلم أعمرو فَاعل أم مفعول، فَلهَذَا وَجب تَغْيِير الْفِعْل.

*(276/1)* 

(13 - بَابِ مَا لَم يسم فَاعله)

إِن قَالَ قَائِل: لَم وَجب إِذا حذف الْفَاعِل أَن يُقَام مَقَامه اسْم مَرْفُوع؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل لَا يَخْلُو من فَاعل، فَلَمَّا حذف فَاعله على الْحقيقة استقبح أَن يَخْلُو من لفظ الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب أَن يُقيم مقام اسْم الْفَاعِل اسْما مَرْفُوعا، أَلا ترى أَغَم قَالُوا: مَاتَ زيد، وَسقط الْخَائِط، فَرفعُوا هَذِه الْأَسْمَاء وَإِن لَم تكن فاعلة فِي الْحقيقة، وَإِن شِئْنَا جعلنَا الرّفْع فِي الْمَفْعُول الَّذِي قَامَ مقام الْفَاعِل بعلة أُخْرَى، وَهُوَ حمله على الْفَاعِل، فَمن جِهَة اشتراكهما فِي الْفِعْل صَار خَبرا عَن الْمَفْعُول الَّذِي يَتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهِ مَفْعُولا آخر، كَمَا أقيم مقام الْفَاعِل؟

قيل: لَا يجب ذَلِك لِأَن الْفِعْل لَيْسَ يفْتَقر إِلَى الْمَفْعُول، كافتقاره إِلَى الْفَاعِل، أَلا ترى

أَنَّكَ قد تقتصر على الْفَاعِل وَحده فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي فَلَا تذكر الْمَفْعُول، كَقَوْلِك: ضربت وأكرمت، فَإِذا جَازَ إِسْقَاطه فِي هَذَا الْموضع من غير إِقَامَة شَيْء مقَامه، فَكَذَلِك أَيْضا إِذا أقيم مقَام الْفَاعِل لم يجب أَن يُقيم غَيره مقَامه.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم وَجب ضم أول الْفِعْل وَكسر ثَانِيه، إذا لم يسم فَاعله، وهلا ترك الْفِعْل على حَاله؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا يحب تَغْيِير الْفِعْل إِذا حذفت الْفَاعِل، لِأَن الْمَفْعُول يَصح أَن يكون فَاعِلا للْفِعْل، هَل الْمَفْعُول فَاعل فِي الْحِقِيقَة؟ وَقد قَامَ مقَام الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب تَغْيِير الْفِعْل، وَإِنَّا عَير أُوله بِالضَّمّ، لِأَن الضَّم من عَلَامَات الْفَاعِل،

*(277/1)* 

وَكَانَ هَذَا الْفِعْل دَالا على فَاعله، فَوَجَبَ أَن يُحَرك بحركة مَا يدل عَلَيْهِ، وَقد بَينا فِي (شرح كتاب سِيبَوَيْهِ) الْكَلَام فِي هَذَا وَالْخلاف فِيهِ، وَإِنَّمَا نذْكر هُنَا النكت الَّتِي لَا بُد مِنْهَا وَلَا يلْزم عَلَيْهَا سُؤال.

فَإِن قَالَ قَائِل قَائِل: فَلم كسر ثَانِيه؟

قيل: لما حذف فاعله الَّذِي لَا يخلوا مِنْهُ، جعل لفظ الْفِعْل على بِنَاء لَا يشركهُ فِيه بِنَاء من أبنية الْأَشْمَاء، وَلَا من أبنية الْفِعْل الَّذِي (31 / أ) قد سمي فاعله، فَبني على هَذِه الصَّيغة هَذِهِ الْعَلَّة، وَلَو فتح ثانيه أو حرك بِالضَّمِّ لم تخرج عَن الْأَمْثِلَة الَّتِي فِي الْأَسْمَاء. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم كَانَت الْأَفْعَال المعتلة مَكْسُورَة الْأَوَائِل، غُو: سير وقيل؟ فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم كَانَت الْأَفْعَال المعتلة مَكْسُورَة الْأَوَائِل، غُو: سير وقيل؟ فَاجُوّاب فِي ذَلِك: أَن أصل أوائلها الضَّم، وفيهَا ثَلاث لُعَات للْعَرَب، أَجودها: كسر أوائلها، وَالنَّائِن وَة: الْإِشَارَة إِلَى الضَّم من غير تَقْقِيق، وَالنَّالِئَة وَهِي أضعفها: ضمهَا على الأَصْل، وقلب مَا يَليهَا واوا، غُو قَوْلك: سور، وقول، وبوع وصوغ الْخَاتم، إلَّا أَن الكسر يستثقل فِي الْوَاو وَالْيَاء، فقلبت إِلَى أول الْكَلِمَة، وسكنت الْوَاو وَالْيَاء، فأما الْوَاو فتنقلب لسكونها وانكسار مَا قبلهَا يَاء، وأما الله وتنقلب لسكونها وانكسار مَا قبلهَا يَاء، وأما الله من أَشَارَ إِلَى الضَّم فيحذف الْحَرَّكَة من الْوَاو وَالْيَاء، وَلَا ينقلها إلَى مَا قبلهَا، وأما الْيَاو وَالْيَاء، وأما الله وقبل كل وَاحِد مِنْهُمَا ضمة، فَأَما الْوَاو فتسلم لانضمام مَا قبلهَا، وأما الْيَاء فتنقلب واوا لانضمام مَا قبلهَا، وأما الْيَاك تنْقَلب إذا كَانَ مَا قبلهَا مضموما فِي سَائِر الْكَلام، خُو وقولك: موقن،

وَأَصله الْيَاء، لِأَنَّهُ من أيقنت، وَكَذَلِكَ حكم الْوَاو إِذا سكنت وانكسر مَا قبلهَا أَن تَنْقَلب يَاء فِي جَمِيع الْكَلَام، كَقَوْلِك: ميزَان، وميعاد، فأصل الْيَاء الْوَاو، لِأَفَّا من الْوَعْد وَالْوَزْن، وَإِنَّمَ احْرَن الْوَجْه الأول، وَهُوَ نقل الْحُرَكة إِلَى أول الْكَلِمَة، لِأَنَّهُ أخف فِي اللَّفْظ، إِذْ كَانَ ذَوَات الْوَاو كذوات الْيَاء، وَيكون بعض الْحُرُوف المنقلب حَاصِلا فِي اللَّفظ، إِذْ كَانَ ذَوَات الْوَاو كذوات الْيَاء، وَيكون بعض الْحُرُوف المنقلب حَاصِلا فِي الْكَلِمَة، فَلهَذَا كَانَ الْوَجْه الأول مُخْتَارًا، وَالْوَجْه التَّانِي يقرب من الأول، وَلفظ الْوَجْه الأول مَوْجُود فِيهِ، وَإِنَّا فِيهِ زِيَادَة فِي الدَّلاَلة على أصل الْكَلِمَة، وَإِنَّا لَم تكن هَذِه الزِّيادَة أقوى من الْوَجْه الأول، لِأَن على الْمُتَكلّم مشقة فِي الْإِشَارَة إِلَى الضَّم مَعَ الزِّيَادَة أقوى من الْوَجْه الأول، لِأَن على الْمُتَكلّم مشقة فِي الْإِشَارَة إِلَى الضَّم مَعَ حُصُول الْكسر فِي الْحُرْف، فيصير كَأَنَّهُ جَامع بَين كسرة وضمة فِي حَال وَاحِدَة، وَهَذَا كَان الشَّالِم مِنَّ هَذَا الحكم لهذِهِ الزِّيَادَة الْمحَال، وَهُوَ مَعَ هَذَا فِيهِ تكلّف، كَانَ عَلى السَّالِم مِنَّ ذَكرنَا أَجود، إِنْ شَاءَ الله.

فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ ساغت الْعبارَة فِي قَوْلكُم: إِن الْأَفْعَال تَنْقَسِم قسمَيْنِ: أَحدهمَا مُتَعَدِّ، ثُمَّ قُلْتُمْ مَعَ هَذَا مَا لَا يَتَعَدَّى يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَة أَشْيَاء، وَهَذَا فِي الظَّاهِر متناقض؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك: أَن هَذِه الْأَرْبَعَة الْأَشْيَاء لَا يقصر فعل من الْأَفْعَال أَن يتَعَدَّى إِلَيْهَا، فَكَانَ بَعْضهَا يتَعَدَّى إِلَيْهَا، فَكَانَ بَعْضهَا يتَعَدَّى إِلَى زِيَادَة فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْأَفْعَال كَلهَا مُتَسَاوِيَة فِي التَّعَدِّي إِلَيْهَا، وَكَانَ بَعْضهَا يتَعَدَّى إِلَى زِيَادَة عَلَيْهَا، وَبَعضهَا لَا يتَعَدَّى إِلَى هَذِه الزِّيَادَة، صَار مَا جَازَ تعديته إِلَى زِيَادَة عَلَيْهَا مُتَعَدِّيا، إِذْ زَاد حكمه على الْفِعْل الَّذِي لَا يُجَاوِز هَذِه الْأَشْيَاء الْأَرْبَعَة، فَلهَذَا ساغت الْعبارَة بِمَا سَأَلت عَنهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن وَجب أَن يكون كل فعل لَا يقصر عَن الْمُتَعَدِّي إِلَى هَذِه الْأَشْيَاء الْأَرْبَعَة؟

*(279/1)* 

قيل لَهُ: لِأَن كُل فعل إِنَّمَا يَتَعَدَّى على حسب دَلَالَته على مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ، وَمَتى لَم يدل الْفِعْل (31 / ب) على مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ لَم يَصح تعديه إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ الْأَمَر على مَا ذَكُرنَا، وَقَد علمنَا أَن الْمصدر يدل على الْمصدر وعَلى الزَّمَان، فقد حصل فِيهِ دَلَالَة على الْمصدر فيتعدى إِلَيْهِ وَهُوَ الْمَفْعُول الْمُطلق، وتعدى أَيْضا إِلَى الزَّمَان، وَهُوَ مفعول فِيهِ، لدلالته عَلَيْهِ، وَقد أَحَاط الْعلم أَن الْفِعْل لَا بُد لَهُ من مَكَان يعْمل فِيهِ، فَصَارَ فِي

الْفِعْلِ أَيْضا دَلَالَة على الْمَكَان، إِلَّا أَن الْفِعْلِ دَلَالَته على الزَّمَان وعَلى الْمصدر من جِهَة لفظه، ودلالته على الْمَكَان من جِهَة الْمَعْنى، وَلِأَن الْفِعْلِ لَا يَخْلُو من فَاعل، وَلَا بُد للْفَاعِل من هَيْئَة يكون عَلَيْهَا، وَهُوَ الْخَال نَحْو قَوْلك: قَامَ زيد ضَاحِكا، فَصَارَ من الْفَاعِل من هَيْئَة يكون عَلَيْهَا، وَهُوَ الْخَال نَحْو قَوْلك: قَامَ زيد ضَاحِكا، فَصَارَ من الْفَعْل أَيْضا دلَالَة على [الْمَيْئَة] فَلهَذَا نعدي كل فعل إِلَى هَذِه الْأَشْيَاء الْأَرْبُعَة، لاشتراك الْفَعْل أَيْضا لِي الحكم الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم منعتم أَن تقوم الْخَال مَقَام الْفَاعِل؟

قيل: لِأَن كل فَاعل يجوز أَن يضمر، فَلَو أَقمت الْحَال مَقَام الْفَاعِل لَجَاز إضمارها، وكل مُضْمر بعد ذكره يجب أَن يكون معرفَة، وَهِي لَا تكون إِلَّا نكره، فَلهَذَا لم يجز أَن تقوم مقَام الْفَاعِل.

وَأَمَا الطَّرُوفُ والمَصادر فَتكون معرفَة ونكرة، فَلهَذَا جَازَ أَن نقيمها مَقَام الْفَاعِل، وَإِذَا لَم تسم الْفَاعِل فِي الْأَفْعَال غير المتعدية أقمت المصدر والطرف من الزَّمَان أَو الْمَكَان مَقَام الْفَاعِل، وَالْأَحْسَن إِذَا أَقمت هَذِه الْأَشْيَاء مَقَام الْفَاعِل أَن تكون

*(280/1)* 

معرفة أو منعوتة، كَقَوْلِك: ذهب ذهاب حسن، وَذهب يَوْم اجْمُمُعَة، وَلَو قلت: ذهب ذهاب، أو ذهب وَقت، لم يحسن، لِأَنَّهُ (لَا) فَائِدَة فِي ذَلِك، إِذْ كَانَ الْفِعْل يدل على وُقُوع ذهاب فِي وَقت.

وَاعْلَم أَن الظروف مَتى أردْت أَن تقيمها مقام الْفَاعِل فَلَا بُد من أَن تخرجها من حكم الظّرْف وتجعلها مفعولات، كزيد وَعَمْرو، على سَعَة الْكَلَام. فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الْفَصْل بَين جعلها مَنْصُوبَة على الظّرْف وَبَين أَن تَجْعَل مفعولات كزيد؟

قيل لَهُ: الْفَصْل بَينهما أَفَّا إِذَا كَانَت مَنْصُوبَة على الظَّرْف تَصَمَّنت (في) اسْتغْنَاء بِدلَالَة الظّرْف عَلَيْهِ، أَلا ترى أَن قَوْلك: قُمْت الْيَوْم، إِنَّا مَعْنَاهُ: قُمْت فِي الْيَوْم، فَحذف (في) فوصل الْفِعْل إِلَى الْيَوْم، وَإِنَّا ينْفَصل حكم الظّرْف وَغَيره من المفعولين فِي الْإِضْمَار، إِذَا قيل لَك: أضمر الْيَوْم، قلت: قُمْت فِيهِ، فأظهرت حرف الجُرِّ، وَإِذَا قيل لَك: أضمر زيدا، فِي قَوْلك: ضربت زيدا، قلت: ضَربته، فانفصل الْإِضْمَار فِي اللَّفْظ، وَإِنَّا أظهرت المُضمر اللَّه للهُ المُضمر يدل على اللَّفْظ دون غَيره، فأظهرت (في) لتدل بَمَا على أَن المُضمر ظرف، فَكَمَا كَانَ الظّرْف يَتَضَمَّن (في) وَهُوَ مفعول، شبه بالمفعول الَّذِي لَا يَتضَمَّن حرف الجُرِّ، لا شُتِرَاكهمَا فِي كُوهُمَا مفعولين، فَصَارَ حمل الظّرْف على الْمَفْعُول

يفيدنا تَخْفيف اللَّفْظ وَإِسْقَاط حرف الجُرِّ من تقديرنا، وَلَم يَجز حمل الْمَفْعُول على الظَّرْف لل ذَكَوْنَاهُ من لِإِنَّن تِلْكَ توجب فعلا فِي النِّيَّة وَاللَّفْظ، وَإِنَّا حمل الْمَفْعُول على الظَّرْف لما ذَكَوْنَاهُ من

*(281/1)* 

الحفة، فَإِذا جعلت الظّرْف مَفْعُولا على سَعَة الْكَلَام أضمرته، كَمَا تضمر الْمَفْعُول (32 / أَ) فَقلت: الْيَوْم قمته، كَمَا تَقول: زيد ضَربته، قَالَ الشَّاعِر:

(وَيَوْم شهدناه سليما وعامرا ... قَلِيل سوى الطعْن النهال نوافله)

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحُوج إِلَى نقل هَذِه الظروف إِذا أُقِيمَت مقَام الْفَاعِل؟ قيل لَهُ: لِأَن الْفِعْل لَا يَتَعَلَّق بِهِ الْفَاعِل بِوَاسِطَة بَينه وَبَين الْفِعْل، فَلَو لَم تنقل هَذِه الظروف إِلَى بَابِ الْمَفْعُول، كَمَا قد أقمناها مقَام الْفَاعِل، وَهِي مَعَ ذَلِك متضمنة لحرف الْخُرّ، وَلَيْسَ ذَلِك حد الْفَاعِل، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَن يكون مَا قَامَ مقامه لَا يَحْتَاج إِلَى حرف الْجُرّ، فَهَذَا سَبَب نقل هَذِه الظروف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فالمصدر لَا يتَضَمَّن حرف الجُرِّ فَهَل يَحْتَاج إِلَى نقل؟ قيل لَهُ: نعم، وَإِمَّا وَجب نقله لِأَن الْفِعْل يدل عَلَيْه، وَإِمَّا نذكرهُ بعد الْفِعْل توكيدا، كَقَوْلِك: ضربت ضربا، وَالَّذِي أوجب لَهَا النَّقْل شَيْئَانِ:

أَحدهمَا: أَن النَّقْل لَا بُد لَهُ من فَاعل، فَصَارَ اعْتِمَاد الْكَلَام على الْفَاعِل، والمصدر لَو لم يذكر لدل عَلَيْهِ الْفِعْل، فَلم يجز أَن نقيمه مقَام الْفَاعِل على أَصله، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى أَن يصير الْفَاعِل لَا يَحْتَاج إِلَيْهِ، فَوَجَبَ أَن تنقله إِلَى حكم الْمَفْعُول الَّذِي يدل الْفِعْل عَلَيْهِ، لتحصل الْفَائِدَة، وَلَا يجوز إِسْقَاطه.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْمصدر لما كَانَ يذكر لتوكيد الْفِعْل جرى مجْرى الْفِعْل، فَصَارَ قَوْلك: قُمْت قيَاما، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْل لَا يقوم مقام الْفَاعِل، وَكَذَلِكَ مَا

*(282/1)* 

يقوم مقَامه – وَهُوَ الْمصدر – لَا يجوز أَن تُقِيمهُ مقَام الْفَاعِل حَتَّى تغيره وتنقله إِلَى حكم الْمَفْعُول.

وَاعْلَم أَن الْفِعْلِ الَّذِي لَا يتَعَدَّى يجوز أَن تعديه بِإِدْخَالِ الْهمزَة على أُوله، كَقَوْلِك: ذهب

زيد، ثمَّ تَقول: أذهب زيد، وَيجوز أَن تعديه بِحرف الْجِرِّ، فَتَقول: ذهب زيد بِعَمْرو، وَهَذَانِ القسمان يطردان، وَيجوز أَن تعديه بتَشْديد عين الْفِعْل، كَقَوْلِك: عرف زيد عمرا، وَتقول: عرفت زيدا عمرا، فَإذا عديت الْفِعْل بِحرف جر فلك أن تقيم الاسم الْمَجْرُور مَعَ اخْرُف مقام الْفَاعِل، كَقَوْلِك: ذهبت بزيد، فَإِن ذكرت بعده ظرفا أو مصدرا فأنت بِالْخِيَارِ، إِن شِئْت أَقمت الظّرْف والمصدر مقام الْفَاعِل، فَصَارَ مَوضِع حرف الْجُرّ مَعَ الْمَجْرُور نصبا، وَإِن شِئْت أَقمت حرف الْجُرّ مَعَ الْإسْم مقام الْفَاعِل ونصبت الظّرْف والمصدر، وَإِنَّا كنت بِالْخِيَارِ لِأَن الإسْمِ الْمَجْرُورِ إِنَّا يحسن أَن تُقِيمهُ مَقَامِ الْفَاعِلِ بأَن تقدره تَقْدِير اسْم غير مجرور، كَأَنَّك قلت: أذهب زيد، إذا كَانَت الْبَاء والهمزة تقومان مَقَاما وَاحِدًا، فَلَمَّا كَانَ الْمَجْرُورِ يَعْتَاجِ إِلَى تَقْدِيرِ فعل، كَمَا تَعْتَاجِ الظروف والمصادر، اسْتَوَى حكمها، فَلهَذَا صَارَت بالْخِيَار، وَإِن كَانَ مَعَ الْمَجْرُور اسْم لَيْسَ بظرف وَلا مصدر، لم يجز أَن تقيم الْمَجْرُور مَعَ حرف الْجُرّ مقام الْفَاعِل، كَقَوْلِك: أعطى لزيد دِرْهَم، فَإِنَّمَا لَم يجز ذَلِك لِأَن الدِّرْهَم مفعول يُعْتَاج إِلَى ضرب من النَّقْل، فَوَجَبَ إذا ذكر الْفَاعِلِ أَن يسْتَعْمل مَا لَا يُحْتَاج إِلَى نقل، إِذْ كَانَ أسبق فِي الحكم مِمَّا يَحْتَاج إِلَى نقل، فلهذه الْعلَّة لم يجز أَن تقيم الظروف والمصادر مقَام الْفَاعِل، إِذْ كَانَ مَعهَا مَفْعُولا غير مُسْتَعْمل بِحرف جر، إذْ كَانَت المصادر والظروف (32 / ب) تَحْتَاج إِلَى نقل، وَالْمَفْعُول بهِ لَا يُحْتَاج إِلَى نقل.

(283/1)

وَاعْلَم أَن الْمُتَعَدِّي إِلَى مفعولين يَنْقَسِم قسمَيْن:

أَحدهما: أَن تدخل على المبتدا وَالْخَيرَ ، نَخُو: (ظَنَنْت وَأَخَوَاهَا) .

وَالْآخر: أَلا يدْخل على المبتدإ وَالْخِبَر، نَحُو: أَعْطَيْت وكسوت، وامتحانها بأن تسْقط الْفِعْل وَإِن كَانَ مَا بَقِي من المفعولين يَصح مِنْهُ كَلَام فَهُوَ الْقسم الأول، أَلا ترى أَنَّك إِذا تَقول: ظَنَنْت زيدا أَخَاك، فحذفت (ظَنَنْت) وَجَازِ أَن تَقول: زيد أَخُوك، فَإذا قلت: أَعْطَيْت زيدا درهما، ثمَّ حذفت (أَعْطَيْت) فَالْوَجْه أَن تقيم مقام الْفَاعِل الْمَفْعُول الأول، كَقَوْلِك: أعطى زيد درهما، وَإِنَّا كَانَ الِاخْتِيَارِ هَذَا، لِأَن الْمَفْعُولِ الأول فَاعل في الْمَعْني لأجل الْمَفْعُول الثَّاني، لِأَنَّهُ أَخذه، فَوَجَبَ أَن تقيم مقام الْفَاعِل من هُوَ فَاعل في الْحَقِيقَة، إِلَّا أَنه يجوز أَن تقيم الثَّابِي مقَام الْفَاعِل وَإِذا لم يشكل أَنه مَأْخُوذ، كَقَوْلِك: أعطى دِرْهَم زيدا، وَإِنَّا جَازَ ذَلِك لاشْتِرَاكهمَا فِي الْفَائِدَة، وَأَن الْفِعْل تعدى إلَيْهمَا على طَرِيقَة وَاحِدَة، أَلا ترى أَنَّك إِذَا قَلَت: أَعْطَيْت، فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ دَلَالَة على أَن الْمُعْطِي زِيد وَعَمْرو، حَتَّى تَقُول: زِيدا وعمرا، فتبينه، وَكَذَلِكَ لَيْسَ فِي اللَّفْظ دَلَالَة على مَا أعطي زِيد، حَتَّى تبينه، فَتَقُول: درهما أَو دِينَارا، فَلَهَذَا جَازَ إِقَامَة الثَّانِي مَقَامِ الْفَاعِل، فَأَمَا إِذَا كَانَ التَّانِي مِمَّا يَصِح أَن يكون آخِذَا للْأُولِ، فَلَا يجوز أَن تقيم مقام الْفَاعِل إِلَّا الأُول كَانَ التَّانِي مِمَّا يَصِح أَن يكون آخِذَا للْأُولِ، فَلَا يجوز أَن تقيم مقام الْفَاعِل إِلَّا الأُول لَيْلًا يَنْقَلِب الْمُعْنى، أَلَا ترى أَنَّك إِذَا قلت: أَعْطَيْت زيدا عمرا، فَإِنَّا يعلم أَن زيدا أَخذ لزيد، عمرا، بترتيب اللَّفْظ لِأَنَّك لَو قدمت عمرا، وأخرت زيدا لصار عَمْرو هُوَ الْآخِذ لزيد، فقد بَان لَك أَن الْفَاعِل مِنْهُمَا يعلم بترتيب اللَّفْظ دون الْإِعْرَاب، فَلَهَذَا وَجِب أَن تقيم الأُول مقَام الْفَاعِل، وَأَمَا قَوْلك: أَعْطَيْت زيدا

(284/1)

درهما، فقد علم أن الدِّرْهَم مَأْخُوذ وَلَا يجوز أن يكون آخِذا لزيد، فلم يشكل رَفعه، إِذْ كَانَ مَعْنَاهُ يدل على المُرَاد. وَأَمَا (ظَنَنْت) فَالْوَجْه أَن تقيم الْمَفْعُول الأول أَيْضا مقام الْفَاعِل، كَقَوْلِك: ظَنَنْت زيدا أَخَاك، فَإِذا لم تسم الْفَاعِل قلت: ظن زيد أَخَاك، وَإِثَّا الْفَاعِل، كَقَوْلِك: ظَنَنْت أَخَاك، يدل على أَن زيدا مَعْرُوف، والأخوة اختير هَذَا الْوَجْه لِأَن قَوْلك: ظَنَنْت أَحَاك، يدل على أَن زيدا مَعْرُوف، والأخوة مَشْكُوك فِيهَا، لِأَن الشَّك إِثَا يقع فِي الْخَبَر، فَلَو قدمت (الْأَخ) وأخرت (زيدا) لصار تريب اللَّفْظ يدل على هَذَا الْمَعْنى، فَلَو جوزت التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، انْقَلب الْمَعْنى فَلهَذَا لم يجز إِلَّا أَن تقول: ظَنَنْت زيدا أَخَاك، فَيكون الأول معرفَة، وَالثَّانِي نكرَة، فَيجوز على هَذَا الْوَجْه أَن تقيم الْمَفْعُول النَّانِي مقام الْفَاعِل، إِلَّا أَن الْمُبْتَدَأ حَقه أَن يكون معرفَة، وَالثَّانِي نكرَة، فَيجوز على هَذَا الْوَجْه أَن تقيم الْمَفْعُول النَّانِي مقام الْفَاعِل، إِلَّا أَن الْمُبْتَدَأ حَقه أَن يكون معرفَة، وَالثَّانِي نكرَة، فَصَارَ من أجل هَذِه الدّلَالة ظَاهر الْكَلَام يدل على أَن الشَّك وَقع فِي خبر زيد لَا في زيد.

وَأَما مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَة مفعولين، فَإِنَّهُ وَجِب أَن يقوم الأول مِنْهُم مقام الْفَاعِل لِأَنَّهُ الْفَاعِل فِي الْمَعْنى، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: علم زيد عمرا خير النَّاس، وَجِب أَن يكون (زيدا) فَاعِلا، فَإِن قلت: أعلم الله زيدا عمرا خير النَّاس. صَار (زيد) مَفْعُولا، فَإِذا لم تسم الْفَاعِل وَجِب أَن تقيم مقام الْفَاعِل من كَانَ فَاعِلا فِي الأَصْل، وَاعْلَم أَن الاِسْم إِذا قَامَ مقام الْفَاعِل جرى (33 / أ) مجْرى الْفَاعِل فِي الْإِضْمَار والإظهار، فَتقول على هَذَا، إِذا أَقمت نَفسك مقام الْفَاعِل: ضربت، كَمَا تقول: قُمْت، إِذا كنت فَاعِلا على الْقِيقَة، وَكَذَلِكَ تَقول: زيد ضرب، فَترفع (زيدا) بِالاِبْتِدَاء، ويستتر ضَمِيره فِي الْفِعْل،

*(285/1)* 

## (14 - بَابِ ظَنَنْت وحسبت وَعلمت وخلت وَأَخَوَاهَا)

إِن قَالَ قَائِل: لم وَجب أَن تتعدى هَذِه الْأَفْعَال إِلَى مفعولين؟

قيل لَهُ: لِأَن أَصْلَهَا أَن تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، والمبتدأ لَا بُد لَهُ من خبر، فَوَجَبَ لدخولها عَلَيْهِمَا أَن ينتصبا.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَنْت إِذا قلت: ظَنَنْت زيدا خَارِجا، فالشك إِنَّمَا وَقع فِي خُرُوجه لَا فِي زيد، فَلم وَجب أَن ينْتَصب زيد؟

فَأَمَا الْفَائِدَة من ذكره فَليعلم من الَّذِي وَقع الشَّك فِي خُرُوجه، فَلَو لَم يذكر زيد لَم يعلم صَاحب اخْرُوج، فَلَهَذَا وَجب ذكر زيد. وَإِنَّمَا عمل فِيهِ الْفِعْل نصبا إِذْ كَانَ هُوَ وَاخْبَر شَيْئا وَاحِدًا، وَالْفِعْل قد اسْتغنى بفاعله، فَوَجَبَ نَصبه، إِذْ قد جرى مجْرى الْمَفْعُول الْمَحْض.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ التَّعَدِّي فِي هَذِه الْأَفْعَال فِي الْجُمْلَة، وَلَيْسَت بَمُؤثرة فِي الْمَفْعُول، إِذْ كَانَ الْفَاعِل يخبر عَمَّا اسْتَقر في قلبه من علم أو شكّ؟

قيل لَهُ: هِيَ وَإِن لَم تَكُن مُؤثرَة فقد تعلق الظَّن بمظنون، وَلَيْسَ كَل فعل يعْمل يكون مؤثرا، أَلا ترى أَنَّك تَقول: ذكرت زيدا، وَإِن كَانَ مَيتا، فَإِذا حصل الْفِعْل تعلق بمفعول تعدى إِلَيْهِ، فَلَهَذَا جَازَ أَن تتعدى هَذِه الْأَفْعَال.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ إلغاؤها إِذا توسطت بَين المفعولين أُو تَأْخُرت؟ قيل لَهُ: لِأَنَّك إِذا ابتدأت بِالإسْم، فقد حصل على لفظ الْيَقين، كَانَت هَذِه

*(286/1)* 

الْأَفْعَالَ ضَعِيفَة فِي الْعَمَل، وَوَجَب أَن يحمل الْخَبَر على مَا اعْتقد عَلَيْهِ الْكَلَام، وَهُوَ الْيَقِين، وَجعل الْفِعْل فِي هَذَا الْموضع فِي تَقْدِير الظّرْف، وَإِن أوجب شكا فِي الجُمْلَة، كَقَوْلِك: زيد منطلق فِي ظَنّى فَلَمَّا كَانَ قَوْلك: (في ظَنّى) لَا يعْمل فِيمَا قبله، جعل

أَيْضا: زيد منطلق ظَنَنْت، كَأَنَّك قلت: في ظَنَّي.

وَأَمَا مَن أَعَمَلِ الْفِعْلِ إِذَا تَوَسَط أَو تَأْخِر، فَلِأَنَّهُ حَمَلِ الْكَلَامِ عَلَى مَا فِي نِيَّته من الشَّك، فَصَارَ الْفِعْلِ – وَإِن تَأْخِر – مقدما فِي الْمَعْني، فَلهَذَا جَازَ إعماله.

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد وجدنا الْعَرَب تَقول: حسبت ذَاك، فتكتفي باسم وَاحِد، وَكَذَلِكَ تَقول: حسبت أَن زيدا منطلق، ف (أَن) وَمَا بعْدهَا فِي تَقْدِير اسْم، لِأَهَّا بِمَنْزِلَة الْمصدر، كَأَنَّك قلت: حسبت انطلاق زيد، وَلما تكلم بِمَلَا التَّقْدِير لم يَصح؟

قيل: أما قَوْلهم: حسبت ذَاك. فَفِيهِ وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَن يكون ذَاك إِشَارَة إِلَى الْمصدر، كَأَنَّك قلت: حسبت ذَاك الحسبان، وكل فعل يجوز أَن يقْتَصر على فَاعله، إِن شِئْت عديته إِلَى الْمصدر أَو الظَّرْف أَو الْحَال، فَعل يجوز أَن يقْتَصر على فَاعله، إِن شِئْت عديته إِلَى الْمصدر أَو الظَّرْف أَو الْحَال، فَجرى فَلَمَّا كَانَ لَيْسَ يُوَاد بِهِ الْمُبْتَدَأَ حَتَّى يَعْتَاج إِلَى خبر، جَازَ قَوْلك: حسبت ذَاك، فَجرى مَجْرى (حسبت) فَقَط.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن (ذَاك) يعبر بِهِ عَن اجُّمْلَة، فَلَمَّا صَار عبارَة عَن اجُّمْلَة

*(287/1)* 

جَازَ أَن يكْتَفى بِهِ عَن المفعولين، أَلا ترى أَن الْقَائِل يَقُول: زيد منطلق (33 / ب) فَتَقُول لَهُ: قد بَلغنِي ذَاك، تُرِيدُ بِهِ مَا تقدم من الجُّمْلَة، وَأَمَا اقتصارهم ب (أَن) وَمَا بعْدهَا عَن المفعولين، فَلِأَن (أَن) تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، كدخول (ظَنَنْت) عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا حصل بعد (أَن) مَا تَقْتَضِيه هَذِه الْأَفْعَال اسْتغنى الْكَلام بذلك، لِأَن الْفَائِدَة قد حصلت، وَصَارَ دُخُول (أَن) لتوكيد الظَّن، وَأَمَا إِذَا أسقطت لفظ الجُّمْلَة بعد (أَن) وَجَنْت بِلَفْظ الْمصدر لم يجز الِاقْتِصَار على ذَاك، إِذْ كَانَت لَيْسَ فِي لفظ الجُّمْلَة، وَإِثَّا هُوَ اسْم مُفْرد، وَقد بَينا أَن هَذِه الْأَفْعَال لدخولها على الْمُبْتَدَأ وَالْحَبَر لَا يقْتَصر بَمَا على مفعول وَاحِد.

وَفِي إِيجَابِ المفعولين بعد هَذِه الْأَفْعَالَ عِلَّة أُخْرَى، وَهُوَ أَن قَوْلك: حسبت زيدا مُنْطَلقًا، قد بَينا أَن الحسبان قد وَقع فِي الانطلاق، فَلَو اقتصرت على ذكر الانطلاق لم يعلم لمن هُوَ، وَلُو ذكرت (زيدا) وَحده كنت قد أتيت باسم لم يَقع فِيهِ شكّ، فاقتصرت عَلَيْهِ، وَلَا يجوز أَن تَأْتِي بِلَفْظ لَا فَائِدَة بِهِ، فَصَارَ كل وَاحِد من المفعولين لَا بُد لَهُ من الآخر، فاعرفه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار بعض هَذِه الْأَفْعَال قد يجوز أَن يتَعَدَّى إِلَى وَاحِد مرّة، وَإِلَى

اثْنَيْنِ، وَهُوَ: (ظَنَنْت وَرَأَيْت وَعلمت وَوجدت) وَالْقسم التَّانِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا طَرِيقَة وَاحِدَة؟ قيل لَهُ: لِأَن (حسبت وخلت) قد علمت أَن بَابِهَا الشَّك، وَهُوَ التَّعَدِّي إِلَى مفعولين، وحولت (ظَنَنْت) من بَابِ الشَّك إِلَى بَابِ التُّهْمَة، إِذْ كَانَ ذَلِك إخراجا لَهَا عَن أَصْلهَا، وَجَوَاز هَذَا الْمَعْنى فِي وَاحِدهَا يُعني عَن سائرها، فَلهَذَا خَالَفت (ظَنَنْت) أخواتها.

(288/1)

فَأَما (علمت وَرَأَيْت وَوجدت) فاستعملت على الْمَعْنيين اللَّذين ذكرناهما فِي الشَّرْح، فَجَازِ أَن يَخْتَلف عَملهَا لاخْتِلَاف مَعْنَاهَا.

وَأَمَا الْأَفْعَالَ الَّتِي تَتَعدى إِلَى مفعولين إِذَا لَم يسم فاعلها، نَحْو: أعلمت وأريت وأنبئت، ونبئت، فَالْأَصْل: علم وَرَأَى ونبأ وأنبأ، فَلَمَّا دخلت عَلَيْهَا الْهُمزَة، وشددوا عين الْفِعْل، وَنبئت، فَالْأَصْل مصدرا، فَلم يجز صَارَت متعدية إِلَى ثَلَاثَة مفعولين، وقد بَينا أَن الْمَفْعُول كَانَ فِي الأَصْل مصدرا، فَلم يجز إلا قُتِصَار على الْمَفْعُول الأول، كَقَوْلِك: إلَّا تعديتها، وَكَانَ أَبُو عُثْمَان الْمَازِي يُجِيز الإقْتِصَار على الْمَفْعُول الأول، كَقَوْلِك: أعلمت زيدا، وتسكت، وعلى هَذَا الْقياس يجوز ذَلِك فِي ثَانِي الْأَفْعَال، ليجري الْأَمْو فِيهَا مَجْرى وَاحِدًا، وَاعْلَم أَن (أعلمت) إِذَا لم تسم الْفَاعِل فِيهَا، ثمَّ وسطتها بَين المُفعولين، فَالْقِيَاس فِيهَا أَلا تلعى كإلغاء (ظَنَنْت) لِأَنَّا قد صَارَت بِالنَّقْلِ الَّذِي دخل فِيهَا بِمُنْزِلَة الْفِعْل الْمُتَعَدِّي فِي الْحِقِيقَة، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: أعلمت زيدا عموا خير النَّاس، فقد أوصلت إِلَى زيد علما، كَمَا أَنَّك إِذا قلت: أعْطَيْت زيدا درهما، فقد أوصلت إِلَى زيد درهما، فَلهذَا خَالَفت بَاب (ظَنَنْت وأخواته) فاعلمه.

*(289/1)* 

(15 - باب نعم وَبئسَ)

إِن قَالَ قَائِل: لم وَجب أَن يلْزم (نعم وَبئسَ) الجِّنْس؟

فَفِي ذَلِك وَجْهَان:

أَحدهمَا: يَعْكَى عَنِ الزّجاجِ أَنْهُمَا لِمَا وضعا للمدح والذم الْعَام خصا بِأَن يليهما لفظ عَام.

وَالْوَجْهِ الآخر: أَن لفظ الجُنْسِ إِنَّمَا وَجِب تَقْدِيره إِلَى جنب (نعم وَبئسَ) ليدل بذلك

على أَن الممدوح قد حصل لَهُ من الْفضل مَا فِي الجُنْس، فَإِذا قلت: نعم الرجل زيد، دللت بِلَفْظ (الرجل) أَنه فَاضل فِي الرِّجَال، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: نعم الظريف زيد، دللت بذلك أَن زيدا (34 / أ) ممدوح فِي الظراف، فَلهَذَا وَجب تَقْدِير الجُنْس. فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن جَازَ فِي (نعم وَبئسَ) أَربع لُغَات، وَكَذَلِكَ جَمِيع مَا ثَانِيه حرف حلقي، مِمَّا هُوَ على ثَلَاثَة أحرف، اسما كَانَ أَو فعلا، نَعْو: فَخذ، وحروف الحُلق سِتَّة، وَهِي الْمُمزَة وَالْمًاء والحاء وَالْعين والغين؟

*(290/1)* 

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن حُرُوف اخْلق لما كَانَ بَعْضها مستعليا، وَبَعضها قريب من الْألف، فالجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن حُرُوف الْحلق لما كانَ بَعْضها مستعليا، وَبَعضها قريب من الكسرة، أتبع الْفَتْح الْكسر، ليَكُون الْكَلَام على طَريقَة وَاحِدَة، كَمَا يتبع الْفَتْح الْألف الممالة، فَلَمَّا جَازَ إتباع الكسرة تتابع فِي الْفِعْل كسرتان، فسكن التَّانِي للاستثقال.

فَإِن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ الإسكان جَائِزا فِي أصل الْفِعْل قبل إتباعه، فَفِيمَ الإسكان بعد ذَلك؟

قيل لَهُ: لِأَن الإسكان بعد الاِتِّبَاع أقوى، لِأَن إسكان فَتْحة بعْدهَا كسرة أقوى من إسكان كسرة قبلهَا فَتْحة، لثقل الكسرتين، فَيجوز أَن يكون أتبعوا ليَكُون أَعلَى فِي الإسكان.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن زعمتم أَن أصل هذَيْن الْفِعْلَيْنِ (فعل) ، وهلا كَانَ على (فعل) أَو (فعول) ؟

قيل لَهُ: الدَّلِيل على أَن (فعل) لَا يجوز إسكانه لخفة الْفَتْح، فَيسْقط أَن يكون على (فعل) ، وَجَوَاز كسر أُولهَمَا دَلَالَة (فعل) دون (فعل) ، لِأَن الثَّابِي لَو كَانَ مضموما فيهمَا لم يجز كسر الأول، لِأَنَّهُ لا كسر بعده، فتكسر الأول للكسرة الَّتِي بعده، وَلَا يجوز أَن يكون الأَصْل فيهمَا كسر الأول وَضم الثَّابِي، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي أبنيتهم، وَلَا يُوجد فِي كَلامهم كسرة بعْدهَا ضمة لَازِمَة، فَوَجَبَ أَن يكُونا (فعل) لما ذكرْناهُ.

*(291/1)* 

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم زعمتم أَنَّهُمَا فعلان، وَقد وجدنَا الْعَرَب تدخل عَلَيْهِمَا حرف الجُرِّ كَقَوْل الشَّاعِر:

(أَلَسْت بنعم الجُار يؤلف بَيته ... )

وَرُوِيَ أَن أَعْرَابِيًا بشر بمولودة فقيل لَهُ: نعم المولدة مولودتك، فَقَالَ: وَالله مَا هِيَ بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرها سَرقَة؟

قيل لَهُ: أما الدَّلِيل على أَهَّمَا فعلان ثبات عَلامَة التَّأْنِيث فيهمَا على حد ثباهَما فِي الْفِعْل، نَحْو: نعمت وبئست، كَمَا تقول قَامَت وَقَعَدت، فَلَو كَانَا اسْمَيْنِ، لَكَانَ الْوَقْف عَلَيْهِمَا بِالْمَاءِ، فَلَمَّا وقف عَلَيْهِمَا بِالتَّاءِ، علم أَهَّمَا فعلان، وليسا باسمين. وأما كو هَمَا حرفين فَلَا شُبْهَة في بُطْلَانه، لاستتار الضَّمير فيهمَا، وَلَا يسْتَتر ضمير

وَأَمَا كُوهُمَا حَرَفَيْنَ فَلَا شُبْهَةَ فِي بُطلَانه، لاستتار الضَّمِير فيهمَا، وَلَا يَسْتَتَر ضمير الْفَاعِل إِلَّا فِي الْأَفْعَال. وَأَمَا جَوَاز دُخُول الْبَاء عَلَيْهِمَا فَإِن ذَلِك عندنا على معنى الْفَاعِل إِلَّا فِي الْأَفْعَل الَّذِي الْخِكَايَة، كَأَنَّهُ حكى مَا قَالَ لَهُ، وحروف الجُرِّ تدخل على الْفِعْل الَّذِي

*(292/1)* 

لَا شُبْهَة فِيهِ على هَذَا الْوَجْه، كَمَا قَالَ:

(وَالله مَا زيد بنام صَاحبه ... )

فَإِذَا جَازَ دُخُولَ الْبَاء على طَرِيقِ الْحِكَايَة، فَلَيْسَ بمنكور دُخُولَ الْبَاء على (نعم) الَّتِي فِيهَا بعض الْإشْكَال، فقد ثَبت بِمَا أوردناه أَثَمًا فعل لَا اسْم، وَالله أعلم.

فَإِن قَالَ قَائِل: إِذَا نصبتم النكرة بعد (نعم وَبئسَ) على التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ، لِأَن فيهمَا إضْمَار الْفَاعِل، فَهَل يجوز إِظْهَار ذَلِك الْفَاعِل مَعَ بَقَاء الْمَنْصُوب؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن سِيبَوَيْهِ يمْنُع مِنْهُ، وَأَما أَبُو الْعَبَّاسِ الْمبرد فقد اخْتَارَهُ، وَهُوَ قَوْلك: نعم الرجل رجلا زيد. فَأَما امْتنَاع جَوَازه فَلِأَن أحد الرجليْن يكفى عَن الآخر، لِأَن كل وَاحِد مِنْهُمَا اسْم للْجِنْس، فَلَا وَجه للْجمع بَينهمَا، (34 / ب) وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَجَازه على طَرِيق التوكيد.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خصت بِجَوَاز الْإِضْمَار قبل الذَّكر؟

قيل لَهُ: لِأَن الْمُضمر قبل الذِّكر على شريطة التَّفْسِير فِيهِ شُبْهَة من النكرَة، إِذْ كَانَ لَا

*(293/1)* 

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الْفَائِدَة فِي هَذَا الْإِضْمَار، وهلا اقتصروا على قَوْلهم: نعم الرجل زيد؟

قيل لَهُ: الْفَائِدَة تَخْفيف اللَّفْظ، وَذَلِكَ أَهُم إِذا أضمروا فِيهَا، احتاجوا إِلَى مُفَسّر نكرة مَنْصُوبَة وَهِي أخف من معرفة فِيهَا الْألف وَاللَّام، فَلَمَّا كَانَ الْمُضمر لَا يظْهر، وَكَانَ مَا يفسره خَفِيفا، أضمروا فِيهَا، ليخف اللَّفْظ عَلَيْهِم، وَلَو اقتصروا على إِضْمَار الْفَاعِل، لَكَانَ ذَلِك شَائِعا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا ثنوا الضَّمِير وجمعوه، كَمَا يثنون الاسْم الظَّاهِر، نَحُو: نعم الرّجلَانِ الزيدان؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَهُم إِنَّا أضمروا على شريطة التَّفْسِير، ليخف اللَّفْظ، فَلَمَّا كَانَ الْمُفَسِر يَبْوي مُجْرَاه، استغنوا عَن تَثْنِيَة الضَّمِير الْمُفَسِر يَبْوي مُجْرَاه، استغنوا عَن تَثْنِيَة الضَّمِير بِمَا أَظْهِرُوا مِن تَثْنِيَة الْمُفَسِّر وَجَمعه، فَلَو ثنوا الضَّمِير وجَمعوه، لوَلِيّ (نعم وَبئسَ) اسمان لَيْسَ في لَفْظهمَا دَلَالَة على الجُنْس، فَلهَذَا لم يثن وَيجمع الْمُضمر فيهمَا.

إِذَا قلت نعم الرجل زيد، فزيد رفع بِالاِبْتِدَاءِ، وَنعم الرجل: خَبره، وَلَيْسَ فِي الجُمْلَة ضمير يرجع إِلَى المبتداِ، وَمثل هَذَا لَا يجوز فِي غير هذَيْن الْفِعْلَيْنِ؟

قيل لَهُ: لم يجز فِي غَيرهما من الْأَفْعَال لوَجْهَيْنِ:

أَحدهما: أَن قَوْلك: زيد قَامَ الرجل، لَو جوزناه لالتبس الْكَلَام، لِأَن قَوْلك: قَامَ الرجل، يَجوز أَن يكون كلَاما تَاما قَائِما بِنَفسِهِ، فَلَا يعلم هَل هُوَ خبر الاِبْتِدَاء، أَو هُوَ اسْتِئْنَاف جملَة أُخْرَى مُنْقَطِعَة مِمَّا قبلها، وَأَما (نعم الرجل) فَلَا

*(294/1)* 

يتَوَهَّم فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَصر عَلَيْهِ، فَصَارَ تعلقه بِمَا قبله كتعلق الضَّمِير بِمَا قبله، كَقَوْلِك: زيد قَامَ، فَجرى الْمُضمر فِي غَيرهمَا من الْأَفْعَال. وَلَد قَامَ، فَجرى الْمُضمر فِي غَيرهمَا من الْأَفْعَال. وَالْوَجْه التَّانِي: أَن قَوْلك: زيد نعم الرجل، مَحْمُول على مَعْنَاهُ، إِذْ كَانَ قَوْلك: نعم

الرجل، يقوم مقَام (زيد) الممدوح فِي الرِّجَال، فَلَمَّا قَامَ مقَامه فِي الْمَعْنى اكْتفي بِهِ، وَلم يكن في غَيره من الْأَفْعَال هَذَا الْمَعْنى، فَلهَذَا اخْتلفَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن حسن إِسْقَاط عَلامَة التَّأْنِيث من (نعم وَبئس) إِذا وليهما مؤنث، وَلم يَا اللَّفُعَال؟

قيل لَهُ: قد ذكرنَا فِي الشَّرْح وَجها آخر أَجود مِنْهُ، وَهُوَ أَن الْمُؤَنَّث الَّذِي يَلِي (نعم وَبئسَ) يجب أَن يكون اسْم جنس يجْرِي مجْرى الجُمع، وَالْفِعْل إِذَا كَانَ للْجَمَاعَة - وَإِن كَانُوا مؤنثين - ذكر فعلهم، كَقَوْلِك: قَامَ النسْوَة، فَلهَذَا حسن التَّذْكِير فِي هذَيْن الْفِعْلَيْنِ.

*(295/1)* 

(16 - باب حبذا)

إِن قَالَ قَائِل: مَا الأَصْل فِي (حب) ؟

قيل لَهُ: الْأَصْل فِيهِ (فعل) على وزن (كرم) ، فحذفت الضمة من الْبَاء الأولى وأدغمت في الْبَاء الثَّانِيَة.

وَإِنَّا حَكَمنَا عَلَيْهَا بِ (فعل) من وَجْهَيْن:

أحدهما: أن اسْم الْفَاعِل مِنْهَا (حبيب) ، و (فعيل) أكثر مَا يكون (35 / أ) لما ماضيه على (فعل) ، نَحْو: كرم فَهُوَ كريم، وَلِأَن الْأَفْعَال إِذا أُرِيد مِنْهَا على مَا يُرَاد فِي (نعم وَبئسَ) ، فَأَكْثر مَا يسْتَعْمل على (فعل) كَقَوْلِك: حسن رجلا زيد، فَلَمَّا اسْتَعْملت (حبذا) اسْتِعْمَال (نعم) - وَإِن كَانَت نعم على وزن (فعل) - وَجب أَن يحمل (حبذا) على (فعل) ، لِكَثْرَة (فعل) فِي هَذَا الْبَاب.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوِج أَن يَجْعَل (حب) مَعَ (ذَا) اسْمَا وَاحِدًا؟

قيل: يجوز أَن يكون الْغَرَض تَخْفيف اللَّفْظ، لأَغْم إِذا قدروها بِمَنْزِلَة شَيْء استغنوا عَن تَثْنِيَة (ذَا) وتأنيثه، فَلهَذَا جعلا شَيْئا وَاحِدًا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار لفظ التَّذْكِير أولى من لفظ التَّأْنِيث؟

قيل لَهُ: لِأَن الْمُذكر قبل الْمُؤَنَّث، وَهُوَ كالأصل لَهُ، فَلَمَّا أَرَادوا تركيب حرف اسم، كَانَ تركيبه مَعَ الْمُذكر السَّابق للمؤنث أولى من الْمُؤَنَّث.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خص بالتركيب مَعَ (ذَا) من بَين سَائِر الْأَسْمَاء؟

قيل لَهُ: لِأَن (ذَا) اسْم مُبْهَم ينعَت بأسماء الْأَجْنَاس، وقد بَينا أَن لفظ الجُنْس يسْتَحق أَن يَقع بعد (نعم وَبئس) ، فَوَجَبَ أَن يَجْرِي مُجْراهَا، فركبوها مَعَ اسْم يَقْتَضِي النَّعْت بِالْجِنْسِ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم غلبتم على (حبذا) الاسمية، وقلتم: إنَّهُمَا صَارا بَمْنْزِلَة اسْم وَاحِد؟ قيل: وجدنا فِي الْأَسْمَاء اسْمَيْنِ جعلا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد، فَوَجَبَ أَن يحمل (حبذا) على حكم الاسمية، لوُجُود النظير فِي الْأَسْمَاء، وَلَم يجز حملهَا على الْفِعْل لعدم النظير. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الاسْم أقوى من الْفِعْل، فَلَو جعلا شَيْئا وَاحِدًا، وَجب أَن يغلب عَلَيْهِمَا حكم الاسمية، لقُوَّة الاسم وضعف الْفِعْل، فَإِذا وَجب هَذَا، جَازَ أَن تَقول: حبذا زيد، فتجعل (حبذا) اسْما مُبْتَدأ، وَزيد: خَبره، فاعرفه.

*(297/1)* 

## (17 - بَابِ الْإِضْمَار)

إِن قَالَ قَائِل: مَا وَجه تَكْرِير الْعَرَب: الْأسد الْأسد، وَالطَّرِيق الطَّرِيق، إِذا أَرَادوا التحذير؟

قيل لَهُ: وَجه ذَلِك أَهُم جعلُوا أحد الاسمين عوضا من الْفِعْل الْمَحْدُوف، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَهُم إِذَا أَسقطوا أحد الاسمين جوزوا إِظْهَار الْفِعْل، كَقَوْلِك: احذر الْأسد، فَإِذَا كرروا لم يظهروا الْفِعْل، فَدلَّ ذَلِك على أَهُم جعلُوا [أحد] الاسمين عوضا من الْفِعْل، وَالْوَجْه أَن يكون الْعِوض هُوَ الأول، كَمَا أَن الْفِعْل يجب أَن يكون مقدما على الْمَفْعُول. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم قدرتم الْفِعْل فِي (إياك) بِغَيْر تَكْرِير، كَقَوْلِك: إياك، تُرِيدُونَ: إياك احذر؟

قيل لَهُ: لِأَن (إياك) لَا يجوز أَن يَقع فعل قبلهَا، لِأَنَّك لَا تقدر الْكَاف وَلَا يجوز أَن تَقول: ضربت فَلهَذَا وَجب تَقْدِير الْفِعْل بعد (إياك). (إياك).

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم لَا تضمر الْفِعْل إِذَا كَانَ يتَعَدَّى بِحرف جر؟ قيل لَهُ: لَو أضمرنا لوَجَبَ أَن يبْقى الإسْم مجرورا، لتقدير حرف الجُرّ، وَلَو فعلنَا هَذَا لَكنا قد أضمرنا حرف الجُرِّ، وَهَذَا لَا يجوز، لِأَن حرف الجُرِّ يُحْرِي فِي الضعْف عَرْى حُرُوف الجُرِّم، وحروف الجُرِّم لَا تضمر، وَكَذَلِكَ حُرُوف الجُرِّ، وَجُمْلَة الْأَمر أَن جَمِيع الْحُرُوف الجُرِّم، وحروف الجُزْم لَا تضمره وَكَذَلِكَ حُرُوف الجُرِّه، وَجُمْلَة الْأَمر أَن جَمِيع الْحُرُوف لَا يجوز إضمارها لِضعْفِها، وَإِنَّا جَازَ إِضْمَار الْفِعْل لَقُوته، إِذْ كَانَ متصرفا فَيعْمل فِي التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْحُرُوف نَاقِصَة عَن حكم الْفِعْل، لم يجز أَن تعْمل مضمرة، وَأَيْضًا فَإِن (35/ب) المصدر إذا كَانَ يُمكن أَن يقدر فعلا ينصب بِنَفسِه، وَأمكن أَن يقدر فعلا يصل بِحرف جر، وَجب تَقْدِير شَيْء وَاحِد، إِذْ كَانَ تَقْدِيره يَنُوب عَن شَيْعَيْن، وَصَارَ بذلك أولى لخفة حكمه.

وَاعْلَم أَن إِضْمَار الْفِعْل يَقع فِي كَلَام الْعَرَب على ثَلَاثَة أوجه:

أَحدها: لَا يجوز إظْهَاره.

وَالْآخر: يجوز أَن يضمر وَيظْهر.

وَالثَّالِث: لَا يَجُوز إضماره فَأَما مَا لَا يَجُوز إِظْهَاره: فنحو مَا ذَكَرْنَاهُ من: إياك وزيدا، وَكَذَلِكَ مَا تَكُرر من الْأَسْمَاء، نَحُو: الطَّرِيق الطَّرِيق، وَكَذَلِكَ إِن كَانَ أحد الاسمين مَعْطُوفًا على الآخر لم يَجز إظْهَار الْفِعْل، كَقَوْلِك: رأسك والجدار.

وَأَمَا مَا يَجُوزَ إِظْهَارِه وإضمارِه فَإِنَّهُ يَجْرِي ذكر الْفِعْلِ، أَو يكون الاسمان فِي حَال الْفِعْل، كَقَوْلِك: زيدا، إِذَا سَمِعت ذكر ضرب، أَو رَأَيْت إنْسَانا يُرِيد أَن يضْرب، فَأَنت بِالْخِيَارِ إِن شِئْت حذفت الْفِعْل لدلالة الْحَال عَلَيْهِ.

فَأَما الْوَجْه الثَّالِث: فَأَن تَقول: زيدا، فتضمر الْفِعْل، وَهُوَ لَم يَجر لَهُ ذَكر، فَهَذَا لَا يجوز، لِأَنَّهُ لَا يدري أَنَّك تُريدُ: اضرب زيدا، أَو أَكْرِمه، فَلَمَّا لَم يكن

*(299/1)* 

على الضَّمِير دَلِيل لم يجز.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خصت الْعَرَب (إياك) وَحدهَا من بَين سَائِر أخواها، فَلم يستعملوا مَعهَا الْفِعْل – وَإِن أفردت – كَقَوْلِك: إياك، إِذا أردْت: احذر؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (إياك) أقاموها مقام فعل الْأَمر، فَلم يجز إِظْهَار الْفِعْل مَعهَا، أما غَيرهَا من الْأَسْمَاء فَلم يقم مقام الْفِعْل مَعه، فَجَاز إِظْهَار الْفِعْل مَعه، وَإِنَّمَا خص (إياك) يَعَذَا، لِأَنَّهُ اسْم لَا يَقع إِلَّا عَلامَة للمنصوب، فَصَارَ لَفظه يدل على كُونه مَفْعُولا، وأما

غَيره من الْأَسْمَاء فَيصح أَن يَقع مَنْصُوبًا أَو مَرْفُوعا أَو مجرورا، فَلَمَّا لَم يَخْتَص من الْأَسْمَاء اخْتِصَاص النصب الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْفِعْل الناصب، لم يقم مقامه، وَلما اخْتَصَت (إياك) كِمَذَا الْمَعْنى، جَازَ أَن تقوم مقام الْفِعْل، فاعرفه.

*(300/1)* 

(18 - بَابِ اسْمِ الْفَاعِل)

إِن قَالَ قَائِل: لَم وَجَب لاسم الْفَاعِل أَن يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْل، إِذا أُرِيد بِهِ الْحُال والاستقبال، وَلم يَجز هَذَا الْمَعْنى فِيهِ، إِذا أُرِيد بِهِ الْمُضِيّ، وَلزِمَ وَجها وَاحِدًا، وَهُوَ الجُرّ؟ وَللَّ اللهُ فَعَال أَن تعْمل فِي الْمَفْعُول إِلَّا وَللهُ قَيل لَهُ: لِأَن أَصل الْأَشْعَاء أَلا تعْمل إِلّا الجُرّ، وأصل الْأَفْعَال أَن تعْمل فِي الْمَفْعُول إلَّا أَن الْفِعْل الْمُضَارع قد أشبه الإسْم من وُجُوه، قد ذكرناها فِي صدر الْكتاب، أوجبت لَهُ الْإِعْرَاب بعد أَن كَانَ مُسْتَحقًا للْبِنَاء على السّكُون، فكَذَلِك الإسْم أَيْضا حمل على الْفِعْل الْمُضَارع فَعمل عمله، وأما الْفِعْل الْمَاضِي فَلم يشابه الإسْم مشابحة قَوِيَّة، فَلهَذَا لم يزدْ على الْبناء على الْفَتْح، وكَذَلِكَ يجب فِي الإسْم الَّذِي مَعْنَاهُ أَلا يزَال عَن أَصله، وَالْأَصْل فِي الْأَسْم اللهَ فِي الْإسْم اللهَعِي الْمَاضِي على الْفَاعِل أَن ينصب إِذا أُرِيد بِهِ الْمَاضِي على أَصله، وَجَاز فِي اسْم الْفَاعِل أَن ينصب إِذا أُرِيد بِهِ الْمُاضِي على أَصله، وَجَاز فِي اسْم الْفَاعِل أَن ينصب إِذا أُرِيد بِهِ الْمَاضِي على الْمُضَارع لما بَينهمَا من الشّبَه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَازَ فِي اسْم الْفَاعِل – إِذَا أُرِيد بِهِ الْحَال والاستقبال – الْجُرّ، وَقد اسْتَقَرَّتْ مشابحته للْفِعْل، وهلا امْتنع من الْجُرّ، كَمَا امْتنع (36 / أ) الْفِعْل الْمُضَارع من الْبناء، إِذْ كَانَ بِحُصُول شبهه بالأسماء يسْتَحق الْإِعْرَاب؟

*(301/1)* 

قيل لَهُ: لِأَن اسْم الْفَاعِل - وَإِن أَجري عَجْرى الْفِعْل - لَم يَخرج عَن حكم الاسمية، وَلاَّ جَل كُونِه اسْما، جَازَ أَن يجر مَا بعده، وَلاَّ جل مَا بَينه وَبَين الْمُضَارِع مِن الشَّبَه، جَازَ أَن ينصب، وَأَما الْفِعْل الْمُضَارع فقد جَازَ فِيهِ أَيْضا الرَّد إِلَى أَصله، وَهُوَ السِّكُون، وَذَلِكَ إِذا لحقته عَلامَة جَمَاعَة النِّسَاء، كَقَوْلِك: الهندات يضربن، فقد اسْتَوَى حكم نون الْفَاعِل وَالْفِعْل الْمُضَارع، فِيمَا سَأَلت عَنهُ، وَأَيْضًا فَإِن بَين حمل اسْم الْفَاعِل على الْفِعْل

الْمُضَارِع، وَبَين حمل الْفِعْل على الِاسْم فرقا، وَذَلِكَ أَن الْفِعْل حمل فِي التَّثْنِيَة بِمَا يَخْتَص الِاسْم، حمل على الْفِعْل بَهِذَا الْمَعْنى أَيْضا، فَصَارَ حمل الِاسْم على الْفِعْل أنقص حكما من حمل الْفِعْل على الإسْم، فَإِذا كَانَ كَذَلِك، وَجب أَلا يَزُول عَن الِاسْم مَا كَانَ يَسْتَحقّهُ من جَوَاز الْجُرِّ بِهِ، وَلَم يَجز فِي الْفِعْل السّكُون، لِأَنَّهُ قد انْتقل عَن أَصله، لحُصُول الشّبَه فِيه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَازَ فِي اسْم الْفَاعِل إِذَا أُرِيد بِهِ الْمُضِيّ أَن يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُول الثَّانِي، نَحُو قَوْلك: زيد معطى عَمْرو درهما أمس؟

قيل لَهُ: فِي ذَلِك وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَن يكون الِاسْم مَنْصُوبًا بِفعل مُقَدّر، تَقْدِيره: أَخذ درهما أمس.

وَالْوَجْه الثَّانِي، وَهُوَ أَجُودهما: أَن الْفِعْل الْمَاضِي لِمَاكَانَ قد بني على حَرَكَة لِمَا بَينه وَبَين الاسْم من الشّبَه، وَجب أَن يكون لهَذَا الشّبَه تَأْثِير فِي الاسْم، فَجعل هَذَا فِي الْمَعْنى يجوز أَن يتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُول الثَّانِي.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَازَ أَن تَقُول: هَذَانِ الضاربان زيدا، وَأَنت تُرِيدُ الْمَاضِي عِمَذَا القَوْل؟

*(302/1)* 

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن أصل الْكَلَام: هَذَانِ اللَّذَان ضربا زيدا، فانتصب (زيد) بِالْفِعْلِ، لِأَن الْغَرَبِ تختصر بعض كَلَامهَا فتنقل لفظ (اللَّذين) إِلَى الْأَلف وَاللَّام، لِأَن الْفِعْل لَا يَصح دُخُول الْأَلف وَاللَّام عَلَيْهِ، فَلَا بُد أَن ينْقل إِلَى لفظ الاسم وَهُوَ (ضَارب) ، ليَصِح دُخُول الْأَلف وَاللَّام عَلَيْهِ، وَصَارَ لفظ (الضاربان زيدا) مَنْصُوبًا بِمَعْنى الْفِعْل الْمُقدر، فَلَهَذَا جَازَت الْمَسْأَلَة، فاعلمه.

وَاعْلَم أَن الْمَفْعُول لَا يَتَقَدَّم على اسْم الْفَاعِل إِذا كَانَ فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، نَعُو قَوْلك، هَذَا الضَّارِب، لم يجز، وَإِثَّا لَم يجز لِأَن الْأَلْف وَاللَّام بِمَعْنى (الَّذِي) فَمَا بعْدهَا فِي صلَة (الَّذِي) ، وَمَا فِي الصِّلَة لَا يَتَقَدَّم على الْمَوْصُول، فَلَهَذَا لم يجز.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن جَازَت الْإِضَافَة مَعَ الْأَلْف وَاللَّام، مَعَ التَّثْنِيَة وَالجُمع فِي هَذَا الْبَاب، كَقَوْلِك: هَذَانِ الضاربا زيد، والضاربو عَمْرو، وَلَم يجز ذَلِك فِي الْمُفْرد، نَحُو قَوْلك: الضَّارب زيد؟

قيل: أما جَوَاز الْإِضَافَة فِي التَّثْنِيَة وَالجُّمع، فَلِأَن النُّون إِذا ثبتَتْ وَجب نصب الاِسْم بعْدهَا، كَمَا يجب نَصبه إِذا نونت الاِسْم فِي قَوْلك: ضَارب عمرا، فَكَمَا أَنه إِذا حذفت النُّون خفضت الاِسْم، وَجب أَيْضا إِذا حذفت النُّون من التَّثْنِيَة وَالجُمع أَن

*(303/1)* 

تخفض الاسم. وَأَمَا قَوْلُك: هَذَا الضَّارِب زيدا، فالألف وَاللَّام قد قَامَت مَقَام التَّنْوِين، فَلم يكن في الاِسْم شَيْء يحذف مِنْهُ لأجل الْإضَافَة، فَلهَذَا لم يجز الجُرِّ فِيهِ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد قَالُوا: زيد الضَّارِب (36 / ب) الرجل، فأضافوا إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّام، وَإِن لَم يكن فِيهِ تَنْوِين؟

قيل لَهُ: جَازَت الْإِضَافَة تَشْبِيها من جِهَة اللَّفْظ، كَقَوْلِك: زيد الْحُسن الْوَجْه، وكما قَالُوا: الْحُسن الْوَجْه، تَشْبِيها بِقَوْلِك: الضَّارِب الرجل، وسنبين وَجه الشَّبَه بَينهمَا فِي (بَاب الصَّفة) ، فَصَارَ جَوَاز إِضَافَة (الضَّارِب) إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام من الْأَسْمَاء، خَو قَوْلك: هَذَانِ الغلاما زيد، كَمَا قلت: الضاربا زيد.

قيل لَهُ: الْفَصْل بَينهمَا أَن جَوَاز الْإِضَافَة فِيمَا بعد (الضَّارِب) لما ذَكَرْنَاهُ من جَوَاز وُقُوعه مَنْصُوبًا بعْدهَا بِحَال، فَلهَذَا لَم تَجز إضافتها، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: هَذَانِ الغلامان زيد، لم يجز، فَلهَذَا لَم تَجز الْإِضَافَة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا جوزت الْإضَافَة في هَذَا من غير هَذَا التَّقْدِير؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا لَم تَجْز، لِأَن الْفُصْل فِي الْإِضَافَة تَخْصِيص الْمُضَاف وتعريفه، فَإِذا كَانَت فِي الْمُضَاف الْأَلْف وَاللَّام تعرف بَعما، وَلَم يُحْتَج إِلَى تَعْرِيف آخر من جِهَة الْإِضَافَة، فَلهَذَا لَمُضَاف الْأَلْف وَاللَّام تعرف بَعما، وَلَم يُحْتَج إِلَى تَعْرِيف آخر من جِهَة الْإِضَافَة، فَلهَذَا لَم يَجْز، فاعرفه.

*(304/1)* 

(19 - باب ما يعمل من المصادر)

إِن قَالَ قَائِل: من أَيْن جَازَ أَن يعْمل الْمصدر - وَهُوَ أصل الْفِعْل - عمل الْفِعْل؟ قيل لَهُ: من وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن الْفِعْل لما كَانَ مشتقا مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْمصدر لفظ الْفِعْل جَازَ أَن يعْمل

عمله، إذْ كل وَاحِد مِنْهُمَا يدل على الآخر.

وَالْوَجُه الثَّانِي: أَنَّك إِذا قلت: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَالْمَعْنى: [أعجبني] أَن ضرب زيد عمرا، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر مُقَدرا ب (أَن وَالْفِعْل) ، صَار الْعَمَل فِي الْمَعْنى للْفِعْل، وَيد عمرا، فَلَمَّا حذف لفظ الْفِعْل بَقِي حكمه، فَلهَذَا جَازَ أَن يقع بعد الاسْم مَرْفُوعا ومنصوبا، فَلَمَّا حذف لفظ الْفِعْل بَقِي حكمه، فَلهَذَا جَازَ أَن يقع بعد الاسْم مَرْفُوعا ومنصوبا، إذا نونته أو أدخلت فِيهِ ألفا ولاما، وَإِذا أسقطت الْألف وَاللَّام أو التَّنوين وَجَبت الْإضافَة، لِأَن الْمصدر اسْم، مَا لم يحل بَينه وَبَين مَا يعْمل فِيهِ الْحَائِل - أعنِي التَّنوين - وَجب خفض مَا بعده.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد ادعيت أَن الْمصدر اسْم للْفِعْل، فَمن أَيْن وَجب لَهُ ذَلِك؟ قيل لَهُ: في ذَلِك وُجُوه:

أَحدهَا: إِجْمَاعِ النَّحْوِيين على تَسْمِيَته مصدرا، والمصدر فِي اللُّغَة: هُوَ الْموضع الَّذِي تصدر مِنْهُ الْإِبِل وترده، فَلَمَّا اسْتحق هَذَا الاِسْم، وَجب أَن يكون الْفِعْل هُوَ الصَّادِر عَنْهُ الْإِبِل وترده، فَلَمَّا اسْتحق هَذَا الاِسْم، وَجب أَن يكون الْفِعْل هُوَ الصَّادِر عَنهُ.

وَوجه آخر: وَهُو أَن الْفِعْل يدل على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نَفسه فَقَط، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر أحد الشَّيْئَيْنِ اللَّذين دلِّ عَلَيْهِمَا الْفِعْل بِالْوَاحِدِ من

*(305/1)* 

الِاثْنَيْنِ، فَلهَذَا وَجب أَن يكون الْمصدر أصلا للْفِعْل.

وَوجه ثَالِث: وَهُوَ أَن الْمصدر اسْم، وَالِاسْم يقوم بِنَفسِه، كَقَوْلِك: ضربك وجيع، كَمَا تَقول: والدك عَالم، فقد لحق الْمصدر بالأسماء بِالْقيام بِنَفسِه، وَالْفِعْل لَا يَسْتَغْنِي عَن الْاسْم، فَإِذَا كَانَ كَذَلِك وَجب أَن مَا لَا يُحْتَاج إِلَى غَيره أصلا فِي نَفسه، وَهُو الْاسْم، وَمَا افْتقر إِلَى غَيره فرعا، وَهُو الْفِعْل، وَهَذَا الدَّلِيل على أَن الْفِعْل مَأْخُوذ من الْمصدر، لَا أَن الْمصدر مَأْخُوذ من الْفِعْل.

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد وجدنَا الْمصدر يُؤكد بِهِ الْفِعْل، كَقَوْلِك: ضربت ضربا، والتأكيد بعد الْمُؤكد؟

قيل: هَذَا غلط، (37 / أ) وَذَلِكَ أَن الْمصدر – وَإِن أَطلقنا عَلَيْهِ أَنه توكيد – فَإِنَّا يَقْتَضِي أَنه بعد الْمُؤَكِّد فِي اللَّفْظ، كَمَا أَنَّك لَو قلت: ضربت ضربت، وَجَاءَنِي زيد زيد، وكررت الاسْم وَالْفِعْل، لَكَانَ المكرر توكيدا للْأُولِ، وَلَيْسَ الأُول أصلا لَهُ، من سَبَب أَنه جَاءَ قبله، وَأَيْضًا فَإِن قَوْلك: ضربت ضربا، مَعْنَاهُ: أَنَّك أوقعت فعلا، فالمصدر مفعول،

كَقَوْلِك: ضربت زيدا، فَلَو اعْتبرنا تَرْتِيب اللَّفْظ، وَكُون الْفِعْل عَاملا فِيمَا بعده، وجعلناه أصلا لهَذِهِ الْعلَّة، لوَجَبَ أَن يكون الْفِعْل قبل الإسْم – أَعنِي: قبل (زيد) فِي قَوْلك: ضربت زيدا، وَكَذَلِكَ سَائِر الْأَسْمَاء – وَوَجَب مَا هُوَ أقبح من هَذَا، وَهُوَ أَن تكون الْحُرُوف أصلا للْفِعْل وَالإسْم، إِذَا كَانَت عوامل فيهمَا، فَلَمَّا بَطل هَذَا سقط الْإِلْزَام.

*(306/1)* 

فَإِن قَالَ قَائِل: قد وجدنا الْمصدر يعتل باعتلال الْفِعْل، وَيصِح بِصِحَّتِهِ، كَقَوْلِك: قَامَ قَياما، وَالْأَصْل: قواما، فقلبت الْوَاو يَاء لانكسار مَا قبلهَا، وَجرى الْمصدر على فعل وَقد اعتل، فَإِذا قلت: قاوم، فَصحت الْوَاو، قلت فِي الْمصدر: قواما، فَلم تقلب الْوَاو لَصِحَّة الْفِعْل، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر يتبع الْفِعْل فِي اعتلاله وَصِحَّته، وَجب أَن يكون الْفِعْل أَصِلا لَهُ؟

قيل لَهُ: هَذَا غلط بَين، وَذَلِكَ أَن الشَّيْء يحمل على الشَّيْء، لِأَغَّمَا من نوع وَاحِد، لِأَن أَحدهمَا أصل للْآخر يحمل عَلَيْهِ، لِغَلَّا يَخْتَلف طَرِيق تصاريف الْكَلِمَة، أَلا ترى أَنَّك تقول: وعد يعد، فتحذف الْوَاو، لوقوعها بَين يَاء وكسرة، [وَقَالُوا: أعد ونعد وتعد. وَالْأَصْل فِيهِ: أوعد ونوعد وتوعد، فحذفوا الْوَاو وَإِن لَم تقع بَين يَاء وكسرة] وَلَيْسَ وَالْأَصْل فِيهِ: أوعد ونوعد وتوعد، فحدفوا الْوَاو وَإِن لَم تقع بَين يَاء وكسرة] وَلَيْسَ (يعد) أصلا فِي (عد) وَلكنه من نوعه، فَحمل عَلَيْهِ، لِئَلًّا يَخْتَلف تصريف الْفِعْل، وَكَذَلِكَ الْمصدر لما كَانَ مشتقا من لَفظه، صَار بَينهمَا مُنَاسبَة من جِهَة اللَّفْظ فَحمل عَلَيْهِ، وَمِمَّا للمصدر لما كَانَ مشتقا من لَفظه، صَار بَينهمَا مُنَاسبَة من جِهَة اللَّفْظ فَحمل عَلَيْهِ، وَمِمَّا يدل أَيْضا على فَسَاد مَا ألزمنا الْمُخَالف أَنه من مذْهبه فِي الْفِعْل الْمَاضِي فِي الْقَبْح على أَن التَّنْنِيَة فرع على الْوَاحِد، فَإذا جَازَ للفراء أَن يحمل الأَصْل على الْفَرْع،

*(307/1)* 

وَهُوَ الْمُخَالف لنا فِي هَذِه الْمَسْأَلَة، جَازَ لنا أَن نحمل الْمصدر وَإِن كَانَ أصلا للْفِعْل فِي بَاب الإعلال، وَقد استقصينا هَذِه الْمَسْأَلَة بِأَكْثَرَ من هَذَا الشَّرْح فِي (شرح كتاب سِيبَوَيْه).

وَاعْلَم أَن الْمصدر يقدر ب (أَن وَالْفِعْل) مَتى لم يعْمل فِيهِ فعله الْمُشْتَقَ مِنْهُ، فَإِن عمل فِيهِ فعله الْمُشْتَق مِنْهُ، فَإِن عمل فِيهِ فعله لم يقدر ب (أَن) ، مِثَال قَوْلك: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَلَو قلت: ضربت

زيدا ضربا، لم يجز أن تقدره ب (أن) فَتقول: ضربت زيدا، وَإِنَّا وَجب مَا ذَكرْنَاهُ، لِأَن لفظ الْمصدر لا يدل على معنى معين، فَإِذا قلت: أعجبني ضرب زيد، لم يعلم أنه ضرب مَاض أو مُسْتَقْبل أو حَال، فتفصل ب (أن وَالْفِعْل) لِأَن لفظ الْفِعْل يدل على زمَان مَخْصُوص، فَلهَذَا قدر ب (أن) إِذا عمل فِيهِ غير فعله، وَأما إِذا عمل فِيهِ فعله فَلا حَاجَة بِنَا إِلَى تَقْدِيره، لِأَن الْفِعْل الْمُتَقَدّم قد دلّ على الزَّمَان الَّذِي وقع فِيهِ. وَأما قَوْله تَعَالَى: {أو إطْعَام فِي يَوْم ذِي مسغبة يَتيما ذَا مقربة} إِن قيل: أَيْن فَاعل (الْإِطْعَام) ؟ قيل: هُوَ مَحْذُوف مِن الْكَلَام، للدلالة عَلَيْهِ.

فَإِن قيل: فَمَا الَّذِي يدل عَلَيْهِ؟

قيل: قَوْله تَعَالَى: {وَمَا أَذْرَاك مَا الْعَقْبَة} {37 / ب} هَذَا خطاب للنَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – دلّ ذَلِك على أَن الْفَاعِل هُوَ الْمُخَاطِب، وَالتَّقْدِير: أَو إطْعَام أَنْت يَتِيما.

*(308/1)* 

فَإِن قيل: فَهَلا كَانَ الْفَاعِل مضمرا فِي (الْإِطْعَام) كَمَا يضمر فِي اسْم الْفَاعِل، كَقَوْلِنَا: أَنْت مطعم، فَفِي (مطعم) ضمير مستتر، كَمَا استتر فِي الْفِعْل، إِذا قلت: تطعم؟ فَاجُنُواب فِي ذَلِك: أَن المصادر لَا تقبل الضَّمِير، وَإِن عملت عمل الْفِعْل، وَإِثَّا لَم يَصح فِيهَا هَذَا لِأَنْهَا أصل الْأَفْعَال، فجرت مجْرى أسماء الْأَجْنَاس، نَحْو: رجل وَفرس، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْأَسْمَاء لَا تقبل الضَّمِير، وَجب أَن يكون الْمصدر كَذَلِك، فَإِذا لَم يظهر الْفَاعِل بعْدها، فَإِذَا لَم يظهر الْفَاعِل بعْدها، فَإِذَا لَم يَظْهر

فَإِن قيل: ألستم تَزْعُمُونَ أَن الْفِعْل لَا يَخْلُو من فَاعل مظهر أَو مُضْمر، فالمصادر أَجريتموها في الْعَمَل مجْرى الْفِعْل، فَكيف جَازَ أَن يَخْلُو من لفظ الْفَاعِل؟

قيل لَهُ: إِن الْمصدر، وَإِن عمل عمل الْفِعْل فَيظْهر فِي نَفسه اسْم، وَهُوَ مُتَعَلق بالفاعل وَالْمَفْعُول، كَمَا قلت، إِذا كَانَ وَالْمَفْعُول، فَهُوَ فِي نَفسه اسْم، وَهُوَ مُتَعَلق بالفاعل وَالْمَفْعُول، كَمَا قلت، إِذا كَانَ الْفَاعِل أحدثه، وَالْمَفْعُول بِهِ وَقع بِهِ، فَصَارَ مَا تعلق بِهِ مَعَه كالشيء الْوَاحِد، وكما يجوز أَن يحذف فِي بعض الْكَلَام للدلالة عَلَيْهِ، جَازَ أَيْضا حذف الْفَاعِل.

فَإِن قيل: فَهَلا أجري اسْم الْفَاعِل مجْرى الْمصدر لِأَنَّهُ اسْم من الْمصدر، وَكَيف جَازَ أَن يقبل الضَّمِير وَلِم يقبله الْمصدر؟

قيل لَهُ: لِأَن اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا فرعان للمصدر، فَلَمَّا جَازَ استتار الْفَاعِل في

الْفِعْل جَازَ استتاره أَيْضا فِي اسْم الْفَاعِل، لاشْتِرَاكهمَا فِي الفرعية، إِلَّا أَن بَين استتار الْفَاعِل فِي الْفُاعِل فِي النَّهُ النَّهُ الْمُسْتَتر فِي الْفَاعِل وَيَن استتاره فِي اسْم الْفَاعِل فرقا، وَهُو أَن ضمير الْفَاعِل الْمُسْتَتر فِي النَّفِعْل يَظْهر فِي التَّشْيَة وَالجُمع، كَقَوْلِك: الزيدان يضربان، والزيدون يضْربُونَ، وَفِي اسْم الْفَاعِل، لِأَنَّهُ اسْم الْفَاعِل يَسْتَتر فِي النِّيَّة وَلَا يَظْهر فِي، اللَّفْظ فَإِنَّا وَجب ذَلِك فِي اسْم الْفَاعِل، لِأَنَّهُ اسْم فِي نَفسه، فَلَا بُد أَن تلْحقهُ تَشْيَة تخصه لنَفسِه، فَلم يجز إظْهَار تَشْيِيَة الضَّمِير مَعَ تَشْيية الاسْم، لِأَن ذَلِك يُوجب الجُمع بَين تشيتين، وَهَذَا مِحَال.

فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ تقدرون قَوْلهم: أعجبني أكل الْخبز، وَالْخبْز مفعول؟

*(309/1)* 

قيل لَهُ: في ذَلِك تقديران:

أَحدهما: أَن يكون الْمصدر مُقدرا ب (أَن) وَفعل لم يسم فَاعله، فالتقدير: أعجبني أَن أَكل الْخبز.

وَالثَّابِي: أَن الْمصدر اسْم مُتَعَلق بالفاعل وَالْمَفْعُول، وَقد بَينا أَنه يجوز أَن يكْتَفى بالفاعل مَعَ الْمصدر، فَجَاز إِضَافَة الْمصدر إِلَى مَعَ الْمصدر، فَجَاز إِضَافَة الْمصدر إِلَى الْمَفْعُول، إِذْ لَيْسَ مفتقرا إِلَيْهِ من جِهَة اللَّفْظ، فاعرفه.

*(310/1)* 

(20 - بَابِ مَا يشْتَغل عَنهُ الْفِعْل)

اعْلَم أَنَّك إِذَا قَلْت: زيد ضَربته، فالاختيار الرَّفْع فِي (زيد) ، وَالنَّصب جَائِز، وَإِنَّمَا اختير الرَّفْع لِأَن الرَّفْع بِغَيْر إِضْمَار، وَالنَّصب بإضمار، فَكَانَ ترك الْإِضْمَار أُولَى، لِأَنَّهُ أَخْف مؤونة من النصب، وَلَيْسَ أَيْضا فِي الْكَلَام مَا يَقْتَضِي إِضْمَار فعل، فَهَذَا كَانَ الرَّفْع أُولَى، وَأَمَا إِذَا قَلْت: ضربت زيدا وعمرا كَلمته، فالاختيار نصب عَمْرو (38 / أ) ، وَالرَّفْع جَائِز، وَإِنَّمَا اختير النصب فِي (عَمْرو) لِأَن وَاو الْعَطف حَقّها أَن يكون مَا بعْدها مشاكلا لما قبلها، فَلَمَّا بدأت بِالْفِعْلِ، كَانَ إِضْمَار الْفِعْل بعد الْوَاو أُولى، لتَكون قد عطفت فعلا على فعل، فَلهَذَا اختير النصب، وَالرَّفْع جَائِز على أَن يَجْعَل مَا بعد الْوَاو النصب، مَتى كَانَ الْفِعْل الَّذِي بعد الْوَاو ابْتِدَاء وخبرا، فَتَصِير عاطفا جملة على جملة.

وَاعْلَمَ أَنه مَتى كَانَ الْمُبْتَدَأ بِهِ الْفِعْل فلاختيار فِيمَا بعد الْوَاو النصب، مَتى كَانَ الْفِعْل الَّذِي بعد الْوَاو ناصبا لضمير الإسْم الَّذِي يَلِي الْوَاو عَاملا فِي سَببه، وَسَوَاء كَانَ الْفِعْل الْدِي بعد الْوَاو ناصبا لضمير الإسْم الَّذِي يَلِي الْوَاو عَاملا فِي سَببه، وَسَوَاء كَانَ الْفِعْل الْمُبْتَدَأ بِهِ مِمَّا ينصب أَو يرفع أَو يتَعَدَّى بِحرف جر، كَقَوْلِك فِيمَا يرفع: جَاءَ زيد وعمرا كلمته، وَكَذَلِكَ لَو قلت: جَاءَ فِي زيد وعمرا كلمت أَبَاهُ، لِأَنَّك بدأت فِي جَمِيع هَذِه الْمسَائِل بِالْفِعْل، فَإِن قلت:

*(311/1)* 

إِن زيد قَائِما وعمرا كَلمته، فالاختيار فِي (عَمْرو) الرَّفْع، لِأَنَّك لَم تبتدئ بِفعل، إِذْ كَانَت (إِن) حرفا، وَهِي وَإِن غيرت اللَّفْظ فَمَا بعْدهَا فِي حكم المبتدا، فَلهَذَا اختير الرَّفْع فِي (عَمْرو) ، وَيجوز النصب، كَمَا جَازَ فِي الاِبْتِدَاء بإضمار فعل مثل الْفِعْل الَّذِي قد عمل فِي الضَّمِير، فَإِن قلت: ضربت زيدا وَعَمْرو قَائِم، أَو يقوم، لَم يجز فِي (عَمْرو) إِلَّا الرِّفْع، لِأَنَّك لَم تذكر بعد الْوَاو فعلا يجوز أَن يعْمل فِي (عَمْرو) وَلَيْسَ بمعطوف على الاِسْم الأول فَيدْخل فِي حكمه، وَلكنه عطف جَملَة قَائِمة بِنَفسِهَا على جَملَة مثلهَا، فَلهَذَا لَم يَخز نصب مَا بعد الْوَاو، لِأَنَّك لَو نصبت بَقِي الْفِعْل أَو الاِسْم الَّذِي بعده مُتَعَلقا إِذْ لَا يَعَلَق بَا قَبله مِن الْكَلَام.

فَإِن قلت: زيد ضَربته وَعَمْرو كَلمته، كنت فِي (عَمْرو) بِالْخِيَارِ، إِن شِئْت نصبته، وَإِن شِئْت رفعته، وَإِنَّا اعتدل النصب وَالرَّفْع هَاهُنَا، لِأَنَّك بدأت بِالاسْمِ فِي أول الْكَلَام شِئْت رفعته، وَإِنَّا قدرت مَا بعد الْوَاو كَأَنَّهُ مَعْطُوف على الْهَاء، اختير النصب فِي (عَمْرو) ، ليَكُون مَا بعد الْوَاو الْفِعْل، كَمَا أَن الْمُضمر مَحْمُول على الْفِعْل، فَإِن قدرت مَا بعد الْوَاو الله مُبْتَدأ بِمَنْزِلَة الْمَعْطُوف عَلَيْهِ رفعت، واختير الرّفْع، فَإِن دخلت الله الإسْتِفْهَام على الإسْتِفْهَام وقد اشْتغل الْفِعْل، اختير النصب، كَقَوْلِك: أزيدا ضَربته؟ وَإِنَّمَا اختير النصب، لِأَن الاسْتِفْهَام وقع على الْفِعْل فَصَارَ حرف الاسْتِفْهَام يطلب الْفِعْل، فَيجب أَن يضمر الْفِعْل وَيكون الْموضع الَّذِي يَقْتَضِي الْفِعْل أولى بالإضمار، فَإِذا وَجب إِضْمَار الْفِعْل قبل الاسْتِفْهَام قد يَقع بعده الْمُبْتَدَأ وَاخْبَر، كَقَوْلِك: أَزِيد قَائِم؟ فَكَمَا وَإِنَّا الاِسْتِفْهَام قد يَقع بعده الْمُبْتَدَأ وَاخْبَر، كَقَوْلِك: أَزِيد قَائِم؟ فَكَمَا وَإِنَّا الاِسْتِفْهَام قد يَقع بعده الْمُبْتَدَأ وَاخْبَر، كَقَوْلِك: أَزِيد قَائِم؟ فَكَمَا وَإِنَّا الاِسْتِه بعد حرف

الاسْتِفْهَام، وَإِن كَانَ خبر المبتدا اسمًا، فَكَذَلِك يجوز الرَّفْع فِي الاِسْم، وَإِن كَانَ خبر المبتدا فعلا، إِذْ الْفِعْل المشتغل بالضمير لَا تسلط لَهُ على المبتدا، فَجرى مجْرى الاِسْم، فَلَهَذَا جَازَ، فاعرفه. وَكَذَلِكَ إِذا أدخلت عَلَيْهِ (38 / ب) حرف النَّفْي، كَقَوْلِك: مَا زيد ضَربته عمرا كَلمته، وَإِثَّا اختير النصب، لِأَن النَّفْي لما كَانَ غير وَاجِب ضارع الاِسْتِفْهَام، فاختير فِيهِ النصب، كَمَا يَخْتَار فِي الاِسْتِفْهَام، وَالرَّفْع أحسن فِي الاِسْتِفْهَام، لِأَن النَّفْي تَقْدِيره أَن يدْخل على الْمُوجب، كَأَنَّك أدخلت (مَا) على قَوْلك: زيد ضربته، فَلَمَّا دخل النَّفْي على شَيْء قد اسْتقر فِيهِ الرِّفْع، كَانَ بَقَاؤُهُ على مَا كَانَ عَلَيْهِ حسنا.

فَإِن قيل: فَهَلا كَانَ الرِّفْعِ الْمُخْتَارِ لأجل هَذِهِ الْعلَّة؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا ذكرنا أَن النَّفْي يدْخل على لفظ الْإِيجَابِ على طَرِيق التَّقْدِير، وَلَيْسَ ذَلِك بِوَاجِب، أَلا ترى أَنَّك تقول: مَا جَاءَنِي أحد، وَلَو قدرت الْكَلَام مُوجبا لم يجز، فَبَان أَن النَّفْي قَائِم بِنَفسِهِ، وَرُبَمَا دخل على الْكَلَام الْمُوجب، فَإِذا كَانَ كَذَلِك يدْخل النَّفْي بَطل الْإِيجَاب، وَصَارَ الحكم للنَّفْي، وَحصل مضارعا للاستفهام، واختير النصب بِحُصُول مضارعته للاستفهام في اللَّفْظ، وَحسن الرَّفْع لما ذَكرْناهُ من التَّقْدِير. وَاعْلَم أَنَّك إِذا جِئْت فِيهِ بِالْأَمر وَالنَّهْي والجازاة، فالرفع فِيهَا بعيد، كَقَوْلِك: زيد اضربه وَزيد لا تضربه، وَإِن زيد تكرمه يأتك، وَالنَّصب هُوَ الْمُخْتَار، وَالرَّفْع قبح، وَإِنَّمَا قبح الرّفْع، لِأَنْفَ أَشْيَاء وَان زيد تكون إلَّا بِالْفِعْل، فبعدت من الرّفْع، وَإِنَّمَا جَازَ الرّفْع، لِأَنَّك بدأت ب (زيد) وشغلت لا تكون إلَّا بِالْفِعْل، فبعدت من الرّفْع، وَإِنَّمَا جَازَ الرّفْع، لِأَنَّك بدأت ب (زيد) وشغلت

*(313/1)* 

(313/1)

الْفِعْل عَنهُ بضميره، فَامْتنعَ من الْعَمَل فِي (زيد) فَشبه بِقَوْلِك: زيد ضَربته، إِذْ كَانَ الرّفْع لَا يُغير الْمَعْنى، واستخف إِذْ كَانَ فِيهِ إِسْقَاط تَقْدِير فعل مُضْمر، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَجوز فِي الْأَمر وَالنَّهْي.

فَإِن قَالَ قَائِل: من شَرط خبر المبتدإ أَنه يجوز فِيهِ الصدْق وَالْكذب، وَالْأَمر وَالنَّهْي لَا يجوز أَن يكون فيهمَا، فكيف جَازَ أَن يقعا خَبرا للمبتدإ؟

قيل: جَازَ ذَلِك بِحَمْل الْكَلَام على مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَن الأَصْل: اضْرِب زيدا، فَإِذا قدمت (زيدا) مَرْفُوعا، وشغلت الْكَلَام بضميره، فَمَعْنَى الْكَلَام بَاقٍ، وَإِنَّمَا رفع بشبه لَفظه بالمبتدا وَاكْبَر، فَلَمَّا وجدنا مساغ جَوَاز رَفعه، لِأَن فِيهِ تَقْدِير إِسْقَاط تَقْدِير الْفِعْل الْمُضمر، جَوَّزنا رَفعه، وَحمل في الحكم على مَعْنَاهُ، وَأَما إذا رفعت الإسْم بعد حرف

الجُزَاء، فَلَا يجوز أَن ترفعه بِالِابْتِدَاءِ، لِأَن حُرُوف الشَّرْط أَلْفَاظ تَقْتَضِي الْفِعْل، فَلَا يجوز أَن ترفعه بِالِابْتِدَاءِ، لم يجز جزم الْفِعْل بعده، لفصلها أَن يَخْلُو مِنْهُ، وَمَعَ ذَلِك فَلَو رفعت الاسم بِالابْتِدَاءِ، لم يجز جزم الْفِعْل بعده، لفصلها بَين حرف الشَّرْط وَمَا قد عمل فِيهِ الاسْم، لِأَن الجُّازِم مَعَ الجُزوم، كالجار مَعَ الْمَجْرُور، وأضعف حَالا، فَلهَذَا جَاءَ فِي الجُزَاء الْأَمر وَالنَّهْي، وَإِن اشْتَرَكَا فِي قبح الرّفْع فيهمَا فَإِن قَالَ قَائِل: فَبِأَي شَيْء يرفع الاسْم بعد حرف الجُزَاء، وقد شغلت الْفِعْل بضميره، وَهُوَ مفعول فِي الْمَعْنى؟

قيل لَهُ: يرفع على إِضْمَار فعل مَا لَم يسم فَاعله، كَأَنَّك قلت: إِن يكرم زيد تكرمه يأتك، وَإِثَّا جَازَ ذَلِك لِأَن الْفِعْل إِذا لَم يسم فَاعله لَا يتَغَيَّر معنى، وَلَو سميت فَاعِلا لَم يكن ينْقض عمله، فجريا مجْرى وَاحِدًا، فَوَجَبَ إِضْمَار فعل مَا لَم يسم فَاعله، ليصح رفع (زيد).

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ (39 / أ) إِذا رفعت (زيدا) بِالْفِعْلِ الْمُضمر فقد جزمت الْفِعْل الطَّهِر ب (إِن) ، وَقد فصلت بَينهمَا، فَكيف جَازَ ذَلِك وَقد امْتنعت مِنْهُ، إِذْ لَم يظْهر الْفِعْل؟

(314/1)

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (إِن) عملت فِي الْفِعْلِ الْمُضمر، وَالْفِعْلِ الظَّاهِرِ تَبْيِين لَهُ وتوكيد، والفصل بَين التوكيد والمؤكد، وَالْبَيَان والمبين، بِشَيْء يتَعَلَّق بِالْأُولِ جَائِز، فَلهَذَا حسن جزم الثَّانِي إِذا أضمرت الْفِعْل.

وَاعْلَم أَن حَكَم (هلا، وَأَلا، وَلَوْلَا، ولوما) فِي اخْتِيَار النصب بَينهَا كَحَكَم حُرُوف الجُزَاء، كَقَوْلِك: هلا زيدا ضَربته، فَإِن رفعت فعلى إِضْمَار فعل مَا لم يسم فَاعله، وَلَا يجوز رَفعه بِالِابْتِدَاءِ، لِأَنَّهَا حُرُوف تَقْتَضِي الْفِعْل، إِذْ كَانَ فِيهَا معنى الْأَمر والتحضيض، فجرت مجْرى الجُزَاء.

وَاعْلَم أَن الْفِعْل إِذا كَانَ لَا يصل إِلَّا بِحرف جر لَم يضمر، وَلَكِن يضمر فعل فِي مَعْنَاهُ، لِأَن حرف الْجُرِّ لَا يجوز إضماره، وحرف الْجُرِّ مَعَ الْمَجْرُور كالشيء الْوَاحِد، وَعمل حُرُوف الْجُرِّم، فَكَمَا لَا يجوز إضْمَار الْجُازِم، فَكَذَلِك لَا يجوز إضْمَار الْجُازِم، فَكَذَلِك لَا يجوز إضْمَار الْجُار، وَعلة ذَلِك أَجِمع أَهَا عوامل ضِعَاف، إِذْ كَانَت حروفا، وَإِثْنَا يحذف الْعَامِل لَقُوته، كَالفعل لَجُواز عمله مقدما ومؤخرا، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْخُرُوف لَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا، وَهِي جوامد فِي أَنْفسهَا، لَم يجز إضمارها، إِذْ كَانَ عَملهَا مؤخرة أَضْعَف من عَملها فِيمَا

قبلهًا، فاعرفه

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد أجزتم إضْمَار (رب) في قَوْله:

وبلدة لَيْسَ بَهَا أنيس؟

قيل لَهُ: إِنَّا جَازَ ذَلِك لِأَن الْوَاو صَارَت عوضا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جوزتم إِضْمَار (من) بِاتِّفَاق النَّحْوِيين فِي قَوْلهم:

(315/1)

بكم دِرْهَم اشْتريت ثَوْبك؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا جَازَ إِضْمَار (من) هُنَا لدُخُول الْبَاء فِي (كم) ، لأَنْهُم استثقلوا إحاطة حرفين خافضين باسم، وَالْمعْنَى لَا يشكل، وَقَوي (من) فِي هَذَا الْكَلَام، فَكَانَ قُوَّة مَعْنَاهَا فِي قَوْلهم: بكم درهما، عوضا مِنْهَا.

*(316/1)* 

(21 - بَابِ حَتَّى)

إِن قَالَ قَائِل: مَا الأَصْل فِي (حَتَّى) ، أَن تكون عاطفة أم جَارة؟

قيل لَهُ: الأَصْل فِيهَا أَن تَكُون جَارة، ودخولها فِي بَابِ الْعَطفَ حملاً على الْوَاو، وَالدَّلِيل على أَن أَصْلهَا الجُرِّ أَنَّهَا إِذا جعلت عاطفة لم تخرج من معنى الْغَايَة، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي الْقَوْم حَتَّى زيد، ومررت بالقوم حَتَّى زيد، ف (زيد) بعض الْقَوْم، وَإِذا وفعت أَيْضا على الْعَطف، فَهُوَ بعض الْقَوْم، وَلَو كَانَ أَصْلهَا الْعَطف لوَجَبَ أَن يكون مَا بعُدهَا من غير جنس مَا قبلهَا، إِذا كَانَت حُرُوف الْعَطف هَكَذَا حكمهَا، نَعُو قَوْلك،: جَاءَنِي زيد وَعَمْرو، وَلَا يجوز جَاءَنِي زيد حَتَّى عَمْرو، وَكَذَلِكَ لا يجوز الْخَفْض على الْغَايَة، فَهَذَا دَلِيل على أَنَّا أصل الْغَايَة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن أشبهت الْوَاو؟

قيل: لِأَن أصل الْغَايَة أَن تدخل مَا بعْدهَا فِي حكم مَا قبلهَا، أَلا ترى أَن قَوْلك: ضربت الْقَوْم حَتَّى زيد، مَعْنَاهُ: أَن الضَّرْب وَقع على زيد، كَمَا أَنَّك لَو قلت: ضربت الْقَوْم وزيدا، لَكَانَ (زيد) مَضْرُوبا، فَلَمَّا اشْتَرَكا فِي الْمَعْنى حملت (حَتَّى) على الْوَاو.

*(317/1)* 

وَذَلِكَ إِذا قلت: ضربت الْقَوْم، فَلَا بُد أَن يكون الْقَوْم عِنْد الْمُخَاطِب (39 / ب) مخصوصين معروفين، وَفِيهِمْ دينيء ورفيع، فَإِذا قلت: ضربت الْقَوْم حَتَّى زيد، فَلَا بُد أَن يكون زيد إمَّا أرفعهم أو دونهم، ليدل بِذكرهِ أن الضَّرْب قد انْتهى إِلَى الرفعاء أو إِلَى الخبثاء، وَلَو لم يكن (زيد) بِهَذِهِ الصّفة، لم يكن لذكره إيَّاه فَائِدَة، إِذْ كَانَ قَوْلك: ضربت الْقَوْم، يشْتَمل على (زيد) ، فَلَمَّا كَانَ لَا بُد من ذكر (زيد) على الْوَجْه الَّذِي ذكرْناهُ، وَجِبِ أَن يكون بَعْضًا مِمَّا قبله، ليدل على هَذَا الْمَعْني، ولهذه الْعلَّة لَا يجوز أَن تَقول: ضربت الرِّجَال حَتَّى النِّسَاء، لِأَن النِّسَاء لَيْسَ من نوع الرِّجَال، وَلَا يتَوَهَّم دخولهن مَعَ الرِّجَال، فَلهَذَا لم يجز، وَإذا قلت: ضربت الْقَوْم حَتَّى زيدا ضَربته، فَذكرت بعد (حَتَّى) اسمًا وفعلا من جنس الْفِعْل الْمُتَقَدّم، وَكَانَ ناصبا لضمير الإسم، فلك فِيهِ ثَلاثَة أوجه: الْخَفْض على الْغَايَة، وَإِذا خفضت الإسم صَار الْفِعْل الَّذِي بعد الاسم مؤكدا للْفِعْل الْمُتَقَدَّم، وَلَا مَوضِع لَهُ، وَإِن نصبته أضمرت فعلا ينصبه، وَصَارَ الْفِعْل الظَّاهِر تَفْسِيرا للْفِعْلِ الْمُضمر، وَلَا مَوضِع لَهما من الْإعْرَاب، لِأَن الْفِعْلِ الْمُضمر مَعْطُوف على الْمُبْتَدَأَ بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلِ الْمُبْتَدَأُ بِهِ لَا مَوضِع لَهُ من الْإعْرَاب، فَكَذَلِك حكم مَا عطف عَلَيْهِ، والمفسر لَهُ يَجْرِي مَجْرَاه، فَإِذا رفعت الاسْم صَار مُبْتَدأ، وَالْفِعْل الَّذِي بعده في مَوضِع خَبره، وعَلَى هَذَا الْوَجْه يصير مَوضِع الْفِعْل رفعا، لِأَنَّهُ في مَوضِع خبر الْمُبْتَدَأ. وَأَمَا إِذَا كَانَ بِعِد (حَتَّى) اسمان فَلَا يجوز الرَّفْع على الابْتِدَاء وَالْخَبَر، وَذَلِكَ أَن حرف الجُرّ لَا يجوز أَن يَخْفض أَكثر من اسْم وَاحِد إلَّا على طَريق الإشْتراك

*(318/1)* 

والنعت، فَلَو خفضت الإسْم الأول فِي قَوْلك: ضربت الْقَوْم حَتَّى زيد غَضْبَان، بَقِي (غَضْبَان) بِلَا شَيْء يخفضه وَلَا يرفعهُ وَلَا ينصبه، وَهَذَا يَسْتَحِيل أَن يكون مُفْرد مُعرب بِغَيْر شَيْء يعربه، فَلهَذَا بَطل الجُرِّ، وَصَارَ (حَتَّى) هَا هُنَا بِمَنْزِلَة الْوَاو. وَأَما بَيت الفرزدق: (فواعجبا حَتَّى كُلَيْب تسبني ... كَأَن أَبَاهَا نهشل أَو مجاشع)

فَلُو ذَكُرنَا قبل (حَتَّى) لفظ السب، كَقَوْلِك: يَا عجبا يسبني النَّاس حَتَّى كُلَيْب تسبني، لِخَاز فِي (كُلَيْب) الرِّفْع والجر، فالرفع على الِابْتِدَاء وَالْحُبَر، والجر على الْعَايَة، وَيكون (تسبني) توكيدا للسب الْمُتَقَدِّم، وَإِذا رفعت فعلى الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، إِلَّا أَن الْبَيْت لما لم ينذكر فِي أُوله السب، لم يجز أَن تَخْفض (كليبا) ، لِأَنَّهُ يبْقى مُعَلَّقا بِغَيْر شَيْء، فَلهَذَا لم يجز عندنا إِلَّا الرَّفْع، وَقد أَجَاز الْفَض فِيهِ أهل الْكُوفَة وحملوا الْكَلام على الْمَعْنى، والأجود قَوْلنَا، لِأَن اللَّفْظ لَهُ حكم، وَلَيْسَ كل مَا جَازَ على الْمَعْنى يجوز على الْعَطف، فاعرفه.

(319/1)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - (22 - بَابِ مَا تنصبه الْعَرَبِ وترفعه)

إِن قَالَ قَائِل: بِأَيّ شَيْء تنصب (وَرَاءَك) فِي قَوْلك: (وَرَاءَك أُوسع لَك) ؟ الْمَعْنى الْمُقدر هُوَ: تَأْخّر وَرَاءَك.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم حسن النصب فِي قَوْلك: مَا صنعت وأباك؟

قيل لَهُ: لِأَن ضمير الْمَرْفُوع لَا يحسن الْعَطف عَلَيْهِ إِلَّا أَن يُؤَكد، فَعدل بِهِ إِلَى النصب، لقبح الْعَطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع، فَإِن أكدت الضَّمِير، قلت: مَا صنعت

أَنْت وَأَبُوك، حسن الرَّفْع، وَالنَّصب (40 / أ) جَائِز، فاعرفه.

وَاعْلَمَ أَنه لَيْسَ كَل فعل يحسن فِيهِ هَذَا، لَو قلت: قُمْت وعمرا، لم يحسن، وَيجوز مَعَ ذَلِك، وَالْأَحْسَن أَن يسْتَعْمل هَذَا الْبَاب فِي كَل فعل بِمَعْنى (مَعَ) ، أَلا ترى أَن قَوْلك: مَا صنعت، يَقْتَضِي مصنوعا مَعَه، فَلهَذَا مَا صنعت، يَقْتَضِي مصنوعا مَعَه، فَلهَذَا حسن تَقْدِير (مَعَ) في هَذِه الْأَفْعَال.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن جَازَ أَن تنوب الْوَاو عَن معنى (مَعَ) ؟

قيل لَهُ: لِأَن (مَعَ) تَقْتَضِي مُشَارِكَة مَا بعْدهَا مَعَ مَا قبلهَا، كَقَوْلِك: جَاءَنِي زيد مَعَ عَمْرو، فعمرو قد شَارك زيدا فِي الْمَجِيء، كَمَا شَارِكهُ لَو قلت: جَاءَنِي زيد وَعَمْرو، فَلهَذَا قَامَت مَقَامه.

وَاعْلَم أَن المَفعولات الَّتِي ذَكرنَاهَا إِنَّا نسبت إِلَى مَا ذَكرْنَاهُ من أجل الْمَعْنى، فَسُمي الْمصدر مَفْعُولا مُطلقًا، لِأَن الْعَامِل أحدثه. وَسمي (زيد) وَمَا جرى مجْرَاه من المفعولات مَفْعُولا بِهِ، لِأَن الْفَاعِل لَم يفعل زيدا، وَإِنَّا هِيَ أَفعَال تَحل بزيد،

فلأجل تقديرنا أَن الْفَاعِل حل بِهِ، سمي مَفْعُولا بِهِ، وَكَذَلِكَ سمي الظّرْف مَفْعُولا فِيهِ، لِأَن معنى الْفِعْل أَنه حل فِيهِ.

وَكَذَلِكَ الْحَالِ إِذَا كَانَ معنى قَوْلْنَا: أَقمت ضَاحِكا، أَي: إقامتي فِي هَذِه الْحَال. وَكَذَلِكَ قَوْلْنَا: جَنْتُك مَخَافَة الشَّرِّ، فَسُمى أَيْضا من أَجله، لِأَن اللَّام مقدرة.

*(321/1)* 

(23 - بَابِ وَهُوَ مَا كَانَ مِنِ الْأَفْعَالِ يَتَعَدَّى بِحرف جر)

اعْلَم أَن الأَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ أَن يتَعَدَّى الْفِعْلِ بِحرف الجُرِّ، وَإِنَّا حذف حرف الجُرِّ اسْتِخْفَافًا، وَلَا يُقَاسِ عَلَيْهِ، وَأَكْثر مَا يحذف مِنْهُ حرف الجُرِّ إِذَا كَانَ فِي الْفِعْل دَلِيل عَلَيْهِ، أَلا ترى أَن قَوْلك: اخْتَرْت الرِّجَال زيدا، أَن لفظ الإخْتِيَار يَقْتَضِي تبعيضا، فَلهَذَا جَازَ حذف (من) لدلالة الْفِعْل عَلَيْهَا، وَمِنْه مَا يحذف اسْتِخْفَافًا لكثرته فِي كَلامهم، كَقَوْلِهِم: نصحت زيدا، وسميتك زيدا، وكنيتك أَبَا عبد الله، لِأَن هَذِه الْأَشْيَاء قد كثرت في كَلامهم فاستخفوها، فحذفوا حرف الجُرِّ.

وَكلتك ووعدتك، حذفوا حرف الجُرِّ، إِذْ لَا يشكل مَعْنَاهُمَا. فَأَما الْبَاء فِي قَوْلك: لست بمنطلق، فَلَيْسَتْ مَا تَقْتَضِيه مِنْهَا (لَيْسَ) اقْتِضَاء الْأَفْعَال لحرف الجُرِّ، إِذْ كَانَت (لَيْسَ) تعْمل فِي الْجُبَر، كعمل (كَانَ) فِي خَبرَهَا، وَإِنَّمَا تدخل فِي خبر (لَيْسَ) على طَرِيق التوكيد للنَّفْي، لما ذكرْناهُ فِي بَاب (مَا) ، فاعرفه، وقد تَحْتَمل أَن تَجْعَل من قَوْلك: من أحد، مفيدة، وَذَلِكَ أَن (أحدا) تسْتَعْمل بِمَعْنى الْعُمُوم، فَإِذا قلت: مَا جَاءَنِي أحد، جَازَ أَن يَتُوهَم إِيجَاب، و (أحدا) قد دخلت من جِهَة الْمَعْنى، وَصَارَ اللَّفْظ مُحْتَصًا لنفي الجُنْس

*(322/1)* 

إِن قَالَ قَائِل: لم خصت (مَا) من بَين سَائِر الْأَسْمَاء بالتعجب؟

قيل لَهُ: لإبَهامها، وَالشَّيْء إِذَا أَبِهم كَانَت النَّفس مشرفة إِلَيْهِ، وَالدَّلِيل على أَن (مَا) أَشد إبَهاما من (من وَأي) ، أَفَّا تقع على مَا لَا يعقل، وعَلى صفة من يعقل، و (من) تختَص بِمن يعقل، فَصَارَت (مَا) أَعم، وَمَعَ ذَلِك فَإِن (مَا) وَاقعَة على الشَّيْء الَّذِي يتعجب مِنْهُ، وَذَلِكَ أَن الشَّيْء لَيْسَ مِمَّا يعقل، فَلم يجز إِدْ خَال (من) هُنَا. وَأَما (أَي) فَهِيَ متضمنة للإضافة، وَالْإضَافَة توضحها، فَلذَلِك لَم تقع هَذَا الْموقع.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا استعملوا (الشَّيْء) إِذْ كَانَ أَبَهم الْأَشْيَاء؟

قيل لَهُ: إِن (الشَّيْء) رُبَمَا يَسْتَعْمَل للتقليل (40 / ب) ، وَلَو قلت: شَيْء أحسن زيدا، خَاز أَن يَعْتَقَد أَنَّك تقلل الْمَعْنى الَّذِي حسن زيدا، فتجنبوه لهَذَا الْوَجْه، وَأَيْضًا فَإِن الْعَالِب على قَوْلك: شَيْء حسن زيدا، أَنه إِخْبَار عَن معنى مُسْتَقَر، وَمَا تتعجب مِنْهُ يَنْبَغِي أَن يَسُرك فِي الْحُال، فَأَمَا مَا قد اسْتَقر وَعرف، فَلَا يجوز التَّعَجُّب مِنْهُ، فَلَهَذَا خَصت من بَين سَائِر الْأَسْمَاء بالتعجب.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خص فعل التَّعَجُّب بِأَن يكون مَنْقُولًا من الثَّانِي؟ قيل لَهُ: إِن النَّقْل لَا يكون إِلَّا بالأفعال الثلاثية، كَقَوْلِك: قَامَ زيد، ثمَّ تقول: أقمته، وَكَذَلِكَ تَقول: حسن زيد، فتخبر عَنهُ، ثمَّ تقول: أحسنته، إذا

*(323/1)* 

أردْت أَنَّك حسنته، نقلت هَذِه الْأَفْعَال إِلَى لفظ الرباعي، فَصَارَ: مَا أحسن زيدا، عِنْزِلَة: شَيْء أحسن هُوَ زيدا، فَصَارَ (زيد) مَفْعُولا يَجْعَل الْفِعْل لغيره. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم لَا يجوز فِي الْأَفْعَالِ الرِّبَاعِيّة فِي غير التَّعَجُّب؟

قيل لَهُ: فِي ذَلِك وُجُوه:

أَحدهَا: أَنه لَو جَازَ النَّقْل فِي الرباعي، لجَاز فِي الخماسي والسداسي، وَلَو جَازَ ذَلِك أَيْضا لصار السداسي سباعيا، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَال مَا هُوَ على سَبْعَة أحرف، فَلَمَّا كَانَ نقل الرباعي يُؤَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَن الْكَلَام، لم يجز.

وَوجه آخر: أَن الْأَفْعَالِ الْأُصُول تقع على ضَرْبَيْنِ: ثلاثي ورباعي، فَجَاز نقل الثلاثي ليحمل على الرباعي الله الله على الله الرباعي لم يكن لنا أصل يرد إليه، فَلَو نقل الرباعي لم يكن لنا أصل يرد إليه، فَلَهَذَا لم يجز.

وَوجه ثَالِث: وَهُوَ أَن الثلاثي أخف الْأَبْنِيَة، فلخفته جَازَ أَن تزاد عَلَيْهِ الْهمزَة للنَّقْل، وَمَا

زَاد على الثلاثي فَهُو ثقيل، فَلم تجز الزِّيَادَة فِيهِ. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خصت الهُمزَة من بَين سَائِر الْحُرُوف؟ قيل لَهُ: لِأَنَّهَا أقرب إِلَى حُرُوف الْمَدّ، إِذْ كَانَت من مخرج الْأَلف، وَالْأَلف لَا تكون الإبْتِدَاء بَهَا، وَكَانَت أولى من الهَّاء، لِأَنَّهَا قد كثر زيادتها فِي هَذَا الْموضع، نَحُو: أصفر وأحمر، وَمَا أشبه ذَلِك، فَلَمَّا كثر زيادتها أولا كَانَت

*(324/1)* 

أولى من سَائِر الْخُرُوف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن زعمتم أَن (أحسن) فِي التَّعَجُّب فعل، وَمَا تنكرون أَن يكون اسْما لوَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن التصغير يدْخلهُ، كَقَوْلِك: مَا أحيسن زيدا. وَالثَّانِي: أَنه يَصح الْأَسْمَاء، كَقَوْلِك: مَا أقوم زيدا، وَالْفِعْل معتل، فَيُقَال: أَقَامَ زيد عمرا، وَلَا يُقَال: أقوم زيد عمرا؟

قيل لَهُ: الدَّلِيل على أَنه فعل لُزُوم الْفَتْح لآخره، وَلَو كَانَ اسْما لوَجَبَ أَن يرفع إِذا كَانَ الْمُبْتَدَأ، أَلا ترى أَنَّك تَقول: زيد أحسن من عَمْرو، ترفع، وَإِن فتحتها قلت مَا أحسن زيدا، فتفتح، وَلَو كَانَ الَّذِي بعْدهَا اسْما لارتفع، فَلَمَّا لزمَه الْفَتْح دلَّ على أَنه فعل مَاض.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن دلّ عَلَيْهِ قَول الْفراء: إِثَمَا يفتح آخِره، ليفرق بَينه وَبَين الإسْتِفْهَام؟

قيل لَهُ: هَذَا لَا يَجُوز، وَذَلِكَ أَن للاستفهام معنى مباينا لِمَعْنى التَّعَجُّب، وَإِذا تباينت الْمعَانِي لَم يَجْز أَن يَجْعَل أَحدهما أصلا للْآخر، فَإِذا كَانَ قد فسد أَن يَجْعَل الاسْتِفْهَام الْمعَانِي لَم يَجْز أَن يَجْعَل أَحدهما أصلا للتعجب ثَبت مَا ذَكَرْنَاهُ. وَأَما احتجاجهم بِالتَّصْغِيرِ فساقط، وَذَلِكَ أَن فعل التَّعجُّب قد لزم طَريقة وَاحِدَة، فَجرى فِي اللَّفْظ عَبْرى الْأَسْمَاء، فأدخلوا عَلَيْهِ التصغير تَشْبِيها بِالاسْمِ، وَلَيْسَ يجب أَن يكون الشَّيْء إذا حمل على

*(325/1)* 

غَيره لشبه بَينهمَا (41 / أ) أَن يخرج من جنسه، إِلَّا أَن اسْم الْفَاعِل قد عمل عمل النَّع الله الله الله عَنرجه لَا أَن يكون اسْما، وَكَذَلِكَ فعل التَّعَجُّب – وَإِن صغر تَشْبِيها

بِالْإِسْمِ - فَلَا يجب أَن يكون اسْما.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن الْفِعْل يدل على مصدره، وَإِذَا زادوا يَاء التصغير أَرَادوا تحقير الْجُنْس الَّذِي وَقع فِيهِ التَّعَجُّب، وَهُوَ الْمصدر بِعَيْنِه، فَلم يُمكنهُم لعدم لفظ الْمصدر، فَأَنهُ شَبيه بِهِ ودال عَلَيْهِ، فَإِذا فأدخلوا التصغير على الْفِعْل، وهم يُرِيدُونَ بِهِ الْمصدر، لِأَنَّهُ شَبيه بِهِ ودال عَلَيْهِ، فَإِذا كَانَ التصغير دخل على الْفِعْل على طَرِيق الْعَارِية لَا على طَرِيق التَّحْقِيق، لم يكن تصغيره دلالة على أَنه اسْم، وأما تَصْحِيحه فَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ من تشبيهه بِالإسْم، إِذْ قد لزم طَرِيقَة وَاحِدَة، كَمَا يَصح الإسْم.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا أُوجِه تَصْحِيحِ الْإِسْمِ؟

قيل لَهُ: ليفصل بَينه وَبَين الْفِعْل، وَذَلِكَ أَن مَا كَانَ على (أفعل) - وَهُوَ صفة - لَا يَنْصَرف، فَإِذا لَم يَنْصَرف، لَم يدْخلهُ الْجُرِّ وَلَا التَّنْوِين، كَمَا أَن الْفِعْل لَا يدْخلهُ جر وَلَا تَنْوِين، فَلَو أعللنا الاسْم كَمَا يعل الْفِعْل لَم يَقع بَينهمَا فصل، فَجعل التَّصْحِيح فصلا بَينه وَبَين الْفِعْل، وَإِنَّا كَانَ الاسْم الصَّحِيح أولى من الْفِعْل، لِأَن الْفِعْل يتَصَرَّف فَتدخل الحركات على حُرُوف الْمَد فِي تصاريف الْفِعْل، وَذَلِكَ مستثقل، وَالاِسْم يلْزم طَريقَة وَاحِدة، وَالْحِدَة، وَالْحُرَكَة إِنَّا تدخل على حُرُوف الْمَد فِي الاسْم فِي مَوضِع وَاحِد، فَكَانَ أولى بالتصحيح من الْفِعْل لما ذَكَوْنَاهُ.

وَأَمَا (دَار، وَبَاب) فَإِنَّمَا أعلا لِأَن الْجُرّ والتنوين يدخلهما، فَيَقَع بَمما

*(326/1)* 

الْفَصْل بَين الاسْم وَالْفِعْل، فَلم يجب تصحيحهما، فحملا على الْفِعْل فِي الإعلال لِأَنَّهُ أَخف.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَامَ زِيد، فَ (مَا) الثَّانِيَة مَعَ الْفِعْلَ مصدر، وَزِيد: فَاعلَ الْقيام، وَلَا تَخْتَاج (مَا) إِلَى ضمير يرجع إِلَيْهَا عِنْد سِيبَوَيْهٍ، لِأَثْمًا بِمِنْزِلَة (أَن) فِي هَذَا الْمُوضِع، وَإِن كَانَت بِمِنْزِلَة (الَّذِي) لَم تَجز الْمَسْأَلَة، لِأَثَّا فِي صلتها ضمير يرجع إلَيْهَا، فَإِن أَردْت أَن تَجعلها بِمَنْزِلَة (الَّذِي) قبح، وَكَانَ لَفظه: مَا أحسن مَا قَامَ زِيد إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ تَقول: مَا أحسن مَا قَامَ زِيد إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ تَقول: مَا أحسن مَا كَانَ زِيد، إِذَا جعلت (كَانَ) بِمَنْزِلَة (وَقع) وَجعلت (مَا) وَالْفِعْل مصدرا، فَإِن نصبت زيدا ب (كَانَ) جَعلتها بِمَنْزِلَة (الَّذِي) ، وَجعلت فِي (كَانَ) ضميرا يرجع إِلَيْهَا، ونصبت زيدا على خبر (كَانَ) ( ... .) قبح أَن تَجْعَل (مَا) بِمَنْزِلَة (الَّذِي) يوهَ أَلْ يعقل، وَأحسن لَا يعقل، وَلَا يحسن في هَذَا الْموضع، لِأَن (مَا) إِثَمَا تقع على ذَات مَا لَا يعقل، وَأحسن لَا يعقل، وَلَا يحسن

أَن تقع على ذَات مَا يعقل، أَلا ترى أَنَّك إِذَا قلت: مَا كَانَ فِي الدَّارِ؟ لَكَانَ الجُواب: حَمَار أَو ثَوْر، وَلَا يجوز أَن يكون الجُواب: زيد

*(327/1)* 

وَلا عَمْرو، إِلَّا أَنه جَازَ مَا ذَكُرْنَاهُ، لِأَن الصّفة هُوَ الْمَوْصُوف، فَإِن قلت: مَا أَطْرِف مَا كَانَ زِيد، وَمَا أَعلم مَا كَانَ زِيد، كَانَ محالا، لِأَن (مَا) مَعَ الْفِعْل بِمَيْزِلَة الْمصدر، فيصير التَّقْدِير: مَا أَطْرِف كُون زِيد، وَمَا أَعلم كُون زِيد، والكون لا يُوصف بالظرف وَالْعلم. فَإِن نصبت (زيدا) على أَن تَجْعَل (مَا) بِمَنْزِلَة (الَّذِي) جَازَ ذَلِك، فاعرفه. وَاعْلَم أَن الأَلُوان والحلق إِنَّا لَم يشتق مِنْهُمَا فعل للتعجب لوَجْهَيْنِ: وَاعْلَم أَن الأَلُوان والحلق إِنَّا لَم يشتى مِنْهُمَا فعل للتعجب لوَجْهَيْنِ: أَصله فِي الإسْتِعْمَال (اعور) ، وَكَذَلِكَ (حول) (41 / ب) أَصله (احول) . وَمَا زَل على الثلاثي من الأَلْفَعَال فِي بَاب الإسْتِعْمَال لَم يجب أَن يبنى مِنْهَا فعل وَمَا زَاد على الثلاثي من الأَلْفَعَال فِي بَاب الإسْتِعْمَال لَم يجب أَن يبنى مِنْهَا فعل عَلْيُهِ هُوَة التَّعَدِّي، وَإِسْقَاط الرَّوَائِد مِنْهُ حَتَّى يرجع إِلَى ثَلَاثَة أحرف، ثمَّ تدخل وَلا مِمْ وَاللهُ مَا زَاد على ثَلَاثَة أحرف من الأَلْوان، وَإِن كَانَ زيدا، إلَّا أَن تكون الزَّوَائِد لَو حذفت لم يخل بِمَعْنى، فقولك: مَا أفقر زيدا، وَإِن كَانَ الْمُسْتَعْمل: افْتقر زيد، لِأَنَّك رددت (افْتقر) إِلَى (أفقر) ، فَكَانَ اللَّفْظ لَا يُغير من معنى الْكَلِمَة، فَلهَذَا جَازَ، وَكَذَلِكَ تَطول: مَا أَعْلَى أَنْ المُاهْ للارهم، وأولاه

(328/1)

بالجميل، لِأَنَّك رددت (أولى وَأَعْطى) إِلَى أَصلهمَا، ثمَّ نقلتهما بِاهْمْزَةِ، فأصلهما وَاحِد، فَلهَذَا جَازَ نقل (أَعْطى وَأُولى).

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن زعمتم أَن الأَصْل فِي (عور) : اعور، وَمَا تنكرون أَن أَصله (عور) لا (اعور) ؟

قيل: الدَّلِيل على مَا ذَكَرْنَاهُ من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَنه قد اطرد فِي هَذِه الألوان والخلق أَن يَجِيء على (افْعَل) ، كَقَوْلِك: اصفر واخصر، وَلا يَجِيء على (فعل) نَحوا، فَدلَّ امْتناع فعل التَّعَجُّب من جَمِيعهَا أَنه مَرْفُوع فِي

الاستعْمَال، فَإِن الأَصْل في الاستعْمَال الْفِعْل المطرد في جَمِيع الْبَاب.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن (أفعل) أثقل من (فعل) ، وَمن كَلَامُهِم جَوَاز التَّخْفِيف من الثقيل، أَعنِي أَهُم ينتقلون من الثقيل إِلَى الخُفِيف، وَإِنَّا نقل (عور) من (اعور) ، و (حول) من (احول) ، وَلَيْسَ من كَلَامِهِم أَن ينقلوا الْخَفِيف إِلَى الثقيل، إِذَا اتفقا فِي الْمَعْنى، اعني الْفِيف والثقيل، لِأَن نقل الْخَفِيف يُوجب تكلفا لَا فَائِدَة فِيهِ، إِذَا كَانَا فِي هَذَا الْموضع قد اتفقا فِي الْمَعْنى، وَمثل هَذَا لَا يَقع من حَكِيم، فَدلَّ استعمالهم (عور واعور) بِمَعْنى وَاحِد، أَن (عور) مخفف من (اعور) ، وَيجوز أَن يعتل فِي امْتنَاع اشتقاق الْفِعْل من الألوان والخلق بِمَا يَحْكى عَن الْخَلِيل، وَهَذِه الْأَشْيَاء لما كَانَت مُسْتَقِرَّة فِي الشَّخْص وَلَا تكاد تَتَغَيَّر، جرت مجْرى ( ... .) الثَّلاثَة الَّتِي لَا يعْنى للْفِعْل فِيهَا ك (الْيَد وَالرجل) ، فَكَاد تَتَغَيَّر، جرت مجْرى ( ... .) الثَّلاثَة الَّتِي لَا يعْنى للْفِعْل فِيهَا ك (الْيَد وَالرجل) ،

*(329/1)* 

إِذْ كَانَا اسْمَيْنِ لَيْسَ بجاريين على فعل، فَكَذَلِك لَا يجوز فِي الألوان والخلق اشتقاق فعل التَّعَجُّب حملا على (الْيَد وَالرجل).

وَاعْلَم أَنَّك إِذَا قَلْت: أحسن بزيد، وأظرف بِعَمْرو، فالباء يجوز أَن يكون موضعها رفعا ونصبا، وَالْأَظْهَر أَن يكون مَوضِع الْبَاء وَمَا بعْدهَا رفعا، لِأَن (أحسن) فعل، وَلَا بُد للْفِعْل من فَاعل، وَوَجَب أَن تكون الْبَاء مَعَ الاِسْم فِي مَوضِع الْفَاعِل، فَهَذَا هُوَ الظَّاهِر. لَلْفِعْل من فَاعل، وَوَجَب أَن تكون الْبَاء مَعَ الإسْم فِي مَوضِع الْفَاعِل، فَهَوَ الظَّاهِر. وَأَما من جوز أَن يكون موضعها رفعا ونصبا، فَإِنَّهُ يَقُول: فِي الْفِعْل الْفَاعِل، وَهُو (أحسن) ، كَمَا أضمر فِيهِ، إِذَا كَانَ بعد (مَا) فَاعل قدر الثَّانِي مضمرا، صَار حرف الجُرِّ مَعَ مَا تعلق بِهِ فِي مَوضِع الْمَفْعُول، وَهَذَا القَوْل ضَعِيف، وَإِثَمَا ضعف وَفَارق: مَا أحسن زيدا، وَإِثَمَا جَازَ الْإِضْمَار فِي: مَا أحسن، لتقدم (مَا) عَلَيْهِ، وَمَا: اسْم مُبْتَدأ، وَأحسن: فِي مَوضِع جَره، فَلَم يكن بُد من تَقْدِير ضمير يرجع إِلَى الْمُبْتَدَأ.

وَأَمَا قَوْلُه: أحسن بزيد، فَلم يَتَقَدَّم قبله مَا يدل على الْإِضْمَار (42 / أ) ، فَإِذَا أَمكننا أَن نحمل الْكَلَام على ظَاهره، كَانَ ذَلِك أُولى من التَّأُويِل الْبعيد.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا وَجه اسْتِعْمَال فعل التَّعَجُّب على لفظ الْأَمر، وَإِدْخَال الْبَاء مَعَه؟ قيل لَهُ: يجوز أَن يكون أَرَادوا بذلك الْمُبَالغَة فِي الْمَدْح، فأدخلوا الْبَاء لأَهُم قدروه بأَحْسَن: اثْبتْ بزيد، فَلَمَّا أَرَادوا هَذَا الْمَعْنى أدخلُوا الْبَاء، إِذْ كَانَ (اثْبتْ) يتَعَدَّى بِحرف الْحُرّ، ودخلة معنى: حسن جدا، لِأَن لفظ الْأَمر فِيهِ طرف من

الْمُبَالغَة، فَلَهَذَا أَجَازُوه. وَيَجُوزُ فِي إِدْخَالَ الْبَاء وَجَه آخر، وَهُوَ أَنْهُم أَرَادُوا أَن يفصلوا بَين لفظ الْأَمر الَّذِي هُوَ يُرَاد بِهِ التَّعَجُّبِ وَبَينه، إِذْ كَانَ أَمرا فِي الْحُقِيقَة.

وَاعْلَم أَن لفظ: أحسن بزيد، لَا يَتَغَيَّر لوَاحِد خاطبت أَو لاثْنَيْنِ أَو لَجُماعَة، أَو لمؤنث للفرد، كَقَوْلِك: يَا زيد أحسن بِعَمْرو، وَيَا هِنْد أحسن بِعَمْرو، وَإِثَمَا لَم يَخْتَلف لَفظه لِأَنَّك لست تأمره أَن يفعل شَيْئا، وَإِثَمَا هَذَا اللَّفْظ بِمَنْزِلَة قَوْلك: مَا أحسن عمرا، فَكَمَا أَن: مَا أحسن عمرا، لَا يتَغَيَّر، فَكَذَلِك مَا قَامَ مقامه.

وَاعْلَمْ أَن الْفَصْل بَين فعل التَّعَجُّب وَمَا عمل فِيهِ لَا يجوز، هَكَذَا ذكر سِيبَويْهِ، وَقد أَجَاز بَعضهم الْفَصْل بَينهمَا بالظروف وحروف الجُرِّ. فَأَما امْتنَاع الْفَصْل فَلِأَن (احسن) قد لزم طَريقَة وَاحِدَة، فقد شابه من هَذَا الْوَجْه الْحُرُوف فِي الْعَمَل، وَكَانَ الْمَنْصُوب بعده وَإِن كَانَ معرفَة - يشبه التَّمْييز، وَإِن كَانَ لَيْسَ بتمييز فِي الْحُقِيقَة، وَوجه شبهه بالتمييز أَنَّك إِذا قلت: مَا أحسن، فقد أبهمت، فَإِذا ذكرت زيدا أو عمرا، بيّنت من اللّذِي قصد بالإخبار عَنه بِهَذَا الْمَعْنى، وَإِن لَم تَجْعَل نَصبه على هَذَا الْمَعْنى، لِأَن فعله مقول عَنهُ، فَجرى مجْرى الْمَفْعُول الَّذِي يتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْل، وَخرج من حكم التَّمْييز، وَهُوَ مَعَ ذَلِك: يَجْري مُرى الْمَثْل،

*(331/1)* 

,

لَا يُفَارِقهُ لَفظه فِي الْمُذكر والمؤنث والتثنية وَالجُمع، والأمثال حَقّهَا أَلَا تغير عَمَّا سَمِعت، فَلَمَّا اجْتمع فِي فعل التَّعَجُّب هَذِه الجُهَات الَّتِي ذكرناها منع الْفَصْل بَينه وَبَين مَفْعُوله، إذْ كَانَت الْأَشْيَاء حَقّهَا أَلا يفصل بَينها وَبَين مَا تعْمل فِيهِ.

فَأَمَا مَن أَجَازِ الْفَصْل بَينه وَبَين معموله بالظرف وحروف الجُرِّ، فَقَالَ: إِن فعل التَّعَجُّب وَإِن لَم يتَصَرَّف، فَلَيْسَ يكون أَضْعَف من الحُّرُوف، لِأَنَّهُ لَم يخرج من الْفِعْل إِذْ لَم يَتَصَرَّف ، وَقد وجدنَا الحُّرُوف الناصبة يفصل بَينا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ بالظروف، فَكَانَ فعل التَّعَجُّب أولى بِجَوَازِ الْفَصْل، وَهَذَا لَا يدْخل على مَا ذَكَرْنَاهُ، لِأَن الجُتِمَاع الْأُمُور الَّتِي ذَكرنَاهَا مجموعها منع الْفِعْل، وَأَما إِذَا انْفَرد بعض أَوْصَافه، فَلَيْسَ يجب أَن يجْرِي حكمه مجْرى مَجْمُوع الْأَوْصَاف.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد قَالَت الْعَرَب: مَا أحسن بِالرجل أَن يفعل الجُمِيل، والتعجب وَمَا

عمل فِيهِ لحرف الجُرِّ؟

قيل لَهُ: لَا يلْزم، وَذَلِكَ إِن كَانَ أُوقع التَّعَجُّب، فَإِن وَقع بِمَا فَهِيَ وَمَا بعْدهَا مصدر، والمصدر الرجل الْمَخْصُوص، لِأَن معنى الْكَلَام: مَا أحسن فعل إِلَّا جميل بِالرجلِ، فالمدح والذم إِنَّمَا يقعان بأسماء الْأَفْعَال، فَصَارَ (بِالرجلِ) – وَإِن كَانَ عَنْصُوصًا – يرجع التَّعَجُّب إِلَيْهِ، فَلَم يَقع الْفَصْل، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنى هُوَ المتعجب مِنْهُ، فَأَما مَا كَانَ من حُرُوف الجُرّ والظروف الَّتِي لَا تَجْرِي هَذَا الجُرى فِيمَا تعلقت بِهِ، فَلَا يجوز الْفَصْل بَينهمَا لما ذَكَرْنَاهُ من الْفَصْل بَينهمَا.

وَاعْلَم أَنَّك إِذَا رججت فعل التَّعَجُّب إِلَى نَفسك قلت: مَا أحسنني، زِدْت

(332/1)

نونا قبل يَاء الْمُتَكَلّم، ليسلم الْفِعْل، وَأَنت بِالْخِيَارِ إِن شِئْت سكنت النُّون الأولى وأدغمتها في النُّون الثَّانِيَة، وَإِن شِئْت أظهرت النونين، وَهَذَا أَجود، لِأَن الْمَفْعُول مُنْفَصِل مِمَّا قبله، وَكَذَلِكَ إِذَا جمعت. فَأَما إِذَا رددت إِلَى نَفسك فِي حَال الاِسْتِفْهَام مُنْفَصِل مِمَّا قبله وَكَذَلِكَ إِذَا جمعت. فَأَما إِذَا رددت إِلَى نَفسك فِي حَال الاِسْتِفْهَام زِدْت يَاء مُحرِدة على النُّون وكسرتها، لِأَن يَاء الْمُتَكَلّم لَا يكون مَا قبلها إِلَّا مكسورا فَإِن ثنيت أو جمعت قلت: مَا أحسننا، فرجعة الفتحة إلى النُّون لزوَال الْيَاء، وَيجوز أَيْضا الْإِدْغَام، فَأَما إِذَا رددت الْفِعْل فِي النَّفْي إِلَى نَفسك، قلت: مَا أَحْسَنت، سكنت النُّون، لِحيء تَاء الْمُتَكَلّم، وقد بَينا ذَلِك فِيمَا مضى، فَإِن جمعت قلت: مَا أحسنا، بِالْإِدْغَام، لَا غير لِأَن النُّون فِي (أحسن) تسكن، وَلَا يجوز تحريكها، فَلَمَّا لقيتها النُّون الثَّانِيَة، وَهِي متحركة، التقى حرفان من جنس وَاحِد، وهما في تَقْدِير كلمة وَاحِدة، وَإِذَا كَانَ الْفِعْل متحركة، التقى حرفان من جنس وَاحِد، وهما في تَقْدِير كلمة وَاحِدة، وَإِذَا كَانَ الْفِعْل متحركة، التقى عرفان من جنس وَاحِد، وهما في تَقْدِير كلمة وَاحِدة، وَإِذَا كَانَ الْفِعْل متحركة، التقى عرفان من جنس وَاحِد، وهما في تَقْدِير كلمة وَاحِدة، وَإِذَا كَانَ الْفِعْل متحركة، التقىء الْوَاحِد فَلهَذَا، وَجب الْإِدْغَام.

*(333/1)* 

(25 - باب النداء)

إِن قَالَ قَائِل: مَا بَال الاِسْمِ الْمُفْرِد مَبْنِيا، والمضاف معربا، وَإِذ مثلت مَا انتصب عَلَيْهِ الْمُضَاف، كَانَ هُوَ الْمُفْرِد فِي ذَلِك سَوَاء، كَقَوْلِك: دَعَوْت زيدا، ودعوت عبد الله، فَإِذا جِئْت ب (يَا) اخْتلفَا؟

قيل: هَذَا الَّذِي ذكرت إِنَّا هُوَ عبارَة الْكَلِمَة، وَأَنت إِذَا قلت: يَا زِيد، فلست مُقبلا على مُخَاطب بِعَذَا الحَدِيث عَن زِيد، إِنَّا خطابك فِيهِ لِزِيد، وَإِذَا قلت: دَعُوْت زِيدا، فَأَنت مُخَاطب غير زيد بِهَذَا، وَلُو خاطبت بِهَذَا زيدا، لَقلت: دعوتك، وَلَم تقل: دَعُوْت زِيدا، وَالتأويل تَأْوِيل فعل، وَالْمعْنَى معنى خطاب، فَوَقع (زيد) بَين حالتين، بَين الْمخبر عَنهُ – وَهُوَ غَائِب، لِأَنَّهُ معرض عَنْك – وَبَين الْمُخَاطب، لِأَنَّك تُويدُ غَيره. فضارع المكنى، لِأَنَّك إِذَا خاطبت فَإِثَا تقول: أَنْت فعلت، وَإِيَّاك أردْت، وهما اسمان مبنيان، فَلَمَّا خُوطِبَ المنادى باسمه الَّذِي يَقع فِيهِ الحَدِيث عَنهُ عِنْد من يُخَاطب، صَار غير مُتَمَكن فِي هَذَا الْموضع، فَعدل عَن الْإِعْرَاب إِلَى الْبناء، لِأَنَّهُ وَقع موقع اسْم مَبْغيّ. فَإِن قَالَ قَالِ: مَا بَال هَذَا الْمُوْدِ كَانَ بِنَاؤُه على حَرَكَة؟

قيل لَهُ: لِأَن المنادى من قبل كَانَ مُسْتَحقًا للإعراب، وكل اسْم كَانَ معربا ثُمَّ أزيل عَنهُ الْإِعْرَاب لعِلَّة عرضت فِيهِ، وَجب أَن يبْنى على حَرَكَة، ليَكُون بَينه وَبَين غَيره من الْأَسْمَاء الَّتِي لم تقع قطّ معربة فرق، نَحْو: (من وَكم وَمَا) فَلهَذَا وَجب أَن يبْنى المنادى على حَرَكَة.

فَإِن قيل: فَلم صَار الضَّم أولى من سَائِر الحركات؟

*(334/1)* 

قيل لَهُ: لِأَن الْفَتْح مَبْنِيّ على أصل لَو بني عَلَيْهِ لَم يعلم أمعرب هَذَا أَم مَبْنِيّ، إِذْ كَانَ فِي الْأَسْمَاء مَا لَا ينْصَرف، فَلَو ناديته وفتحته لم يعلم أَنه مَنْصُوب على أصل مَا يسْتَحقّهُ الْمَادى أَو مَبْنِيّ، فَسقط الْفَتْح لما ذَكَرْنَاهُ، وَلَم يجز الْكسر، (43 / أ) لِأَن الْمُضَاف إِلَى الْمُتَكَلّم الِاخْتِيَار فِيهِ حذف الْيَاء والاجتزاء بالكسرة عَنْهَا، نَخُو: يَا غُلَام أقبل، فَلَو كسرت المنادى، لم يعلم أَنه مُفْرد أَو مُضَاف، فَسقط الْكسر أَيْضا، فَلم يبْق إِلَّا الضَّم، فَلهَذَا خص بالضَّمّ.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ النكرَة (و) الْمُضَاف مخاطبين كالمفرد، فَهَلا يبنيا لوقوعهما موقع المكنى، كَمَا يبنى الْمُفْرد؟

قيل لَهُ: الْفَصْل بَينهما من وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن الْمُفْرد وَقع بِنَفسِهِ موقع المكني، أَلا ترى أَنه يتعرف بِنَفسِهِ كَمَا يتعرف المكني، وَأَمَا الْمُضَاف فيتعرف بالمضاف إِلَيْهِ، فَلم يقم مقام المكني في جَمِيع أَحْكَامه، كَمَا رفع الْمُفْرد، وَأَمَا النكرَة فبعيدة الشّبَه بالمكني، فَلم يجز بناؤها.

وَالْوَجْه (الثَّانِي): أَنا لَو سلمنَا أَن الْمُضَاف والنكرة وقعا موقع المكني، كوقوع الْمُفْرد لم يلْزم بناؤهما، لِأَنَّهُ عرض فِي الْمُضَاف مَا يمُنع الْبناء، وَكَذَلِكَ مَا يقوم مقامه، وَأما النكرة فَنصبت للفصل بَينهَا وَبَين النكرَة الْمَقْصُود قصدهَا، فبنيت النكرَة الْمَحْضَة على أصل الْبناء، وبنيت النكرة الْمَقْصُود قصدهَا، إِذْ كَانَت هِيَ المخرجة

(335/1)

عَن بَاهِمَا، وَكَانَت أُولِي بالتغيير.

فَإِن قَالَ قَائِل: فقد وجدنا مُضَافا مَبْنِيا، كَقَوْلِه تَعَالَى: {من لدن حَكِيم عليم} ؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا ترد الْإِضَافَة الاِسْم إِلَى الْإعْرَاب، إِذَا لَم يكن الْمُضَاف مُسْتَحقًا للْبِنَاء فِي حَال الْإِضَافَة، وَهُوَ مُتَضَمَّن للإضافة كالمنادى، أَلا ترى أَنه لَا تلْزمهُ الْإِضَافَة فِي جَمِيع أَحْوَاله، وَأما (لدن) لَيْسَ لَهَا حَال تنفك بَهَا من الْإِضَافَة، فَلَمَّا كَانَ الْبناء يلْزمه فِي حَال إضافته، لم يجز إعرابه.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ إِذَا خاطبت إنْسَانا، فَقلت لَهُ: أَنْت تفعل، فقد يجوز أَن يشكل عَلَيْهِ خطابك لَهُ، إِذْ كَانَ هَذَا اللَّفْظ يصلح أَن يكون لَهُ وَلغيره، فَهَلا جعل المنادى كالمضمر، إِذْ كَانَ مُخَاطبا، وَإِن وَقع فِيهِ اللّبْسِ الَّذِي ذكرته؟

قيل: الْفَصْل بَينهمَا أَن المنادى معرض عَمَّن يُنَادِيه، وَلَيْسَ يعلم أَنه الْمَقْصُود إِلَّا بِنَفس اللَّفْظ فَقَط، وَاللَّفْظ لَا يدل عَلَيْهِ دون غَيره، فاحتجنا إلى ذكر اسمه.

وَأَمَا الْمُخَاطِب غير المنادى فثم إِشَارَة بيد أَو عين مَعَ اللَّفْظ، فَصَارَ هَذَا الْمَعْنى يضْطَر الْمُخَاطِب إِلَى الْعلم بِأَنَّهُ مَقْصُود بِالْخِطَابِ، فَلهَذَا استغني بالمضمرات عَن الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة.

وَاعْلَم أَن المنادى الْمعرفَة فِيهِ اخْتِلَاف، فَمن النَّحْوِيين من يَقُول: إِن تَعْرِيفه الَّذِي كَانَ فِيهِ قَبل النداء، وَأَما ابْن السراج فِيهِ تَعْرِيف آخر بالنداء، وَأَما ابْن السراج

*(336/1)* 

فَيَقُول: تَعْرِيفه بَاقٍ فِيهِ، والأجود القَوْل الأول، وَإِنَّمَا كَانَ أَجود لِأَن الِاسْم الْعلم تَعْرِيفه من جِهَة الْقَصْد، وَإِذا اجْتمع الْقَصْد إِلَى النداء تعرف المنادى، أَلا ترى أَن قَوْلك: يَا رَجل، معرفة بِالْقَصْدِ و (يَا) ، فَوَجَبَ إِذا نادينا زيدا وَمَا أشبهه أَن يبطل تَعْرِيفه من

جِهة النِّيَّة، وَيصير مَا حصل لَهُ من التَّعْرِيف و (يَا) ، إِذَا كَانَ هَذَا التَّأْوِيل مُحَنا فِي (زِيد) وَمَا أشبهه، فَحمل الشَّيْء على مَعْنَاهُ، وَمَا هُوَ حَاصِل لَهُ فِي الْحَال أولى. وَأما مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن السراج فَإِنَّهُ رأى أَن بعض الْأَسْمَاء لَا يَقع فِيهَا اشْتِرَاك، نَحْو: الفرزدق، (43 / ب) قَالَ: والتنكير إِنَّمَا هُوَ باشتراك الْأَسْمَاء، وَهَذِه شُبْهَة ضَعِيفَة، لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنع أَن يُسمى بالفرزدق أشخاص كَثِيرة، إِذْ كَانَت التَّسْمِية لَيست بمحظورة، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك، صَار حكم جَمِيع الْأَسْمَاء وَاحِدًا فِي جَوَاز الإشْتِرَاك فِيهَا، فَوَجَبَ أَن يكون كَانَ كَذَلِك، صَار حكم جَمِيع الْأَسْمَاء وَاحِدًا فِي جَوَاز الإشْتِرَاك فِيهَا، فَوَجَبَ أَن يكون الْأَمر على مَا ذكرنَا أولى، وَلَا يجوز وَجه آخر فِي إِيجَاب تنكير الْأَسْمَاء، أَن يُقال لما كَانَ الْمُضمر على لَا يختص بشخص دون شخص فِي حَال النداء، ثمَّ ذكرنَا أَن الْإِسْم الْعلم وَقع فِي الْمُضمر الَّذِي قَامَ مَقَامه.

وَاعْلَم أَن الْمُفْرد الْمعرفة إذا نَعته بمفرد معرفة، فلك في النَّعْت وَجْهَان: الرَّفْع وَالنَّصب، فَأَما الرَّفْع: فبالحمل على الْموضع. فَأَما الرَّفْع: فبالحمل على الْموضع. فَإِن قَالَ قَائِل: أما الحمل على الْموضع فَمُسلم، لِأَن الْموضع نصب، فَمن أَيْن

(337/1)

حمل النَّعْت على اللَّفْظ، وَهَذِه الْحُرَكَة لَيست بحركة إعْرَاب، فَإِذا جَازَ الْحُمل على اللَّفْظ، فَهَلا جَازَ أَيْضا النَّعْت على الفظ مَا لَا ينْصَرف، كَقَوْلِك: مَرَرْت بعثمان الظريف؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا جَازَ حَمَلِ النَّعْتِ على اللَّفْظ فِي المنادى، لِأَن الضَّم قد اطرد فِي كَل مُفْرد، فَصَارَ اطراده يُحْرِي مُجْرى عَامل أوجب لَهُ ذَلِك، فشبهت الضمة فِي المنادى بحركة الْفَاعِل، لما ذَكْرْنَاهُ من الاطراد، وَإِنَّمَا يَجب ذَلِك فِي عَامل الرِّفْع، وَإِنَّمَا قبح فِيمَا لَا يَنْصَرف فِي حَال الجُرِّ، فَلَيْسَ ذَلِك بمطرد فِي اسْم، فَصَارَت الفتحة عارضة، فَلم تبلغ من قوتما أَن تشبه بالحركة الَّتِي تجب من أجل عَامل، فَإِذا كَانَ كَذَلِك، فَإِن حَمل النَّعْت على حَرَكَة عارضة لما فيه عَامل وَاحِد، وَلم يجز حمل النَّعْت على حَرَكَة عارضة لما ذَكُرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ جَازَ أَن يكون النَّعْت معربا والمنعوت مَبْنِيا؟ قيل لَهُ: لِأَن المنعوت اسْتحق الْبناء لعِلَّة فِيهِ، وَهُوَ كُونه منادى، وَأَمَا النَّعْت فَلَيْسَ عَيل لَهُ: لِأَن المنعوت اسْتحق الْبناء، فَوَجَبَ أَن يكون معربا، رفعته أَو نصبته أَلا ترى أَن عَنادى، فَلم تعرض لَهُ عِلّة الْبناء، فَوَجَبَ أَن يكون معربا، رفعته أَو نصبته أَلا ترى أَن

مَا لَا ينْصَرِف ينعَت بالمنصرف، إِذا لم تعرض فِيهِ عِلَّة تمنع الصّرْف، فقد بَان لَك أَن المُنادى وَإِن كَانَ مَبْنيا فنعته مُعرب.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم لَا يجوز الرّفْع فِي نعت الْمُضَاف، حملا على لفظ المنادى، كَمَا يجوز الرّفْع فِيهِ إِذا كَانَ مُفردا؟

قيل لَهُ: لِأَن نعت الْمُفْرد كَانَ حَقه أَن يحمل على الْموضع، لِأَنَّهُ الأَصْل، وَإِنَّمَا تحمله على اللَّفْظ، لِاجْتِمَاع علتين: إِحْدَاهمَا: مَا ذَكَرْنَاهُ من اطراد الضَّم فِي كل مُفْرد، وَالثَّانِيَة: أَنه يجوز حذف الْمَوْصُوف وَإِقَامَة الصّفة مقَامه، فَلَمَّا كَانَت

(338/1)

الصّفة المفردة لَو حلت مَحل المنادى ضمت جَازَ فِيهَا الرّفْع، كَمَا يجوز فِيهَا الضَّم، وَأَمَا الصَّفة المضافة فَلَيْسَ لَهَا هَذَا الحكم، أَلا ترى أَهَّا لَو قَامَت مَقَام الْمَوْصُوف لم تكن إِلَّا المنصوبة، فَلم يكن لدُخُول الضَّم وَجه، فلزمت وَجها وَاحِدًا، وَهُوَ النصب.

فَأَما مَا لَزَمَه النصب إِذَا كَانَ منادى، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا طَرِيقَة وَاحِدَة، ونعته أَيْضا لَا يجوز فِيهِ إِلَّا وَجه وَاحِد، وَهُوَ النصب، كَقَوْلِك: يَا عبد الله الظريف، وَيَا رجلا صَالحا، وَيَا خيرا من زيد.

وَاعْلَمْ أَن حَكَم الْمَعْطُوف أَن يَجْرِي حَكَمه (44 / أ) على مَا يَسْتَحَقّهُ لَو وليه عَامل الْمَعْطُوف عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ شَرِيكا لَهُ، فَإِذَا عَطَفَت على المنادى فاعتبره في نفسك، فَإِن كَانَ مُفردا وَجب لَهُ الضَّم، وَكَانَ الْمَعْطُوف مثله أَيْضا مضموما، وَإِن كَانَ مُضَافا أَو نكرَة أَو مضارعا للمضاف نصب، كَقَوْلِك: يَا زيد، وَيَا عبد الله، وَيَا زيد ورجلا صَالحا، وَيَا زيد وَخيرا من عَمْرو، وَكَذَلِكَ لَو قدمت هَذِه الْأَسْمَاء الَّتِي تَسْتَحق النصب ثمَّ عطفت عَلَيْهَا بمفرد معرفة ضممته، إِذْ كَانَ حكم كل وَاحِد مِنْهُمَا كَأَنَّهُ منادى فِي نفسه، إِلَّا أَن يكون المنادى معرفة مُفْردة، فعطفت عَلَيْهَا باسم فِيهِ ألف وَلام، فَإِنَّهُ يجوز ذَلِك – فِيمَا فِيهِ الْأَلف وَاللَّم – الرّفْع وَالنّصب، كَقَوْلِك: يَا زيد والْحارث، وَإِن شِئْت نصبت فيهِ الْأَلف وَاللّام – الرّفْع وَالنّصب، كَقَوْلِك: يَا زيد والْحارث، وَإِن شِئْت نصبت (الْحَارث) ، وَقد قرىء بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا: {يَا جبال أُوبِي مَعَه وَالطير} . وَقَرأَ الْأَعْرَج

(339/1)

بِالرَّفْع، فَأَمَا الرَّفْع فعلى الْعَطف على اللَّفْظ، وَأَمَا النصب فبالعطف على الْموضع، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ لِأَن (يَا) لَا يَصِح أَن تدخل (على) مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، فَلَمَّا لَم يَجْز لِمَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام أَن يَلِيهِ حرف النداء، لم يكن لَهُ حكم يختص بِهِ كَمَا كَانَ ذَلِك لما ذَكَرْنَاهُ مِن الْأَسْمَاء المضافة والمفردة، فَلَمَّا لم يكن لَهُ حكم يختص بِهِ، وَكَانَ الاِسْم الَّذِي قبله لَهُ لفظ وَمعنى، حمل مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام على اللَّفْظ مرّة، إِذْ كَانَ اللَّفْظ قد يجْري لفظ الْمَرْفُوع، وَحمل مرّة على الْموضع إِذْ كَانَ نصبا، وَاعْلَم أَن الرّفْع عِنْد سِيبَويْهٍ وَمِن تَابِعهِما فَإِنَّهُم يختارون سِيبَويْهٍ وَمِن تَابِعهِما فَإِنَّهُم يختارون النصب، وَاخْجة لمن اخْتَار الرّفْع قويَّة، وَذَلِكَ أَن مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام لَفظه لفظ

*(340/1)* 

الْمُفْرد، وَهُوَ معرفَة، فَصَارَ التَّعْرِيف فِيهِ بِالْأَلْف وَاللَّام كالتعريف مَعَ (يَا) ، أَلا ترى أَن قَولك: يَا رجل، إِذَا قصدت قصده يُجْرِي فِي التَّعْرِيف مُجْرى مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام بِمَنْزِلَة الْمُفْرد الْمعرفَة الْعلم، وَلَو عطفت على الأول – أَعنِي الَّذِي فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام – لم يجز فِيهِ إلَّا الضَّم، وَوَجَب أَن يَخْتَار مَا يشاكله، وَهُوَ الرَّفْع.

وَأَما من اخْتَار النصب فقد جعل الْألف وَاللَّام مقام التَّنْوِين وَالْإِضَافَة، فَلُو كَانَ الِاسْم مُضَافا آمنُوا بِالنّصب، وَهَذِه الْعلَّة فِيهَا مُضَافا آمنُوا بِالنّصب، وَهَذِه الْعلَّة فِيهَا الْحَال، وَذَلِكَ أَن التَّقْدِير لَو كَانَ صَحِيحا لوَجَبَ النصب فِي النَّعْت، إِذْ كَانَت فِيهِ الْأَلف وَاللَّام، وَلَم يجز رفعه كَمَا لَم يجز رفع الْمُضَاف، فَلَمَّا كَانَت الْأَلف وَاللَّام فِي النَّعْت لَم توجب نصبه، علمنا أَهِّمَا لَا يجعلان الإسْم كالمضاف، وَإِذا كَانَ كَذَلِك جرى مَا فِيهِ الْأَلف وَاللَّام عَبْرى الْمُفْرد الْعلم الْمعرفة، فَكَانَ الأولى فِيهِ أَن يكون مَرْفُوعا لِيشاكل لفظ مَا قبله.

وَاعْلَمْ أَن مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يَجُوزُ أَن تدخل عَلَيْهِ (يَا) إِلَّا اسْم الله تَعَالَى، وَإِنَّا لَم يَجْزَلُكَ لِأَن الْأَلْفُ وَاللَّامُ تعريفهما من جنس تَعْرِيفُ (يَا) مَعَ الْقَصْد، وهما لفظ مُمكن إِسْقَاطه من الْكَلِمَة، فَلَمَّا نابت (يَا) مَعَ الْقَصْد عَنْهُمَا لَم يَعْتَج إِلَيْهَا، وَالدَّلِيل (44 / بِسْقَاطه من الْكَلِمَة، فَلَمَّا نابت (يَا) مَعَ الْقَصْد، لِأَنَّكُ لُو قلت فِي بِ على أَن تَعْرِيفُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ من جنس تَعْرِيفُ (يَا) مَعَ الْقَصْد، لِأَنَّكُ لُو قلت فِي ضَرُورَة الشَّعْر: يَا الرجل، لَكَانَ كمعنى: يَا رجل، لِأَن الْأَلْفُ وَاللَّام تبطل مَعَ الْعَهْد، وَيصير تَعْرِيفُهَا للْجِنْسُ فَقَط، وَالدَّلِيل على أَن الْعَهْد سَاقِط – أَعنِي مَعَ الْعَهْد – أَنه يَجُوزُ للشَاعِر أَن يَقُول:

يَا الرجل، من غير تَقْدِيمه ذكر، فَإِذا كَانَت (يَا) تنوب عَنْهَا، لَم يُحْتَج إِلَيْهَا، فَهَذَا هُوَ الأَصْل، وَإِن اضْطر شَاعِر فَأَدْخل (يَا) على الْأَلف وَاللَّام جَازَ، كَمَا قَالَ: (فيا الغلامان اللَّذَان فرا ... إياكما أَن تكسبانا شرا)

فَوجه ذَلِك أَنه أَرَادَ: يَا أَيهَا الغلامان، فَحذف المنادى وَهُوَ (أَي) ، وَأَقَام الصّفة مقَامه. وَأَما اخْتِصَاص (يَا) باسم الله تَعَالَى فجواز دُخُول (يَا) عَلَيْهَا فلاجتماع أَشْيَاء فِيهِ لَيست مَوْجُودَة فِي غَيره، أَحدهَا كَثْرَة الإسْتِعْمَال. وَمِنْهَا: أَنه جرى مجْرى الْأَسْمَاء الْأَعْلَام. وَمِنْهَا: أَنه جرى مجْرى الْأَسْمَاء الْأَعْلَام. وَمِنْهَا: أَن الْأَلف وَاللَّام لَا يفارقانه.

وَمِنْهَا: أَن الْأَصْل فِيهِ (إلاه) فَلَمَّا أدخلت فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام أسقطت همزة (إلاه) ، فأدغمت لام التَّعْرِيف فِي اللَّام الَّتِي بعْدهَا، فَصَارَت الْأَلْف وَاللَّام عوضا من الهمزة المساقطة، فَجرى الْأَلْف وَاللَّام فِيهِ مجْرى بعض حُرُوفه، فلاجتماع هَذِه الجُهات جَازَ دُخُول (يَا) عَلَيْه.

فَأَما (الَّذِي وَالَّتِي) : فَلَا يجوز دُخُول (يَا) عَلَيْهِمَا، وَإِن كَانَت الْأَلْف

*(342/1)* 

وَاللَّام لَا يفارقانهما، لِأَنَّهُمَا صفتان، وَلَم يكثر استعمالهما، ففارقتا اسْم الله تَعَالَى، وَكَذَلِكَ لَو سميت رجلا بِاخْارِثِ وَالْعَبَّاس، لم يجز إِدْخَال (يَا) عَلَيْهِمَا لما ذَكُرْنَاهُ فِي قلَّة استعمالهما، وَلِأَن الْأَلْف وَاللَّام ليستا فِيهِ بعوض من حرف، فقد بَان لَك اسْم الله تَعَالَى لم اخْتصَّ بِمَا لَا يُشَارِكهُ فِيهِ اسْم، فَلهَذَا جَازَ أَن يخْتَص بِدُخُول (يَا) عَلَيْهِ، وَاعْلَم أَنَّك إِذَا ناديته تَعَالَى قطعت أَلْفه: يَا أَلله اغْفِر لِي، وَإِنَّمَا قطعت الْأَلْف لتدل بقطعها أَنَّا فِيهِ الله عَذَا الله قد نُودي نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، لِأَن هَذَا اسْم قد نُودي نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، لِأَن هَذَا اسْم قد نُودي نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام الْأَلْف وَاللَّام الْأَلْف وَاللَّام الْأَلْف وَاللَّام الْأَلْف وَاللَّام الْأَصْلِيَّة، ليطابق لَفظ الْأَلْف وَاللَّام الْأَصْلِيَّة، ليطابق لَفظها الحكم الَّذِي قد اخْتصّت بهِ، إن شَاءَ الله.

وَاعْلَمَ أَنه يَجُوزِ أَن تدخل ميما مُشَدِّدَة آخر هَذَا الْإسْم بَدَلا من (يَا) ، فلهذه الْعلَّة شددت ليَكُون التَّشْدِيد بِمَنْزِلَة (يَا) إِذْ كَانَت حرفين، فَتَقُول: اللَّهُمَّ اغْفِر لي، فتجري مُجْرى: يَا أَلله اغْفِر لي، وَلَا يحسن الجُمع بَينهمَا إِلَّا فِي ضَرُورَة الشَّعْر، وَإِنَّمَا فتحت الْمِيم

لِأَن الْحُرُوف أَصْلهَا السّكُون، فَإِذا زيدت الميمان، وهما ساكنان، لم يجز الجُمع بَين ساكنين، فحركت الْمِيم الثَّانِيَة بِالْفُتْح لالتقاء الساكنين، وَصَارَ الْفَتْح أولى لخفته وَثقل التَّشْدِيد.

(343/1)

وَقد حُكيَ عَن الْفراء: أَن الْمِيم عوض من قَوْلك: يَا أَلله أَمنا مِنْك بِخَير، فحذفت الْيَاء وَبقيت الْمِيم الَّتِي فِي (أَمنا) مُشَدّدة مَفْتُوحَة.

وَهَذَا القَوْل لَيْسَ بِشَيْء من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَنه يستحسن أَن يُقَال: يَا أَلله أَمنا مِنْك بِحَير، فتأتي ب (يَا) فِي أُول الْكَلَام و (أَمنا) فِي آخِره، وَلُو كَانَ على مَا قَالَ لحسن: يَا اللَّهُمَّ اغْفِر لِي، فَلَمَّا قبح الجُمع بَين الْمَيم و (يَا) علمنَا أَن الْأَمر فِيهَا على مَا ذَكَرْنَاهُ دون مَا ذكره.

وَالْوَجُه الثَّانِي: أَنه مستحسن: (45 / أ) اللَّهُمَّ أمنا مِنْك بِخَير، فَلُو كَانَت الْمِيم الْمُرَاد بِمَا مَا ذكر، لحصل فِي الْكَلَام الَّذِي ذكرْنَاهُ تكْرَار، والتكرار مستقبح، وحسن اسْتِعْمَاله دَلِيل على فَسَاد مَا قَالَ، إِن شَاءَ الله، فقد ثَبت بِمَا ذَكرْنَاهُ أَن (يَا) لا تدخل على مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، فَإِن أردْت أَن تذكر اسما فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام جِئْت ب (أي) وأوقعت حرف النداء عَلَيْهَا، كَقَوْلِك: يَا أَيهَا الرجل أقبل، ف (أي) هُنَا مَبْنِيَّة على الضَّم ك (زيد) وموضعها نصب، لِأَن لفظ النداء وقع عَلَيْهَا، والرجل: مَرْفُوع وَهُو نعت ل (أي) ، بَنْزِلَة قَوْلك: يَا زيد الظريف،

*(344/1)* 

إِلَّا أَن (الرجل) لَا يجوز فِيهِ النصب، كَمَا يجوز فِي (الظريف) ، والفصل بَينهمَا أَن (يَا) إِنَّا تدخل وصلَة إِلَى نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، فَصَارَت مَعَه كالشيء الْوَاحِد، فَجرى إِنَّا تدخل وصلَة إِلَى نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، فَصَارَت مَعَه كالشيء الْوَاحِد، فَجرى (يَا) مَجْرى الْمُفْرد، فأرادوا أَن يكون لَفظه كَلَفْظِ الْمُفْرد، فَلهَذَا لَم يجز النصب فِي نعت (أَي) .

وَقد أَجَازَ الْمَازِيْ النصب فِيهِ تَشْبِيها بنعت (زيد) ، وَالْوَجْه مَا بدأنا بِهِ لما ذكرنا من الْعَلَّة. وَأَيْضًا فَإِن حق اللَّفْظ أَن يكون اللَّفْظ أخذا من الْمَعْنى، وَالضَّم فِي المنادى قد اطرد حَتَّى جرى مجْرى الْمَفْعُول، فَلَمَّا كَانَ المنادى فِي الْمُفْرد لَهُ لفظ وَمعنى، (صَار)

حمل النَّعْت على اللَّفْظ أكثر، وقد يجوز أن يحمل على الْمَعْنى، إِذْ كَانَ المنادى يَصح السُّكُوت عَلَيْهِ، لم السُّكُوت عَلَيْهِ، فَيَقَع التَّصَرُّف فِي النَّعْت، فَإِذا كَانَ المنادى لَا يَصح السُّكُوت عَلَيْهِ، لم يجز التَّصَرُّف في نَعته، وَحمل على لَفظه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن خصت (أي) من بَين سَائِر الْأَسْمَاء المبهمة بِأَن جعلت وصلة إِلَى نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام؟

قيل لَهُ: لِأَن (أيا) لَا معنى لَهَا فِي نَفسهَا، وَإِنَّمَا يَحسن مَعْنَاهَا لِمَا يُضَاف إِلَيْهَا. وَأَما (هَذَا وَذَاكَ) وَمَا أشبههما فلهَا معَان فِي أَنْفسهَا، فَلَمَّا أَرَادوا إِدْخَال اسْم لغير فَائِدَة فِي نَفسه، وَذَاكَ) وَمَا أشبههما فلهَا معَان فِي أَنْفسهَا، فَلَمَّا أَرَادوا إِدْخَال اسْم لغير فَائِدَة فِي نَفسه، بلزيّادَة فِي نَفسه، فَكَانَ أولى بِالزِّيَادَة فِيًّا لَهُ معنى في نَفسه، فَكَانَ أولى بِالزِّيَادَة فِيَّا لَهُ معنى في نَفسه، فَكَانَ أولى بِالزِّيَادَة فِي نَفسه.

فَإِن قيل: فَلم زيدت (هَا) على أَصْلهَا؟

*(345/1)* 

قيل: في ذَلِك أَقْوَال:

أَحدهَا: أَن (أيا) تسْتَعْمل مُضَافَة وَلا تنفصل من الْإِضَافَة إِلَّا فِي النداء فَلَمَّا حذف مِنْهَا الْمُضَاف عوضت (أي) هَا.

وَقُول آخر: أَهُم أدخلوها توكيدا للنداء.

وَوجه ثَالِث: أَن مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام هُوَ المنادى فِي الْمَعْنى، فَلَمَّا لَم يَصح دُخُول (يَا) عَلَيْهِ، لما ذَكَرْنَاهُ، أدخلُوا على (أَي) هَا للتّنْبِيه، فَلْيَكُن قَائِما مَقَام حرف النداء الَّذِي يسْتَحقّهُ الْأَلْف وَاللَّام.

وَاعْلَم أَنَّك إِذا قلت: يَا هَذَا الرجل، فلك فِيهِ وَجْهَان:

أَحدهمَا: أَن تقدره تَقْدِير (أَي) أَعنِي وصلَة إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، فَإِذا قدرت هَذَا التَّقْدِير، لم يجز في (الرجل) إلَّا الرِّفْع.

وَالْوَجْهِ النَّايِي: أَن تَجْعَل (هَذَا) بِمَنْزِلَة (زيد) ، لِأَن فِي السُّكُوت عَلَيْهِ فَائِدَة، فَإِذَا قدرت هَذَا التَّقْدِير صَار (الرجل) بعده بِمَنْزِلَة (الظريف) بعد (زيد) ، فَيجوز لَك حِينَئِدِ الرّفْع وَالنّصب، فَإِن قلت: يَا أَيهَا الرجل ذُو المَال، فلك فِي (ذِي المَال) الرّفْع وَالنّصب، فالرفع بالنعت ل (الرجل) ، وَالنّصب على الْبَدَل من (أَي) ، وَلَا يجوز أَن تَقول: لِأَنَّهُ نعت، لِأَن المبهمة لَا تنْعَت بالمضاف، وَإِنَّا لَم يجز أَن يكون الْمُضَاف نعتا ل (أي) فِي النداء، لِأَن المُضَاف يُمكن أَن

(45 / ب) تدخل عَلَيْهِ (يَا) ، وَقد بَينا أَن (أيا) إِنَّمَا احْتِيجَ إِلَيْهَا وصلَة إِلَى نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، لِامْتِنَاع دُخُول (يَا) عَلَيْهِ، فَإِن كَانَ الْمُضَاف يَصح دُخُول (يَا) عَلَيْهِ، لَم الْأَلْف وَاللَّام، لِامْتِنَاع دُخُول (يَا) عَلَيْهِ، فَإِن كَانَ الْمُضَاف يَصح دُخُول (يَا) عَلَيْهِ، لَم يَحْتَج إِلَى (أَي) ، فَلَهَذَا لَم يجز أَن تنْعَت (أيا) بالمضاف، وَأَما إِذَا قلت: يَا زيد الطَّوِيل ذُو الجمة، فلك فِي (ذِي الجمة) الرِّفْع وَالنَّصب، فالرفع على النَّعْت ل (زيد) ، وَالنَّصب على وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن تَجْعَلهُ بَدَلا من (زيد) ، كأنَّك قلت: يَا ذَا الجمة.

وَالْوَجْهِ الثَّاني: أَن يكون نعتا ل (زيد) .

وَاعْلَم أَن الْحُرُوف الَّتِي يُنَادى هَا خَمْسَة وَهِي: (يَا، وأيا، وهيا، وَأي، وَالْأَلف). فَأَما الْأَلف فَلَا تَسْتَعْمِلَ إِلَّا للقريب مِنْك، كَقَوْلِك: أَزِيد أقبل، فَإِن كَانَ بَعيدا فَأَما الْأَلف فَلَا تَسْتَعْمِل إِلَّا للقريب مِنْك، كَقَوْلِك: أَزِيد أقبل، فَإِن كَانَ بَعيدا اسْتعْملت لَهُ (يَا) وَسَائِر الْحُرُوف، وَإِثَّا وَجب ذَلِك لِأَن الْبعيد مِنْك يُعْتَاج إِلَى مد الصَّوْت بِهِ، الصَّوْت، وَسَائِر الْحُرُوف – سوى الْأَلف – فِيهَا حرف مد يمكنك مد الصَّوْت، فاختيرت فَلهَذَا وَجب اسْتِعْمَاهَا للبعيد، وَأَمَا الْقَرِيب مِنْك فَلَا يَعْتَاج إِلَى مد الصَّوْت، فاختيرت لَهُ الْهُمزَة لِأَنَّهُ لَا مد فِيهَا، وَهِي همزَة الاِسْتِفْهَام، وَإِثَّا كَانَت الهمزَة أولى، لِكُثْرَة زيادتا أَولا، وَأَمَا (يَا) فقد تَسْتَعْمِل للقريب والبعيد، وَإِثَّا جَازَ ذَلِك فِيهَا خَاصَّة لِكَثْرَة استعمالهم للبعيد، بِحُصُول مد الصَّوْت فِيهَا، واستعمالهم (أيا، هيا) للقريب على طَرِيق التوكيد والحرص على الْبَيَان.

وَاعْلَم أَن حُرُوف النداء قد تحذف، إِذا كَانَ المنادى مِنْك قَرِيبا،

(347/1)

كَقَوْلِك: زيد أقبل، وَغُلَام عَمْرو تعال، فَهَذَا مطرد فِي جَمِيع الْأَسْمَاء إِلَّا النكرَة والمبهم فَإِنَّهُ لَا يجوز إِسْقَاط حرف النداء مِنْهُمَا، لِأَن الْمُبْهم هُوَ من نعت (أَي) ، لِأَنَّك تقول: يَا هَذَا أقبل، الأَصْل فِيهِ: أَي هَذَا فَيصير (هَذَا) نعتا ل (أَي) كالألف وَاللَّام، فَلَو قلت: هَذَا أقبل، لأجحفت بِالاِسْم، إِذا حذفت الْمَوْصُوف وحذفت النداء، لا يجوز أَن تقول: رجل أقبل، مِمَّا يكون نعتا ل (أَي) ، وَالْأَصْل: يَا أَيهَا الرجل، فَلَو أسقطت (يَا) مِنْهُ، لَكُنْت قد أجحفت بِهِ، لحذف الْمَوْصُوف وحرف النداء، وقد كثر حذف حرف النداء في الْقُرْآن كَقَوْلِه تَعَالَى: {يُوسُف أعرض عَن هَذَا} ، و {رَبَنَا لَا تزغ قُلُوبِنَا} ،

وَيجوز أَن يكون الحُذف كثيرا فِي الْقُرْآن، لِأَن الله تَعَالَى قريب مِمَّن يَدعُوهُ، فَلهَذَا حذف النداء. فَأَما:

يا تيم تيم عدي

فَفِيهِ وَجْهَان:

أَحدهما يختاره الْمبرد: وَهُوَ أَن يكون الأول مُضَافا إِلَى (عدي) ، كإضافة الثَّانِي إِلَيْهِ ثُمَّ حذفه، فَبَقىَ مَنْصُوبًا على نِيَّة الْإضَافَة، وَأَما قَول

*(348/1)* 

سِيبَوَيْهِ فَيجْعَل الاِسْم الأول هُوَ الْمُضَاف إِلَى (عدي) لاعتماد الْكَلَام عَلَيْهِ، وَيصير (تيم) الثَّانِي حَشْو الْكَلَام، فَكَأَنَّهُ مَعَ الأول مُضَافا إِلَى الثَّانِي، وانتصب الثَّانِي بِوُجُود لفظ الْإضَافَة فِيهِ، وَالْأُول مُضَاف فِي الْحِقِيقَة.

وَأَمَا (ابْن أَم، وَابْن عَم) فَمن فتحهما بناهما، وَالَّذِي أُوجِب هَما الْبناء تضمنهما لحرف الْجُرِّ وَكَثْرَة استعمالهما، ووقوعهما موقع مَا يجب لَهُ الْبناء، نَعُو: يَا زِيد، وَيَا عَمْرو، الْجُرِّ وَكَثْرَة استعمالهما، ووقوعهما موقع مَا يجب لَهُ الْبناء، نَعُو: يَا زِيد، وَيَا عَمْرو، فلاجتماع هَذِه الْمعَانِي يبْنى، وَاكْتفى بِالْمَعْنى على إِضَافَة اللَّفْظ، وَهُوَ أَن اللَّام تَقْتَضِي ذَلِك لَا محَالة، فأغنى هَذَا الْمَعْنى عَن إضافتها في اللَّفْظ.

وَأَمَا مَن كَسَرَ فَالْوَجْهَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَن جعل الاسمين اشْمَا وَاحِدًا، فَلَمَّا صَارا بِهَذِهِ الْمَنزَلَة جَرِيا مجْرى (غُلَام وَصَاحب) ، وتجتزئ بالكسرة، وَكَذَلِكَ يحذف: يَا ابْن أم، وَيَا ابْن عَم.

*(349/1)* 

(26 - باب التَّرْخِيم)

اعْلَم أَن التَّرْخِيم لَا يسْتَعْمل إِلَّا فِي النداء، لِأَنَّهُ بَابِ حذف، (46 / أ) أَلا ترى أَن المنادى الْمُفْرد قد حذف مِنْهُ التَّنْوِين وَالْإِعْرَاب، فَلَمَّا جَازَ حذف التَّنْوِين مِنْهُ وَالْإِعْرَاب، فَلَمَّا جَازَ حذف التَّنْوِين مِنْهُ وَالْإِعْرَاب، جَازَ أَيْضا حذف بعض حُرُوفه اسْتِخْفَافًا لدلالَة مَا بَقِي عَلَيْهِ. وَلا يرخم من الْأَسْمَاء إِلَّا مَا يسْتَحق الْبناء، أما مَا جرى فِي النداء على أصله فِي النصب، فَلا يجوز ترخيمه، لِأَنَّهُ فِي النداء عِمَنْزلَتِهِ فِي غير النداء، فَإِن اضْطر شَاعِر، جَازَ أَن يرخم فَلَا يجوز ترخيمه، لِأَنَّهُ فِي النداء عِمَنْزلَتِهِ فِي غير النداء، فَإِن اضْطر شَاعِر، جَازَ أَن يرخم

الاسم في غير النداء، وَيحمل ذَلِك في غير النداء على طَرِيق التَّشْبِيه، وَإِكَّا صَار فِي التَّرْخِيم الْمُخْتَار أَن يَحْدَف آخِره وَيبقى مَا قبله على حركته وسكونه، لِأَن الاسم في الْحُقِيقَة مَوضِع الْحُرُوف، وَإِكَّا يحذف هَذَا الْموضع فَقَط، فَوَجَبَ أَن يبْقى مَا قبله على أَصله، ليدل ذَلِك على الْمَحْذُوف، وَإِكَّا لَم يجز ترخيم مَا كَانَ على ثَلاثَة أحرف، مِمَّا لَيْسَ فِي آخِره الْهُاء، لِأَن الْعَرَض فِي التَّرْخِيم تَخْفيف، وَفِي الْأَسْمَاء مَا هُوَ على سَبْعَة أحرف، وَهُو نِهَا يَهُ عَلَى سَبْعَة أحرف، وَهُو نِهَا يَهُ عَلَى سَابُعَة عَلَى اللهُ اللهُ

*(350/1)* 

لَيست من بِنَاء الإسْم، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَة اسْم ضم إِلَى اسْم، فَلَمَّا كَانَت فِي الْمَعْنى مُنْفَصِلَة جَازَ حذفهَا.

وَأَمَا الْمُبْهِمِ فَلَا يَجُوزَ ترخيمه، لِأَنَّهُ وَإِن كَانَ معرفَة فَهُوَ فِي الأَصْل من نعت (أَي) ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْمَعْنى نعتا صَار غير منادى، فَلَهَذَا لَم يرخم، وَإِن شِئْت قلت: إِنَّه لما كَانَ نعتا للاسم ثمَّ حذفت المنعوت قبح ترخيمه، لِأَن ذَلِك يكون إجحافا بِهِ.

وَأَمَا الْجُمَلَ فَلَا يَجُوزَ ترخيمها لِأَنَّهَا تحكى، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَو رَحْمَتُها بطلت حكايتها.

وَأَمَا مَا كَانَ فِي آخِره أَلْف وَنُون زائدتان فَإِثَمَا حَذَفًا مَعًا فِي التَّرْخِيمِ لِأَثَّهُمَا زيدا مَعًا فجريا مجري ويا دُوري ويادَة وَاحِدَة.

وَأَمَا مَا كَانَ فِي آخِرِه حرف مد زَائِد فَإِنَّمَا حذف مَعَ حذف الآخر تَشْبِيها بِأَلف (عُثْمَان) ، وَذَلِكَ أَن الْأَلف فِي (عُثْمَان) سَاكِنة، وَهِي قبل آخِره، وَهِي حرف مد بِمَنْزِلَة الْأَلف وَاللَّام، فحذفت مَعَ الْأَلف من (عمار) .

وَحكم ألفي التَّأْنِيث كَحكم الْأَلف وَالنُّون لِأَخَّمَا زيدتا أَيْضا مَعًا. فَأَما إِذَا حذفت الزائدتان، وَهِي فِي الْأَسْمَاء أقل من ثَلَاثَة أحرف، لم يجز إِلَّا حذف الآخر، لما ذَكرْنَاهُ من الإحداف بِالإسْم، وكرهوا أَن يبْقى الإسْم على حرفين.

وَأَمَا الْهَاء فَإِنَّمَا وَجِب حَذْفَهَا وَحَدَهَا، طَالَ الْإِسْمِ أَو قَصْر، لِأَنَّهَا لَيست من

*(351/1)* 

بِنَاء الاِسْم الأول، وَهِي كالمنفصل مِنْهُ، وَإِذا حذفت لم يجز أَن يحذف مَعهَا غَيرهَا، إِذْ كَانَت غير مُتَعَلقَة بالاِسْم تعلقا شَدِيدا، فَلهَذَا حذفت وَحدهَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم لم يعمل مَا قبل الإسْتِفْهَام فِيهِ وَفِيمَا بعده؟

قيل لَهُ: لِأَن الِاسْتِفْهَام إِذَا دخل على الجُمل كَانَ استفهاما عَن جَمِيعهَا، مثل قَوْلك: أَضربت زيدا؟ فَلَو قدمت (ضربت) على الْأَلف لم يبْق معنى الاسْتِفْهَام فِيهِ، وَهُوَ مقدم، والمعاني لَيْسَ لَهَا قُوَة تصرف فِيمَا قبلهَا وَفِيمَا بعْدهَا، فَلذَلِك لم يجز أَن يعْمل: ضربت زيدا، وَبَينهَا أَلف الاسْتِفْهَام.

وَأَمَا الْأَسْمَاء نَحُو: (أَي، وَمن، وَمَا) فَلَا يَجُوز أَيْضا أَن يَعْمل فِيهَا مَا قبلهَا، لَهَذَا لَو قلت: علمت أَيهمْ فِي الدَّار، بِنصب (أَيهمْ) ، لم يجز، وَإِنَّمَا لم يجز ذَلِك لِأَن الأَصْل أَن يدْخل أَلف الاِسْتِفْهَام على هَذِه الْأَسْمَاء، وَإِنَّمَا حذفت ألف الاِسْتِفْهَام (46 / ب) اسْتغْنَاء، لِأَن هَذَا الْكَلَام لَا يكون إِلَّا استفهاما، فَصَارَت الْأَلف محذوفة وَحكمهَا بَاقٍ، فَلهَذَا منعت الْفِعْل من الْعَمَل في هَذِه الْأَسْمَاء.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَكيف جَازَ أَن تعْمل فِيهَا حُرُوف الْجُرِّ، كَقَوْلِك: بِأَيِّهِمْ مَرَرْت؟ قيل لَهُ: الصَّرُورَة دعت إِلَى ذَلِك، وَذَلِكَ أَن حُرُوف الْجُرِّ لَا يجوز أَن تقوم بأنفسها، وَلَا بُد أَن تَتَعَلَّق بِمَا يَدْخل عَلَيْهِ، وَقد بَينا أَن الْأَسْمَاء الَّتِي يستفهم بَمَا تنوب عَن شَيْءَيْنِ: عَن أَلف الاسْتِفْهَام، وَعَن الاسْم، فَيصير قَوْلنَا: أَيهمْ فِي الدَّار؟ بِمَنْزِلَة: أَزِيد فِي الدَّار؟ فَإِذا قلت: بِأَيّهِمْ مَرَرْت؟ صَار التَّقْدِير: أبزيد مَرَرْت؟ لِأَن الْبَاء موصلة للْفِعْل الَّذِي بعد الاسْتِفْهَام، فَلهَذَا خصت حُرُوف الْجَرِّ الاسْتِفْهَام، فَلهَذَا خصت حُرُوف الْجَرِّ بِكَوْز الْعَمَل من بَين سَائِر العوامل، ولهذه

*(352/1)* 

الْعلَّة أَيْضا جَازَ لما بعد الِاسْتِفْهَام أَن يعْمل فِيهِ. وَاعْلَم أَن الْأَفْعَال الَّتِي تدخل على الِاسْتِفْهَام لَو قلت: ضربت أَيهمْ عنْدك، وأَنت تُرِيدُ الاِسْتِفْهَام، كَانَ محالا، وَإِنَّا فسد ذَلِك، لِأَن (ضربت) وَمَا جرى مجْراهَا لَا يَصح إلغاؤه، لِأَنَّهُ فعل مُؤثر، فَإِذا تقدم قبل الاسْتِفْهَام لم يخل من أحد أمريْن: إِمَّا أَن يعْمل، وَإِمَّا أَن يلغى. وقد بَينا أَن عمل مَا قبل الاسْتِفْهَام بَاطِل، وإلغاء هَذَا الْفِعْل أَيْضا محَال، فَلذَلِك لم يجز هَذَا الْكَلَام.

فَأَما أَفعَال الْقُلُوبِ فَهِيَ إِذا توسطت بَين مفعولين تلغى، وَقد بَينا فِيمَا مضى لم جَازَ الغاؤها، وَتقول: قد علمت زيدا أَبُو من هُوَ، ف (هُوَ) خبر (الْأَب) ، والراجع إِلَى زيد

(هُوَ) ، وَلِمَا كَانَ هُوَ الْأَب، لَم يُحْتَج الْأَب إِلَى رَاجِع إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَار النصب في (زيد) أقوى من الرّفْع، لِأَن (زيدا) لَيْسَ بمستفهم عَنهُ فِي اللَّفْظ، وَإِنَّمَا هُوَ مستفهم عَنهُ فِي الْمَعْنى، وَاللَّفْظ أقوى من الْمَعْنى، لِأَن الحاسة تقع عَلَيْهِ مَعَ الْعقل، وَالْمعْنَى إِنَّمَا يَقع عَلَيْهِ الْعقل فَقَط، فَلذَلِك كَانَ النصب أقوى.

وَأَمَا قَوْلَهُم: (كُلُ رَجُلُ وَقُرِينه) فَهُوَ إِضْمَار: لَيكُن كُلُ رَجُلُ مَعَ قَرِينه، وَالْأَحْسَن إِظْهَار الْفِعْل، إِلَّا أَن الْعَطف جعل كالعوض مِنْهُ، وَكَذَلِكَ مَا ينصب فِي هَذَا الْبَاب فَهُوَ مَعْطُوف أَو مُكَرِر، وَلَا يجوز إِظْهَار الْفِعْل، نَحْو قَوْلك: رَأسك والحائط، والأسد الأسد، وَمَا أشبه ذَلِك، لما ذَكَرْنَاهُ من التّكْرَار، والعطف عوض من الْفِعْل، فَلم يجز إِظْهَاره مَعَ وَجود الْعِوَض مِنْهُ.

وَأَمَا قَوْلُهُم: (الْمَرْء تَجْزِي بِعَمَلِهِ، إِن خيرا فخيرا، وَإِن شرا فشرا) .

*(353/1)* 

فَإِنَّا اختير النصب فِي الأول بإضمار (كَانَ) لِكَثْرَة دورها فِي الْكَلَام، لِأَنَّا عبارة عَن جَمِيع الْأَفْعَال، أَلا ترى أَنَّك تقول: قَامَ زيد، فَيَقُول الْقَائِل: قد كَانَ ذَلِك، فَلهَذَا وَجب أَن تضمر (كَانَ) ، وَإِنَّا كَانَ إضمارها مَعَ اسْمها أولى من إضمارها مَعَ خَبرَها، لِأَن الْخَبرَ مُتمكن من الإسْم، وَالإسْم مُتمكن فِي الْفِعْل، فَهُو مَعه كالشيء الْوَاحِد، فَصَارَ الْمَعمارها مَعَ اسْمها أولى من إضمارها مَع خَبرَها، وكلما خف الْإِضْمَار كَانَ أولى من إضمارها مَع اسْمها أولى من إضمارها مَع خَبرَها، وكلما خف الْإِضْمَار كَانَ أولى من كثرته، وَإِنَّا لم نقدر (كَانَ) بِمَعْنى (وَقع وَحدث) - وَإِن كَانَ جَائِزا - لِأَن (كَانَ) الَّتِي للعبارة عَن الْجُمل، فَلهَذَا كَانَ الإخْتِيَار فِي الأول النصب.

فَأَمَا الَّذِي بعد الْفَاء فَإِنَّمَا اختير فِيهِ الرِّفْع، لِأَن الْفَاء (47 / أ) الَّتِي تقع جَوَابا للجزاء إِنَّمَا تدخل ليليها الْمُبْتَدَأ وَاخْبَر، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَن جَوَاب الْجُزَاء إِذا كَانَ فعلا لم يُحْتَج إِلَى الْفَاء، لِأَن (إِن) تعْمل فِيهِ، فَإِذا كَانَ خَبرا ومبتدأ لم يجز، لِأَن (إِن) تعْمل فِي يُحْتَج إِلَى الْفَاء، فَلَو جِنْنَا بالمبتدا وَاخْبَر، فَجعلنَا جَوَابا للشّرط، لم يعلم تعلقه بِهِ، لِأَن الجُمل قَائِمَة بِنَفْسِهَا، فاحتاجوا إِلَى حرف يعلق الجُمْلة بِالشّرطِ، فَأَتوا بِالْفَاء، فقد بَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَن الْفُئاء تطلب الإسْم، فَوَجَبَ أَن يضمر بعْدهَا الْمُبْتَدَأ، فَيصير خَبرا لَهُ، فَلهَذَا اختير الرّفْع فِي الثَّانِي.

وَأَمَا الْوَجْهِ الثَّابِيْ: فَإِنَّهُ صَارِ أَقْرِبِ إِلَى الأُولِ، لِأَنَّكَ تَضْمَر أَيْضًا بَعْد (إِن) فعلا، فَأَنت

مُخَيِّر إِن شِئْت كَانَت (كَانَ) الَّتِي مِمَعْنى (وَقع) ، وَإِن شِئْت أَضمرت (كَانَ) الَّتِي هِيَ عبارَة في خَبَرَهَا.

وَالْوَجْه الثَّالِث: أَضْعَف من هَذَا، لِأَنَّك تضمر بعد الْفَاء شَيْئَيْنِ، وَهُوَ الْفِعْل والمبتدأ، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قدرت الْكَلَام على شَيْء يَجِيء مُؤَخرا، لم يكن بُد للفاء من مبتدإ، لما

*(354/1)* 

ذكرْنَاهُ من أَنَّمَا تطلب الْمُبْتَدَأ، فضعف لِكَثْرَة الْإِضْمَار من غير ضَرُورَة تَدْعُو إِلَيْهِ. وَأَمَا الْوَجْهِ الرَّابِعِ: فأضعفها لِأَنَّهُ عكس الْمُخْتَارِ، لِأَنَّك ترفع الأول وتنصب الثَّايي، فَلهَذَا ضعف جدا.

وَأَمَا قَوْهُم: (قدكَانَ ذَلِك إِن صَالَحًا وَإِن فَاسِدًا) فَإِنَّمَا وَجب نَصِبه لِأَن قَوْلك: (قدكَانَ ذَلِك) ، إِشَارَة إِلَى أَمر مَا، فالصالح وَالْفَاسِد هُوَ ذَلِك الْأَمر بِعَيْنِه، فَإِنَّمَا يرْتَفع مثل هَذَا على أَنَّك تقدره اسْم (إِن) ، وَتَجْعَل الْخَبَر فِي تَقْدِيرِ الظَّرْف لَهُ، ومحال أَن تكون جملة الشَّرْط ظرفا لجميعه، فَلهَذَا اسْتَحَالَ أَن تقدره بِقَوْلِك: إِن كَانَ فِيهِ صَالح، فَأَمَا إِذَا قلت: إِن كَانَ فِيهِ صَلَاح أَو فَسَاد، فَجَائِز، لِأَن الصّلاح وَالْفساد غير الشَّيْء الْمَدُكُور، فَجَاز أَن تقدر فِي تَقْدِيره الظَّرْف للصلاح وَالْفساد، فَلهَذَا حسن رَفعه. وَأَمَا قَول الشَّاعِر:

(لَا تقربن الدَّهْر آل مطرف ... إِن ظَالِما فيهم وَإِن مَظْلُوما)

فَإِنَّمَا وَجِب نَصِبه لِأَن الْمُحَاطِب مُضْمر فِي الْفِعْل، فانتصب (ظَالِما) على الْخَبَر، وَلَا يُعْرَى غير ذَلِك، لما يَقْتَضِيهِ الْبَيْت.

*(355/1)* 

(27 - باب الإغراء)

إِن قَالَ قَائِل: لم خصت الْعَرَب (عنْدك وَعَلَيْك ودونك) بإقامتها مقَام الْأَفْعَال من بَين سَائِر الظروف؟

قيل لَهُ: لِأَن الْفِعْل لَا يجوز أَن يضمر إِلَّا أَن يكون عَلَيْهِ دَلِيل من مُشَاهدَة حَال أَو غير

ذَلِك، فَلَمَّاكَانَ (على) للاستعلاء، والمستعلي يرى مَا تَخْتُهُ، وَكَذَلِكَ (عنْدك) للحضرة، وَمن بحضرتك ترَاهُ، وَكَذَلِكَ (دون) للقرب، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الظروف أخص من غيرها، جَازَ فِيهَا ذَلِك.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم خص الْمُخَاطب بِهَذَا دون غَيره؟

قيل: لِأَن الْمُخَاطَب لَا يَحْتَاج إِلَى حرف سوى الْفِعْل، وَالْعَائِب والمتكلم الْأَمر لَهُما بِاللَّام، كَقَوْلِك: ليقمْ زيد، ولأقم مَعَه، فَلَمَّا أَقمت هَذِه الظروف مقام الْفِعْل، كرهُوا أَن يستعملوها للْعَائِب والمتكلم، فَتَصِير نائبة عَن شَيْئَيْن، وهما الْفِعْل وَاللَّام، فَوَجَبَ أَن يَخْتَص بالمخاطب، لتقوم مقام شَيْء وَاحِد، وَقد سمع من الْعَرَب: (عَلَيْهِ رجلا ليسني) ، فأمر ب (على) وَحدها للْعَائِب، وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ، وَقد تسْتَعْمل (على) بِمَنْزِلَة فعل يَعَدَّى إِلَى مفعولين إذا أمرت

(356/1)

نَفسك، (47 / ب) وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ، كَقَوْلِك: على زيدا، مَعْنَاهُ: أَعْطِنِي زيدا، وَلَا تَقول: عِنْدِي زيدا، وَلَا دويي عمرا، لما بَيناهُ أَن هَذِه الظروف أُقِيمَت مقام الْفِعْل وَالْفَاعِل اتساعا، فَلَيْسَ يجب أَن تتصرف تصرفه – أَعنِي تصرف الْفِعْل – فَمَا اتسعت فِيهِ الْعَرَب قُلْنَاهُ وَمَا تركته على أَصله لم نجاوزه إلَى غير ذَلِك.

وَاعْلَم أَنَّك إِذَا قَلَت: عَلَيْك زيدا، فللمخاطب ضميران، مجرور ومرفوع، فالمجرور الْكَاف الظَّهْرَة، وَالْمَرْفُوع مستتر فِي النَيَّة، فَإِذَا أُردْت أَن تؤكد الْمَرْفُوع أَو تعطف عَلَيْهِ، جَازَ ذَلِك، كَقَوْلِك: عَلَيْك أَنْت وَعَمْرو زيدا، وَلا يحسن إِذَا أَردْت أَنْعَطف على الْمُضمر الْمَرْفُوع أَن تسقط توكيده، وقد بَينا ذَلِك، فَإِن أَردْت أَن تعطف على الْمُضمر الْمَرْفُوع أَن تسقط توكيده، وقد بَينا ذَلِك، فَإِن أَردْت أَن تعطف على الْكَاف لم يجز، لِأَن الْمُضمر الْمَحْرُور لا يعطف عَلَيْهِ الظَّهِر، إلَّا بإِعَادَة حرف الجُرِّ، وَمَعَ هَذَا أَنَّك لَو أَردْت أَن تعيد حرف الجُرِّ لم يجز، لِأَنَّهُ يصير اللَّفْظ: عَلَيْك الجُرّ، وَمَعَ هَذَا أَنَّك لَو أَردْت أَن تعيد حرف الجُرِّ لم يجز، لِأَنَّهُ يصير اللَّفْظ: عَلَيْك وعلى زيد عمرا، فيصير: أَمر الْعَائِب الْمُخَاطِب، وقد بَينا أَن هَذَا لا يجوز فِي هَذِه الْخُرُوف، فَإِن أَردْت أَن تؤكد الْكَاف جَازَ ذَلِك، نَعُو: عَلَيْك نَفسك زيدا، وقد يجوز أَن يَعْطَ النَّفس مفعولة، كَمَا قَالَ الله عز وَجل: {يَا أَيهَا الَّذِين آمنُوا عَلَيْكُم أَنفسكُم} أَي: اتَقول النَفسكُم، وَمَا أَشبه ذَلِك على مَا ذَكرْنَاهُ، أَو تقول: عَلَيْك نَفسك نَفسك نَفسك نَفسك نَفسك نَفسك نَفسك نَفسك نَفسك التَوكيد للضمير الْمَرْفُوع المَتوهم الْفَاعِل، وتجر الثَّانِيَة على التوكيد للكاف، وتنصب التَّالِقَة على التوكيد المُناء، إلَّا أَن

الْأَحْسَن إِذَا أَرِدْت التوكيد بِالنَّفسِ لِلْمَرْفُوعِ أَن تقدم (أَنْت) ، لما بَيناهُ من اخْتِلَاط الْفِعْل للْفَاعِل، وَأَن النَّفس قد تسْتَعْمل غير مُؤكدة، كَقَوْلِك: خرجت نفسه، فَلَمَّا جرى مُجْرى مَا لَا يكون تَابعا، استقبحوا أَن يتبعوها مَا قد جرى مُجْرى بعض الْفِعْل حَتَّى يؤكدوا ذَلِك، فيقوى بالتوكيد، كَمَا ذكرنَا في الْعَطف.

*(358/1)* 

(28 - باب المصدر)

اعْلَم أَن الْمصدر إِنَّمَا ينصب لِأَنَّهُ مفعول، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: ضربت ضربا، فقيل لَك: مَا فعلت؟ فَقلت: أحدثت ضربا، فقد بَان لَك أَن الْمصدر مفعول، فَلهَذَا التصب.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل الْمصدر أصل للْفِعْل، أَو الْفِعْل أصل للمصدر؟ قيل لَهُ: بل الْمصدر أصل للْفِعْل، وَالدَّلِيل على ذَلِك من وُجُوه:

أَحدهَا: أَن الْمصدر يدل على نَفسه فَقَط، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: ضربت، دلّ على الضَّرْب، وَهُوَ الْأَلَم الَّذِي يُوجد مِنْهُ، فَصَارَ (ضرب) يدل على جَوْهَر الضَّرْب، كَأَنَّهُ مصوغ من جَوْهَر مَا يدل إِذا أضفته إِلَى مَا صِيغ مِنْهُ دلّ أَنه مِنْهُ، وَإِن كَانَت صورته مُخَالفَة لصيغة آخر صِيغ من ذَلِك الجُوْهَر وَآخر كَذَلِك، وَكلهَا تدل على ذَلِك الجُوْهَر، فقد صَار الجُوْهَر أصلا لهَا، وَكَذَلِكَ كل فعل يدل على مصدره الَّذِي أَخذ مِنْهُ، لِأَن الْمصدر جوهره الَّذِي يُوجد فِيهِ ذَلِك الْفِعْل.

وَوجه آخر: وَذَلِكَ أَن الْفِعْل يدل على شَيْئَيْنِ، وَهُوَ الزَّمَان والمصدر، والمصدر يدل على نفسه فَقَط، فَصَارَ الْفِعْل بِمَنْزِلَة الْمركب، إِذْ كَانَ يدل على الْمصدر وعَلى الزَّمَان فَلَمَّا صَار فِي تَقْدِير اثْنَيْنِ، وَأحد الإثْنَيْنِ الْمصدر، وَالْوَاحد قبل الاِثْنَيْنِ، وَجب أَن يكون قبل الْفِعْل.

*(359/1)* 

وَوجه ثَالِث: أَن الْمصدر يقوم بِنَفسِهِ، أَلا ترى أَنَّك تَقول: (48 / أ) ضربك حسن، وَلا تَخْتَاج إِلَى ذكر الْفَاعِل، وَالْفِعْل لَا يجوز أَن تذكره خَالِيا من الاسْم، فَوَجَبَ أَن يكون الْمصدر – لاستغنائه عَن الْفَاعِل – أصلا للْفِعْل، لافتقار الْفِعْل إِلَيْهِ.

وَوجه رَابِع: وَهُوَ أَن الْمصدر فِي اللَّغَة هُوَ الْموضع الَّذِي تصدر عَنهُ الْإِبِل وترده، فَلَمَّا اسْتحق هَذَا الْإِسْم وَجب أَن يكون الْفِعْل صادرا عَنهُ، وَإِذا كَانَ صادرا وَجب أَن يكون فرعا.

فَإِن قَالَ قَائِل: مَا تنكرون أَن يكون الْمصدر لَا يُرَاد بِهِ الْموضع وَإِنَّمَا يُرَاد بِهِ الْمَفْعُول، أَي: المصدور بِهِ عَن الْفِعْل، كَمَا تَقول: (مركب فاره) ، وكما يُقَال: (مشرب عذب) ، أي: مشروب عذب؟

قيل لَهُ: هَذَا يُفَسر من وَجْهَيْن:

أحدهما: أَن الْأَلْفَاظ إِذا أمكن تَأْوِيلهَا على ظَاهرهَا، فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَن تعدل عَن الظَّاهِر إِلَّا بِدلَالَة، فَإِذا كَانَ ظَاهر الْمصدر يُوجب أَن يكون اسْما للموضع هَاهُنَا مَا يمْنَع من ذَلِك، وَجب أَن يحمل على ظَاهره، وَإِذا كَانَ كَذَلِك فَيجب أَن يكون اسْما للموضع على مَا ذَكرْنَاهُ.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن قَوْلهم: (مركب فاره، ومشرب عذب) يجوز أَن يكون مَوضِع المركوب والْمُوب، وَإِثَمَا والمشروب، وَإِثَمَا يُقال: جرى النَّهر، وَإِثَمَا يَجْري المَاء فِي النَّهر. عَدْري المَّاء فِي النَّهر.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد رَأينَا الْمصدر يَصح بِصِحَّة الْفِعْل ويعتل باعتلاله، فَيجب أَن

*(360/1)* 

يكون فرعا لَهُ، إذْ تبعه في الاعتلال وَالصِّحَّة، كَقَوْلِك: قاومته قواما؟

قيل لَهُ: هَذَا لَا يَدل على مَا ذكرت، وَذَلِكَ أَن الْفُراء الَّذِي يَخالَفْنا فِي هَذِه الْعَلَّة قد همل الأَصْل على الْفَرْع، وَذَلِكَ أَنه قَالَ: بني (قَامَ) لدُخُول التَّثْنِيَة عَلَيْهِ، والتثنية فرع على الْوَاحِد، وَقَوله: يمْتَنع أَن يبْنى الْمصدر على الْفِعْل – وَإِن كَانَ أصلا للْفِعْل – وَأَيْضًا فَإِن الشَّيْء قد يحمل على الشَّيْء فِي الاعتلال، للمشاركة بَينهمَا، وَلِئَلَّا يَخْتَلف وَأَيْضًا فَإِن الشَّيْء قد يحمل على الشَّيْء فِي الاعتلال، للمشاركة بَينهمَا، وَلِئَلَّا يَخْتَلف طَرِيق الْكَلِمَة، وَلَيْسَ أَحدهمَا أصلا للْآخر، أَلا ترى أَنهم يَقُولُونَ: وعد يعد، فيحذفون الْوَاو من (يعد) لوقوعها بَين يَاء وكسرة، ويحذفونما أَيْضا من: نعد وَأعد، وَإِن لَم تكن قد وقعت بَين يَاء وكسرة، فحملا على (يعد) لِئَلَّا يَخْتَلف طَرِيق الْفِعْل، فَإِذا ثَبت أَن الحُمل

فِي بَابِ الاعتلال لَا يدل على أَن الْمَحْمُول على غَيره فرع على الْمَحْمُول عَلَيْهِ، لم يجب أَن يكون الْمصدر فرعا للْفِعْل، وَإن حمل عَلَيْه فِي بَابِ الاعتلال.

فَإِن قَالَ قَائِل: الْفِعْل يعْمل فِي الْمصدر، وَمن شَرط الْعَامِل أَن يكون قبل الْمَعْمُول فِيهِ، فَإِذا كَانَ كَذَلِك يجب أَن يكون الْفِعْل قبل الْمصدر؟

قيل لَهُ: هَذَا سَاقِط، لِأَن الْحُرُف يعْمل فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، فَلُو جب مَا قلت لَصَارَتْ الْحُرُوف أصلا للأسماء وَالْأَفْعَال، وَهَذَا بَين الْفساد.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ قُلْتُمْ: إِن الْمصدر مُؤَكد، والتأكيد بعد الْمُؤَكّد، فَيجب أَن يكون الْفِعْل أصلا للمصدر لِأَنَّهُ الْمُؤَكّد؟

قيل: هَذَا يُفَسر من وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن الْمصدر فِي الْمَعْنى مفعول، وَقد بَينا أَنه من هَذَا الْوَجْه لَا يجب أَن

*(361/1)* 

يكون فرعا، وَلَيْسَ ذكر الْمصدر بِأَكْثَرَ من كونه مَفْعُولاً.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْمصدر إِنَّا أقيم (48 / ب) مقام تَكْرِير الْفِعْل، فَكَمَا أَن الشَّيْء لَا يجوز أَن يكون مَا قَامَ فرعا عَلَيْهِ.

وَاعْلَم أَن إِقَامَة الْآلَة مَقَام الْمصدر جَائِز، وَإِنَّمَا الْغَرَض فِيهِ الِاخْتِصَار، فَإِذا قلت: (ضربت) زيدا سَوْطًا وَاحِدًا، دلّ ذكر السَّوْط على أَن الضَّرْب بِهِ وَقع، ويثنى وَيجمع، فَتكون تثنيته وَجمعه دلالة على الضَّرْب، فَإِذا قلت: ضربت زيدا مائة سَوط، فَالْمَعْنى: مائة ضَرْبَة بِسَوْط وَاحِد.

وَاعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا قَلَتَ: أَنْتَ سيرا سيرا، فَإِنَّمَا الْمَعْنى: أَنْتَ تسير سيرا، فحذفت الْفِعْل لدلالة الْمصدر عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ مشتقا من لفظ الْمصدر، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُم جعلُوا أحد المصدرين بَدَلا من الْفِعْل، وَيجوز أَن يكون حذفوا الْفِعْل هَاهُنَا، لِأَن الْمُبْتَدَأ يجب أَن يكون خَبره هُوَ وَالسير غير أَنْت، فَدلَّ ذَلِك على الْمَحْذُوف، وَهُوَ: يسير، وقد يجوز الرّفْع، فَتَقول: أَنْت سير سير، فالرفع من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن يكون التَّقْدِير: أَنْت صَاحب سير، فَحذف الصاحب وأقيم (السّير) مقامه، وَمثل هَذَا قَول الخنساء:

*(362/1)* 

## (ترتع مَا علفت حَتَّى إِذا ادكرت ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَال وإدبار)

أي: صَاحِبَة إقبال وإدبار.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تَجْعَل الْمُبْتَدَأ هُوَ على سَعَة الْكَلَام، وَيكون الْمَعْنى فِيهِ: أَن السّير كثر مِنْهُ فَجرى مجْرَاه.

وَأَمَا (مرْحَبًا وَأَهلا) فَإِنَّمَا حذف الْفِعْل مِنْهُ لَوَجْهَيْنِ:

أَحدهما: أَن يكون مصدرا للْفِعْل من لَفظه، فَكَأَنَّهُ بدل من: رَحبَتْ مرْحَبًا، وأهلت أهلا، وَإِن لم يسْتَعْمل.

وَالْوَجْه التَّانِي: أَن يكون مَفْعُولا لفعل من غير لَفظه، كَأَنَّهُ قَالَ: أصبت أَهلا، وأصبت مرْحَبًا.

وَأَما: (لَقيته فجاءة) وَمَا أشبهه، فنصبه على وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن تضمر فعلا بعد (لَقيته) من لفظ (فجاءة) ينصبها، لِأَن اللِّقَاء قد يكون على ضروب، فَفِيهِ دلالة (فجيء) فَلهَذَا جَازَ إضماره.

وَالْوَجْه الثَّايِي: أَن تَجْعَل نفس (لَقيته) عَاملاً فِيهِ، لن اللِّقَاء لِمَاكَانَ قد يَقع على هَذِه الصَّفة، صَار (لَقيته) بِمَنْزِلَة (فاجأته) .

وَكَذَلِكَ: (أَخَذته عَنهُ سَمَاعا) .

وَأَمَا قَوْلُمَ: (مَرَرْت بَمَم الجُنَمَّاء الْغَفِير) فَإِنَّمَا قدر فِي مَوضِع الْحَال، كَقَوْلِمِ: (أرسلها العراك) ، وَلَم تَجِيء الْأَسْمَاء غير المصادر في مَوضِع الْحَال

*(363/1)* 

بِالْأَلْف وَاللَّام، وَإِنَّمَا قدرناه حَالا، لِأَن الْفِعْل الَّذِي قبله لَيْسَ من لَفظه، وَلَا يرجع إِلَى مَعْنَاهُ، إِذْ كَانَ (الْعَفِير) فِي الْمَعْنى إِنَّمَا يُرَاد بَهم: الْقَوْم، وَالْحَال هُوَ الْإِسْم الَّذِي قبلها، فَلَهَذَا قدر في مَوضِع الْحَال.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ فِي المصادر أَن تقع موقع الْحَال وفيهَا الْأَلف وَاللَّام؟ فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن يكون الْمصدر مَنْصُوبًا بِفعل من لَفظه، وَذَلِكَ الْفِعْل فِي مَوضِع الْحَال، فَلَمَّا حذف الْفِعْل قَامَ الْمصدر مقامه، فَجَاز أَن يُقَال: إِنَّه فِي مَوضِع الْحَال، كَقَوْلِم: (أرسلها العراك) ، فالتقدير: أرسلها تعترك العراك، فالعراك نصب على الْمصدر، والمصادر تكون

معرفة ونكرة، وتعترك: هُوَ الْحَال، فأقيم (العراك) مقَامه.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن المصادر الَّتِي فِيهَا الْأَلْف وَاللَّام، قد تقوم مقام فعل الْأَمر، كَقَوْلِهِم: الحذر الحذر، وَالْأَفْعَال مَعَ فاعلها جمل، والجمل نكرات، فَلَمَّا جَازَ أَن يقوم الْمصدر الَّذِي فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام مقام الْفِعْل فِي الْأَمر (49/أ)، جَازَ أَن يقوم مقام الْحَال لما ذَكُوْنَاهُ.

واشتقاق الجُمَّاء: من الجمة وَهُوَ الشَّعْرِ الْمُجْتَمع على الرَّأْسِ، فَمثل كَثْرَة النَّاسِ بالشعر.

وَإِنَّمَا أَنْ فَقِيلَ: الْجُمَّاء، لِأَن المصادر قد تؤنث، كَقَوْلِم: ضَربته ضَرْبَة. وَإِنَّا قَيل: الْغَفِير، بِغَيْر لفظ التَّأْنِيث لِأَنَّهُ (فعيل) فِي معنى (مفعول) ، كَأَنَّهُ غفر بَعضهم بَعْضًا، أَى: غطى، فَلهَذَا لَم يؤنث الْغَفِير، كَمَا يُقَال:

*(364/1)* 

(كف خضيب) .

وَأَمَا قَوْلُمَ: (هَذَا زِيد حَقًا، وَالْحَق لَا الْبَاطِل) ، فالنصب على الْمصدر، كَأَنَّك قلت: أَحَق الْحُق وأحق حَقًا، لَا أتوهم الْبَاطِل، وَإِنَّمَا تذكر هَذِه المصادر بعد الجُمل توكيدا، لِأَن الْخَبَر قد يكون حَقًا وباطلا، فَصَارَ فِي الجُمْلَة دَلِيل على (أَحَق) .

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا وسطت هَذِه المصادر بَين المبتدا وَحَبره جَازَ، كَقَوْلِك: زيد حَقًا أَخُوك، فَإِن قلت: حَقًا زيد أَخُوك، لم يجز، وَإِنَّمَا جَازَ توسيطها، وَلم يجز تَقْدِيمها، لأَنا قد بَينا أَن هَذِه المصادر توكيد للْجُوَاز، فَلَو قدمناها قبل الجُمل لبدأنا بالتوكيد قبل الْمُؤكّد، فَهَذَا فَاسد، لِأَن التوكيد تَابع، وَالتَّابِع حَقه أَن يكون بعد الْمَتْبُوع، فَأَما إِذَا توسطت فقد تقدم قبلها مَا يكون توكيدا لَهُ، فَلهَذَا افترق حَال التَّقْدِيم والتوسيط، إِن شَاءَ الله. فَأَما قَوْله تَعَالَى: {ذَلِك عِيسَى ابْن مَرْيَمَ قُول الْحق الَّذِي فِيهِ يمترون} فالرفع فِيهِ من وَجْهَنْ:

أَحدهما: أَن يكون على خبر ابْتداء مَعْذُوف.

*(365/1)* 

وَالثَّابِيٰ: أَن يكون (قَول الحُق) نعتا ل (عِيسَى) ، وَإِنَّا جَازَ أَن ينعَت بالْقَوْل، لِأَن الله تَعَالَى قد سَمَّاهُ كَلمته، فَجَاءَت من معنى القَوْل، فَلذَلِك جَازَ أَن ينعَت بِهِ، وَأَما قُول رؤبة بن العجاج:

(إن نزارا أصبَحت نزارا ... دَعْوَة أبرار دعوا أبرارا)

فَفِي قَوْله: إِن نزارا أَصبَحت نزارا، دلَالَة على أَفَم قدكَانُوا مُخْتَلفين، ثُمَّ اجْتَمعُوا وصاروا على دَعْوَة وَاحِدَة، فَدلَّ على قَوْله: دعوا دَعْوَة أبرار.

*(366/1)* 

(29 - باب الظروف)

إِن قَالَ قَائِل: لم تعدى الْفِعْل إِلَى ظروف الزَّمَان خاصيا وعاميا من غير توَسط حرف الْجُرِّ، نَعُو قَوْلك: قُمْت وقتا، وَقمت يَوْم الْجُمُعَة؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل يدل بصيغته على الزَّمَان، وَهُوَ مضارع للزمان بِنَفسِهِ، فَلَمَّا صَار الزَّمَان مشاركا للْفِعْل هَذِه الْمُشَاركة، اسْتحق طرح حرف الجُرِّ مِنْهُ، إِذْ كَانَ حذفه لاَ يشكل، وَهُوَ أخف فِي اللَّفْظ.

وأما ظروف الْمَكَان فالفعل لَا يدل عَلَيْهَا من لَفظه، وَإِنَّمَا يدل عَلَيْهَا بِالْمَعْنَى، كَمَا يدل على الْفِعْل وَالْمَفْعُول، إِذَا تعدى الْفِعْل إِلَيْهِ بِحرف جر، لَا يجوز حذف حرف الجُرِّ مِنْهُ، على الْفِعْل وَالْمَفْعُول، إِذَا تعدى الْفِعْل إِلَيْهِ بِحرف جر، لَا يجوز حذف رف الْجَرْث بريد، وَلَا يجوز أَن تقول: إِلَّا أَن يسمع ذَلِك من الْعَرَب، أَلا ترى أَنَّك تقول: " مَرَرْت بريد، وَلَا يجوز أَن تقول: مَرَرْت زيدا، وَكَذَلِكَ كَانَ الْقياس فِي جَمِيع ظروف الْمَكَان أَن يتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهَا بِحرف الحُرِّ، كَقَوْلِك: قُمْت فِي الدَّار، وقمت فِي حَلفك، إِلَّا أَن الظروف المبهمة يجوز حذف حرف الجُرِّ مِنْهَا، لِأَهَا قد أشبهت ظروف الزَّمَان، وَذَلِكَ أَنه لَيْسَ هَا خلق، كَمَا أَن الزَّمَان لَا خلقة لَهُ، يباين بَعْضهَا بَعْضًا، وَكَذَلِكَ اخْلف والقدام، وَمَا أشبه ذَلِك من الزَّمَان لَا خلقة الله، يباين بَعْضهَا بَعْضًا، وَكَذَلِكَ اخْلف والقدام، وَمَا أشبه ذَلِك من الزَّمَان لَا خلقة الَّتي هِيَ خلف – إِن تقدمها الشَّخْص – صَارَت قداما لَهُ، وَكَذَلِكَ (49 ترى أَن الجُهة الَّتِي هِيَ خلف – إِن تقدمها الشَّخْص – صَارَت قداما لَهُ، وَكَذَلِكَ (49 ترى أَن الجُهة الَّتِي هِيَ خلف – إِن تقدمها الشَّخْص – صَارَت قداما لَهُ، وَكَذَلِكَ (49 بَل بي عَلَى الله على مَا عَدوا الْفِعْل بَا إِلَيْهَا من غير توسط حرف الجُرِّ، وَمَعَ ذَلِك فَإِن هَذِه الظروف لَيْسَ يتَعَلَّق الْفِعْل بَمَا إِلَّا هَل طَرِيق

الاِسْتِقْرَار، أَلا ترى أَنه لَا يحسن أَن تقول: هدمت خَلفك وَلَا قدامك، كَمَا تَقول: هدمت الدَّار، ولهذه الْعلَّة جَازَ حذف حرف الجُرِّ مِنْهَا، فَأَما مَا كَانَ من ظروف الْمَكَان عَنْصُوصًا، غَوْ: الدَّار، وَالْمَسْجِد وَمَا أشبه ذَلِك، فلهذه خلف، كزيد وَعَمْرو، أَلا ترى أَنه لا تسمى كل بقْعَة بِمَسْجِد، وَلَا دَار، فَلَمَّا جرت هَذِه الظروف مجْرى زيد وَعَمْرو، وَجب أَلا يتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهَا إِلَا بِحرف الجُرِّ.

فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن زعمتم أَن الأَصْل فِي جَمِيع هَذِه الظروف أَن يكون الْفِعْل مُتَعَدِّيا إلَيْهَا بتوسط حرف الجُرِّ؟

قيل لَهُ: لِأَن الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَلَّق بَمَا وتنصبها غير متعدية، كَقَوْلِك: قُمْت يَوْم الجُّمُعَة، وَقمت لا يَتَعَدَّى، وَلمَا كَانَت الْأَفْعَال لَا تتعدى، تعدت بِحرف الجُّرِّ، فَكَانَت هَذِه الطَّروف مَفْعُولا فِيهَا فِي الحُقِيقَة، وَجب أَن يكون الأَصْل: قُمْت فِي يَوْم الجُّمُعَة، فَحذف حرف الجُرِّ - لما ذكرْنَاهُ - وَوصل الْفِعْل.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ الْحَال مَفْعُولا فِيهَا، فَهَل تقدر تَقْدِير حرف الجُرِّر فِيهَا كتقديره فِي الظروف؟

قيل لَهُ: اخْال وَإِن كَانَت فِي معنى الْمَفْعُول فَلَيْسَ حرف اجْرِّ مُقَدرا فِيهَا كتقديره فِي الظَّرْف، فَتحل الْأَفْعَال فِيهِ فتنصبه، وَالْحَال هِي الاِسْم الَّتِي هِيَ مِنْهُ، فَاعِلاكَانَ أَو مَفْعُولا أَو مجرورا، كَقَوْلِك: جَاءَ زيد مسرعا، فالمسرع هُوَ زيد، وَلَيْسَ بظرف، فَوَجَبَ أَن يكون (مسرع) لَيْسَ بظرف لَهُ، وَلكنه مشبه بالظروف، إِذْ كَانَت الْحَال تذكر على طَرِيق تَوْقِيف الْفِعْل وتبيينه، وَكيف وقع، كَمَا يبين الظّرْف إِن وقع، فشابَعت الْحَال للظروف، فقيل: مَفْعُولا فِيهَا على

*(368/1)* 

التَّشْبِيه بالظروف، لِأَن حُرُوف الجُرِّ مقدرة فِيهَا، أَلا ترى أَنه لَا يجوز إِظْهَاره بِحَال، والظروف إِذا كني عَنْهَا ظهر حرف الجُرِّ مَعَ الْمُضمر، كَقَوْلِك: قُمْت يَوْم الجُمُعَة، فَإِذا أَضمرت، قلت: قُمْت فِيه، وَالْحَال لَا يَصح فِيهَا هَذَا، فجرت مجْرى قَوْلنَا: إِن زيدا مفعول بِهِ، لَيْسَ قَوْلنَا: ضربت زيدا، مُقدرا مَعَه حرف الجُرِّ، وَلكنه مَجْهُول على هَذَا الْمَعْني، وَكَذَلِكَ الْحَال لما شبهت بالظروف، قيل: مفعول فِيهَا، لِأَن حرف الجُرِّ مُقَدر

فِيهَا، وَإِذا قلت: زيد خَلفك، فَإِنَّمَا وَجب تَقْدِيرِ الْاسْتِقْرَارِ، لِأَن (زيدا) مُبْتَدأ، فَلَا بُد لَهُ من خبر، وَالْخَبَرَ يَحْتَاج أَن يتَعَلَّق بالمخبر عَنهُ، فَلَو لَم نقدر الاسْتِقْرَار لَم يتَعَلَّق الْخَبَر ب (زيد).

وَأَمَا: (الْقِتَالَ الْيَوْم) ، فَلَا يجوز أَن يكون (الْيَوْم) مَنْصُوبًا ب (الْقِتَال) ، لِأَنَّهُ لَو انتصب بِهِ لصار من صلته، فَيبقى الْمُبْتَدَأُ بِلَا خبر، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك، وَجب أَن نقدر فِي (الْقِتَال) فعلا ينْتَصب (الْيَوْم) بِهِ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن جَازَ أَن تقوم المصادر مقَام الظروف فِي قَوْلهم: (زيد منى مزجر الْكَلْب، وَأَتَيْتُك مقدم الحُاج) ؟

قيل لَهُ: لِأَن الْفِعْلِ لِمَاكَانَ دَالاً على الْمصدر وَالزَّمَان دَلَالَة وَاحِدَة اشْتَرَكَا من هَذَا الْوَجْه، وَأَن الْأَفْعَال تَقْتَضِي الزَّمَان، فجرت المصادر مجْرى الزَّمَان، فَجَاز أَن تخلفها. (50 / أَ) فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل يجوز الْقيَاس على مَا سمع من الْعَرَب، فَيُقَال: مَكَان السارية؟

*(369/1)* 

قيل لَهُ: لَا يجوز ذَلِك، وَالسَّبَب فِيهِ أَن هَذِه المصادر لما كَانَت مَعْلُومَة الْمَوَاضِع فِي الْقرب والبعد، جعلت تمثيلا للقرب والبعد، فَإِذا قلت: (زيد مني مقْعد الْقَابِلَة) دلّ ذَلِك على قربه مني، إِذْ كَانَت الْقَابِلَة قد اسْتَقر قربَمَا مِمَّن تقبله فِي النَّفُوس، فَإِذا قلت: (هُوَ مني مزجر الْكَلْب) دلّ على إبعاده وإهانته.

فَأَما: (مَكَان السارية، ومربط الْفرس) فَلَيْسَ لَهَا مَوَاضِع مَخْصُوصَة، وَقد تكون قريبَة وبعيدة، فَلَمَّا لم يسْتَقرّ حكمهَا على قرب مَخْصُوص وَلَا على بعد مَخْصُوص، لم يجز أَن تَجْعَل تَمْثيلا لأَحَدهمَا لاحْتمَال أَمريْن، فاعرفه.

*(370/1)* 

(30 - باب الحال)

إِنَّمَا وَجِبِ أَن تكون الْحَال نكرَة لأمرين:

أَحدهما: أَنَّها زَائِدَة لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلُو كَانَت معرفة لم يستفدها الْمُخَاطب،

وَمَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفة، والنكرة أَعم من الْمعوفة،

وَالْوَجُهِ الثَّايِنِ: وَهُوَ أَجُودِ الْوَجُهَيْنِ، أَن الْحُالَ هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تبين بَمَا، كَمَا تبين بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمًا اشْتَرَكَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحُال نكرَة. وَإِنَّمَا قبح الْحَال من النكرَة، إِذا قلت: جَاءَيي رجل صَاحِك، فأجريت (صَاحِكا) على الْحَال نعتا ل (الرجل)، ثمَّ لَو قلت: جَاءَيي رجل صَاحِكا، فنصبت (صَاحِكا) على الْحُال، كَانَ معنى الْحُال وَمعنى الصّفة وَاحِدًا، لِأَنَّك إِذا قلت: جَاءَيي رجل صَاحِك، فَلَيْس يجب أَن يكون فِي حَال الْحَبَر صَاحِكا، وَكَذَلِكَ إِذا نصبته على الْحَال، فَلَمَّا السَّتَوَى مَعْنَاهُمَا كَانَ النَّعْت أُولى من الْحَال لِاتِّفَاق اللَّفْظ، وَلَيْسَ كَذَلِك حكم نعت الْمعرفة، لِأَنَّك إِذا قلت: جَاءَيي زيد الظريف، وَجب أَلا يكون (الظريف) حالا لَهُ وَقت الْمعرفة، لِأَنَّك ذكرته لتبين بِهِ زيدا، وَزيد معرفة قد كَانَ مستغنيا بِنَفسِه، فَلَمَّا خفت الْخَبَر، لِأَنَّك ذكرته لتبين بِهِ زيدا، وَزيد معرفة قد كَانَ مستغنيا بِنَفسِه، فَلَمَّا خفت الْخَبر، لِأَنَّك ذكرته لتبين بِهِ زيدا، وَزيد معرفة قد كَانَ مستغنيا بِنَفسِه، فَلَمَّا خفت الْخَبرَ فَلَقْ مَن الْخَالِ مَن يَجب بَقَاء ذَلِك التَّخْصِيص فِي حَال الْخَبَر فَلَهَذَا حسن الْحَال من الْمعرفة، وقبح من النكرَة، وَوَجَب جَوَازه فِيهَا على التَّشْبِيه بالمعرفة، وَإِنَّمَا وَجب أَن نقدم الْحال على الْعُامِل فِيهَا إِذا كَانَ فعلا متصرفا، لِأَن الْما مفعولة، فَإِذا كَانَ الْعَامِل فيها فعلا

*(371/1)* 

متصرفا جَازَ تَقْدِيمهَا عَلَيْهِ، كَمَا يجوز تَقْدِيمِ الْمَفْعُول على الْفِعْل لَقُوَّة الْفِعْل، سَوَاء كَانَت من اسْم مُضْمر أَو مظهر، وَالْفراء يمنع من تَقْدِيم الْحَال إِذا كَانَت من اسْم ظَاهر، نَعْو: ضَاحِكا جَاءَ زيد، قَالَ: لِأَن فِي (ضَاحِك) ضميرا يرجع إِلَى (زيد) لَا يجوز تَقْدِيمه عَلَيْهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْء عندنا، لِأَن الضَّمِير إِذا تعلق باسم، وَكَانَ ذَلِك الاِسْم مقدما على شريطة التَّأْخِير، جَازَ تَقْدِيمه، كَقَوْلِك: ضرب غُلَامه زيد، لِأَن الْمَفْعُول شَرطه أَن يقع بعد الْفَاعِل، فَكَذَلِك حكم الْحَال.

وَأَمَا إِذَا كَانَ الْعَامِل معنى فعل، لم يجز تَقْدِيم اخْال عَلَيْهِ، كَقَوْلِك: (المَال لَك خَالِصا) فَلَو قلت: خَالِصا المَال لَك، لم يجز لِأَن الْفِعْل لَيْسَ بملفوظ بِهِ (50 / ب) وَإِنَّا اللَّام بِتَأْوِيل الْفِعْل، لِأَنَّا تفِيد الْملك، فَلَمَّا كَانَ الْعَامِل ضَعِيفا لم يجز تصريفه، ألا ترى أن (إن وَأَخَوَاتَا) لَا تعْمل فِيمَا قبلهَا لِضعْفِها.

فَإِن قيل: أَلَيْسَ إِذا قلت: زيد خَلفك ضَاحِكا، فالعامل فِي (خلف) فعل مُقَدّر، وَهُوَ اسْتَقر، والمضمر من الْأَفْعَال يجْرِي مجْرى الْمظهر فِي عمله، فَهَلا جَازَ تَقْدِيم الْحَال على الظّرْف، لِأَن الْعَامِل فِي الْحَقِيقَة لَيْسَ هُوَ الظّرْف؟ .

قيل لَهُ: لِأَن هَذَا الْفِعْل لَا يجوز أَن يَجْرِي مَجْرى غَيره من الْأَفْعَال فِي جَوَاز التَّصَرُّف، لِأَنَّهُ قد خَلفه الظَّرْف، وَمَعَ هَذَا فَإِن هَذَا الْفِعْل حكمه مسْقطًا بِأَن لَا يجوز إظْهَاره، فَلَمَّا صَار فِي حكم الْمسْقط، وأقيم مقامه مَا لَيْسَ بِفعل، فضعف علمه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَكيف جَازَ أَن تَقُول: (يَوْم الجُّمُعَة المَال لَك) فتنصب (يَوْم الجُّمُعَة) بِمَعْنى اللَّام، والظرف مفعول فِيهِ، كَمَا أَن الْحَال مفعول فِيهَا، فَمن أَيْن اخْتلفَا؟

(372/1)

قيل لَهُ: إِنَّا جَازَ ذَلِك فِي الظَّرْف لاحتوائه على الجُمْلَة الْمُتَعَلَّق بَمَا، فَصَارَ فِي هَذَا الْمَعْنى تَقْدِيمه وتأخيره سَوَاء، وأما الْحال فَهِي بِمَنْزِلَة الْمَفْعُول، وَلَيْسَ فِيها معنى الاحتواء، فَوجَبَ أَن يُرَاعى فِيها قُوَّة الْعَامِل وَضَعفه. وَاعْلَم أَمَا قبح من النكرة لِأَن مَعْنَاهَا وَمعنى الصّفة سَوَاء، وَذَلِكَ إِذا قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِك، فَإِنَّا أخبرتنا عَن مَعْنَاهَا وَمعنى الصّفة سَوَاء، وَذَلِكَ إِذا قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِك، فَلَمَّا اتّفق معنى الحُال مَعْنىء رجل ضَاحِك، وَلم يجب أَن يكون ضَاحِكا فِي حَال خبرك، فَلَمَّا اتّفق معنى الْحُال وَلهَ وَالصّفة كَانَ إِجْرَاء الصّفة على مَا قبلهَا أُولى، لِأَن اخْتِلَاف اللَّهْظ لا يُوجب احْتِلَاف الْمَعْنى، فَإِذا وَجب أَن يوفق بَين اللَّفْظيْنِ، وَيكون الْمَعْنى كمعنى الْمُخْتَلف كَانَ أُولى. الْمَعْنى كمعنى الْمُخْتَلف كَانَ أُولى. الْمَعْنى وَجب أَن يوفق بَين اللَّفْظيْنِ، وَيكون الْمَعْنى كمعنى الْمُخْتَلف كَانَ أُولى. فَأَما الْمعرفة فالحال فِيهَا مُخْتَلف كَحكم الصّفة، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي زيد الطريف، وَجب أَن يكون (الظريف) حَالا لَهُ فِي حَال خبرك، وَلُوْلَا ذَلِك لم يُحْتَج إِلَيْهَا، الطريف، وَجب أَن يكون (الظريف) حَالاً لَهُ فِي حَال خبرك، وَلُوْلًا ذَلِك لم يُحْتَج إِلَيْهَا، وَلِيدا مَعْرُوف، وَأَما الْحَال فَلَا يُجب أَن تكون فِي الْخَبَر فاصلة، وَلِمَذَا حسنت الْحال من الْمعرفة، وقبحت من النكرة.

وَقُوله: أحسن مَا يكون زيد قَائِما، فَأَحْسن: رفع بِالِابْتِدَاءِ، و (مَا) مَعَ (يكون): فِي مَوضِع خَبره، لِأَنَّهَا مَعَ الْفِعْل مصدر، وَلَا تَحْتَاج إِلَى عَائِد يعود عَلَيْهَا، إِذَا كَانَت مصدرا، لِأَنَّهَا قد جرت فِي هَذَا الْموضع مجْرى (أَن) ، فَكَمَا لَا تَحْتَاج (أَن) إِلَى عَائِد فِي قَوْلك: أَن يكون قَائِما أحسن فَكَذَلِك (مَا) فِي هَذَا الْموضع، وَعند الْأَخْفَش لَا بُد لَهَا من عَائِد، لِأَنَّهَا أبدا عِنْده اسْم، وَإِذَا كَانَت اسْما فَلَا بُد لَهَا من عَائِد إِلَيْهَا، فَفِي هَذِه الْمَسْأَلَة لَا عَائِد عَلَيْهَا، إِذْ هِيَ بَعَنِي

(أَن) ، وَهَذَا يدل على صِحَة قُول سِيبَوَيْهِ، وَنصب (قَائِم) على الْحَال، وَالْعَامِل فِيهَا فعل تَقْدِيره: إِذَا كَانَ قَائِما، وَإِنَّمَا وَإِنَّمَا وَجِب إِضْمَار (إِذْ وَإِذَا) لِأَهُّمَا يدلان على الزَّمَان الْمَاضِي والمستقبل، وَلَيْسَ تَخْلُو حَال الْإِنْسَان من أَن تكون مَاضِيَة أو مُسْتَقْبلَة، فَلهَذَا وَجب إضْمَار (إِذْ وَإِذَا) لدلالَة الْكَلَام عَلَيْهَا.

وَاعْلَم أَن الْفِعْل إِذا أضيف إِلَى جنس كَانَ من جنس مَا أضيف إِلَيْهِ، فَلَمَّا أضيف (أحسن) إِلَى الْمصدر وَجب أَن يكون مصدرا، والمصادر يكون خَبرَهَا ظروف الزَّمَان، فَلَهَذَا (51 / أَ) احتجنا إِلَى إِضْمَار (إِذْ وَإِذا) ، إِذْ كَانَا ظرفين من الزَّمَان، وموضعها نصب بإضمار (اسْتَقر) ، كَمَا تَقول: (الْقِتَال الْيَوْم) ، وَلَا يجوز أَن تنصبهما ب (كَانَ) ، لِأَهِّمَا فِي مَوضِع جر ب (إِذْ وَإِذا) ، وَالْمَجْرُور لَا يجوز أَن يعْمل فِي الجُار.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا جعلت (قَائِما) نصبا على خبر (كَانَ) أَو (يكون) الَّتِي تلِي (مَا) ؟ قيل لَهُ: لَا يجوز ذَلِك، لأَنا لَو نصبنا (قَائِما) على خبر (يكون) لَكَانَ مَعَ (يكون) من صلة (مَا) ، وَبَقِي (أحسن) بِغَيْر خبر، فَلهَذَا بَطل أَن يكون خبر (يكون) .

وَوجه آخر: أَنه لَو كَانَ خَبرا لَجَاز أَن يَقع معرفَة، وَالْعرب لَا تَسْتَعْمَل هَذَا إِلَّا نكرَة، فَدَلَّ ذَلِك على أَنه حَال، وَلَيْسَ بِخَبَر، ولهذه الْعلَّة لم يجز أَن يكون خَبرا ل (كَانَ) المضمة.

وَاعْلَمَ أَن الْحَالَ إِنَّمَا تَجُوزَ فِي هَذَا الْجِنْس من الْمسَائِل مَتى كَانَت رَاجِعَة إِلَى غير الْمصدر، كَقَوْلِك: ضربي زيدا قَائِما، إِنَّمَا هُوَ رَاجع إِلَى زيد وَإِلَى الْمُتَكَلَّم، وَإِذَا كَانَت الْحَال رَاجِعَة إِلَى نفس الْمصدر، لم يكن فِيهَا إِلَّا الرّفْع، كَقَوْلِك: ضربي زيدا شَدِيد، وَإِنَّمَا وَجب الرّفْع، لِأَن الأول هُوَ الثَّانِي، فَصَارَ قَوْلك: زيد قَائِم.

*(374/1)* 

وَاعْلَمْ أَنه إِذَا جَازَ أَن تَقُول: (أرخص مَا يكون السّمن منوان) ، فتحذف خبر (المنوين) الرَّاجِع إِلَى المبتدإ الأول، لِأَن السّعر فِي نفوس النَّاس مُسْتَقر مَعْلُوم بِدلَالَة الْكَلَام عَلَيْهِ، وَأَمَا الرَّاجِع إِلَى المبتدإ فَإِنَّا حسن حذفه هَاهُنَا، لِأَن فِي الْكَلَام أَيْضا دَلِيلا، أَنه قد أَحَاط الْعلم أَن (المنوين) ليسَا جَمِيع السّمن، إِذْ كَانَ السّمن اسْم الجُنْس، فَصَارَ ذكره بعد السّمن يدل على أَفَّمُنا بعض لَهُ، والمحذوف مِنْهُ (من) الَّتِي للتَّبْعِيض، فَلَمَّا كَانَ فِي الْكَلَام مَا يدل عَلَيْه حسن حذفه.

وَأَمَا قَوْلُه: (أَخَذَته بدرهم فَصَاعِدا) فَمَعْنَى هَذَا الْكَلَام: أَنَّك أَشْرِت إِلَى عدل مَتَاع وَقع سعر ثوب مِنْهُ بدرهم، ثمَّ غلا السّعر فَزَاد على الدِّرْهَم، فَيكون التَّقْدِير: أَخَذَته بدرهم فَزَاد الثّمن صاعدا، وَنصب (صاعدا) على الْحَال، وَالْعَامِل فِيهِ (زَاد) ، وَلَا يجوز أَن تَجْعَل بدل (الْفَاء) الْوَاو، كَمَا تَقول: (أَخَذته وَزِيَادَة) ، لِأَن قَوْلهم: (أَخَذته بدرهم وَزِيَادَة) أَنَّهَا إِخْبَار عَن شَيْء وَاحِد وَقع ثمنه الدِّرْهَم مَعَ زِيَادَة، وَأَما أَخَذته بدرهم فَصَاعِدا، فلست تُرِيدُ أَن تَجْعَل (صاعدا) مَعَ الدِّرْهَم ثمنا لشَيْء وَاحِد، وَإِمَّا الدِّرْهَم كَانَ عَمْنا لَبْعض

*(375/1)* 

الجُّمْلَة، ثُمَّ زَاد السّعر، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك صَار إِدْخَال الْوَاو يبطل هَذَا الْمَعْنى، وَلَو جِئْت ب (ثُمَّ) فِي مَوضِع الْحَال، لِجَاز ذَلِك، إِلَّا أَن الْفَاء أحسن، وَإِنَّمَا كَانَت الْفَاء أحسن للاستئناف الَّذِي فِي معنى دُخُولِهَا هُنَا.

*(376/1)* 

(31 - بَابِ حُرُوفِ الْعَطف)

اعْلَم أَن (الْوَاو) أصل حُرُوف الْعَطف، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَهَّا لَا توجب إِلَّا الاِشْتِرَاك بَين الشَّيْءَيْنِ فَقَط فِي حكم وَاحِد، وَسَائِر حُرُوف الْعَطف توجب زِيَادَة حكم على هَذَا لَا ترى أَن (الْفَاء) توجب التَّرْتِيب، و (أَو) للشَّكّ، و (بل) للإضراب، فَلَمَّا كَانَت فِي هَذِه الْحُرُوف زِيَادَة معنى على حكم الْعَطف صَارَت فِي الْمَعْنى كالمركبة، وَالْوَاو مُفْردَة، فَصَارَت كالبسيط، والمركب بعد الْمُفْرد الْبَسِيط، فَلَهَذَا صَارَت (الْوَاو) أصلا. وَاعْلَم أَن (إِمَّا) (51 / ب) فِي الْعَطف أَصْلهَا: (إِن مَا) فأدغمت النُون فِي الْمِيم، وَالدَّلِيل على أَن الأَصْل مَا ذَكْرْنَاهُ قُول الشَّاعِر: (لَقد كذبتك نَفسك فاصدقنها ... فَإن جزعا وَإن إِحْمَال صَبَر)

أَرَادَ: إِمَّا، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه لم يَأْتِ ل (إِن) بِجَوَاب بعد الْبَيْت

وَلَا قبله، وَذَلِكَ أَن (الْفَاء) إِذا دخلت على حرف الشَّرْط، لم يجز أَن يكون مَا قبلهَا جَوَابا، جَوَابا لَهَا، كَقَوْلِك: أَنا أحبك فَإِن أتيتني، وَلَو أسقطت (الْفَاء) صَار مَا قبلهَا جَوَابا، فَدَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَن الْبَيْت لَا يُخْتَمل إِلَّا معنى (إِمَّا) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك صَحَّ أَن أَصْلهَا من (إِنْ وَمَا) .

فَإِن قَالَ قَائِل: (إِمَّا) هَذِه الَّتِي تكون للشَّكِ هِيَ الَّتِي تكون للجزاء أَو غَيرهَا؟ قيل لَهُ: هِيَ هِيَ، إِلَّا أَنَّمَا فِي الشَّك يلْزم تكريرها، وَإِنَّمَا انْتَقَلت للجزاء، لِأَن الشَّرْط يجوز أَن يكون، وَيجوز أَلا يكون.

وَمعنى (إِمَّا) فِي الْعَطف إِيجَاب أحد الشَّيْئَيْنِ، لما تضارعا من هَذَا الْوَجْه أدخلت فِي الْعَطف، أَعنى الَّتى للجزاء مَعَ (مَا) .

وَاعْلَم أَن (إِمَّا) فِي الْعَطف إِذا تَكَرَّرت فَإِن العاطفة مِنْهَا الثَّانِيَة لَا الأولى، وَإِنَّمَا أدخلت الأولى لوَجْهَيْنِ:

أَحدهمَا: أَن يكون الإبْتِدَاء بِالشَّكِّ والتخيير، وَإِنَّمَا احتاجوا إِلَى ذَلِك، لِئَلَّا يتَوَهَّم أَن مَا قبل (إِمَّا) مُنْقَطع مِمَّا بعْدهَا، لِأَنَّهُ قد يسْتَأْنف بعْدهَا الْكَلَام، فأدخلوا (إِمَّا) فِي الْكَلَام ليعادلوا بَين الاسمين، إن شَاءَ الله.

وَأَمَا (بل) فتستعمل على ضَرْبَيْنِ:

أُحدهمًا: بعد النَّفْي.

وَالْآخر: بعد الْإِيجَاب.

وَإِذَا اسْتَعْمَلَت بعد النَّفْي كَانَ خَبرا بعد خبر، وَالثَّانِي مُوجب، وَالْأُول منفي، كَقَوْلِك: مَا جَاءَ زيد بل عَمْرو. وَإِن اسْتَعْمَلَت بعد الْوَاجِب فَمَا قبلهَا يذكر

*(378/1)* 

على وَجْهَيْن: إِمَّا على طَرِيق الْغَلَط، وَإِمَّا على طَرِيق النسْيَان كَقَوْلِك: جَاءَ زيد بل عَمْرو، وَإِمَّا صَار الأول غَلطا أو نِسْيَانا، لِأَنَّك أثبت للَّذي أتيت بِهِ بعد الأول الْمَجِيء، وأضربت عَنهُ عَن الأول، فَعلم أَنه مرجوع فِيهِ، وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن من كَلَام الله تَعَالَى و (بل) مستعملة فِيهِ بعد إِيجَاب، فَهُوَ على تَقْدِير خبر وَاجِب، لِأَن الله عز وَجل لَا يجوز عَلَيْه الْغَلَط وَالنسْيَان، فَلهَذَا قدرناها على مَا ذكرنا.

وَأَمَا (لَكِن) : فَإِنَّمَا إِذَا اسْتَعْملَت بعد النَّفْي جرت مجْرى (بل) بعد النَّفْي، وَإِذَا اسْتَعْملَت بعد الْإِيجَاب، لم يجز أَن يَقع بعْدهَا إِلَّا جملَة مضادة للجملة الَّتِي قبلهَا، كَقَوْلِك: جَاءَيني زيد لَكِن عَمْرو لم يَجِيء وَإِنَّا لم يجز أَن تقول: جَاءَيني زيد لَكِن عَمْرو، وَتَسكت، لِأَن ذَلِك يُوجب الْعَلَط، لما ذَكَرْنَاهُ، فقد استغني فِي ذَلِك ب (بل) ، إِذْ لَا تَحْتَاج الْعَرَب أَن تَكْثر الْخُرُوف الْمُوجبَة للغلط، فَإِذَا كَانَ كَذَلِك، وَجب أَن يكون مَا بعْدهَا مُخَالفا لما قبلهَا، ليكون خبرين مُختَلفين.

*(379/1)* 

(32 - باب الصّفة)

اعْلَم أَن الأَصْل أَلا تُوصَف المعارف، لنها وضعت فِي أول أحوالها تدل على شخص بِعَيْنِه لَا يُشَارِكهُ فِيهِ غَيره، وَذَلِكَ أَهُم سموا الشَّخْص زيدا، على تَقْدِير أَنه لَيْسَ فِي الْعَالم قد سمي بزيد سواهُ، ثمَّ التَّسْمِيَة للْآخر على هَذِه النِّيَّة، فَلَمَّا كَانَت الْأَشْخَاص أَكثر من الْأَسْمَاء، اشْترك في الإسْم الْوَاحِد جَمَاعَة.

فَإِن قَالَ الْقَائِلِ: جَاءَنِي زيد، فخاف ألا يعرف الْمُخَاطب زيدا الَّذِي بِعَيْنِه، لاشتراك جَمَاعَة فِيهِ بَينه بالنعت، فَصَارَت (52 / أ) نعوت المعارف دواخل عَلَيْهَا، إِذْ أشبهت النكرة من هَذَا الْوَجْه.

، أما النكرة: فَالْأَصْل فِيهَا أَن تنْعَت، لِأَن الْغَرَض من النَّعْت تَخْصِيص المنعوت، فَلَمَّا كَانَت النكرات مَجْهُولَة، احْتَاجَت إِلَى التَّخْصِيص وَإِنَّمَا صَار الاسْم الْعلم معرفَة، لِأَنَّمَا وضع دَلَالَة على شخص وَاحِد بِعَيْنِه من بَين سَائِر أمته، فَلَهَذَا صَار معرفَة.

وَأَمَا مَا فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامِ: فَإِنَّمَا يَذَكُر لِمَعهود قد عَرفه الْمُخَاطِب، فيذكره بدخولهما هَذَا الشَّخْص الَّذِي قد عَهده، فَلَمَّا كَانَت تدل على شخص بِعَيْنِه صَار الاسْم بَمَا معرفة. وَأَمَا الْمُضمر: فَإِنَّمَا صَار معرفة، لِأَنَّك لَا تضمر الاسْم حَتَّى تعرفه، فَصَارَ الْمُضمر يدل على شخص بعَيْنِه.

*(380/1)* 

وَأَمَا الْمُبْهِمِ: فَإِنَّمَا صَارِ معرفَة بِالْإِشَارَةِ الَّتِي فِيهِ، فَصَارَت الْإِشَارَة – إِذْ كَانَ يقْصد بَمَا شخص بِعَيْنِه – تَجْرِي مجْرى مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام.

وَأَمَا النَكْرَة فحدها: أَن يَكُون الْإَسْم وَاقعا على اثْنَيْنِ فَصَاعِدا، يَشْتَرِكَانِ فِي التَّسْمِيَة، أَلا ترى أَن قَوْلهم: رجل، يدل على من كَانَ لَهُ بنية مَخْصُوصَة بِهَذَا الْإِسْم، وَلَيْسَ كَذَلِك الْأَسْمَاء الْأَعْلَام، لِأَنَّهَا وضعت للدلالة على معنى يخص الإسْم، أَلا ترى أَن أنقص الْبَريَّة قد يجوز أَن يُسمى بزيد، وَزيد مَأْخُوذ من الزّيَادَة، فَعلمت لما ذكرنا.

وَاعْلَم أَن حق النَّعْت أَن يكون تَعْرِيفه أنقص تعريفا من المنعوت، وَلا يجوز أَن تنْعَت الاِسْم بالأخص، وَإِنَّمَا وَجب مَا ذكرنَا، لِأَن الْمُخَاطب إِذا كَانَ قَصده تَعْرِيف مخاطبه، وَجب أَن يذكر لَهُ أخص الْأَسْمَاء الَّتِي يعرفهَا الْمُخَاطب فِي الشَّخْص، حَتَّى يَسْتَغْنِي بِمَا عَن التَّطْوِيل بالنعت، وَإِذا ذكر أخصها، لم يخل الْمُخَاطب من أَن يعرفهُ أَو لَا يعرفهُ فَإِن عرفه لم يَحْتَج إِلَى زِيَادَة بَيَان وَإِن أَشكل عَلَيْهِ بَين بأخص صفة فِيه، حَتَّى يعرفهُ الْمُخَاطب، إِذْ كَانَ اجْتِمَاع الْأَوْصَاف فِي شخص وَاحِد لَا يكاد يُشَارِكهُ فِيهَا إِلَّا الْيَسِير، فَلَهَذَا تعرف بِكَثْرَة الْوَصْف، فَإِذا ثَبَت مَا ذَكَرْنَاهُ، جَازَ أَن ينعَت الاسْم الْعلم بِثَلَاثَة أَشْبَاء:

أَحدهَا: مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام.

وَالثَّانِي: الْمُبْهم.

*(381/1)* 

وَالثَّالِث: الْمُضَاف إِلَى الْمعرفَة.

وَإِنَّا صَارِ الاِسْمِ أَخْصَ مِن هَذِهِ الْأَشْيَاء، لِأَنَّهُ وضع فِي أُول أَحْوَاله عَلَيْهِ وَصِفا وَاحِدًا مِن بَين سَائِرِ الْأَشْخَاص، وَلَيْسَ كَذَلِك مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، لِأَن الْأَلْف وَاللَّام توجب على الْمُخَاطب تذكر العهود، وَالاِسْم الْعلم تذكرة، إِذْ كَانَ مَوْضُوعا لَا يُشَارِكهُ فِي هَذَا الاِسْم غَيره، والعهد قد يقع فِي أَشْيَاء مُخْتَلفَة، فَلَمَّا كَانَت الْأَلْف وَاللَّام توجب مَا ذكرنا من التَّذَكُّر حَتَّى يعرف الشَّخْص بِعَيْنِه، صَار أنقص رُثْبَة مِمَّا لَا يَحْتَاج إِلَى تذكرة. وَأَما الْمُبْهم: فَلَيْسَ مَوْضُوعا لشَيْء بِعَيْنِه، أَلا ترى أَن الْإِشَارَة لَا تَخْتَص بزيد دون عَمْرو، فَلَمَّا احْتَاجَ المشير إِلَى الشَّخْص أَن يُميّز بَين الشخصين حَتَّى يعرف الْمشَار إلَيْهِ عَمْرو، فَلَمَّا احْتَاجَ المشير إلَى الشَّخْص أَن يُميّز بَين الشخصين حَتَّى يعرف الْمشَار إلَيْهِ بِعَيْنِه، صَار هَذَا الحكم أنقص رُثْبَة من الْأَعْلَام، لِأَنَّهُ يعرف بِغَرْهِ فَصَارَ تَعْرِيفه فرعا، فَلذَلِك صَار أنقص مِن الْأَعْلَام مرتبة.

وَأَمَا الْمُضمر: فَإِنَّهُ لَا يجوز نَعته، لِأَنَّك لَا تضمره حَتَّى يعرفهُ الْمُحَاطب.

وَأَما مَا فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامِ: فَلَا يَجُوز أَن ينعَت بالأسماء المبهمة، لَو قلت: مَرَرْت بِالرجلِ هَذَا، وَأَنت تَجْعَل (52 / ب) (هَذَا) نعتا ل (الرجل) لم يجز، لِأَن الْمُبْهم أخص مِمَّا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن تَعْرِيف مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام يتَعَلَّق بِالْقَلْبِ وَالْعين جَمِيعًا، فَصَارَ مَا فِيهِ تعريفان أقوى مِمَّا فِيهِ تَعْرِيف وَاحِد، وَلذَلِك جَازَ أَن تنْعَت الْمُبْهم عَلَي فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، وَلَم (يجز) أَن

*(382/1)* 

ينعَت مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام بالمضاف إِلَى الْأَعْلَام والمضمرات، لِأَن الْعلم الْمُضَاف أَكثر تعريفا مِن الْمُضَاف إِلَيْهِ، فَيصير تعريفا مِن الْمُضَاف إِلَيْهِ، فَيصير الْمُضَاف إِلَى الْعلم والمضمر كَأَن فِيهِ تعريفهما، فَلذَلِك لم يجز أَن يكون نعتا لما فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام.

وَأَمَا المَبهمات: فَإِنَّمَا أَصْلهَا أَن تَنْعَت بأسماء الْأَجْنَاس، لِأَن الْإِشَارَة تقع أَولا إِلَى ذَات الشَّخْص، فَيَنْبَغِي إِذَا أَشكل أَمر الْإِشَارَة أَن يبين بِمَا تَقْتَضِيه الْإِشَارَة، وَهُوَ اسْم، وَإِذ ذكرت الصَّفة المشتقة من الْأَفْعَال، كَقَوْلِك: يَا هَذَا الرجل الظريف، وقد يجوز أَن تَقول: مَرَرْت بِهَذَا الظريف، على وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن تَجْعَل (الظريف) عطف بَيَان ل (هَذَا) .

وَالثَّانِي: أَن تقيم الصَّفة مقَام الْمَوْصُوف.

وَلَا يَجُوزُ أَن تَنْعَت المَبهمات بالمضاف الَّذِي فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام، لِأَن الْإِشَارَة تطلب الْعَهْد من الْأَلْف وَاللَّام، وَكَذَلِكَ صَارَت المبهمات مَعَ نعوها كالشيء الْوَاحِد، وَلَا يجوز الْفَصْل بَينهما لما أحدثت في نعتها من الْمَعْنى، وَهُوَ إِبِ ْطَال الْعَهْد، وَالدَّلِيل على الْفَصْل بَينهما لما أحدثت في نعتها من الْمَعْنى، وَهُوَ إِبِ ْطَال الْعَهْد، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك تَقُول جَاءَنِي هَذَا الرجل، من غير تقدمة ذكر، وَلَو قلت: جَاءَنِي الرجل، وَلَم يَتَقَدَّم عهد بَيْنك وَبَين الْمُخَاطب فِيهِ، لم يجز، فَبَان أَن الْأَلْف وَاللَّام يسقط مِنْهَا حكم الْعَهْد بِالْإِشَارَةِ، وَلُو جَازَ أَن تنْعَت المبهمات بالمضاف إِلَى الْأَلْف وَاللَّام، لصار الْمُضَاف معرفة بَهما، وَصَارَ فِي حكم

*(383/1)* 

الْمَعْهُود، وَلاَّجل تقدم الْإِشَارَة يجب أَن يكون الْمشَار إِلَيْهِ غير مَعْهُود، لِأَنَّهُ لَا يجوز اسْم في حَال وَاحِدَة معهودا، وَهُوَ غير مَعْهُود.

وَاعْلَم أَن فِي الْأَسْمَاء أَسَمَاء تُضَاف إلىالمعرفة وَلا تكون معرفة، لمعان تدخل فِيهَا، فَمن ذَلِك: (شبهك وَمثلك) ، لم يتعرفا بِالْإِضَافَة، لِأَن الْمُمَاثلَة تكون من جِهَات، وَإِثَّا تفِيد الْمُخَاطِب أَنه مثله، وَلَيْسَ يعلم من أي وَجه يماثله، فَلذَلِك لم يتعرفا ألا يكون شخصان وقد اشتهرا في الشّبَه بَين النَّاس، فَيكون على هَذَا الْوَجْه معرفَة، فَتَقول: مَرَرْت بِرَجُل مثلك وشبهك، الْمَعْرُوف بشبهك، فَلذَلِك تعرف على هَذَا الْوَجْه.

وَأَمَا (حَسبك) بِمَعْنى: حسب الإكْتِفَاء، وَهُوَ مُبْهَم، فَلذَلِك لم يتعرف.

وَأَمَا (شبيهك) : فَلَا يكون إِلَّا معرفَة لِأَنَّهُ من أبنية الْمُبَالغَة، فَصَارَت الْمُبَالغَة فِيهِ تُؤدِّي عَن شبه الْمَعْرُوف، فَلذَلِك تعرف.

وَأَما (غَيْرِك) : فَلَا يكون إِلَّا نكرَة، لِأَن مَعْنَاهُ عِنْد الْمُخَاطِب مَجْهُول، فَلذَلِك لم يَقع معوفة.

وَأَمَا بَابِ (حسن الْوَجْه) : فَالْأَصْل فِيهِ أَن يسْتَعْمل فِي غير المتعدية، نَحْو: ظريف، وَحسن، وكريم، وَمَا أشبه ذَلِك، فَتَقول: مَرَرْت بِرَجُل حسن وَجهه،

*(384/1)* 

ف (حسن): نعت ل (الرجل) ، وَاهّاء فِي (وَجهه) ترجع إِلَى الرجل، وَالْوَجْه: فَاعل لِلْحسنِ، فَإِن ثنيت الأول أو (53 / أ) جمعته، أو أنثته لم تغير لفظ (حسن) ، لأن الْوَجْه مُذَكّر، وَالْفِعْل إِنَّا يؤنث إِذاكَانَ فَاعله مؤنثا، فَلَمّاكَانَ فَاعل ال (حسن) مذكرا لَيست فِيهِ عَلامَة التّأْنِيث، وَلم يشن وَلم يجمع لظُهُور فَاعله، فَإِن نقلت الضّمِير من (الْوَجْه) إِلَى (حسن) صار الْفِعْل للضمير، وَوَجَب أَن تعْتَبر حال الضّمِير، فَإِن كَانَ مذكرا دُكرت فعله، وَإِن كَانَ مؤنثا لحقته عَلامَة التّأْنِيث، وَلم يعْتد ب (الْوَجْه) ، وثنيته وَجمعته بِحُصُول الضَّمِير فِيهِ، فَإِذا اسْتَقر مَا ذَكرْنَاهُ فَبَقي (الْوَجْه) يعْتَاج إِلَى إِعْرَاب، وَلَيْسَ يجوز أَن يبْقي مَوْفُوعا، لِأَنَّهُ لَا يكون لفعل وَاحِد فاعلان، فَسقط رَفعه، وَلم يبْق لَهُ وَلَيْسَ يجوز أَن يبْقي مَوْفُوعا، لِأَنَّهُ لَا يكون لفعل وَاحِد فاعلان، فَسقط رَفعه، وَلم يبْق لَهُ مَن الْإِعْرَاب إِلَّا النصب، والجر أولى بِهِ، لِأَن هَذِه الصّفة لَيست بِمَعْنى فعل مُتَعَدِّ، فَيسْتَحق مَا بعْدها النصب، والجر أولى بِهِ، لِأَن هَذِه الصّفة لَيست بِمَعْنى فعل مُتَعَدِّ، فَيسْتَحق مَا بعْدها النصب، فَوَجَبَ أَن يجْرِي مَحِرْى: غُلام زيد، إلَّا أَنَك لما نقلت الضَّمِير من (الْوَجْه) اخْتَارَتْ الْعَرَب أَن تعوض مِنْهُ الألف وَاللَّام، لِأَن الألف وَاللَّام هما عَنْى الضَّمِير، لِأَقَمُّمَا يعرفان مَا دخلا عَلَيْه، كَمَا يعرف الضَّمِير، وَمَعَ ذَلِك فَإِن الألف

وَاللَّامِ لِمَا كَانَتَ للْعهد، والمعهود غَائِب جرتا مجْرى الضَّمِير، إِذْ كَانَ للْغَائِب، أَعنِي الضَّمِير، فَلذَلِك كَانَتَا بِالْعِوْضِ أُولَى من سَائِر الْخُرُوف، فَتَقُول على هَذَا: مَرَرْت بِرَجُل حسن الْوَجْه، وبامرأة حَسَنَة الْوَجْه، وقد يجوز أَن تنون الصّفة، وتنصب الْوَجْه، تَشْبِيها بضارب، وَإِنَّا جَازَ أَن يحمل عَلَيْهِ، لاشْتِرَاكهمَا فِي الصّفة، وأهما اسما فاعلين، والتثنية والتأنيث تلحقهما، فجريا مجْرى شَيْء وَاحِد، فَجَاز أَن يحمل أَحدهمَا على الآخر، فَتَقُول: مَرَرْت بِرَجُل حسن الْوَجْه، وَيجوز أَلا تعوض من الضَّمِير، لِأَنَّهُ قد علم أَن الْوَجْه للرُولِ، إِذْ كَانَت هَذِه الصّفة لَيست متعدية، وَكَانَ إِسْقَاطهَا أَخِف عَلَيْهِم. فَإِذا أسقطت الْأَلْف وَاللَّام، جَازَ لَك وَجْهَان: الْجُرِّ وَالنّصِب، فالجر

*(385/1)* 

على الأُصْل، وَالنّصب على التَّشْبِيه بالمفعول.

وَيجوز أَن تدخل الألف وَاللّام على الصّفة، لِأَفَّا لم تتعرف بِمَا أضيف إِلَيْهَا وَإِن كَانَ معرفة، وَإِفَّا لم تتعرف بِهِ، لِأَن الْمَجْرُور فَاعل فِي الْمَعْنى، وَالْفَاعِل لَا يعرفه فعله، فَلَمَّا كَانَت إِضَافَته لَا يتعرف بَمَا، وَكَانَ حَقه من جِهَة اللَّفْظ أَن يعرف لعِلَّة، فَلَمَّا منع مَا يكون فِي نَظِيره جوزوا فِيهِ جمع الألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة، فَتقول: مَرَرْت بزيد الحُسن الْوَجْه، وَيجوز أَن تنصب (الْوَجْه) على التَّشْبِيه بالمفعول، وَإِن أسقطت من الْوَجْه الألف وَاللَّام، لم يكن إلَّا مَنْصُوبًا، لِأَن إِضَافَته كَانَت على أَصْلهَا، إِذْ كَانَ شَرط النكرة إذا أضيفت إلى معرفة أَن تتعرف، فَلَمَّا جرى فِي بَابه مجْرى إِضَافَة النكرة إِلَى الْمعرفة الَّتِي تعرف الْمُضَاف، وَكَانَت الْألف مَعَ هَذِه الْإِضَافَة لَا يَجْتَمِعَانِ أَيْضا أَن تَجْتَمِع الْألف تعرف الْمُضَاف، وَكَانَت الْألف مَعَ هَذِه الْإِضَافَة لَا يَجْتَمِعَانِ أَيْضا أَن تَجْتَمِع الْألف

وَاعْلَم أَن الْفَاعِل فِي هَذَا الْبَاب إِذا كَانَ مُضَافا إِلَى سَببه الْمَوْصُوف، جَازَ فِيهِ هَذِه الشَّمَانِية الْأَوْجه، كَقَوْلِك: زيد حسن وَجه أَخِيه، وَزيد حسن وَجه الْأَخ، وَزيد حسن وَجه الْأَخ، وَزيد حسن وَجه الْأَخ، وَزيد الحُسن الْوَجْه الْأَخ (53 / ب) وَزيد الحُسن وَجه الْأَخ. الْأَخ.

وَاعْلَم أَن الْفَائِدَة فِي هَذَا النَّقْل اخْتِصَار الْكَلَام وَالْمُبَالغَة فِي مدح الأول، وَذَلِكَ أَنَّك إذا نقلت الضَّمِير فِي الْفِعْل، وَصَارَت الصّفة فِي اللَّفْظ الأول، وَلذَلِك صَار مدحها.

(33 - باب التوكيد)

اعْلَم أَن الْغَرَض فِي الْبَدَل خلاف الْغَرَض فِي النَّعْت، وَذَلِكَ أَن النَّعْت إِنَّمَا يُؤثر بِهِ بَيَانا للمنعوت، فَيصير فِي التَّقْدِير كجزء من المنعوت.

وَأَمَا الْبَدَل: فالغرض مِنْهُ أَن يَجمع الْمُخَاطب الْبَدَل والمبدل مِنْهُ، على أَنه قد يجوز أَن يفهم بالمبدل مِنْهُ وَحده، وَقد يجوز أَن يفهم بَمما جَمِيعًا، كَقَوْلِك: مَرَرْت بأخيك زيد، فالمخاطب يجوز أَن يعرف زيدا باسمه، أَو بِأَنَّهُ أَخ للمخاطب أَو بمجموعهما، فَلهَذَا الْفَصْل بَين الْبَدَل والنعت.

وَأَمَا التوكيد: فالغرض إِثْبَات اخْبَر عَن الْمخبر عَنهُ، وَذَلِكَ أَنَّك إِذَا قلت: جَاءَنِي زيد نفسه، أخْبرت أَن الَّذِي تولى الْمَجِيء هُو بِعَيْنِه، فَلذَلِك دخل التوكيد فِي الْكَلَام، ولهذه الْعلَّة لم يجز أَن تؤكد النكرة، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَمَا عين ثَابِتَة كالمعارف، فَلم يحْتَج إِلَى إِثْبَاهَا إِذَا كَانَت لا تثبت بالتوكيد، فَلهَذَا أسقط التوكيد عَنْهَا، وَلمَا كَانَت الْمُضْمَرَات معارف جَازَ توكيدها، لِأَن أعياها ثَابِتَة، إِلَّا أَن يكون الْمُضمر مَجْهُولا فَلَا يجوز توكيده كالمضمر بعد (رب) ، نَحُو قَوْلك: ربه رجلا، وكالمضمر بعد (نعم وَبئس) وَمَا أشبه ذَلِك.

(387/1)

تقديمهما على كل حَال، وَإِنَّا كَانَا بالتقديم أولى، لِأَنَّهُمَا قد يستعملان غير مؤكدين، كَقَوْلِك: نزلت بِنفس الجُبَل، وَرَأَيْت عين زيد، فَلَمَّا كَانَا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد، وَكَانَ (كل وأجمعون) لا يجوز أن يستعملا إلَّا تابعين، أو في تَقْدِير التَّابِع وَجب أن يقدم مَا يقوم بِنَفسِهِ على التَّابِع. وَأما تَقْدِيم (كل) على (أَجْمَعِينَ) فَإِنَّا ذَلِك لِأَن (كلا) قد تستعمل مُبتَدأة، كَقَوْلِهم كلهم منطلقون، وَلا يجوز أن تَقول: أَجْمَعُونَ منطلقون، فَلا يجوز أن تَقول: أَجْمَعُونَ منطلقون، فَلمَّا كَانَت (كل) قد تستعمل المُبتَدأة، وَلَيْسَ قبلها مَا يتبعه، وَكَانَت منطلقون، فَلمَّا كَانَت (كل) قد تستعمل المُبتَدأة، وَلَيْسَ قبلها مَا يتبعه، وَكَانَت (أَجْمَعُونَ) لا تستعمل إلَّا تَابِعَة، وَجب أن يتَقَدَّم الْأَقْوَى، أعنِي (كلا) . وَأما (أَجْمَعُونَ) فَيقدم على (أكتعين وأبصعين) ، وَإِنَّا وَجب تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا، لِأَنَّا لَيست بمشتقة اشتقاقا فيقدم على (أكتعين وأبصعين) ، وَإِنَّا وَجب تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا، لِأَنَّا لَيست بمشتقة اشتقاقا بَينا، و (أَجْمَعُونَ) مَأْخُوذَة من الِاجْتِمَاع الْمَعْرُوف، فَلَمَّا قوي معنى (أَجْمَعِينَ) – لِأَفًّا مُشْتَقَة – تقدّمت (أكتعين) ، وَإِن كَانَ يجوز فِي (أكتعين) أن يشتق من قَوْهُم: (مر عَلَيْهِ مُثَنَّة – تقدّمت (أكتعين) ، وَإِن كَانَ يجوز فِي (أكتعين) أن يشتق من قَوْهُم: (مر عَلَيْهِ

حول كتيع) ، أي: تَمَام، فَإِن تركت (أَجْمَعِينَ) فَقلت: مَرَرْت بالقوم أكتعين، أَو أبتعين، أَو أبصعين، أَو جمعت بَينهَا من غير أَن تذكر (أَجْمَعِينَ) لم يجز، فَزَاد هَذَا الاتباعات من غير أَن يتقدمها (أَجْمَعُونَ) ، فَإِن قدمتها جَازَ أَن تذكر مَا شِئْت بعْدهَا من التوابع، وَإِذَا شِئْت قدمت بَعْضهَا على بعض، لِأَنَّهَا مُتَسَاوِيَة في هَذَا الحكم، فَلذَلِك اتَّفقت أَحْكَامهَا في مَا ذَكَرْنَاهُ، (54 / أ) وَحكم الْمُؤَنَّث في هَذَا كَحكم الْمُذكر.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد علمنا أَن (كلهم وأنفسهم) يتعرفان بِالْإضافَة، فَمن أَيْن

*(388/1)* 

زعمت أن (أَجْمَعِينَ) معرفة؟

قيل لَهُ: لِأَن جَمعه أقيم مقام الْإضَافَة، أي: مقام إضَافَته إلَى مَا يعرفهُ، إذْ كَانَ الأَصْل أَن تَقول: مَرَرْت بالقوم أجمعهم، فَحذف لفظ الضَّمِير، وأقيم الجُمع بِالْوَاو وَالنُّون مقَامه. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم كَرهُوا: مَرَرْت بالقوم أجمعهم؟

قيل لَهُ: لِأَن (أجمع) على وزن (أفعل) ، وَمن شَرط (أفعل) إذا أضيف إِلَى شَيْء أَن يكون بعضه، فَلَو قَالُوا: مَرَرْت بالقوم أجمعهم، لتوهموا أَن الْقَوْم بعض اهْاء وَالْمِيم، وَإِنَّمَا غرضهم أَن يخبروا عَن جَمِيع الْقَوْم، فَلذَلِك عدلوا عَن إضَافَته في اللَّفْظ، وَأتوا بالْوَاو وَالنُّون، ليدلوا بذلك على استغراق الْمَذْكُورين.

فَأَما (كلا) : فَهِيَ عِنْد الْبَصِرِينِ اسْم مُفْرِد يدل على اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَهِمَا. وَأَمَا الْفُراء فَيَقُول: هُوَ مثنى، وَهُوَ مَأْخُوذ من (كل) ، فخففت اللَّام وزيدت الْألف للتثنية، ويحتج بقول الشَّاعِر:

(في كلت رجْلَيْهَا سلامي وَاحِدَة ... كلتاهما مقرونة بزائدة)

فأفرد (كلا) ، وَهَذَا القَوْل لَيْسَ بشَيْء، وَذَلِكَ أَنه لَو كَانَ مثنى لوَجَبَ أَن

(389/1)

تنْقَلب أَلفه فِي الْجُرِّ وَالنَّصب يَاء مَعَ الِاسْمِ الْمظهر، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ بِالْأَلف فِي جَمِيع الْإِعْرَاب، علمنَا أَن أَلفه لَيست للتثنية، وَمن جِهَة الْمَعْني، فَإِن معنى (كلا) مُخَالفَة لِمَعْني (كل) ، لن (كلا) للإحاطة، و (كلا) تدل على شَيْء مُخْصُوص، فَعلمنا أَيْضا في الْمَعْني

أَنه لَيْسَ أَحدهما مأخوذا من الآخر، وَإِنَّمَا حذف الشَّاعِر الْأَلف من (كلتا) للضَّرُورَة، وَقدر أَنَّمَا زَائِدَة، وَمَا يكون ضَرُورَة لَا يجوز أَن يَجْعَل حجَّة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار (كلا) بِالْيَاءِ فِي النصب والجر مَعَ الْمُضمر، ولزمت الْألف مَعَ الْمُظهر، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي الرّفْع مَعَ الْمُضمر بِالْألف؟

قيل لَهُ: إِن حَقّهَا أَن تكون بِالْأَلْف فِي جَمِيع الجِّهَات، كَمَا أَن (معى) لَا تَخْتَلَف أَلْفه إِذَا اتَّصَلَت بمضمر أَو مظهر، إِلَّا أَن (كلا) لما كَانَت لَا تنفك من الْإِضَافَة، شبهت ب (على وَإِلَى) ، فَجعلت مَعَ الْمُضمر فِي النصب والجر بِالْيَاءِ، لِأَن (كلا) لَا تقع إِلَّا مَنْصُوبَة أَو مجرورة، وَلَا تسْتَعْمل مَرْفُوعَة، فَبَقيت (كلا) فِي الرّفْع على أَصْلها مَعَ الْمُضمر، لِأَفَّا لَم تشبه (على) فِي هَذِه الحُال.

فَأَما (كلتا) الَّتِي للمؤنث: فَبين أَصْحَابنَا فِيهَا اخْتِلَاف، أما سِيبَوَيْهِ

*(390/1)* 

فَيَقُول: ألفها للتأنيث، وَالتَّاء بدل من لَام الْفِعْل، وَهِي وَاو، وَالْأَصْل (كلوا) ، وَإِنَّا أبدلت تَاء، لِأَن فِي التَّاء علم التَّأْنِيث، وَالْأَلف فِي (كلتا) نَظِير (يَا) مَعَ الْمُضمر، فَتخرج عَن علم التَّأْنِيث، فَصَارَ إِبْدَال الْوَاو تاءا تَأْكِيدًا للتأنيث، فَلهَذَا أبدلوها. وَأَما الْرُمِي، فَكَانَ يَقُول: وَزَهَا (فعتل) وَالتَّاء مُلْحقَة، وَالْأَلف لَام الْفِعْل. وَقُول سِيبَويْهِ الْحُرْمِي، فَكَانَ يَقُول: وَزَهَا (فعتل) وَالتَّاء مُلْحقة، وَالْأَلف لَام الْفِعْل. وَقُول سِيبَويْهِ أَقوى، لِأَن التَّاء فِي (كلتا) لَو كَانَت للإلحاق الْمَحْض، وَلَيْسَ فِيهَا من حكم التَّأْنِيث مَا ذَكَرْنَاهُ، لَوجَبَ أَن تثبت فِي النِّسْبَة، فَيُقَال: كلتوي، أَجَمَعُوا على إِسْقَاطَهَا فِي النِّسْبَة دَلَ ذَلِك على أَهُم قد أجروها مجْرى التَّاء في (أُخت).

*(391/1)* 

(34 - بَابِ التَّمْيِيزِ)

اعْلَم أَن التَّمْييز إِنَّمَا وَجب أَن ينصب على التَّشْبيه بالمفعول، لِأَن مَا قبله تَقْدِير الْفَاعِل على طَرِيق (54 / ب) التَّشْبِيه، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: عِنْدِي عشرُون درهما، فالنون منعت الدِّرْهَم من الجُّرِّ، كَمَا منع الْفَاعِل من الرِّفْع، يَعْنِي من رفع الْمَفْعُول، فَصَارَت النُّون كالفاعل، وَصَارَ التَّمْييز كالمفعول.

وَكَذَلِكَ قَوْلهم: خَمْسَة عشر درهما، وَإِنَّمَا انتصب الدِّرْهَم لِأَن التَّنْوِين فِيهِ مُقَدَّر، وَإِنَّمَا حذف لأجل الْبناء، كَمَا يحذف لمنع الصَّرْف، وكل تَنْوِين حذف للإضافة وللألف وَاللَّام، فَحكمه مُرَاد، لِأَنَّهُ لم يدْخل على الْكَلِمَة مَا يُعَاقِبهُ، فَلذَلِك وَجب النصب. وَاللَّام، فَحكمه مُرَاد، لِأَنَّهُ لم يدْخل على الْكَلِمَة مَا يُعَاقِبهُ، فَلذَلِك وَجب النصب. وَكَذَلِكَ إِذا قلت: لي مثله وزنا، فالهاء منعت (الْوَزْن) من الجُرِّ، فَصَارَت الهَّاء كالفاعل، فَلذَلِك انتصب (الْوَزْن).

وَاعْلَم أَنه لَا يجوز أَن تقدم شَيْئا من التَّمْييز على مَا قبله لِأَن الْعَامِل فِيهِ ضَعِيف، لِأَنَّهُ لَيْ لَيْسَ بِفعل متصرف، والمنصوب بِهِ مفعول فِي الْحُقِيقَة، فَلذَلِك ضعف تَقْدِيمه.

وَأَمَا قَوْلُم: (هُوَ يتصبب عرقا، ويتفقأ شحما) ، فَفِيهِ خلاف.

أما سِيبَوَيْهٍ: فَكَانَ لَا يرى التَّقْدِيم في هَذَا الْبَاب، وَإِن كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا.

*(392/1)* 

وَأَمَا الْمَازِنِي: فَكَانَ يُجِيزِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ، إِذَا كَانَ الْعَامِلِ فِيهِ فعلا، ويشبهه بِالْحَال. فَأَمَا حجَّة سِيبَوَيْهٍ فِي امْتِنَاعه من ذَلِك، فَإِن التَّمْيِيزِ فِي هَذِه الْأَفْعَالِ فَاعلِ فِي الْحَقِيقَة وَذَلِكَ أَنَّك إِذَا قلت: تصبب عرقا، فالفاعل الْعرق فِي الْمَعْنى وَلكنه نقل عَنهُ إِلَى الشَّخْص، فَلَمَّا كَانَ فَاعِلا فِي الْمَعْنى، وَكَانَ الْفَاعِل فِي الْأَصْل لَا يجوز تَقْدِيمه إِلَّا على الشَّخْص، فَلَمَّا كَانَ فَاعِلا فِي الْأَصْل لَا يجوز تَقْدِيمه إِلَّا على نِيَّة التَّأْخِير، كَذَلِك لَا يجوز أَن يقدم هَذَا إِذْ كَانَ فَاعِلا.

فَإِن قَالَ قَائِل: قد جَاءَ فِي الشَّعْرِ قَوْله:

(أَهْجر ليلى بالفراق حبيبها؟ ... وَمَا كَانَ نفسا بالفراق تطيب)

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (النَّفس) مَنْصُوبَة بإضمار فعل على طَرِيق التَّبْيِين، كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا كَانَ تطيب بالفراق، ثمَّ قَالَ: نفسا، فَإِذا أمكن أَن يكون مَنْصُوبًا ب (أَعنِي) ، لَا ب (تطيب) ، لم يكن لمن احْتج بِهِ حجَّة على سِيبَوَيْهٍ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم نقلت هَذِه الْأَشْمَاء عَن كُوهَا فاعلة، وَلم تسْتَعْمل على أَصْلهَا؟ قيل لَهُ: الْفَائِدَة فِي ذَلِك أَهُم أَرَادُوا أَن يَجْعَلُوا الْفِعْل للجثة، ويجعلوا هَذِه الْأَسْمَاء تبيينا، لِأَن الجثة تُوصَف بذلك، فقد يُمكن أَن يكون المتصبب مِنْهَا الْعرق

*(393/1)* 

وَغَيره، فَإِذا جعلُوا الْفِعْل للجثة، جَازَ أَن يتَّصل بَمَا جَمِيع مَا بتعلق بَمَا، وَلَو جعل الْفِعْل للعرق، فَقَالُوا: تصبب عرق زيد، وتصبب مَاء زيد، لم يكن فِيهِ دلالَة على ذَلِك مُتَّصِل بِهِ، فَلذَلِك تغير الْفِعْل على فَاعله لهَذَا الْمَعْنى، فاعرفه.

*(394/1)* 

(35 - باب الاستثناء)

إِن قَالَ قَائِل: لَم وَجِب أَن ينصب الْمُسْتَثْنى من الْمُوجِب، نَخُو: جَاءَيِي الْقَوْم إِلَّا زيدا، وَلَم يَخو: مَا جَاءَني أحد إِلَّا زيد؟

فَا جُنُواب فِي ذَلِك: أَن الْبَدَل مُسْتَحِيل، وَذَلِكَ أَن الْمُبدل مِنْهُ يجوز أَن يقدر كَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام، وَإِذا قَدرنَا على هَذَا، صَار اللَّفْظ: جَاءَنِي إِلَّا زيد، لِأَنَّهُ يُوجب عَجِيء الْعَالم بأجمعهم إِلَيْهِ سوى زيد، وَلَيْسَ يَسْتَحِيل هَذَا فِي النَّفْي، لِأَنَّك إِذا قلت: مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد، فَالْكَلَام صَحِيح، لِأَنَّهُ يجوز أَن ينفى عَجِيء الْعَالم سوى عَجِيء زيد، فَلذَلِك لم يجز الْبَدَل في الْإيجَاب.

فَإِن قَالَ قَائِل: (55 / أ) فَلم صَار الْبَدَل فِي النَّفْي أَجود من النصب على الاِسْتِثْنَاء؟ فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهما: أَن الْبَدَل مُطابق للفظ مَا قبله، وَمَعْنَاهُ وَمعنى الاِسْتِثْنَاء سَوَاء، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنى وَاحِدًا، كَانَت مُطَابقَة اللَّفْظ أولى من اخْتِلَاف يُوجب تَغْيِير حكم، فَلذَلِك كَانَ الْبَدَل أَجود.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْبَدَل يَجْرِي فِي تعلق الْعَامِل بِهِ كمجراه فِي سَائِر الْكَلَام وَيعْمل فِيهِ من غير تَشْبِيه، فَغَيره والمنصوب على الاِسْتِثْنَاء يشبه بالمفعول بِهِ، فَكَانَ مَا يَجْرِي على الأَصْل أقوى من الْمُشبه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا جعلتم (إِلَّا) هِيَ العاملة فِي الإسْتِثْنَاء دون التَّشْبِيه بالمفعول؟

*(395/1)* 

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (إِلَّا) لَو كَانَت عاملة مَا جَازَ أَن يَقع (مَا) بعْدهَا مُخْتَلفا، فَلَمَّا وجدنا مَا بعْدهَا مُخْتَلفا، مَنْصُوبًا ومخفوضا وَمَرْفُوعًا، وَمَعْنَاهَا قَائِم، علمنا أَفَّا لَيست

بعاملة، وَيدل على ذَلِك أَيْضا أَن لَو وَضعنا فِي موضعها (غير) لانتصب (غير) ، كَقَوْلِك: جَاءَنِي الْقَوْم غير زيد، فَلَمَّا انتصب (غير زيد) وناب عَن (إلَّا) ، علمنا أَن الناصب هُوَ الْفِعْل الْمُتَقَدِّم، إِذْ كَانَ الشَّيْء لَا يعْمل فِي نفسه، فصح أَن الْمَنْصُوب فِي الناصب هُوَ الْفِعْل الْمُتَقَدِّم، إِذْ كَانَ الشَّيْء لَا يعْمل فِي نفسه، فصح أَن الْمَنْصُوب فِي الإسْتِثْنَاء إِنَّا عمل فِيهِ فعل مُتَقَدم لَا (إلَّا) ، وَإِنَّا كَانَ النصب الْوَجْه فِيمَا لَيْسَ من جنس الأول، لِأَنَّهُ مَتى حمل عَلَيْهِ فِي الْبَدَل، وَجب أَن يحمل الْكَلَام على الْمجَاز، وَيقدر الإسْم الأول كَأَنَّهُ من جنس الثَّانِي، إِذْ شَرط الْبَدَل أَن يكون هُوَ الْمُبدل أَو بعضه، فَلَمَّا كَانَ حمل مَا لَيْسَ من جنس الأول على الثَّانِي يعْتَاج إِلَى تَأْوِيل، فَإِن النصب الْوَجْه، لِأَنَّهُ لَا يَعْتِه إِلَى تَأْوِيل، فَإِن النصب الْوَجْه، لِأَنَّهُ لَا يَعْتَاج إِلَى تَأْوِيل.

*(396/1)* 

(36 - بَابِ الْحُرُوفِ الَّتِي يجر بَمَا من حُرُوفِ الْإَسْتِشْنَاء)

اعْلَم أَن (حاشى) عِنْد سِيبَوَيْهٍ حرف، وَعند أبي الْعَبَّاس الْمبرد فعل، وَيجوز أَن تكون حرفا وفعلا.

فَأَما حجَّة سِيبَوَيْهٍ: أَنَّمَا لَا تكون إِلَّا حرفا بِإِجْمَاعِ التَّحْوِيين، على أَنَّمَا لَا تكون صلة ل (مَا) مَعَ كُونِهَا متصرفة عِنْدهم، دلّ ذَلِك على أَنَّهَا لَيست بِفعل.

وَاحْتِجِ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي كُونِهَا فعلا بأَشْيَاء:

أُحدهَا: قُولِ النَّابِغَة:

(وَلَا أحاشي من الأقوام من أحد ... )

فَلَمَّا تصرفت علم أَنَّا فعل.

وَمِنْهَا: أَنه قَالَ: وجدنَا الْحُذف يدخلهَا، كَقَوْلِك: حاش لزيد، والحذف إِنَّمَا يَقع فِي الْأَفْعَال والأسماء دون الْحُرُوف. وَمِنْهَا: أَنه قَالَ: سمع من الْعَرَب: (اللَّهُمَّ اغْفِر لي وَلمن سمع حاشى

*(397/1)* 

الشَّيْطَان وَأَبِا الْأَصْبِع).

وَمِنْهَا أَنه قَالَ: لَو كَانَت حرفا لما جَازَ أَن يتَّصل بَمَا لام الجُرِّ، إِذْ كَانَ حرف الجُرِّ لَا يتَّصل بَمَا لام الجُرِّ، إِذْ كَانَ حرف الجُرِّ لَا يدْخل على حرف جر.

وَجَمِيع مَا ذكره أَبُو الْعَبَّاس يُمكن تَأْوِيله، فَإِذا أمكن تَأْوِيله، كَانَ مَا حكى سِيبَوَيْهٍ أولى، لِأَن ذَلِك مُتَعَلق بالحكاية عَن الْعَرَب، فَلذَلِك صَار قَول سِيبَوَيْهٍ أقوى.

وَأَمَا قُولَ النَّابِغَة، فَإِنَّمَا اشتق من (حاشى) ، كَمَا يَقُولَ الْقَائِلِ: قد حولق الرجل، وبسمل، إِذا قَالَ: لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِالله، وببسم الله، فَكَذَلِك تَقْدِير قَول النَّابِغَة، أي: هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي فِي (حاشى) لَا يمتنع قَوْله لجَمِيع النَّاس.

فَإِذا أعمل ذَلِك، لم يكن في الْبَيْت حجَّة.

فَأَما الْحُذَف الَّذِي ذكره فقد يُوجد فِي الْحُرْف مثله، نَحْو (رب ومذ) ، فَيجوز أَيْضا أَن يحذف من (حاشي) ، لِكَثْرَة استعمالهم إيَّاهَا، ولاتصال الْكَلَام بِهَا.

وَأَمَا الْجُمع بَينَهَا وَبَينَ اللَّامِ، فتقدير ذَلِك (55 / ب) أَن تكونَ اللَّامِ الَّتِي للجر مُتَعَلَقَة بِفعل آخر، أَو تكون زَائِدَة، فَإِذَا كَانَت زَائِدَة فَلَا شُبْهَة فِي الْكَلَامِ وَإِذَا كَانَت مُتَعَلَقَة بِفعل، فالتقدير فِي قَوْلك: ضربت الْقَوْم حاشى لزيد، لِأَنَّك لما قلت: حاشى، أردْت أَن تبين من الْمُمَيز، فَقلت: لزيد، أَي: أَعنى.

فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ يتَبَيَّن كَلَام غير تَامّ، وَإِثَّا يتَبَيَّن الْكَلَام إِذا تممه الْمُتَكَلَّم وَلم يفهمهُ الْمُخَاطب، فَحِينَئِذِ يجب الْبَيَان؟

قيل: قد حكى سِيبَوَيْهِ مثل هَذِه الْمَسْأَلَة، فَقَالَ: (إِنَّه الْمِسْكِين أَحَق) وَقَالَ: هَذَا على طَرِيق التَّبْيِين، يَعْنى: هُوَ الْمِسْكِين، فَإِذا كَانَ قد بَين، فَهُوَ وَخبر

*(398/1)* 

(إِن) بعد لم يحصل، لِأَنَّهُ قَوْله: أَحْمَق، فَجَازِ مثل هَذَا على هَذَا، إِن شَاءَ الله.

(وَأَمَا خَلَا) : فَلَا خَلَاف فِي كُونِهَا فَعَلَا وَحَرِفًا، وَإِذَا كَانَت فَعَلَا نَصِبَت مَا بَعْدَهَا، لِأَن فِيهَا ضَمِير الْفَاعِل، لِأَن الْفِعْل لَا يَخْلُو مِن فَاعل، فَلَمَّا اسْتَغْنَى الْفِعْل بفاعله، صَار الْمُسْتَشْنَى فَضَلَة كَالمُفْعُول، فَلذَلِك انتصب.

فَإِن قدرت (خلا) حرفا خَافِضًا خفضت مَا بعْدهَا.

وَنَظِير خلا (عدا) ، لِأَنَّمَا قد تكون حرفا وفعلا، فَإِذا أدخلت (مَا) على (خلا) لم يجز أَن تكون إلَّا فعلا، لِأَن (مَا) إثَمَّا توصل بالْفِعْل إذا كَانَت مصدرا، لِأَنَّهَا تصير مَعَ الْفِعْل

مصدرا، وَلَا يجوز أَن توصل بالحروف، فَلذَلِك وَجب أَن تكون (خلا) مَعَ (مَا) فعلا غير حرف، فَإذا كَانَت فعلا وَجب النصب فِيمَا بعْدهَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا مَوضِع (مَا) مَعَ (خلا) ؟

فَاجُنُوَابِ فِي ذَلِك: أَن يكون نصبا، لِأَنَّهُ اسْم جَاءَ بعد اسْتغْنَاء الْفِعْل بفاعله، فَلذَلِك وَجب أَن يكون موضعها نصبا.

وَأَمَا (غير): فَهِيَ اسْم، وَتَقَع فِي الْاسْتِثْنَاء موقع (إِلَّا) ، فَإِن كَانَ الْاِسْمِ الَّذِي قبلهَا مَوْفُوعا منفيا رفعتها، وَكَذَلِكَ إِن كَانَ مخفوضا خفضتها، وَإِثَّا وَجب مَا ذكرنَا، لِأَن (غير) عاملة، فَإِذا حلت مَحل (إِلَّا) ، وَجب أَن يخْفض

*(399/1)* 

الْمُسْتَغْنى على جَمِيع الْوُجُوه، وَلَا بُد ل (غير) من إعْرَاب، فَنقل إعْرَاب الْمُسْتَثْنى إِلَيْهِ، ليدل ذَلِك على أَنَّا قَامَت مقام حرف الإسْتِثْنَاء.

وَأَمَا (سَوَاء) الممدودة: فَيجب أَن تكون مَنْصُوبَة بِالْفِعْلِ الَّذِي قبلهَا على جَمِيع الجُهَات، لِأَنَّ ظرف غير مُتَمَكن، فَلم يجز أَن ينْقل إِلَيْهَا الْإِعْرَاب مِمَّا بعْدهَا، فَترفع وتخفض، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى تمكنها، وَهِي غير متمكنة، فَلذَلِك لَزِمت وَجها وَاحِدًا.

وَحكم الْمَقْصُورَة كَحكم الممدودة، وَإِن لَم يظْهِر فِيهَا الْإِعْرَابِ.

وَاعْلَم أَن الْجُرْمِي ترْجم بَاب الاِسْتِثْنَاء بالحروف على طَرِيق الْمُسَامِحَة، إِذْ كَانَ أصل الْبَاب (إلا) ، فَلذَلِك غلب حكم التَّرْجَمَة للحروف.

فَإِن قَالَ قَائِل: لأي شَيْء أَن اصل الاستشناء ب (إلَّا) ؟

قيل لَهُ: لِأَنَّهُ لَا يَخرِج عَن مَعْنَاهُ، وَلَا يُفِيد غَيره. وَأَمَا سُواهَا مِمَّا يَسْتَثْنَى بِهِ، فَيخرِج عَن الإَسْتِثْنَاء لَمَعان تدخله، فَصَارَ فِي الحكم زَائِدا على حكم (إلَّا) ، فَوَجَبَ أَن يكون فرعا فِي الْبَاب، إِذْ زَاد حكمه على مَا يَقْتَضِيهِ حكم الْبَاب، وَكَانَت (إلَّا) مُحْتُصَّة بِمَا يَقْتَضِيهِ الْبَاب، وَإَنَّا اسْتَثْنَى الْبَاب، فَلذَلِك وَجب أَن تكون أصلا في الْبَاب، وَإِنَّا اسْتَثْنَى

*(400/1)* 

ِجَمِيع مَا ذكرنَا على طَرِيق التَّشْبِيه ب (إِلَّا) .

فَأَما (غير) فَإِنَّمَا دخلت في الإستشْنَاء، لِأَنَّهَا توجب إخْرَاج من عدى الْمُضَاف (56 / أ)

إِلَيْهَا من الحكم الْمُتَقَدِّم فعلهَا، كَقَوْلِك: مَرَرْت بِرَجُل غَيْرك، فَمَعْنَاه: أَيِّ اقتطعت بمروري آخر من النَّاس كلهم، وَالِاسْتِثْنَاء إِنَّا هُوَ اقتطاع شَيْء من شَيْء، فَلَمَّا ضارعت معنى الاسْتِثْنَاء، أدخلت فِيهِ حكم (سوى) ، وَحكم (سوى) كَحكم (غير) لتقارب مَا بينهمَا من الْمَعْنى.

فَأَما (حاشى) : فمعناها تَنْزِيه الْمَذْكُور بعْدهَا عَمَّا حصل لغيره، فَصَارَت مُنْقَطِعَة لَهُ من غَيره، فَلذَلِك دخلت في الإسْتِثْنَاء.

فَأَما (خلا وَعدا): فمعناهما الْمُجَاوِزَة، والجاوزة للشَّيْء فِيهَا معنى الاِنْقِطَاع لمن جاوزته دون غَيره فَلذَلِك أدخلها في الاِسْتِثْنَاء.

فَأَمَا (لَيْسَ وَلَا يكون): فاستعملتا أَيْضا فِي الاسْتِثْنَاء، لِأَن النَّفْي يُوجب إِخْرَاج الْمَنْفِيّ من حكم غير الْمَنْفِيّ، فَإِن ثَبَت لَهُ معنى آخر فَصَارَ فِيهَا معنى الاِنْقِطَاع فدخلا فِي حكم الاسْتِثْنَاء فَإِثَّا خصا بِهَذَا [هَذِه] الْأَفْعَال من بَين سَائِر الْأَفْعَال، لِأَن (لَيْسَ) حكم الاسْتِثْنَاء فَإِثَّا خصا بِهَذَا [هَذِه] الْأَفْعَال من بَين سَائِر الْأَفْعَال، لِأَن (لَيْسَ) تَضَمَّنت معنى النَّفْي، فَلُو اسْتعْمل غَيرها احْتِيجَ إِلَى حرف آخر مَعها، فَلُو تَضمَّنت معنى حرف النَّفْي، كَانَت أولى بِالاسْتِعْمَالِ، لنيابتها عَن فعل وحرف، إِذْ هِيَ لتضمنها معنى الْحُرُف تشبه ب (إلَّا).

وَأَمَا (إِلَّا أَن يكون) : فاستعملت لِكَثْرَة دوران (أَن وَيكون) فِي الْكَلَام.

*(401/1)* 

وَاعْلَم أَن (لَيْسَ وَلَا يكون): مَعْنَاهُمَا فِي الْاسْتِثْنَاء معنى الْإِيجَاب، لِأَفَّهُمَا أقيما مقام (إِلَّا) للْإِيجَاب، فَلَذَلِك لَم يَكُونَا للنَّفْي، فَإِذا قلت: أَتَانِي الْقَوْم لَيْسَ زيدا، فَهُوَ بِمَعْنى قَوْلك: أَتَانِي الْقَوْم إِلَّا زيدا، وَإِثَمَا اسْتَويَا فِي هَذَا الحكم لِأَن (إِلَّا) تخرج مَا بعْدها من حكم مَا قبلهَا، كَمَا أَن النَّفْي لَهُ هَذَا الحكم، فَلهَذَا اسْتَويًا.

وَاعْلَم أَن (لَيْسَ، وَلَا يكون) إِذَا أُرِيد بَهِما الْإِسْتِثْنَاء ففيهما ضمير اسمهما، وَلَا يَثنى ذَلِك الضَّمِير وَلَا يَجْمع، وَلَا يؤنث، وَإِن كَانَ مَا قبله مؤنثا، كَقَوْلِك: جَاءَنِي النسْوَة لَيْسَ فُلاَنَة، وَكَذَلِك: لَا يكون بَعضهم فُلاَنَة، وَإِنَّمَا قدر فُلاَنَة، وَتَقْدِير الْمُضمر: لَيْسَ بَعضهم فُلاَنَة، وَكَذَلِكَ: لَا يكون بَعضهم فُلاَنَة، وَإِنَّمَا قدر الضَّمِير بِتَقْدِير (الْبَعْض) ، لِأَن الْبَعْض يَنْتَظِم الْوَاحِد فَمَا فَوْقه، وَهُوَ مُذَكِّر فِي اللَّفْظ، وَإِن كَانَ مُضَافا إِلَى مؤنث، فَلذَلِك لزما وَجها وَاحِدًا، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَفَّمَا قاما مقام الْحُرْف، أَعنِي (إِلَّا) ، وَكَانَت (إِلَّا) لَا يَخْتَلف لَفظها فِي جَمِيع الْوُجُوه، وَجب أَيْضا أَن يكون مَا قَامَ مقَامها على لفظ وَاحِد، فَيجْرِي مِجْراهَا، وَيدل اسْتِعْمَاله على هَذَا

الْوَجْه أَنه خَارِج عَن أَصله، وملحق بِحكم غَيره.

وَأَمَا إِذَا جَعَلَتَ (لَيْسَ، وَلَا يكون) صِفَات لما قبلهَا، وَلَم تَجَعَلَهَا استثناءا، ثنيت وجمعت، وأَنثت، فقلت: أَتَنْنِي امْرَأَة لَيست فُلَانَة، وعَلَى هَذَا فقس، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَنْتَظِم فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَاب، إِن شَاءَ الله.

*(402/1)* 

(37 - باب كم)

إِن قَالَ قَائِل: لم وَجب أَن تبني (كم) ؟

قيل لَهُ: إِنَّمَا وَجِب بناؤها فِي الْحَبَر، لِأَنَّمَا نقيضة (رب) وَرب حرف، فَوَجَبَ أَن تَجْرِي نقيضتها مجراها، إِذْ كَانَ قد دَخلهَا معنى الْحُرْف، وَوَجَب بناؤها فِي الْاسْتِفْهَام، لتضمنها معنى حرف الاسْتِفْهَام، فقد اسْتحق الْبناء لما ذكرْنَاهُ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَإِنَّمَا وَجب أَن تبنى على السّكُون، لَيَكُون بَينه وَبَين مَا لَهُ حَال تمكن فصل، وَإِنَّمَا وَجب (56 / ب) أَن يَخْفض بَمَا فِي الْحُبَر، وَينصب بَمَا فِي الْاسْتِفْهَام لَوَجْهَيْنِ:

أَحدهمَا: أَنَّا فِي الْخَبَرَ نقيضة (رب) ، فَكَمَا وَجب الْخَفْض ب (رب) وَجب الْخَفْض بنقيضتها.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن (كم) فِي اخْبَر للكثرة، وَفِي الاِسْتِفْهَام يَقْع الْجُوابِ عَنْهَا بِالْقَلِيلِ وَالْكثير من الْأَعْدَاد، لِأَن المستفهم لَا يدْرِي قدر مَا يستفهم عَنهُ، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: كم رجلا أَتَاك؟ جَازَ أَن يَقُول: ثَلَاثَة، أَو مائة، لاحْتِمَال الْأَمرِيْنِ جَمِيعًا.

*(403/1)* 

فَلَمَّا كَانَت (كم) تقع فِي الاِسْتِفْهَام للتكثير والتقليل، صَار متوسط الحكم بَين الْقَلِيل وَالْكثير، فَجعل لَهَا حكم الْأَعْدَاد المتوسطة بَين الْكَثِيرة والقليلة، وَمَا بَين الْمِائَة إِلَى الْعشْرَة فَمَا دونهَا، فالعشرة فَمَا دون للقلة، وَالْمِائَة فَمَا فَوْقَهَا للكثرة، وَمَا بَينهمَا هُوَ الْمُتَوسِّط، فَلذَلِك جَازَ أَن ينصب بِهَا فِي الاِسْتِفْهَام، وَجعلت في الْخِبَر خافضة، حملا على لفظ الْعدَد الْكثير، أعنى الْمِائَة فَمَا فَوْقَهَا، وَإِنَّا خصت بِأَن جعلت صدر الْكَلَام، للخُول معنى الاسْتِفْهَام فِيهَا، وَجعلت في الْخِبر كَذَلِك، لِأَنَّا نقيضة (رب) ، ورب تقع للحُول معنى الاسْتِفْهَام فِيهَا، وَجعلت في الْخِبر كَذَلِك، لِأَنَّا نقيضة (رب) ، ورب تقع

صدر الْكَلَام، لِأَن فِيهَا معنى النَّفْي، إِذْ كَانَت الْقلَّة نفي الْكَثْرَة، فَلَمَّا دَخلهَا معنى النَّفْي – وَالنَّفْي لَهُ صدر الْكَلَام – حملت عَلَيْهَا لما ذَكْرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَازَ أَن يعْمل فِيهَا مَا تجر من بَين سَائِر العوامل؟

فَاجُوّاب فِي ذَلِك: أَن اجُّار وَالْمَجْرُور كالشيء الْوَاحِد، فَلَا يجوز انْفِصَال الجَّار من الْمَجْرُور وقيامه بِنَفسِهِ، كَمَا يجوز انْفِصَال الرافع من الْمَرْفُوع، والناصب من الْمَنْصُوب، فَصَارَ تَقْدِيم الجَّار عَلَيْهِ صَرُورَة، وَلَم يجز تَقْدِيم ذَلِك فِي الرافع والناصب، إِذْ لَيْسَ مُصْطَرًا فِيهِ إِلَى ذَلِك. وَاعْلَم أَنَك إِذَا قدرت دُخُول الجَّارِ عَلَيْهَا بِحَال الإسْتِفْهَام، قدرت الإسْتِفْهَام على حرف الجُرّ، كَقُولِك: على كم جذعا بَيْتك مَبْنِيّ؟

وَإِمَّا وَجب التَّقْدِير على مَا ذكرنَا، لِنَكَّل يتَقَدَّم الْعَامِل على حرف الإسْتِفْهَام.

وَاعْلَم أَن النصب فِيهَا على تَقْدِير تَنْوِين فِيهَا، كَمَا أَن النصب بِحَمْسَة عشر وَأَحَوَاهَا على تَقْدِير التَّنُوين بَهَا، فَمن خفض بَا فِي الإسْتِفْهَام فعلى وَجْهَيْن:

*(404/1)* 

أَحدهمَا: أَن يكون قدر حذف التَّنْوِين، وَلَم يَجْعَلهَا كخمسة عشر، بل جعلهَا بِمَنْزِلَة الْعدَد الَّذِي لَا ينون.

وَالْوَجْه الآخر: أَن يكون الْخَبَر بِتَقْدِير (من) ، لِكَثْرَة استعمالهم إِيَّاهَا فِي هَذَا الْموضع. وَإِنَّا نصب بَمَا فِي الْخَبَر، وَقدر التَّنْوِين فِيهَا، وَجعلهَا بِمَنْزِلَة المستفهم بَمَا.

وَاعْلَم أَنَّك إِذَا نصبت هَا فِي حَال اسْتِفْهَام، لم يجز أَن يكون بعْدهَا الاِسْم إِلَّا مُفردا نكرَة، كَمَا لَا يجوز أَن يذكر بعد الْعشْرين إلَّا اسْم مُفْرد نكرَة.

فَأَما فِي اخْبَر: فَيجوز أَن يذكر بعْدهَا الْفِعْل، خفضت أَو نصبت، لِأَنَّمَا تَجْرِي مَجْرى: ثَلَاثَة أَثوَاب، وَثَلَاثَة أَثواب، إِذا نون كَمَا نون فِي الْعشْرين، وَرُبَمَا جَازَ الْفَصْل بَينهَا وَبَين مَا تنصبه، خُو قَوْلك: كم عنْدك غُلَاما، وَإِن كَانَ مثل هَذَا لَا يجوز فِي الْعشْرين، لَا تَقول: هَؤُلاءِ عشرُون عنْدك غُلَاما، وَرُبَمَا سهل ذَا فِي (كم) ، لِأَنَّهُ جعل الْفَصْل فِيهَا عوضا مِمَّا منعته من التَّمَكُّن، ولزومها طَريقَة وَاحِدَة، وَلَم يجز ذَلِك فِي (57 / أ) الْعشْرين، لِأَنَّمَا متمكنة، فمنعت تَأْخر معمولها على الْعَامِل، فَلذَلِك ضعف الْفَصْل بَينهَا وَبَين معمولها.

*(405/1)* 

اعْلَم أَن (لَا) تنصب الِاسْم تَشْبِيها ب (إِن) ، لِأَثْمَا نقيضتها، وَهِي تدخل على الْأَسْمَاء، كَدخول (إِن) ، وَإِثَمَا بنيت الْأَسْمَاء كَمَا تنصب (إِن) ، وَإِثَمَا بنيت الْأَسْمَاء من (لَا) لوجوه:

أَحدهَا: أَنه جَوَاب لِقَوْلِك: هَل من رجل فِي الدَّار؟ وَاجْار وَالْمَجْرُور بِمَنْزِلَة الشَّيْء مَا هُوَ جَوَابه، إذا كَانَ الناصب مَعَ الْمَنْصُوب لَا يكون كالشيء الْوَاحِد.

وَوجه آخر: وَهُوَ أَن تكون (من) مقدرة بَين (لا) وَمَا تعْمل فِيهِ، فَيكون الأَصْل: لا من رجل فِي الدَّار، فَلَمَّا حذفت (من) تضمن الْكَلام معنى الحُرْف، والحروف مَبْنِيَّة، فَوَجَبَ أَن تبنى (لا) مَعَ مَا بعْدهَا، لتضمنها الحُرُوف.

وَوجه ثَالِث: أَنَّمَا لِمَا كَانَت مشبهة بالحروف فِي الْعَمَل، وَكَانَت الْحُرُوف مشبهة بِالْفِعْلِ وَصَارَت فرعا للفرع، فضعفت، فَجعل الْبناء فِيهَا دَلِيلا على ضعفها.

وَاعْلَم أَن النكرَة الَّتِي تبنى مَعَ (لَا) فِي المفردة – وَإِن كَانَت مَوْصُولَة أَو مُضَافَة – لم يجز الْبناء فِيهَا، لِأَن التَّنْوِين يصير فِي وسط الْكَلِمَة، فَيجْرِي مجْرى سَائِر الْحُرُوف، والمضاف إلَيْهِ يقوم مقَام التَّنْوِين، فَيمْتَنع أَيْضا من الْبناء، وَذَلِكَ نَعْو قَوْله: لَا غُلَام رجل عنْدك، وَلَا خيرا من زيد عنْدك، فَصَارَ مَا عوض فِيهَا يمنع من الْبناء، كَمَا منع ذَلِك فِي المنادى. وَاعْلَم أَن النكرَة الَّتِي

*(406/1)* 

تنصبها (لا) ، أَعنِي: لَا يُرَاد بَهَا الْجِنْس، وَلَا يُرَاد بَهَا نفي شخص وَاحِد، لِأَنَّهَا جَوَاب تَقْتَضِي الْجِنْس، وَلَيْسَ يُرَاد بَهَا نفي شخص وَاحِد، فَإِذا قلت: لَا رجل عنْدك، فَالْمَعْنى: لَا وَاحِد من هَذَا الْجِنْس عنْدك وَلَا أَكثر مِنْهُ.

وَاعْلَم أَن (لَا) (و) مَا تَعْمَل فِيهِ فِي مَوضِع رفع بِالْابْتِدَاءِ، وَلَا بُد لَهُ مَن خبر، وَحكم خَبره – إِن كَانَ اشْما – أَن يكون مَرْفُوعا كَخَبَر المبتدا، إِذْ كَانَ هُوَ الأول، كَقَوْلِك: لَا رَجِل أفضل مِنْك، ف (أفضل مِنْك) : خبر الاِبْتِدَاء.

وَإِن فصلت بَين (لَا) وَمَا تعْمل فِيهِ بَطل عَملهَا، لِأَنْهَا مشبهة بالحروف، فَلم تقو على الْعَمَل مَعَ الْفَصْل، وَمَعَ ذَلِك فَإِنْهَا مَعَ النكرة المفردة كاسمين جعلا اسما وَاحِدًا، وأما مقامهما فَكَمَا أَن الْفَصْل بَين الشَّيْئَيْنِ اللَّذين هما كالشيء الْوَاحِد لَا يجوز، فَكَذَلِك

أَيْضًا لَم يَجْزِ الْفَصْلِ بَينِ (لَا) وَمَا تَعْمَلَ فِيهِ، إِذْ قَدْ جَرِيا مُجْرَى شَيْء وَاحِد. وَاعْلَم أَنَّك إِذَا رَفْعَت مَا بعد (لَا) فعلى وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: بِالِابْتِدَاءِ، فَإِذا قدرت هَذَا التَّقْدِيرِ، اسْتَوَت الْمعرفَة والنكرة بعْدهَا، إِلَّا أَن الْأَحْسَن – إِذا أَردْت هَذَا الْوَجْه – أَن تكرر فَتَقول: لَا زيد عِنْدِي وَلَا عَمْرو، ليَكُون الْمُعرفَة خلاف الجُواب عَن النكرة الَّتي تُؤدِّي معنى

*(407/1)* 

الجُنْس وَلَا يكون مُفردا، لِأَنَّهُ جَوَاب: أَزِيد عنْدك أم عَمْرو؟ وَلَم يحسن الْإِفْرَاد لِأَن هَذَا الْموضع من مَوَاضِع (مَا) ، فاستغنوا بَمَا عَن أَن يستعملوا ذَلِك فِي (لَا) ، فَلذَلِك لَم يجز الْإِفْرَاد مَا بعد (لَا) فِي هَذَا الْموضع، وَكَذَلِكَ حكم النكرَة بعْدهَا.

وَالْوَجُه الثَّانِي: أَن تشبهها ب (لَيْسَ) فَترفع (57 / ب) الِاسْم بَمَا، فَإِذا قدرهَا هَذَا التَّقْدِير، لم تعْمل أَيْضا إِلَّا فِي النكرَة، وَإِن كَانَت قد شبهت ب (لَيْسَ) ، فقد حصل لَمَا التَّقْدِير، لم تعْمل أَيْضا إِلَّا فِي النكرَة، وَإِن كَانَت قد شبهت ب (لَيْسَ) ، وَلم يَخْتَلف مَعْنَاهَا، فَلذَلِك وَجب فِي الْعَمَل أَن تلزم طَريقَة واحِدَة، أَعنِي: أَن تَخْتَص بِالْعَمَلِ فِي النكرَة دون المعارف. وَمَتى فصل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ - وَهِي رَافِعَة - فَالْأَحْسَن أَن يبطل عَملهَا، لما ذكرْنَاهُ من ضعفها.

وَاعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: لَا مُسلمين، فَتثبت النُّون، فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَن (لَا) مَبْنِيَّة مَعَ التَّثْنِيَة وَالْجُمع، كبنائها مَعَ الْوَاحِد، وَلَم يجز حذف النُّون، وَإِن حذفت التَّنْوِين من الْوَاحِد، لِأَن النُّون أقوى من التَّنْوِين، أَلَا ترى أَهَّا تثبت مَعَ الْأَلف وَاللَّام، والتنوين يسْقط مَعَهُمَا، فقد بَان أَنه لَيْسَ يجب حذف التَّنْوِين، وَإِنَّكَا جرت التَّثْنِيَة وَالْجُمع مجْرى الْوَاحِد فِي الْبناء، لِأَن إعراهِما كإعراب الْوَاحِد، فصارا بِمَنْزلَتِهِ.

وَأَمَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمبرد فَيمْنَع من ذَلِك، وَيَجْعَل التَّشْنِيَة وَالجُمع منصوبين كنصب الْمُضَاف، وَإِنَّمَا امْتنع من ذَلِك، لِأَنَّهُ لَم يُوجد فِي كَلَام الْعَرَب اسمان جعلا اسما وَاحِدًا، وَالثَّانِي مثنى أَو مَجْمُوع، فَلهَذَا امْتنع مِنْهُمَا، وَقُول سِيبَوَيْهٍ أُولى

*(408/1)* 

بِالصَّوَابِ، لأَنا قد نثنى حَضرمَوْت ونجمع فَنَقُول: جَاءَني حضرموتان. ونجمعه فَنَقُول:

بِالصَّوَابِ، لأنا قد نثني حَضرمَوْت ونجمع فَنَقُول: جَاءَيٰي حضرموتان. ونجمعه فَنَقُول: حضرموتون. إِذْ كَانَ اسْم رجل، فقد لحقت التَّثْنِيَة وَالجُّمع الاِسْم الثَّايِيٰ، وَإِن كَانَ قد جعل اسمًا وَاحِدًا، فَكَذَلِك يجب أَيْضا أَن تلْحق عَلامَة التَّشْيَة وَالْجُمع فِيمَا بعد (لَا) ، وَلَا يتَغَيَّر دَلِك فِي حَضرمَوْت.

فَأَمَا الَّذِي لَم يُوجِد فِي كَلَام الْعَرَبِ أَن يكون الاسمان جعلا اسْمَا وَاحِدًا وَالثَّانِي مثنى أُو مَجْمُوع فِي أول أحوالهما.

فَأَما مَا تلْحقهُ عَلامَة التَّأْنِيث وَالجُمع ويزولان عَنهُ، فَلَيْسَ حكمه هَذَا الحكم، فَمن أجل هَذَا أدخلت الشُّبْهَة على أبي الْعَبَّاس، وَالصَّحِيح مَا ذكرنَا عَن سِيبَوَيْهِ.

وَاعْلَم أَن لَام الجُرِّ تزاد فِي النَّفْي، فَيكُون دُخُولهَا كَخروجها، فَيصير الاسم الَّذِي قبلها فِي تَقْدِير الْمُضَاف إِلَى مَا بعْدهَا، كَقَوْلِك: لَا مُسْلِمِي لَك، إذا قدرت (لَك) زَائِدَة، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنى قد أضفت (مُسْلِمِي) إِلَى الْكَاف، وَلَم يعْتد بِاللَّام، فَلَدَلِك حذفت النُّون، وَإِنَّمَا فعلوا ذَلِك كَرَاهَة أَن يضيفوا الاسم من غير توسط اللَّام، فَيصير فِي اللَّفْظ معرفَة، و (لَا) لَا تعْمل فِي المعارف، فَلَمَّا كَانَ اللَّفْظ يصير معرفَة، استقبحوا ذَلِك، ففصلوا بينهما بِاللَّام، وَإِنَّا كَانَت اللَّام أولى من سَائِر الْخُرُوف، لِأَن الْإِضَافَة تضمنتها، وَإِن كَانَت محذوفة، أَلا ترى أَن معنى قَوْلك: جَاءَيني غُلام زيد، كمعنى قَوْلك: جَاءَيني غُلام لزيد، وَإِن كَانَ الأَصْل معرفَة يتعرف بِالْإِضَافَة، فَلَمَّا كَانَت الْإِضَافَة تَتَضَمَّن اللَّام، أَطهروها ذَلِيلا على أَن الاِسْم نكرَة، وساغ أَيْضا ذَلِك من أجل حذف التَّنْوِين لأجل الْبناء، فيصير دُخُول اللَّام عوضا من بِنَاء الاِسْم، فَإِن لم ترد بِاللَّامِ الزِّيَادَة أثبت النُون، وَجعلت

*(409/1)* 

اللَّام وَمَا بعْدهَا خبر الِابْتِدَاء، إِن شِئْت، وَإِن شِئْت (58 / أ) جَعلتهَا صلَة للكاف، وأضمرت الْخبَر، كَأَنَّك قلت: لَا مُسلمين مملوكان لَك، مِمَّا يعرفهُ الْمُخَاطب من حكم الْخبَر.

*(410/1)* 

(39 - باب الضَّمير)

إِن قَالَ قَائِل: لم جَازَ أَن يَقع الاِسْمِ الْمَرْفُوعِ والمنصوب ضميرا مُنْفَصِلا، وَلم يكن في

الْمَجْرُورِ إِلَّا ضميرا مُتَّصِلا؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْمَرْفُوع والمنصوب يجوز أَن يفصل بَينهمَا وَبَين مَا عمل فيهمَا، وَالْمَجُرُور مَعَ الْجَار كالشيء الْوَاحِد، وَلَا يجوز الْفَصْل فيهمَا، فَلَمَّا جَازَ الْفَصْل فِي وَالْمَجْرُور مَعَ الْجَار كالشيء الْوَاحِد، وَلَا يجوز الْفَصْل فيهمَا، فَلَمَّا جَازَ الْفَصْل إِنَّهُ عِوْم الْمَرْفُوع والمنصوب، وَجب أَن يكون لَهما ضمير مُنْفَصِل، وأعني بالمنفصل الَّذِي يقوم بِنَفْسِهِ، وَلَا يتَصل بعامل، وَلما كَانَ الْمَجْرُور لَا يجوز انْفِصَاله من عامله، لم يكن لَهُ إِلَّا ضمير وَاحِد.

فَإِن قَالَ قَائِل: هَل الإسْم من (أَنا) جملته أو بعضه؟

قيل لَهُ: الإسْم (أَن) ، وَالْأَلْف زيدت لبَيَان حَرَكَة النُّون، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك إِذا وصلت الْكَلَام، قلت: أَن، فَسَقَطت الْأَلْف، كَقَوْلِك: أَن فهمت، وَلَو كَانَت الْأَلْف من نفس الْكَلِمَة لم تسقط، وَإِنَّا كَانَت الْأَلْف أُولَى بِالزِّيَادَةِ، لِأَنَّا أَخف الْحُرُوف. وَبَعض الْعَرَب يَجْعَل فِي مَوضِع الْأَلْف الْمَاء، إِذا وقف، فَيقُول: أَنه، وَهَذَا يدلك على أَن الْأَلْف لَيست من بِنَاء الإسْم، وَإِنَّمَا زيدت لما ذكرنا، وَإِنَّا كَانَت الْأَلْف أَكثر من الْمَاء، لِأَنَّا قد تتصل بالضمير، إِذا كَانَت (أَن) العاملة قد يتَّصل بَمَا ضمير الْعَائِب كثيرا، فَلذَلِك كَانَت الْأَلْف أَكثر

*(411/1)* 

اسْتِعْمَالا فِي هَذَا الْموضع من الْهَاء.

وَأَما (أَنْت) : فالاسم أَيْضا مِنْهُ (أَن) ، وَالتَّاء زيدت للمخاطب، وَلَيْسَ هَا مَوضِع من الْإِعْرَاب، لِأَكُمَّا لَو كَانَتِ هَا مَوضِع من الْإِعْرَاب، لم تخل من أَن تكون رفعا أو نصبا أو جرا، وَالتَّاء لَيست من عَلَامَات الْمَجْرُور وَلَا الْمَنْصُوب، فَسقط أَن يكون موضعها نصبا أو جرا، وَلم يجز أَن يكون رفعا، لِأَن الْعَامِل هُوَ (أَن) فِي قَوْلك: مَا قَامَ إِلَّا أَنْت، فَلَو كَانَت (التَّاء) فِي مَوضِع رفع، لَكُنْت قد جعلت للْفِعْل فاعلين من غير اشْتِرَاك فَلَو كَانَت (التَّاء) فِي مَوضِع رفع، لَكُنْت قد جعلت للْفِعْل فاعلين من غير اشْتِرَاك بينهما فِي تَشْنِيَة أو عطف، ويتبين لَك أَثَا لَا مَوضِع لَهَا، إِذا أدخلتها عَلامَة كالهاء الَّتِي تلاحل عَلامَة للتأنيث، والعلامات لَا تكون لَمَا مَواضِع، لِأَثَّا لَيست لَمَا أَسَمَاء. وحدها، وأما قَوْلنَا: (هُوَ) ، فالاسم الْهَاء وَالْوَاو فِي التَّشْيَة، نَعُو قَوْلك: هما، وَكَذَلِكَ تسقط فِي ويستدلون على ذَلِك بإِسْقَاط الْوَاو فِي التَّشْيَة، نَعُو قَوْلك: هما، وَكَذَلِكَ تسقط فِي الْجُمع، نَعُو هم ذاهبون، فَاجُوَاب فِي هَذَا أَن الْحُرْف يسقط فِي التَّشْيَة وَالْجُمع، إذا

عرضت فيهِ عِلَّة توجب إِسْقَاطه، وَإِن كَانَ اخْرُف من أصل الْكَلِمَة، أَلا ترى إِذا جَمعنا قَاضِيا قُلْنَا في جمعه: قاضون، فاسقطنا الْيَاء،

*(412/1)* 

وَهِي لَام الْفِعْل، وَلَم يدل إِسْقَاطَهَا على أَهَّا زَائِدَة، وَكَذَلِكَ إِسْقَاط الْوَاو من التَّنْنِيَة وَالجُمع من: هما وهم، لَا يدل على زيادتها.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الْعلَّة الَّتِي من أجلهَا سقط الْوَاو؟

قيل: لِأَنَّهَا لَو لَم تسْقط لوَجَبَ ضمها، فَكَانَ إِثْبَاهَا يُوجب أَن تكون مَضْمُومَة وَقبلها ضمة، وَذَلِكَ مستثقل، فحذفوها للاستثقال، فكَانَت الْعلَّة فِي (58 / ب) حذف الْوَاو استثقال الضمة فِيها، فَلهَذَا حذفت.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب أَن تضم، وَهِي مَفْتُوحَة فِي الْإِفْرَاد؟

قيل: لِأَفَّا لَو بقيت مَفْتُوحَة، وَقد زيدت عَلَيْهَا الْمِيم وَالْأَلف، لتوهم أَفَّمَا حرفان منفصلان فِي أَمريْن متصلين، فَوجَبَ أَن تغير الْحُرَكَة الَّتِي كَانَت مستعملة فِي آخِره، كَمَا غيرت فِي قَوْلك: أَنْتُمَا، فدلت الضمة على أَفَّا شَيْء وَاحِد، فَلذَلِك وَجب ضم الْوَاو، فاعلمه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم زيدت الْمِيم فِي التَّشْيَة؟

[قيل] : فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهما: أَن التَّشْنِيَة لِما كَانَت توجب تَغْيِير الْوَاحِد، كثر اللَّفْظ أَيْضا بِزِيَادَة الْمِيم، إِذْ كَانَت هَذِه المكنيات قد تبنى على حرف وَاحِد، وَأَقل الْأَسْمَاء أصولا يجب أَن يكون على ثَلاَثَة أحرف، فَلذَلِك زادوا الْمِيم.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن القافية إِذا كَانَت مُطلقَة تبعتها ألف، فَلَمَّا زادوا على (أَنْت) ألفا، وَهُوَ ألف التَّشْنِيَة، جَازَ أَن يتَوَهَّم في بعض الْأَحْوَال أَثَّا ألف الْإطْلَاق،

*(413/1)* 

كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

(يَا مرت بن رَافع يَا أنتا ... أَنْت الَّذِي طلقت عَام جعتا)

فزادوا الْمِيم ليزول اللّبْس، وَإِنَّمَا كَانَت الْمِيم أُولَى بِالزِّيَادَةِ من بَين سَائِر الْحُرُوف، لِأَهَّا مِن زَوَائِد الْأَسْمَاء والمضمر اسْم، فَلذَلِك وَجب أَن يُزَاد عَلَيْهِ الْمِيم، فَإِذا جَمعت زِدْت واوا مَعَ الْمِيم، لتَكون الْوَاو تحل مَحل التَّثْنِيَة، فَتقول: أنتمو وهمو، إِلَّا أَن هَذِه الْوَاو تحذف اسْتِحْفَافًا، لِأَنَّهُ لَا يشكل حذفه، وَيجوز أَن يتَكلَّم بِمَا على الأَصْل.

فَأَمَا الْمُؤَنَّتُ: فَإِنَّهُ فِي التَّثْنِيَة لَا يَخْتَلف طريقها، فَلذَلِك اسْتَويًا، فَإِذا جمعت زِدْت نونا مُشَددة، فقلت: هن، وأنتن، وَإِنَّمَا شددت النُّون لِأَنَّك زِدْت للمذكر، وَلَم تثقل كثقل الْوَاو، وَالْوَاو، فَجعلت النُّون مُشَددة لتَكون عِمْنْزِلَة مَا زِدْت للمذكر، وَلَم تثقل كثقل الْوَاو، فتخفف، وَلو خففت أَيْضا لزالت الْمُشَاركة الَّتِي قصدت بتَشْديد النُّون. فَأَما الْمُتَكلّم إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ غَيره، وَاحِدًا كَانَ أَو جمعا مؤنثا، أَو جمعا مذكرا، فلفظه (نَحن) ، وَإِنَّمَا لم يش على لَفظه، لِأَن شَوط التَّثْنِيَة إذا

*(414/1)* 

اتَّصَلَت أَن تَكُون على لفظ الْوَاحِد، والمتكلم لَا يقْتَرن إِلَيْهِ مُتَكَلم، وَإِنَّمَا يقْتَرن إِلَيْهِ عَائِب أَو مُخَاطب، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: نَحن فعلنَا وَفعلت ذَلِك، كَانَ تَقْدِيره: أَنا وَأَنا، فَإِذا كَانَ المنضم إِلَيْهِ من غير جنس وَزيد وَأَنت فعلنَا ذَلِك، وَلم يكن تَقْدِيره: أَنا وَأَنا، فَإِذا كَانَ المنضم إِلَيْهِ من غير جنس الْمُتَكَلّم لم يجز أَن يثنى على لَفظه، وَإِثَّا كَانَ الْأَمر على مَا ذكرنَا وَجب أَن يبطل لفظ الْمُتَكلّم لم يجز أَن يثنى على لَفظه، وَإِثَّا كَانَ الْأَمر على مَا ذكرنَا وَجب أَن يبطل لفظ الْوَاحِد، ويستأنف للتثنية اسم، لِأَن التَّثْنِيَة أول الجموع، لِأَن معنى الجُمع ضم شَيْء إِلَى شَيْء إِلَى فَمَا فَوْقه، فَلَمَّا فَاتَ لفظ التَّثْنِيَة المحققة، وَجب أَن يسْتَأْنف لفظ يدل على الاِثْنَيْنِ فَمَا فَوْقه، فَلَذَلِك قَالُوا: نَحن.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جعل ضمير الْمَرْفُوع الْغَائِب الْمُنْفَصِل مستترا، وَظَهَرت عَلامَة الْمُتَكَلّم والمخاطب، نَحُو: قُمْت؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْغَائِبِ لِمَا كَانَ لَا يذكر إِلَّا بعد تقدمة ذكر، صَار ذكره قبل الْفِعْل كعلامة، فأغنى عَن ذكره عَلامَة أُخْرَى فِي الْفِعْل.

وَأَمَا الْمُخَاطِبِ وَالْمَتَكُلَمِ: فَلَيْسَ (59 / أَ) يَتَقَدَّم لَهَمَا ذكر، فَلَو استرَّت علامتهما، لم يكن عَلَيْهِمَا دَلِيل، فَلذَلِك ظَهرت عَلامَة الْغَائِبِ فِي التَّثْنِيَة وَالْجُمع، نَحُو قَوْلك: الزيدان قاما، والزيدون قَامُوا.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم لم تكتف بتقدم الْأَسْمَاء عَن إِظْهَار الْعَلامَة، كَمَا اكتفيت بِالْوَاحِدِ؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا جَازَ استتار ضمير الْوَاحِد لإحاطة الْعلم أَن الْفِعْل لَا يَخْلُو من فَاعل وَاحِد،

وَقد يَخْلُو من اثْنَيْنِ وَأَكْثر من ذَلِك، فَلَو أسترنا ضمير الاِثْنَيْنِ وَالجُمع، لجَاز أَن يتَوَهَم أَن الْفِعْل لوَاحِد، فَلذَلِك وَجب إِظْهَار عَلامَة التَّشْنِيَة وَالجُمع.

*(415/1)* 

وَأَمَا الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ: فإياكِ وإياي وإياه، وقد اخْتلف فِي هَذَا الِاسْمِ على وُجُوه: فَكَانَ اخْلِيل - رَحْمَه الله - يَقُول: هُوَ اسْمِ مظهر مُضَاف نَابِ عَن الضَّمِير، فاستدل على إضَافَته بقول الْعَرَب:

(إذا بلغ الْمَرْء السِّتين فإياه وإيا الشواب) .

فَلَو كَانَ مضمرا لم تجز إِضَافَته، لِأَن الْمُضَاف يقدر قبل الْإِضَافَة نكرَة ثُمَّ يُضَاف، لِأَن الْغَرَض فِي الْإِضَافَة تَعْرِيفه، فَلذَلِك وَجب أَن يقدر نكرَة، فَلَو كَانَ الضَّمِير لَا يجوز أَن يكون نكرَة لم يجز أَن يكون مُضَافا

وَأَمَا الْأَخْفَشَ فَكَانَ يَقُول: إِنَّه اسْم بِكَمَالِهِ، وَذَلِكَ أَن (إيا) لما نابت عَن الْكَاف فِي قَوْلك: ضربتك، كَانَت اسْما بكمالها، وَأَن مَا بعد (إيا) من (الْكَاف وَالْيَاء وَالْهَاء) لَا فَوْلك: ضربتك، كَانَت اسْما بكمالها، وأَن مَا بعد (إيا) ، كَمَا تتَعَلَّق (التَّاء) من (أَنْت) ب (أَن) . مَوضِع لهَا من الْإِعْرَاب، وَأَنَّهَا مُتَعَلَقة ب (إيا) ، كَمَا تتَعَلَّق (التَّاء) من (أَنْت) ب (أَن) . فألزم على هَذَا القَوْل أَن قيل لَهُ: لم كَانَت اسْما للمضمر، والمظهر يتَغَيَّر آخِره بانتقال الْمُوف، وَإِنَّمَا تنْتَقل الْأَوَاخِر بالحركات؟

فَاجُّوَاب لَهُ عَن هَذَا الْإِلْزَام: أَنه قد خص بِمَا ذكره، وَله نَظِير مَعَ ذَلِك، أَلا ترى أَنهم يَعُ فَكره يَعُولُونَ: جَاءَنِي أَخُوك، ومررت بأخيك، وَرَأَيْت أَخَاك، فيغيرون هَذِه الْأَسْمَاء بالحروف عَلامَة للإعراب، فبتغير هَذِه الْخُرُوف جَازَ أَن تَتَغَيَّر أواخرها،

*(416/1)* 

عَلامَة للأشخاص، إِلَّا أَن مَا ذَكُرْنَاهُ عَن الْخَلِيل من إِضَافَة هَذِه الْأَسْمَاء يدل على ضعف قُول الْأَخْفَش، وَالْوَجْه عِنْد الْأَخْفَش: أَن (إيا) الإسْم، وَمَا اتَّصل بَمَا لَا مَوضِع لَهُ ك (التَّاء). وَغَيره أَنه بِكَمَالِهِ اسْم، ليعلم أَنه لَيْسَ بمضاف، وَلم يعبأ بِالَّذِي ذكره الْخَلِيل، إِذْ كَانَ عِنْده شاذا، وَيجوز أَن تدخل الشُّبْهَة على من أَضَافَهُ، لما رأى آخِره يتَغَيَّر، كتغير المُضَاف والمضاف إلَيْه، إن شَاءَ الله.

وَقَالَ أهل الْكُوفَة: إن (الْكَاف وَالْهَاء وَالْيَاء) هِيَ الْأَسْمَاء، وَإِن (إيا) عمدتها، وَاسْتَدَلُّوا

على ذَلِك بلحاق التَّنْيَة وَالجُمع لما بعد (إيا) وَلُزُوم (إيا) لفظا وَاحِدًا، وَهَذَا القَوْل ظَاهر السُّقُوط، وَذَلِكَ أَنه لَا يجوز أَن يبنى الاسم مُنْفَصِلا على حرف وَاحِد، فَلذَلِك لم يجز أَن يقدر هَذَا التَّقْدِير، وَيدل على فَسَاد قَوْلهم أَيْضا انه لَا يجوز أَن يكون أَكثر الْكَلِمَة تبعا لأقلها، لِأَن ذَلِك نقض مَا يبنى عَلَيْهِ الْكَلَام، وَلَيْسَ احتجاجهم بلحاق التَّشْيَة وَالجُمع لما بعد (إيا) عِمَّا يدل على أَهَا هِيَ الْأَسْمَاء.

فَأَما على مَذْهَب اخْلِيل: فَلَا شُبْهَة فِي تثنيتها وَجَمَعهَا، إِذْكَانَت اسْما مُضَافا إِلَيْهَا، وَأَما على على قَول الْأَخْفَش: فَلَا يلْزم أَيْضا، لِأَن اخْرُوف لما زيدت (59 / ب) للدلالة على الْأَشْخَاص جَازَ أَن يلْحقهَا التَّثْنِيَة وَالجُمع، ك (الْكَاف) الَّتِي هِيَ حرف، وَمَعَ ذَلِك تثنى وَتجمع، فَبَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ فَسَاد مَا اعتمدوا عَلَيْهِ، لِأَن مَا بعْدها عَلامَة للمخاطب وَالْعَائِب والمتكلم، فَلم يكن بُد من لحاق عَلامَة التَّشْيَة وَالجُمع.

*(417/1)* 

وَمِّاً يُقَوي قَول اخْلِيل أَن بعض النَّحْوِيين ذكر أَن (إيا) على وزن (فعلى) ، وَأَنه مُشْتَق مِن الْآيَة، وَالْآيَة: الْعَلامَة، يُقَال: رَأَيْت آيَة فلَان، أَي: شخصه، فَأصل (إيا) على هَذَا الْقَوْل أَن تكون الْهُمزَة فَاء الْفِعْل، وَالْيَاء عينه، وَالْأَلْف الْآخِرَة زَائِدَة، لِأَن (آيَة) أَصْلها: أيية، وَغَيره يَقُول: أَصْلها: أَيَّة، فَلَمَّا اشتق لفظ (إيا) مِنْهَا – والاشتقاق إِنَّا هُوَ للاسماء الظَّهِرَة – دلّ [على] أَن (إيا) مظهرة، وقد ذكره سِيبَويْهِ فِي (كِتَابه) ، فَيجوز أَن يكون مُوافقا لقَوْل الْأَخْفَش، فَوجه قَوْله الْمُوَافق لقَوْل الْخَلِيل: أَن الْعَرَب لما أضافت (إيا) فِي الْمِثَال الَّذِي ذَكْرْنَاهُ، وَجب أَن تكون مُضَافة.

وَجَازِ قَولِ الْأَخْفَشِ أَن يكون إضمارا، لِأَنَّهَا لِمَا اسْتعْملت اسْتِعْمَالِ الْمُضمر، كَانَت كعلامة الْمَرْفُوع، أَلا ترى أَنَّك مَتى قدرت على التَّاء لم تأت ب (أَنْت) ، فَكَمَا اتَّفقُوا على أَن (أَنْت) مُضْمر، وَجب أَن يكون (إيا) مضمرا، وَمَعَ هَذَا فَإِن (إيا) لَو كَانَت اسْما مظْهرا، لحسن أَن تقول: ضربت إياك.

فَإِن قيل: فقد قَالَ الشَّاعِر:

*(418/1)* 

قيل لَهُ: إِن الشَّاعِر إِنَّمَا أَرَادَ: نَقْتل أَنْفُسنَا، فَلَمَّا رأى (إيانا) تقوم مقام التَّفس في الْمَعْنى، فعلى ذَلِك جَازَ على طَرِيق الإسْتِعَارَة.

فَإِن قيل: كَيفَ جَازَ إِضَافَة الْمُضمر؟

قيل لَهُ: إِن (إيا) لما كَانَت لَا تنْتَقل من الْإِضَافَة، وَلَا يحصل لَهَا معنى بانفرادها، وَلِم تقع قط إِلَّا معرفَة، فتحتاج إِلَى التنكير، وخالفت في موضعها سَائِر الْمُضْمرَات، جَازَ أَن تخص بِالْإِضَافَة، عوضا مِمَّا منعته. وَإِنَّمَا جَازَ كسرهَا في هذَيْن الْمَوْضِعَيْنِ كَرَاهَة لخروجهم من الْإضافَة، عوضا مِمَّا منعته. وَإِنَّمَا جَازَ كسرهَا في هذَيْن الْمَوْضِعَيْنِ كَرَاهَة لخروجهم من الْكسر من الْياء، من الْكسر إلَى الضَّم، إِذْ كَانَ ذَلِك لَا يُوجد في أبنيتهم لَازِما، وَلِأَن الْكسر من الْيَاء، فَاخْتَارُوا في الْيَاء أَيْضا مَا اخْتَارُوا مَعَ الْكسر، وَجَاز الضَّم على الأَصْل، إِذْ لَيْسَ بِلَازِم للهاء، لِأَنَّهُ قد يكون مَا قبلهَا مضموما ومفتوحا.

وَأَمَا ضَمِيرِ الْغَائِبِ الْمُتَّصِلَ، الْمَنْصُوبِ وَالْمَرْفُوع، فأصله الضَّم، كَقَوْلِك: رَأَيْته، وَجَاءَني غُلَامه، وَإِنَّمَا وَجب أَن يبنى على الضَّم، لِأَن الْهَاء حرف خَفِي، وقد بَينا أَن الْمُضمر يُجب أَن يبنى على حَرَكَة، فَاخْتَارُوا الضَّم، لِأَنَّهُ أقوى الحركات، فَصَارَ تَقْوِيَة للهاء وبيانا لَهَا، وَكَذَلِكَ أَتبعوا الْهَاء واوا على طَرِيق النبين لهَا، وَلَيْسَت الْوَاو من بِنَاء الاسْم، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَثَا تسقط فِي الْوَقْف، كَقَوْلِك: رَأَيْته، وَلَو كَانَت من الأَصْل لم تسقط. واعْلَم أَن الاِحْتِيَار – إِذا وصلت الضَّمِير – أَن تلْحقهُ الْوَاو، إِذا تحرّك مَا قبله، وَيجوز حذف هَذِه الْوَاو في الشِّعْر، لِأَن الضمة تسقط في الْوَقْف،

*(419/1)* 

قَالَ الشَّاعِر فِي حذف الْوَاو:

(وَمَا لَهُ من مجد تليد وَمَا لَهُ ... من الرّبيح حَظّ لَا الجُّنُوب وَلَا الصِّبَا)

فَإِن انْكَسَرَ مَا قبل الْوَاو، وَكَانَ مَا قبلهَا ياءاكسرتها، وانقلبت الْوَاو يَاء للكسرة، وَالاخْتِيَار إِثْبَات (60 / أ) الْيَاء، إِذا تحرّك مَا قبل الْهَاء. وَيجوز حذف الْيَاء والاجتزاء بالكسرة، كَمَا جَازَ حذف الْوَاو، وَيجوز الضَّم على الأصل لِأَن الْهَاء إِذا كَانَ قبلهَا حرف مد، فالاختيار ألا تلحقها وَاو، كَقَوْلِه تَعَالَى: {خذوه فغلوه} ، و {فَالْقى مُوسَى عَصَاه} ، و {عَلَيْهِ مَا حمل} ، وَإِنَّا حذفوا الْوَاو، لِأَن قبل الْمُضمر حرف مد، وَالْهَاء

تشبه بِحرف الْمَدّ، لِأَغَّا حَفِيفَة، فاجتمعت ثَلَاثَة أحرف متجانسة وَلَيْسَ بَين الساكنين حرف حُصَيْن، فَصَارَ كاجتماع ساكنين، وَلذَلِك اخْتَارُوا حذف الْوَاو، وَيجوز إِثْبَاهَا على الأَصْل.

وَأَمَا الْمُؤَنَّتُ: فَأَثْبَتُوا الْأَلْفَ بَعِد الْهَاء، نَعُو: ضربتها، وأكرمتها، وَإِنَّمَا أَخْقُوا الْأَلْفَ للفصل بَين ضمير الْمُذكر وَضمير الْمُؤَنَّث، وَكَانَت الْأَلْف أُولَى بِالْمُؤنث، لِأَغَّا أخف الْخُرُوف، والمؤنث أثقل من الْمُذكر، لِأَن التَّنْوِين يُبدل مِنْهُ أَلْف فِي الْوَقْف، فَيجب أَلا يَخْتَلف، وَلِأَن الزَّوَائِد الَّتِي لحقت الْهَاء يجب إِسْقَاطها، لجيء عَلامَة التَّثْنِيَة، إِذْ الْهَاء تقوى بِمَا زيد عَلَيْهَا للتثنية، فَلم تحتج إِلَى الزِّيَادَة الَّتِي

*(420/1)* 

فِي الْوَاحِد، فَإِذا وَجب إِسْقَاطَهَا، رجعت الْهَاء إِلَى الأَصْل، واستوى لفظ الْمُؤَنَّث والمَذكر، فَإِذا جمعت فَالْأَصْل أَن تلْحق وَاو بعد الْمِيم، كَمَا ذكرنَا فِيمَا تقدم، وَالْأَحْسَن حذفهَا، كَقَوْلِك: ضربتهم، وَالْأَصْل: ضربتهمو، فحذفت الْوَاو كَمَا ذكرنَا.

وَأَمَا الْمُؤَنَّث: فدليله نون مُشَدَّدَة، نَحُو: ضربتهن، وَإِنَّمَا شددت النُّون لِأَنَّك لما زِدْت للمؤنث حرفان، لاشْتِرَاكهمَا للمذكر حرفين، وهما المميم وَالْوَاو، اخْتَارُوا أَيْضا أَن يُزَاد للمؤنث حرفان، لاشْتِرَاكهمَا فِي الجُمع، وَلَا يجوز تَخْفيف النُّون لوَجْهَيْنِ:

أَحدهمَا: زَوَال المعادلة بَين الْمُذكر والمؤنث، فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالنَّانِيٰ: أَن الاستثقال الَّذِي كَانَ فِي الْوَاوِ، وَالْخُرُوجِ عَن نَظِيرِ الْأَسْمَاء لَيْسَ بموجود فِي النُّون، فَلذَلِك لم يُخَفف.

فَأَما الْكَاف الَّتِي للمخاطب فتفتح للمذكر، وتكسر للمؤنث، وَإِنَّمَا اختير الْكسر للمؤنث، وَإِنَّمَا الْتَأْنِيث، نَعْو: أَنْت تضربين، للمؤنث، لِأَن الْيَاء، فَلذَلِك اختير للمؤنث، وَلم يكن للضم مدْخل هَاهُنَا لِأَن الْفَتْح يُغني وَالْكَسْر من الْيَاء، فَلذَلِك اختير للمؤنث، وَلم يكن للضم مدْخل هَاهُنَا لِأَن الْفَتْح يُغني عَنهُ، وَهُو أخف مِنْهُ فِي ذَلِك، سقط حكمه هَاهُنَا، فَإِذا ثنيت ضممت الْكَاف، وَالْعلَّة فِي ضمهَا فِي التَّتْنِيَة وَالجُمع كالعلة فِي التَّاء فِي (أنتن، وأنتما) وَحكم الْمُؤَنَّث فِي تَشْدِيد النُّون كحكمه فِي (أنتُهَا) لعِلَّة وَاحِدَة. وَاعْلَم أَن الْفَصْل إِنَّا دخل فِي الْكَلَام، ليبين أَن النُون كحكمه فِي (أنتُهَا) لعِلَّة وَاحِدَة. وَاعْلَم أَن الْفَصْل إِنَّا دخل فِي الْكَلَام، ليبين أَن مَا بعده خبر مَا بعْدهَا خبر، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: زيد هُوَ الْعَاقِل، علم بِهَذَا الضَّمِير أَن مَا بعده خبر وَلَيْسَ بنعت، فَلَمَّا كَانَت عِلَة،

لم يجز أَن يَقع إِلَّا بَين كلامين، أَحدهمَا مُحْتَاج إِلَى الآخر، لِأَنَّهُ إِذا كَانَ مَا قبله تَاما، لم يحتج إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ إِنَّمَا دخل لينبئ عَن تَمَام مَا بعده، وَإِنَّمَا جعل ضمير الْمَرْفُوع مُحْتُصًا يَحْتَج إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ الرِّفْع أُول أَحْوَال الاِسْم، فَلَمَّا كَانَ سَابِقًا للضمير الْمَنْصُوب بِهَذَا الْمَعْنى الأول، إِذْ كَانَ الرِّفْع أُول أَحْوَال الاِسْم، فَلَمَّا كَانَ سَابِقًا للضمير الْمَنْصُوب – وَهُو مَعَ ذَلِك أَخف فِي اللَّفظ مِنْهُ – كَانَ أقوى فِي الاتساع وَالتَّصَرُّف (60 / ب) من ضمير الْمَنْصُوب.

وَإِنَّا وَجب أَن يَقع الْفَصْل فِي كل مَوضِع لَا يَخل سُقُوطه بِمَعْنى الْكَلَام، لِأَنَّهُ لَو أَخل، لم يكن فصلا، وَكَانَ دَاخِلا لمعناه ولافتقار الْكَلَام إِلَيْهِ، فَلذَلِك وَجب أَن يَجْعَل فصلا فِي كل مَوضِع لَا يَخل سُقُوطه بالْكلَام، فَلَمَّا كَانَ الْفَصْل يَقع بالضمير، وَالضَّمِير معرفة، لم يجز أَن يقع إلَّا بَين معرفتين، أو مَا قاربَهما، إِذْ كَانَ قد دخل ليبين مَا قبله وَمَا بعده، فَوَجَبَ أَن يكون مَا قبله وَمَا بعده مجانسا لَهُ، فَلذَلِك لم يجز أَن يكون مَا قبله وَمَا بعده نكرَة مَحْضَة وَلَا أَحدهما.

(422/1)

(40 - باب أي)

اعْلَم أَن (أيا) موضوعها أَن تكون جُزْءا مِمَّا تُضَاف إِلَيْهِ، وَهُوَ على كل حَال مِمَّا يتَجَزَّأ، كَقَوْلِك: أَي الرِّجَال عنْدك؟ فَهِيَ فِي هَذِه الْحَال من الرِّجَال جُزْء، وَإِذا قلت: أَي الثِّيَاب عنْدك؟ فَهِيَ فِي هَذِه الْحَال من الثِيَاب، وعَلى هَذَا يُجْرِي حكمها فِي جَمِيع مَا الثِيَاب عنْدك؟ فَهِيَ فِي هَذِه الْحَال من الثِيَاب، وعَلى هَذَا يُجْرِي حكمها فِي جَمِيع مَا يتَجَزَّأ، وَقد بَينا أَن الاِسْتِفْهَام لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله، وَإِنَّا لَم يُحْتَج فِي الاِسْتِفْهَام إِلَى صلة توضح الْمَوْصُول، والمستفهم لَا يعلم مَا يستفهم عَنهُ، فَلذَلِك لَم يجز أَن توصل فِي الاَسْتَفْهَام.

وَكَذَلِكَ الشَّرْط وَالْجُزَاء لَا يجوز أَن يكون مَعْلُوما، لِأَنَّهُ مِمَّا يجوز أَن يكون، وَيجوز أَلا يكون، فَيجوز أَلا يكون، فَلم يحْتَج أَيْضا فِي الْجُزَاء إِلَى صلَة.

وَاعْلَمْ أَنه لَا يَجُوزُ أَن يَلِي (أيا) إِذا كَانَت استفهاما من الْأَفْعَالَ، إِلَّا أَفْعَالَ الْقُلُوب، لِأَنَّكُ تَعْتَاج أَن تلغيها، لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يعْمل فِي الاِسْتِفْهَام مَا قبله، وخصت أَفْعَال الْقُلُوب بذلك، لِأَفَّا قد تلغى فِي الْخَبَر إِذا توسطت بَين المفعولين. وَيكون مَعْنَاهَا بَاقِيا، فَلذَلِك جَازَ أَن تدخل على الاِسْتِفْهَام، وَلَا تعْمل فِيه، وَيكون مَعْنَاهَا بَاقِيا.

وَأَمَا الْأَفْعَالَ المؤثرة فَإِنَّهُ لَا يجوز أَن تدخل على الاِسْتِفْهَام، لِأَنَّك إِن أَدخلتها على الاِسْتِفْهَام، وَجب أَن تعملها، وَلَا يجوز أَن تعمل مَا قبل الاِسْتِفْهَام فِيهِ، فَلَا يجوز لذَلِك دُخُولهَا عَلَيْه.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ من شَرط الْعَامِل أَن يكون قبل الْمَعْمُول فيه، إذا قلت:

*(423/1)* 

أيهمْ تضرب؟ فنصبت (أيا) ب (تضرب) ، وَتَقْدِير: أَيهمْ تضرب؟ أَن تكون (تضرب) قبل (أي) فقد جَازَ أَن يعْمل مَا قبل الإسْتِفْهَام فِيهِ وتعمل فِيهِ الْأَفْعَال المؤثرة؟ فَالجُوَاب فِي ذَلِك: أَن (أيا) نائبة عَن شَيْئَيْنِ: أَوهُمَا: الإسْم، وَالتَّانِي: حرف الإسْتِفْهَام، فَإِذَا قلت: أَيهمْ تضرب؟ فالتقدير: أزيدا تضرب؟ فَصَارَ الْفِعْل حكمه بعد الإسْتِفْهَام، فَلم يجز تَقْدِيمه - لما ذكرنا - على (أي) .

وَاعْلَم أَن (أيا) إِذَا كَانَت بِمَعْنى (الَّذِي) ، فَصلتها تَجْرِي مجْرى (الَّذِي) ، إِلَّا أَن بعض الْعَرَب قد اسْتعْمل حذف المبتدا مَعَ (أَي) ، أكثر من استعمالهم حذفه مَعَ (الَّذِي) ، كَقَوْلِك: لأَضرِبَن أَيهمْ هُوَ قَائِم، فَإِذَا حذفوا الْمُبْتَدَأ، كَقَوْلِك: لأَضرِبَن أَيهمْ هُوَ قَائِم، فَإِذَا حذفوا الْمُبْتَدَأ، الزموا (أيا) الضَّم، فَعِنْدَ سِيبَوَيْهٍ أَن الضَّم فِي (أَي) ضم بِنَاء، وَأَثَّا تَجْرِي فِي هَذَا الْموضع مجْرى (قبل وَبعد) .

وَأَمَا الْخَلِيلَ فَيَقُولَ: (أَي) مَرْفُوعَة، وَإِنَّمَا رفعت فِي هَذَا الْموضع على الحِْكَايَة، كَأَنَّهُ قَالَ: لأَضرِبَنِ الَّذِي يُقَالَ لَهُم أَيهِمْ قَائِم، فالضرب وَاقع على (الَّذِي) (61 / أ) دون (أَي) . وَأَمَا يُونُس فَيَقُولَ: ألغوا الْفِعْل كَمَا ألفوا أَفعَالَ الْقُلُوبِ.

والأقوى عِنْدِي من هَذِه الْأَقْوَال قَول سِيبَوَيْهٍ.

*(424/1)* 

وَإِنَّمَا وَجِب بِنَاء (أَي) فِي هَذِه الْحَال لمخالفتها أخواتها فَلَمَّا خرجت عَن حكم نظائرها

رَبِه رَبِيهِ مِعْرِ رَبِي كَافِهُ مَا لَذِي دَخَلْهَا مَن حَذَف المبتدا. نقصت رُتْبَة، فألزمت الْبناء للنقص الَّذِي دَخَلْهَا مَن حَذَف المبتدا. فَإِن قَالَ قَائِل: قد وجدنا الْمُفْرد إِذَا بني فِي حَال إِفْرَاده أعرب فِي حَال إِضَافَته، و (أَي) إِذَا حَذَفْت الْمُضَاف مِنْهَا أعربتها، كَقَوْلِك: لأَضرِبَن أيا أَبُوهُ قَائِم، وَهَذَا قلب حكم المبنيات؟ فَاجُوْاب فِي ذَلِك: أَن الْإِضَافَة إِنَّمَا ترد الْمَبْنِيّ فِي حَال الْإِفْرَاد إِلَى الْإِعْرَاب، وَإِذَا اسْتحق الْبناء، لم يجز أَن يكون للإضافة تأثير فِي حَال الْإِعْرَاب، وَنَظِير ذَلِك (لدن) هِي مَبْنِيَّة فِي حَال الْإِضَافَة، لِأَنَّمَا اسْتحقَّت ذَلِك فِي هَذِه الْحَال، كَقَوْلِه تَعَالَى: {من لدن حَكِيم عليم} وَكَذَلِكَ حكم (أي) خصت بالْبِنَاء على الضَّم، لأَنَّهُ أقوى الحركات، فَتَصِير قوته كالعوض من الْمَحْذُوف، وَبَعض الْعَرَب يعربها على الأَصْل، لِأَن الْمَحْذُوف مُرَاد في النِّيَة، فَكَأَنَّهُ مَوْجُود.

فَأَما قَول يُونُس فضعيف جدا، لما ذكرْناهُ من ضعف إِلْغَاء الْأَفْعَال المؤثرة وَأَما قَول الْخَلِيل فبعيد أَيْضا، قدر الْحُرَكة، وَلَيْسَ الْكَلَام بمنقاد إِلَيْهَا، وَإِذا سَاغَ حمل الْكَلَام على ظَاهره، كَانَ أُولَى من عدوله إلى خلاف ظَاهره من غير ضَرُورَة تَدْعُو إِلَى ذَلِك.

(425/1)

(41 - باب من)

اعْلَم أَن (من) مَبْنِيَّة، لِأَغَّا فِي الإسْتِفْهَام نائبة عَن حرف الإسْتِفْهَام، وَفِي الشَّرْط نائبة عَن حرف الشَّرْط، وَفِي اخْبَر بِمَنْزِلَة (الَّذِي) فقد صَارَت كبعض اسْم، فَوَجَبَ بناؤها فِي جَمِيع الْمَوَاضِع، وخصت بِالسُّكُونِ لِأَغَّا لَم تقع متمكنة، وَهِي تقع على من يعقل، حَمِيع الْمَوَاضِع، وخصت بِالسُّكُونِ لِأَغَّا لَم تقع متمكنة، وَهِي تقع على من يعقل، كَقَوْلِك: من فِي الدَّار؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك أَن يُقَال: زيد أَو عَمْرو، وَلا يُقَال: حَمَار وَلا رُوب. وَحكمهَا فِيهَا يعْمل فِيهَا، وَيَمْنع من الْعَمَل فِيهَا، كَحكم \_ (أَي) ، فَإِذا قَالَ الرجل: رَأَيْت رجلا، فقلت: منا، فِي اجْوَاب، وَإِغَّا أَلِحقت (من) ألفا، لتبين أَنَّك تسْأَل عَن الرجل الْمَدُكُور، إِذْ كَانَ مَنْصُوبًا، وَكَذَلِكَ تزيد واوا فِي الرّفْع، وياء فِي اجْرّ، وَإِغَّا وَادوا هَذِه العلامات فِي الدرج، فَلَو أعربوا عن الرحل الْمِعْرَاب، أَهُم يطْلبُونَ هَذِه العلامات في الدرج، فَلَو أعربوا (من) ، لسقط إعرابَها فِي الْوَقْف، إِذْ كَانَ الْإِعْرَاب فِي غَوْ قَوْلك: أَخُوك، وأخاك، وأخيك. (من) ، لسقط إعرابَها فِي الْوَقْف، إِذْ كَانَ الْإِعْرَاب فِي غَوْ قَوْلك: أَخُوك، وأخاك، وأخيك. الْخُرُوف، إِذْ كَانَت تقع دلاللَة على الْإِعْرَاب فِي غَوْ قَوْلك: أَخُوك، وأخاك، وأخيك. فَانِ قَالَ قَائِل: فَلم جعلُوا الْعَلامَة فِي لفظ (من) ، وَلم يَأْتُوا بِلَقُظ الرجل مَنْصُوبًا، فيقولوا: من رجلا؟ كَمَا يَقُولُونَ ذَلِك فِي المعارف الْأَعْلَام؟ .

فَاجُوَابِ عَن ذَلِك: أَن النكرَة لَا تدل على شخص بِعَيْنِه، وتكررها يدل على أشخاص مُخْتَلفَة لما ذَكرْناهُ أَفَّا غير دَالَّة على شخص بِعَيْنِه، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: رَأَيْت رجلا،

وَجَاءَنِي رجل، لَكَانَ الظَّاهِر أَن يكون الَّذِي جَاءَك غير الَّذِي رَأَيْته، فَلَو قَالُوا: من رجلا؟ لجَاز أَن يتَوَهَّم أَن المسؤول عَنهُ (رجلا) غير الْمَذْكُور،

*(426/1)* 

فَلذَلِك لَم يَأْتُوا بِلَفْظ النكرَة، (61 / ب) وَجعلُوا الْعَلامَة فِي (من).

فَأَمَا المعارف والأعلام فَجَاز حكايتها، لِأَن الِاسْم الْعلم يدل على شخص بِعَيْنِه وَلَو كرر، فَلذَلك جَازَ حكايتها.

وَاعْلَمْ أَن هَذِه العلامات إِذَا لَحْقَت (من) فِي حَال الْإِفْرَاد والتثنية وَالْجُمع والتأنيث فَإِمَّا تثبت فِي الْوَقْف، فَإِذَا وصلت سَقَطت، وَذَلِكَ أَهُم جعلُوا مَا اتَّصل بالْكلَام عوضا من هَذِه الرِّيَادَة، لِأَن هَذِه العلامات جعلت بدل الْإِعْرَاب فِي الاِسْتِفْهَام، وَمَا كَانَ من الْإِعْرَاب فِي الاِسْتِفْهَام، وَمَا كَانَ من الْإِعْرَاب إِنَّمَا يشبت فِي الْوَصْل دون الْوَقْف، وَكَانَت هَذِه العلامات قد أُقِيمَت مقَام الْإِعْرَاب فَوَجَب إِثْبَاهَا فِي الْوَقْف، إِذْ كَانَ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن تثبت فِي أحد الْمَوْضِعَيْنِ وَكَذَلِكَ وَجب إِثْبَاهَا فِي الْوَقْف، إِذْ كَانَ الْإِعْرَاب، فَوَجَب أَن تثبت فِي أَحد الْمَوْضِعَيْنِ وَكَذَلِكَ وَجب إِثْبَاهَا فِي الْوَقْف، إِذْ كَانَ الْإِعْرَاب، فَوَجَب أَن تثبت فِي أَما إِذَا قلت فِي الْمُؤَنَّث: (مِنْهُ) ، فحركت التُون، وَلَم عَركها فِي التَّشْيَة، إِذَا قلت: منتين، لِأَن هَاء التَّأْنِيث لَا يكون مَا قبلهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، فَلَذَلِك حركت التُون فِي قَوْلك: منَّة، وَإِنَّا سكنتها فِي (منتين) ، لِأَن عَلامَة التَّأْنِيث قد صَارَت فِي وسط الْكَلِمَة، فَجَاز أَن يتَوَهَّم فِيهَا غير التَّأْنِيث، وَجُعَل بِمَنْزِلَة (أُخْت) ، مَارَت فِي وسط الْكَلِمَة، فَجَاز أَن يتَوَهَّم فِيهَا غير التَّأْنِيث، وَجُعَل بِمَنْزِلَة (أُخْت) ، وَقد وجدنا مساعداً إِلَى تسكينها، إِذْ كَانَت مَنْ يَكُولُ نُون التَّشْيَة وَاجْمع وتاء الْمُؤَنَّث فِي قَوْلك: شَاءَت، لِأَن تَعْرِك نُون التَّشْيَة وَاجْمع وتاء الْمُؤَنَّث فِي قَوْلك: شَاءَت، لِأَن عَريكها إِنَّا يُجب فِي الدرج، إِذَا أُدرجت، فَلَمَّا ثَبت لما ذَكَرْنَاهُ أَنه لَا يجوز تَعْرِيك الله وَكُونَاهُ أَنه لَا يجوز تَعْرِيك المَات في الدرج، إِذَا أُدرجت، فَلَمَّا ثَبت لما ذَكَرْنَاهُ أَنه لا يجوز تَعْرِيك

*(427/1)* 

وَأَمَا (أَي) إِذَا استفهمت بَمَا عَن نكرَة، فَإِنَّك تعربَهَا، لِأَفَّا متمكنة يدخلهَا الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يلْحقهَا الْإِعْرَاب عَلامَة للحكاية، إِذْ كَانَت متمكنة، فَتَقول، إِذَا قَالَ الرجل

رَأَيْت رجلا: أيا يَا هَذَا؟ وأيين؟ فِي التَّشْنِيَة، وأيين؟ فِي الجُمع، وَكَذَلِكَ: أَيَّانَ وأيون فِي الرِّفْع.

وَاعْلَم أَن بعض الْعَرَب يصل وَيبقى الْعَلامَة، وَذَلِكَ قَلِيل، من ذَلِك قُول الشَّاعِر:

وَإِنَّا جَازَ ذَلِك على التَّشْبِيه ب (أَي) ، لاشْتِرَاكهمَا فِي الْإِسْتِفْهَام وَالْجُزَاء وَالْجَبَر. وَبَعض الْعَرَب يوحد (من) فِي جَمِيع الجُهَات، فَيَأْتِي بِالْوَاو وَالْأَلْف وَالْيَاء، فَيَقُول: منا، للْوَاحِد الْمَنْصُوب والمثنى وَالْمَجْمُوع، وَكَذَلِكَ: منو ومني، فِي الرّفْع والجر، وَإِن ثنى وَجمع، وَإِنَّا عنى الْعُمُوم، فَلَمَّا كَانَت تقع على الجُمَاعَة ولفظها وَاحِد، جَازَ أَيْضا أَن تقع هَا هُنَا هَذَا الْموقع.

وَأَمَا المَعَارِفِ الْأَعْلَامِ فَقَد بَينا جَوَازِ الْحِكَايَة فِيهَا، وَبَعض الْعَرَبِ لَا يَعْكِي اكْتِفَاء بِوُقُوع السُّؤَال عقب الْكَلَام للمخاطب، وَمن يَعْكِي فغرضه الْبَيَان عَن الْمخبر

(428/1)

عَنهُ بِعَيْنِه، لِئَلَّا يتَوَهَّم سواهُ، فَأَما إِذَا عطفت بِالْفَاءِ وَالْوَاو، فَقلت: وَمن زيد؟ أَو: فَمن زيد؟ فَكلهم يبطل الْحِكَايَة، لِأَن حُرُوف الْعَطف لَا يبتدأ بَمَا، وفيهَا دَلِيل على أَن هَذَا السُّوَّال مَعْطُوف بِهِ على كَلَام الْمُخَاطب، فاستغنوا عَن الْحِكَايَة. وَاعْلَم أَنَّك إِذَا قلت: رَيْدا، فَقلت: من زيدا؟ ف (من) فِي مَوضِع رفع بِالإبْتِدَاء، وَزيد: مَوْضِعه أَيْضا رفع، لِأَنَّهُ خبر (62 / أ) الإبْتِدَاء، وَإِنَّمَا نصبته بالحكاية.

فَأَما مَا لَم يكن اسمًا علما: فَأَكْثر الْعَرَب لَا تحكيه، وَإِن كَانَ معرفَة، لِأَنَّهُ لَم يكثر الْكَلَام بِهِ كَثْرَة الْأَسْكَاء الْأَعْلَام، فَجَازِ فِي الْأَسْكَاء الْأَعْلَام الحِّكَايَة، وَتعْتَبر مَا تستحقه من الْإعْرَاب، لكثرتها فِي كَلَامهم، فَأَما مَا سواهُ فَلم يكثر، فَبَقيَ على الأَصْل، لِأَن مَا بعد الْإعْرَاب، لكثرتها فِي كَلامهم، فَأَما مَا سواهُ فَلم يكثر، فَبَقيَ على الأَصْل، لِأَن مَا بعد (من) يجب أَن يكون مَرْفُوعا على خبر (من) ، وَبعض الْعَرَب يَعْكِي مَا لَم يكن سَمَاعا، مَلا على الْأَسْمَاء والأعلام، وَاعْلَم أَنَّك إِذا عطفت، فَقلت: رَأَيْت زيدا وعمراً، أَو نعت الاسْم، فَقلت: رَأَيْت زيدا الظريف، لم يجز فِي الْكَلَام الْحِكَايَة، لِأَن طول الْكَلَام قد دلّ على أَن المسؤول عَنهُ هُو الَّذِي يقوم بِنَفس الْخَبَر، يبعد الْوُقُوع سُؤال آخر عَن غير الْمَذْكُور، فَأَما الاسْم الْعلم إِذا نَعته ب (ابْن) وأضفت إِلَى الاسْم أَبَا الأول، أو كنيته غُود: رَأَيْت زيد بن عَمْرو، فالحكاية جَائِزَة فِيهِ، لِأَنَّهُ قد صَار مَعَ (ابْن) كالشيء الْوَاحِد فَفَارَقَ سَائِر النعوت، لِأَنَّهَا لَم تكثر فِي الاِسْتِعْمَال مَعَ الْمَوْصُوف بَمَا، ككثرة (ابْن) إذا فَفَارَقَ سَائِر النعوت، لِأَنَّهَا لَم تكثر فِي الاِسْتِعْمَال مَعَ الْمَوْصُوف بَمَا، ككثرة (ابْن) إذا كَانَ مُضَافا إِلَى مَا ذَكُونَاهُ.

## 42 - بَابِ الجُوابِ بِالْفَاءِ

اعْلَم أَن الْفَاء أَصْلَهَا الْعَطف، وحروف الْعَطف لا يجوز أَن تعْمل، لِأَهَّا من الحُرُوف الَّتِي يَلِيهَا الإسْم مرة، وَالْفِعْل مرّة، وَقد بَينا أَن من الحُرُوف مَا كَانَ على هَذَا السَّبِيل لم يعْمل شَيْعًا، فَإِذَا كَانَ الْأَمْر على مَا ذَكْرْنَاهُ، وَوجدنا الْعَرَب تنصب الْفِعْل بعد الْفَاء في جَوَاب مَا ذَكْرْنَاهُ، علمنا أَن النصب إِنَّا وَجب بغيْرها، وَإِنَّا هُوَ بإضمار (أَن) ، وَوجه تَقْدِير (أَن) بعد الْفَاء أَن تقدر مَا قبلهَا تَقْدِير الْمصدر الْمُقدم قبلها، كَقَوْلِك: مَا تَأْتِينِي فتحدثني، وَالتَقْدِير: مَا يكون مِنْك إِنْيَان فَحَدِيث، وَإِنَّا وَجب أَن تقدر مَا قبل الْفَاء بَتَقْدِير الْمصدر، لِأَنَّهُ لا يَخْلُو أَن يكون مَا قبلها فعلا وفاعلاً، أَو مُبْتَدا وخبراً، وَالْفِعْل يتقْدِير الْمصدر، وَاجُهُلَة أَيْضا يجوز أَن تَبْعل في تَقْدِير فعل وفاعل، كَقَوْلِك: لَيْت رَيدا عندنا فنكرمه، أَي: لَيْت كونا من زيد فإكراماً. وعَلى هَذَا يَجْرِي جَمِيع مَا يَقع قبل الْفَاء، إذا نصبت مَا بعْدهَا، وَإِنَّا كَانَت (أَن) بالإضمار أولى، لِأَن الأَصْل في حُرُوف النصب أَن يَليهَا الْمَاضِي والمضارع، فلقوهَا كَانَت أولى بالإضمار من أخواتَما، وَجَاز أَن النصب أَن يليهَا الْمَاضِي والمضارع، فلقوهَا كَانَت أولى بالإضمار من أخواتَما، وَجَاز أَن عَضمر، وتعملها وَإِن كَانَت حرفا، لِأَن الْفَاء قد صَارَت عوضا مِنْهَا، وَلم يجز إظهارها، لِأَن مَا قبلها في تَقْدِير الْمصدر من غير إظْهَار اللَّفْظ، فَلَمَّاكَانَ الْمَعْطُوف عَلَيْهِ مصدرا غير مظهر، احْتَازُوا أَن تكون (أَن) مضمرة بعد الْفَاء، ليشاكل مَا قبلهَا.

*(430/1)* 

وَالرَّفْع، فالنصب على مَا قدرناه، وَمعنى الْكَلَام إِذا نصبت على وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون مَعْنَاهُ: مَا تَأْتِينِي فَكيف تُحَدِّتنِي؟ أَي: الَّذِي يمْنَع من الحَدِيث ترك الْإِثْيَان، وَإِنَّا دَخل هَذَانِ المعنيان فِي معنى حكم الْمَنْصُوب، لِأَن الْفَاء قد بَينا أَثَّا للْعَطْف، وَيجب أَن يكون الثَّانِي بعد الأول، فَلَمَّا كَانَ (62 / ب) معنى قَوْلك: مَا يكون مِنْك إِتْيَان فَحَدِيث، مُنْقَطِعًا من الأول، مُتَّصِلا من أصل اللَّفْظ، جَازَ أَن يَنْفِي الْإِتْيَان، وَيتَعَلَّق الْحَدِيث بِهِ، وينتفى مَعَه، لدُخُول معنى الاِتِّصَال في الْفَاء.

وَأَمَا الرَّفْعِ فَعَلَى وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن يكون الْفِعْل مَعْطُوفًا على مَا قبله، وَيكون النَّفْي قد تناول الْإِتْيَان على

حِدة، والْحَدِيث على حِدة، أَي: مَا تَأْتِينِي، وَمَا تُحَدِّثنِي. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يكون الْإِتْيَان منفياً، وَيكون مَا بعد الْفَاء مُبْتَداً وخبراً على طَرِيق الْوَجْه الثَّانِي: أَن يكون الْإِتْيَان منفياً، والإسْتِثْنَاف، كَأَنَّك قلت: مَا تَأْتِينَا فَأَنت تحدثنا، فَيكون الحَدِيث كَائِنا، والإتيان منفياً، وَأَما قَوْله تَعَالَى: {وَلَا يُؤذن هُم فيعتذرون} ، وَقَوله: {لَا يقْضى عَلَيْهِم فيموتوا} ، فَإِثْمًا

بِالنّصب على تَقْدِير: لَا يكون إِذن فعذر، وَمَعْنَاهُ: أَنه لَو أَذن لَهُم اعتذروا، وَلَكِن سَبَب الْعذر ارْتِفَاع الْإِذْن، فَفِي نصب الثّاني يجب الأول، وَفِي الرّفْع لَيْسَ لأَحَدهمَا تعلق بالْآخر.

رفع (يَعْتَذِرُونَ) بِالْعَطْف على (يُؤذن) ، أَي: لَيْسَ يُؤذن هَم، وَلَا يَعْتَذِرُونَ وَقد قرئَ

*(431/1)* 

وَأَمَا قَوْلَه تَعَالَى: {لَا يَقْضَى عَلَيْهِم فَيموتوا} ، فَإِنَّمَا جَاءَ مَنْصُوبًا، لِأَن الْمَوْت لَيْسَ بفعلهم، وَلَا يَقع مُبْتَداً مِنْهُ، كَمَا يَصح وُقُوع الإعْتِذَار مِنْهُ من المعتذر، فَصَارَ الْقَضَاء بفعلهم، وَلَا يحسن رَفعه لِأَنَّهُ. وَجب أَن يكون الْمَوْت وَقع سَببا للْمَوْت، فَلذَلِك وَجب النصب، وَلَا يحسن رَفعه لِأَنَّهُ. وَجب أَن يكون الْمَوْت وَقع مُبْتَداً الحكم فِيهِ من الميتين، وَيجوز الرِّفْع فِيهِ بالْعَطْف على (يقْضى) ، ويستدل بالْمَعْنَى، إذا كَانَ قد ينْسب فعل الْمَوْت إِلَى الْإِنْسَان، وَأَن الله تَعَالَى هُوَ الْفَاعِل، فَيصير التَّقْدِير: لاَ يقضى عَلَيْهم وَلَا يموتون، لِأَن الله عز وَجل لَا يُرِيد مَوْقَمْ.

وَأَمَا قَوْلُه تَعَالَى: {مَن ذَا الَّذِي يَقْرَض الله قَرَضا حسنا فيضاعفه لَهُ} ، فَوجه الرِّفْع فِيهِ مِن وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون خبر ابْتِدَاء مَحْنُوف، فَهُوَ يضاعفه، وَيكون مَعْنَاهُ: وَإِن مُبْتَداً أَنه يضاعفه إِذا أقْرض.

وَأَمَا وَجَهُ النصب: فتقديره: من يكون مِنْهُ قرض فيضاعف لَهُ، فَيكون سَبَب المضاعفة هُوَ الْقَرْض من جِهَة اللَّفْظ، وَفِي الرِّفْع يكون من جِهَة الْمَعْنى، إذا حَملته على الاِبْتِدَاء، وَإِن حَملته على الْعُطف أردْت معنى النصب، وَأَمَا قُولَ الشَّاعِر:

*(432/1)* 

(فَلَا زَالَ قبر بَين بصرى وجاسم ... عَلَيْهِ من الوسمى جود ووابل)

(فينبت حوذانا وعوفاً منوراً ... سأتبعه من خير مَا قَالَ قَائل)

فَإِنَّمَا اختير الرَّفْع فِي (ينْبت) ، وَإِن كَانَ النصب جَائِزا، لِأَن النصب اخْتِيَار عَن حُصُول الإنبات، وَفي النصب يصير دُعَاء وسبباً للإنبات، فَلَمَّا كَانَ الرَّفْعِ أبلغ لثبات النَّبَات بالضمير اختير الرّفْع، وَالنّصب جَائِز.

وَاعْلَم أَن الْجُواب بِالْوَاو يُوجِب (أَن) ، لِأَن الْوَاو للْعَطْف، وَقد بَينا أَن حُرُوف الْعَطف لَا تعْمل شَيْئًا، وَإِذَا وجدنَا الْفِعْل مَنْصُوبًا بعْدَهَا، وَجب أَن يكون مَنْصُوبًا بغَيْرَهَا، وَهُوَ (أَن) ، كَمَا قُلْنَا فِي الْفَاء، وَأَنَّك تقدر مَا قبلهَا تَقْدِيرِ الْمصدر، كَقَوْلِك: (لَا تَأْكُل السّمك وتشرب اللَّبن) ، أَي: لَا يكن مِنْك أكل وَشرب، وَمَعْنَاهُ: لَا يجمع بَينهمَا، لِأَن الْوَاو مَعْنَاهَا الجُّمع بَين الشَّيْئَيْنِ، فعلى هَذَا يَجْرِي حكمهَا، (63 / أ) وَأَما قَول طفيل الغنوي:

(وَمَا أَنا للشَّيْء الَّذِي لَيْسَ نافعي ... ويغضب مِنْهُ صَاحِي بقؤول)

(433/1)

فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ: أَن الْإخْتِيَار نصب (يغْضب) ، وَالرَّفْع جَائِز.

وَعند أبي الْعَبَّاسِ الْمبرد: أَن الرَّفْع هُوَ الْمُخْتَار، وَالنَّصب جَائِز.

فحجة سِيبَوَيْهٍ أَن الْوَاو مُتَعَلَقَة بِالنَّفْي الَّذِي فِي صدر الْكَلَام، وَالتَّقْدِير: مَا أَنا بقؤول للشَّيْء الَّذِي لَيْسَ نافعي، وَاللَّام الَّتي فِي قَوْله: (للشَّيْء) فِي مَوضِع نصب ب (قؤول) ، فَلَمَّا كَانَ اسْتِقْرَارِ الْكَلَامِ على هَذَا الْمَعْني، صَارِ تَقْدِيرِه أَنه مِمَّا يَقع من الشَّيْء الَّذِي هَذه حَاله.

وَأَمَا الرَّفْعِ: فبالعطف على (نافعي) .

وَإِنَّا ضعف النصب عِنْد أبي الْعَبَّاس، لِأَن الْغَضَب لَيْسَ مِمَّا يُقَال، وَأَن مَا يُقَال الشَّيْء الَّذِي يَقع مِنْهُ الْغَضَب.

وَأَمَا الرَّفْعِ فَلَا يَخْتَاجِ إِلَى تَأْوِيل، فَلذَلِك اخْتَار أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّفْع، وَعدل عَن النصب.

(434/1)

اعْلَم أَن أصل حُرُوف المجازاة (إِن) ، وَإِنَّمَا وَجب أَن تكون الأَصْل، لِأَفَّا لَا تخرج عَن الخُزَاء، وَلَا تَخْتَص بِالِاسْتِعْمَالِ فِي بعض الاشياء دون بعض، وَسَائِر مَا يَجازى بِهِ سواهَا قد يخرج من بَاب الجُزَاء إِلَى غَيره.

وَمن الجُزَاء: (من، وَمَا، واي، وَمَتى، وَأَيْنَ، وأنى) وكل هَذِه تسْتَعْمل استفهاماً، وتخرج من باب الجُزَاء.

وَأَمَا (مهما) : فَفِيهَا وَجُهَان:

أَحدهمَا: أَن يكون الأَصْل فِيهَا (مَا) ، فزيدت عَلَيْهَا (مَا) ، كَمَا تزاد على (إِن) ، فَصَارَ اللَّفْظ (ماما) ، فأبدلوا من الألف الأولى (هَاء) ، لِأَفَّا من مخرجها، كَرَاهَة لتكرار اللَّفْظ، فَصَارَ اللَّفْظ (مهما) ، وقد بَينا أَن (مَا) تسْتَعْمل في غير الجازاة.

وَالثَّانِي: أَن يكون الأَصْل فِيهَا (مَه) ، مثل (صه) بِمَعْنى: اسْكُتْ، ثُمَّ زيد عَلَيْهَا (مَا) ، وَهَذِه أَيْضا لَا تَخْتُص بالجزاء.

وَإِنَّمَا سَاغَ دُخُولِهَا فِي الجُزَاء، لِأَن الجُزَاء قد يُجَاب بِجَوَاب الشَّرْط وَهُوَ غير وَاجِب، فَجَاز أَن يسْتَعْمل بعد أَلْفَاظه.

(435/1)

فَأَما (حَيْثُ): فظرف من الْمَكَان، وَلَا تَسْتَعْمَل فِي بَابِ الْجُزَاء إِلَّا بِزِيَادَة (مَا) عَلَيْهَا. وَكَذَلِكَ (إِذْ): هِيَ ظرف من الزَّمَان، وَلَا تَسْتَعْمَل فِي الْجُزَاء إِلَّا بِدُخُول (مَا) عَلَيْهَا. فقد بَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَن جَمِيع مَا يَسْتَعْمَل فِي بَابِ الْجُزَاء مَدْخُل فِيهَا، وَغير مُخْتَصّ بِهِ، فَقَد بَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَن جَمِيع مَا يَسْتَعْمَل فِي بَابِ الْجُزَاء مَدْخُل فِيهَا، وَغير مُخْتَصّ بِهِ، فَلَذَلِك وَجِب أَن تكون (إن) الأَصْل، وَمَا سواهَا مَحْمُول عَلَيْهَا.

وَاعْلَم أَن الْأَسْمَاء كَانَ حَقَّهَا أَلَا تَسْتَعْمَل فِي بَابِ الْجُزَاء، إِلَّا أَن هَذِه الْمعَانِي حَقَّهَا أَن تَخْتُص بِالحروف، وَتَكون الْأَسْمَاء دَالَّة على المسميات فَقَط، وَإِنَّمَا أَدخلوها فِي بَابِ الجُزَاء لفوائد.

وَأَمَا (من) : فَجَازِ اسْتِعْمَالْهَا فِي الْجُزَاء، لِأَن (من) فِيهَا معنى الْعُمُوم لَجَمِيع من يعقل، فَلَو اسْتعْملت (إن) وَحدهَا وغرضك الْعُمُوم، لم يمكنك أَن تقدر جَمِيع الْأَسْمَاء الَّتِي لَكُو اسْتعْملت، أَلا ترى أَنَّك إذا قلت: من يأتني أكْرمه، أَن هَذَا اللَّفْظ انتظم الجُمِيع، أَعني: جَمِيع من يعقل، وَإذا قلت: إن يأتني زيد أكْرمه، وعددت أشخاصاً كَثِيرة على التَّفْصِيل، لم يسْتَعْرق جَمِيع من يعقل (63 / ب) وَإِن

توسع فِي ذكر أقوام، و (من) تَقْتَضِي الْعُمُوم من غير تَكْرِير، فَلذَلِك اسْتعْملت فِي بَاب الْجُوَاء.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الْفَائِدَة فِي اسْتِعْمَال (أَي) فِي بَابِ الْجُزَاء وَهِي لَا تَخْتَص لشَيْء، فَهَلا اكْتَفَى بإضافتها؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَنَّمَا اسْتَعْملَت لِمَعْنَى الْإِخْتِصَار، وَذَلِكَ أَنَّك إِذَا قلَت: أَي يَأْتِي أَكْرِمه، نَابِ (أَي) عَن قَوْلك: إِن يأتني بعض الْقَوْم أكْرِمه، فَلَمَّا كَانَت اخْتِصَار لفظ من (إِن) ، تضمنها معنى الْإِضَافَة، وَلَم يكن بُد – أَي: للْقَوْم – من ذكر الْمُضَاف والمضاف إليه، اسْتعْملت في بَابِ الجُزَاء لما ذكرْنَاهُ من الإخْتِصَار.

وَأَمَا (مَتَى) فقد اسْتَعْملَت فِي اجْرَاء، لاختصاصها بِالزَّمَانِ، وفيهَا معنى الْعُمُوم لَجَمِيع الْأَوْقَات، فجرت مجْرى (من) فِي جَمِيع من يعقل، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: مَتى تقم أقِم، جمع هَذَا اللَّفْظ جَمِيع الْأَوْقَات، وَلَنْ تَحْتَاج أَن تخص وقتا بِعَيْنِه، وَلَا يمكنك أَن تقدر جَمِيع الْأَوْقَات.

وَحكم (أَيْن) فِي الْمَكَان، كَحكم (مَتى) فِي الزَّمَان.

وَأَمَا (أَنَى) : فتستعمل بِمَعْنى (كَيفَ) ، وفيهَا معنى الْخَال، وَهِي تَقْتَضِي الْعُمُوم، ويدخلها أَيْضا مَعَ ذَلِك معنى التَّعَجُّب، كَقَوْلِه فِي الاسْتِفْهَام: {أَنَى يكون لِي غُلَام} ، كَيفَ يكون لي غُلَام} مكى يكون لي غُلام، وفيهَا معنى التَّعَجُّب، فَلَمَّا كَانَت قد تسْتَعْمل فِي الاسْتِفْهَام على مَا ذَكَرْنَاهُ، كَانَ الاسْتِفْهَام يضارع الجُزَاء، اسْتعْملت فِيهِ أَيْضا.

*(437/1)* 

وَأَمَا (حَيْثُ): فَهِيَ مُبْهِمَة فِي الْمَكَان، واستعملت فِي بَابِ الْجُزَاء، لإحاطتها بالأمكنة. وَأَمَا (إِذْ): فاستعملت فِي الْجُزَاء بإضمام (مَا) إِلَيْهَا، وَخرجت من حكم الظّرْف، وَإِنَّمَا حكمنَا عَلَيْهَا بالحروف، لِأَن مَعْنَاهَا قد زَالَ، فاستعملت اسْتِعْمَال (إِن)، أَلا ترى أَهَّا تسْتَعْمل فِي الجَازاة للمستقبل، كَقَوْلِك: إِذْ مَا تقل أقل، أَي: كَمَا تقول أَقُول، فَلَمًّا زَالَ عَن حكم الْوَقْت، أجريت مجْرى (إِن)، فَهَذِهِ فَائِدَة دخلوها، ليكثر بَابِ الجُزَاء بَعَا، وتقوى (إِن) بانضمام حُرُوف إِلَيْهَا، وَلذَلِك أضافوا (إِذْ) وَغَيرِهَا، وَإِنَّمَا لَزِمت (إِذْ) مَا، و رَحَيْثُ) مَا، فِي بَابِ الجَازاة، لِأَثَّهُمَا ظرفان يضافان إِلَى الجُمل، فَجعلت (مَا) لَازِمَة لَهَما، لتمنعهما من حكم الْإِضَافَة، وتخلصهما من بَابِ الجُزَاء.

وَاعْلَم أَن هَذِه الْأَسْمَاء الَّتِي اسْتَعْملت فِي بَابِ الْجُزَاء، إِنَّمَا يَجْزِم مَا بَعْدَهَا بِتَقْدِير (إن)، وَلَكِن حذف لفظ (إن) اختصاراً واستدلالاً بالْمَعْنَى، لِأَن الأَصْل أَن تعْمل الْأَفْعَال والحروف، فَأَما الْأَسْمَاء فَلَيْسَ أَصْلَهَا أَن تعْمل، وَلذَلِك وَجب تَقْدِير (إن) ، وَالله أعلم. وَاعْلَم أَن الْجُازِم للشُّرط (إن) ، فَأَما الْجُوابِ فقد اخْتلف فِيهِ، فَمن

(438/1)

النَّحْوِيين من يَجْعَل الْعَامِل فِيهِ (إن) أَيْضا، لِأَنَّهُ قد اسْتَقر عَملهَا في الشَّرْط، وَالشّرط مفتقر للجواب، فَلَمَّا كَانَت (إِن) عاقدة للجملتين، وَجب أَن تعْمل فيهمَا، وَمن النَّحْويين من يَجْعَل الْعَامِل في الجُواب (إن) وَالشَّرط مَعًا، إذْ كَانَ الجُواب لَا يَصح مَعْنَاهُ إِلَّا بتقدمهما جَمِيعًا، وَلَيْسَ أَحدهما بمنفك من الآخر، فَصَارَ حكمها كالنار والحطب في بَابِ إِسخان المَاء جَما، وَهَذَا الْمَذْهَبِ مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ.

وَاعْلَم أَن الأَصْل في بَابِ الشُّرُوط وَالْجُزَاء أَن يَكُونَا مضارعين، كَقَوْلِك: إن تضرب أَصْرِب، لِأَن (64 / أ) حَقِيقَة الشَّرْط بالاستقبال، فَوَجَبَ أَن يكون اللَّفْظ على ذَلِك، وَيجوز أَن يقعا ماضيين، لِأَن الْمَاضِي أخف من الْمُضارع، فاستعملوه لخفته، وأمنوا اللَّبْس، إِذْ كَانَت حُرُوف الشَّرْط تدل على الإسْتِقْبَال، وَيجوز أَن يكون الأول مَاضِيا، وَالْجُوَابِ مضارعاً، وَلَيْسَ كحسن الْأَوَّلين، لِأَنَّك خَالَفت بَين الشَّرْط وَالْجُوَاب، وهما متساويان في الحكم.

وَأَمَا إِن جعلت الشَّرْط مضارعاً، وَالْجُوَابِ مَاضِيا، فَهُوَ قَبِيح، والفصل

*(439/1)* 

بَينهمَا: أَن الشَّرْط إذا كَانَ مضارعاً، وقد عملت فِيهِ (إن) ، فقبيح أَن يَأْتِي لفظ الجُواب مُخَالفًا لما أوجبه الْحُرْف الْعَامِل.

وَأَما إِذَا كَانَ الأول مَاضِيا، فقد حصل لفظ الأول غير مَعْمُول فِيهِ، وَالْأَصْل أَن يعْمل فِيهِ، فَإِذا جَاءَ اجْواب مُخَالفا لَهُ فِي اللَّفْظ، فقد جَاءَ مُسْتَعْملا على الأَصْل اسْتِعْمَال الْمُضَارِع، فَصَارَ اسْتِعْمَالِ الأَصْلِ مقاوِماً للْخلاف، فَلذَلِك افْتَرَقَا.

وَاعْلَم أَن جَوَابِ الشَّوْط قد يَقع مُبْتَدا وخبراً، إِلَّا أَنه مَتى وَقع على هَذَا الْوَجْه، فَلَا بُد من الْفَاء، كَقَوْلِك: إِن يأتني زيد فَأَنا أكْرِمه، فَإِن حذفت الْمُبْتَدَأ بَقِي الْفِعْلِ مَرْفُوعا، لِأَنّهُ فِي مَوضِع خبر الْمُبْتَدَأ، كَقَوْلِك: إِن يأتني زيد فَأَكْرِمه، وَالْمعْنى: فَأَنا أَكْرِمه، وَإِنّا وَجب إِدْخَال الْفَاء، لِأَن الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر جَمَلَة تقوم بِنَفْسِهَا، وَلَيْسَ ل (إِن) فِيهَا تَأْثِير، لِأَنّهَا لَيست من عوامل الْأَسْمَاء فَلَو جَازَ أَن يَلِي الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر الشَّرْط، لم يعلم أنه مُتَعَلق بِهِ، وَجَاز أَن يعْتَقد انْقِطَاعه مِمَّا قبله، فأدخلوا الْفَاء ليتصل مَا بعْدهَا بِمَا قبله، وَإِنّا كَانَت أولى من سَائِر حُرُوف الْعَطف، لِأَنّها توجب أَن يكون مَا بعْدها عقيب مَا قبلها، وَلَيْسَ (الْوَاو) كَذَلِك، لِأَنّها توجب الجُمع بَين شَيْئَيْنِ، وَلَا يكون لَفظها دلالله على أَن الجُواب يسْتَحق بِوُقُوع الشَّرْط، وَلم يجز اسْتِعْمَال (ثمَّ) ، لِأَنْهَا للتراخي، فَإِذا اعْتَقد الْمَشْرُوط لَهُ تراخي الجُوّاء عَن وُقُوع فعله، لم يحرص على الْفِعْل، فَلدَلِك لم يجز اسْتِعْمَال (ثمُّ) ، واستعملت الْفَاء لما ذَكَرْنَاهُ، وَقد يجوز حذفها فِي الشَّعْر، قَالَ الشَّاعِر: (من يفعل الْحُسَنَات الله يشكرها ... وَالشَّر بِالشَّرِ عِنْد الله مثلان)

أَرَادَ: فَالله يشكرها.

*(440/1)* 

وَاعْلَمَ أَن جَوَابِ الشَّرْط فعلاكَانَ، أَو مُبْتَداً وخبراً، كَانَ الْغَرَضِ فِي الجُوابِ اسْتغْنَاء الْكَلَام، فاستغنى الْكَلَام بِهِ، إِلَّا أَنه لَا يجوز أَن تعْمل فِيهِ (إِن) ، لِأَغَّا حرف، والحروف ضَعِيفَة الْعَمَل، فَلَا يجوز أَن تعْمل فِيمَا قبلهَا، كَقَوْلِك: أكرمك إِن تأتني، وَالْأَحْسَن إِذا قدمت الجُوابِ أَن يكون مَا بعد (إِن) فعلا مَاضِيا، ليَكُون مَا بعدهَا غير مَعْمُول فِيهِ كجوابَها، وَيحسن أَن يكون مضارعاً، لِأَن الجُوابِ قد تقدم، وَجَاءَت على أَصْلهَا، وَلَيْسَ ذَكِونَاهُ مِن مُخَالفَة الأَصْل.

وَاعْلَمْ أَن الْفِعْل لَيْسَ لَهُ من الْأَحْكَام فِي بَابِ التَّبْعِيض مَا للاَسماء، فَلذَلِك لَم يدْخل فِيهِ بدل التَّبْعِيض من الْكل، وَلَم يجز أَن يُبدل الْفِعْل من الْفِعْل، إِلَّا أَن يكون فِي مَعْنَاهُ، لِأَن الْبَدَل الْفِعْل، إلَّا أَن يكون فِي مَعْنَاهُ، لِأَن الْبَدَل الْبَين، فَلَا يجوز أَن يبين الشَّيْء بِمَا لَا تعلق بَينه وَبَين الْمُبين لَهُ، وَلَا يجوز أَن يُبدل الْفِعْل من الْفِعْل، إِذْ لَم يكن فِي مَعْنَاهُ، إِلَّا على طَرِيق الْعَلَط، (64 / ب) كَمَا يَقع ذَلِك في الْأَسْمَاء.

وَاعْلَم أَن الْفِعْل الْمُضَارِع إِنَّمَا يرْتَفع إِذا وَقع موقع الْحَال، لِأَنَّهُ قد وَقع موقع الإسْم، وَمَعَ ذَلِك فعوامل الْأَسْمَاء لَا تعْمل فِي الْأَفْعَال، وَلذَلِك اسْتحقَّت الرّفْع، وَقد بَينا هَذَا فِيمَا مضى.

وَاعْلَم أَن جَوَابِ الْأَمر وَالنَّهْي وَالنَّهْي وَالنَّهْي وَالاستفهام وَالتَّمَيِّ وَالْعرض، إِنَّا الْجُزْم، لِأَن مَا تقدمه يتَضَمَّن معنى الشَّرْط، أَلا ترى أَن قَوْلك: أَيْن بَيْتك أزرك؟ مَعْنَاهُ: إِن تعلمني بَيْتك أزرك، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: ائْتِني أكرمك، وَكَذَلِكَ: لَا تأتني أضربك، مَعْنَاهُ: إِن تأتني أضربك، وليت زيدا عندنا نكرمه، مَعْنَاهُ: لَو كَانَ زيد عندنا أكرمناه.

*(441/1)* 

و (لَو) : تضارع (إِن) لِأَهَّا تَقْتَضِي جَوَابا، كَقَوْلِك: لَو تكون عندنا لأكرمناك، فَصَارَ عِمَّنْزِلَة: إِن تكن عندنا أكرمناك.

وَكَذَلِكَ حكم الْعرض، فَلَمَّا تَضَمَّنت هَذِه الْأَسْمَاء معنى الشَّرْط، قدر مَعهَا (إِن) فانجزم الجُواب بِتَقْدِير حرف الشَّرْط، فَإِن رفعت الْفِعْل فِي جوابَها فعلى وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن يكون الْفِعْل فِي مَوضِع الْحال، كَقَوْلِك: ائْتِني أكرمك.

وَأَمَا الْوَجْهِ النَّايِي: فعلى تَقْدِير خبر ابْتِدَاء، كَأَنَّك قلت: ائْتِني فَأَنا أكرمك؟

وَأَمَا جَوَازِ حَذَفُ (أَن) وَنصب الْفِعْل بإضمارها فَهُوَ قَبِيح عَنْد الْبَصرِين، وَذَلِكَ مثل قَول طوفة:

(أَلا أَيهَا ذَا الزاجري أحضر الوغى ... وَأَن أشهد اللَّذَّات هَل أَنْت مخلدي)

فَالْوَجْه الرّفْع فِي (أحضر) ، لِأَن (أَن) مَوْصُولَة بِالْفِعْلِ، وَلَا يجوز حذف الْمَوْصُول وتبقية الصِّلَة، وَمَعَ ذَلِك فَهِيَ عَامل ضَعِيف، لِأَنَّهُ حرف من الْحُرُوف، وَلَا يجوز أَن تعْمل الْحُرُوف مضمرة، وَقد أَجَازُوا النصب فِيهِ، وَوجه جَوَازه إِظْهَار (أَن) فِي آخر الْبَيْت، وَهُوَ قَوْله:

(وَأَن أشهد اللَّذَّات)

*(442/1)* 

فَصَارَت (أَن) فِي هَذَا الْموضع كالعوض من الْمَحْذُوف. وأما إذا لم يكن فِي الْكَلَام (أَن) تنعطف على المضمرة، فَهُوَ غير جَائِز. والكوفيون يجيزون مثل هَذَا، ويجعلون هَذَا مثل (أَن) بعد الْفَاء في الجُواب، إِن شَاءَ الله.

## 44 – بَابِ إِضَافَة أَسَمَاء الزَّمَان إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ والمبتدأ وَالْخَيْرِ

اعْلَم أَنه لَا يُضَاف من الْأَسْمَاء إِلَى الجُمل إِلَّا ظروف الزَّمَان، و (حَيْثُ) من ظروف الْمَكَان، وَإِنَّمَا خصت ظروف الرَّمَان بذلك لوجوه:

أَحدهَا: أَن الْفِعْل يدل على مصدر وزمان، وَالزَّمَان أحد الشَّيْئَيْنِ اللَّذين يدل عَلَيْهِمَا الْفِعْل، فَإذا أضيفت الظروف من الزَّمَان إِلَى الْأَفْعَال، صَارَت بِمَنْزِلَة إِضَافَة الْبَعْض إِلَى الْأَفْعَال، مثار: خَاتم حَدِيد.

وَآخر: يَحْكَى عَن الْأَخْفَش أَنه قَالَ: لما كَانَت ظروف الزَّمَان بأجمعها، خاصها وعامها لَا يَمْتُنع أَن يكون ظرفا يتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهَا بِغَيْر وَاسِطَة، وظروف الْمَكَان مَا كَانَ مِنْهَا خَاصًا لَا يتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهِ، نَخُو: قُمْت فِي الدَّار، كَمَا تقول: يَوْم الجُّمُعَة، أضيفت ظروف الزَّمَان إِلَى الجُّمل عوضا من اخْتِصَاص ظروف الْمَكَان عِمَا ذَكْرْنَاهُ. وَلمَا جَازَ أَن تُضَاف إِلَى الْمُبْتَدَأ وَلمَا جَازَ أَن تُضَاف إِلَى الْمُبْتَدَأ

وظروف الزَّمَان تَقْتَضِي الْفِعْل، فَصَارَت كشيء وَاحِد من هَذَا الْوَجْه، وَكَانَ الْفِعْل أَيْضا يدل على مصدره، فقولنا: (65 / أ) هَذَا يَوْم قيام زيد، كَقَوْلِنَا: هَذَا يَوْم يقوم زيد، فقد تضمن يَوْم الْقيام، فاعرفه.

وَأَمَا (حَيْثُ) : فَجَازِ إضافتها إِلَى الْجُمل، لِأَنَّهَا ضارعت (إذْ) بِسَبَب

وَالْخَير ، لأَن الْفعل وَالْفَاعِل جملَة كالمبتدأ وَالْخَير .

*(444/1)* 

777/1)

أَهُمَا مُبْهِمَة فِي الْمَكَان، كِإِبِهَام (إِذْ) فِي الزَّمَان الْمَاضِي، فَكَمَا وَجِب أَن تُضَاف (إِذْ) إِلَى الْجُمل أوجبوا إِضَافَة (حَيْثُ) إِلَيْهَا، للشبه الَّذِي بَينهمَا والمضارعة. وَاعْلَم أَن ظرف الرَّمَان إِذا أضفته إِلَى الْفِعْل الْمَاضِي، جَازَ لَك فِيهِ وَجْهَان: الْإِعْرَاب وَالْبناء، كَقَوْلِك: أعجبني يَوْم قُمْت، فَترفع (الْيَوْم) بِفِعْلِهِ، وَيجوز أَن تفتحه، وَيكون وَالْبناء، كَقَوْلِك: أعجبني يَوْم قُمْت، فَترفع (الْيَوْم) بِفِعْلِهِ، وَيجوز أَن تفتحه، وَيكون مَوْضِعه رفعا، وَإِثَمَا جَازَ بِنَاوُه، لِأَنَّهُ أضيف إِلَى فعل مَبْنِيّ، فأجري مجْرَاه، واختير فتحه، لِأَن الْكسر وَالضَّم بعد الْوَاو مستثقلان، فعدلوا بِهِ إِلَى الْفَتْح، وَمن ذَلِك قَول الشَّاعِر: (على حِين عاتبت المشيب على الصِّبَا ... وقلت: ألما أصح والشيب وازع!)

وَأَما من أعرب: فَلِأَن الظّرْف مُتَمَكن فِي نَفسه، وَهَذِه الْإِضَافَة اسْتحقَّهَا لما ذَكرْنَاهُ، فَوَجَبَ أَن يبْقى على حَال تمكنه، لِأَن مَا اسْتَحَقَّه من الْإِضَافَة لعِلَّة أوجبت لَهُ ذَلِك، فَوَجَبَ أَن يبْنى مَعَ الْمُضَارِع أَيْضا، كَقَوْلِك: أعجبني يَوْم تقوم، إِلَّا أَن الْإِعْرَابِ مَعَ الْمُضَارِع أَيْضا، كَقَوْلِك: أعجبني يَوْم تقوم، إِلَّا أَن الْإِعْرَابِ مَعَ الْمُضَارِع أحسن لما ذكرْنَاهُ.

وَأَمَا جَوَازِ الْبِناء: فَلِأَن ظروف الزَّمَان قد خَالَفت جَمِيع الْأَسْمَاء بإضافتها إِلَى الجُمل، وَخُرُوج الشَّيْء عَن نَظَائِره نقص لَهُ، فَوَجَبَ لِهَذَا النَّقْص أَن تبنى، وَالله أعلم.

(445/1)

45 – بَاب إِن وَأَن

إِن قَالَ قَائِل: لم وَجب أَن تكسر (إِن) فِي الابْتِدَاء؟

قيل: للفصل بَينهمَا، أَعني: بَين (إِن وَأَن) .

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الْحَاجة إِلَى الْفَصْل بَينهمَا؟

قيل لَهُ: لِأَن (أَن) الْمَفْتُوحَة وَمَا بعْدهَا فِي تَقْدِيرِ اسْم، والمكسورة لَا تكون مَعَ مَا بعْدهَا اسْما، فَلَمَّا اخْتلف حكمهمَا، وَجب الْفَصْل بَينهمَا.

فَإِن قيل: فَلم خصت بِالْكَسْرِ، وخصت الْأُخْرَى بِالْفَتْح؟

قيل لَهُ: لِأَن الْكسر أثقل من الْفَتْح، و (أَن) الْمَفْتُوحَة قد قُلْنَا: إِنَّمَا وَمَا بعْدهَا اسْم، فقد طَالَتْ بصلتها، والمكسورة مُفْردَة الحكم، فَهِيَ أخف مِنْهَا، فَوَجَبَ أَن يفتح الأثقل، وَيكسر الأخف ليعتدلا.

فَإِن قيل: فَلم كسرت بعد القَوْل، وَإِذا كَانَ فِي خَبَرَهَا اللَّام؟

قيل: لِأَهَّا فِي هذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مُبتَداَّة فِي الحكم، وَإِنَّا وَجب ذَلِك لِأَن القَوْل إِنَّا وضع فِي الْكَلَام ليحكى بِهِ، والحكاية من شَأْهَا أَلا تغير لفظ المحكى، فَإِذا قَالَ الْقَائِل: إِن زيدا منطلق، فَأَرَدْت أَن تحكي كَلَامه، وَجب أَن تقول: قَالَ عَمْرو: إِن زيدا منطلق، كَمَا تقول: قَالَ عَمْرو: إِن زيدا منطلق، كَمَا تقول: قَالَ عَمْرو: فِي حَال الإبْتِدَاء، فَلَذَلِك كسرت بعد القَوْل يَجْرِي مَجْزَاه فِي حَال الإبْتِدَاء، فَلَذَلِك كسرت بعد القَوْل.

*(446/1)* 

وَأَما كسرهَا إِذَا كَانَتَ اللَّام فِي حَبرَهَا، فَإِن هَذِه اللَّام هِي لَام الاِبْتِدَاء، كَقَوْلِك: لزيد افضل من عَمْرو، فَإِذَا أَدخلت وَجب أَن تكسر (إِن) قبلهَا، لِأَن (إِن) من عوامل الْأَسْمَاء، فَلَا يجوز أَن تدخل على اللَّام، وَإِنَّا تدخل على الاِسْم، فَإِذَا كَانَ الْأَمرِ على مَا لَأَسْمًاء، فَلَا يجوز أَن تدخل على اللَّام، وَإِنَّا تدخل على الاِسْم، فَإِذَا كَن تغير (إِن) عَن حَالهًا، فَكَنْ لَا تغير اللَّام الْمُبْتَدَأ عَن حَاله، فَيصير اللَّفْظ: لِأَن زيدا منطلق، إِلَّا أَن اللَّام (65 كَمَا لَا تغير اللَّام الْمُبْتَدَأ عَن حَاله، فَيصير اللَّفْظ: لِأَن زيدا منطلق، إلَّا أَن اللَّام (65 كَمَا لا تغير اللهُم الْمُبْتَدَأ عَن حَاله، وَيقعان جَوَابا للقسم، فَلَمَّا اتفق مَعْنَاهُمَا، لا و (إِن) مَعْنَاهُمَا، فَأخروا اللَّام، وَإِنَّا كَانَتَ أُولى بِالتَّأْخِيرِ، لِأَن (إِن) عاملة، وَالْعَامِل كَمُهُوا الجُّمع بَينهما، فأخروا اللَّام، وَإِنَّا كَانَت أُولى بِالتَّأْخِيرِ، لِأَن (إِن) عاملة، وَالْعَامِل على الْقوى عِمَّا لَيْسَ بعامل، فَوَجَب تَأْخِير الأضعف، وَهُوَ اللَّرَم، فَإِذَا أُخرِتَا جَازَ أَن تدخلهَا على الاَسْم، إِذَا فصلت بَينه وَبَين (إِن) بظرف أو حرف جر، كَقَوْلِك: إِن زيدا لفي الدَّار لايداً، وَإِن شِئْت أَدخلتها على الْجَبَر، إِذَا كَانَ مُتَأْخِرًا، كَقَوْلِك: إِن زيدا لفي الدَّار. وَعَلَم أَنَك إِذَا خففت هَذِه الْمُكْسُورَة، جَازَ أَن تعملها وتنوي التَشْدِيد حذفا لاَزِما، فَصَارَ حكمهَا مراعى، فَلذَلِك جَازَ أَن تُحذفها وَيبقى الحكم (إن) على التَّشْدِيد حذفا لاَزِما، فَصَارَ حكمها مراعى، فَلذَلِك جَازَ أَن تُحذفها وَيبقى الحكم (إن) على النَّفْط دون الْمُعْنى، فَلَمَّا زَالَ لَفظهَا سقط شبهها بِالْفِعْلِ، فَوَجَب أَن يبطل عَملها، فَإِنَّهُ شبهها بِالْفِعْلِ من حِهَة اللَّفْط دون الْمُعْنى، فَلَمَّا زَالَ لَفظهَا سقط شبهها بِالْفِعْلِ، فَوَجَب أَن يبطل عَملها، وَرَحَم أَن يبطل عَملها، وَرحد أَن يبطل عَملها، وَحمل مَلها عَملها، وَحمل مَلها مَلها عَملها، وَحمل مَلها مَلها عَملها، وَحمل مَلها عَملها عَملها، وَحمل مَلها مَلها عَملها مَلها عَملها مَلها عَملها عَلها عَملها عَلها عَملها مَ

*(447/1)* 

(447/1)

والتثقيل وَجَوَاز الْعَمَل، إِلَّا فِي خصْلَة وَاحِدَة، وَهُو أَن (إِن) الْمَكْسُورَة إِذا خففت ارْتَفَع مَا بعْدهَا بِالِابْتِدَاءِ وَالْحَبَر، و (أَن) الْمَفْتُوحَة الْمُشَدّدَة إِذا خففت أضمر فِيهَا اسمُهَا، كَقَوْلِك: قد علمت أَن زيد قَائِم تَقْدِيره: أَنه زيد قَائِم، فالهاء المضمرة اسْم (أَن). وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك فِي الْمَكْسُورَة، لِأَن الْمَفْتُوحَة، وَلم يجب ذَلِك فِي الْمَكْسُورَة، لِأَن الْمَفْتُوحَة قد قُلْنَا: إِنِّمَا وَمَا بعْدهَا اسْم، فَلَا تَخْلُو من عَامل يعْمل فِيهَا، فَلم يجز إِلْغَاء حكمهَا، فَلذَلِك وَجب أَن يضمر اسمُهَا، لثبات حكمها فِي الْكَلام، وَأَما الْمَكْسُورَة فَهِي تقع فِي صدر الْكَلام، فَإِذا ارْتَفع مَا بعْدهَا، لم تكن بِنَا ضَرُورَة إِلَى تَقْدِير اسْم فِيهَا، لِأَنَّهُ يُمكن أَن الْكَلام، فَإِذا ارْتَفع مَا بعْدهَا، لم تكن بِنَا ضَرُورَة إِلَى تَقْدِير اسْم فِيهَا، لِأَنَّهُ يُمكن أَن تقدرها حرفا غير عَامل من الْحُرُوف غير العوامل، نَحْو هَل وبل، وَمَا أشبهه. وَاعْلَم أَن أَفعَال الْقُلُوب تَنْقَسِم ثَلَاثَة أَقسَام:

أَحدها: يَقِين، نَحُو: عرفت وَعلمت.

وَالثَّابِي: شكَّ ورجاء، نَحُو: رَجَوْت وَخفت.

وَالثَّالِث: متوسط بَين الْيَقِين وَالشَّكِّ، وَهُوَ الظُّن والحسبان.

وَأَمَا (عَلَمَت) وَنَحُوهَا فَلَا يَجُوزِ أَن تقع بعْدَهَا (أَن) المَخففة من الثَّقِيلَة مُشَدَّدَة وَغير مُشَدَّدَة، نَحُو: قد علمت أَنَّك تقوم، فَإِذَا خففتها – وَبعدهَا الْفِعْل – أضمرت الاسم، على مَا ذكرنا، وعوضت من التَّخْفِيف، إِذَا كَانَ بعْدهَا الْفِعْل أحد أَرْبُعَة أَشْيَاء:

*(448/1)* 

أَحدهَا: السِّين، وَالْآخر: سَوف، وَالثَّالِث: قد، وَالرَّابِع: لَا، كَقَوْلِك: قد علمت أَن ستقوم، كَمَا قَالَ الله عز وَجل: {علم أَن سَيكون مِنْكُم مرضى} ، وَكَذَلِكَ: علمت أَن سَوف تقوم، وَعلمت أَن قد قُمْت، وَهَذِه الْأَعْرَاضِ الثَّلَاثَة مَتى دخلت بعد (أَن) لم تكن إلَّا مُخَفِّفَة من الثَّقِيلَة.

وَأَما (لَا): فقد تقع عوضا وَغير عوض، فَإِذَا كَانَت عوضا ارْتَفَع الْفِعْل بعْدهَا، لِأَفَّا فِي مَوضِع خبر (أَن)، وَإِذَا لَم تكن عوضا وَكَانَت (أَن) خَفِيفَة انتصب الْفِعْل بعْدهَا، كَقَوْلِه عَز وَجل: {وَحَسبُوا أَن لَا تكون فَتْنَة}، وقُرِئَ بِالرَّفْع، فَمن رفع جعل (أَن) مُحَقَفَة من النَّقِيلَة، وأضمر اسمها، وَجعل (لَا) عوضا، فارتفع الْفِعْل، لِأَنَّهُ فِي مَوضِع خبر (أَن) وَمن نصب جعل (أَن) خَفِيفَة نفسها، وَلَم يَجْعَل (لَا) عوضا، فَعمِلت (أَن) فِي الْفِعْل فنصب نصب جعل (أَن) خَفِيفَة نفسها، وَلم يَجْعَل (لَا) عوضا، فعمِلت (أَن) فِي الْفِعْل فنصب بَمَا، وَهَذَا الْقسم النَّانِي (66 / أَ) من الْأَفْعَال يجوز أَن تقع بعده الْمُشَدَّدَة والمخففة، وَإِنَّا جَازَ فِيهِ وَجُهَان، لِأَنَّهُ متوسط بَين الْعلم وَاخْوْف، فَإِذا غلب أحد طَرفَيْهِ، وَهُوَ الرَّجَاء الْعلم، صَار بِمَنْزِلَة لَو شددت (أَن) بعده، وَإِذا غلب الطّرف الثَّانِي، وَهُوَ الرَّجَاء

*(449/1)* 

أَو الْحُوْف، لَم يَجز أَن يَقع بعده إِلَّا (أَن) الْخَفِيفَة نَفسهَا الناصبة للأفعال، لِأَن بَابِ الرَّجَاء وَالْحُوْف لَيْسَ بِأَمْر مستو، والمشددة إِنَّمَا تدخل لتحقيق الْكَلَام، فَجَاز أَن تدخل بعد الْعلم، وَمَا جرى مجْرَاه، لِأَنَّهُ شَيْء ثَابت فتحققه ب (أَن). وَأَما الرَّجَاء وَالْحُوْف فَلَمَا لَم يكن شَيْئا ثَابتا، اسْتَحَالَ تَحْقِيقه، فَلذَلِك لَم يجز أَن تدخل بعده الْمُشَدِّدَة، إِلَّا على ضرب من التَّأْويل، وَحمله على بَابِ الظَّن، إِذْ كَانَ قد أجري مجْرى الْعلم لما ذكرْنَاهُ، وَكَذَلِكَ يجوز أَن تَجْرِي الْحُرُوف مجْرى الظَّن، لما بَينهمَا من المشابحة. فَإن قَالَ قَائِل: فَلم زعمتم أَن (أَن) لَيست باسم، وَأَنَّا مَعَ بعْدهَا اسْم، وخالفت حكم

(الَّذِي) بِالْفَصْل بَينهمَا؟

قيل لَهُ: إِن (أَن) لَو كَانَت فِي نَفسهَا اسْما، لم يجز أَن تَخْلُو صلتها من ضمير يرجع إِلَيْهَا، كَمَا أَن (الَّذِي) لما كَانَ اسْما فِي نَفسه، لم يجز أَن يُوصل بجملة إِلَّا وفيهَا ذكر يرجع إِلَيْهِ، أَلا ترى أَنَّك تقول: قد علمت أَنَّك تقوم، وَلَا يجوز: علمت الَّذِي أَنْت تقوم، حَتَّى تقول: إلَيْهِ، فَلذَلِك افْتَرَقًا.

وَاعْلَمْ أَن (إِن) الَّتِي تزاد بعد (مَا) ، إِنَّا زيدت بعد (مَا) لتلغي مَعهَا (مَا) ، فَلَا تعْمل، أَعني (مَا) فِي لُغَة أهل الحُجاز، وَإِنَّا وَجب إبِ ْطَال عَملهَا عِنْد دُخُول (إِن) عَلَيْهَا، كَمَا وَجب إبِ ْطَال عَملها، وقد بَينا ذَلِك فِيمَا مضى، كَمَا وَجب إبِ ْطَال عمل (إِن) ، إِذا دخلت (مَا) عَلَيْهَا، وقد بَينا ذَلِك فِيمَا مضى، وَيجوز أَن يكون زادوها بعد (مَا) لتوكيد معنى النَّفْي، إِذْ كَانَت (إِن) قد تسْتَعْمل للنَّفْي. وَاعْلَم أَن (إِن) الَّتي بَعْنى (مَا) مُخْتَلف فِيهَا، فبعض النَّحْويين يعملها

*(450/1)* 

عمل (مَا) فِي لُغَة أهل اخْجاز، كَقَوْلِك: إِن زِيد قَائِما، وَبَعْضهمْ لَا يعملها، فَمن أعملها فلمشاركتها ل (مَا) فِي الْمَعْنى، وَإِثَّمَا أعملت عمل (لَيْسَ) من جِهة النَّفْي، لَا من جِهة اللَّفْظ، فَلَمَّا شاركت (إِن) ل (مَا) فِي الْمَعْنى، وَجب أَن يَسْتَوِي حكمهمَا، وَمن لم يجز ذَلِك، فحجته أَن الْقيَاس فِي (مَا) أَلَا تعْمل شَيْئا، فَإِذا خَالَفت الْعَرَب جِهة الْقيَاس، فَلَك، فحجته أَن الْقيَاس فِي (مَا) أَلَا تعْمل شَيْئا، فَإِذا خَالَفت الْعَرَب جِهة الْقيَاس، فَلَيْسَ لنا أَن نتعدى ذَلِك، لِأَن الْقيَاس لَا يُوجِبهُ، وَالْأَصْل أَن يكون مَا بعْدهَا مُبْتَدأ وخبراً، فَلذَلِك لم تعْمل.

وَاعْلَم أَن (أَن) الْمَفْتُوحَة تقع بِمَنْزِلَة (أَي) الَّتِي تسْتَعْمل على طَرِيق الْعبارة والحكاية، وَيجب أَن يكون مَا بعْدهَا كلَاما تَاما، وَالَّذِي بعْدهَا عبارَة عَنهُ، فَإِن لَم يكن فِي مَعْنَاهُ لَم يجز، وَجعلُوا (أَي) لَمَذَا الْمَعْنى ليَكُون لَهُم حرف يعبر عَن الْمَعْنى، وَيكون بَاب القَوْل يحْدى بِهِ اللَّفْظ بِعَيْنِه، فَلذَلِك وضعت (أَن) بِمَنْزِلَة (أَي) للعبارة.

وَأَمَا (إِن) الَّتِي بِمَعْنى (نعم) فَإِنَّا اسْتعْملت على هَذَا الْوَجْه، لِأَن (نعم) إِيجَاب واعتراف، و (إِن) تَحْقِيق وَإِثْبَات، فلتضارعهما فِي الْمَعْنى حملت (إِن) على (نعم) . فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم زيدت (أَن) الْمَفْتُوحَة بعد (لما) ، وَلم تزد الْمَكْسُورَة وزيدت الْمَكْسُورَة بعد (مَا) ، وَلم (66 / ب) تزد الْمَفْتُوحَة؟

*(451/1)* 

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن (مَا) لما زيدت على الْمَكْسُورَة، وَجب أَن تزاد هِيَ على (مَا) لتشاكلها لفظ الْمَكْسُورَة، وَفِي ذَلِك أَيْضا تَحْقِيق للنَّفْي، إِذْ كَانَ أصل النَّفْي ب (مَا) ، و (إن) قد اسْتعْملت للنَّفْي، فَصَارَ إدخالها عَلَيْهَا مؤكداً لمعناها.

فَأَما (لما) : فَفِيهَا من الشَّرْط، كَقَوْلِك: لما جَاءَ زيد جِئْت، و (إِن) هِيَ أَصل الجُزَاء فَلم تزد (إِن) على (لما) ، لِئَلَّا يكون الأَصْل تَابعا للفرع، أَعني بالفرع: (لما) المشهبة لبَعض حُرُوف الجُزَاء، لما فِيهَا من معنى الجُزَاء، وخصوا (لما) بالمفتوحة، أَعنِي: (أَن) ، لِأَنَّهُ لما كَانَ فِيهَا معنى التوقع، أَعنِي: في (أَن) ، وَكَانَت غير مُحَققة للشَّيْء، وَتدْخل بعد أَفعَال الرَّجَاء وَاخْوُف، خصت بالزّيَادَة بعد (لما) لتوكيد مَعْنَاهَا، وَالله أعلم.

*(452/1)* 

46 - بَابِ أُم وأو

إِن قَالَ قَائِل: لَم وَجب أَن يكون الجُواب فِي (أم) بِأحد الاسمين، وَيَقَع الجُواب فِي (أُو) بِ (لَا أُو نعم) ؟

قيل لَهُ: أَن تَوْتِيب (أم) أَن تقع سؤالا بعد سُؤال ب (أو) وَذَلِكَ أَن (أو) مَعْنَاهَا أحد الشَّيْنَيْنِ، وَلا تنْتقل عَن هَذَا الْمَعْنَى، استفهاماً كَانَت أَو حَبرا، كَقَوْلِك: جَاءَيِي زيد أَو عَمْرو، فَمَعْنَى هَذَا الْكَلَام: جَاءَيْ أَحدهما، وَإِثْما تخبر أَن أحد الشخصين جَاءَك، فَإِذا استفهمت عَن هَذَا فَقلت: أجاءك زيد أَو عَمْرو؟ فَإِثْما تسْأَل عَن أحدهما، لِأَن الْمَعْنى: أحدهما جَاءَك، فَلَما كَانَت فِي الإسْتِفْهام سؤالا عَن وَاجِد غير معين، جرت عُرى السُّؤال عَن وَاجِد معِين، كَقَوْلِك: هَل زيد عنْدك؟ فَلَمَا كَانَ الْجُواب ب (لا) ، إِن لَم السُّؤال عَن وَاجِد معِين، عَقولك: هَل زيد عنْده زيد، وَجب أَيْضا أَن يكون الجُواب على هَذَا السَّيل، لحُصُول أحد الشَّيْنَيْنِ عِنْده بِعَيْر عينه، فَبينا لَهُ بعد ذَلِك ب (أم) ، لتعيين الشَّخص، فَيَقُول: أَزِيد أَم عَمْرو؟ فَلَمَّا كَانَت (أم) ترتيبها على مَا ذَكَرْنَاهُ، لَم يَجز أَن المُستفهم قد اسْتقر عِنْده حُصُول شخص من الشخصين، الشَعْ فَلَا الإعْتِقَاد الَّذِي أوجبه حكم اللَّفُظ أَلا يكون عِنْد المسؤول أحدهما، فَلَوْل يعْتقد أَن فَلَدُلِك لم يجز أَن يقع الجُواب فِي (أم) إلَّا بأحد الشخصين، فَإِن كَانَ المسؤول يعْتقد أَن السَّائِل قد أَخطأ في هَذَا الإعْتِقَاد أَنه لَيْسَ عِنْده وَاجِد من الشخصين، أَجَابَهُ فَهَذَا الْا عُقَاد أَنه لَيْسَ عِنْده وَاجِد من الشخصين، أَن المسؤول يعْتقد أَن السَّائِل قد أَخطأ في هَذَا الإعْتِقَاد أَنه لَيْسَ عِنْده وَاجِد من الشخصين، أَبَابَهُ

بأَن يَقُول: لَيْسَ عِنْدِي وَاحِد مِنْهُمَا، ليبين لَهُ فَسَاد اعْتقَاده.

وَأَمَا (أَم) : فَهِيَ وَإِن دَخلَهَا معنى الإضراب عَمَّا قبلهَا فَمَعْنَى الاِسْتِفْهَام حَاصِل، وتخالف الْأَلف من جِهَة أَن الْأَلف مُبْتَداً بِهَا فِي الاِسْتِفْهَام كَقَوْلِك: أَزِيد عنْدك؟ فَأَم لَا يبتدأ بِهَا، لِأَنْهَا قد أدخلت بعد الْأَلف عاطفة مَا بعْدهَا على مَا يَلِي الْأَلف، فَلَمَّا أَدخل (أَم) فِي حُرُوف الْعَطف – وحروف الْعَطف لَا يبتدأ بِهَا – لَم يجز الاِبْتِدَاء بِهَا لما ذَكَرْنَاهُ. وَاعْلَم أَن (أَم) لما دَخلها معنى التَّسْويَة بَين الشَّيْئَيْن في الجُهَالَة، نَخُو قَوْلك:

*(454/1)* 

أَزِيد عنْدك أم عَمْرو؟ فَلَمَّا سَاغَ فِيهَا هَذَا الْمَعْنى، جَازَ أَن يستعان فِي كل مَوضِع أردنا فِيهِ التَّسْوِيَة بَين الشَّيْئَيْنِ، كَقَوْلِك: قد علمت أَزِيد عنْدك أم عَمْرو، فَمَعْنَى هَذَا الْكَلَام خبر وَلَفظه اسْتِفْهَام، وَإِثَّا دخل الاسْتِفْهَام هَا هُنَا لما أردنا من معنى التَّسْوِيَة بَين الاسمين فِي الْعلم، والفائدة فِي ذَلِك أَن الْمُتَكَلِّم أَرَادَ أَن يعلم المسؤول أَنه قد علم مَا كَانَ يسْأَل عَنهُ، وَلم يخرج فِي اللَّفظ معينا على الشَّخْص بِعَيْنِه، ليخرج المسؤول أَن يسْأَله عَن ذَلِك ولضرب من الْعِوَض، فَلذَلِك دخلت أم وَالْأَلف فِي هَذَا الْموضع، إِن شَاءَ الله.

*(455/1)* 

إِن قَالَ قَائِل: من أَيْن زعمتم أَن أصل الْأَسْمَاء الصّرْف؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْأَشْمَاء كلهَا نوع وَاحِد، وَإِنَّمَا منع الصَرْف بَعْضهَا بشبهها فِي الْفِعْل، وَالْفِعْل حَادث لِأَنَّهُ مُشْتَق من الاسْم، فَإِذا اسْتَقر التَّنْوِين لبَعض الْأَسْمَاء، وَجب أَن يكون لجميعها، لاشتراكها فِي الاسمية، وَصَارَ مَا منع التَّنْوِين إِنَّمَا هُوَ من أجل شبهه بِالْفِعْل الْحَادِث.

فَإِن قيل: فَمَا الَّذِي أَحْوج إِلَى دُخُول التَّنْوِين؟

قيل لَهُ: لِأَن وَاضِع اللَّغَة لما علم أَن بعض الْأَسْمَاء مشبهة بِالْفِعْلِ وَبَعضهَا لَا يشبه الْفِعْل، ليَكُون لحاق التَّنْوِين فصلا بَين مَا ينْصَرف وَمَا لَا الْفِعْل، أَلْفَعْل، ليَكُون لحاق التَّنْوِين فصلا بَين مَا ينْصَرف وَمَا لَا ينْصَرف، فَصَارَ للاسم أصلان، أَحدهمَا: أَن الْأَسْمَاء تسْتَحقّ التَّنْوِين لَو لَم تشبه الْفِعْل، لِأَنَّهُ زِيَادَة لَا يَحْتَاج إِلَيْهَا، فَلَمَّا قدر حُدُوث الْفِعْل ألحق التَّنْوِين لبَعض الْأَسْمَاء، فَصَارَ هَذَا الأَصْل النَّانِي، وَهُوَ لحاق التَّنْوِين فِي الاسْتِعْمَال، لِأَن الأَصْل الْمُسْتَحق لما قبل حُدُوث الْفِعْل.

فَإِن قَالَ قَائِل: من أَيْن صَارَت الْعِلَل التسع توجب منع الصَّرْف؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك: أَن الْفِعْل لما ثَبت أَنه فرع على الاسم، وَكَانَت هَذِه

*(456/1)* 

\_\_\_\_\_

الْعِلَل فروعاً، أَن التَّعْرِيف دَاخل على التنكير، وَذَلِكَ أَصل فِي الْأَشَاء وَتلك الْأَسْمَاء الْأَجْنَاس، وَهِي نكرات، حَتَّى يدْخل عَلَيْهَا مَا يعرف الْعين الْوَاحِد من الجُنْس، فَثَبت أَن التَّعْرِيف فرع على التَّذْكِير، لِأَن كل شَيْء يَقع عَلَيْهِ التَّعْرِيف فرع على التَّذْكِير، لِأَن كل شَيْء يَقع عَلَيْهِ التَّعْرِيف فرع على التَّذْكِير، لِأَن كل شَيْء يَقع عَلَيْهِ السَّم، وَالشَّيْء مُذَكِّر، فَوَجَبَ بِهَذَا (67 / ب) أَن يكون الأَصْل التَّذْكِير، وَمَعَ ذَلِك فَإِن لفظ التَّنْيِث زَائِد على لفظ التَّذْكِير، كَقَوْلِك: قَائِم وقائمة، وَمَا كَانَ زَائِدا فَهُوَ مَرْفُوع عَن الأَصْل، لزيادته عَلَيْهِ، والعجمة فرع، لِأَنَّا دخيلة فِي كَلَام الْعَرَب.

وَالْجُمع فرع على الْوَاحِد لِأَنَّهُ مركب مِنْهُ.

وَمِثَالَ الْفِعْلَ فرع، وَمَا أشبه الْفَرْع فَحكمه حكم الْفَرْع، إِذْ كَانَ أصل الْبناء الَّذِي يمُنَع الصَّرْف هُوَ الْأَفْعَال دون الْأَسْمَاء، ألا ترى أن الْمِثَال الَّذِي يشْتَرَك فِيهِ الْفِعْل حكمه حكم الْفَرْع، وَالاِسْم لَا يمتُنع الصَّرْف، كرجل سميته ب (ضرب) ، لِأَن نَظِيره من الْأَسْمَاء

جمل، فَصَارَ الْمثل الَّذِي يُوجب منع الصَّرْف مُخْتَصًّا بِالْفِعْلِ، فَلذَلِك كَانَ فرعا فِي الأسم.

وَالصَّفة فرع، لِأَنَّمَا تَابِعَة للموصوف، وَمن أَجله دخلت، فَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ هَذِه الْأَشْيَاء فروعاً، شابحت الْفِعْل لما ذكرْنَاهُ.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم يُمْتَنع الِاسْم من الصَرْف بِوُجُود هَذِه الْفُرُوع فِيهِ؟ قيل لَهُ: لِأَن الشّبَه من وَجه وَاحِد لَيْسَ بِقَوي، وَذَلِكَ أَن شَيْئَيْنِ متشابهين يتشابهان من وَجه وَاحِد فَصَاعِدا، فَلَمَّا كَانَ الشّبَه من وَجه وَاحِد لَا تَأْثِير لَهُ، لم يثقل الاِسْم بِهَذَا الشّبَه، فيزول عَن أَصله، وَهُوَ الصّرْف، فَإِذا اجْتمع فِي الاِسْم فرعان مِمَّا ذكرنا، أو فروع مِمَّا تقوم مقام فرعين ثقل الاِسْم، والتنوين زِيَادَة عَلَيْهِ، فمنعوه وشبهوه بِالْفِعْلِ، وَجعلُوا جَرّه كنصبه، إذْ كَانَ اجْرٌ لَا يدْخل

*(457/1)* 

الْأَفْعَال، فَلَمَّا أشبه هَذَا النَّوْع الْأَفْعَال منعُوهُ مَا لَا يدخلهَا، وَهُوَ الجُرِّ، وَجعلُوا لَفظه كَلَفْظِ الْمَنْصُوب، كَمَا جعلُوا النصب فِي التَّثْنِيَة وَالجُمع كالجر لما بَينهمَا من المشابحة. وَاعْلَم أَن (أفعل) إذا كَانَ صفة مثل: أصفر وأحمر، وسميت بِهِ لم ينْصَرف عِنْد سِيبَويْهٍ، وَالصرْف فِي النكرة عِنْد الْأَخْفَش.

فحجة سِيبَوَيْهِ: أَن (أفعل) قبل أَن سمي بِهِ اسْم، وَإِن كَانَ صفة وَقد كَانَ فِي حَال التنكير غير منصرف، فَإِذا سميت بِهِ فَحكم الصّفة لم يرْتَفع عَنهُ، وَتصير التَّسْمِيَة بِهِ كَالعارية، فَإِذا نكر عَاد إِلَى مَوضِع قد كَانَ لا ينْصَرف فِيهِ، وَالدَّلِيل على صِحَة ذَلِك إِجْمَاع النَّحْوِيين على قَوْهُم: مَرَرْت بنسوة أَربع، فيصرفون أَرْبعا، لِأَنَّهُ اسْم اسْتعْمل وَصفا، وَلَو راعوا فِيهِ حكم الْوَصْف، لم ينْصَرف فِي هَذِه الْحَال، لِأَنَّهُ على وزن الْفِعْل وَهُوَ صفة، فَكَذَلِكَ أَنه وَإِن اسْتعْمل اسْما فَحكم السَّعْمل اسْما فَحكم الصّفة بَاق، فَلذَلِك أَنه وَإِن اسْتعْمل اسْما فَحكم الصّفة بَاق، فَلذَلِك انْصَرف.

وَأَمَا الْأَخْفَش: فَذَهِب إِلَى أَن (أَحْمَر) إِنَّمَا امْتنع من الصَّرْف فِي النكرَة، لِأَنَّهُ على وزن الْفِعْل وَهُوَ صفة، فَإِذَا سَمَي بِهِ زَالَ عَنهُ حكم الصّفة، فَامْتنعَ من الصَّرْف لِأَنَّهُ معرفة، وَلِمُو وَن الْفِعْل، فَلذَلِك انْصَرف، وَلِمَي وزن الْفِعْل، فَلذَلِك انْصَرف، وَقد بَينا فَسَاد هَذَا القَوْل.

وَأَمَا إِن سميت رجلًا: يشْكُر أُو يزيد، وَمَا أشبه ذَلِك فَإِنَّهُ ينْصَرف فِي النكرَة،

لِأَن (يزِيد ويشكر) وأشباههما قبل التَّسْمِية أَفعَال، فَلَو سميت بَمَا، انْتَقَلَت عَن أَصْلَهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَصَارَت الْأَسْمَاء لَا يتَعَلَّق الْفِعْل بَمَا، وامتنعت من الصَّرْف بِوُجُود التَّعْرِيف وَمِثَال الْفِعْل، فَإذا (68 / أ) نكرتما انصرفت، لبَقَاء عِلّة وَاحِدَة فِيهَا.

وَأَمَا أَحْمَر وَمَا كَانَ على وزن (أفعل) من فلان، مِمَّا يسْتَعْمل فِي التَّفْضِيل، نَعُو قَوْلك: زيد أفضل من عَمْرو، وَأحسن من فلان، فَإنَّك إِن سميت بَمَا – أَعنِي بِوَاحِد من هَذِه الصِّفَات – فَحكمه كَحكم (أَحْمَر)، وَالْخلاف كَالخلاف فِي (أَحْمَر)، أَعنِي إِن سميت بَاحداها دون (من) انْصَرف فِي النكرة فلا خلاف، فِإنَّ النكرة فلا خلاف، وَإِثَّمَا انْصَرف فِي النكرة فلا خلاف، وَإِثَمَّا انْصَرف فِي النكرة، لِأَنَّهُ قد زَالَ عَن حكم الصّفة، لِأَنَّهُ اسْتعْمل صفة ب (من)، فَلَمَّا سميته ب (أفعل) دون (من) كَانَ كَأَن لم تسمه بِالصّفة، وَكَانَ الَّذِي مَنعه من الصَّرْف فِي حَال التَّسْمِية: التَّعْرِيف وَوزن الْفِعْل، فَإِذا نكرته زَالَت عَنهُ إِحْدَى العلتين، فَانْصَرف في النكرة.

وَاعْلَمْ أَن مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف من أَسَمَاء الْمُؤَنَّث أوسطه سَاكن فبعض الْعَرَب يصرفهُ، وَبَعض الْعَرَب لَا يصرفهُ، وَالْفرق بَينهمَا أَن العجمة فِي الِاسْم لَيست كَحكم الزَّائِد عَلَيْهِ، لِأَن لُغَة الْعَجم مُشْتَرَكة بِسَائِر اللُّغَات، فَلَهَذَا لَم يثقل حكمهَا، وَانْصَرف الاسْم، إِذْ كَانَ على ثَلَاثَة أحرف، متحركاً أوسطها أو سَاكِنا. وَأَمَا التَّأْنِيث فَحكمه زَائِد على حكم الْمُذكر، وَإِن لَم يكن لفظ

*(459/1)* 

التَّأْنِيثَ مَوْجُودا فِيهِ، إِلَّا أَنه مراعى من جِهَة الحكم، وَالدَّلِيل على ذَلِك: أَنَّك لَو صغرت هنداً، اسْم امْرَأَة، لَقلت: هنيدة، فَعلمت أَن عَلامَة التَّأْنِيث مُرَاعَاة فَصَارَ التَّأْنِيث أَثقل لفظا وَمعنى، فَلذَلِك صَار حكم التَّأْنِيث أقوى من حكم العجمة. وأما إذا سميت امْرَأَة ب (زيد) فكثير من النَّحْوِيين لَا يصرفون، ويفرقون بَينه وَبَين هِنْد، وَالفرق بَينهمَا أَن (زيدا) من أسمَاء الْمُذكر، وخفيف فِي الإسْم، فتسميتك الْمُؤَنَّث بِهِ إِخْرَاج لَهُ من حكم الأخف، فَصَارَت عِلَّتَانِ، التَّعْرِيف والتأنيث، فَلذَلِك لم ينْصَرف فِي الْمعرفة، وَلَيْسَ كَذَلِك حكم (هِنْد) ، لِأَنَّهُ من أسمَاء الْمُؤَنَّث، لم يحصل فِيهِ حكم يُوجب الْمعرفة، وَلَيْسَ كَذَلِك حكم (هِنْد) ، لِأَنَّهُ من أسمَاء الْمُؤَنَّث، لم يحصل فِيهِ حكم يُوجب ثقله، فَلذَلِك جَازَ أَن تَجْعَل خفته مقوامة لأحد الثقيلين.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الْفرق بَين تَسْمِيَة الْمُذكر بمؤنث على ثَلَاثَة أحرف، وَبَين تَسْمِيَة بِمَا زَاد على الثَّلَاثَة؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن مَا كَانَ على ثَلاثَة أحرف ينْصَرف، متحرك الْأَوْسَط كَانَ أَو سَاكِنا، وَلَا ينْصَرف مَا زَاد على ثَلاثَة أحرف، كرجل سميته ب (قدم) ، فَإِنَّهُ ينْصَرف، وَلَو سميته ب (عقرب) لم ينْصَرف،

*(460/1)* 

والفصل بينهما أن الْمُؤنَّث إِذَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف فَسُمي مذكراً، فَإِنَّهُ ينْتَقل عَن حكم التَّأْنِيث بِالْكُلِيَّةِ، وَيصير إِلَى الْمُذكر، وَالدَّلِيل على ذَلِك: أَنَّك لَو صغرته بعد التَّسْمِية لم تزد الْهَاء فِيهِ، وَلَو كَانَ حكم التَّأْنِيث فِيهِ بَاقِيا، لظهرت هَاء التَّأْنِيث فِي التَسْمِية لم تزد الْهَاء فِيهِ، وَلَو كَانَ حكم التَّأْنِيث، وَصَارَ مذكراً. التصغير، فَهَذِهِ الدّلَالَة أعلمتنا أَنه قد انْتقل عَن حكم التَّأْنِيث، وَصَارَ مذكراً. وَأَما مَا زَاد على ثَلَاثَة أحرف، وَهُوَ مؤنث، فَإِن الْحُرُف الرَّابِع جعل مثل هَاء التَّأْنِيث، وَالدَّلِيل على ذَلِك: أَنَّك لَو صغرت عقربا قبل التَّسْمِية وَبعدهَا، لم يثبت فِيهَا هَاء، فَعلمنَا أَن الْحُرُف الرَّابِع قد أجري مجرى حرف التَّأْنِيث، فَإِذَا سميت بِهِ مذكراً، فَإِنَّك شَميته بِمَا فَيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، فَإذا سميت بِهِ مذكراً، فَإِنَّك سميته بِمَا فَيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، فَلَذَلِك لم ينْصَرف، وَفَارق حكم الثَّلاثَة.

(68 / ب) وَاعْلَم أَن مَا عدل من الْعدَد نَعْو: أحاد وثناء إِلَى معشر وعشار، فَفِي منع صرفه وُجُوه:

أَحدهَا: قد ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّرْح.

وَالتَّانِي: أَنه عدل عَن اللَّفْظ وَالْمعْنَى، فَقَامَ هَذَا الْعدْل مَقَام علتين، وَالدَّلِيل على أَنه عدل عَن مَعْنَاهُ، أَنه لَا يسْتَعْمل فِي مَوضِع مَا يسْتَعْمل فِيهِ الْأَعْدَاد غير

*(461/1)* 

المعدولة، أَلا ترى أَنَّك تَقول: جَاءَنِي اثْنَان وَثَلَاثَة، وَلَا يَجوز أَن تَقول: جَاءَنِي مثنى وَثَلَاث، حَتَّى تقدم قبله جمعا، لِأَنَّهُ جعل بَيَانا لترتيب الْفِعْل.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِل: جَاءَنِي الْقَوْم مثنى، فقد أخبرنَا أَن تَرْتِيب مجيئهم قد وَقع اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَإِنَّمَا الْأَعْدَاد أَنْفسهَا فَإِنَّمَا الْأَغْرَاض فِيهَا الْأَخْبَار عَن مِقْدَار الْمَعْدُود دون غَيره، فقد بَان بِمَا ذكرنَا اخْتِلَافهمَا فِي الْمَعْنى، فَلذَلِك جَازَ أَن تقوم الْعَلَّة مقام علتين، لأيجاب

حكمين مُخْتَلفين.

وَوجه ثَالِث: أَن الظَّاهِر فِي هَذِه الْأَعْدَاد المعدولة أَن تكون معدولة من الْمُؤَنَّث، فَإِذا كَانَ المعدول من الْمُؤَنَّث الَّذِي فِيهَا كَانَ الْحَف، فَصَارَ معنى التَّأْنِيث الَّذِي فِيهَا مَعَ الصَّفة علتين، فَلذَلِك لم ينْصَرف.

فَأَما (آخر): فَالَّذِي أوجب أَن يكون معدولاً عَن الْأَلف وَاللّام، أَن الْوَاحِدَة مِنْهُ (أُخْرَى)، مثل (الفعلى)، وَبَاب (الفعلى والأفعل) تسْتَعْمل بِالْأَلف وَاللّام أَو ب (من)، كَقَوْلِك: زيد أفضل من عَمْرو، وَإِن شِئْت قلت: زيد الْأَفْضَل، وَكَانَ الْقياس أَن يُقَال: زيد آخر من عَمْرو، كَمَا يُقَال: أقدم من عَمْرو، إلَّا أَهُم حذفوا (من)، وَالسَّبَب فِي ذَلِك أَن معنى (الآخر) بعد أول، فَلَمَّا صَار لَفظهَا مقتضياً لِمَعْنى (من)، أسقطوا (من) كَتفاءاً بِدَلالَة اللَّفْظ عَلَيْهَا، وَالْأَلف وَاللَّام تعاقب (من)، فَلَمَّا جَازَ اسْتِعْمَالهَا بِغَيْر (من) جَازَ اسْتِعْمَالهَا أَيْضا بِغَيْر أَلف وَاللَّام تعاقب (من)، فَلَمَّا جَازَ اسْتِعْمَالهَا بِغَيْر من حكم (من) جَازَ اسْتِعْمَالهَا أَيْضا بِغَيْر أَلف وَلام، فَصَارَ (الآخر وَالْأُخْرَى) معدولين عَن حكم نظائرهما، لِأَن الْأَلف وَاللَّام استعملا فيهمَا، ثمَّ حذفا، وَالدَّلِيل أَن الْعدْل إِثَمَا كَانَ على طَرِيق الَّذِي ذَكَرْنَاهُ دون الآخر وَالْأُخْرَى، أَنه لَو كَانَ الآخر وَالْأُخْرَى قد استعملا بِلْأَلف وَاللَّام، ثمَّ

*(462/1)* 

عدلا عَن الِاسْتِعْمَال، لوَجَبَ أَن يبْقى حكم التَّعْرِيف بِالْأَلف وَاللَّام فيهمَا، كَمَا أَن (سحر) لما عدل عَن اسْتِعْمَال الْأَلف وَاللَّام بَقِي معرفة فَدلَّ تنكير آخر وَأُخْرَى أَغَمُا لم يعدلا عَمَّا استعملا فِيه، وَإِنَّمَا عدلا عَن نظائرهما.

فَإِن قَالَ قَائِل: فالخروج عَن الأَصْل يُوجب للاسم الْبناء، فَهَلا بنيتم أخر وَأُخْرَى لخروجها عَن نظائرهما؟

قيل لَهُ: إِن آخر وَأُخْرَى، وَإِن خرجا عَن حكم نظائرهما، فَلَيْسَ هُوَ خُرُوجًا مبايناً لما عَلَيْهِ الْأَسْمَاء، وَإِنَّمَا خُرُوج عَن تَعْرِيف إِلَى حكم تنكير، وَأَكْثر الْأَسْمَاء يلْحقهَا التَّعْرِيف والتنكير، فَلم يكن لهَذِهِ الْمُخَالفَة قُوَّة توجب فِي آخر وَأُخْرَى.

وَأَمَا مَا خَرِج مِنِ الْأَشْمَاء عَنِ نَظَائِرِه، وَصَارَ هِمَذَا الْخُرُوجِ مشبها للحروف، فَهَذَا الْمُسْتَحق للْبِنَاء، لِأَنَّهُ قد نقص هِمَذَا الْعدْل دَرَجَة الْمُسْتَحق للْبِنَاء، فَلَذَلِك لَم يَسْتَحق آخر وَأُخْرَى الْبِنَاء، لِأَنَّهُ قد نقص هِمَذَا الْعدْل دَرَجَة عَن حكم فِي أخواته، فَجعل هَذَا مِن أقسَام الْعِلَل الْمَانِعَة للصرف، فَاجْتمع فِي أخر وَأُخْرَى فِي حَالَة التنكير الْعدْل على مَا ذَكَرْنَاهُ وَالصّفة، فَلذَلِك لَم ينصرفا.

فَإِن قَالَ قَائِل: (69 / أ) فَكيف جَازَ أَن تَقول: جَاءَتْنِي امْرَأَة أُخْرَى، وَلَم يجز أَن تَقول: جَاءَتْنِي امْرَأَة فضلى؟

قيل لَهُ: لِمَا كَانَ أُخْرَى قد أجري مجْرى مَا فِيهِ الْأَلْف وَاللَّام اللَّتَان تعاقبان (من) جَازَ أَن تَقول: جَاءَتْني الْمَرْأَة الفضلي، صَار (أُخْرَى) – وَإِن لَم يكن فِيهِ

*(463/1)* 

الْأَلْفُ وَاللّام - بِمَنْزِلَة مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللّام مِن أَخُواته، وَإِنَّمَا لَم يَجْزِ أَن تَقُول: جَاءَتْنِي الْمَرْأَة فضلى، لِأَنَّهُ يَجِب أَن تستعمله بِالْأَلْفُ وَاللّام، فَتَقُول: جَاءَتْنِي الْمَرْأَة الفضلى. فَأَما إِذَا استعملتها ب (من) لم يجز فِيهِ لفظ التَّأْنِيث وَكَانَ على لفظ التَّذَّكِير فِي الْمُذْكر والمؤنث، كَقَوْلِهِم: مَرَرْت بِرَجُل أفضل مِنْك، وبامرأة أفضل مِنْك، وَكَذَلِكَ حكمه فِي التَّشْنِية وَالجُمع إِذَا اسْتعْمل بِ (من) ، وافترقا إِذَا اسْتعْمل بِ الْأَلْفُ وَاللّام، فثني وَجمع وأنث، قيل لَهُ: الْفَصْل بَينهما أَنَّك إِذَا قلت: زيد أفضل من عَمْرو، فَإِنَّا تقصد إِلَى فضل زيد على عَمْرو، فَصَارَ الْفضل هَا هُنَا: بِمَعْنى الْمصدر، والمصدر قد بَينا أَنه لَا يثنى وَلَا يجمع وَلَا يؤنث، فَلذَلِك لزم طَريقة وَاحِدة.

وَأَمَا مَا دَخلته الْأَلْف وَاللَّام فَيصير وَصفا للذات، كَقَوْلِك: زيد الْأَفْضَل، فَلَمَّا صَار صفة للذات جرى مجْرى أصفر وأحمر، فَكَمَا أَن أصفر وأحمر يثنى وَيجمع، فَكَذَلِك الأفعل والفعلى.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار مَا فِي آخِره ألف وَنون، نَعُو: عُثْمَان، وبابه يمتُنع من الصَرْف؟ قيل لَهُ: لِأَن الْأَلف وَالنُّون فِي سَكرَان، وهاء التَّأْنيث لَا للهُ: لِأَن الْأَلف وَالنُّون فِي سَكرَان، وهاء التَّأْنيث لا تدخل على مَا كَانَ مثل عُثْمَان من الْأَسْمَاء، كَمَا لا تدخل هَاء التَّأْنيث على سَكرَان، فَجرى مجْرَاه، فَلذَلِك لم ينْصَرف فِي الْمعرفة، وَانْصَرف فِي النكرَة، لِأَنَّهُ لم يبلغ بالشبه مبلغ سَكرَان، وَذَلِكَ أَن سَكرَان مشابه لباب (حَمْرَاء)

*(464/1)* 

من أَكثر الْوُجُوه، وَعُثْمَان أشبه مَا أشبه الْمُؤَنَّث، فَلذَلِك صَارَت عِلَّة الشَّبَه فِي عُثْمَان أقل حكما مِنْهَا في سَكرَان.

فَأَما (عُرْيَان) فمنصرف وَإِن كَانَ صفة، وَفِيه ألف وَنون، لِأَن الْأَلف وَالنُّون في عُرْيَان

ليسَا بمنزلتهما في (سَكرَان) ، وَذَلِكَ أَن هَاء التَّأْنِيث تدخل فِيهِ كَقَوْلِك امْرَأَة عُرْيَانَة، وَإِنَّمَا سَاغَ ذَلِك لِأَنَّهُ صفة، وَعُثْمَان وبابه أَسمَاء لَا تغير عَن موضعها، فَلَمَّا خَالَفت الْأَلف وَالنُّون فِي (سَكرَان) لم تشبها ألفي التَّأْنِيث، فَلذَلِك انْصَرف.

وَاعْلَم أَن مَا جعل من الْأَسْمَاء اسْما وَاحِدًا نَحْو: حَضرمَوْت، ومعدي كرب، وقالي قلا، وبعل بك، ومَا أشبه ذَلِك فِيهِ وَجْهَان:

إِن شِئْت جعلت الْإِعْرَاب فِي آخر الِاسْم الثَّانِي، فبينت الِاسْم الأول على الْفَتْح، إِلَّا أَن يكون فِي آخِره يَاء فتبنيه على السّكُون، نَحْو: معدي كرب.

وَالْوَجْهِ الثَّابِي: أَن تَضيف وَتَجْعَل الْإِعْرَابِ فِي آخر الِاسْمِ الأول.

*(465/1)* 

وَإِمَّا جَازَ الْوَجْهَانِ جَمِيعًا: لِأَن أحد الاسمين غير الآخر، فَجَاز أَن تشبهه بالمضاف والمُّفاف والمضاف إلَيْهِ، وَلِأَن الاسمين جَمِيعًا هما لشخص وَاحِد، فَيجوز أَن تقدر الاِسْم الأول فِي حَشُو الْكَلِمَة الثَّانِية، فَإِذا صَار الاِسْم الأول فِي تَقْدِير بعض اسْم، وَجب أَن يبْقى، إِذْ كَانَ بعض الاِسْم مُبينًا (69 / ب) وَإِمَّا بني على الْفَتْح، لِأَن تركيب الاسمين اسما وَاحِدًا مستثقل، فَوَجَبَ أَن يبْنى الاِسْم الأول على حركته، لِأَنَّهُ كَانَ آخر الحُرُوف حرف إِغْرَاب، وحرف الْإِغْرَاب يسْتَحق الحركات لم المُركة ليدل بحركته أَنه مِمَّا استحق على حركته، لِأَنَّهُ كَانَ آخر الحُرُوف حرف إِغْرَاب، وحرف الْإِغْرَاب يسْتَحق الحركات لما الْمؤكز الله عُرَاب يستَحق الحركات لما الإعْرَاب، إِذْ كَانَ يَاء قبلها كسرة، لم يخل من الحركات إلَّا الْفَتْح، فَلَمَّا كَانَ حكم الْإِعْرَاب، إِذْ كَانَ يَاء قبلها كسرة، لم يدخلها من الحركات إلَّا الْفَتْح، فَلَمَّا كَانَ حكم الْمؤرب، إِذْ كَانَ يَاء قبلها كسرة، لم يدخلها من الحركات إلَّا الْفَتْح، فَلَمَّا كَانَ حكم الْمؤرب، إِذْ كَانَ يَاء قبلها كسرة، لم يدخلها من الحركات إلَّا الْفَتْح، فَلَمَّا كَانَ حكم الْمؤرب إِنقص رُثْبَة من غَيرها، وَكَانَت الحُرُوف الَّتِي تستثقل فِيها الحركات تبنى على الفَيْح، وَجب أَن تنقص الْيَاء رُتْبَة من الْفَتْح فِي هَذِه الحُال، وَلَيْسَ الحركات تبنى على الْفَرْب بين على السَكُون، وَبَعض الْعَرَب يسكنها الْمُنْ عَلَى السَكُون فِي حَال الْإِضَافَة فِي هَذِه الْأَسْمَاء غير وَاجِب، فَجَاز أَن تُعْطَى الْبناء، لجُواز الْأَمريْنِ فِيهَا، وَاعْلَم اللهَافِي إِذا كَانَ مِمَّا يعلم تنكيره انْصَرف فِي حَال الْإِضَافَة، نَعُو: بعلبك وحضرموت.

وَأَما معدي كرب: فبعض الْعَرَب يصرف كرباً، وَبَعْضهمْ لَا يصرفهُ، فَمن صرف فَلاَّن

لَفظه لفظ مُذَكّر، فَحَمله على أصل الْأَسْمَاء من الصّرْف، وَمِنْهُم من لَا يصرف لِأَنّهُ اعْتقد في (كرب) أَنه مؤنث.

*(466/1)* 

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا سَمِيتَ رَجَلًا بِفَعَلَ لَا نَظِيرِ لَهُ فِي الْأَسْمَاء لَم ينْصَرَف، نَحُو: دحرج، وَضرب، إِذَا لَم تسم فَاعله، فَإِن سَمِيته بِفعل على لفظ مَا سَمِي فَاعله، وَله نَظِيرِ فِي الْأَسْمَاء انْصَرَف، وَإِنَّمَا تثقل الْأَسْمَاء الْصَرْف، وَإِنَّمَا تثقل الْأَسْمَاء إِذَا كَانَ الْمثل مُشْتَرَكا للاسم كَانَت على وزن يَخْتُص بِالْفِعْلِ، فتثقل لثقل الْفِعْل، فَإِذَا كَانَ الْمثل مُشْتَرَكا للاسم وَالْفِعْل، كَانَ حمل الِاسْم على أَصله أولى من نقله عَنهُ، إِذَا لَم يغلب عَلَيْهِ مَا يُوجِب النَّقل، وَقد حُكي عَن عِيسَى بن عمر أَنه لا يصرف رجلا سمي ب (ضرب) ، ويحتج بقول الشَّاعِر:

(أَنا ابْن جلا وطلاع الثنايا ... مَتى أَضَع الْعِمَامَة تعرفوني)

فَحكى أَن الشَّاعِر لم ينون، وَهُوَ على وزن (ضرب) ، فَدلَّ على أَن (ضرب) لَا ينْصَرف.

وَفِي هَذَا الْبَيْت وَجْهَان غير مَا ذهب إِلَيْهِ عِيسَى بن عمر: أحدهمَا: أَن يكون أَرَادَ الشَّاعِرِ الْحِكَايَة، لِأَنَّك إذا سميت رجلا

*(467/1)* 

ب (ضرب) جَازَ أَن تحكي حَال التَّشْيَة وَالجُمع، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك، لِأَنَّهُ قد كَانَ قبل التَّشْيَة لَهُ حَال مُسْتَقِرَّة فِي الإسْتِعْمَال، فَصَارَت فِي التَّسْمِيَة كالمستعارة، فَلذَلِك جَازَ أَن يَعْكى حَاله، فَكَانَ التَّقْدِير: أَنا ابْن الَّذِي يُقَال لَهُ جلا الْأُمُور وكشفها.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تقدر فِي (جلا) ضميراً، وَإِذا قدر فِيهِ ضمير، لم تجز فِيهِ إِلَّا الْحِكَايَة، لِأَنَّهُ جَمَلَة، وَالتَّسْمِيَة بالجمل لَا تجوز فِيهَا إِلَّا الْحِكَايَة.

فَإِذَا سَمِيت رَجَلًا بِ (قَيلَ أُو رَد) صَرَفَتَه، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلُ وَزِنَه (فعل) فالكسرة فِي وَسَطَه قَد زَالَت، وَخرِج إِلَى نَظِيرِ الْأَسْمَاء، نَخُو: ديك وبر، وَالِاعْتِبَار فِي منع الصَّرْف ثقل الْفِعْل، فَلَمَّا زَالَ اللَّفْظ الَّذِي يَخْتَص بِاللَّفْظ زَالَ حكم الْفِعْل، وَالدَّلِيل على ذَلِك

أَنَّكَ لَو سميت رجلا (مَسَاجِد) لم تصرفه، لثقل اللَّفْظ، فَلَو صغرته انْصَرف، لِأَنَّهُ يصير على لفظ (مسيجد) ، (70 / أ) فيزول عَنهُ الثَّقل الَّذِي أوجب منع الصَّرْف، وَهُوَ الشَّبَه بِاجْمعِ، وَلَيْسَ كَذَلِك ثقل التَّأْنِيث، لِأَنَّهُ لَا يعْتَبر فِي التَّأْنِيث ثقل لفظ الْمَعْنى، فلذَلِك افترق حكم التَّأْنِيث وَحكم الشّبَه بِالْفِعْلِ، إِذْ كَانَ الْفِعْل لَيْسَ لَهُ إِلَّا حكم وَاحِد، وَهُوَ ثقل اللَّفظ.

وَاعْلَم أَن تَقْدِير المعدول من بَاب (فعل) أَن يكون المعدول عَنهُ معرفَة نَحْو:

*(468/1)* 

عمر، من عَامر، وَزفر، من زَافِر، عدل إِلَى هَذَا اللَّفْظ للتَّخْفِيف، فَبَقيَ حكم التَّعْرِيف اللَّغرِيف اللَّغِريف اللَّذِي كَانَ فِي أصل، فَلذَلِك لم ينْصَرف.

*(469/1)* 

## 48 – بَابِ أَسْمَاءِ الْأَرْضين

اعْلَم أَن الأَصْلِ فِي أَسَمَاء الْبلدَانِ التَّأْنِيث، لغلبته عَلَيْهَا فِي كَلَامهم، وَإِنَّمَا يذكر بَعْضهَا، وَقِد ذكرنَا مَا يذكر مِنْهَا، وَإِنَّمَا سَاغَ فِيهَا هَذَا، لِأَن تأنيثها لَيْسَ بحقيقي، وَإِنَّمَا تؤنث إِذا ذهب بَمَا مَذْهَب الْبقْعَة والبلدة، فَلَمَّا كَانَت الْبلدَانِ كلهَا يسوغ فِيهَا هَذَانِ التقديران، جَازَ أَن يذكر وَيُؤنث، وَاعْلَم أَن مَا غلب فِي كَلامهم تذكيره يجوز تأنيثه، على مَا ذكرنَا، إِذا قدر مؤنثاً لم ينْصَرف، وَكَذَلِكَ مَا غلب عَلَيْهِ فِي كَلامهم التَّأْنِيث جَازَ أَن يذكر، على أَن يُرَاد بذلك الإسْم الْمَكَان والبلد فَيصْرف.

وَإِنَّمَا سَاغَ تذكير مَا ذكرنَا مِنْهَا، لِأَنَّمَا كَثِيرة فِي كَلَامهم، إِذْ كَانَت أَمَاكِن قريبَة من الْعَرَب، نَحُو حراء وقباء، وَمَا أشبه ذَلِك.

فَأَما وَاسِط: فَإِنَّمَا غلب عَلَيْهِ التَّذْكِيرِ لَهَذَا الْمَعْني.

فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَار الْغَالِب على الْبلدَانِ التَّأْنِيث؟

قيل لَهُ: قد لحقها نقص من جِهَة الْمَعْنى، وَذَلِكَ أَن الأَرْض بأسرها تسمى أَرضًا ومكاناً، وَلَيْسَ كَذَلِك حكم الجُمل، أَلا ترى أَن بعض الْأَسْمَاء

لَا تسمى باسم جَملَة، فَلَمَّا نقصت الْأَمَاكِن عَن حكم الْأَسْمَاء، صَارَت مضارعة للتأنيث، إذْ كَانَ التَّأْنِيث أنقص حكما من حكم التَّذْكير.

وَوجه آخر: أَن الْبَلَد لِمَا كَانَ اسما لأماكن كَثِيرة، فشابه الجُمع، إِذْ كَانَ مُشْتَمِلًا على أَشخاص كَثِيرة، فَمن حَيْثُ أنث الجُمع أنث أسمَاء الْبلدَانِ.

وَوجه ثَالِث: أَن الْبَلَد خص ببيئة مَعْصُوصَة تَخَالف بَمَا غَيره من الْبلدَانِ، جرى مَجْرى الدَّار، إِذْ كَانَت الدَّار والبلد إِنَّا يَعْتَاج إِلَيْهِمَا للإقامة فيهمَا وَالسُّكْنَى، فَمن حَيْثُ كَانَ النَّالِب على البلدَانِ التَّأْنِيث، وَالله أعلم.

*(471/1)* 

## 49 - بَاب مَا كَانَ من أَسْمَاء النِّسَاء معدولا

اعْلَم أَن مَا كَانَ على (فعال) ، تُرِيدُ بِهِ الْأَمرِ، فَإِنْمًا اسْتحق الْبناء، لِأَنَّهُ قَامَ مَقَام فعل الْأَمرِ، كَقَوْلِمٍ : تراك زيدا، تُرِيدُ: اترك زيدا، وَكَذَلِكَ: مناع زيدا، أَي: امْنَعْ زيدا، فَلَمَّا قَامَ مَقَام فعل، وَجب أَن يبنى على السّكُون، فَالتقى فِي آخِره ساكنان، فكسر الآخر، لالتقاء الساكنين على أصل مَا يجب فيهمَا إِذَا التقيا.

وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْهٍ يُجِيز الْقيَاس على مَا سَمَع مَن كَلَام الْعَرَب فِي هَذَا الْبَاب فيجيز: ضَارب زيدا، أَي: اضْرِب زيدا، وَإِنَّا جَازَ الْقيَاس على (دراك) وبابه لِكَثْرَة الْعدْل فِي بَاب الْأَفْعَال الثلاثية، فَلَمَّا كثر واطرد أجَاز الْقيَاس عَلَيْهِ.

وَأَمَا مَا كَانَ معدولاً من الْفِعْلِ الرباعي، فَالْقِيَاسِ لَا يجوزِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَم يسمع إِلَّا فِي حرفين: أَحدهمَا: عرعار، وَهِي (70/ب) لعبة يَلْعَبُونَ بَمَا، وقرقار، من السَّحَابِ المقرقر بالرعد، كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

(قَالَت لَهُ ريح الصِّبَا قرقار ... فاختلط الْمَعْرُوف بالإنكار)

فَلَمَّا لَم يكثر، لم يجز الْقيَاس عَلَيْهِ.

وَأَما مَا ذَكُرْنَاهُ عَنِ الصَّفةِ الْغَالِبَةِ، وَمَا كَانَ فِي معنى الْمصدر، وَمَا كَانَ اسْما

غَالِبا فعلة بنائِهِ حمله على فعل الْأَمر، وَإِنَّمَا حملت لِأَنَّمَا مُشَارِكَة لَهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى، وَأَما من جِهَة اللَّفْظ فلاشتراكهما فِي الْعدْل، وأهما مؤنثان، فَلَمَّا شاركت هَذِه الْأَشْيَاء الثَّلاَثَة (فعال) الَّتِي لِلْأَمْرِ من جَمِيع وجوهها حملت عَلَيْهَا، وَالدَّلِيل أَن (فعال) الَّتِي لِلْأَمْرِ مَن جَمِيع وجوهها حملت عَلَيْهَا، وَالدَّلِيل أَن (فعال) الَّتِي لِلْأَمْرِ قَول الشَّاعِر:

(ولأنت أَشْجَع من أُسَامَة إِذْ ... دعيت: نزال ولج في الذعر)

فَقَالَ: دعيت، وَإِثَّا سَاغَ التَّأْنِيث هَا هُنَا، لأَغُم يُرِيدُونَ: النزلة، والمصادر قد تكون مُؤَنَّتَة، فَلذَلِك سَاغَ التَّأْنِيث فِي (فعال) ، كَأَنَّهُ مصدر مؤنث أقيم مقام الْفِعْل. وأما بَنو تَجِيم: فيخالفون فِيمَا كَانَ من (فعال) اشما غَالِبا، فيجرونه مجْرى مَا لَا ينْصَرف، وَإِثَّا وافقوا أهل الحُجاز فِي الصّفة والمصدر، لِأَن الصّفة مضارعة للْفِعْل، والمصدر مُشْتَق مِنْهُ الْفِعْل، فَيعْمل عمله، فَصَارَ بِهَذَا أَيْضا مضارعاً للْفِعْل، فكأهم لما بنوا (فعال) الَّتِي قَامَت مقام فعل، بنوا أَيْضا (فعال) الَّتِي يُرَاد بَهَا الصّفة والمصدر لمضارعتها الْفِعْل، وَعَالى المُعدولة عَن اسْم علم

*(473/1)* 

فَلَيْسَ بَمضارِع للْفِعْلِ، وَقد كَانَ قيل: الْعدْل لَا ينْصَرف، لِأَنَّهُ معرفة مؤنث، وَالْعدْل لَا يُخرِجهُ عَن حكمه من منع الصَرْف، لِأَن كَثْرَة الْعِلَل الْمُوجِبَة لمنع الصَرْف لَا تخرج الاسمع عَن هَذَا الحكم، فَلذَلِك أجروه عجْرى مَا لَا ينْصَرف، وَقد احْتج أَبُو الْعَبَّاس لأهل الحْجاز بِأَن قَالَ: إِن هَذِه الْأَسْمَاء قبل الْعدْل كَانَت لَا تَنْصَرِف، وَالْعدْل يزيدها نقصا، وَلَيْسَ بعد النَّقْص لما لا ينْصَرف إلَّا الْبناء، فَلذَلِك بنيت، وقد بَينا أَن هَذِه الْعلَّة لَيست بِشَيْء، وَالدَّلِيل على ذَلِك: أَن كَثْرَة الْعِلَل الْمُوجِبَة لمنع الصَرْف لا توجب للأسماء الْبناء، ألا ترى أَنَّك لَو سميت رجلا ب (حُبْلَى) لم ينْصَرف، وَالف التَّأْنِيث وَحدهَا تمنع من الصَرْف في حَال التنكير، فانضمام عِلّة التَّعْرِيف إِلَيْهَا لم تخرج الاسْم إِلَى الْبناء، فَكَذَلِك الْعدْل أَيْضا لَا يُوجب الْبناء، وَإِثَمَا اسْتحقّت الْبناء لما ذَكَرْنَاهُ من الشّبَه ب فَكَذَلِك الْعَدْل أَيْضا لَا يُوجب الْبناء، وَإِثْمًا اسْتحقّت الْبناء لما ذَكَرْنَاهُ من الشّبَه ب (فعال) الَّتي لِلْأَمْرِ.

وَاعْلَم أَن بني تَميم يوافقون أهل الحُجاز فِيمَا كَانَ آخِره رَاء، نَحْو قَوْلهم للكوكب:

حضار، وسفار: لماء مَعْرُوف، وَإِنَّمَا اخْتَار بعض بني تَمِيم الْكسر، لِأَن الإمالة فَاشِية فِي لَعْة تَمِيم، ليوافقوا لغتهم، ويسهل اللَّفْظ عَلَيْهِم بِهِ، ويكونوا قد ذَهَبُوا فِي عِلّة الْبناء إِلَى مَا ذهب إِلَيْهِ أهل الْحُجاز وَبَعض بني تَمِيم فِيمَا [كَانَ] آخِره رَاء، بِمَنْزِلَة مَا لَيْسَ فِي آخِره رَاء، وَيصير على قِيَاسه.

*(474/1)* 

50 – بَابِ التصغير

اعْلَم أَنه وَجب ضم أول المصغر لوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن أَصْغَر الحركات الضَّم، لِأَفَّا تخرج من بَين الشفتين وتنضم عَلَيْهِ الشفتان، وَلَيْسَ الْفَتْح كَذَلِك، وَلَا الْكسر، لِأَن الْفَتْح يخرج من الحُلق، وَمَا خرج من الحُلق لَا وُلَيْسَ الْفَتْح كَذَلِك، وَلَا الْكسر، لِأَن الْفَتْح يخرج من وسط اللِّسَان، وَلَا يُوجب ذَلِك انضمام يُوجب انضمام الشفتين، وَالْكَسْر يخرج من وسط اللِّسَان، وَلَا يُوجب ذَلِك انضمام (71 / أ) الشفتين، فَجعلُوا الحُرَكَة الصُّغْرَى أولى بالمصغر، ليشاكل مَعْنَاهُ. وفتحوا ثانِيه، لِأَن الْفَتْح متسع الْمخْرج وَفِيه بَيَان الضَّم.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن المصغر قد صَار متضمناً للمكبر، فشابه فعل مَا لم يسم فَاعله، فَوَجَبَ ضم أول المصغر.

وَيُمكن أَن يُعلل بعلة أُخْرَى، وَهُوَ أَن يُقَال: إِن المصغر لما كَانَ لَهُ بِنَاء وَاحِد، جمع لَهُ جَمِيع الحركات الَّتِي تَخْتَلف فِي الْأَبْنِيَة، للزومه طَرِيقَة وَاحِدَة.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم وَجِب أَن يَلْزِم التصغير وَجِها وَاحِدًا، وَلَم تَخْتَلَف أَبنيته اخْتِلَاف الجُمع؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الجُمع يكون قَلِيلا وَكَثِيرًا، وَلَيْسَ لَهُ غَايَة يَنْتَهِي

*(475/1)* 

إِلَيْهَا، وَقد خص بأسماء تدل على الْقلَّة وَالْكَثْرَة، كالآحاد والعشرات، والمئين والألوف، وَمَا زَاد على ذَلِك أَيْضا من تضاعيفها، والتصغير إِنَّمَا الْغَرَض فِيهِ الْإِخْبَار عَن تحقير، وَخَلَل أَن التصغير اسْم أقيم مقام الْوَصْف، فاختص هَذَا الْوَصْف بالتحقير، وَجعل تغييرها زِيَادَة، بَدَلا من قَوْلهم: حقير، وَكَانَ هَذَا معنى وَاحِدًا، وَجِب أَن يلْزم لفظا

وَاحِدًا، فَلهَذَا خَالف حكم الجُمع.

فَإِن قَالَ قَائِل: التصغير ثقيل للشَّيْء، فكيف صَار لَفظه بِزِيَادَة حرف عَلَيْهِ؟ قيل لَهُ: إِن الزِّيَادَة قد تكون نقصا، إِذا كَانَ الشَّيْء غير مُحْتَاج إِلَيْهِ، وَقد بَينا أَن الْحُرُوف المزيدة على الاسم تقوم مقَام الْوَصْف، فَصَارَت زِيَادَته على بِنَاء الاسم المكبر نقصا فِيه، إذْ قَامَت مقَام مَا يُوجِب نَقصه.

وَاعْلَمْ أَن مَا كَانَ على أَكثر من أَرْبَعَة أحرف لَا بُد من حذف حرف مِنْهُ، إِلَّا أَن يكون على خَمْسَة أحرف، ورابعه حرف لين، وَاو أَو يَاء أَو أَلف، زَوَائِد، فَإِن كَانَ على ذَلِك لَم على خَمْسَة أحرف، وإبعه حرف لين، وَاو أَو يَاء أَو أَلف، زَوَائِد، فَإِن كَانَ على الجُمع، يعذف مِنْهُ شَيْء، وَإِنَّمَا وَجب الحُذف مِمَّا ذَكرْنَاهُ، لطول الإسْم، وبحمله على الجُمع، وَذَلِكَ أَن الجُمع مستثقل، فَحذف من الجُمع، لِأَن التصغير مضارع للْجمع، لِأَنّهُ فرع على الْوَاحِد، وَلذَلِك حذف الاسْم إِذا طَال، وَإِنَّمَا لَم يحذف مِنْهُ إِذا كَانَ على خَمْسَة على الْوَاحِد، ورابعه مَا ذَكرْنَاهُ من الحُرُوف، لِأَن كل مَحْذُوف مِنْهُ حرف أَو حرفان، يجوز أَن أحرف، ورابعه مَا ذَكرْنَاهُ من الحُرُوف، لِأَن كل مَحْذُوف مِنْهُ حرف أَو حرفان، يجوز أَن يعوض قبل آخِره مِنْهُ حرف لين، وَهِي يَاء سَاكِنة، وَهُوَ زِيَادَة فِي الْكَلِمَة، كَانَ مَا هُوَ تَابت فِيهَا أُولَى بالثبات، وَإِنَّمَا جَازَ الْعِوَض بِمَا ذَكرْنَاهُ، لِأَن مَا بعد يَاء التصغير مكسور، فكأَنهم

*(476/1)* 

استغنوا بالكسرة، وإشباع الكسرة يُوجب يَاء، فَلَمَّا كَانَ ذَلِك سهلاً عَلَيْهِم، زادوا الْيَاء لما ذَكَوْنَاهُ.

وَاعْلَمْ أَن الْإِسْمِ إِذَا كَانَ على خَمْسَة أحرف أصُول حذفت آخر حرف مِنْهُ، وَإِنَّا كَانَ بِالحذف أولى، لِأَن التصغير إلَيْهِ انْتهى، وَهُوَ الَّذِي أوجب طول الْكَلِمَة، وَمَعَ ذَلِك فَلِأَن آخر الْكَلِمَة يلْحقهَا تَغْيِير الْإِعْرَاب، فَلذَلِك وَجب أَن يكون أولى بالحذف مِمَّا كَانَ قبله آخر الْكَلِمَة، فَإِذَا كَانَ على الْكَلِمَة الَّتِي على خَمْسَة أحرف حرف وَاحِد زَائِد، حذفته أَيْن كَقُولِك فِي تَصْغِير مدحرج: دحيرج، وَفِي جحنفل: جحيفل، وَإِن شِئْت عوضت من كل مَا تحذف مِنْهُ يَاء قبل آخِره، وَكَانَت إلَيْهِ أولى بِالْعِوَضِ، لِأَنَّهَا أمكن حُرُوف من كل مَا تحذف مِنْهُ يَاء قبل آخِره، وَكَانَت إلَيْهِ أولى بِالْعِوَضِ، لِأَنَّهَا أمكن حُرُوف الْمَدّ، إِذْ كَانَت تخرج من وسط اللِّسَان، وَالْوَاو من الشّفة، وَالْأَلف من أقْصَى الْحلق، والمتوسط أقوى من المتطرف، وَمَعَ ذَلِك فقد بَينا أَن مَا بعد يَاء التصغير (71 / ب) يجب أَن يكسر، وَالْيَاء من جنس الكسرة فتبعتها، وَإِثَّا كَانَ حذف الزَّائِد أولى، لِأَن المَاهُ وَجب حذف حرف من هَذِه الأَصْل هُوَ الَّذِي بنيت عَلَيْهِ الْكَلِمَة، وَالزَّائِد دخيل، فَلَمَّا وَجب حذف حرف من هَذِه الأَصْل هُوَ الَّذِي بنيت عَلَيْهِ الْكَلِمَة، وَالزَّائِد دخيل، فَلَمَّا وَجب حذف حرف من هَذِه الْأَصْل هُوَ الَّذِي بنيت عَلَيْهِ الْكَلِمَة، وَالزَّائِد دخيل، فَلَمَّا وَجب حذف حرف من هَذِه

اجُّمْلَة، كَانَ مَا كَانَ يزِيد على الشَّيْء أولى بالحذف من حذف مَا كَانَ من الأَصْل، لاعتماد الْكَلِمَة عَلَيْه.

وَإِن كَانَ الاِسْمِ الَّذِي على خَمْسَة أحرف فِيهِ زائدتان متساويتان – أَعنِي فِي اللحاق – فَأَنت مُخَيِّر فِي حذف إِحْدَاهمَا، وَإِنَّمَا كنت بِالْحِيَارِ لتناوبجما، فَلَا بُد

*(477/1)* 

من حذف إِحْدَاهما، فَلذَلِك لَم يَجب الْحُذَف لإحداهما بِعَيْنِه دون الآخر. وَأَما مَا كَانَ زِيَادَته مِختلفتين: كقلنسوة، وَذَلِكَ أَن النُّون وَالْوَاو فِيهَا زائدتان لغير الْإِحْاق، لِأَنَهُ لَا نَظِير لَهُ فِي الْأُصُول، أَعنِي لوزن قلنسوة، فَلذَلِك لَم تكن زيادهما الْإِحْاق، فَإِذَا صغرته فحذفت النُّون، قلت: قليسية، قلبت الْوَاو يَاء، لانكسار مَا قبلها، وَإِثَمَا انقلبت الْوَاو، وَهِي متحركة، وَالْقلب إِثَمَا يجب فِي الْوَاو إِذَا سكنت وانكسر مَا قبلها، وَإِثَمَا انقلبت الْوَاو طرفا مُفْردة، مَا قبلها، فَجعلت الْوَاو طرفا مُفْردة، لتقدير الانْفِصَال، وَإِذَا كَانَت طرفا مُفْردة، كَانَت سَاكِنة فِي الْوَقْف، فَلذَلِك قلبت يَاء لِبَقْدِير السّكُون فِيهَا فِي الأَصْل، ويدلك على الإنْفِصَال حكم الْهَاء من الإسْم، أَنَّك لَو صغرت قرعبلانة، لَقلت: قريعبة، فحذفت اللَّام وَالْأَلف وَالتُّون، وَردت هَاء التَّأْنِيث على المصغر، فَبَان بِمَا ذكرنا أَن التصغير فِي التَّقْدِير يَقع فِي الإسْم، بِغَيْر هَاء، ثمَّ تلْحقهُ على المصغر، فَبَان بِمَا ذكرنا أَن التصغير في التَّقْدِير يَقع فِي الإسْم بِغَيْر هَاء، ثمَّ تلْحقهُ الْمَاء، فَلذَلِك انقلبت الْوَاو فِي قلنسوة، فَإِن عوضت من النُّون يَاء، جِنْت بَمَا قبل الْيَاء المُنقلبة من الْوَاو في قلنسوة، فَإِن عوضت من النُّون يَاء، جِنْت بَمَا قبل الْيَاء المنقلبة من الْوَاو فادغمتها فيهَا، فقلت: قليسية.

*(478/1)* 

فَإِن قيل: وقلب الْوَاو يَاء أَنه لَا يجب قَابها إِذا عوضت، لِأَن يَاء الْعِوَض سَاكِنة، وَالْوَاو بعدها متحركة، فقد سبقتها الْيَاء بِالسُّكُونِ، وَمَتى اجْتمعت الْوَاو وَالْيَاء، وَالْأُول مِنْهَا سَاكن قلبت الْوَاو يَاء، إِذا كَانَ الأول واواً، وأدغمت الأول في الثَّانِي، فَلَمَّا كَانَ قلب الْوَاو يَاء وَاجِبا فِي حَال الْعِوض، وَكَانَ الْعِوَض فِي كَلَامهم أَكثر، ألزموا الْوَاو الْقلب، الْوَاو يَاء وَاجِبا فِي حَال الْعِوض، وَكَانَ الْعِوَض فِي كَلَامهم أَكثر، ألزموا الْوَاو الْقلب، فَانْقَلَبت، إِذْ لَم يعوضوا، لِئَلَّا يَخْتَلف طرفاهما فِي حَال التصغير، وَإِن حذفت الْوَاو، فَانْقَلَبت، إِذْ لَم يعوضوا، لِئَلَّا يَخْتَلف طرفاهما فِي حَال التصغير، وَإِن حذفت الْوَاو، قلت: قلينسة، وَإِذا كَانَت الزائدتان للإلحاق، نَحُو: حبنطى، لِأَنَّهُ مُلْحق بسفرجل، وَالدَّلِيل على زِيَادَة الْأَلف وَالنُّون أَنه مَأْخُوذ من: حَبط بَطْنه، إِذا انتفخ، فَإِذا صغرته

قلت: حبيطي، فحذفت النُّون وقلبت الْألف، لانكسار مَا قبلهَا، وَإِن حذفت الْألف قلت: حبينط.

فَأَما مقعنسس: فالاختيار عِنْد سِيبَوَيْهٍ حذف أحد السينين مَعَ النُّون، فَيصير مقيعس. وَأَما أَبُو الْعَبَّاس الْمبرد: فيختار حذف الْمِيم وَالنُّون، فَيصير تصغيره: قعيسس. وَإِنَّا اخْتَار أَبُو الْعَبَّاس بَقَاء السِّين للإلحاق، وَالْمِيم وَالنُّون زَوَائِد لغير الْإِخْاق، والملحق عِنْزِلَة الْأَصْلِيّ، فَلَمَّا كَانَ بَقَاء الْأَصْلِيّ أولى من الزَّوَائِد اخْتَار بَقَاء السِّين. وَإِن كَانَت للإلحاق فَهي زَائِدَة، وَالْمِيم وَإِن وَأَما حجَّة سِيبَوَيْهِ: فَإِن السِّين وَإِن كَانَت للإلحاق فَهي زَائِدَة، وَالْمِيم وَإِن

*(479/1)* 

كَانَت زَائِدَة لغير الْإِخْاق فلهَا معنى، وَهُوَ لُزُومهَا لأسماء الفاعلين والمفعولين، فَصَارَ الْمَعْنى مقاوماً للإلحاق، ثمَّ حصل للميم قُوَّة من وَجْهَيْن اثْنَيْنِ (72 / أ): أحدهما: أَهَّا فِي أول الْكَلِمَة، وَالسِّين فِي آخرها، والأواخر بالحذف أولى من الْأَوَائِل. وَالتَّانِيْ: أَن التَّكْرَار يثقل عَلَيْهِم، فَكَانَ حذف السِّين أولى، لِاجْتِمَاع التكرير فِيهَا، وَأَهَّا

وَأَمَا مَنْطَلَقَ: فَالْمَيْمِ وَالنُّونَ فِيهِ زَائدتَانَ لَغَيْرِ الْإِلْحُاقَ، إِلَّا أَنَ الْمِيمِ تَدْخُل لَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَلْتُونَ قَرِيبَة مِنَ الطَّرِف، فَكَانَ حَذْف النُّونَ أُولَى، فَتَقُولَ فِي التَصْغَيْرِ: مَطْيَلَق، وَإِنْ عُوضَت قَلْت: مَطْيِلِيق.

طرف.

وَاعْلَمَ أَن مَا كَانَ مِن أَسَمَاء الْمُؤَنَّتُ على ثَلَاثَة أحرف، وَلَيْسَت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، فَإِنَّك ترد إِلَيْهِ عَلامَة التَّأْنِيث فِي التصغير، كَقَوْلِك فِي هِنْد: هنيدة، وَفِي قدر: قديرة إِلَّا سِتَّة أحرف، فَإِن الْعَرَب تجيز حذف الْهَاء مِنْهَا، وَإِنَّمَا وَجب رد هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير، لِأَن الْإسْم الْمُؤَنَّث حَقه أَن يكون لَفظه زَائِدا على لفظ الْمُذكر بعلامة ينْفصل بَحَا، والتصغير يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا، فكرهوا أَلا يردوا هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير، فَيكون الاسْم قد خلا من عَلامَة التَّأْنِيث فِي كل وَجه مَعَ خَفَّة اللَّفْظ، فَوَجَبَ أَن يكون سُكُون التصغير راداً لهاء التَّأْنِيث.

وَأَمَا إِذَا كَانَ الِاسْمِ زَائِدا على ثَلَاثَة أحرف لم يلْحق عَلامَة التَّأْنِيث، كَقَوْلِك فِي تَصْغِير عقرب: عقيرب، وَإِنَّمَا لم يلحقوه عَلامَة التَّأْنِيث، لِأَنَّهُ زَاد

*(480/1)* 

حرفا على الثلاثي، وَلَيْسَ يخْتَاج في بنائِهِ إِلَى أَكثر من ثَلَاثَة أحرف.

فَأَما مَا حصل من الْأَسْمَاء على أَكثر من ثَلاثَة أحرف، فَإِن الْمُرَاد بِهِ تَكْثِير الْأَبْنِيَة، لِأَن الْحَاجة تَدْعُو إِلَى هَذِه الْبناء، وَإِذَا كَانَ الْأَمر كَذَلِك، صَار الْحُرْف الزَّائِد على الثلاثي عوضا من هَاء التَّأْنِيث.

فَأَمَا الْأَسْمَاء المؤنثة الثلاثية الَّتِي ذكرنا أَن الْعَرَب تجيز حذف الْهَاء مِنْهَا فَهِيَ: حَرْب، وَدرع الْحَدِيد، وقوس، وَفرس، والناب (للمسنة) من الْإِبِل، وعرس، وَإِثَمَا سَاغَ حذف الْهَاء من هَذِه الْأَسْمَاء، لِأَن حَربًا كَأَهَّا مصدر: حربته حَربًا، والمصدر مُذَكّر، وتسميته بِالْمَصْدَرِ لِم يخرج الْمصدر عَن مَعْنَاهُ، فَلذَلِك جَازَ أَن يبْقى حكم الْمصدر فِيهِ، وَإِن كَانَ اسْما مؤنثاً، وَمن أَدخل الْهَاء، فَإِن الْحُرْب مُؤَنَّثة فِي الْمَعْنى، فَصَارَت كامرأة سميتها بزيد، فَيجب أَن تقول: زييدة، في تصغيرها.

وَأَمَا دَرَعِ الْحَدِيدِ: فَلِأَنَّمَا تَجْرِي مَجْرَى الدَرْعِ الَّذِي هُوَ الْقَمِيصِ، وَهُوَ مُذَكَّر، فَلَمَّا حصلت هَذِه الدَرْعِ فِي معنى الْمُذكر، أَجَازُوا أَلَا تلحقها عَلامَة التَّأْنِيث. وَأَمَا الْفرس: فَإِنَّهُ يَقع على الذّكر وَالْأُنْثَى، والمذكر سَابق التَّأْنِيث، فَيبقى

*(481/1)* 

حكم تصغيره على لفظ الْمُذكر، وَإِن عَنى بِهِ الْمُؤَنَّث على مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحُرْب. وَأَمَا الْقوس: فَيجوز أَن يكون ذهب بِهِ إِلَى مَذْهَب الْعود، وَهِي مَعَ ذَلِك على لفظ الْمصدر.

وَأَمَا النَّابِ فِي الْإِبِلِ: فَجَازِ حَذَفَ الْهَاءَ مِنْهَا فِي التَصغير، لِأَنَّهُ مُذَكِّر فِي الأَصْل، وَإِنَّمَا سَمِيت المَسنة من الْإِبِل نَاباً لسُقُوط نَابَها عِنْد كبرها، فَصَارَ حَكُم النَّابِ الَّذِي هُوَ السن بَاقِيا، فَلذَلِك جَازَ أَن يصغر على أَصله.

وَأَمَا الْعَرِسِ: فَجَازِ تذكيره، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنى: التَّعْرِيس، وَهُوَ اجْتِمَاع الْقَوْم إِذا نزلُوا من سفر، لِيُصْلِحُوا أُمُورهم، فَصَارَ الْعرس بِمَنْزِلَتِهِ، فَلذَلِك جَازَ أَن تَحذف مِنْهُ عَلامَة التَّأْنيث.

(482/1)

وَأَما مَا كَانَ مِنِ الْأَسْمَاء ثَانِيه أَلْفا، فَإِن كُلِّ مُصغر لَا بُد مِن تَحْرِيك ثَانِيه بِالْفَتْح، فَإذا وَجب تَحْرِيك الثَّاني، وَجب هُنَا تَحْرِيك الْأَلْف، فَلَا بُد من قَلبهَا (72 / ب) إِلَى حرف سواهًا، لأَن الْألف لَا تكون إلَّا سَاكِنة، فَإذا وَجِب قَلبهَا، فأصلها أولى من حرف قريب

فَأَما الجهولة نَحْو: ألف ضَارِب، وَمَا أشبه ذَلِك، فَإِنَّمَا وَجب قَلبهَا واواً، لِأَن أول المصغر مضموم، فَجعل قَلبهَا إِلَى أقرب الحركات مِنْهَا، والضمة من الْوَاو، فَوَجَبَ أَن تنْقَلب واواً.

وَأَمَا إِذَا كَانَتَ الْأَلْفَ وَالْوَاوِ ثالثتين، فَإِنَّمَا وَجب قَلبَهَا يَاء فِي التصغير، لِأَن من شَرط يَاء التصغير أن ينكسر مَا بعْدهَا، وَإِذَا كَانَت الْأَلْف وَالْوَاو ثالثتين، فياء التصغير تقع بعدهمًا، فتلحق الكسرة للألف وَالْوَاوِ، فَلَمَّا وَجِب قبل الْأَلْف يَاء، كَانَ قَلبهَا إِلَى الْيَاء أولى لخفتها، ومجانسة حركتها.

وَأَمَا إِذَا كَانَ الثَّالِث واواً، فَلَا بُد من كسرها، فتلتقي الْوَاو وَالْيَاء، وَقد سبقت الْوَاو الْيَاء بالسُّكُونِ، وَمَا الْتَقت الْوَاو وَالْيَاء الأول مِنْهُمَا سَاكن فَلَا بُد من قلب الْوَاو يَاء، وإدغام الأول في الثَّاني، وَإِنَّمَا وَجِب قلب الْوَاو إِلَى الْيَاء، لِأَن الْيَاء أقوى من الْوَاو، وَلاَّهُمَّا من وسط اللِّسَان، وَالْوَاو من الشّفة، وَالْوسط أقوى من الطّرف، فَلَمَّا كَانَت أقوى مِنْهَا وأخف، وَجب أَن تكون الْغَلَبَة لَهَا، فَلذَلِك وَجب أَن تَقول في عَجُوز: عجيز. فَإِن كَانَت الْوَاو أَصْلِيَّة أَو مُلْحقَة، جَازَ فِيهَا وَجْهَان. الْقلب، وَالْإِقْرَار لَهَا على صورهاً، فالأصلية نَحْو: أسود، تقول في تصغيره: أسيد، لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكرناها، وَيجوز أَن تَقول: أسيود، وَإِنَّا وَجِب هَذَا الْوَجْه، لأَنَّهَا

(483/1)

تظهر في الجُمع، إذا قلت: أساود، والتصغير وَالجُمع من وَاد وَاحِد، لما ذَكَرْنَاهُ من تشابحهما، فَلَمَّا وَجب إِظْهَار الْوَاو فِي الجُمع، وَكَانَت ألف الجُمع بِمَنْزِلَة يَاء التصغير، أَجَازُوا أَيْضا إِظْهَارِ الْوَاوِ بعد يَاء التصغير، حملا على الجْمع. وَأما وَاو عَجُوزِ فتنقلب في الجْمع، كَقَوْلِك: عَجَائِز، فَلذَلِك لم يجز إظهارها في التصغير. وَأَمَا المُلحقة فنحو: الْوَاو من الجُدْوَل، لِأَنَّهُ مُلْحق بِجَعْفَر، فالأجود أَن تَقول: جديل، على الأَصْل، وَيجوز

الْإِظْهَارِ، كَمَا جَازَ فِي الأَصْل.

وَأَمَا إِذَا كَانَتَ الْوَاو لَامِ الْفِعْلِ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْقلب، كَقَوْلِك فِي قَشُوة: قَشَية، وَلَا يَجُوز: قَشَيوة، وَإِنَّمَا لَم يَجْز ذَلِك، لِأَن الْقلب، قد بَينا أَنه الْمُخْتَار فِي الْوَاو، إِذْ كَانَت عينا، وَهُوَ أَقُوى مِنْهَا، إِذَا كَانَت لاماً، فَإِذَا كَانَ الْقلب مُخْتَارًا فِي الْأَقْوَى لزم الأضعف. وَاعْلَم أَن مَا كَانَت فِيهِ هَاء التَّأْنِيث، فَإِنَّك إِذَا صغرته رَددتما فِيهِ بعد طرحك زَائِدة أَو وَاعْلَم أَن مَا كَانَت فِيهِ هَاء التَّأْنِيث، فَإِنَّك إِذَا صغرته رَددتما فِيهِ بعد طرحك زَائِدة أَو زَائدتين أَو زَوَائِد، إِن كَانَت فِيهِ، أَو حذفت بعض الْكَلِمَة، لتصيرها بَمَا إِلَى بِنَاء التصغير، كَقَوْلِك، فِي قرعبلانة: قريعبة، وَإِنَّما وَجب رد هَاء التَأْنِيث، لِأَنَّا بِمَنْزِلَة اسْم ضم إِلَى اسْم، فَلَيْسَ يَجب أَن يعْتد بَمَا، فَلذَلِك وَجب أَن تلْحق فِي الْاسْم بعد التصغير.

*(484/1)* 

وَأَما أَلْفَ التَّأْنِيثُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا ذَلِك، لِأَنَّمَا تَجْرِي عِجْرَى الْحُرُوف الْأَصْلِيَة، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه يعْتَد بَمَا فِي الجَمع، كَقَوْلِك: فِي جَمع حُبْلَى: حبالى، فَلَمَّا اعْتَد بَمَا فِي الجُمع حَدْفَت إِذَا طَالَ الاِسْم فِي التصغير، وهاء التَّأْنِيث لَا تزاد فِي الجُمع، لِأَنَّك إِذَا جَمعت الاِسْم جَمع تكسير نقضت بناءه، واستأنفت لَهُ بِنَاء آخر، وَمَا كَانَ (....) إِلَى الْوَاحِد مِن غير حُرُوفه، فَلَا يَجب أَن يتبع الجُمع؛ إِذْ حكم الْوَاحِد الْمُتْبُوع قد بَطل، فَأَما أَلْف التَّأْنِيث (73 / أ) فَلَمَّا كَانَت مِمَّا يَبْنى عَلَيْهِ الإِسْم، وَجَرِت عَرْى حُرُوفه الْأَصْلِيَّة، وَجب أَن يعْتَد بَمَا فِي الجُمع، فَإِذَا ثَبَت أَن الله التَّأْنِيث كالأصل، وَكُنَّا نحذف الأَصْلِ فِي التصغير، إِذَا زَادَت حُرُوفه على أَرْبَعَة أحرف، وَجب أَن تحذف الله التَّأْنِيث، إِذَا كَانَت خُماسية، فَإِذَا كَانَ مَعهَا حرف رَائِد، كنت بِالْخِيّارِ، إِن شِئْت حذفتها، وَبقيت الزَّائِد، وَإِن خُماسية، فَإِذَا كَانَ مَعهَا حرف رَائِد، كنت بِالْخِيّارِ، إِن شِئْت حذفتها، وَبقيت الزَّائِد وبقيتها، كَقَوْلِك فِي تَصْغِير حبارى – إِن حذفت أَلف التَّأْنِيث، وَلِن أَلف التَّأْنِيث عَرْد بير، فَذَلِكَ أَن الْأَلف الأُولى تَنْقَلب يَاء، وتدغم فِيهَا يَاء التصغير، لما ذكرنَا قبل، وَإِن كَانَ أَلف التَّأْنِيث، عَقُول: حبيرة، فَيَجْعَل هَاء التَّأْنِيث عوضا من أَلف التَّأْنِيث، كَانَ مُول نِيهَا دَلالَة على التَّأْنِيث، وَكَانَ غَيره لَا يَعْتَار الْإِسْم، جعل الْعَوَض هَاء التَّأْنِيث، ليَكُون فِيهَا دَلَالَة على التَّأْنِيث، وَكَانَ غَيره لَا يَعْتَار ذَكِكُ أَلف التَّأْنِيث، لمَا قَلَا كَالأَصل، وَجب أَن تَعلى التَّأْنِيث، وَكَانَ غَيره لَا يَعْتَار

وَلَا تَخْتَاجِ إِلَى عَلامَة ثَانِيَة، إِذْ كَانَ لَيْسَ كل اسْم مؤنث بعلامة، فَلذَلِك لَم يجز الْعِوَض. فَإِن كَانَت ألف التَّأْنِيث رَابِعَة تركتهَا على حَالهَا، وَلَم تكسر مَا قبلهَا، كَرَاهَة أَن تَزُول عَلامَة التَّأْنِيث، وشبهت الْألف بَهاء التَّأْنِيث، فَكَمَا يجب أَن يكون مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير مَفْتُوحًا، وَلَا تُؤثر فِيهَا يَاء التصغير، فَكَذَلِك يجب أَن يكون مَا قبل هَذِه الْألف، لتحمل على الْهَاء، لاشْتِرَاكهمَا فِي التَّأْنِيث، وَإِنَّا وَجب أَن يكون مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير مَفْتُوحًا، لِأَن عِلّة فتح مَا قبلهَا فِي التَّكْبِير مَوْجُود فِي التصغير، وَهِي التَّأْنِيث فِي التصغير، وَهِي التَّانِيث فِي التصغير، وَهِي يَنْزِلَة اسْم ضم إِلَى اسْم، فَكَمَا وَجب أَن يكون آخر الاسْم الأول مَفْتُوحًا، وَجب أَن يكون مَا قبل هَاء يكون مَا قبل هَاء التَّانِيث مَفْتُوحًا فِي كل مَوضِع.

فَإِن قَالَ قَائِل: فألف التَّأْنِيث تبطل فِي الجُمع، إِذا قلت: حبالى، وَذَلِكَ أَن أَلف الجُمع توجب كسر مَا بعْدهَا، فَإِذا انْكَسَرَ مَا بعد ألف الجُمع، انقلبت ألف التَّأْنِيث يَاء، ثمَّ قلبت ألفا استثقالاً لياء قبلهَا كسرة في الجُمع؟

قيل لَهُ: إِن الَّذِي ذكرت من حكم ألف التَّأْنِيث على مَا ذكرت فِي الجُمع، وَبَين الجُمع والتصغير فرق فِي حكم ألف التَّأْنِيث، وَذَلِكَ أَن المصغر والتصغير لَا يَزُول حكمه وَمَعْنَاهُ، فَلذَلِك جَازَ أَن تراعى علامته وَلَا تحذف، وَأما الجُمع فَيجب إِسْقَاط حكم الْوَاحِد، وججيء معنى آخر، فَإِذا سقط حكم الْوَاحِد، لم يجب أَن تراعى علامته، فَلذَلِك وَجب أَن تقلب ألف التَّأْنِيث فِي الجُمع يَاء، وَلم يجب ذَلِك فِي التصغير لما ذكرنا. فَأما إِن كَانَت الْأَلف فِي آخر الاِسْم لغير التَّأْنِيث قلبتها يَاء، وأجريت حكم مَا

*(486/1)* 

بعْدهَا يَاء، بِالتَّصْغِيرِ على أصله، بإِيجَابِ الْكسر، لِأَن الْأَلْف إِذَا لَم تَكُن عَلامَة فَلَيْسَ يَجب أَن يُرَاعى لَفظهَا بِهَا، فَلذَلِك وَجب قَلبهَا، نَحْو أَلْف (معزى) ، وَمَا أشبه ذَلِك. فَإِن صغرت اسمًا فِيهِ أَلْف وَنون، وَلَم يكن فِيهِ مَا تنْقَلب أَلْفه فِي جمع التكسير، أقررنا الْأَلْف وَالنُّون على حَالهمَا، كَقَوْلِك فِي سَكرَان: سكيران، وَفِي عُثْمَان: عثيمان، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَن الْأَلْف وَالنُّون زائدتان، قد ضارعتا أَلْفي التَّأْنِيث اللَّتَيْنِ تثبتا فِي التصغير.

وَأَمَا مَا انقلبت فِي الجُمع يَاء، فنحو ألف سرحان (73 / ب) وسراحين، وسلطان وسلاطين، فَإِنَّهُ تقلب فِي الجُمع، دلَّ قلبهم فَي على أَنَّهُ لَيست مشبهة بِأَلف التَّأْنِيث، وَقد بَينا لَك ذَلِك، فالتصغير وَالجُمع يجريان

مجْرى وَاحِدًا، فَلذَلِك يجب أَن تَقول فِي تَصْغِير سرحان وسلطان: سريحين وسليطين، وَتَقَلُّبُهَا فِي التصغير كَمَا قلبتها فِي الجُمع، وَوجه ذَلِك أَن يكون سرحان مُلْحق بسرداح، وسلطان مُلْحق بفسطاط، فَلَمَّا صَارَت الْأَلف للإلحاق، وَجَرت مجْرى الْأَصْلِيّ انقلبت، فَهَذِهِ الْعَلَّة فِي انقلابَها فِي الجُمع والتصغير، وَالله أعلم. وأما مَا كَانَ آخِره مشدداً، نَحْو: أَصمّ ومدق، فَإِنَّا جَاءَ وُقُوع الْحُرُف

*(487/1)* 

المدغم بعد ياء التصغير، لِأَهَّا لَا تكون إِلَّا سَاكِنة، فَإِذَا انْفَتح مَا قبلهَا، فقد جرت في بَاهَا مُحْرى ألف الجُمع، كَمَا أَن السَّاكِن المدغم يقع بعد ألف الجُمع، فَكَذَلِك يجوز أَن يقع بعد ياء التصغير، وَإِثَمَا سَاغَ ذَلِك، لِأَن المدغم ترفع بِهِ لسَانك رفْعَة وَاحِدَة، فَكَانَ السَّاكِن كالمختلط بالمتحرك، وصَارَ المدغم وَمَا قبله كالحركة، فَلذَلِك جَازَ الجُمع بَينهمَا، وَإِن كَانَ لَا يجوز الجُمع بَين ساكنين في غير هَذَا لِخُرُوجِهِ عَن حكم علته، إِن شَاءَ الله، وقد أَتَيْنَا على شرح الْبَاب، فاعرفه.

*(488/1)* 

## 51 - بَابِ الْعدَد

اعْلَم أَن الْقَيَاسَ كَانَ فِي الْوَاحِد والاثنين من الْأَعْدَاد أَن يضافا، فَيُقَال: عِنْدِي وَاحِد رجال، وَاثنا رجال، كَمَا يُقَال: ثَلَاثَة رجال، إِلَّا أَهْم أسقطوا الْإِضَافَة من الْوَاحِد والاثنين، لِأَن الْوَاحِد يُنبئ عَن نَوعه وعدده، وَكَذَلِكَ الاِثْنَان، كَقَوْلِك: جَاءَنِي رجل، ورجلان، فَلَمَّا كَانَ لفظ رجل وَرجليْنِ يُنبئ عَن الْعدَد وَالنَّوْع، استغني بِلَفْظ وَاحِد عَن لفظين، وقد جَاءَ فِي الشَّعْر:

(كَأَن خصييه من التدلدل ... ظرف عَجُوز فِيهِ ثنتا حنظل) وَكَانَ حَقه أَن يَقُول فِيهِ: حنظلتان، فاضطر إِلَى مَا ذكرنَا، وشبهت الاِثْنَيْنِ بِالقَّلَاثَةِ، وَكَانَ حَقه أَن يَقُول فِيهِ: حنظلتان، فاضطر إِلَى مَا ذكرنَا، وشبهت الاِثْنَيْنِ بِالقَّلَاثَةِ، لِأَنَّهُ لَا يعلم من لِأَفَّكُمَا جَمع فِي الْمَعْنى، وَلَم يجز ذكر الْعدَد مُفردا، كَقَوْلِك: ثَلَاثَة وَأَرْبَعَة، لِأَنَّهُ لَا يعلم من أي نوع هُوَ، أعني الْعدَد، فَوجَبَ أَن يذكر الْعدَد مُضَافا إِلَى النَّوْع، لتقع الْفَائِدَة للمخاطب، إذْ الْغَرَض ذكرهما جَميعًا.

وَاعْلَم أَنه من الثَّلاثَة إِلَى الْعشْرَة يجب أَن يُضَاف إِلَى الجْمع الْقَلِيل، إلَّا أَن يكون الاسم لَا يجمع جمع الْقلَّة، كَقَوْلِك: عِنْدِي ثَلَاثَة أكلب، وَلَا يجوز أَن تَقول: ثَلَاثَة كلاب، لأَن الْكلاب جمع كَثْرَة، وأكلب للقلة، وَلُو قلت: ثَلَاثَة

*(489/1)* 

شسوع، جَازَ ذَلِك، لِأَن الشسوع لَيْسَ لَهُ جمع إِلَّا هَذَا، فَصَارَت الْإِضَافَة إِلَيْهِ ضَرُورَة، ونوي بِهِ الْقَلَّة، وَإِنَّمَا وَجِب إِضَافَته إِلَى مَا ذكرنَا، لِأَن الثَّلَاثَة إِلَى الْعَشْرَة من الْقَلَّة، فأضيف إلى مَا جانسها في الْقلَّة.

وَوجه آخر: أَنه لما كَانَ يجوز في بعض الْمَوَاضِع حذف الْمُضَاف إلَيْهِ، وَإِقَامَة الْمُضَاف مقَّامه، اخْتَارُوا إِضَافَة هَذِه الْأَعْدَاد إِلَى الجُمع الْأَقَل، ليَكُون مَتى حذفت الْأَعْدَاد قَامَ الْمُضَاف إلَيْهَا مقَامه، فأدى عَن مَعْنَاهَا، وَلُو أضيف إلَى الجُمع الْكثير لم تكن إقامَتها مقامها تدل على (74 / أ) الْأَعْدَاد، لاختلافهما في الْمَعْني.

وَاعْلَم أَن جَمع السَّلامَة حَقه أَن يدْخل في بَابِ الجْمع الْقَلِيل، وَإِن كَانَ يجوز أَن ينوى بِه الْكثير، وَإِنَّمَا وَجِب ذَلِك أَن يقارِهِا في الحكم، ومقاربتها لهَا أَن ينوى بَمَا الْقلَّة، كَقَوْلِك: عِنْدِي ثَلَاثَة زيدين، وَثَلَاثَة طلحات، إذا عنينا بَهَا رجَالًا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم يخص كُل وَاحِد من هَذِه الْأَعْدَاد باسم، وَلَم يَجْعَل اسْما وَاحِدًا

قيل لَهُ: إِنَّمَا فعل ذَلِك، ليدل بِهِ على مِقْدَار الشَّيْء، واللواتي باسم وَاحِد يشْتَمل على الْمَقَادِيرِ كَلْهَا، وَلُو فعل ذَلِك فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ، لم يكن فِي ذَلِك دَلِيل على مِقْدَار مَحْصُور، فَفعل ذَلِك، أَعني أَن الْعدَد بأسماء مُخْتَلفَة، فَقَالُوا: وَاحِد،

*(490/1)* 

وَاثْنَانِ، وَثَلَاث، وَأَرْبَعَة، ليدلوا بكُل لَفْظَة على قدر مَحْصُور.

وَاعْلَم أَن الثَّلَاثَة إِلَى الْعَشْرَة تَدْخَلَهَا الْهَاء، إِذَا أَضِيفَتَ إِلَى جَمْع وَاحِد مُذَكَّر فِي الْمَعْني، كَقَوْلِك فِي الْمُذكر: ثَلَاثَة رجال، وَفِي الْمُؤَنَّث: ثَلَاث بطات. وَإِنَّا وَجب ذَلِك لوجوه: أَحدهما: أَن الجُمع مؤنث في الْمَعْني، من الْوَاحِد إِلَى الْعشْرَة، والتأنيث (على) ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: تَأْنيث بعلامة، نَحْو: مسلمة وصالحة.

وَالثَّانِي: بِغَيْر عَلامَة، نَحُو: عناق، وعقرب.

فَجعل الْعدَد الْوَاقِع على الْمُذكر مؤنثاً بعلامة، نَخُو: ثَلَاثَة وَعشرَة، وَجعل لفظ الْعدَد الْوَاقِع على الْمُؤَنَّث مؤنثاً بِغَيْر عَلامَة، نَحُو: ثَلَاث وَعشر.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خص الْمُذكر بِإِثْبَات الْعَلامَة، والمؤنث بإسقاطها؟ قيل لَهُ: أَرَادوا بذلك الْفَصْل بَينهما.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أَحْوج إِلَى الْفَصْل بَينهمَا؟

قيل: لِأَن الجُمع قد يشْتَرك لفظ الْمُؤَنَّث فِيهِ والمذكر، أَلا ترى أَن (طَلْحَة) يجوز أَن يكون اسما لامْرَأَة، وَيجوز أَن يكون اسما لرجل، وهما مَعَ ذَلِك مشتركان فِي لفظ الجُمع، فَعُو قَوْلك فِي طَلْحَة: طلحات، لمذكر أَو مؤنث، فَلَو لم تفصل فِي لفظ الْأَعْدَاد بَين الْمُذكر والمؤنث، فَقلت: عِنْدِي ثَلَاث طلحات، لم يعلم الْمُخَاطب أعندك رجال أَو نسَاء، فَلَمَّا كَانَ ترك الْفُصْل يُوقع لبساً بَين الْمُذكر والمؤنث، وَجب

*(491/1)* 

أَن يَقع الْفَصْل بَين هَذِه الْأَعْدَاد.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خص الْمُذكر بالعلامة، والمؤنث بِلَا عَلامَة؟

قيل لَهُ: لِأَن الْمُذَكِر أخف من الْمُؤَنَّث، لِأَن التَّأْنِيث فرع على التَّذْكِير، فَجعل الأخف بعلامة، إِذْ كَانَت الْعُلامَة زِيَادَة على اللَّفْظ، فَاحْتمل الزِّيَادَة لخفته، وَجعل الْمُؤَنَّث بِغَيْر عَلامة لثقله، وَهَذَا الَّذِي ذكرنَا مَذْهَب سِيبَوَيْهِ.

وَذَكر أَبُو الْعَبَّاسِ الْمبرد: أَن الْهَاء دخلت فِي الثَّلَاثَة إِلَى الْعشْرَة للْمُبَالَغَة، وَمعنى الْمُبَالغَة: أَن الْمُذَكر لما كَانَ أفضل من الْمُؤنَّث بولغ فِي لَفظه بِزِيَادَة حرف، كَمَا قيل: رجل عَلامَة ونسابة، إِذَا أُرِيد بِهِ الْمُبَالغَة فِي الْعلم وَالنّسب، وَالْهَاء مَعَ ذَلِك عَلامَة التَّأْنِيث، وَفِيه وُجُوه أخر تحكى عَن أهل الْكُوفَة، قَالُوا: وجدنا مَا كَانَ على (فعال) مؤنثاً يجمع بِغير هَاء، نَحُو: عِقَابِ وأعقب، وَمَا كَانَ مذكراً يجمع بِالْهَاء، نَحُو: غراب وأغربة، قَالُوا: فَلَمَّا رأينا الْهَاء تسْقط في جمع الْمُؤنَّث، وَتثبت في جمع الْمُذكر، جعلنا الْأَعْدَاد الَّتِي تقع على جمع الْمُذكر بِالْهَاء، حملا على الجُمع الَّذِي تدخل عَلَيْهِ، (74 / ب) وأسقطنا الْهَاء من عدد الْمُؤنَّث، حملا على الجُمع الَّذِي تدخل عَلَيْهِ، فَلهَذَا قَالُوا: ثَلَاثَة أغربة، وَثَلَاث أعربة، وَثَلَاث أعقب.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب إِضَافَة الْعدَد من الثَّلاثَة إِلَى الْعشْرَة، وهلا اقتصروا على

*(492/1)* 

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْقيَاسِ فِي جَمِيعِ هَذِه الْأَعْدَاد أَن تُضَاف إِلَى اجْمع، إِنَّا وَجب ذَلِك، لِأَنَّهَا إِضَافَة بِمَعْني (من) ، فَالْأُول بعض الثَّاني، فَلَو أَضفتها إِلَى الْوَاحِد، لجَازِ أَن يتَوَهَّم أَن الثَّلَاثَة بعض الدِّرْهَم من دوانقه وقراريطه، فَلَمَّا كَانَ يشكل وَجب أَن يُضَاف إِلَى الْجُمع ليزول اللَّبْس.

فَأَما مائَة دِرْهَم، وَأَلف دِرْهَم، فَالْقِيَاسِ أَن يُقَال: مائَة الدَّرَاهِم، وَأَلف الدَّرَاهِم، وَلَكنهُمْ حذفوا لفظ الجمع استخْفَافًا، فاجتزوا بلَفْظ الْوَاحِد.

وَفيه وَجه آخر: وَهُوَ أَن الْمائَة تشبه الْعشْرة، لأَنَّا عقد مثلها، وتشبه التسعين، وَمَا قبلهَا من العشرات، لِأَنُّهَا عقد، وَكَانَ حَقَّهَا أَن تَجْرِي مُجْرى مَا قبلهَا من العشرات في تبيينها بِوَاحِد مَنْصُوب منكور، أَلا ترى أَن الْعشْرَة تَجْري مجْرى التِّسْعَة، فَلَمَّا حصل في الْمِائَة شبه الْعشْرَة وَالتسْعين جعلت مُضافَة، كَمَا أَن الْعشْرَة مُضافَة، وَجعل الَّذِي بَينهمَا وَاحِدًا، كَمَا أَن التسعين بَينهمَا وَاحِد.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خَالَفت الْعشْرَة - إذا أُريد بَمَا الْمُذكر - لعشرة الْمُؤَنَّث، فحركت في الْمُذكر، وسكنت في الْمُؤنَّث، وَمَا قبلهَا من الْأَعْدَاد لَا يُخَالف الْمُذكر فِيهِ الْمُؤَنَّث إلَّا بِاهْاءِ فَقَط؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْعشْرَة لِما صَارَت عقدا، وَكَانَت الْعُقُود الَّتِي بعْدهَا تَخَالف العشرات والمئين، أَرَادوا أَن تكون الْعشْرَة أَيْضا مُخَالفَة لما قبلهَا من الْآحَاد، فَجعلُوا تسكين الشين في الْمُؤَنَّث دَلِيلا على هَذَا الْمَعْني، وَخص الْمُؤَنَّث بذلك، لِأَنَّهُ أَثْقَل من الْمُذِكِي، فَكَانَ تَخفيفه أولى.

*(493/1)* 

وَاعْلَم أَنَّك إِذَا زِدْت على الْعَشْرَة وَاحِدًا، أَو مَا شِئْت من الْآحَاد إِلَى تِسْعَة عشر، فَإنَّك تبنى الاسمين على الْفَتْح، كَقَوْلِك: أحد عشر درهما، وَتِسْعَة عشر درهما، إلَّا اثْنَى عشر درهما، فَإِن (الإثْنَيْنِ) مُعرب في جَمِيع الْأَحْوَال، وَإِنَّمَا وَجب بِنَاء مَا ذكرنَا، لِأَن الأَصْل في

قَوْلك: أحد عشر، وَاحِد وَعشر، فَلَمَّا حذفت الْوَاو، وَهِي مزادة، تضمن الاِسْم معنى الْوَاو، وكل اسْم تضمن معنى حرف – وَجب أَن يبْنى، كَمَا يبْنى (أَيْن وَكَيف) ، فَوجَبَ أَن يبْنى الاسمان لما ذكرنا، وَلَيْسَ تعلق الاسمين بِالْوَاو تعلقا وَاجِبا، فَلذَلِك استحقا الْبناء، وَإِنَّمَا وَجب أَن يبْنى على حَرَكَة، لِأَن هَما قبل الْبناء حَال الْإِعْرَاب، وقد بَينا أَن الاِسْم إِذَا كَانَ معربا، ثمَّ دخلت عَلَيْهِ عِلّة أوجبت لَهُ الْبناء، وَجب أَن يبْنى على حَرَكَة، وَإِنَّمَا يبْنى على حَرَكة، وَإِنَّمَا يبْنى على الْفَتْح من بَين سَائِر الحركات، لِأَن الْفَتْح أخف الحركات، وَجعل الاسمين اسْما وَاحِدًا مستثقل، فاختير لهَما أخف الحركات.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم فتح ثَمَايِي عشرَة، وَقد وجدنَا الْعَرَب تبني مَا آخِره يَاء على السّكُون من الاسمين اللّذين جعلا اسما وَاحِدًا، نَحُو: معدي كرب، وقالي قلا، وأيادي سبأ، فَلم فَارَقت ثَمَايِي عشرَة (75 / أ) لمعدي كرب وبابه؟

فَاجْوَابِ فِي ذَلِك: أَنهم فتحُوا (ثَمَانِي) لِئَلَّا يُخْتَلف مَا قبلهَا وَمَا بعْدهَا من

*(494/1)* 

الاسمين المركبين، فَجعل الْفَتْح فيهمَا تبعا لما ذَكَوْنَاهُ، وَلَم يعوض فِي معدي كرب مَا ذَكُوْنَاهُ، فاختير لَهُ السّكُون، وَإِنَّمَا وَجب أَن يكون مَا آخِره يَاء سَاكِنا، لِأَن مَا لَيْسَ ذَكُوْنَاهُ، فاختير لَهُ السّكُون، وَإِنَّمَا وَجب أَن يكون مَا آخِره يَاء سَاكِنا، لِأَن مَا لَيْسَ آخِره يَاء من الْخُرُوف الصِّحَاح يبنى على الْفَتْح، طلبا للتَّخْفِيف، وَكَانَت الْيَاء الَّتِي قبلهَا كسرة تَخَالف الْخُرُوف الصِّحَاح من الْأَسْمَاء المعربة، فَمنع الضَّم وَالْكُسْر، استثقالاً هَما فِي الْيَاء الَّتِي قبلهَا كسرة، فَوَجَبَ أَن يفرق بَين الْيَاء وَبَين غَيرهَا من الْخُرُوف الصِّحَاح فِي الْفَتْح طلبا للتَّخْفِيف، وَلَيْسَ بعد الْفَتْح اللّه السَّكُون، وَجب أَن يبنى على الْفَتْح طلبا للتَّخْفِيف، وَلَيْسَ بعد الْفَتْح إلَّا السّكُون، وَجب أَن يبنى على السّكُون.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي دَعَا الْعَرَبِ أَن تَجْعَل الْعَشْرَة وَمَا بعْدهَا من الْآحَاد بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد، وهلا اسْتِعْمَالا على الأَصْل؟

فَاجُوَابِ فِي ذَلِك: أَن الْعَشْرَة لِمَا كَانَت تدل على عدد مَخْصُوص، وَكَذَلِكَ مَا قبلهَا من الْآحَاد، نَحْو: التِّسْعَة وَالثَّمَانِيَة، قد حصل لَهَا أَسَاء مُفْرَدَات، وَكَذَلِكَ التَّرِيْب الَّذِي وَقع بَين الْآحَاد والعشرات هُوَ قريب من الْعشْرَة وَمَا قبلهَا من الْآحَاد، اخْتَارُوا أَن يكون لَفظهَا كَلَفْظِ عدد مُفْرد، لقُرْبه من الأَصْل، إِذْ كَانَت الْآحَاد هِيَ الأَصْل فِي الْعدَد كُله، لِأَنَّهُ من الْآحَاد يتركب، وَجعل الاسمين اسما وَاحِدًا مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ من الْعلَّة أَنه أخف، فَلَمَّا وجدوا مساغاً لإسْقاط الْوَاو لخفة اللَّفْظ، وَجب أَن يَجْعَلُوا الاسمين اسما وَاحِدًا،

فاعلمه.

وَاعْلَم أَن الْعَشْرَة المركبة مَعَ الْآحَاد غير الْعَشْرَة المفردة، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك تَقُول للمؤنث: إِحْدَى عَشْرَة، بِكَسْر الشين وتسكينها، وَالْعَشْرَة المفردة لَا يجوز فِيهَا كسر الشين بِحَال، فَدلَّ ذَلِك على أَن الْعَشْرَة المركبة غير الْعَشْرَة المفردة،

*(495/1)* 

وَلا يجوز لقَائِل أَن يَقُول: إِن الْعَشْرَة المفردة كَانَ أَصْلهَا الْكسر، فألزمت السّكُون تَخْفِيفًا، أَعنِي: عشر الْمُؤَنَّث، وَلَكِن لِأَن الْمركب أثقل من الْمُفْرد، فَلَو كَانَ الْأَمر على مَا قدره الْقَائِل، لَكَانَ السّكُون ألزم للمركب من الْمُفْرد، والأثقل أولى بِالتَّخْفِيفِ من الأخف، فَبَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَن العشرتين مُخْتَلِفَتَانِ.

وَاعْلَمَ أَن الْآَحَاد لَا يَتَغَيَّر حَكَمهَا عَمَّا كَانَت عَلَيْهِ فِي حَال الْإِفْرَاد، إِذَا رَكِبَت تلزمها الْهَاء للمذكر، وَتَكُون بِغَيْر هَاء للمؤنث، إِلَّا الْعشْرة للمذكر تسْقط مِنْهَا الْهَاء، وَتثبت فِي عشر الْمُؤَنَّث، على الْعَكْس مِمَّا كَانَ فِي حَال الْإِفْرَاد، وَإِنَّا كَانَ الْأَمر كَذَلِك، لِأَن الاسمين لما جعلا الله وَاحِدًا طالاً، فثقل عَلَيْهِم أَن يزيدُوا على كل وَاحِد مِنْهُمَا هَاء فِي حَال التَّرْكِيب، فعدلوا إِلَى إِسْقَاطهَا من الْعشْرة، ونووا بَمَا التَّذْكِير، واكتفوا بعلامة التَّأْنِيث فِي الاسْم الأول، فَلَمَّا وَجب إِسْقَاطهَا هَا من (عشرة) فِي الْمُذْكر لما ذَكرْنَاهُ، التَّأْنِيث فِي السَّم الأول، فَلَمَّا وَجب إِسْقَاطهَا هَا من (عشرة) فِي الْمُذْكر لما ذَكرْنَاهُ، أَدخلوها فِي (عشر) الْمُؤنَّث أَن تكون لَهُ عَلامَة فِي اللَّفْظ، وَكَانَت الْآحَاد بِغَيْر هَاء، فَصَارَ إِدخالها فِي عشر الْمُؤنَّث، للفصل بَينهمَا وَبَين عدد الْمُذكر، وَصَارَ ذَلِك كالعوض من عدم (75 / ب) لفظ التَّأْنِيث فِي الإسْم الأول.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم جَمعُوا بَين تأنيثين فِي قَوْلُم: إِحْدَى عَشْرَة جَارِيَة، واثنتا عَشْرَة جَارِيَة؟ قيل لَهُ: أما إِحْدَى عَشْرَة فَجَاز ذَلِك فِيهَا، لِأَنَّمَا فِي الْحُقِيقَة اسمان مُخْتَلِفَانِ، كُل وَاحِد مِنْهُمَا يدل على غير معنى الآخر، وَإِنَّا هُوَ من جِهَة الْبناء كاسم

*(496/1)* 

مُفْرد، فَلُو كَانَ فِي كُلُ وَاحِد عَلَامَة لَلتأنيث كعلامة الآخر، جَازَ ذَلِك لَمَا بَيناهُ من اخْتِلَافهمَا، فَإِذا كَانَ الْأَمر على مَا ذَكَرْنَاهُ، جَازَ الجُمع بَينهمَا، وَمَعَ ذَلِك فَإِن عَلامَة التَّأْنِيث في (عشرَة) ، فَجَازِ الجُمع بَينهمَا لاخْتِلَاف

صُورَتِي التَّأْنِيثِ، وقبح في الهاءين لاتِّفَاقهمَا.

فَأَما اثْنَتَا عَشَرَة: فعلامة التَّأْنِيث قد صَارَت فِي حَشُو الْكَلِمَة، فَكَأَهَّا قد خرجت عَن حكم التَّأْنِيث، إِذْ كَانَ حق عَلاَمَة التَّأْنِيث أَن تلْحق آخر الاسْم، وَمَعَ هَذَا فَإِن التَّاء وَإِن كَانَت فِي الْحُقِيقَة للتَّانِيث، فَإِنَّهُ يُبدل مِنْهَا الْهَاء فِي الْوَقْف، فَصَارَت الْهَاء فِي (عَشَرَة) وَلَم يجب بِنَاء عشرَة، فَحسن الجُمع بَينهمَا. (الاثنيي) مُخَالفَة للهاء فِي (عشرَة) وَلَم يجب بِنَاء عشرَة، فَحسن الجُمع بَينهمَا. فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم وَجب إِعْرَاب اثْنِي عشر، وَلَم يجب بِنَاء عشرَة مَعَه؟ فَإِن قَالَ قَائِل: أَن (الاِثْنَيْنِ) إعراجَما فِي وسطهما، و (عشر) حلت مَعل النُّون من الْبُنيْنِ)، فَكَمَا كَانَ حرف الْإِعْرَاب الْألف وبعدهما النُّون، فَكَذَلِك يجب أَن تبقى الْألف حرف الْإِعْرَاب، وَإِن كَانَ (عشر) بعْدهَا، لِأَنَّا لَم تَتَغَيَّر عَمَّا كَانَت عَلَيْهِ، وَلِأَهَّا الْأَلف حرف الْإِعْرَاب، وَإِن كَانَ (عشر) بعْدهَا، لِأَنْهَا لَم تَتَغَيَّر عَمَّا كَانَت عَلَيْهِ، وَلِأَهَّا حلت مَعل النُّون، وَجعلت مَعَ الاِثْنَيْنِ بِمَنْزِلَة عدد مُفْرد، فَلَمَّا حلت مَعل الْرُف، وَجب أَن تبنى كَمَا يبنى الْحُرْف،

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ الْمُضَاف إِلَيْهِ يقوم أَيْضا مقَام النُّون فِي قَوْلك: غُلَام زيد،

*(497/1)* 

وَهُوَ مَعَ ذَلِك مُعرب، فَمَا الْفرق بَينه وَبَين عشرَة؟

قيل لَهُ: الْفرق بَينهمَا: مَا أُخبرنَا آنِفا، وَهُوَ أَن (اثْنَي عشر) قد جَريا مجْرى شَيْء وَاحِد، كالاثنين أَنفسهمَا، أَلا ترى أَنَّك تَقول: جَاءَنِي اثْنَا عشر، فالجيء قد تعلق بالاثني عشر، كما تعلق بالاثنين، إذا قلت: جَاءَنِي اثْنَان، فَأَما الْمُضَاف فخارج عَن حكم الْمُضَاف إِلَيْهِ، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي غُلَام زيد، ف (زيد) لم يدْخل فِي الْمَجِيء؟ فَعلمت أَن الْمُضَاف إِلَيْهِ لم يقم مقام النُّون فِي الأول، كَمَا قَامَت (عشر) مقام النُّون فِي اثْنَيْن، إِن شَاءَ الله.

وَوجه آخر: أَن (اثْنَي عشر) لما تضمنا معنى الْوَاو كتضمن أخواته من الْأَعْدَاد وَجب أَن يبنى كبناء أخواته، فَعرض فِي الإِثْنَيْنِ مَا منع من الْبناء، وَهُوَ أَن حرف الْإِعْرَاب وسط الْكَلِمَة، وبنيت (عشر) على مَا تستحقه من الْبناء.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم خصوا أحد عشر بِلَفْظ (أحد) ، وَإِذا أفردوا قَالُوا: وَاحِد، وَاثْنَانِ، وَلَمْ يَقُولُوا: أحد، اثْنَيْنِ؟

فَالْجُوَابِ فِي ذَلِك: أَهُم أَرَادوا بذلك التَّخْفِيف - لأَهُم لما ركبُوا أحد مَعَ عشر - كَمَال الإسْم، فَاخْتَارُوا لفظ (أحد) ، لِأَنَّهُ أخف من لفظ (وَاحِد) ، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ، فَلذَلِك

خص بالتركيب مَعَ الْعشْرَة، أَلا ترى أَنَّك إِذا بلغت الْعشْرين قلت: وَاحِد وَعِشْرُونَ، لِأَن التَّكِيبِ قد زَالَ.

وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي الْمُؤَنَّث: إِحْدَى عشرَة، (76 / أ) وَلَم يَقُولُوا: وَاحِدَة وَعشرَة، وَذَلِكَ أَنْهم لما استعملوا فِي الْمُذكر، جعلُوا لفظ (إحْدَى) حملا على بِنَاء (أحد) ، وألزموه التَّأْنِيث في آخِره، لِأَنَّهُ أخف من وَاحِدَة.

*(498/1)* 

وَاعْلَم أَن (عشرَة) الْمُؤَنَّث فِيهَا لُغَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: كسر الشين، فَهِيَ لُغَة بني تَمِيم وَالثَّانِيَة: إسكانها، وَهِي لُغَة الحُجَازِيِّينَ، واختاروا كسر الشين لثقل الْمُؤَنَّث فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى، فَأَما اللَّفْظ فلزيادة الْهَاء، وَأَما الْمُعْنَى فوقوعه للمؤنث.

وَاعْلَم أَن الَّذِي يبين النَّوْع من أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر وَاحِد منكور يلْزمه النصب، كَقَوْلِك: عِنْدِي أحد عشر رجلا، وتسع عشرة امْرَأَة، وَإِنَّا لزم النصب، لِأَن الأَصْل: وَاحِد وَعشرَة، فَحذف التَّنْوِين لما عوض فِي اللَّفْظ من الْبناء، كَمَا حذف فِي الْإِضَافَة، وَاحِد وَعشرَة، فَحذف التَّنْوِين لما عوض فِي اللَّفْظ من الْبناء، كَمَا حذف فِي الْإِضَافَة، فَوَلِك: فَصَارَ حكمه مراعى فِي اللَّفْظ، وَجرى مجْرى اسْم الْفَاعِل، إِذَا لم ينْصَرف، كَقَوْلِك: هَوُلاءِ حواج بَيت الله عِنْدِي، لِأَن التَّنْوِين لم يحذف من (حواج) للإضافة، وَإِنَّا حذف لمنع الصَرْف، فَصَارَ حكمه مراعى، فَلهَذَا وَجب النصب بعد (حواج) لِأَن التَّنْوِين كَأَنَّهُ مَوْجُود، أَلَا ترى أَن الشَّاعِر إِذَا اضْطر جَازَ أَن ينون، وَلُو كَانَ التَّنْوِين قد حذف

*(499/1)* 

للإضافة، لم يجز رده مَعَ بَقَاء الْإِضَافَة، فَعلمت أَن التَّنْوِين إِذَا لَم يكن للإضافة فَكَأَنَّهُ مَوْجُود فِي الحَكم، فَلهَذَا وَجب أَن ينصب مَا بعد أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر، لِأَن التَّنْوِين كَأَنَّهُ مَوْجُود فِيهَا، فاعرفه.

وَإِنَّا وَجِبِ أَن يكون التَّمْيِيز بِوَاحِد من هَذَا النَّوْع من الْأَعْدَاد، لِأَنَّك إِذَا كررت الْعدَد فقد أثبت مِقْدَار الْمَعْدُود، فَوَجَبَ عَلَيْك تَبْيِين النَّوْع، فبينه بِوَاحِد منكور، لِأَنَّهُ أخف من الْمعرفة، وَلَفظ الجُمع وَالْوَاحد المنكور يدل على النَّوْع، فَلهَذَا وَجب اسْتِعْمَاله، وَكَانَ الأَصْل أَن تَقول: عِنْدِي خَمْسَة عشر من الدَّرَاهِم، فَحذف هَذَا التَّطْويل، وأقيم

الْوَاحِد المنكور مقامه، وَإِنَّا وَجب أَن يكون الأَصْل مَا ذكرنَا، لِأَن الْخُمْسَة عشر بعض الدَّرَاهِم، فَيجب أَن يكون الْمَذْكُور بعْدهَا بعض الجُمع، حَتَّى يَصح معنى التَّبْعِيض، وَلَو قدرت أَن الأَصْل الْوَاحِد اسْتَحَالَ الْمَعْنى ودخله لبس، أَلا ترى أَنَّك إِذا قدرت الْكَلَام، كَقَوْلِك: عِنْدِي خَمْسَة عشر من دِرْهَم، جَازَ أَن يتَوَهَّم أَن الْخُمْسَة عشر بعض الدِّرْهَم، فَلذَلِك قلت: إِن الأَصْل: خَمْسَة عشر من الدَّرَاهِم، ثمَّ حذف لما ذكرْنَاهُ (من) طلب الخفة، فاعلمه.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا تَجُوزِ الْإِضَافَة إِلَى النَّوْع فِي قَوْلك: أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر؟ قيل لَهُ: لَا يَجُوز ذَلِك، لِأَنَّهُ لَو جَازَت إِضَافَته لكَانَتْ (تِسْعَة عشر) الْإِضَافَة فِيهِ لَازِمَة، لِأَنَّهُ مفتقر إِلَى ذكر النَّوْع، وَلَو لَزِمت الْإِضَافَة، لكَانَتْ ثَلَاثَة أَسَمَاء اسمًا وَاحِدًا، وَهَذَا لَا يُوجد في كَلَامهم، فَلهَذَا لم يجز أَن تقول:

*(500/1)* 

عِنْدِي خَمْسَة عشر دِرْهَم.

فَإِن قَالَ قَائِل: أَلَيْسَ قد صَحَّ أَن يُسمى الرجل بحضرموت، وَمَا أشبهه من الاسمين اللَّذين جعلا اسمًا وَاحِدًا، فَإِذا فعلت ذَلِك، جَازَت إِضَافَته، فَقلت: جَاءَنِي حَضرمَوْت اللَّذين جعلا اسمًا وَاحِدًا، فَهَلا جَازَ الْبَلَد، كَمَا تَقول: جَاءَنِي قَاضِي الْبَلَد، فقد صَارَت ثَلاَثَة أَشْيَاء اسمًا وَاحِدًا، فَهَلا جَازَ ذَلِك (76 / ب) في خَمْسَة عشر؟

قيل لَهُ: قد أخبرنا قبل أن الْعدَد يلْزمه التَّبْيِين، وَإِذا لزمَه التَّبْيِين، صَارَت إِضَافَته لَازِمَة، وأما كَانَ من نَعْو: حَضرمَوْت، فإضافته غير لَازِمَة، لِأَنَّهُ اسْم علم معرفة يقوم بِنَفسِه، فَلَا يُحْتَاج إِلَى تَبْيِين، وَإِنَّمَا يُضَاف إِذا قدرناه أنه نكرَة، فقد بَان لَك أَن إِضَافَته غير لَازِمَة، فَلذَلِك قَدرنا بَينه وَبَين خَمْسَة عشر، فَإِن أردْت أَن تضيف خَمْسَة عشر إلَى اسْم معرفة، جَازَ ذَلِك، كَقَوْلِك: هَذِه خَمْسَة عشر زيد، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَن زيدا لَيْسَ مِمَّا يبين الْعدَد، فَلم تكن إِضَافَته لَازِمَة تَجْرِي مَعَ خَمْسَة عشر مجرى حَضرمَوْت الْبَلَد. يبين الْعدَد، فَلم تكن إِضَافَته لَازِمَة تَجْرِي مَعَ خَمْسَة عشر مُجرى حَضرمَوْت الْبَلَد. وَاعْلَم أَنَّك إِذا أَضفت خَمْسَة عشر إلى زيد، وَمَا أشبه ذَلِك، فَالْقِيَاس أَن يكون مَبْنِيا، كَمَا كَانَ قبل الْإِضَافَة.

وَبَعض النَّحْوِين يردهُ بِالْإِضَافَة إِلَى الْإِعْرَاب، فَيَقُول: هَذِه خَمْسَة عشرك، وَرَأَيْت خَمْسَة عشرك، ومررت بِخَمْسَة عشرك.

وَكَذَلِكَ حَكُمُ الْخُلَافِ إِذَا أَدْخَلَتَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الأُولِ: كَقَوْلِكَ عِنْدِي

الخُمْسَة عشر درهما، وَإِكُمَّا كَانَ الْبناء مَعَ الْأَلْف وَاللَّام وَالْإِضَافَة، لِأَن خَمْسَة عشر فِي بَابه وَجب لَهُ الْبناء فِي حَال تنكيره، وَإِكَمَّا ترد الْإِضَافَة وَالْأَلْف وَاللَّام الْمَبْغِيِّ إِلَى الْإِعْرَاب إِذَا بَقِي فِي حَال التَّعْرِيف، نَعُو: قبل وَبعد، فَإِذا أضيفا قدرا نكرتين، فَزَالَ عَنْهُمَا الْمُعْنى الْمُوجب للْبِنَاء، وَهُوَ التَّعْرِيف، وَأَما خَمْسَة عشر فَلم تزهما الْإِضَافَة عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ فِي حَال الْإِفْرَاد، فَلَهَذَا وَجب أَن يبقيا على مَا كَانَا عَلَيْهِ مِن الْبناء. وَأَما من أعربهما فِي حَال الْإِضَافَة، فَلِأَن الْمُضَاف إلَيْهِ يقوم مقام التَّنْوِين، فَكَأَن خَمْسَة عشر لما أضيفت عَلى الْإِضَافَة، وَلِأَن الْمُضَاف إلَيْهِ يقوم مقام التَّنْوِين، فَكَأَن خَمْسَة عشر لما أضيفت نونت، والتنوين يُوجب هَمَا الْإعْرَاب، وَكَذَلِكَ مَا قَامَ مقامه، وَهَذِه حجَّة ضَعِيفَة، لأَنا قد وجدنَا مُضَافا مَبْنِيا، فَلُو كَانَ الْمُصَاف إلَيْهِ يُوجب هَذَا الحكم، اسْتَوَى ذَلِك فِي كل مُضَاف فَلَمَ وجدنَا بعض المضافات مَبْنِيا، علمنَا أَن الْإِضَافَة لَا توجب إِعْرَاب مُضَاف فِي كل مَوضِع، فَأَما مَا بني وَهُو مُضَاف، نَعُو قَوْله تَعَالَى: {من لدن حَكِيم عليم} ، وَهِي مَعَ ذَلِك مَبْنِيَّة، وَكَذَلِكَ خَمْسَة عشرك أَن يكون بَاقِيا على حكم الْبناء، وَان كَانَ مُضَافا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلَم رَكِبت الاسمين مَعَ أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر، وَلَم يَجْعَلُوا مَا بعد الْعَشْرَة اسْما وَاحِدًا مُفردا يَخْتَص بِهِ، كَمَا جعل فِيمَا قبل الْعشْرَة؟ قيل لَهُ: الَّذِي منع ذَلِك أَن الْأَعْدَاد يُمكن تكثيرها إِلَى غير فِمَايَة، وَلَو جعلُوا لكل مَا يُضَاف من الْأَعْدَاد اسْما، لأضافوا من الْأَسْمَاء مَا لَا نِمَايَة لَهُ، وَهَذَا محَال،

*(502/1)* 

فَلهَذَا احتاجوا أَن يركبُوا بعض الْأَعْدَاد مَعَ بعض وَكثُرت، فَلم يحصروها باسم. فَإِن قيل: فَهلا ركبت الْعشْرُونَ وَمَا بعْدهَا إِلَى التسعين، كَمَا فعلوا ذَلِك بأحد عشر؟ فالفصل بَينهمَا: أَن الْآحَاد هِيَ الأَصْل، فَلَمَّا كَانَت الْعشْرَة عقدا للْأَصْل، جَازَ أَن يركبوها مَعَ الْآحَاد ليصير الاسمان اسما وَاحِدًا، ويدلا على قدر من الْعدد، فَيكون ذَلِك مشاكلاً لأسماء الْآحَاد ليصير الدّلالَة على قدر من الْعدد، نَعُو: الثَّلاثَة والأربع، فَإذا مشاكلاً لأسماء الْآحَاد المفردة الدّلاَلة على قدر من الْعدد، نَعُو: الثَّلاثَة والأربع، فَإذا بلغت الْعشْرين ركبت (77 / أ) من الأَصْل فِي الْفَرْع، والتركيب فرع، فاستعملوا كل واحِد مِنْهُمَا على مَا يسْتَحقّهُ من حمل بعض الْأَعْدَاد على بعض. وَاعْد أَردْت أَن تعرف أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر، أدخلت الْأَلف وَاللَّام في وَاعْلَم أَنَك إذا أردْت أَن تعرف أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر، أدخلت الْأَلف وَاللَّام في

الِاسْم الأول، فقلت: جَاءَيِي الْأَحَد عشر رجلا، وَبَعض النَّحْوِيين يُجِيز أَن يدْخل الْألف وَاللَّام فِي الْأَسْمَاء الثَّلَاثَة، فَيَقُول: عِنْدِي الْخَمْسَة الْعشْر الدِّرْهَم، وَهُوَ قُول بَين الْفساد، وَإِنَّا وَجب مَا ذكرنَا، لِأَن الْعشْرة قد صَارَت فِي حَشْو مَا قبلهَا، وَالْأَلف وَاللَّام إِنَّمَا وَجب أَن تدخل على أول الْأَسْمَاء فتعرفها، وَلَا تدخل فِي حشوها، فَلذَلِك لم يجز إدخالها على العشْر، وأما إدخالها على الدِّرْهَم، ففاسد أَيْضا، لما بَينا أَن التَّمْيِيز لَا يجوز أَن يكون معرفة، فَلذَلِك فسد القَوْل

*(503/1)* 

الثَّايِي. فَإِذا ضاعفت أدى الْعُقُود كَانَ لَهُ اسْم من لَفظه، مُشْتَق من العقد، لَا يشى العقد بِهِ، وَيجْرِي ذَلِك الِاسْم عَرْى الَّذِي لَحقته الزِّيَادَة للْجمع، وَيكون حرف الْإِعْرَاب الْيَاء وَالْوَاو، وبعدهما النُّون، وَذَلِكَ الاِسْم: عشرُون درهما، فَإِن أدرت أَن تثلث أدى الْعُقُود كَانَ لَهُ اسْم من لفظ الثَّلاَثَة يَجْرِي عَجْرى الاِسْم الَّذِي كَانَ للتثنية، وَذَلِكَ قَوْلك: ثَلَاثُونَ لَا ثَنية إِلَى أَن تبلغ التسعين وَتكون تِلْكَ النُّون لَازِمَة، كَمَا أَن التَّنوِين لَازم للشَّلاثَة إِلَى الْعَشْرَة، غير أَنَّك إذا ضاعفت الْعشْرَة، وَهِي أدى الْعُقُود، اشتققت للتضعيف اسْما من الْعشْرة.

وَمعنى قَوْله: لَا يشى العقد، أي: لَا تلْحقهُ تَغْنِية، أي: عَلامَة تَغْنِية على لَفظه، فَتقول: عشرتان، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَن الأَصْل فِي الْأَعْدَاد هِي الْآحَاد، والاشتقاق يَنْبَغِي أَن يقع من الْأُصُول، فَكَانَ قِيَاس الْعشْرَة إِذَا أُردْت تضعيفها بِأَن يكون لهَا اسْم من الاثْنَيْنِ، كَمَا أَنَّك لما أُردْت تثنيتها جعلت لهَا اسما من الثَّلاَئَة، وألحقته عَلامَة الجُمع، فكَانَ الْقيَاس أَن تقول: اثنانون، كَمَا تقول: ثَلاثُونَ، فَإِنَّا امْتنع ذَلِك فِي الاِثْنَيْنِ، لِأَنَّهُ فَكَانَ الْقيَاس أَن تقول: اثنانون، كَمَا تقول: ثَلاثُونَ، فَإِنَّا امْتنع ذَلِك فِي الاِثْنَيْنِ، لِأَنَّهُ يُؤدِي أَن يُجْتَمع فِي اسْم وَاحِد إعرابان، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت فِي النصب: رَأَيْت اثنانين، لَكَانَ الْأَلف فِيهَا عَلامَة الرَقْع، وَالْيَاء عَلامَة النصب، وَكَانَ اللَّفْظ يتضاد، وَلَو أسقطت عَلامَة التَّشْيَة من الاِثْنَيْن، ورددته إلى (اثن) لزال مَعْنَاهُ الَّذِي كَانَ مُسْتَعْملا عَلَيْهِ، فَلَمَّا عَلامَة الاِثْنَان أَن يستعملا اسْتِعْمَال حكمه، وَكَانَت الْعشْرَة أُولى أَن يشتق مِنْهَا تثنيتها لما فَاتَ الْإِثْنَان أَن يستعملا اسْتِعْمَال حكمه، وَكَانَت الْعشْرَة أُولى أَن يشتق مِنْهَا تثنيتها لما فَاتَ

*(504/1)* 

الأَصْل، فَلهَذَا وَجب أَن يكون لفظ الْعشْرين على لفظ الْعشْرَة، وَذَلِكَ لوجوه: أَحدهَا: أَن يَكُونُوا أَرَادوا أَن يَخالفوا لَفظهَا الْعشْرَة، ليدلوا بالآحاد أَن الْعشْرَة لَيست بخارجة عَن أصل مَا تستحقه تَشْيَة الْعشْرَة.

وَوجه آخر: أَهُم عدلوا إِلَى كسر أول الْعشرين، ليدلوا بِكَسْر أَولهَا أَن أَصْلهَا تشتق من لفظ الاِثْنَيْنِ، وَأَلف الاِثْنَيْنِ مَكْسُورَة، فَجعلُوا كسر أَولهَا دَلِيلا على ذَلِك.

وَوجه ثَالِث: أَن الْعشْرِين يَسْتَوِي لَفظهَا للمذكر والمؤنث (77 / ب) وَاللَّفْظ لما وَقع مِنْهُ على الْمُذكر، وَكَانَ الْكسر عَلامَة التَّأْنِيث، فَجعلُوا أول الْعشْرين مكسوراً، ليَكُون فِيه جُزْء من عَلامَة التَّأْنِيث، وَجعلُوا الْوَاو وَالنُّون فِي آخِره دَلِيلا على التَّذْكِير.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب جعل لفظ (الْعشْرين) بِزِيَادَة عَلامَة الجُمع فِي آخِره، وَلم يَجْعَل بعلامة تَشْيَة الْعشْرَة؟

قيل لَهُ: في ذَلِك جوابان:

أَحدهما: أَن تَشْيَة الْعشْرَة فِي الْمَعْنى جمع، لِأَهَّا أعداد كَثِيرَة، فَوَجَبَ أَن تلحقها عَلامَة الجُمع، ليطابق مَعْناهَا، أعني الْأَعْدَاد.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن تَضْعِيف الْعشْرَة قد بَينا أَن أَصله يَنْبَغِي أَن يكون من لفظ

*(505/1)* 

الِاثْنَيْنِ، بِزِيَادَة عَلامَة الجُمع فِي آخِره على أحد الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ، فَلَمَّا اضطررنا إِلَى الاِشْتِقَاق من لفظ العشْرَة، وَجب أَن تلْحق عَلامَة الجُمع، وَإِنَّمَا اشتققناه من لفظ الْعشْرَة ليدل بذلك على أصله.

وَوجه ثَالِث: أَن عَلامَة التَّنْيَة حَقَّهَا أَن تلْحق لفظ الْوَاحِد، فَلَمَّا كَانَت الْعشْرُونَ قد غيرت عَن لفظ الْعشْرَة، كَرهُوا أَن يلحقوها لفظ التَّشْيَة، إِذْ كَانَت التَّشْيَة لَا توجب تَغْيِير الْوَاحِد، فَكَانَ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى تنَاقض فِي اللَّفْظ، فعدلوا إِلَى لفظ الجْمع، لأَن الْغَيْير الْوَاحِد، فَكَانَ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى تنَاقض فِي اللَّفْظ، فعدلوا إِلَى لفظ الجْمع، لأَن الْجُمع قد يُخَالف بِنَاوُه بِنَاء الْوَاحِد، وَإِن كَانَ سالما أَيْضا، أَلا ترى أَن بِنْتا وأختا يثنيان على لَفْظهمَا، ويجمعان جمع السَّلامَة، على خلاف استعمالهما فِي الْوَاحِد، نَعْو قَوْلك: أَخَوَات وَبَنَات، وَكَانَ اللَّفْظ أُولَى بِلَفْظ الْعشْرين من لفظ التَّثْنِيَة، لما ذَكَرْنَاهُ. وَاعْلَم أَن الثَّلْاثِينَ إِلَى التسعين يَسْتَوِي فِيهَا لفظ الْمُؤَنَّث والمذكر وَالَّتِي بِلَفْظ الْمُمَيز، وَاعْلَم أَن الثَّلَاثُونَ رجلا، وَثَلَاثُونَ امْرَأَة، وَإِنَّا اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فيهمَا لوَجْهَيْنِ: كَقَوْلِك: ثَلَاثُونَ رجلا، وَثَلَاثُونَ امْرَأَة، وَإِنَّا اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فيهمَا لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا: أَن القَصْل بَين الْمُؤَنَّث والمذكر غير وَاجِب فِي الْأَسْمَاء، لِأَن الْأَشْيَاء أَن الْقَصْل بَين الْمُؤَنَّث والمذكر غير وَاجِب فِي الْأَسْمَاء، لِأَن الْأَشْيَاء

تقع عَلَيْهِمَا، وَلَكِن فصل فِي بعض الْأَسْمَاء بِضَرْب من التَّبْيِين، وَمَا لَم يَقع الْفَصْل فِيهِ، فَهُوَ قد بَقِي على الأَصْل، وَإِنَّمَا فصل فِي الأول بَين الْمُؤَنَّث والمذكر، لِأَنَّمَا أَصُول لما بعْدهَا من الْأَعْدَاد، فَلَمَّا كَانَ مَا ذَكُرْنَاهُ من الْعشْرين إِلَى مَا فَوْقه مفرعاً، لم يجب الْفَصْل بَينهمَا.

وَوجه ثَان: أَن الثَّلَاثِينَ وَالتسْعين يجوز أَن نقدر فِيهَا التَّأْنِيث والتذكير، فأَما

*(506/1)* 

عَلامَة التَّذْكِيرِ فالجمع بِالْوَاو وَالنُّون، وَأَما عَلامَة التَّأْنِيث فَلِأَن الْآحَاد تسْتَعْمل للمؤنث بِغَيْر هَاء، نَعُو: ثَلَاث نسْوَة، فَصَارَ إِسْقَاط الْهَاء من الثَّلَاثِينَ إِلَى التسعين كالعلامة للتأنيث، فَلَمَّا اجْتمع فِي الِاسْم حكم العلامتين، لم يحتاجوا إِلَى لفظ لكل وَاحِد مِنْهَا، إِذْ مبنى الْأَعْدَاد بعد الْعشْرة على الإخْتِصَار، أَلا ترى أَهُم ركبُوا الاسمين فجعلوهما اسما وَاحِدًا طلبا للاختصار، فَكَذَلِك اكتفوا بالثلاثين وَمَا بعده من الْعُقُود، وَإِنَّا لَزِمت النُّون فِي الْعشْرين إِلَى التسعين، لِأَهَا نون جمع، وَنون الجُمع تثبت فِي الْوَقْف وَلَيْسَت كالتنوين يسقط فِي الْوَقْف، فَلَمَّا كَانَت النُّون أَقوى من التَّنْوِين لما ذَكَوْنَاهُ، وَلاَنَّمَا متحركة مَعَ يَلك ، فَلَذَلِك لم تحذف كَمَا حذف التَّنْوين فِيمَا قبل الْعشْرين.

(78 / أ) فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا حذفتموها للإضافة، كَمَا تحذفونها من غير الْأَعْدَاد للإضافة، فَقلت: عشرودرهم، فَكَانَ هَذَا أخف؟

قيل: الَّذِي منع من ذَلِك أَن الأَصْل فِي قَوْلهم: عشرُون من الدَّرَاهِم، وَلَا يجوز حذف النُّون هَا هُنَا، لِأَن الْإِضَافَة تصل إِلَى الْخُرُوف، وَهَذَا فَاسد، فَلَمَّا حذفوا (من) اكتفوا بِالْوَاحِدِ، وهم يقصدون الأَصْل فِي الْمَعْنى، وَقد بَينا أَن الْإِضَافَة إِلَى الأَصْل مُرَاعَاة، فَلدَلِك ثبتَتْ النُّون فِي الْعشْرين إِلَى التسعين، وَلم يحذفوها.

وَاعْلَم أَنَّك إِذَا أَرِدْت أَن تعرف الْعشْرين وَالتسْعين فَأَنت مُحَيِّر، إِن شِئْت أَدخلت الْأَلف وَاللَّام، فَقلت: عِنْدِي الْعشْرُونَ درهما، وَإِن شِئْت أضفتها إِلَى

*(507/1)* 

مَالِكهَا، وحذفت النُّون للإضافة، فَقلت عشروك وثلاثوك. وَاعْلَم أَن مَا بعد الْعشْرين إلَى التسعين لَا يكون إلَّا نكرَة، لِأَنَّهُ تَمْييز، فَإِذا أردْت

التّعْرِيف، أدخلت الْأَلف وَاللّام على الْعشْرين إِلَى التسعين، فَإِذا بلغت العقد فَوق التسعين، وَهِي الْمِائَة، لَزِمته الْإِصَافَة إِلَى مَا بعده، لِأَنَّهُ اسْم مُفْرد، وَإِثَمَّا فعلوا ذَلِك بالأسماء، وألزموها وَجها وَاحِدًا، لِأَثَمَّا لَيست كالصفة فِي معنى الْفِعْل، وَلا الَّتِي شبهت بِهِ، فَإِذا بلغت الْعقدينِ تركت التَّنْوِين، أَعنِي النُّون، وأضفت وَجعلت الَّذِي يعْمل فِيهِ، ويهِ، فَإِذا بلغت الْعقدة من أي صنف هُو وَاحِدًا، كَمَا فعلت ذَلِك فِي الَّذِي نونته، إِلَّا أَنَّك تدخل فِيهِ الْأَلف وَاللَّام، لِأَن الأول يكون بِهِ معرفة، وَذَلِك قَوْلك: مائة دِرْهَم، وَمِائة الدِّرهُم، وَكَذَلِكَ إِن ضاعفت، فقلت: مِائتًا دِرْهَم، وَمِائتًا الدِّينَار، وَكَذَلِكَ العقد الَّذِي بعده وَاحِدًا كَانَ أو مثنى، كَقَوْلك: ألف دِرْهَم، وألفا دِرْهَم، أعنِي أَنه إِذا بلغ العقد ثَلاثَة لَزِمته الْإِضَافَة، لِأَنَّهُ اسْم مُفْرد، وَجب أَن يُصَاف كَسَائِر الْأَسْمَاء الَّتِي تُصَاف إِلَى غَيره، وَجَاز دُخُول الْأَلف وَاللَّام على الَّذِي تبين بِهِ النَّوْع، لِأَن الأول لما أضيف – والمضاف وَجَاز دُخُول الْأَلف وَاللَّام على الَّذِي تبين بِهِ النَّوْع، لِأَن الأول لما أضيف – والمضاف يتعرف بِالْإِضَافَة، ويكتسب تعريفاً من الْمُضَاف إلَيْهِ – كَانَ حق الْأَلف وَاللَّام أَن يتعرف بِالْإِضَافَة، ويكتسب تعريفاً من الْمُضَاف إلَيْهِ – كَانَ حق الْأَلف وَاللَّام أَن الْعَشرين وَذَلِكَ أَن الأَول، لِأَن الأَولِي قَاحِد فِي الْمُعْنى جَمع فِي اللَّفْظ، كَمَا كَانَ الْوَاحِد بعد الْعشرين وَذَلِكَ أَن الأَصْ

*(508/1)* 

في قَوْلك: مائة دِرْهَم، وَمِائة من الدَّرَاهِم، فَحدف لفظ الجُمع و (من) ، فكانَ الْقياس أَن تُمْتنع الْإِضَافَة، كَمَا امْتنعت الْعشْرُونَ بِتَقْدِيرِ الْوَاحِد فِي معنى الجُمع، إِلَّا أَن الْمِائة شبهت بِالْعشرَةِ، لِأَنَّى تَلِيهَا، وحكم عشر الشَّيْء كتسعه، فَلَمَّا حصل للمائة الشّبه بِالْعشرَةِ وَالتسْعين، لَزِمت الْإِضَافَة تَشْبِيها الشَّيْء كتسعه، فَلَمَّا حصل للمائة الشّبة بِالْعشرَةِ وَالتسْعين، لَزِمت الْإِضَافَة لَازِمَة، فَلَمَّا بِالْعشرَةِ، وَجعل النَّوْع وَاحِدًا تَشْبِيها بالتسعين، فَصَارَت الْإِضَافَة فِي الْمِائة لازِمَة، فَلَمَّا أَرَادوا تَعْرِيف الْمِائة لم يجز إِدْخَال الْألف وَاللَّام عَلَيْهَا، لِأَن الْألف وَاللَّام لَا يَعْدَهَا، وَهُو ينوون بَمَا تَعْرِيف الْمِائة، وساغ هُم ذَلِك لما بَيناهُ من أن الْمُضَاف يصير مُعَرفا بالمضاف إلَيْهِ، وينتقل إلَيْهِ تَعْرِيفه، فَلهَذَا دخلت الْألف وَاللَّام (78 / ب) فِي مَا بعد الْمِائَة، وَإِثَمَا لَزُمت المَائتان الْإِضَافَة للزُوم الْمِائة الْإِضَافَة لما ذَكَرْنَاهُ من الشّبَه.

وَاعْلَم أَن الْمِائَة اسْم نَاقص قد حذف مِنْهُ لَام الْفِعْل، وَأَصلهَا: مئية، فحذفت الْيَاء مِنْهُ تَخْفِيفًا، فَصَارَت هَاء التَّأْنِيث عوضا مِنْهَا، وَالدَّلِيل على مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلهم: أمأيت

الدَّرَاهِم، وَالجُمع بِالْوَاو وَالنُّون. فَتَقول: عِنْدِي مئون، وَيجمع بِالْأَلف وَالتَّاء، فَظَاهر، لِأَن فِيهَا عَلامَة التَّأْنيث، وَأما جمعها بِالْوَاو

*(509/1)* 

وَالنُّونَ فعلى أَن هَذَا الجُمع عوض من النَّقْص الَّذِي دَخلهَا، وَأَكْثر الْأَسْمَاء النواقص الَّذِي دَخلهَا، وَأَكْثر الْأَسْمَاء النواقص المؤنثة يجمع بِالْوَاو وَالنُّون، خَوْ: ثبة وثبون، وقلة وقلون، وَجعلُوا الجُمع بِالْوَاو وَالنُّون عوضا من النَّقْص الَّذِي دَخلهَا، إِذْ كَانَ فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث لَا يجوز جمعه بِالْوَاو، فَإِذا كَانَ غير نَاقص، نَعُو: طَلْحَة، لَا يجوز أَن تَقول: طلحون، وَإِن كَانَ اسْم رجل، وسنستقصي هَذَا فِي (بَاب الجُمع) ، إِن شَاءَ الله، وَأَما قَول الشَّاعِر: (وحاتم الطَّائِي وهاب المئي ...)

## فَفِيهِ ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهما: أَن يكون وهاب المئين، فَحذف النُّون لضَرُورَة الشَّعْر.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يكون بِنَاء الِاسْم على (فعيل) ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ: وهاب المئي، وَأَرَادَ بالمئي جمع مائة، لِأَن (فعيلا) من أبنية الجموع، نَحْو قَوْلهم فِي جمع كلب: كُلَيْب، وَفِي عبد: عبيد، فَحصل فِي آخر المئي يَاء مُشَدّدَة وَقبلهَا

*(510/1)* 

كسرة، وَذَلِكَ مستثقل، فحذفوا يَاء (فعيل) اسْتِخْفَافًا. وَالْوَجْه التَّالِث: أَن يكون جمع مائَة، فَحذف الْهَاء، كتمرة وتمر، ثمَّ ألحق الْيَاء بعد الْهمزَة في المئي، لإِطْلَاق القافية، وقد يحذف الشَّاعِر الْهمزَة فِي الجُمع تَخْفِيفًا كَمَا قَالَ: (وَذَلِكَ أَن أَلفكم قَلِيل ... لواحدنا أجل أَيْضا ومينا)

وَأَمَا قَوْلُه: ثَلَاثُ مَائَة وتسع مائَة، فَالْقِيَاسِ أَن يُقَالَ: ثَلَاثُ مئين أُو ثَلَاثُ مئات، لِأَن الثَّلَاثَة حَقَّهَا أَن تُضَاف إِلَى الجُمع، وَالْمِائَة لَفظهَا لفظ الْوَاحِد، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا: أَن الْمِائَة تَتَضَمَّن معنى الجُمع، إِذْ كَانَت الْأَعْدَاد كَثِيرة، فَصَارَ ثَلَاث فِي الْمَعْنى، كَأَنَّا مُضَافَة، إِلَى الجُمع، وَإِن لم يكن في لفظه دلالة على الجُمع، كَقَوْل الشَّاعِر:

(بَمَا جيف الحسرى فَأَما عظامها ... فبيض وَأما جلدهَا فصليب)

أَرَادَ: جلودها. وَقُولِ الشَّاعِرِ:

*(511/1)* 

(لَا تنكروا الْقَتْل وَقد سبينًا ... في حلقكم عظم وقد شجينا)

أَرَادَ: في حلوقكم، فَاكْتفي بِالْوَاحِدِ عَنِ الجُمع، فَلَمَّا جَازَ الْإِكْتِفَاء بِالْوَاحِدِ الَّذِي لَيْسَ فِي لَفظه معنى كَانَ مَا فِي لَفظه دَلَالَة على الجُمع أولى أَن يكْتَفي بِهِ عَن الجُمع، وَهُوَ الْمِائَة، وَسَقَطت الْهَاء من الثَّلَاث مائة إلى التسع مائة، لِأَن الْمِائة مؤنث، فَصَارَ كَقَوْلِك: ثَلَاث نسْوَة. فَإِذا بلغت الْأَلْف لَزِمته الْإضَافَة، كَمَا لَزِمت الْمِائَة، إلَّا أَنَّك تجمع الْأَلْف: ثَلَاثَة آلَاف، وَعشرَة آلَاف، وَإِنَّا وَجب الجُمع فِي الْأَلْف بعد الثَّلاثَة إِلَى الْعشْرَة لوَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَن الْأَلْف غِيَايَة مَرَاتِب الْعدَد، كَمَا أَن الْوَاحِد أول الْمَرَاتِب، فَلَمَّا صَار طرفين، وَلزمَ فِي الطّرف الأول أَن يضف إِلَى الجُمع، وَجب فِي الطّرف الآخر أَن يُضَاف إِلَى الجُمع أَيْضا.

وَالْوَجْه الثَّاني: أَن الْأَلْف عشرته (79 / أ) كتسعته على حد مَا كَانَ فِي الْوَاحِد، أَلا ترى أَنَّك تَقول: عشرَة آلَاف، كَمَا تَقول: عشرَة دَرَاهِم، فَلَمَّا شابَعت الألوف الْأَعْدَاد الأول، وَجِبِ أَن تجمع بعد الثَّلاتَة وَالْعشرَة، وَإِنَّمَا دخلت الْهَاء في قَوْلك: ثَلَاث آلَاف، لأَن الْأَلْفِ مُذَكِّر، تَقول: هَذَا أَلْف، فَإِن عنيت

(512/1)

الدَّرَاهِم جَازَ أَن تؤنث، فَتَقول: هَذِه ألف، وَذكر أَن بعض الْأَعْدَاد قد جَاءَ في الشّعْر مؤنثاً، قَالَ الرّبيع بن ضبع الْفَزاريّ:

> (إِذَا عَاشَ الْفَتِي مِائَتَيْنِ عَاما ... فقد أودى المسرة والفتاء) فَأَثْبِتِ النُّونِ فِي (مِائَتَيْنِ) ، وَنصب (عَاما) ، وَقُولِ الآخر: (أَنعَت عيرًا من حمير خنزره ... في كل عير مِائتَان كمره)

وَإِنَّمَا حسن ذَلِك فِي الْمِائَتَيْنِ، لِأَن النُّون تثبت فِي الْوَقْف، لِأَنَّمَا أَقوى من التَّنْوِين، فشبهت بالعشرين، لِأَنَّمَا تَثْنِيَة عقد مثلها، وَغير مُمُتَنع فِي الْعشر تَنْوِين سَائِر الْأَعْدَاد، وَنصب مَا بعْدها.

وَأَمَا الثَّلَاثُ مَائَةً وَالتَسَعَ مَائَةً، فَكَانَ يَنْبَغِي فِي الْقَيَاسِ: ثَلَاثُ مئين وتسع مئين، أَو مئات، كَمَا قُلْنَا آنِفا، وَلَكنهُمْ شبهوها بِعشْرين وَأحد عشر، حَيْثُ جعلُوا مَا يبين بِهِ الْعَدَد وَاحِدًا، لِأَنَّهُ اسْم لعدد، وَلَيْسَ بمستنكر فِي كَلَامهم أَن يكون اللَّفْظ وَاحِدًا وَالْمعْنَى جمع، حَتَّى قَالَ بَعضهم فِيمَا لَا يسْتَعْمل فِي

*(513/1)* 

الْكَلَام، وأنشدوا الْبَيْتَيْنِ اللَّذين ذكرناهما.

ثُمُّ قَالَ: إِن (لدن) لَمَا فِي (غدُوة) حَال لَيست فِي غَيرهَا تنصب بَمَا، كَأَنَّهُ أَخَق التَّنُويِن فِي تسع مائَة، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ قد يخص الشَّيْء فِي مَوضِع لَا يخص بِهِ فِي مَوضِع آخر، فَقَالَ: تقول الْعَرَب: (من لدن غدُوة) ، وقَالَ: لدن غدُوة، كَأَنَّهُ أسكن الدَّال ثُمَّ فتحهَا، كَمَا قَلَلَ " اضربن زيدا، فَفتح الْبَاء لما جَاءَت النُّون الْحُفِيفَة. والجر فِي (غدُوة) هُوَ الْوَجْه وَالْقِيَاس. وَتَكُون النُّون من نفس الْحُرْف بِمَنْزِلَة (نون) من وَعَن، وقد يشذ الشَّيْء من كَلَامهم عَن نَظَائِره، ويستخفون الشَّيْء فِي مَوضِع لَا يستخفونه فِي غَيره، فَمن ذَلِك كَلَامهم عَن نَظَائِره، ويستخفون الشَّيْء فِي مَوضِع لَا يستخفونه فِي غَيره، فَمن ذَلِك قَوْلُم: (مَا شَعرت بِهِ شَعْرَة) ، وَيَقُولُونَ: الْعُمر والعمر، وَلَا يَقُولُونَ فِي الْيُمين، كلهم، إلَّا فَوْلُم: الْقَتْح، أَعنِي: لعمرك، وستجيء أَشْيَاء فِي هَذَا الْكَلَام، يَعْنِي: التسْعمائة إِلَى النَّهُما إِلَى الْوَاحِد لَيْسَ بِقِيَاس، وقد بَينا ذَلِك، وَيُخْتَمل أَن تشبه الثلاثمائة إِلَى التسْعمائة فِي بَابَمَا الْوَاحِد وَالْعِشْرِين، فَكَمَا بيّنت الْعشْرُونَ بِوَاحِد، بيّنت التسْعمائة بِوَاحِد، وَوجه الشّبَه بِالْوَاحِد وَالْعِشْرِين، فَكَمَا بيّنت الْفَظهمَا، فَلَمَّا أَشبهتها من هَذَا الْوَجْه، بَينت التسعين على غير لَفْظهمَا، فَلَمَّا أَشبهتها من هَذَا الْوَجْه،

*(514/1)* 

جعل الْمُبِين بِوَاحِد ثُمَّ ذكر بعض مَا جَاءَ فِي كَلَامهم خَارِجا عَن الْقيَاس، فَمن ذَلِك (لدن) وَهِي ظرف بِمَنْزِلَة (عِنْد) ، وَالنُّون من نفس الْكَلِمَة، فَكَانَ حَقَّهَا أَن تَخْفض مَا بعْدهَا، إِلَّا أَن بعض الْعَرَب يحذف النُّون تَخْفِيفًا، ثُمَّ يردهَا بَعضهم، فَيقدر النُّون فِيهَا أَهَا

زَائِدَة، فَلهَذَا جَازَ أَن ينصب بَمَا (غَدْوَة) ، وَيجوز أَن يكون فعلوا ذَلِك لِكَثْرَة اسْتِعْمَال (لدن) مَعَ (غَدْوَة) ، أَو قدرُوا مَا ذَكَرْنَاهُ، فنصبوا (غَدْوَة) بذلك التَّقْدِير، فيخف اللَّفْظ، وَخِفته من وَجْهَيْن:

أُحدهما: أن النصب أخف من الجُرّ.

وَالنَّانِيْ: أَن الجُّارِ وَالْمَجْرُورِ (79 / ب) كالشيء الْوَاحِد، والمنصوب كالفضلة، وَمَا هُوَ فَضَلَة أخف من اللَّازِم، فَلهَذَا عدل ب (لدن) مَا ذَكَرْنَاهُ

وَبَعض من رد النُّون تَشْبِيها بالنُّون الْخَفِيفَة فتح مَا قبلهَا، وَكَانَ ذَلِك طلبا للتَّخْفِيف، أَي: لتخفيف الْكَلِمَة لكثرتها فِي كَلَامهم، وَالْفَتْح أَعم من الضَّم، وَذَلِكَ قَوْلهم: (مَا أَشِيه بشعرة) ، كَانَ الْقيَاس إِثْبَات هَاء التَّأْنِيث فِي قَوْلهم: (لَيْت شعري) ، وَلكنهُمْ حذفوا الْهَاء لوَجْهَنْ:

أَحدهما: للتَّخْفِيف، إِذْ كَانَ هَذَا كثيرا في كَلَامهم.

وَالثَّانِي: إِثْبَاتَهَا يُؤَدِّي إِلَى لفظ مستقبح، فَلهَذَا حذفوا التَّاء.

وَكَذَلِكَ أَلزموا أنفسهم فتح الْعين فِي قَوْلهم: لعمرك، لِكَثْرَة الْقسم فِي كَلَامهم.

*(515/1)* 

قَالَ: وَهِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْر على لفظ الْوَاحِد، وَالْمرَاد بِهِ الجُمع، قَول الشَّاعِر: (كلوا في بعض بطنكم تعفوا ... فَإِن زمانكم زمن خميص)

أَرَادَ " فِي بطونكم، فَاكْتفى بِالْوَاحِدِ عَن الجُمع، لِأَن إِضَافَة الجُمع تدل على أن الْبَطن بِمَنْ فِي بطونكم، فَاكْتفى بِالْوَاحِدِ عَن الجُمع، لِأَن إِضَافَة الجُمع تدل على أن الْبَطن بِمَنْ فِي الْكَلام فَوْله تَعَالى: { فَإِن طبن لكم عَن شَيْء مِنْهُ نفسا فكلوه هَنِينًا } ، وقررنا بِهِ عينا، وَإِن شِئْت قلت: أعينا، وَلو كَانَ فِي الْكَلام لجَاز أَن تقول: أنفسا، مَكَان { نفسا } ، يَعْنِي: أن (النَّفس وَالْعين) فِي الْمَسْأَلتَيْنِ جَمِيعًا يُرَاد بَمعت عَما الجُمع، فَاكْتفى بِالْوَاحِدِ فِيهِ، لدلَالَة الْكَلام عَلَيْهِ على الْإِرَادَة، وَإِن شِئْت جمعت مثل هَذَا على الأَصْل، وَإِنَّا الجُمع هَاهُنَا، وَلم يجز فِيمَا بعد الْعشرين أن تميز بِلَفْظ الجُمع، أن عشرين قد حصل فِيهَا مِقْدَار الْعدَد، وَالْفِعْل يجوز أن يكون للْوَاحِد وَالجُمع، فَذكر ذَلِك بِلَفْظ الجُمع، ليدل بذلك أن الْفِعْل لَحَماعَة، وَلا يجوز إِدْخَال الْأَلف وَاللّام فَذكر ذَلِك بِلَفْظ الجُمع، ليدل بذلك أن الْفِعْل لَحَماعَة، وَلا يجوز إِدْخَال الْأَلف وَاللّام فِي (النَّفس وَالْعين) ، لِأَفَّمُمَا منصوبان على التَّمْييز، وَقد بَينا فِيمَا تقدم أن التَّمْييز لا يكون إلَّا نكرَة.

وَأَمَا قَوْله تَعَالَى: {وَلَبِثُوا فِي كَهْفَهُم ثَلَاثَ مَائَةً سِنِينَ وازدادوا تسعا} ،

فَذَكُر أَبُو إِسْحَاق الرِّجاج: أَن (سِنِين) نصب على الْبَدَل من الثَّلَاث مائَة، قَالَ: وَلَو نصبت السنين على التَّمْيِيز، لكانوا قد لَبِثُوا تسع مائَة سنة، وَأَكْثر من ذَلِك. وَالدَّلِيل على صِحَة مَا قَالُوا أَنَّك لَو قلت: عِنْدِي عشرُون رجَالًا، لاحتمل أَن يكون كل وَاحِد من الْعشْرين رجَالًا، فَتكون الجموع مئتين أَو أَكثر، وَالدَّلِيل على صِحَة مَا قَالَ قَول الشَّاعِر:

(سعى عقَالًا فَلم يترُك لنا سبداً ... فَكيف لَو قد سعى عَمْرو عِقَالَيْن؟)

(لأصبح الْقَوْم أوباداً فَلم يَجدوا ... عِنْد التَّفَرُّق فِي الهيجا جمالين) فَأجرى (جمالين) مجْرى دِرْهَمَيْنِ، أَرَادَ: جمالاً لهَذِهِ الْفرْقَة، وَلَا يجوز أَن يكون (سِنِين) نعتاً لثلاث مائة، لِأَنَّهُ اسْم جامد، فيقبح النَّعْت بِهِ.

وَقد أَجَازِ الْفراء: نصب (سِنِين) على التَّمْييز وَاحْتج بقول الشَّاعِر:

*(517/1)* 

(فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حلوبة ... سُودًا كخافية الْغُرَابِ الأسحم) فَقَالَ: (سُودًا، فَجمع، وَهَذَا لَا يشبه، لِأَن الشَّاعِر قد ذكر الْمُمَيز وَهُوَ (حلوبة) ، ثَّ أَتَى بالسود بعْدهَا، فَيجوز أَن تكون السود للأربعين، والاثنتين على لَفظهَا، وَيجوز أَن يَجْعَلهَا نعتاً للحلوبة على الْمَعْنى، وَلم يذكر فِي الْآيَة قبل (السنين) التَّمْييز، فَلهَذَا (80 / أَن افْتَرَقًا، وَالله أعلم.

*(518/1)* 

52 - بَابِ الجُمع

قَالَ أَبُو الْحُسن: اعْلَم أَن الجُمع المكسر يسْتَأْنف الْبناء كاستئناف الْبناء للْوَاحِد، فَلَمَّا كَانَ الْوَاحِد يَقع مُخْتَلفا، فَكَذَلِك جمع التكسير يَقع مُخْتَلفا كاختلاف الْوَاحِد. وَاعْلَم أَن الْإسْم قد يجمع على ضروب، فَيكون أحد الضروب أَكثر من غَيره، فَيصير هَذَا الْكثير هُوَ الْبَاب، وَرُبَا حمل جمع هَذَا الْكثير هُوَ الْبَاب، وَرُبَا حمل جمع اسْم، لاشْتِرَاكهمَا في معنى، وَنحن نبينه إن شَاءَ الله.

وَاعْلَم أَن أَبنية أَدَىٰ الْعَدَد أَرْبَعَة، وَهِي: أَفعل، نَحُو: أَكلب وأفعال، نَحُو: أَجمال. وأفعله، نَحُو: أرغفة. وفعلة، نَحُو: صبية، وغلمة.

وَأَمَا مَا كَانَ على (فعل) فأدنى الْعدَد فِيهِ (أفعل) ، نَحْو: أكلب، وَالْكثير على (فعال وفعول) ، نَحْو: كلاب وفلوس، وقد يَجْتَمِعَانِ فِي اسْم

*(519/1)* 

وَاحِد، كَقَوْهِم: كلم وَكَلَام وكلوم، يَعْنِي الجُرَاحَات، وَإِنَّا خص هَذَا الْبناء، لِأَن شَرط الْمع أَن يكون فِي اللَّفْظ أكثر من الْوَاحِد، فَلَمَّا كَانَ (فعل) أخف الْأَنْنِيَة وَكثر لفظ جمعهَا، خففوا جمع (فعل) لكثرته فِي كَلَامهم، وأما (فعال وفعول) فَإِنَّا اسْتَويَا فِي الحكم، لتقارب مَا بَينهمَا فِي اخْتِلَاف الحركات، وترتيب الحُثرُوف، لِأَن حُرُوف اللين فِيهَا فِي مُوضِع وَاحِد، فَلهَذَا اشْتَركا، وَمَا سوى (فعل) فِمًا هُو مكسور الأول، أو مضموم، أو متحرك الْهَاء وَالْعين، فَيَجِيء جمعه لأدبى الْعدَد على (أَفعَال) وقلته، فكثروا لفظ جمعه، وذَلِكَ قول: عدل وأعدال، وقفل وأقفال، وجمل وأجمال، وعضد وأعضاد، وكتف وأكتاف، وطنب وأطناب، وإبل وآبال، وعنب وأعناب، إلَّا مَا كَانَ على (فعل) ، نَعُو: وأكتاف، وطنب أَطناب، وإبل وآبال، وعنب وأعناب، إلَّا مَا كَانَ على (فعل) ، نَعُو: صرد وَجعل، فَلهُ قِيَاس آخر، وَذَلِكَ أَن هَذَا الْبناء قد صَار لَهُ اخْتِصَاص فِي منع الصَّرْف، وَلَيْسَ لغيره من الْأَبْنِيَة الثَّلاَثَة هَذَا الحكم، فَجعلُوا جمعه على مَا يَخُصُّهُ، واكتفوا بجمع وَاحِد، لقلته فِي كَلَامهم، فَقَالُوا: صرد

*(520/1)* 

وصردان، ونغر ونغران، وَجعل وجعلان، وَإِنَّمَا خصوه هِمَذَا الْبناء، لِأَنَّهُ جعل كالمخفف من (فعال) ، نَحُو غراب، وَهَذَا الْبَاب أَيْضا يَجِيء على (فعلان) ، فلمضارعته هَذَا الْبَاب خص هِمَذَا الْبناء.

فَأَما جَمع الْأَبْنِيَة بِأَكْثَرَ الْعدَد فَيَجِيء مُخْتَلفا، ويكتفون بِالْقَلِيلِ عَن جَمع الْكثير، وببناء جمع الْكثير عَن بِنَاء جمع الْقَلِيل، وَإِنَّمَا سَاغَ ذَلِك لِأَن الجُمع لَا غَايَة لَهُ يَنْتَهِي إِلَيْهَا إِلَّا وَيُمكن إِضَافَته، فَلَمَّا كَانَ معنى الجُمع لَا يَنْتَهِي إِلَى غَايَة جَازَ أَن ينوى بِاللَّفْظِ الْوَاحِد، الْقَلِيل وَالْكثير، فَلهَذَا سَاغَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَا قَوْهُم: زند وأزناد، لأدنى الْعدَد، وَكَانَ الْقيَاس: أزنداً، فَوجه ذَلِك أَنه لما كَانَ الزند عوداً، وتكسير الْعود فِي أدنى الْعدَد: أَعْوَاد، حمل زند عَلَيْهِ لاشْتِرَاكهمَا فِي الْمَعْنى واتفاق سُكُون أوساطهما. وَكَذَلِكَ: فقع وفقعة، لما كَانَ الفقع ضربا من الكمأة، وَالْفطر مثله، يجوز فِي الْفطر أَن يكسر على (فعلة) ، كَمَا كسر الفقع على فقعة تَشْبِيها بذلك، إِذْ كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا وَعدد حروفهما وسواكنهما ومتحركاتهما واحِدًا، (80 / ب) كَذَلِكَ: قَعْب يجوز فِي جمعه: قعبة، لما كَانَ الفقع وَالْفطر متقعباً، وجمعاً على (فعلة) ، جمع

*(521/1)* 

الْقَعْب على (فعلة) تَشْبِيها بذلك، لاشْتِرَاكهمَا فِي التقعب وَالْوَزْن وعدة الْحُرُوف. وَأَما زمن وأزمن: فَكَانَ الْقيَاس أَن يُقَال: أزمان، لِأَن مَعْنَاهُمَا وَاحِد، فَجمع على (أفعل) ، كَمَا جمع الدَّهْر على أدهر.

وَأَمَا قَوْلُمَ: رَبِعِ وَأَرْبَاعِ، فَشْبِهُوه بَجْمُل، لِأَن الرّبِعِ وَإِن كَانَ عَلَى غَيْرِ وَزِن (جَمَل) ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى جَمَل، وَإِن كَانَ صَغِيرًا، فَجَمِع على جَمَعه، إِذْ كَانَ وَلَده، وَجَمِيع مَا يَأْتِي من الحُمع مُخْتَلفا خَارِجا عَن بَابِه، فَهُوَ مَحْمُول على مثل مَا ذكرنَا، إِلَّا أَنا لَم نَذْكُر مِنْهُ إِلَّا الله الله الله الله الله على استقصار ذَلِك فِي (كتاب سِيبَوَيْهِ) .

قَالَ: وَمَا كَانَ مِنْهُ على أَرْبَعَة أحرف مذكراً فَجَمعه على مِثَال (مفاعل) ، زَائِدَة كَانَت حُرُوفه أَو أَصْلِيَّة، فَهَذَا مِثَاله وَإِن اخْتلفت أبنيته، وَذَلِكَ نَحُو: جَعْفَر وجعافر.

قَالَ أَبُو الْحُسن: إِنَّا جَمع الرباعي على مَا ذَكَرْنَاهُ، لِأَنَّهُ أَثقل من الثلاثي، فألزم طَريقة وَاحِدة، وَجعلت زِيَادَته أخف الزَّوَائِد، وَهِي الْأَلف، لثقله فِي نَفسه، وَإِنَّا مثله ب (مفاعل) ، لِأَنَّهُ أَرَادَ الْخُرُوف دون وَزنه على مَا فِيهِ من الزَّوَائِد وَالْأُصُول، وَذَلِكَ أَنه فصل ذَلِك، فَجعل جعافر (فعالل) ، ومساجد (مفاعل) ، وجداول (فعاول) ، وأكابر وأصاغر (أفاعِل) ،

*(522/1)* 

فوزن الْكَلِمَة على حَقِيقَتهَا.

وَاعْلَم أَن مَا كَانَ على خَمْسَة أحرف، ورابعه حرف لين زَائِد، فَإِنَّهُ يَجِيء على (فعاليل) ، كَقَوْلِم: جرموز وجراميز، وقنديل وقناديل، وَإِنَّمَا أَتَى على بنائة وَلم يحذف مِنْهُ، لِأَن مَا كَانَ على خَمْسَة أحرف أصُول، فَلَا بُد من حذف الآخر مِنْهُ فِي الجُمع، كَقَوْلِك: كَانَ على خَمْسَة أحرف أصُول، فَلَا بُد من حذف الآخر مِنْهُ فِي الجُمع، كَقَوْلِك: سفورجل وسفارج، وفرزدق وفرازد، وَإِنَّمَا حذف حرف عوض يَاء قبل آخِره، المثقل للكلمة، فَلَهَذَا كَانَ أولى بالحذف، فَلَمَّا حذف حرف عوض يَاء قبل آخِره، فقيل: سفاريج وفرازيد، وَإِنَّمَا كَانَت الْيَاء أولى بِالزِّيَادَة، لِأَن مَا بعد ألف الجُمع مكسور، فَصَارَت زِيَادَة الْيَاء كَاشِباع الكسرة، وَمَعَ ذَلِك فَإِن الْيَاء أمكن حُرُوف الْمَد، لِأَن الْيَاء من وسط اللِّسَان، فَلَمَّا جَازَ أَن تزاد هَذِه الْيَاء قبل آخر الجُمع على طَرِيق الْعِوَض، من وسط اللِّسَان، فَلَمَّا جَازَ أَن تزاد هَذِه الْيَاء قبل آخر الجُمع على طَرِيق الْعِوَض، كَانَ بَقَاوُهَا إِذَا كَانَت ثَابِتَة فِي الْوَاجِد أُولى. وَإِن كَانَ الإسْم على خَمْسَة أحرف وَفِيه زائدتان متساويتان كنت تُحَيِّرا فِي حذف أَيهمَا شِئْت، كَقَوْلِك: حبنطى، وَهُوَ مُلْحق بسفرجل، بِزِيَادَة النُون وَالْأَلف فِي آخِره، وحباط وحبانيط إِذا عوضت، وَإِذا حذفت النُون، قلت: حباط، وحباطى في النصب، فَإن كَانَ فِيهِ

(523/1)

زَائِدَة وَاحِدَة حذفتها، كَقَوْلِك فِي جحنفل: جحافل، وجحافيل، إِذا عوضت، لِأَن الرِّيَادَة أَضْعَف من الْأَصْلِيّ، فَإِن كَانَت فِيهِ زائدتان كلتاهما لِمَعْنى وَاحِد، وإحداهما أقرب إِلَى الطَّرف حذفت الْقَرِيبَة من الطَّرف، كَقَوْلِك فِي مغتسل: مغاسل، وَفِي منطلق: مطالق، لِأَن التَّاء وَالنُّون أقرب إِلَى الطَّرف. وَأَما قلنسوة: فَفِيهَا زائدتان: النُّون وَالْوَاو، وليستا للفظ (81 / أ) وَلَا لِمَعْنى، بل كثرت الْكَلِمَة بَمما، فَأَنت مُخير فِي حذف أَيهمَا شِئت، فَإِن حذفت النُّون النُّون وقلانيس، إذا عوضت، وَإِن حذفت النُّون قلت: قلاس، وقلانيش، إذا عوضت، لِاجْتِمَاع يَاء قلت. قلاس، وقلاسي إِذا عوضت، وَإِق قلنسوة، فاعلمه.

وَاعْلَم أَن مَا كَانَ على (فعل) وثانيه يَاء أَو وَاو، فأدى الْعدَد فِيهِ (أَفعَال) ، نَحُو حَوْض وأحواض، وثوب وأثواب، فَإِن أردْت الْكثير مِنْهُ جَاءَ على (فعال) ، كَقَوْلِهِم: ثوب وثيَاب، وحوض وحياض. ونقول: بَيت وأبيات، وَشَيخ وأشياخ، فَإِن أردْت الْكثير بنيته على (فعول) ، نَحُو: بيُوت وقيود وشيوخ. وَإِنَّمَا خص هَذَا الْبَاب ب (أَفعَال) وَإِن كَانَ ثَانِيه سَاكِنا كَوَاهَة ل (أَفعَل) ،

إِذْ لُو جَمع على (أفعل) لانضمت الْوَاو وَالْيَاء، وَذَلِكَ مستثقل.

ُ وَقد جَمعُوا بعض الصَّحِيح مِمَّا هُوَ على (فعل) على (أَفعَال) ، نَحْو: فرخ وأفراخ، فَلَمَّا جَاءَ فِي الصَّحِيح هَذَا، كَانَ فِي المعتل أولى.

وَاعْلَم أَن مَا كَانَ على (فعلة) وَكَانَ اسْما، فَإِن جمعه بِالْأَلْف وَالتَّاء، وتحريك الحُرْف الْأَوْسَط مِنْهُ للفصل بَين الاِسْم والنعت، وَذَلِكَ قَوْلك: جَفْنَة، وصحفة، وَتَمْرَة، تَقُول فِي جمعها: جفنات، وصحفات، وتمرات، قَالَ حسان:

(لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ... وأسيافنا يقطرن من نجدة دَمًا)

قَالَ أَبُو الْحُسن: اعْلَم أَنه إِنَّمَا وَجب تَعْرِيك الْأَوْسَط إِذَا كَانَ اسْمَا ليفصل بَين الِاسْم والنعت، فَتَقُول فِي عبلة: عبلات، فَلَا تَحْرَك الْأَوْسَط، وَتقول فِي عبلة: عبلات، فَلَا تَحْرَك الْأَوْسَط، وَتقول فِي عبلة: عبلات، فَلَا تَحْرَك الْأَوْسَط، وَإِنَّمَا خصوا اللاسْم بِالتَّحْرِيكِ تركُوا

*(525/1)* 

أوسط النَّعْت على حَاله، لِأَن الصّفة أثقل من الإسْم، إِذْ كَانَت تَتَضَمَّن الْمَوْصُوف، فَلَمَّا كَانَت أثقل، وَالإسْم أخف، تحرّك الأخف. وَإِن كَانَ الأول مضموماً، وَالتَّابِي سَاكِنا، فلك فِيهِ ثَلَاثَة أوجه: أَجودهَا ضم الثَّابِي، كَقَوْلِك: ظلمَة وظلمات، وَيجوز أَن تقلب الضمة فَتْحة استثقالاً لتوالي الضمتين، وَلاَن الْعُرَض بتحريك الثَّابِي هُو الْفَصْل بَين النَّعْت وَالإسْم، وَإِذَا حرك بِالْفَتْح فقد وَجب الْفَصْل بَين (فعلة) إِذَا كَانَ اسْما، وَبَين (فعلة) إِذَا كَانَ اسْما، وَبَين النَّعْت وَالإسْم، وَإِذَا حرك بِالْفَتْح هَا هُنَا عَن الضَّم المستثقل، وَإِثَمَّ اخترنا الضَّم، لَيكُون تابعا لحركة الأول، وَيجوز الإسكان على الأَصْل، لِأَن هَذَا الْفَصْل لَيْسَ بِوَاجِب فِي كل الشم، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك جَازَ أَلا يُحَرك. وَأَمَا المُكسور الأول: فَحكمه كَحكم المضموم الأُول فِي جَوَاز كسر الثَّابِي وفتحه وإسكانه، كَقَوْلِك فِي كسرة: كسرات، وكسرات، وكسرات، وكسرات، بإِسْكَان الثَّابِي، على مَا فسرناه.

وَأَمَا جَمِعِ التَّكَسِيرِ فِي المُفتوحِ الأول: فَيَجِيءَ على (فعال) ، كَقَوْلِمِم: جَفْنَة وجفان، وصحفة وصحاف.

وَأَما مَا كَانَ مضموم الأول مسكن الثَّابِي: فَيجمع على (فعل) ، جمع التكسير كَقَوْلِم.

ظلمَة وظلم، وغرفة وغرف. وَإِنَّمَا جَمع على (فعل) لِأَن مَا كَانَ من الْمَخْلُوقَات يَجْعَل بَين جَمعه وواحده الْهَاء، كَقَوْلِك: برة وبر، فَلَمَّا كَانَ حكم الْمَخْلُوقَات أَن يقر لفظ الْوَاحِد فِي الْجُمع، وَتسقط الْهَاء، جعلُوا مَا لَيْسَ

*(526/1)* 

مخلوقاً مُجَرّد الْأَوْسَط ليَكُون بَينه وَبَين الْمَخْلُوقَات فصل، فَتَقَع بالحركة زِيَادَة على لفظ الجُمع، وَكَذَلِكَ حكم المكسور أوله يكسر على (فعل) نَحْو: كسرة وكسر، (81 / ب) وسدرة وَسدر، وَالْعلَّة وَاحِدَة.

وَاعْلَم أَن مَا كَانَ على (فعيل) من هَذَا اسمًا، فأدنى الْعدَد فِيهِ (أفعلة) ، وَذَلِكَ نَعُو: نصيب وأنصبة، وخميس وأخمسة، وَيكون إِذا أردْت الْكثير على (فعل وفعلان) نَعُو: رغيف ورغفان ورغف، وقضيب وقضبان وقضب، وأرغفة لأدبى الْعدَد.

قَالَ أَبُو الْحُسنِ: وَإِنَّمَا كَسر مَا كَانَ مِن (فعيل) أدنى الْعدَد على (أفعلة) وَهُو أَزِيد من (فعل) بِحرف، فَجعلُوا الْمَاء لَازِمَة لَهُ، لتَكون بِإِزَاءِ الْحُرْف الزَّائِد فِي (فعيل) ، وكسروا عينه، لِأَن الْكسر أخف من الضَّم، فَلَمَّا ألزم هَذَا الْمِثَال هَاء التَّأْنِيث ثقل، فكرهوا الضمة فِيهِ فعدلوا إِلَى الْكسر، لِأَنَّهُ أخف من الضَّم، وَجعل فِي أكثر الْعدَد على (فعل) ، فَكَأَنَّهُ مَعْذُوف من (فعول) ، وَإِنَّمَا خفف، ليَكُون التَّخْفِيف معادلاً لثقل (فعلان) . وأما (فعيل) الَّذِي هُوَ صفة لمذكر من يعقل، فَلَيْسَ فِيهِ حرف عِلّة وَلا تَضْعِيف، فَجَمعه على (فعلاء) ، خُو: عليس وجلساء، وكريم وكرماء، وكبير وكبراء، و (فعال) ، خُو: كرام وكبار، وَإِنَّمَا جَمع على (فعال) الأَعْم لم يعتدوا بِالْيَاءِ، لِأَنَّمَا زَائِدَة، كَأَثَّمُ توهموا إشباع كرام وكبار، وَإِنَّمَا جَمع على (فعال) ، كَمَا يجمع الثلاثي. وأما جمعه على (فعلاء) فللفرق الكسرة فِيهِ، فَيجمع على (فعال) ، كَمَا يجمع الثلاثي. وأما جمعه على (فعلاء) فللفرق بَين الْإسْم، فَجمع على (فعال) ، كَمَا يجمع الثلاثي. وأما جمعه على (فعلاء) فللفرق بَين الْإسْم، فَجمع على (أفعال) ، كَمَا يجمع الثلاثي. وأما جمعه على (فعلاء) فللفرق بَين الْإسْم، فَجمعُوا الْإسْم على (أفعلاء) ، كَمَا يجمع الثلاثي

*(527/1)* 

كَقَوْلِهِم: خَمِيس وأخمساء، وَإِثَّا جَمَعُوا (فعلاء) للصفة، لِكَثْرَة مَا تَجِيء على (فعلاء) ، نَعُو: حَمْرَاء وصفراء، فأسقطوا الهُمزَة من أوله، ليشاكل مَا ذَكَرْنَاهُ.

اعْلَم أَن كُلِ اسْم تنسبه إِلَى أَب أَو بلد، وَمَا أشبه ذَلِك، فَإِنَّك تلْحقهُ الْيَاء الثَّقِيلَة، عَلامَة للنسب، وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا رجل بكري، وَهَذَا رجل عامري، وَهَذَا رجل مكي، وَكَذَلِكَ جَمِيع هَذَا الْبَاب.

قَالَ أَبُو الْحُسن: اعْلَم أَن النّسَب مَعْنَاهُ إِصْافَة شَيْء إِلَى شَيْء، وَإِنَّمَا تشدد ياؤه، لِأَن النّسْبَة تصير لَازِمَة للمنسوب، فَصَارَت هَذِه الْإِصَافَة أَشد مُبَالغَة من سَائِر الإصافات، فشددوا يَاء هَذَا، ليدلوا على هَذَا الْمَعْنى، فَإِذا كَانَ الاِسْم سالما من حُرُوف الْمَد واللين، زِدْت يَاء النّسْبَة فِي آخِره، طَال الاِسْم أَو قصر، كَقَوْلِك فِي النّسَب إِلَى بكر: واللين، زِدْت يَاء النّسْبة فِي آخِره، طَال الاِسْم أَو قصر، كَقَوْلِك فِي النّسَب إِلَى بكر: بكري، وَإِلَى سفرجل: سفرجلي: إِذا كَانَ الْمَنْسُوب إِلَيْهِ اسْمه سفرجل، وَإِن كَانَ فِي الاِسْم الْمَنْسُوب إِلَيْهِ يَاء حَفِيفَة قبل آخِره، أَعنِي بالخفيفة: الساكنة الزَّائِدَة، نَعُو: تَمِيم، وقيش، وقيش، وقي أشبه ذَلِك، فالأجود أَلا تحذف من الْأَشْيَاء شَيْئا، وَثَقِيم، وفقيم، وفقيم، وفقيمي، وققد حذفوا الْيَاء من بعض ذَلِك، قَالُوا فِي قُريْش: قرشي، وَفي ثَقِيف: ثقفي، وَفي هُذَيْل: هذيل، وهذيلي، عَمَّن أثبت الْيَاء، فعلى قُريْش: قرشي، وَفي ثَقِيف: ثقفي، وَفي هُذَيْل: هذيل، وهذيلي، عَمَّن أثبت الْيَاء، فعلى الأَصْل، وَمن حذف فلاستثقال الْيَاء والكسرات، وَلَيْسَ قبل الْكسر إِلَّا حرف وَاحِد، وَالحرف الْوَاحِد قَلِيل، فَصَارَ عِمْنِلَة مَا لَا حكم لَهُ فِي الْكَلِمَة. فَإِن كَانَ قبل الكسرة والحرف الْوَاحِد قَلِيل، فَصَارَ عِمْنِولة فِي تغلب: تغلي، لِأَن أول الْكَلِمَة حرفان، فقوي صدر حرفان، لم يجب الْفَتْح، فَقول فِي تغلب: تغلي، لِأَن أول الْكَلِمَة حرفان، فقوي صدر الْكَلِمَة، وَيُحوز الْفَتْح، فَقُول فِي تغلب: تغليي، فَالْأَصْل: هذيلي وثقيفي، وَإِثَمَا

*(529/1)* 

حذفوا الْيَاء مِنْهُمَا استثقالاً للكسرة مَعَ الْيَاء، (82 / أ) فحذفت الْيَاء فَبَقيَ الِاسْم على وزن ثَمَر. وَمَا كَانَ ثَانِيه مكسوراً، وَهُوَ على ثَلاَثَة أحرف يفتح فِي النِّسْبَة، كَرَاهَة الكسرات والياءات، فَيُقَال: غري. وَكَذَلِكَ قَالُوا أَيْضا: هذلي، ففتحوا الذَّال، وقد جَاءَ على الأَصْل فِي الشَّعْر، قَالَ الشَّاعِر:

(بِكُل قريشي عَلَيْهِ مهابة ... سريع إِلَى دَاعِي الندا والتكرم) وَقَالَ آخر فَجمع بَين اللغتين:

(هذيلية تَدْعُو إِذا هِيَ فاخرت ... أَبَا هذليا من غطارفة نجد)

فَإِن كَانَ الْاسْمِ على (فعيلة أو فعيلة) حذفت الْهَاء، كَقَوْلِك فِي النّسَب إِلَى حنيفَة: حَنَفِيّ، وَفِي رجل من جذيمة: جذمي، وقد جَاءَ شَيْء على الأَصْل، وَلَيْسَ بالمستحسن، وَقَالُوا فِي رجل من أهل السليقة: سليقي، وَفِي الخريبة: خريبي، وَفِي سليمَة: سليمي، وَفِي عميري، وَالْوَجْه مَا

*(530/1)* 

ذكرت لَك، إلَّا أَن يكون الإسْم من المضاعف أو المعتل، فَإنَّك تثبت فِيهِ الْيَاء، وَلَا يجوز حذفهًا، وَذَلِكَ قَوْلك في رجل نسبته إلى شَدِيدَة: شديدي، وفي رجل من طَويلَة: طويلي، من أجل الْوَاو، لِأَنَّهَا إِن سكنت لَزمَهَا الْقلب، وَإِنَّمَا وَجب حذف الْهَاء لِأَن هَاء التَّأْنِيث تضارع يَاء النِّسْبَة، وَالدَّلِيل على مضارعتها أنه تقع بَين الاسْم وَبَين جمعه، فَيكون حذفهَا فرقا بَين الْوَاحِد وَالْجُمع، كَقَوْلِك: تَمْرَة وتمر، وَكَذَلِكَ حَال الْيَاء الْمُشَدّدة، نَحُو قَوْلك: زنجى وزنج، ورومى ورم، وعربي وعرب، فَلَمَّا تضارعا من هَذَا الْوَجْه الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كره الجْمع بَين تأنيثين أَو تثنيتين، فَلذَلِك حذفت هَاء التَّأْنِيث، لجيء يَاء النِّسْبَة، وحذفت الْيَاء، لِأَن الْمُؤَنَّث أَثقل من الْمُذكر، فَلَمَّا جَازَ الْحُذف من الْمُذكر مَعَ خفته، لزم الْحُذف في الأثقل، وَمن أثبت فعلى الأصل، والله أعلم. وَأَمَا مَا كَانَت قبل آخِره ياءان مدغمة إحْدَاهمَا في الْأُخْرَى، فَإِن النّسَب إلَيْهِ بِحَذْف الْيَاء المتحركة، لِاجْتِمَاع الياءات، وَذَلِكَ قَوْلك فِي النَّسَب إِلَى ميت: ميتى، وَإِلَى حمير: حميري، وَإِنَّى أسيد: أسيدي، وَإِنَّمَا وَجِبِ الْحُذَف، لِأَن عدد هَذِه الْخُرُوفِ أَكثر من عدد حُرُوف (فعيل) ، وَبَعضهَا مثلهَا في الْعدَد، وهم قد حذفوا الْيَاء من (فعيل) ، وَالْكَسْر مَعَ يَاء النِّسْبَة، فَكيف إِذا زَاد يَاء أُخْرَى، فَإِذا اجْتمع هَذَا، أَعنى الياءين في مثل (أسيد وحمير) مَعَ يَاء النِّسْبَة، كَانَ أَثقل، فَلذَلِك وَجب الْحُذف، وَإِنَّمَا كَانَ المتحرك من الياءين بالحذف أولى، لِأَنَّك لَو حذفت الساكنة بقيت المتحركة وَقبلهَا فَتْحة، فَكَانَ يجب قَلبهَا

*(531/1)* 

ألفا، فَيخْرجُونَ من عِلَّة إِلَى عِلَّة، وَاخْرُوج من عِلَّة إِلَى عِلَّة فِيهِ كَلَفَة، فَلَذَلِك حذفوا المتحركة لتزول هَذِه الكَلْفة، وَمَعَ ذَلِك فَإِن الْيَاء الساكنة المدغمة لَا مؤونة فِيهَا على

الْمُتَكُلّم، لِأَنَّهُ يرفع لِسَانه كِمَا فِي جَمِلَة الْيَاء المتحركة، فَصَارَ الاستثقال إِنَّا وَجِب من أَجل المتحركة، فَكَانَت أولى بالحذف، إِذْ كَانَت هِيَ الْمُوجِبَة للثقل. فَإِن كَانَ أَخِر الِاسْم يَاء مُشَدِّدَة، نَعُو: قصي وعدي وَاجِبَة، فَإِنَّك تحذف الْيَاء الساكنة، وتقلب المتحركة ألفا، لفتحة مَا قبلها، ثمَّ تقلبها واواً، وتتبعها يَاء النِّسْبَة، فَتقول: قصوي، وأموي، وعدوي، وَإِن شِئْت تركته على الأصل، فَتقول: قصيي، وأميي، وَإِثَا كَانَ الْحُذف أولى، كَرَاهَة لِاجْتِمَاع أَربع ياءات مَعَ الكسرة، وهم قد فروا من ثَلَاث ياءات (82 / ب) وبينهم حاجز، أعني: (فعيلاً)، فكانَ مَا هُوَ أثقل مِنْهُ تكثيراً أولى بالحذف، وَإِثَمَا حذفوا الْيَاء الساكنة، لأَخْم قد علمُوا أَن المتحركة تقلب ألفا وَلَا تثبت، لأَخَم قد علمُوا أَن المتحركة تقلب ألفا وَلَا تثبت، المتحركة واواً، وخروجها عَن شبه الْيَاء، وهم يفرون فِي هَذَا الْبَاب من الياءات، وَالْكَسْر من أَجل يَاء النِسْبَة، احتملوا الْخُرُوج من عِلّة إِلَى عِلّة، لما كَانَ ذَلِك يُؤدِّي بَم إِلَى التَحركة واواً، وخروجها عَن شبه الْيَاء، وهم يفرون فِي هَذَا الْبَاب من الياءات، وَالْكَسْر من أَجل يَاء النِسْبَة، احتملوا الْخُرُوج من عِلّة إِلَى عِلّة، لما كَانَ ذَلِك يُؤدِّي بَم إِلَى التَحْرَكة واواً، يفرون مِنْهُ. فَأَما بَاب (أسيد) فَلُو حذفت الْيَاء الساكنة انقلبت

*(532/1)* 

المتحركة ألفا، وَالألف هِي قريبَة من الْيَاء، أَلا ترى أَن الإمالة تدخل على الْألف فتقرب من الْيَاء، فَلَمَّا كَانَ الْقلب لَا ينجيهم من بَاب (أسيد) مِمَّا يفرون مِنْهُ حذفوا المتحركة، من الْيَاء، فَلَذَلِك حَالف فِي بَاب (أموي). وَمن رأى وتقوى الساكنة، لِأَهَّا قريبَة من الْألف، فَلذَلِك حَالف فِي بَاب (أموي). وَمن رأى الجُمع بَين الياءات فحجته أَن الْيَاء الْمُشَدَدة تجْرِي بِوُجُوه الْإِعْرَاب، وَلا تستثقل عَلَيْهِ الحَركات، فَصَارَت بِمَنْزِلَة يَاء قبلهَا حرف سَاكن، خُو: ظَيْ وخي، وَمَا كَانَ كَذَلِك فَلم الحركات، فَصَارَت بِمَنْزِلَة يَاء قبلهَا حرف سَاكن، خُو: ظَيْ وخي، وَمَا كَانَ كَذَلِك فَلم يعذف مِنْهُ شَيْء، يعذف مِنْهُ شَيْء، فحملوا (أُميَّة) وبابه على مَا ذكرنَا، فَلم يعذفوا مِنْهُ شَيْء، وَإِثَمَّا أَقرُوا الْيَاء، إِذْ كَانَ قبلهَا سَاكن، وَلم يستثقلوا دُخُول الضمة والكسرة عَلَيْهَا فِي كَال الْإعْرَاب، وَإِثَمَا خَالَفت الْيَاء الْمُشَدِّدة الْيَاء الساكنة مَا قبلهَا، لِأَن الْمُشَدَدة وَإِن وَجب تخفيفها، وَحكم الْواو، إِذَا كَانَت طرفا وَسكن مَا قبلهَا، كَحكم الْيَاء إِذَا سكن مَا قبلهَا، وَهِي الثقل، وَحكم الْواو فِي بَاب النِسْبَة، فَإذا كَانَت مَعَهم فِي الذَاكَانَت طرفا وَسكن مَا قبلهَا، وَهِي أُولَى بِأَن لَل الْمُسَدِّدة الْيَاء إِذَا سكن مَا قبلهَا، وَهِي أُولَى بالنبات، فَإِن كَانَت الْيَاء إِلَى الْوَاو فِي بَاب النِسْبَة، فَإذا كَانَت مَعَهم فِي الذَاكَانَت مَعَهم فِي النبات، فَإِن كَانَت الْيَاء إِلَى الْوَاو فِي بَاب النِسْبَة، فَإذا كَانَت مَعَهم فِي النبات، فَإِن كَانَت الْيَاء فِي آخر الإسْم وقبلهَا كسرة، وَكَانَ الإسْم

مَعهَا على ثَلَاثَة أحرف، قلبتها ألفا، ثمَّ قلبتها واواً، كَقَوْلِهِم فِي عَم: عموي، وَفِي رد: ردوي، وَإِنَّا وَجب ذَلِك، لأَنا قد بَينا أَن مَا كَانَ على (فعل)

*(533/1)* 

بِكُسْرِ الْعِينِ من الصَّحِيحِ ينْقل إِلَى (فعل) ، فَإِذا وَجب نقل عَم إِلَى عممي، انفتحت الْمِيم، وَالْيَاء بعْدهَا فِي مَوضِع حَرَكَة، فَإِذا كَانَ كَذَلِك انقلبت أَلفا، ثمَّ انقلبت واواً، لما سَنذكرُهُ بعد، إن شَاءَ الله.

فَإِن كَانَ الْاسْم على أَكثر من ثَلَاثَة أحرف حذفت الْيَاء فِي النّسَب، كَقَوْلِك إِلَى قَاض، قَاضِي، وَإِلَى نَاجِية: نَاجِي، وَإِنَّمَا وَجب حذفها، لِأَن النِّسْبة توجب كسر مَا قبلها، وَلَا يدخلها الْكسر، فَيجب إِذَا إِسكاها بِدُخُول يَاء النّسَب عَلَيْها، فيلتقي ساكنان، الْيَاء المسكنة وَالْيَاء المدغمة، فتحذف لالتقاء الساكنين. وَمن قَالَ فِي تغلب: تغلبي، فَفتح اللّام استثقالاً للكسرة مَعَ الْيَاء أَجَاز أَيْضا أَن يفتح الضَّاد من (قاض) ، فَإِذَا فتحها اللّام استثقالاً للكسرة مَعَ الْيَاء أَجَاز أَيْضا أَن يفتح الضَّاد من (قاض) ، فَإِذَا فتحها انقلبت أَلفا، أَعنِي يَاء (قَاضِي) ، ثمَّ انقلبت واواً، فَقَالَ: قاضوي، كَمَا قَالُوا: عموي، وَإِنَّا ساغت التغييرات فِي بَاب النِّسْبَة وَكثر ذَلِك، لِأَن المُزَاد بياء (83 / أ) النِّسْبَة أَن تعلم بِأَن الْمَنْسُوب عَلَيْهِ تعلق بالمنسوب إِلَيْهِ، فَلَو فهم ذَلِك بِبَعْض الْكَلِمَة، جَازَ أَن يَقْتَصِر عَلَيْهِ، فَلَذَلِك سَاغَ التَّغْيير فِيهِ.

وَاعْلَم أَن الأَصْل فِي النّسَب أَن يُقَال: فلان من بني فلان، أو من بيئة كَذَا، وَلكنهُمْ اختصروا ذَلِك واجتزوا بِالْيَاءِ من هَذَا التَّطْوِيل، كَمَا اجتزوا بياء التصغير من

*(534/1)* 

النَّعْت حَقِيرًا أُو صَغِيرًا.

وَاعْلَم أَن مَا كَانَ آخِره أَلْفا وَهُوَ على ثَلَاث أحرف، فَإِنَّهُ يجب قلب أَلْفه واواً، من يَاء كَانَت منقلبة أَو من وَاو، كَقَوْلِك فِي قفا: قفوي، وَفِي رحى: رحوي، وَإِنَّمَا وَجب قلب هَذِه الأَلْفات إِلَى الْوَاو، لِأَن الْأَلْف تقرب من الْيَاء، والإمالة تدْخلهَا، فَتَصِير إِلَى الْيَاء، فَلَو أقرُّوا الْأَلْف على حَالهَا، لصار كاجتماع ثَلَاث ياءات، وهم يَجدونَ مندوحة تأويلا خروجهم عَن هَذَا الثقل، وَذَلِكَ أَن الْأَلْف سَاكِنة، وَالْيَاء الأولى سَاكِنة، وَالنَّياء الأولى سَاكِنة، وَالْجُمع بَين سَاكنين فِي كَلَامهم غير مُسْتَعْمل، إِلَّا أَن يكون الأول حرف مد، وَالثَّانِي مشدداً، فَلَمَّا

عوض بياء النِّسْبَة مَا ذكرنَا، أجروا الْأَلْف مَعَ يَاء النِّسْبَة مِجْرى ساكنين لَيْسَ أَحدهمَا حرف مد، فَوجَبَ قلب الْأَلْف إِلَى حرف يَتَحَرَّك فِيهِ، ليزول الجُمع بَين ساكنين، وَكَانَت الْوَاو غالبة على الْيَاء فِي هَذَا الْبَاب، إِذْ كُنَّا قد نقلب الْيَاء فِي إِيجَاب قلب الْأَلْف، إِذْ دَخلت عَلَيْهَا يَاء النِّسْبَة، وَهُو أَن النِّسْبَة أقوى فِي تَغْيِير الاِسْم من التَّثْنِيَة، إِذْ كَانَ قد نَبت لياء النِّسْبَة مَا ذكرنَا من إِيجَاب التَّغْيِير، وقد بَينا عِلّة ذَلِك، والتثنية ليست بموجبة للتغيير، إِنَّمَا حَقِّهَا أَن تزاد علامتها على لفظ الْوَاحِد، فَإِذا كَانَت الْأَلْف الْمَقْصُورَة تَنْقَلب فِي التَّثْنِيَة واواً أَو يَاء، كَقَوْلِك فِي قفا: قفوان، وَفِي رحى: رحيان، وَجب أَن تكون يَاء النِّسْبَة تقلب الْأَلْف، فَإذا وَجب قَلبها، كَانَت الْوَاو أولى لما ذكرنا من

*(535/1)* 

الْعلَّة الأولى، من عِلَّة الْوَاو على الْيَاء فِي بَابِ النِّسْبَة، وَلَم يَجِب فِي التَّشْيَة إِذْ كَانَت التَّشْيَة توجب انتظام مَا كَانَ فِي الْوَاحِد، فَلذَلِك وَجب رد الْأَلْف فِي التَّشْيَة إِلَى أَصْلها. فَإِن كَانَت الْأَلْف رَابِعَة، وَكَانَت أَصْلِيَّة، فَالْوَجْه فِيهَا أَن تَجْرِي مِجْراهَا فِي الثلاثي، وتقلب واواً، كَقَوْفِم: ملهى: ملهوي، وَفِي معزى: معزوي، وأفعى أفعوي، لِأَنَّهَا لما كَانَت أصلا جرت مجْرى الرَّاء فِي جَعْفَر، فَهَذَا الْقيَاس. وَكَذَلِكَ حكم الْأَلْف إِذَا كَانَت للإلحاق بِمَنْزِلَة الْأَصْلِيّ. وَذَلِكَ خُو: أرطى وعلقى، تقول: أرطوي وعلقوي، فَإِن كَانَت الْأَلْف للتأنيث، فَالْوَجْه فِيهَا الْحَذف، كَقَوْلِك فِي حُبْلَى: حبلي، وَفِي بشرى: بشري، وَفِي دنيا: دنيي، وَإِنَّا كَانَ حذفهَا الْوَجْه من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَنَّهَا من حَيْثُ كَانَت عَلامَة للتأنيث ضارعتها التَّأْنِيث، فَكَمَا يجب حذفهَا، وأعنى: الْهَاء في النّسَب، فَكَذَلِك أَيْضا يجب حذف ألف التَّأْنِيث.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: أَن أَلف التَّأْنِيث سَاكِنة، وَلَيْسَت مِمَّا أَصله اخْرَكَة كالألف الْأَصْلِيَّة، وَألف الْإِخْاق فحذفوها لسكونها وَسُكُون الْيَاء الأولى من يَاء النِّسْبَة، وَإِن كَانَت الْأَلف قد يَقع بعْدهَا السَّاكِن المدغم لما بَينا أَن الْيَاء أقوى فِي تَغْيِير مَا يدْخل عَلَيْهِ من عَلامَة التَّشْنِيَة، فَلَمَّا كَانَت أَلف التَّشْنِيَة لَا يجوز أَن يبْقى مَعهَا ألف التَّأْنِيث

*(536/1)* 

على لَفظه، كَذَلِك لَا يبْقى مَعَ يَاء النِّسْبَة، (83 / ب) لِأَن فِي هَذَا نقضا للْأَصْل الَّذِي أَقَمْنَا الدَّلِيل عَلَيْه من قُوَّة يَاء النَّسْبَة على قدر مَا يقلبه ألف التَّشْنَية.

وَاعْلَم أَنه يجوز فِي النّسَب إِلَى مَا آخِره ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة، إِذا كَانَ على أَرْبَعَة أَحرف وَجْهَان:

أَحدهما: أَن تَقول في حُبْلَى حبلاوي، وَفي دنيا: دنياوي.

وَالْوَجْه الثَّابِي: حبلوي ودنيوي.

فَإِن كَانَ الْمَقْصُورِ على خَمْسَة أحرف فَصَاعِدا وَجب حذف أَلفه فِي النِّسْبَة،

*(537/1)* 

زَائِدَة كَانَت أَو أَصْلِيَّة، وَذَلِكَ أَن بعض الْعَرَب يحذف الْألف الَّتِي هِيَ بدل من لام الْفِعْل الَّتِي فِي الرباعي، فَتَقُول فِي ملهى: ملهي، وَذَلِكَ أَهُم شبهوها بِأَلف التَّأْنِيث، لاجتماعهما فِي صُورَة وَاحِدَة، فَإِذا كَانَ يسوغ الحُذف فِي الرباعي لزم الحُذف فِي الخماسي لطوله، وَذَلِكَ قَوْلك فِي مرامي: مرامي، وَفِي قبعثرى: قبعثري، وَفِي حبارى: حباري. وقد بَينا أَن الْوَجْه الحُذف، وَأَلف التَّأْنِيث فِي الرباعي والخماسي أولى بالحذف، إذْ كَانَ الأَصْل أَيْضا قد حذف، لما ذكرْنَاهُ.

فَإِن كَانَت أَلْف التَّأْنِيث رَابِعَة، وَقد توالت الحركات قبلهَا، تنقل الْكَلِمَة حَتَّى تجعلها عِنْزِلَة الخماسي، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن زِيَادَة الْحُرَكَة قد تَجْرِي مجْرى زِيَادَة حرف – أَنه

من يُجِيز صرف (هِنْد) وَترك صرفه لَا يُجِيز صرف (قدم) فِي حَال الْمعرفَة، بل يلْزمه منع الصَّرْف فِي امْرَأَة سميت ب (عقرب) فَلذَلِك وَجب أَن تَجْرِي مَا توالت حركاته من الرباعي مجْرى الخماسي، وَذَلِكَ قَوْلك فِي النّسَب إِلَى جمزى: جمزي، وَفِي بشكى بشكي، إذا سميت بَمما ونسبت إِلَيْهِمَا، وهما ضَرْبَان من الْمَشْي.

وَاعْلَم أَن الممدوة تَنْقَسِم أَرْبَعَة أَقسَام:

أَحدهما: أَن تكون همزته أَصْلِيَّة، كَقَوْلِك: رجل قراء، لِأَنَّهُ من قَرَأت.

*(538/1)* 

وَالنَّانِي: أَن تكون همزته منقلبة من يَاء مُلْحقَة، خَو: علْبَاء وحرباء، وهما ملحقان بسرداح، بياء بعد الألف، لِأَن الْيَاء إِذا وَقعت طرفا وَقبلهَا ألف كَانَت همزَة، فَلذَلِك كَانَت الْهُمزَة أولى مِنْهَا، وَهِي أَيْضا أولى من الْهَاء، لِأَن الْهَاء خُفْيَة وتحتاج إِلَى بَيَان، وَلِأَن الْهُمزَة أجلد مِنْهَا، صَارَت أولى.

فَإِذَا نسبت إِلَى مَا همزته (84 / أ) للتأنيث قلبتها واواً عِنْد أهل الْبَصْرَة، فَتَقُول: حمراوي وخنفساوي، وَكَذَلِكَ حكم جَمِيع الْبَاب، وَإِنَّمَا جَازَ بَقَاء الْهُمزَة الَّتِي هِيَ بدل من هَاء التَّأْنِيث مَعَ يَاء النِّسْبَة، وَلَم تَحذف، كَمَا حذفت الْأَلف الْمَقْصُورَة، لِأَنَّهَا خرجت في اللَّفظ من التَّأْنِيث، إِذْ كَانَت الهُمزَة فِي نَفسهَا لَيست مِمَّا يؤنث بَمَا، فجرت مجْرى حرف لَيْسَ للتأنيث، فَلذَلِك لم تحذف.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا حذفت كَمَا يحذف الإسْم المضموم إِلَى مَا قبله؟ قيل لَهُ: قد بَينا أَن التَّأْنِيث بِالْأَلف مُخَالف لحكم التَّأْنِيث بِالْهَاءِ، إِذْ كَانَ الاِسْم بني على أَلف التَّأْنِيث، فَلَهَذَا الْوَجْه صَار كبعض حُرُوفه، وخالفت حكم الاِسْم المضموم إِلَى مَا قبله، وَإِثَمَا وَجب قَلبها واواً، ليفصلوا بَين الهمزَة الَّتِي هِيَ بدل من حرف التَّأْنِيث وَبَين الهُمزَة الَّتِي هِيَ بدل من حرف التَّأْنِيث وَبَين الهُمزَة الَّتِي هِيَ بدل من حرف التَّأْنِيث وَبَين الهُمزَة الَّتِي هِيَ على خلاف ذَلِك، إِذْ كَانَت الهُمزَة تمنع الاِسْم الصَرْف، وَغَيرهَا لَا تَأْثِير لَهُ، وصورتهما وَاحِدَة سَوَاء، ففصلوا بَينهمَا بِالْقَلْبِ، ليدلوا على اخْتِلَاف حكمهمَا، وَإِثَمَا كَانَت همزَة التَّأْنِيث فِيهَا مَوْجُود، وَهُوَ الْمُوجب لِيُقل الاِسْم، وَكَانَت يَاء النِّسْبَة توجب أَيْضا.

*(539/1)* 

تثقيلاً للاسم، فَوجَبَ أَن تقلب هَذِه الْهُمزَة إِلَى حرف لا يدل على التَّأْنِيث، ليخف الإسْم. وَأَمَا مَا سواهَا من الهمزات فَلم يكن فِيهِ مَا يُوجِب هَذَا الحكم من الثّقل، فَوجَبَ إِقْرَاره على لَفظه، إِذْ كَانَ حكمه وَحكم سَائِر الْخُرُوف سَوَاء فِي اجتماعه مَعَ يَاء النّسْبَة. وَإِثْمَا كَانَ قلب همزَة التَّأْنِيث إِلَى الْوَاو أُولى من سَائِر الْخُرُوف لَوَجْهَيْنِ: أَحدهما: أَن الْوَاو تقع عَلامَة لجمع الْمُذكر، والمذكر كالأصل للمؤنث، وَقد بَينا الْغَرَض أَن تقلب هَذِه لتبعد عَن حكم التَّأْنِيث، فَلَمَّا كَانَت الْوَاو – لما ذكرْنَاهُ – أَشد مباينة للمؤنث من سَائِر الْخُرُوف، كَانَت أولى بقلب الهْمزَة إِلَيْهَا.

وَالْوَجْهِ الثَّانِي: هِيَ بدل عَن ألف التَّأْنِيث، فَكَانَت أولى.

وَاعْلَمْ أَن جَمِيع مَا ذَكُرْنَاهُ مِن الْمَمْدُود، سوى الْمَمْدُود الَّذِي ينْصَرِف يجوز أَن تقلب هرزة هوزته واواً، فَتقول: قراوي وكساوي وعلباوي، وَبَعضه أحسن من بعض، فقلب هرزة (علبْنَاء) أحسن، لِأَنَّمَا مُشَارِكَة لهمزة التَّأْنِيث فِي الزِّيَادَة، فَحملت عَلَيْهَا، لِأَن الهُمزَة أَثقل من الْوَاو، إِذْ كَانَت ( ... ) فِي الصَّدْر، فَصَارَ فِي قَلبها إِلَى الْوَاو فَائِدَة، وَهُو خَفَّة من الْوَاو، إِذْ كَانَت ( ... ) فِي الصَّدْر، فَصَارَ فِي قَلبها إِلَى الْوَاو فَائِدة، وَهُو خَفَّة اللَّفْظ، فَلذَلِك جَازَ تشبيهها عِمَمْزَة التَّأْنِيث، وَإِقْرَاره على لَفظها، لِأَن ذَلِك يُفِيد ثقلاً، فَإِذَا ثَبِت للكلمة حكم بالخفة لعلَّة أوجبت ذَلِك، لم يجز نقله إِلَى مَا هُوَ أَثقل مِنْهُ، وَلِلْ نَبْتُ للكلمة حكم بالخفة لعلَّة أوجبت ذَلِك، لم يجز نقله إِلَى مَا هُوَ أَثقل مِنْهُ، وَلَلْ لِكَ جَازَ حمل الهمزات الَّتِي هِي لغير التَّأْنِيث على همزة التَّأْنِيث، وَلم تحمل همزة التَّأْنِيث عَلَيْهَا. وَأَمَا همزة (كسَاء) فَجَاز قَلبها واواً بإلْمؤل على همزة (علْبَاء) ، لِأَن المُلحق بِالْأَصْلِ يجْرِي مجرى الأَصْل، فَلَمَّا جَازَ قلب الْمُمزَة المُلحقة واواً، جَازَ قلب همزة (رِدَاء وَكسَاء) واواً، لِأَضَّمَا يشابهان ألف (علْبَاء) فِي انقلابهما من الْيَاء إِلَى الْمُمزَة. وَأَمَا (رِدَاء وَكسَاء) واواً، لِأَضَّمَا يشابهان ألف (علْبَاء) فِي انقلابهما من الْيَاء إِلَى الْمُمزَة. وَأَما

*(540/1)* 

فقلبها بعيد، وَهُوَ جَائِز، وَوجه جَوَازه الحُمل على همزَة (كسَاء) ، إِذْ كَانَت لَام الْفِعْل، فَإِن كَانَت إِحْدَاهُمَا منقلبة، فقد تشابحتا (84 / ب) فِي كُونِهُمَا أصليتين، فَلذَلِك جَازَ الْقلب فِي همزَة (قراء) ، وَالله أعلم.

وَاعْلَم أَن مَا كَانَ آخِره هَاء التَّأْنِيث، وَقبلهَا يَاء أَو وَاو، فالنسب إِلَيْهِ كالنسب إِلَى الْمَمْدُود المصروف، وَذَلِكَ نَعُو: صلاية وشقاوة، تقول: صلائي وشقائي، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك لِأَن هَاء التَّأْنِيث يقدر سُقُوطهَا، لأجل يَاء النّسَب، فَإِذا قدرت ذَلِك صَارَت الْيَاء وَالْوَاو طرفا وقبلهما ألف، فَيجب قَلبها همزَة كهمزة (ردَاء) ، فَإِذا ألحقتهما يَاء النّسْبَة،

بقيا على مَا وَجِب لَهُما من الْهُمزَة، وَيجوز أَن تَقول: شقاوي وصلاوي، كَمَا جَازَ كساوي ورداوي.

فَإِن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَت يَاء النّسَب تحل مَحل هَاء التَّأْنِيث، فَلم لم تبْق الْيَاء وَالْوَاو على مَا كَانَ أَمرهما عَلَيْهِ مَعَ يَاء النِّسْبَة؟

قيل: لَا يجوز ذَلِك، لِأَنَّهُ إِذَا وَجب تَقْدِير الِاسْم مذكراً لجيء النِّسْبَة، لم يجز أَن تبقى الْيَاء وَالْوَاو على لَفْظهمَا، وَذَلِكَ أَنا لَو قَدرنَا دُخُول هَاء التَّأْنِيث على هَذَا، وَلم يبن الاِسْم على التَّأْنِيث لهمزنا، فَقُلْنَا: صلاءة، وشقاءة، فَإِذَا كَانَت الْهمزَة لَا تجب، إِذَا قَدرنَا الْإسْم مذكراً مَعَ هَاء التَّأْنِيث، وَكَانَ قَلبهَا همزَة مَعَ يَاء النِّسْبَة أُولى، لِأَنَّهُ لَا يجب إِلَّا تَقْدِير الِاسْم مذكراً، ثمَّ إِدْ حَال يَاء النِّسْبَة عَلَيْه، فاعرفه.

*(541/1)* 

فَإِن كَانَ آخر الِاسْم يَاء وَقبلهَا أَلْف، فلك فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ ثَلَاثَة أُوجه، وَذَلِكَ نَعُو: راي، تقول فِي النِّسْبَة، فَلِأَهَّا يَاء يدخلهَا تقول فِي النِّسْبَة، فَلِأَهَّا يَاء يدخلهَا الْإِعْرَاب، فتجري مجْرى الْحُرُوف الصِّحَاح، إِلَّا أَنه لَيْسَ فِي قُوَّة (رمى) ، لِأَن (راي) قبل الْإِعْرَاب، فتجري مجْرى الْحُرُوف الصِّحَاح، إِلَّا أَنه لَيْسَ فِي قُوَّة (رمى) ، لِأَن (راي) قبل يائه ألف، وَالْأَلف تشبه بِالْيَاءِ فَيصير إِقْرَارهَا مَعَ يَاء النِّسْبَة كأربع ياءات، فَلذَلِك فَارَقت يَاء (رمى) ، وَجَاز أَن تقلب واواً وهمزة، فَأَما من قَلبهَا همزَة: فَإِنَّهُ شبهها ب (رِدَاء) ، إِذْ كَانَت همزَة منقلبة من يَاء، وَمن قَلبهَا واواً، جعلهَا بِمَنْزِلَة (دَرأ) ، وَفِي كل ذَلِك فِرَارًا من الياءات.

وَاعْلَمْ أَن النّسَبِ إِلَى الْإِحْيَاء على خلاف مَا ذكرنا، لِأَن هَذَا الْبَابِ مُخَالف للْقِيَاس، إِلّا أَغُم، وَإِن خالفوا قِيَاس اللَّفْظ، فقد عدلوا بِهِ إِلَى جِهَة صَحِيحَة، فَمن ذَلِك قَوْهُم فِي النّسَبِ إِلَى طَيئ: طائي، وَحقه أَن يَأْتِي على (طيئي) ، فتخفف إِحْدَى الياءين، كَمَا قُلْنَا فِي سيد: سَيِّدي، وَإِنَّا خالفوا الْقيَاسِ فِي (طَيئ) ، لِكَثْرَة اسْتِعْمَالهَا فِي كَلَامهم، وَهُو فِي سيد: سَيِّدي، وَإِنَّا خالفوا الْقيَاسِ فِي (طَيئ) ، لِكَثْرَة اسْتِعْمَالهَا فِي كَلَامهم، وَهُو أَثْقَل من (سيد) ، لِأَن الْيَاء الْمُشَدّدَة بعدها همزة، والهمزة تستثقل بعدها، فقروا حذف الْيَاء الساكنة، لتنقلب المتحركة ألفا، لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا، فيخف اللَّفْظ عَلَيْهِم، الْيَاء الساكنة من إِنْكُون قلب الْيَاء الْوَاحِدَة فِي (سيد) . وَإِنَّمَا قَدرنا حذف الْياء الساكنة من (طَيئ) ، ليَكُون قلب الْيَاء ألفا حجَّة من جِهَة اللَّفْظ، ليقل تَقْدِير الشذوذ فِي هَذِه (طَيئ) ، ليَكُون قلب الْيَاء ألفا حجَّة من جِهَة اللَّفْظ، ليقل تَقْدِير الشذوذ فِي هَذِه الْكَلْمَة، إِذْ لَو قَدرنا حذف

الْيَاء المتحركة، لم يجز قلب الْيَاء الساكنة ألفا، فَيصير قَلبهَا على تَقْدِير الشذوذ لنا عَنهُ مندوحة، فَلذَلِك وَجب مَا ذكرنا.

وَمن ذَلِك قَوْلُم إِلَى الْيمن: يماني، وَإِلَى الشأم: شآمي، وَالْقِيَاس: يمني وشأمي، وَإِنَّمَا فعلوا مَا ذَكرْنَاهُ، لِكَثْرَة استعمالهم الْيمن (و) الشأم في كَلامهم، فخففوا إِحْدَى ياءي النّسَب، وعوضوا ألفا، إِذْ كَانَ الْحَذف قد وقع فِي كَلامهم، والتعويض فِيمَا (85 / أ) لم يكثر اسْتِعْمَاله، فَكَانَ النّسَب أولى بذلك، إِذْ كَانَ أَكثر تغييراً للكلمة من غيره، فلذلك قَالُوا: يَكن وشآم.

فَأَما قَوْهُم فِي النّسَب إِلَى هَامَة: هَام، فَإِن تَقْدِيره أَن يكون ردوا الاِسْم إِلَى (هَم) ، وحذفوا الزّيَادَة، فَصَارَ على لفظ (يمن) ، فَكَانَ الْقيَاسِ على هَذَا الْوَجْه أَن يَقُولُوا: هَمي، وَلَكنهُمْ حذفوا إِحْدَى الياءين، وعوضوا مِنْهَا الْألف، كَمَا ذكرنَا فِي (يكان) ، لكَثْرَة الاِسْتِعْمَال، وَاحْتِمَال النّسَب للتغيير، وَمن ذَلِك النّسَب إِلَى الْبَحْرِين: بحراني، وَكَانَ الْقياسِ: بحري، لِأَن يَاء النّسَب يقع عَلَيْهَا الْإِعْرَاب، فَلَا يجوز بَقَاء ألف التّمْنِية وَكَانَ الْقياسِ: بحري، لِأَن يَاء النّسَب يقع عَلَيْهَا الْإِعْرَاب، فَلَا يجوز بَقَاء ألف التّمْنِية مَعهَا، لِئَلَّا يَجْتَمع فِي الاِسْم رفعان وَنصب، وَمَعَ ذَلِك فَإِن عَلامَة التَّشْنِية وَاجْمع زِيَادَة على بِنَاء الإسْم، كزيادة هَاء التَّأْنِيث، فَكَمَا يجب إِسْقَاط هَاء التَّأْنِيث، لجيء يَاء على بِنَاء الإسْم، كزيادة هَاء التَّأْنِيث، فَكَمَا يجب إِسْقَاط هَاء التَّأْنِيث، لَي الزّيَادَة فِي أَوَاخِر النّيَامَة وَاجْمع، لاشْتِرَاكهمَا فِي الزّيَادَة فِي أَوَاخِر النّيَسْبَة، فَكَذَلِك يجب إِسْقَاط عَلامَة التَّشْيَة وَاجْمع، لاشْتِرَاكهمَا فِي الزّيَادَة فِي أَوَاخِر النّيَسْبَة، فَكَذَلِك يجب إِسْقَاط عَلامَة التَّشْيَة وَاجْمع، لاشْتِرَاكهمَا فِي الزّيَادَة فِي أَوَاخِر النّيَسْبَة، وَاجْمَاء وَإِنّي إِنْ عَلامَة التَّشْيَة وَاجْمع، لاشْتِرَاكهمَا فِي الزّيَادَة فِي أَواخِر

*(543/1)* 

(10,1)

قد صَار اسمًا لمؤضِع لَا يجوز إِسْقَاط الْأَلْف وَالتُّون مِنْهُ، فَصَارَت الْأَلْف وَالنُّون مَعَه، كَالْأَلْف وَالنُّون فِي (عُمْمَان) ، وجريا مجْرى مَا بني الاسم عَلَيْهِ، وَصَارَ أَيْضا فِي بَاب الْأَلْف وَالنُّون فصل بَين النَّسَب إِلَى هَذَا الْموضع وَبَين النَّسَب إِلَى الْبُحْر بِعَيْنِه. الْأَلْف وَالنُّون فصل بَين النَّسَب إِلَى هَذَا الْموضع وَبَين النَّسَب إِلَى الْبُحْر بِعَيْنِه. وَمَن ذَلِك قَوْلُم فِي النَّسَب إِلَى زبينة: زباني، وَكَانَ الْقيَاس زبني، وَلَكنهُمْ أبدلوا من الْيَاء أَلْفا لتخفيف الْكَلِمَة من غير أَن يَحذفوا حرفا، وَيجوز أَن يَكُونُوا خصوا هِنَا ليدلوا على أَن الأَصْل فِيهِ (فعيلة) ، وَإِن شِئْت جعلت الْألف عوضا من حذف الْيَاء من (فعيل) ، كَمَا جعلوها عوضا من إحْدَى ياءي النَّسَب ويمان.

وَأَمَا قَوْلُهُم فِي النَّسَبِ إِلَى الدَّهْر: دهري، فَإِنَّهُم أَرَادُوا الْفَصْل بَين من قد مرت عَلَيْهِ الدهور وَبَين من يَقُول بالدهر، الله الله وربين من يَقُول بالدهر الله وربين من يَقُول بالدهر

على فَتحه، وَمن ذَلِك قَوْلهم فِي النّسَب إِلَى الْبَصْرَة: بَصرِي، بِكَسْر الْبَاء، وَوجه ذَلِك أَن الْبَصْرَة بِكَسْر الْبَاء فِي (بَصرِي) أَن الْبَصْرَة بِكَسْر الْبَاء فِي (بَصرِي) للدلوا أَن الْبَصْرَة سميت بِعَذَا الإسْم من أجل الحْبَارَة الَّتي يُقَال لَهَا: الْبَصْرَة.

*(544/1)* 

وَجَمِيع مَا ذَكَرْنَاهُ إِذا سميت بِهِ رجلا نسبت إِلَيْهِ على الْقياس الَّذِي يجب لَهُ من جِهَة اللَّفظ.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا نسبت إِلَى رَجَلَيْنِ وَقع النَّسَبِ إِلَى أَحدهما، ليفصل بَينه وَبَين مَا وَقع اسما وَاحِدًا، وَذَلِكَ قَوْلِك فِي النَّسَبِ إِلَى رَجَلَيْنِ: رَجُلي، وَإِلَى مُسلمين: مُسْلِمِي. وَاحِدًا، وَذَلِكَ قَوْلك فِي النَّسَبِ إِلَى رَجَلَيْنِ: رَجُلي، وَإِلَى مُسلمين: مُسْلِمِي. قَالَ أَبُو الحُسن: إِنَّمَا وَجب أَن تَعَدف عَلامَة التَّنْبِيَة وَالجُمع لِأَثَمَّما لهاء التَّنْبِيث، فحدفوا عَلامَة التَّنْبِية وَالجُمع، لجيء التِسْبَة، كَمَا حذفوا هَاء التَّنْبِيث، لِأَن من شَرط الْإِعْرَاب أَن يَقع على يَاء النِّسْبَة، فَلم تقو عَلامَة التَّنْبِية وَالجُمع، فَصَارَ فِي الإسْم الْوَاحِد إعرابين، فَكَانَت يَاء على يَاء النِّسْبَة أَله لا يكون، لِأَن عَاملا وَاحِدًا لا يحدث فِي الإسْم الْوَاحِد إعرابين، فَكَانَت يَاء النِّسْبَة أَله من عَلامَة التَّنْبِية وَالجُمع، لِأَن الْمُنْسُوب يصير مَرْفُوعا بِمَا نسب إِلَيْهِ، من وَمَعَ ذَلِك فَلو بقوا عَلامَة التَّنْبِية (85 / ب) وَاجْمع، لالتبس الْمَنْسُوب إِلَى الْوَاحِد على لفظ التَّنْبِية وَاجْمع، وَكَانَ الْمُنْسُوب إِلَى الْوَاحِد على الفظ التَّنْبِية وَاجْمع، وَكَانَ الْمُنْسُوب إِلَى الْمَنْسُوب إِلَى الْمُنْ وَاحِد على لفظ التَّنْبِية وَاجْمع، وَكَانَ الْمُنْسُوب إِلَى الْمُنْ وَالْمُحْمَ وَلَى مِن بَقَاء عَلامَة التَّنْبِية وَالْمُع وَالْمُون الْمَاسُوب إِلَى الْوَاحِد على لفظ التَّنْبِية وَالْمِع، وَكَانَ الْمُنْسُوب إِلَى الْمُنْفِ الْمُعْمَى من الْمُنْمُوب إِلَى الْوَاحِد على لفظ التَّنْبِية وَالْمُع وَالنُون الْمُنْ فَوالْمُ مَعْ مَا وَالْمُع مَا الله عَلَامَ مَعْهُمَا، فجريا جُرى أحد حُرُوف وَالمَّن الْمُا وَالنُون للتثنية لم يَكُونَ لازمين، فَكَانَ حذف مَا لَا يلْزم أُولى من حذف مَا لَا يلْزم أُولى من حذف اللَّرْم.

*(545/1)* 

وَاعْلَم أَنَّكَ إِذَا سَمِيت رجلا برجليْن أَو مُسلمين، فالاختيار أَيْضا حذف عَلامَة التَّشْمِيَة وَالْجُمع فِي النِّسْبَة، وَذَلِكَ أَنا قد بَينا فِي بَاب (مَا لَا ينْصَرف وَمَا ينْصَرف) أَن التَّسْمِيَة بالتثنية وَالْجُمع الْأَحْسَن فِيهَا حِكَايَة حَالهُمَا قبل التَّسْمِيَة، وَإِذَا كَانَ ذَلِك كَذَلِك، فقد

جَرِيا فِي حَالِ التَّسْمِيَة مجراهما قبل التَّسْمِيَة، أَعنِي فِي الْإِعْرَاب، فَلذَلِك كَانَ حذفهما فِي التَّسْمِية مُسَاوِيا لحذفهما قبل التَّسْمِية، وَمن جعل الْإِعْرَاب فِي النُّون، قَالَ: جَاءَنِي رَجَلَانِ، وَرَأَيْت رَجَلَانِ، ومررت برجلان، وكَذَلِكَ من يَقُول: جَاءَنِي مُسلمين، وَرَأَيْت مسلمينا، ومررت بمسلمين، فَإِنَّهُ قد أُجْرى هَاتين العلامتين مجْرى مَا هُوَ من نفس الحُرُف، وَإِذا نسبت إِلَيْهِمَا لَم تَحذف مِنْهُمَا شَيْئا، فَتَقُول: هَذَا رجلاني، ومسلميني. وكَذَلِكَ حَال: يبرين، وقنسرين وفلسطين، من أعْربَا إعْرَاب الجُمع، فَجَعلها فِي الرّفْع بِالْوَاو، وَفِي الجُرّ وَالنّصب بِالْيَاء، حذف الْيَاء وَالنّون فِي النّسْبَة، إِذا أجراها مجْرى الجُمع. وَمَن جعل الْإِعْرَاب فِي النّون، لَم يحذف من الْأَسْمَاء، فَقَالَ: هَذَا قنسريني وفلسطيني. وفلسطيني. وكَذَلِكَ حَكم جَمِيع مَا يَجْرِي هَذَا المجرى من الْأَسْمَاء.

فَأَما النّسَب إِلَى الْمَسَاجِد: فمسجدي، لِأَنَّك رددت الْمَسَاجِد إِلَى الْوَاحِد

*(546/1)* 

ونسبت إِلَيْهِ، لتفصل بَين من اسمه (مَسْجِد) وَبَين من يكثر الْقعُود فِي الْمَسَاجِد، وَإِنَّا كَانَ بِالرَّدِ إِلَى الْوَاحِد أولى من الْمُسَمّى بِالجُمعِ، لِأَن الَّذِي يكثر الْقعُود فِي الْمَسَاجِد كَيْسَ يجوز أَن يجمع بَينهما فِي حَال وَاحِدَة، وَإِنَّا نسب إِلَى أَحدهما، وَلَفظه لفظ الجُنْس، لَيْسَ يَجوز أَن يجمع بَينهما فِي حَال وَاحِدَة، وَإِنَّا نسب إِلَى أَحدهما، وَلَفظه لفظ الجُنْس، لا صارَت النِّسْبَة تدل على ملازمته للمساجد، إِذْ لَيْسَ وَاحِد مِنْهَا أُولى بِهِ من الآخر. وَأَما الْمُسَمّى بِالجُمعِ فقد صار جَمْمُوع الْكَلِمَة، وَلَيْسَ الْعَرَض بِالنِسْبَة إِثْبَات معنى من الْمُسَمّى، بل الْعَرَض أَن يكون هَذَا الجُمع علما لَهُ، وَلُو رد إِلَى الْوَاحِد، لم يَقع النّسَب إِلَى الْمُقْصُود إِلَيْهِ، فَلَذَلِك وَجب بَقَاء الجُمع فِي حَال النِّسْبَة، إِذْ كَانَ اسما لشخص. وَكَذَلِك حكم جَمِيع كل جمع مكسر، وَمن ذَلِك قَوْلُم للَّذي يكثر النّظر فِي الْفَرَائِض: فَرَخِي، وَذَلِك أَن الْوَاحِد: فَرِيضَة، فَوَجَبَ حذف الْيَاء وَالْهَاء، على مَا ذَكَرْنَاهُ فِي فَعِيلَا فَعِيلَة). وَفَيلَة أَن الْوَاحِد: فَرِيضَة، فَوَجَبَ حذف الْيَاء وَالْهَاء، على مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْفَرَائِض: (فَعِيلَة).

وَأَمَا قَوْلُهُم: مدائني ومعافري وضبابي وكلابي، فَإِنَّمَا نسب إِلَى لفظ الجُمع، لِأَنَّمَا أَسَمَاء لبلد أو شخص، فالنسبة يجب أن تكون إِلَى لَفظه.

وَأَمَا مَا كَانَ مِن أَسَمَاء الجموع لَا وَاحِد لَهَا مِن لَفظَهَا، نَحْو: نفر وَقوم

*(547/1)* 

وعترة ورهط، فالنسب يقع إِلَى لَفظهَا، سَوَاء كَانَت لشخص أَو وَاقعَة على مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك فِي النَّسَب، لِأَنَّمَا لَو ردَّتْ إِلَى وَاحِدهَا، لَم يكن من لفظ وَاحِدهَا أَن المُرَاد من هَذِه الجموع دون غَيرهَا، فبذلك وَجب بَقَاء لَفظهَا فِي النَّسَب اسما كَانَ لشخص، أَو كَانَ لجمع، فاعرفه.

*(548/1)* 

54 - النّسَب إلى الاسم الْمُضاف

قَالَ أَبُو الْحُسن: الأجود (86 / أ) فِي هَذَا أَن نقسم الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ على ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: أَن يكون الثَّانِي معرفَة مَقْصُودا إِلَيْهِ، وَالْأُول بِهِ معرفَة، فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالنسب إِلَى الثَّانِي، وَهُوَ فِي نَفسه مَعْرُوف، فَتَقول فِي ابْن الزَّبِي، وَهُوَ فِي نَفسه مَعْرُوف، فَتَقول فِي ابْن الزبير: زبيري.

وَالْوَجُه النَّايِن: أَن يكون الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ كنية، غَوْ: أَبِي الْحُسن، وَأَبِي عَمْرو، فَالْأُول مُشْتَرَك لَجَمِيع المكنيين، وَإِنَّمَا احْتلفُوا بِالنَّايِن، فَصَارَ حكمه كَحكم (الزبير) في اخْتِصَاص الأول، فالأجود في هَذَا أَن ينْسب إِلَى النَّايِن، فَتَقول: حسني، وَالْوَجُه النَّايِن غير مَعْرُوف للْأُولِ، وَلَكِن الأول وَالنَّايِي جعلا اسْما وَاحِدًا لشخص لَيْسَ أَحدهما أولى بِهِ من الآخر، فَصَارَ مجموعها بَمِنْزِلَة اسْم وَاحِد مُفْرد، وَإِذا كَانَ ذَلِك كَذَلِك وَجب حذف النَّايِن، لِأَنَّهُ فِي مَوضِع الرِّيَادَة للْأُولِ، إِذْ كَانَ قد قَامَ مقام التَّنْوِين فِيهِ، وَذَلِكَ نَعْو: عبد الْقَيْس، وامرئ الْقَيْس، فَتَقول: عَبدِي وامرئي، وَبَعْضهمْ يَقُول: مرئي، وَذَلِكَ أَنه لما حذف الف الْوَصْل، رد الْكَلِمَة إِلَى أَصْلها، وَأَصلها (فعل) ، بِإِسْكَان الرَّاء، وَلَكنهُمْ حذف أَلف الْوَصْل، رد الْكَلِمَة إِلَى أَصْلها، وَأَصلها (فعل) ، بإِسْكَان الرَّاء، وَلَكنهُمْ حركوها في النّسَب لروم الْحُرَكَة في بِنَاء أَلف الْوَصْل، وَهَذَا مطرد على قِيَاس مَذْهَب حركوها في النّسَب لروم الْحُرَكَة في بِنَاء أَلف الْوَصْل، وَهَذَا مطرد على قِيَاس مَذْهَب

*(549/1)* 

سِيبَوَيْهِ، أَنه تَغْيِير اخْرُف، فَإِن لَزِمته اخْرَكَة لِعِلَّة دَخلته، وَكَانَ أَصله السّكُون، ثمَّ رد إِلَى أَصله لَم تَسْقط عَن اخْرُف حركته وَإِنَّمَا فعل ذَلِك ليدل بِبَقَاء الْحُرَكَة فِيهِ أَنه قد كَانَ مِمَّا تَلْزَمهُ الْحُرَكَة، فَلذَلِك قَالُوا: امرئي.

وَاعْلَم أَن قِيَاسِ الكنية أَن تَجْرِي مُجْرى عبد الْقَيْسِ، لِأَن الكنية مجموعها قد صَار علما للشَّخْص، غير أَن الكنية يجْري الإسْم الأول مِنْهَا على طَرِيقَة وَاحِدَة، فَيَقَع فِيهَا إِشْكَالَ لَو حَذَفَتِ الثَّانِي، وَأَمَا الْمُسَمِّي فَالْأُولِ يَخْتَلَف، وَرُبَمَا يَتَّفَق، نَخُو: عبد الْقَيْس، وَعبد الدَّار، وَالْعرب لحرصها على تبيان وَزَوَال الْإشْكَال يشتقون من الاسمين اسما فَتَقُولَ فِي النَّسَبِ إِلَى عبد الْقَيْسِ: عبقسى، وَإِلَى عبد الدَّارِ: عبدري، وَإِلَى عبد الشَّمْس: عبشمي. وَإِنَّا فعلوا ذَلِك لتساوي كم الإثْنَيْن في النِّسْبَة، فَلذَلِك جَازَ أَن يشتقوا مِنْهُمَا اسمًا وَاحِدًا، فيجتمع لَهُم عِهَذَا الْفِعْل معرفة الْمَنْسُوب إِلَيْهِ وخفة اللَّفْظ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يجب أَن يَجْعَل اسما يُقَام عَلَيْهِ فِي كَلَامهم لاختلاط طَريقه، ألا ترى أَهم أثبتوا الدَّال فِي (عبدري) ، وَلِم يثبتوه فِي (عبقسي) و (عبشمي) ، فَإِذا كَانَ الطَّريق مُخْتَلفا، لم يكن طَرِيق إِلَى الْقيَاسِ عَلَيْهِ، لِأَن الْغَرَضِ فِي الْقيَاسِ أَن يتَكَلَّم على حد كَلَامهم، فَإِذا لَم تدر كَيْفيَّة ذَلِك، سقط الْقيَاس عَنَّا فيمَا يجْري هَذَا المجرى. وَإِنَّمَا وَجب في الْمُضَاف والمضاف إلَيْهِ حذف أحد الاسمين، لِأَن الْغَرَض في الْمَنْسُوبِ أَن يعلم تعلقه بالمنسوب إِلَيْهِ، فَإِذا كَانَ كَذَلِك استطالوا إِدْخَال يَاء النِّسْبَة على لفظ الْمُضَاف إلَّيْهِ، لِأَن جعل الاسمين اسما وَاحِدًا آكِد في لُزُوم أَحدهما الآخر من لُزُوم الْمُضَاف والمضاف إلَيْهِ، لِأَن الْمُضَاف قد ينْفَصل من الْمُضَاف إلَيْهِ، وَيَقَع الْإِخْبَارِ عَن الْمُضَاف دون الْمُضَاف إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ الْمُضَاف إِلَيْهِ معنى في

*(550/1)* 

نَفسه، نَحُو: غُلَام زيد، وَمَا أشبه ذَلِك، وَيجوز الْفَصْل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ فِي الشَّعْر، وَلَا يجوز ذَلِك فِي الاسمين اللَّذين جعلا اسما وَاحِدًا، (86 / ب) وَالنَسب يُوجب حذف الثَّانِي من الاسمين (اللَّذين) جعلا اسما وَاحِدًا، فَإِذا كَانَ اخْذف وَاجِبا فِي اللَّازِم، فَإِن مَا لَيْسَ بِلَازِم أولى بالحذف، وَإِنَّما وَجب حذف الثَّانِي من الاسمين اللَّذين جعلا اسما وَاحِدًا، لِأَنَّهُ مضارع لهاء التَّأْنِيث، فَكَمَا وَجب حذفها - أَعنِي: هَاء التَّأْنِيث فِي النِّسْبَة - وَجب حذف الإسْم الثَّانِي فِي النِّسْبَة.

وَاعْلَم أَن الْعَرَب تشتق من الاسمين اللَّذين جعلا اسما وَاحِدًا فِي النِّسْبَة اسما، فَتَقُول فِي حَضرمَوْت: حضرمي. وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي الْمُضَاف هَذَا الاِسْتِقَاق حرصاً على الْبَيَان، وَلَيْسَ لُزُوم الْمُضَاف للمضاف إلَيْه، كلزوم وَاحِد الاسمين للْآخر الَّذِي جعل مَعَه اسما وَاحِدًا، فَإِذَا جَازَ فِي الْمُضَاف هَذَا الْوَجْه، كَانَ فِي هَذَا أَجود، وَلَيْسَ ذَلِك

أَيْضا بِقِيَاس مطرد، وَالْعلَّة فِيهِ كالعلة فِيمَا ذكرنَا فِي بَابِ (الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ) ، وَذكر النّسَب إِلَى مَاكَانَ على حرفين.

وَاعْلَمَ أَن الأَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ أَن تَعْتَبَرِ الْأَسْمَاء المنقوصة الَّتِي تقع على حرفين، نَعُو: يَد، وغد، وَدم، وَمَا أشبهها، فَلَمَّا لَم يرجع من الحُرْف إِلَيْهِ المنقوص فِي تَشْنِيَة وَلَا جمع سَالَم، فَأَنت مُحْيَر فِي النَّسَب، إِن شِئْت رددت الْمَحْذُوف، وَإِن شِئْت لَم ترد، وَإِنَّا يعْتَبر برد الْمَحْذُوف وَإِن شِئْت لَم ترد، وَإِنَّا يعْتَبر برد الْمَحْذُوف فِي التَّشْية وَالجُمع مَا يسْتَعْمل فِي الْكَلَام دون مَا يجوز فِي الشَّعْر، تقول فِي دموي، وَإِن شِئْت دمي،

*(551/1)* 

وَكَذَلِكَ تَقُولَ فِي يَد: يدوي، وَإِن شِئْت: يَدي، وَفِي غَد: غدوي، لِأَن هَذِه الْأَسْمَاء لَا تَسْتَعْمل فِي التَّشْنِيَة، تَقُول: يدان، وَدَمَانِ، وغدان، وَإِنَّا ترد المحذوفات مِنْهَا فِي الشَّعْر، قَالَ الشَّاعِر:

(جرى الدميان بالخبر الْيَقِين ... )

وَقَالَ آخر: (يديان بالْمَعْرُوفِ عِنْد محلم ... )

وَقَالَ آخر: (وَمَا النَّاسِ إِلَّا كالديارِ وَأَهْلهَا ... بَمَا يَوْم حلوها وغدواً بَلَاقِع)

وَإِنَّا كَانَتِ النِّسْبَة دون الْمَحْدُوف لما بَيناهُ من كَثْرَة تَغْيير الْمَنْسُوب، فَلَمَّا

*(552/1)* 

كَانَت النِّسْبَة تقوى على تَغْيِير الاِسْم، وَحذف مَا لَا يجوز حذفه فِي التَّثْنِيَة وَاجْمع السَّالِم، كَانَت أَيْضا قَوِيَّة على رد الْمَحْذُوف، كَمَا قويت على حذف الْمَوْجُود، ليَكُون هَذَا إِذا رد فِي النِّسْبَة عوضا مِمَّا يُوجِبهُ حذف يَاء النِّسْبَة، وَكَذَلِكَ صَار رد يَاء النِّسْبَة أقوى على رد الْمَحْذُوف من التَّشْيَة وَاجْمع السَّالِم، إِذْ كَانَت التَّشْيَة وَاجْمع السَّالِم إِنَّمَا

طريقهما نَحْو علامتهما بِبِنَاء الإسْم من غير تَغْيِير لصيغته. وَأَمَا مَا رِد فِي التَّشْيَة وَالجُمع السَّالِم فَلَا بُد من رده فِي النِّسْبَة، لِأَن الأضعف إِذا قوي على رد الْمَحْذُوف كَانَ الْأَقْوَى أُولَى برده، فَتَقُول فِي النِّسَب إِلَى أَخ: أخوي، وَإِلَى أَب: أَبَوي، وَإِلَى سنة: سنوي، لِأَنَّك تَقُول: أَخُوان، وأبوان، وسنوات.

وَمن جعل سنة من سانهت، قَالَ فِي النّسَب: سنهي، لِأَنَّهُ إِنَّا وَجب ردهَا لقيامها مقام الْوَاو، لِأَنَّهُ وَإِن لَم تقل: سنهات، فَإِنَّا ذَلِك لاكتفائهم بالسنوات عَنهُ؛ فَلذَلِك وَجب رد الْهَاء في النِّسْبَة على اللُّغَة الْأُخْرَى، فاعرفه.

وَاعْلَم أَن الأَصْلِ فِي (يَد، يَدي) ، على وزن (فعل) ، بِسُكُون الْعين، وَيكون بتحريك الدَّال فِي الشَّعْر، لما ذَكَرْنَاهُ من مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ فِي أَن الدَّال لما كف مِنْهَا الْحُرَكَة فِي حَال النَّقْص ثُمَّ رد إِلَى الإسْم مَا حذف، حركت الدَّال، فَتكون (87 / أ) حركتها دلالَة على النَّقْص ثُمَّ رد إِلَى الإسْم مَا حذف، حركت الدَّال، فَتكون (87 / أ) حركتها دلالَة على لُزُوم الحُرَكَة لَمَا فِي حَال النَّقْص، وَجَنْت بِالْفَتْح لِأَن عَلامَة التَّثْنِيَة توجب فتح مَا قبلهَا، فَلَمَّا ظَهرت الْيَاء حركت الدَّال بالحركة الَّتِي كَانَت تستحقها، ثمَّ حذفت الْيَاء فِي التَّشْنِيَة، وَإِن شِئْت قلت: إِنَّا خصت

(553/1)

بِالْفَتْح، لِأَن الْفَتْح أخف الحركات، وَالْغَرَض بتحريك الدَّال الدَّلَالَة على أَن لَهَا دَالا تلزمها فِيهِ الْحُرَكَة، وَنحن نصل بِالْفَتْح إلى هَذِه الدَّلَالَة، فَوَجَبَ اسْتِعْمَاله بِالْفَتْح دون الضَّم وَالْكَسْر، إِذْ كَانَا أَثقل من الْفَتْح.

فَأَما (غَد) : فقد اسْتعْمل فِي الشّعْر على أَصله، وَصَارَ ذَلِك دَلِيلا بَينا على (أَن) أَصله (فعل) ، بِسُكُون الْعين.

وَأَمَا (دم) : فَالْأَظْهِر فِيهِ فَتْحة الْمِيم فِي الشَّعْر، لِأَنَّهُ جَائِز أَن يكون سمي بمصدر: دمي يدمى دَمًا، فَلهَذَا كَانَ الْأَظْهِر فِيهِ هَذَا الْوَجْه، وَإِن كَانَ لَيْسَ بممتنع أَن يَجْعَل أَصله على يدمى دَمًا، فَلهَذَا كَانَ الْأَظْهِر فِيهِ هَذَا الْوَجْه، وَإِن كَانَ لَيْسَ بممتنع أَن يَجْعَل أَصله على (فعل) ، بِسُكُون الْعين، وَهُوَ الْبناء الْمُتَّفق الَّذِي أقل مَا تبنى الْكَلِمَة عَلَيْهِ، وَالْحُرَكَة زِيَادَة، وَيجوز أَن تكون الْمِيم حركت فِي حَال التَّثْنِيَة الَّذِي ذكرنَا فِي (يَد) ، فَإِذا كَانَ كَذَلِك، لم يمتنع هَذَا الْوَجْه الثَّانِي.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَإِذا كَانَ الأَصْل فِي (يَد وغد) مَا ذكرْتُمْ من سُكُون حاليهما، فَلم يحركان في النِّسْبَة؟

قيل لَهُ: لما ذَكَرْنَاهُ من لُزُوم الْحُرَكَة لَهما، فَلَمَّا رد إِلَيْهِمَا فِي النِّسْبَة الْمَحْذُوف مِنْهُمَا،

حرك الثَّابي مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ.

وَأَما (يَد) : فَلَمَّا تحركت الدَّال انقلبت مِنْهَا الْيَاء الْمَرْدُودَة أَلْفَا لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا، فَلَمَّا صَار آخرهَا أَلْفَا، جرت مجْرى الْمَقْصُور، فَلذَلِك وَجب أَن تَقول: يدوي، كَمَا قلت: رحوي.

فَأَما (غَد): فَالْقِيَاسِ فِيهِ أَيْضا، وَإِن كَانَت الْوَاوِ انقلبت أَلفا على حد انقلاب الْيَاء، ثمَّ صَارَت واواً بعد ذَلِك، كَمَا قيل في قفوي، فاعرفه.

*(554/1)* 

## 55 - باب التَّضْعِيف

اعْلَم أَن الأَصْل فِي الحرفين إِذا التقيا من كلمة وَاحِدَة، وَكَانَت الْكَلِمَة على ثَلَاثَة أحرف فِي الْفِعْل فِي الْفِعْل أَن تُدْغَم، نَعْو: رد، وفر، وَالْأَصْل: ردد، وفرر، وَإِنَّمَا وَجب الْإِدْغَام فِي الْفِعْل لَثَقَله إِذا كَانَ متضمناً للْفَاعِل.

فَأَما الْأَسْمَاء الثلاثية فَمَا كَانَ مِنْهَا على (فعل) أَو (فعل) وَجب الْإِدْغَام لثقل الكسرة في الْعين والضمة فِيهَا، وَحمل على الْفِعْل من أجل الثّقل.

فَأَمَا مَا كَانَ مِنْهَا على (فعل) مَفْتُوح الْعين، غُو: شرر، وطلل، وضرر، لم يدغم لخفة الْفَتْح وخفة الإسْم، أقروه على أصله، إِذْ لم يشبه الْفِعْل، وأصل الْإِدْغَام إِدْخَال الشَّيْء في الشَّيْء مَأْخُوذ من قَوْلهم: أدغمت فاس اللجام في فَم الْفرس، وَإِنَّمَا حملهم على الْإِدْغَام طلب الحفة، لِأَن الشَّيْء إِذَا كَانَ خَفِيفا بَقِي على أصله، وَلا بُد من إسكان الْمِرْف المدغم، لِأَن الحُرَكة حائلة بَين الحرفين، المدغم والمدغم فِيهِ، وَإِنَّمَا وَجب الْإِدْغَام الْحُرْف المدغم، لِأَن الْحَرَكة حائلة بَين الحرفين، المدغم والمدغم فيهِ، وَإِنَّمَا وَجب الْإِدْغَام الْحَرْف المدغم في الآخر رفْعَة وَاحِدَة، لَا تَكْرِير فِيهِ، وَلا يجوز أَن يكون بَينهمَا متوسط، فَلذَلِك وَجب إسكان الْحُرْف المدغم.

فَأَما مَا زَاد على ثَلَاثَة أحرف، والتقى فِيهِ حرفان من جنس وَاحِد، فالإدغام فِيهِ وَاجِب، لِأَنَّهُ لما (87 / ب) كثرت حُرُوفه طَال وَثقل، فَلَمَّا كَانَ الْإِدْغَام فِي الثلاثي الَّذِي ثَانِيه مكسور أو مضموم وَاجِبا، كَانَ مَا زَاد على الثلاثي أولى بذلك

*(555/1)* 

لِأَنَّهُ أَثْقُلَ مِنْهُ، أَلَا ترى أَنه أَثْقُل مِنْهُ، إِلَّا أَن تكون الْكَلِمَة مُلْحقَة، وَذَلِكَ أَنَّك لَو بنيت من (ضرب) نَحْو: (جَعْفَر) لَقلت: ضربب، وَلَم يجز الْإِدْغَام، وَإِنَّمَا لَم يجز ذَلِك، لِأَنَّك لَو أَدغمت لألقيت حَرَكَة الْبُاء الأولى على الرَّاء، فتغيرت الْبَاء وَالرَّاء عَن أَصلهمَا، وَكَانَ الْإِخْاق يَزُول، وَالْعَرَض فِي الْإِخْاق أَن يكون الملحق مطابقاً للفظ الملحق بِه فِي حركاته وسكونه، فَلذَلِك لَم يجز الْإِدْعَام فِي هَذَا الْقَبِيل. فَأَما قَوْله:

(فغض الطّرف إِنَّك من غير ... فَلَا كَعْبًا بلغت وَلَا كلابا)

فلك فِي الضَّاد أَرْبَعَة أوجه: الضَّم وَالْفَتْح، وَالْكَسْر من وَجْهَيْن، فأحد وَجْهي الْكسر أَن تحرّك الضَّاد الْأولى، وَالضَّم وَالْفَتْح قد فسرناه فِي تحرّك الضَّاد الْأولى، وَالضَّم وَالْفَتْح قد فسرناه فِي الشَّرْح.

وَأَمَا إِن نَوَيْت بِكَسْرِ الضَّاد، لأجل سكونها وَسُكُون اللَّام فِي الطَّرف، فالكسر لَا غير، لِأَن الحرفين الساكنين إذا كَانَا من كَلِمَتَيْنِ لم يراعوا فيهمَا قبل السَّاكِن، وَإِنَّمَا تعْتَبر الْحُرْف فِي نَفسه، وَإِن كَانَ الْكسر فِيهِ مستثقلاً عدل عَنهُ، وَإِن لم يكن مستثقلاً، كسر على أصل مَا يجب فِي التقاء الساكنين.

وَأَمَا إِذَا كَانَتَ اخْرَكَةَ مِن أَجِلِ السَّاكِنِ فِي الْكَلِمَة روعي ثقل الْكَلِمَة، وَجَازِ الْعُدُولِ عَن الْكسر، لثقل الْكَلِمَة، والفصل بَين الحكم الْمُتَعَلَّق بِالْكَلِمَةِ وَبَينه، إِذَا كَانَ مُتَعَلَقا بِالْكَلِمَةِ الْأُخْرَى، أَن الْكَلِمَة الثَّانِيَة لَا تلزم الْكَلِمَة الأولى، كلزوم الْكَلِمَة بَعْضَهَا بَعْضًا، فَصَارَ مَا يتَعَلَّق بِالْكَلِمَةِ أَثقل حكما مِمَّا يتَعَلَّق بِغَيْرِهَا، إِن شَاءَ الله.

*(556/1)* 

## 56 – باب الألفات

اعْلَم أَن ألفات الْوَصْل إِنَّمَا وَجب أَن يكون دُخُولَمَا فِي الأَصْل على الْأَفْعَال دون الْأَسْمَاء، لِأَن الْأَفْعَال تتصرف، وَتَقَع فِيهَا الزِّيَادَة، والأسماء تبنى على بِنَاء وَاحِد، وَكَانَ حق أَلف الْوَصْل أَن حق أَلف الْوَصْل أَن يكون كبعض حُرُوف الاسْم في الثَّبَات، فَلذَلِك كَانَ حق أَلف الْوَصْل أَن لا تدخل على الْأَسْمَاء، وإنَّمَا دخلت على الْأَسْمَاء، لِأَنَّمَا مشبهة بِالْفِعْلِ، إِذْ كَانَت متضمنة للإضافة كتضمن الْفِعْل للْفَاعِل، وَمَعَ ذَلِك فقد حذف أواخرها، كَمَا تحذف أواخِر الْأَفْعَال المعتلة في الْأَمر، نَحُو: اغز، ارْم، فسكنوا أَوَائِل هَذِه الْأَسْمَاء، وأدخلوا

ألف الْوَصْل عَلَيْهَا عوضا من الْحَذف الَّذِي وَقع فِيهَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فامرؤ وَامْرَأَة لم يقع فيهمَا حذف، فلأي شَيْء دَخَلتهَا ألف الْوَصْل؟ فَاجْوَاب فِي ذَلِك: أَهُم يَقُولُونَ: مرء، وَإِذا حذفوا الْهُمزَة على هَذِه اللَّغَة، فَهُوَ إِذن من الْأَسْمَاء المحذوفة الْأَوَاخِر، فَإِذا كَانَ ذَلِك كَذَلِك، أَلْحقوه ألف الْوَصْل فِي حَال تَخْفيف الْمَمْرَة، وَاللهُ مَرَة، وَلا كَانَ التَّخْفِيف فِيهَا سَابِقًا أبدا، الْهُمزَة، عوضا من حذفهَا، فَلم يحذفوا لرجوع الهمزَة، إِذْ كَانَ التَّخْفِيف فِيهَا سَابِقًا أبدا، فَلَم يكن رُجُوعهَا يُوجب ثباتها أبدا، صَار الاسْم فِي معنى المنقوص، فَلذَلِك دَخلته ألف الْوَصْل.

وَأَمَا الْأَفْعَالِ المَضارِعة فتقديرِها أَن يَقع مَعهَا أَلف الْوَصْل، وَذَلِكَ أَن الْأَمر إِنَّمَا يكون لما لم يقع مِنْهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك، وَجب تَقْدِير بنائِهِ من الْمُضَارِع، (88 / أ) فثم حرف المضارِعة، فَإِن كَانَ بعْدهَا حرف سَاكن، وَأَرَدْت الْأَمر من ذَلِك، لم يكن بُد من دُخُول أَلف الْوَصْل في قَوْلك:

*(557/1)* 

اضْرِب، وَالْأَصْل: تضرب، فَلَمَّا حذفت التَّاء ( ... .) بِالْأَمر إِلَّا سَاكن، والابتداء بالساكن محال، لِأَن الاِبْتِدَاء ( ... .) ، فمحال أَن يكون اخْرْف فِي حَال إثارة الْمُتَكَلّم لَهُ سَاكِنا، فَوَجَبَ إِدْخَال أَلف الْوَصْل عَلَيْهِ، ليمكن الاِبْتِدَاء بِهِ، وَلما كَانَ مَا يَلِي حرف المضارعة فِي قَوْلك: بِعْ وَقل، وَالْأَصْل فِيهِ: يَبِيع وَيَقُول، فالقاف وَالْبَاء متحركتان، لم

وَأَمَا مَا زَادَ عَلَى الرباعي من الْأَفْعَالَ، نَحْو: انْطلق، واستخرج، فالسين وَالنُّون دخلا للمعاني الَّتِي أُرِيد بالأفعال، وَثبتت هَذِه اخْرُوف على السّكُون، لِأَن الأَصْل فِي اخْرُف السَّكُون، فَلَمَّا ثبتَتْ على السّكُون، احْتَاجَت إِلَى أَلف الْوَصْل، لما ذكرْنَاهُ.

يخْتَج فيهمَا ألف وصل بعد حذف الْيَاء.

وَأَما هَمْزَةَ أَلْفَ الْقَطَع، غَوْ قَوْلك: أَكْرِم يكرم، فَإِنَّمَا قطعت وَإِن كَانَت دَاخِلَة على السَّاكِن، وخالفت هَمْزَة (انْطلق واستخرج) ، لِأَن هَمْزَة (أكْرم) وبابه دخلت لِمَعْنى، وَهُوَ أَنَّكَ عدت الْفِعْل بعد أَن لم يكن مُتَعَدِّيا، أَلا ترى أَنَّك تقول: كرم زيد، ثمَّ تقول: أكرمت زيدا، فَلَمَّا دخلت لِمَعْنى، وَجب أَن تثبت فِي جَمِيع الْأَحْوَال، كَمَا يثبت الْحُرْف الَّذِي هُوَ من نفس الْكَلِمَة. وَأَلْف انْطلق واستخرج لَا تفيد معنى، وَإِنَّمَا دخلت لما ذَكَرْنَاهُ من التَّوَصُّل إِلَى النُّطْق بالساكن بعْدهَا، فَلذَلِك افْتَرَقًا، فَإِذا أمرت من قَوْلك: أكْرم يكرم،

قلت: أكْرِم زيدا، وَهَذِه الْهُمزَة الَّتِي كَانَت فِي الْمَاضِي محذوفة فِي الْمُضَارِع، وَفِي فعل الْأَمر، وَكَانَ

*(558/1)* 

حَقّهَا أَن تسْتَعْمل، لِأَن شَرط الْفِعْل الْمُضَارِع أَن يكثر فِي لفظ الْمَاضِي مَعَ زِيَادَة حرف المضارعة، فَلَمَّا كَانَ قَوْلك: أكْرِم، فِي أُوله همزَة، ثمَّ أدخلت عَلَيْهِ حرف المضارعة، وَجب أَن تَقول: يؤكرم، كَمَا تَقول: يدحرج، إِلَّا أَهُم لَو قَالُوا: لزم الْمُتَكلّم: أَنا أأكرم، فَيجمع بَين همزتين وَالثَّانِيَة فَيجمع بَين همزتين، وَالثَّانِيَة مَنْهُمَا أصل، فتحذفهما جَمِيعًا، نَحْو قَوْلك: خُذ وكل، وهما من: أَخذ، وَأكل، فَلمَّا من الْمُتَكلّم، لِأَهَّا دخلت حذفت الْمُمَزَة الْأَصْلِيَة كَانَ حذف الزَّائِد لَازِما، وَبقيت همزَة الْمُتَكلّم، لِأَهَّا دخلت لِمَعْنى، ثمَّ أجروا مَا فِي أُوله حرف المضارعة مجْرى الهمزَة فِي الْحُذف، لِئَلَّا يَحْتَلف طَرِيق الْفِعْل، وَإِن اضْطر الشَّاعِر جَازَ أَن يَأْتِي بِهِ على الأَصْل كَمَا قَالَ الشَّاعِر: (لِأَنَّهُ أَهل لِأَن يؤكرما ...)

فقد بَان بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَن الأَصْل فِي يكرم: يؤكرم. وَأَما فِي الْأَمر من أَكْرم يكرم، فَإِنَّهُ إِذَا أَمر حذف الْيَاء من يكرم، فَبَقيت الْكَاف سَاكِنة، وَلَا يجوز الِابْتِدَاء بالساكن، فَوَجَبَ أَن ترد الهُمزَة الذاهبة، لِأَنَّهَا أولى من زِيَادَة همزَة لَيست مُرَادة فِي الْكَلِمَة، فَلذَلِك وَجب رَدَهَا دون أَلف الْوَصْل، وَقد ابتدت مَفْتُوحَة على أَصْلهَا، فَقَالُوا: أَكْرم زيدا وَإِنَّمَا خصت همزَة لَام التَّعْرِيف بِالْفَتْح، لِأَهَّا دخلت على

*(559/1)* 

حرف، وأصل الحُرْف أَن يبنى على الْفَتْح، فَلَمَّا ألزمت اللَّام السّكُون، (88 / ب) جعل مَا كَانَ يسْتَحقّهُ اللَّام دَاخِلا على الْأَلف.

وَأَمَا أَلْفَ (إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل) فَإِنَّمَا عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُمَا أَصلان بعد الْهُمزَة أَرْبَعَة أحرف أَصُول، والهمزة لَا تلْحق بناءات الْأَرْبَعَة زَائِدَة، فَوَجَبَ أَن تَجْعَل من نفس الْكَلِمَة، قِيَاسا على كَلَام الْعَرَب.

وَأَما (إِسْحَاق) فَبعد الهمزَة ثَلَاثَة أحرف، وَمن شَرط الهمزَة إذا وَقعت بعد ثَلَاثَة أحرف

أصُول أَن يحكم عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ، لِكَثْرَة زياداتها فِي هَذَا الْموضع، كَثُو: حَمْرًاء، وصفراء، وَمَا أشبه ذَلِك، فَلذَلِك فَارَقت ألف (إِسْحَاق) ألف (إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل). فَإِن قَالَ قَائِل: فقد ذكر سِيبَوَيْهٍ تَصْغِير إِبْرَاهِيم فَقَالَ: بريه، وَكَانَ الْقيَاس على مَا فَإِن قَالَ قَائِل: فقد ذكر سِيبَوَيْهٍ تَصْغِير إِبْرَاهِيم فَقَالَ: بريه، وَكَانَ الْقيَاس على مَا أصلناه: أبيره، لِأَن الإسْم إِذَا كَانَ على خَمْسَة أحرف أصُول، فَإِنَّا يقع الْحَذف فِي آخِره إِذَا صغر، كَقَوْلِك: سفرجل، فَإِذَا صغرته قلت: سفيرج، وَقد رد أَبُو الْعَبَّاس قَول سِيبَوَيْهٍ، وَاحْتج بِمَا ذكرْنَاهُ؟

فَاجُوَاب لسيبويه عَن هَذَا أَن هَذِه أَسَاء أَعْجَمِيَّة، لَا يعرف اشتقاقها، وَغير مُمْتَنع أَن تكون الْهمزَة عِنْد الْعَجم زَائِدَة، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مُحْتملا، ورأينا الهمزَة تزاد كثيرا فِي الْأَوَائِل، جَازَ حذفهَا من هَذِه الأعجمية، لما ذكرنا من الإحْتِمَال،

*(560/1)* 

وَلَا يجب ذَلِك من كَلَام الْعَرَب، لِأَن الدّلَالَة قد قَامَت على اخْرُوف كلهَا أَهَّا أَصُول فِي (سفرجل) من غير شُبْهَة، فَلذَلِك لم يجز إِلَّا حذف الْأَوَاخِر، وَفَارَقت أَسَمَاء الأعجمية بِجَوَاز الشَّك فِي الأعجمية مِنْهَا، إِن شَاءَ الله عز وَجل.

*(561/1)* 

## 57 - بَابِ خُرُوفِ الْقسمِ الَّتِي يجر بَمَا

اعْلَم أَن الْغَرَضِ فِي الْقسم تَقْدِيم الْخَبَر، وَذَلِكَ إِذا قلت: وَالله لأقومن، إِنَّا زيدت النُّون توكيداً لخبرك بِوُقُوع الْقيام، ليزول الشَّك عَن الْمُخَاطب، وَإِنَّا جعل جَوَاب الْقسم يَنْقَسِم قسمَيْنِ: نقياً وإثباتاً، لِأَن الْأَخْبَار على ضَرْبَيْنِ: أَحدهما إِيجَاب، وَالْآخر نفي، وهما اللَّذَان يقع عَلَيْهِمَا الْقسم، فَلذَلِك جعل جَوَاب الْقسم على ضَرْبَيْنِ. وَهما اللَّذَان يقع عَلَيْهِمَا الْقسم، فَلذَلِك جعل جَوَاب الْقسم على ضَرْبَيْنِ. وَاعْلَم أَن الْمقسم بِهِ لَا يتَعَلَّق بالمقسم عَلَيْهِ إِلَّا بتوسط حرف إِيجَاب، أو حرف نفي، وَإِنَّا لَم يتَعَلَّق بِهِ إِلَّا بِمَا ذكرنا، لِأَن قَول الْقَائِل: وَالله، مَعْنَاهُ: أَحْلف بِالله، وَهَذَا الْكَلام وَإِنَّا لَم يَنَاهُ: أَحْلف بِالله، وَهَذَا الْكَلام تَامّ، وكل تَامّ، فَلُو جِئْت بعده بِقَوْلِك: زيد فِي الدَّار، فقولك: زيد فِي الدَّار، كَلَام أَيْضا تَامّ، وكل كَلَام قَائِم بِنَفسِهِ فَلَيْسَ يجوز أَن يتَعَلَّق بِهِ من غير شَيْء يعلقه بِهِ، إِذْ كَانَ مستغنياً كَلام قَائِم بِنَفسِهِ فَلَيْسَ يجوز أَن يتَعَلَّق بِهِ من غير شَيْء يعلقه بِهِ، إِذْ كَانَ مستغنياً بَنْفسِهِ، فَجعلُوا إِمَارَة تعلق أَحدهما بالْآخر توسط النَّفْي والإيجاب، وَجعلُوا النَّفْي: (مَا، بنَفسِهِ، فَجعلُوا إِمَارَة تعلق أَحدهما بالْآخر توسط النَّفْي والإيجاب، وَجعلُوا النَّفْي: (مَا،

وَلَا) ، والإيجاب (إِن، وَاللَّام) . وَإِنَّا احْتِيجَ لكل وَاحِد من الْإِيجَاب وَالنَّفْي حرفان، ليَكُون أحد الحرفين يخْتَص بِالإسْمِ، وَاللَّامِ تدخل على الاسْم وَالْفِعْل، كَقَوْلِك: وَالله مَا قَامَ زيد مُنْقَطِعًا، و (لَا) تدخل على الْفِعْل الْمُضَارع، وتجعله للاستقبال، (89 / أ) وَإِنَّا أدخلوها على الْمَاضِي وهم يُرِيدُونَ الاِسْتِقْبَال، كَقَوْلِك:

*(562/1)* 

وَالله لَا آتِيك أبدا، وَلَا تدخل على الإسْم.

وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لِأَن الْإِيجَابِ وَالتَّفْي قد يقعان بالأسماء وَالْأَفْعَال. فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَلا اكْتفى بِ (مَا) وَحدهَا، إِذْ كَانَت تقع على الْفِعْل وَالِاسْم، وَاللَّام

وَحدهَا، إِذَا كَانَت تقع على الإسْم وَالْفِعْلِ أَيْضًا؟

قيل لَهُ: لِأَن (لا) جعلت لنفي الْمُسْتَقْبل الْمَحْض، و (مَا) تَنْفِي الْفِعْل الْمَاضِي، وَيَقَع الْفِعْل الْمُسْتَقْبل، فيصلح لزمانين: للْحَال والاستقبال، فَلَمَّا لَم تصلح (مَا) لنفي الاسْتِقْبال، احتاجوا إِلَى حرف يخْتَص بذلك، فجاؤوا ب (لا) ، فَلَمَّا ثَبت للنَّفْي حرفان، جاؤوا أَيْضا للْإِيجَاب بحرفين، أَحدهما يخْتَص الاسْم، وَهُو (إِن) ، ليعادلوا بذلك حكم (لا) . وَلُو قيل: إِنَّمُ فعلوا ذَلِك اتساعاً، لِنَلًا يضيق عَلَيْهِم، كَانَ وَجها. وَاعْلَم أَن النُون إِنَّا لَزِمت اللَّام، لِأَن الْفِعْل الْمُضَارع يصلح لزمانين، فَلُو أسقطت النُّون وقلت: وَالله لا يقوم زيد، لم يعلم أَنَّك تقسم على الحُال والاستقبال، فَجعلُوا النُون تخص الْفِعْل الْمُضَارع بالاستقبال، كَمَا تخصه بِالسِّين وسوف، وَإِنَّا كَانَت النُون أولى بذلك، لِأَنَّى النُون اللهِ اللهِ اللهِ وَالاستفهام، وَمَا أشبه ذَلِك، لِقَوْلِك: اضربن زيدا، وَلا تقتلن عمرا، وَهل تأتين خَالِدا، وَمَا تكرمن من عمرا، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْأَشْيَاء غير وَاجِبَة، وَكَانَ الْفِعْل الْمُضَارع فِي على وَاجِب، خصوا النُون بِهَذَا الْفِعْل، ليدلوا بِهِ أَنه غير وَاقع فِي الْحَال، فَلذَلِك لم يَقع على وَاجِب، خصوا النُون بِهَذَا الْفِعْل، ليدلوا بِهِ أَنه غير وَاقع فِي الْحَال، فَلذَلِك لم يَقع على وَاجِب، خصوا النُون بِهَذَا الْفِعْل، ليدلوا بِهِ أَنه غير وَاقع فِي الْحَال، فَلذَلِك لم يَقع على وَاجِب، خصوا النُون بَهَذَا الْفِعْل، ليدلوا بِهِ أَنه غير وَاقع فِي الْحَال، فَلذَلِك لم

*(563/1)* 

وَإِنَّا حسن دُخُول اللَّام على الْفِعْل الْمَاضِي، إِذَا توسطت بَينهمَا (قد) ، لِأَن (قد) تقربه تقربه تقرب الْمَاضِي من الْحَال، إِذَا كَانَت للتوقع، فَصَارَ الْمَاضِي لدُخُول (قد) عَلَيْهِ، تقربه من الْفِعْل الْمُضَارِع، لأجل الزَّوَائِد فِي أُوله. من الْفِعْل الْمُضَارِع، لأجل الزَّوَائِد فِي أُوله. وَإِنَّا لَم يَجز أَن تحذف من أجوبة الْقسم سوى (لا) ، لِأَن (اللَّام) لَو حذفت، لوَجَبَ أَن ينحذف مَعهَا النُّون، إِذْ كَانَا جَمِيعًا قد اختصا بِالْحَال، لأجل الْقسم، وَإِذَا كَانَا زائدين مَعًا، وَجب إِذَا اسْتحق أَحدهمَا الْخُذف أَن تحذف الآخر، إِذَا لَم يعرض فِي اللَّفْظ مَا يمنع من ذَلِك، فَلَمَّا لم يجز حذف الحرفين من الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إجحاف، لم يجز حذف المرفين من الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إجحاف، لم يجز حذف المرفين من الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إجحاف، لم يجز حذف الحرفين من الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إجحاف، لم يجز حذف المُرفين من الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إجحاف، لم يجز حذف المُرفين من الْفِعْل، لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إِجحاف، لم

فَأَما (إِن) فَلَا يجوز حذفها، لِأَنَّما عاملة، وعملها ضَعِيف، فَلم يجز أَن تحذف، وتزاد لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى أَنَّمَا تعْمل وَهِي مضمرة، وَلَيْسَ أَصْلهَا، فَلَمَّا كَانَ الْحُذف ينْقض أَصْلهَا، لَم يَؤَدِّي إِلَى أَنَّمَا تعْمل وَهِي مضمرة، وَلَيْسَ أَصْلهَا، فَلَمَّا كَانَ الْحُذف ينْقض أَصْلهَا، لَم يجز أَن تحذف.

وَحكم (مَا) فِي أَنه لَا يجوز حذفهَا، كَحكم (إِن) ، إِذْ كَانَت تعْمل فِي الْمُبْتَدَأَ وَاخْبَر، فَلم يَبْق مَا يجوز حذفه سوى (لَا) . وَإِنَّمَا سَاغَ ذَلِك لِأَن حذفهَا لَا يشكل، إِذْ كَانَت قد اسْتَقر أَن الْقسم لَا بُد لَهُ من حرف يصل بَينه وَبَين الْمقسم عَلَيْهِ، فقد سقط أَنه لَا يجوز حذف حرف سوى

*(564/1)* 

(لَا) ، إِذْ صَار حذفهَا لَا يشكل، وساغ فِيهَا ذَلِك، لِأَنْمَا غير عاملة، وَلِأَن حذفهَا لَا يُؤدِّي إِلَى حذف شَيْء آخر سواهَا، وَالله أعلم.

*(565/1)* 

58 - بَابِ مَا يكون من الْمُؤَنَّث بغَيْر هَاء (89 / ب) وَلم يجروه على الْفِعْل

غُو قَوْلُم: جَاءَنِي نابل، أَي: ذُو نبل، ورامح، أَي: ذُو رمح، وَلَيْسَ يُرِيد فَهُوَ رامح ونابل، وَسَوَاء قلت: امْرَأَة رامح، أَو رجل رامح، لِأَن التَّأْنِيث إِثَّا يلْحق أَسَمَاء الفاعلين تَجْرِي هَاء على الْفِعْل، إِذْ كُنَّا قد بَينا أَن أصل التَّأْنِيث للأفعال، والأسماء يجب تأنيثها على مثل هَذَا، وَكَذَلِكَ إِذَا جَاءَ النّسَب لم يفصلوا بَين الْمُذكر والمؤنث، وَكَأَثَّمُ اكتفوا

بِالْمَعْنَى، إِذْ كَانَ قَوْلَم: رامح، كَقَوْلِم: ذُو رمح، ومرأة رامح، بِمَنْزِلَة: ذَات رمح، فَلَمَّا كَانَ فِي الْكَلَام تَقْدِيره: ذُو، وَذَات، استغنوا هِمَذَا الْفَصْل من أَن يفصلوا بَين اسْم الْفَاعِل وَمعنى قَوْلهم: ذُو رمح، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: امْرَأَة حَائِض، كَأَنَّك قلت: ذَات حيض، ( ... .) فَلَمَّا نَوَيْت بِالْحيضِ الْمصدر ذكرت اسْم الْفَاعِل، فَإِن أجريت هَذِه الْأَسْمَاء على الْفِعْل، جَازَ أَن تؤنثها، فَتَقول: امْرَأَة طالقة، أي: طلقت، وَمن ذَلِك قُول الشَّاعِر:

(أيا جارتا بيني فَإنَّك طالقه ... كَذَاك أُمُور النَّاس غاد وطارقه)

وَأَمَا قَوْلُهُم: امْرَأَة معطار، وودود، وولود، وشكور، ومحسار، فَإِن هَذِه النعوت معدولة عَن الْفِعْل بَمَعْنى الْمُبَالغَة، فَلَمَّا لَم تجر على لفظ الْفِعْل، وَعدل عَنهُ، صَارَت بِمَنْزِلَة اسْم لَيْسَ بمشتق من الْفِعْل، جَازَ أَن تقع على الْمُذكر والمؤنث.

*(566/1)* 

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ من (فعيل) يُرَاد بِهِ (مفعول) ، كَقَوْلِهِم: (كف خضيب، ولحية دَهِين) ، وَالْمعْنَى: مدهونة ومخضوبة. وفعيل بَابه أَن يكون اسْم الْفَاعِل من (فعل يفعل) ، نَحُو: كرم يكرم، فَهُوَ كريم وظرف يظرف، فَهُوَ ظريف، فَلَمَّا جَاءَ (خضيب ودهين) على لفظ اسْم الْفَاعِل، وَالْمرَاد بِهِ (مفعول) ، علمنا أَنه معدول عَن الْفِعْل، غير جَار عَلَيْهِ، فَلَم يجب تأنينه.

وَأُما قَوْهُم: رَجِل صَرُورَة، للَّذِي لَم يَجِح، وَرَجِل عَلاَمَة، ونسابة، وَإِنَّمَا أَخْقُوا هَذِه الهاءات للمُبَالَغَة، وَجعلُوا زِيَادَة اللَّفْظ دَلِيلا على مَا يقصدونه من الْمَدْح أَو الدَّم، فَأَما مَا تعلق بالمدح، فقد ذَكَرْنَاهُ. وَأَمَا الدَّم فَقَوْهُم: رَجل فقاقة وبقاقة، للَّذي يكثر الْكَلَام فِي غير مَوْضِعه، وَرَجل جَخابة، للأحمق فَصَارَت الْهَاء دَلِيلا على مَا ذَكَرْنَاهُ من الزِّيَادَة، وَالزِّيَادَة فِي الْعقل وَالْفضل. تمّ الْكتاب بِحَمْد الله وَحسن عونه وَالصَّلاة على سيدنا ومولانا محمَّد خير النَّبِين وَسيد الْمُرْسلين، وَكَانَ الْفُرَاغ مِنْهُ يَوْم الثَّلاثَة من شهر رَمَضَان الْمُبَارِك جعلنَا الله في بركته، سنة ثَمَان وَتِسْعمِائَة – كتبه العَبْد الْفَقِير الراجي رَمْضَان الْمُبَارِك جعلنَا الله في بركته، سنة ثَمَان وَتِسْعمِائَة – كتبه العَبْد الْفَقِير الراجي رَمْضَان الْمُبَارِك جعلنَا الله في بركته، سنة ثَمَان وَتِسْعمِائَة – كتبه العَبْد الْفَقِير الراجي رَمْضَان الْمُبَارِك جعلنَا الله في بركته، سنة ثَمَان وَتِسْعمِائَة – كتبه العَبْد الْفَقِير الراجي رَمْضَان الْمُبَارِك جعلنَا الله في بركته، سنة ثَمَان وَتِسْعمِائَة – كتبه العَبْد الْفَقِير الراجي الله " ولوالديه

وَلِجَمِيعِ الْمُسلمين وَلَا حولا وَلَا قُوَّة إِلَّا بِالله الْعلي الْعَظِيم، ونسأل الله أَن يجعلنا من أهل الْعلم والعاملين بِهِ، نَحن وَجَمِيع الْمُسلمين؛ آمين.

*(568/1)*